

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

ISSN: 3085-4873



رقم الإيداع: 03 / 2024 ص

عدد أبريل - 2025

مدير النشر: د. سعيد أزركي

RMPRS.COM

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن Leadership Academy

بالمملكة المغربية

معلومات الاتصال:

البريد الإلكتروني: contactRMPRS@gmail.com

الرقم الخاص بالمجلة: 0716288654

الموقع الإلكتروني: www.RMPRS.com

العدد الرابع

تاريخ الإصدار: 24 أبريل 2025

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: 2024/03 صحافة

ISSN: 3085-4873

تنويه: لا تعكس دراسات هذه السلسلة الدولية سوى آراء مؤلفيها، وهم المسؤولون بشكل كامل عن صحة البيانات وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بالإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

الهيئة العلمية والاستشارية

د. قلعي عبد الملك، المغرب	د. محمد حجولي، المغرب
د. داود الهكيوي، المغرب	د. خريصي عبد الحكيم، المغرب
د. بدر القاسمي، المغرب	د. أحمد مفهوم، المغرب
د. عبد المجيد باباابريك، المغرب	د. أشرف نزهي، المغرب
د. محمد فتحي، المغرب	د. نور الدين الخرازي، المغرب
د. بوشتي المشروح، المغرب	د. غني اولاكلي اولاجدي، نيجيريا
د. حسن قوبع، المغرب	د. عثمان تاموسيت، المغرب
د. ابراهيم الهيباوي، المغرب	د. سعيد الأشعري، المغرب
د. بوبكر اشو، المغرب	د. يوسف لشكر، المغرب
د. الهاني إلياس، المغرب	د. ميلود سوالمة، المغرب
د. يوسف اعسيلة، المغرب	د. عبد الله الحرشي، المغرب
د. رشيد زاح، المغرب	د. رضوان تاشفين، المغرب
د. اشرف ركراكي، المغرب	د. السعدية نوجدي، المغرب
د. طريق الخودي، المغرب	د. عبد العزيز الهلالي، المغرب
د. سعيد عبده مصلح المقص	د. محمد احديدو، المغرب
د. باعلي رشيد، المغرب	د. محمود الطيبي، المغرب
	د. اضوالي صارة، المغرب

محتويات العدد

1- العلوم الشرعية والقانونية والاقتصادية		
1	د. محمد البوضموسي	جمالية الإستعارة في القرآن الكريم
17	ياسين الكوش	القاضي الدستوري المغربي وسؤال الكتلة الدستورية
39	د. يوسف طهار	السلطة التأسيسية في النظام الدستوري المغربي: دراسة في موجبات قواعد إعمال المراجعة الدستورية على ضوء دستور 2011
53	د. خالد هيدان	حكمة التدبير الحر على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب
69	حسين تبلي	التقعيد القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية
88	د. المهدي سحاب	التوزيع بالخاصة بين مدونة التجارة البحرية وقانون المسطرة المدنية
100	د. نعيمة بزيغ	تأثير التغيرات المناخية على الاستثمار الأجنبي
2- علوم التربية والتعليم		
112	ذ. عبدالله الخلوقي	السياسة التعليمية بالمغرب: الرهانات والتحديات "التعليم العالي أنموذجا"
136	د. لبنى المجيدي	تدريس النص الأدبي الاشكالات و الحلول النص الشعري نموذجا
150	حنين الهندي	تجويد تعلمات مواد الاجتماعيات بالسلك الإعدادي على ضوء نموذج مستويات المعالجة الذاكري
3- العلوم الإنسانية والاجتماعية		
172	محمد ناصري	التربية من خلال طقوس العبور
183	بلخير نصي خلهنا الريش	القبيلة في المجتمع الصحراوي بين الانثروبولوجية والتاريخ قراءة في المفاهيم والأعراف
215	ياسين ايت حسو حسناء وسكسو	مقاربة في تعزيز صمود الواحات المغربية في ظل التغيرات البيئية والمناخية
233	د. مولاي الحبيب صيري العلوي	الاعلام والتراث اللامادي بمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا

محتويات العدد

249	د. فريد العماري	البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي وديكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم)
4- الأدب والنقد		
263	د. داود الهكيوي	لعبة القصّ في قصّة "العبة"، للأديب محمد أملو
271	ذ. نورة الصديق	العلامة عبد الله كنون أديبا وناقدا ولغويا "في الأدب واللغة" و"العصف والريحان" أنموذجا
296	محمد العمراني	شعرية التلقي في النقد العربي القديم: الأجهزة والمستويات
319	محمد العمراني	نظرية التلقي في الفكر الغربي ما بين سياقات النشأة وتحديات الرقمنة
5- اللسانيات، الفلسفة، والدراسات الثقافية		
345	عبدالهادي اباغانم	الدراسات الثقافية: الماهية والخصائص والمرتكزات لدى "الناقد المغربي إدريس الحضراوي نموذجاً"
353	د. ياسين أبومارية	القصدية بين طرفي التداول
375	د. منتصر بابابريك	خصائص المادة المعجمية لقاموس الدارجة المغربية
6- مجالات التقنية والعلوم التطبيقية		
401	عباس عبدالعزيز جمعه محمود	حل نماذج البرمجة الخطية باستخدام برنامج اكسل
441	د.عباس عبدالعزيز جمعه محمود	حل معادلة الحرارة في ثلاثة أبعاد باستخدام خوارزميات الفروق المنتهية
452	زكرياء الصغير	الأمن السيبراني في ظل التوسع التقني للملاحة الجوية والبحرية
7- الدراسات باللغات الأجنبية		
465	Dr. Azelarab QORCHI	Cinéma et handicap au Maroc Quelques éléments d'éclairage

محتويات العدد

489	M. ABDELOUAHED EL ABBASSI	Culture et communication, face à la maladie mentale au Maroc : discours médical versus discours populaire dialectal
528	Asmaa BENAABID	Moderniser sans renier: l'Kad et Saaya au carrefour de la tradition marocaine et des exigences contemporaines
568	Dr. Ismail MERHAR	Application de la pédagogie différenciée dans l'enseignement apprentissage de la langue amazighe dans un contexte de diversité linguistique
596	BOUGUIDOU Mohammed BOUGROUM Mohammed	La mesure de l'alphabétisme au Maroc: entre approche déclarative et complexité des réalités sociales
643	Insaf CHERKAOUI	Comment la nourriture façonne-t-elle les relations humaines? Une lecture beckettienne
666	Adil HAMZA	Le conscient et l'inconscient dans Le Déterreur de Mohammed Khaïr-Eddine
679	Abdelhafid El ouadghiri	<i>Gender Representations in Alice Munro Short Stories "Boys and Girls" and "Runaway"</i>
714	Abdelhafid El ouadghiri	The Representation of Women in Moroccan Arabic Proverbs
739	LAMLIH Ilham	L'intelligence artificielle et l'avenir de la communication interpersonnelle

أولاً:

العلوم الشرعية والقانونية
والاقتصادية

جمالية الإستعارة في القرآن الكريم

الدكتور محمد البوظموسي

دكتور في الآداب والعلوم الإنسانية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان

جامعة عبد المالك السعدي

المملكة المغربية

الملخص

للاستعارة في القرآن الكريم تحليلات جمالية ساحرة تنفرد بها؛ ذلك أن مكنن الوجهة الجمالية الساحرة في هذا الكتاب هو نسقه التعبيري، كون القرآن الكريم إعجاز بياني كامل ذو آثار فنية أدبية خالدة ومضامين روحية وقيمية وفكرية، يدعونا إلى تذوقه تذوقاً أدبياً وجمالياً في لغته وتمثيله وصوره.

وتهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على جمالية الإستعارة في القرآن الكريم باعتبارها جامعة للعلم والأدب وإحدى الأدوات البلاغية الساحرة التي تسهم في تصوير المعاني وتحسينها بطريقة تجمع بين الجمال البياني والعمق الدلالي، وتنوع الأغراض البلاغية والأداءات الجمالية.

الكلمات المفتاحية: الإستعارة القرآنية – الإعجاز القرآني – جمالية القرآن – الخطاب القرآني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله المنعم المتفضل الوهاب، والصلاة والسلام على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه، وبعد،
القرآن الكريم هدى وبيان، ونور وشفاء، وذكر وبلاغ، ووعد ووعيد، وبشرى ونذير يهدي إلى الحق، وإلى الرشد، وإلى صراط
مستقيم، يخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، فيه تبيان لكن
شيء.

وهو مصدر رئيس لمعرفة الله عز وجل حق المعرفة، فالقرآن كلامه، ومن خلاله نعرف الله عن طريق التدبر والنظر والتأمل.
وتعد الإستعارة من الأساليب العربية التي تناولها المفسرون الأجلاء للقرآن الكريم، ورأوا أنها ضرب من المجاز اللغوي، تصدر
بنية الكلام الإنساني وتنتج أنواعا من الاستعمالات اللغوية؛ وهي تضفي على الأسلوب جمالا وبهاء، وتمنح المعنى القوة والوضوح.
وتبرز الفكرة في لوحة بديعة.

وللاستعارة في القرآن الكريم تحليلات جمالية ساحرة تنفرد بها؛ ذلك أن مكنن الوجهة الجمالية الساحرة في هذا الكتاب هو
نسقه التعبيري، كون القرآن الكريم إعجاز بياني كامل ذو آثار فنية أدبية خالدة ومضامين روحية وقيمية وفكرية، يدعونا إلى تذوقه
تذوقا أدبيا وجماليا في لغته وتمثيله وصوره.

وتهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على جمالية الإستعارة في القرآن الكريم باعتبارها جامعة للعلم والأدب وإحدى
الأدوات البلاغية الساحرة التي تسهم في تصوير المعاني وتجسيدها بطريقة تجمع بين الجمال البياني والعمق الدلالي، وتنوع الأغراض
البلاغية والأداءات الجمالية.

عرض الإشكالية

وعليه نطرح الأسئلة التالية:

- ما هو تصور القدماء للإستعارة كهدف ضروري لتحقيق التواصل بين البشر؟
- ما هي السمات العامة للظاهرة الجمالية في القرآن الكريم باعتباره مدرسة فنية وجمالية؟

- ما هو سر بلاغة الاستعارة وروعيتها في القرآن الكريم؟

وأما عن المنهج المتبع فقد اتبعت منهجين هما:

- المنهج التاريخي في قراءة تعاريف البلاغيين القدامى والموازنة بينهما.
- المنهج الوصفي لفهم وظائف الاستعارية في القرآن الكريم ولإدراك مقوماتها الفنية وأسرارها الجمالية.

وفي هذا البحث سنتطرق إلى النقاط التالية:

- المبحث الأول: الاستعارة عند القدماء.
- المبحث الثاني: الاستعارة في القرآن الكريم.
- المبحث الثالث: مفهوم الجمالية في القرآن الكريم.
- المبحث الرابع: جماليات الاستعارة في القرآن الكريم.

المبحث الأول: الاستعارة عند القدماء

من المعروف أن البلاغة العربية هي أحد أركان الإرث الثقافي والعلمي الإنساني، المشرقة بتنوعها الغني وإسهاماتها التي تزداد ضياء وبهاء في ميدان الخطاب الأدبي والنقدي، وفي قلب هذا التراث العظيم تتلألأ الاستعارة كجوهرة بيانية في النصوص البلاغية تستوعب معان كثيرة بألفاظها الموجزة الموحية.

ولقد تناول علمائنا العرب الأقدمين مفهوم الاستعارة، وعنوا بها عناية شديدة، وأظهروا تعريفات كثيرة لها. ودرسوها من كل جوانبها بوصفها فنا إبداعيا عربيا أصيلا مشحونا بأجمل التراكيب وأكثرها للعقل والعاطفة، احتل مكانة مرموقة بين أنماط المجاز الأخرى، ولا ننسى ما قدمه علماء اللغة والنقاد في عصرنا حول هذا النمط من دراسات متطورة، للكشف عن عناصره الجمالية وصوره الفنية الرائعة وإخراج مكوناتها الدلالية وأطنبوا فيها بذكر أقسامها، وشواهد المتعددة من القرآن الكريم، وشعر العرب¹.

¹ أسرار البلاغة، الزمخشري، دار صادر - بيروت، 1979م، ص 7-8.

وفي هذا المبحث سوف نحاول دراسة أحد الأساليب البلاغية وهي الاستعارة من خلال إلقاء الضوء على المقصود بها "الغة واصطلاحاً".

الاستعارة لغة

يعود معنى الاستعارة في اللغة إلى الإعارة، وهي نقل الشيء من حياة شخص إلى شخص آخر حتى تصبح تلك الإعارة من خصائص المعار إليه والالصاق به. جاء في المعجم الوسيط (استعار الشيء منه: طلب أن يعطيه إياه)¹. وقال الزمخشري: (أن العرب تقول أرى الدهر يستعيرني شبابي، أي يأخذه مني)².

وإذ تدخل الاستعارة في جانب التصوير والتأثير، وتحظى باهتمام خاص في المقاربات الجمالية التي تعنى بالإبداع الفني. فهي تنصدر بشكل كبير بنية الكلام الإنساني، وتعد عاملاً رئيساً في الحفز والحث وأداة للتعبير، ومصدراً لتعدد المعنى، ومتنفساً للعواطف والمشاعر الانفعالية، ووسيلة لملء الفراغات في المصطلحات³.

الاستعارة اصطلاحاً

أما في اصطلاح البلغاء والنقاد الأوائل فقد ورد على لسانهم هذا المصطلح بتعاريف كثيرة، وسأعرض بإذن الله أشهر هذه التعريفات مراعيًا في ذلك السبق الزمني لأصحابها وناسباً كل تعريف إلى صاحبه:

- نبدأ بالجاحظ (ت 255 هـ) فهو أول من قدم تعريفاً للاستعارة وهو أقرب إلى طرائق اللغويين، بقوله: (تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه)⁴.
- ثم عرفها أبو العباس ثعلب (ت 291 هـ) بقوله: (أن يستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواه)⁵.
- ثم تبعه ابن المعتز (ت 296 هـ) بتعريف آخر بقوله: (استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها)⁶.

¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار عمران بيروت، ط 3، 1985م. ص 659.

² أسرار البلاغة، ص 439.

³ ينظر: الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، يوسف أبو العدوس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1997م، ص 11.

⁴ البيان والتبيين، عمرو بن بحر، أبو عثمان (الجاحظ)، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5، 1986م. 1/ 153.

⁵ قواعد الشعر، أحمد بن يحيى الشيباني (ثعلب)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1995م. 1/ 53.

⁶ البديع في البديع، عبد الله بن المعتز، دار الجيل - بيروت، ط 1، 1990م. ص 75.

- ثم الآمدي (ت 370 هـ) فله تعريف: (إن للاستعارة حدا تصلح فيه، فإذا تجاوزته فسدت وقبحت)¹.
- أما الرماني (ت 386 هـ) فقال: (تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة)².
- ثم أثبت القاضي الجرجاني (ت 392 هـ) بتعريف يثبت مكانتها في الدراسات البلاغية، بقوله: (الإستعارة ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها)³.
- أما أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) فكان تعريفه هو: (نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض)⁴.
- وفي تعريف للعالم الكبير ابن رشيق القيرواني (ت 463 هـ) يبدع فيقول: (الاستعارة أفضل المجاز، وأول أبواب البديع، وليس في حلي الشعر أعجب منها، وهي محاسن الكلام إذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها)⁵.
- ثم جاء أبو يعقوب السكاكي (ت 626 هـ) فقام بتهذيب جهود الجرجاني، فاستخرج نظم الاستعارة ودققها، وأصدر تعريف دقيقا: (أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به)⁶.
- وقد أشار ابن الأثير (ت 637 هـ) إلى صلة المعنى الاصطلاحي للاستعارة بالمعنى اللغوي بقوله: (وإنما سمي هذا القسم من الكلام، استعارة، لأن الأصل في الاستعارة المجازية مأخوذ من العارية الحقيقية التي هي ضرب من المعاملة وهي أن يستعير بعض الناس من بعض شيئا من الأشياء، ولا يقع ذلك الا من شخصين بينهما سبب معرفة بوجه من الوجوه)⁷.

¹ الموازنة بين أبي تمام والبحري، الحسن بن بشر، أبو القاسم الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 2006م. 1/ 276.
² النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، دار المعارف، ط 5، 2008م. ص 85.

³ الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، تحقيق: محمد إبراهيم وعلي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت). 1 / 41.

⁴ كتاب الصناعتين، الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1419 هـ. ص 268.
⁵ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط 5، 1981م. 1 / 268.

⁶ مفتاح العلوم، يوسف، أبو يعقوب السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1987م. ص 369.

⁷ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، منشورات دار الرفاعي، الرياض، ط 2، 1984م. 1 / 347.

وبذلك يمكن القول بأن الاستعارة في أبسط صورها هي وسيلة أساسية تساعد الإنسان على فهم مجال بشكل أوضح من خلال مجال آخر، وهذا الطرح من الفهم يتطرق إلى كل مجالات الحياة المعاشة، فيستخدمونها في النظر إلى الأشياء من زوايا غير مسبقة بدقائقه التي يرونها والتي لم يروها، ولهذا استخدمها القرآن الكريم في شرح ووصف أشياء لم يرها الإنسان، كالجنة والنار (وبذلك فهي وسيط ثقافي يمكن من تطوير المعارف، وابتكار التصورات... إنها عملية تنظم لغتنا وفكرنا وسلوكنا ومعظم أعمالنا اليومية، وتصاحبنا في كافة أوقاتنا)¹

المبحث الثاني: الاستعارة في القرآن الكريم.

القرآن الكريم هو كتاب عربي اللغة، معجز البيان، أنزله الله على نبيه المصطفى ﷺ بلسان عربي مبين، وأضاف إلى لغة العرب حسن النغم وعدوبة القول، وتمكن من إثارة إعجابهم بأسلوبه الرائع وبلغته المعجزة، وعلمهم كيف يكون البيان، وكيف يبنى الكلام. وقد صار "أسلوب الاستعارة" شاخصاً ماثلاً في التعبير القرآني بكل ما فيه من دلالات ومعان، وهو ما يفسر إعجاز الآيات الكريمة في أعظم وجود أدبي معجز.

ومن أمثلة ذلك قول الله عز وجل ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: 7). فكان هؤلاء الكفار من شدة الكفر والإعراض عن الحق جعل على قلوبهم ختم وغطاء بحيث لا يصل إليها الحق والإيمان.

إن الاستعارة في القرآن الكريم قد كشفت عن سر بلاغتها وروعته، التي لا يكتشفها إلا كل لبيب متدبر لآيات كتاب الله وهي أبلغ من التشبيه²، كونها من المجاز اللغوي وقد حظيت بحضور قوي في النص القرآني، وهي من أساليب علم البيان مصاحبة للتشبيه كأحد أدوات الإبداع اللغوي³، إلا إنها تتفوق في قدراتها على التشبيه من تشكيل الصورة؛ لأنها (أكثر قدرة على تخطي الواقع ورسم صور جديدة بما فيه من ادعاء وتخييل)⁴

¹ بنات المشاهدة في اللغة العربية، عبد الإله سليم، دار توبقال للنشر - الدار البيضاء-، ط 1، 2001م. ص 57- 58.

² دليل الدراسات الأسلوبية، جوزيف ميشال شريم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1984م، ص 70-72.

³ البلاغة العربية، المعاني البديع البيان، أحمد مطلوب، نشر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، بغداد، 1980م، ص 221.

⁴ الصورة في شعر الأختل الصغير، أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1985م، ص 50.

كما في قوله تعالى ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ (الكهف: 77)، فإنه شبه ميل الجدار للسقوط بالإرادة التي هي من صفات العقلاء، فاستعار لفظ الإرادة الذي هو من صفات العقلاء للجدار الذي هو جماد لا إرادة له للمشاهدة بين الميلاق للسقوط وبين من يريد ذلك من العقلاء.

ومنه قوله تعالى ﴿وَأَيُّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ (يس: 37)

فالمستعار منه كشط الجلد وإزالته، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهما حسيان. وهذا التعبير الفني يسميه علماء البلاغة " الاستعارة التصريحية التبعية استعارة رائعة.

ومن حسن التصوير وجمال الإيضاح قوله تعالى ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ (التكوير: 18)

استعارة قد بلغت من الحسن أقصاه، وتربعت على عرش الجمال بنظمها الفريد، حيث استعير خروج النفس لخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلا قليلا، إنما قد خلعت على الصبح الحياة حتى لقد صار كائنا حيا يتنفس، بل إنساناً ذا عواطف وخلجات نفسية، وهو يتنفس بمدوء، فتتنفس معه الحياة، ويدب النشاط في الأحياء على وجه الأرض والسماء، أرايت أعجب من هذا التصوير، ولا أمتع من هذا التعبير ثم تأمل اللفظة المستعارة وهي " تنفس " فهل من ألفاظ اللغة العربية على كثرتها يؤدي ما أدته، ويصور ما صورته.

جاء في سورة (الكهف: 99) ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾

فقد شبه القرآن في هذه الآية الكريمة الاضطراب والاختلاط الناشئين عن الحيرة بتلاطم أمواج البحر الشديد بجامع ما يشاهد في سرعة الاضطراب وتتابعه في الكثرة ثم اشتق من الموج بمعنى الاضطراب والاختلاط " بموج " بمعنى يضطرب ويختلط. إن هذه الاستعارة القرآنية الرائعة تصور الناس في تدافعهم الناشئ عن حيرتهم بتدافع الموج وتلاطمه من البحر الزاخر من حركة وتموج واضطراب.

وهذا غيض من فيض مما يزخر به القرآن الكريم من روائع الإستعارة التي بلغت قمة الحسن والجمال.

ومن بلاغة القرآن الكريم نجد الدقة في اختيار الألفاظ المتناسقة والمؤلفة مع سياق السورة. ومن أمثلة ذلك اختيار لفظة العقبة فلم يستعمل السياق القرآني بعض الكلمات كلفظة المصاعب أو الموانع. وإنما استخدم لفظة العقبة، والمعنى اللغوي للفظه عقبة

يظهر هذا الفرق. إذ العقبة "مَرْقَى صَعْبٌ من الجبال". أمّا المصاعب فهي تدل على الأمور العسيرة، فكلمة العقبة قد جمعت بين مشقة الارتفاع والصعود بكونها في الجبال، ومشقة العبور باعتبار صعوبة السير فيها.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا افْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكٌ رَقَبَةٌ أَوْ إِبْطَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَةٍ﴾ (البلد: 11).

فقد شبه الإعتاق والإطعام لعلو منزلته عند الله تعالى بمحل مرتفع وهو العقبة وأثبت له الاقتحام ترشيحاً أو جعل فعله اقتحاماً وصعوداً شاقاً. وأتى بصفة تلائم المشبه به العقبة وهي الاقتحام على سبيل الاستعارة.

إننا في حاجة ماسة لأن نفحص في عالم هذا الكتاب العظيم ، والعمل على تذوقه أدبيا وجماليًا في لغته وصوره وترتيبه ، فاستخدام اللغة بكل وسائلها الإيضاحية المختلفة كالمجاز والاستعارة خاصة هي الوسيلة الكبرى لبناء تصورات مقنعة عن العالم الغيبي، وجعل الإيمان بذلك العالم شرطاً من شروط الإيمان بالله، ودليلاً على تقوى الله، مصداقاً لقوله تعالى فقال تعالى: ﴿الْم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة 1-2]، فإذا كنت قد آمنت بأن هناك غيب لا تراه؛ فأنت في حاجة شديدة إلى أن تراه ولكن كيف لك ذلك إلا من خلال تخيله وتصوره، فتأتي الاستعارة ببناء صورة عن ذلك العالم الغيبي.

فقد قام القرآن بلسان عربي واضح ومفهوم بتحول جذري في العقلية العربية والإنسانية، وهذا التحول أو التطور يمكن إجماله في نقاط منها :

أولاً: بناء بنية تصويرية في قوالب حسية لعالم مجهول غيبي من خلال استعارات واصفة له، وصلت إلى حد الإيمان الذي يشرح الله له الصدر بالإقناع واليقين.

ثانياً: بناء استعارات تستمر متجددة تتوافد عليها الهمم في كل عصر لاعتمادها على ثوابت كونية وطبيعية لا يمكن تغييرها مع مرور الزمن.

ثالثاً: تحول النص القرآني بما فيه من استعارات جديدة وعبارات قرآنية تعمل على تكثيف صور الخيال وإغنائه إلى مصدر إلهام للناس.

وبهذه الأسس الجديدة أمكن للنص القرآني أن يصبح مصدر إلهام، وإبداع للناس جميعا في كل العصور، ويؤكد أيضا ثبات واستمرار وتجدد الاستعارات القرآنية، وأثبت ما لديه من قدرة على خلق بنيات تصويرية جديدة لعالم جديد لم يعرفها العربي البدوي.

المبحث الثالث: مفهوم الجمالية في القرآن الكريم.

لعل أدق تعريف للجمالية هي علم الجمال القرآني ذو التذوق اللغوي الذي يعنى بالكشف عن أسرار الوحي الإلهي وأساليبه المتغلغلة في طوايا الموضوعات القرآنية المتشعبة، وتشمل زخارف لفظية ونصوص مكتوبة ومسموعة بلسان عربي تعبر عن الله (مفردات منتقاة، وصور بارعة، وحكم البليغة وقصص الواعظة وغير ذلك).

فالجمالية علم لأن مضمونها العلمي يعتمد على قواعد من العلوم المختلفة كالنحو والصرف والبلاغة. وبفضل حقائق علمية يتم وضع صور ذهنية ومعاني للتناسق الجمالي بين سور القرآن وآياته، وتعنى بمقادير صوتية محددة تؤثر في وجدان متلقيه وتبرز التناسب الترتيلي في علم التجويد (إن علم التجويد الذي يضم القواعد والأحكام التي ينبغي الالتزام بها عند تلاوة القرآن ليس إلا إقرارا شرعيا (دينيا) بالطبيعة الموسيقية للقرآن؛ لأن كل تلك القواعد والأحكام تتعلق بطريقة النطق؛ بغية إخراجها في أجمل صورة صوتية؛ لإحداث الأثر السمعي المنشود، أي إشباع حاسة الجمال. وقد أكد النبي هذه الحقيقة بقوله: "ما أذنَ (استمع) الله لشيء صوتية؛ لإحداث الأثر السمعي المنشود، أي إشباع حاسة الجمال. وقد أكد النبي هذه الحقيقة بقوله: "ما أذنَ (استمع) الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يمجهر به" (حديث رقم 5525)، وقوله: ليس منا من لم يتغن بالقرآن (حديث رقم 5442)، وعندما مر على أبي موسى الأشعري، ووجده يتلو القرآن، وأعجبته طريقة تلاوته الجميلة، فقال له: "يا أبا موسى لقد أوتيت زمزما من مزامير آل داود" (حديث رقم 783).

وكل هذه الأحاديث واردة في صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للأستاذ ناصر الدين الألباني. ولماذا نذهب بعيدا والله نفسه (جل في علاه) قال: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيْلًا﴾ (سورة المزمل: الآية 4). (والترتيل يعنى تقسيم النص القرآني إلى أجزاء أو مقاطع صوتية، تحدث الأثر السمعي الجمالي المنشود الذي يؤثر في نفس الإنسان، كاشفا الحقائق التي العقل بمفرده عن رؤيتها والوصول إليها)¹.

¹ الجمال في القرآن، توحيد الزهري، دار النشر للجامعات، ط 1، 2016م. ص 105.

والجمالية القرآنية هي فنية في صورها وإيجاءاتها وتأثيراتها المختلفة، وذوقية بالإدراك الحسي الخالص التي تختلف معها النظرات والمواقف الأدبية، يقول "روم لاندو" - وهو فنان نحّات وناقد إنجليزي: (إن بين آيات قصار السور ترابطا باهرا له تأثيره الوجداني، برغم أنه ليس ثمة أى نظام وزني، وفي الحق إن سماع السور تتلى في الأصل العربي كثيرا ما يُخلّف في نفس المرء تأثيرا بليغا)¹.

والجمالية القرآنية هي أيضا ظاهرة سمعية منحوتة الألفاظ بنطقها تعطي الأثر السمعي الموسيقي المعبر لمعناها اللغوي والعقلي، وهناك العديد من كتاب العرب الذين تحدثوا عن موسيقى القرآن، مثل: سيد قطب في كتابه "التصوير الفني في القرآن"، في باب التناسق الفني"، وأيضا مصطفى صادق الرافعي الذي قال في هذا الباب (فلما قرئ عليهم القرآن، رأوا حروفه في كلماته وكلماته في جملة ألحان لغوية رائعة، كأنها - لانتلافها وتناسبها - قطعة واحدة قراءتها هي توقعها، فلم يفهم هذا المعنى، وأنه أمر لا قبل لهم به، وكان ذلك أبين في عجزهم؛ حتى إن من عارضه منهم كمسيلمة جنح في خرافاته إلى ما حسبه نظاما موسيقيا أو بابا منه، وطوى عما وراء ذلك من التصرف في اللغة وأساليبها ومحاسنها ودقائق التركيب البياني، كأنه فطن إلى أن الصدمة الأولى للنفس العربية، إنما هي في أوزان الكلمات وأجراس الحروف دون ما عداها، وليس يتفق ذلك في شيء من كلام العرب إلا أن يكون وزنا من الشعر أو السجع)².

وبما أن القرآن الكريم صفة الله تعالى فلا بد من أن يتوفر في مكنون خطابه آيات الجلال والجمال ومشاهد القوة والعظمة إلى جانب مشاهد الأنس والوداعة التي تضيق اللغة وتعجز ألفاظها عن استيعابها. وتبرز أماننا مقومات للجمالية القرآنية. منها:

1- الأداء التعبيري الذي يشمل التعبير الفني بألوانه وأنواعه كالإيجاز، والتصوير بالكلمة المعبرة والتركيب الموحى، والآيات المصورة، في مشاهد حية، ولوحات شاخصة علاوة على القدرة الفنية الفائقة مثل طول النفس وتناول الموضوع الواحد بالعديد من الصور والتراكيب، وأنواع التزيين اللفظي والمعنوي وتنوع طرائق البيان والخطاب.

2- المعاني العميقة والمتعددة: القرآن الكريم يتيح للمتأمل فيه الوصول إلى معاني عميقة ومتعددة، قد تظهر في أكثر من سياق، مما يعزز جماله الأدبي والتفسيري. معانيه تتسع لتشمل العديد من الأبعاد الفكرية.

¹ الجمال في القرآن، ص 103.

² إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 8، 2005م، ص 148.

3- التناغم الصوتي: القرآن يتسم بتركيب صوتي مميز يجعل تلاوته مؤثرة. يتراوح بين التكرار، والتوازن الصوتي، والتناغم بين والتآلف بين الحروف والكلمات والتراكيب، مما يضفي على القرآن الكريم جمالاً خاصاً في سماعه وقراءته، والترتيل بالتجويد يؤكد هذا التناسب الصوتي الذي يؤدي جمالاً جرسياً في اللفظ والترتيل.

وتبدو جمالية القرآن الكريم في حقيقتها وطبيعتها أقدر على السبق والمنافسة والغلبة باعتبار أن الإعجاز البياني أبرز صفاتها وسماتها. ويمكن تلخيص هذه الطبيعة في أسس منها:

1- إنها عربية أدبية بيانية نثرية متميزة تحرص على انتقاء الشكل والمضمون ببيان منفرد، وبلغة واضحة مفهومة تتوافر فيها أسمى عناصر الأدبية الفذة ومقوماتها.

2. وهي (خاصة) فريدة للمعجزة القرآنية لم يعرف مثلها في أية معجزة مادية، أو في أي ثورة روحية أو فكرية مثل ما بلغته، في أداء القرآن الفني.

3- وهي فكرية ووجدانية تتناسق فكراً وتعبيراً، وإدراكاً ووجداناً في جميع المستويات وتحمله بالأساليب الرائعة ليلغ أثره العظيم في النفوس.

4- وهي حاضنة للحقل العلمي والأدبي بأوسع مفاهيمهما وأرحب مجالتهما، فالقرآن في علميته وأدبيته وفي صوره وأصاليبه كان وما يزال مصدر علومهم المسلمين، وما تزال معجزاته العلمية لم ولن تفقد شيئاً من حقائقها العلمية ولا مصداقيتها الفكرية والجمالية.

المبحث الرابع: جماليات الاستعارة في القرآن الكريم.

الاستعارة هي أسلوب من أساليب المجاز، وتتمتع بجمال وحسن في جميع ألوانها وأصنافها، وتتميز بالابتكار وروعة الخيال، وهذان العنصران يعدان من أسس الجمال.

إن سر جمالية الاستعارة في القرآن الكريم يتجلى في تعدد وظائفها البلاغية، ولقد اعتمد الأسلوب القرآني في بناء الصورة الاستعارية على صفتي المبالغة والتجاوز في إبراز المعاني وتحسينها ومن هنا كان التعبير الاستعاري أبلغ من التعبير الحقيقي كما يرى

بعض البلاغيين (وأنها أبلغ من الحقيقة، لأن اللفظ إنما يعار من بعد أن يعار المعنى، وأن المستعار له لا يأخذ اسم المستعار منه إلا بعد دخوله في جنسه وادعاء أنه فرد من أفراد هذا الجنس)¹.

ومن بلاغة الاستعارة القرآنية تحميل المعرض وتحسين المعنى وإبرازهما في حلة باهية تستميل القلب وتأثر في النفس. وكما يتوقف دور الاستعارة في القرآن الكريم على مدى الملاءمة والتناسب أي ملائمة اللفظ المستعار للمستعار له ولا يكون ذلك إلا إذا تم التفاعل التام بين اللفظ والمعنى من جهة، وبينهما وبين الجو النفسي العام الذي صيغت الصورة الاستعارية للتعبير عنه من جهة أخرى.

وبذلك تستطيع الصورة الاستعارية أن تعطي الأشياء قيمة فنية من خلال علاقة عضوية داخل البناء اللغوي بصفتي الوضوح والبيان وهو ما يسهل إدراكها واستيعاب الأغراض البلاغية والأداءات الجمالية. وحتى يكون النشاط الاستعاري مؤثرا يجب أن يرتبط بجوانب مشخصة أو محسوسة.

وعلى الرغم من أن مفهوم الاستعارة قد تعرض لكثير من الجدل، فسوف يظل الأساس على أن الاستعارة في القرآن الكريم (أنها بناء يقوم على التفاعل، وليس مجرد إذابة مطلقة كما أنها لا تتوقف عند مجرد المقارنة وهذا التفاعل يعتمد على نوع من التداخل الحيوي بين طرفيها : المستعار منه والمستعار له)².

وقد اخترت نماذج من استعارات قرآنية لبيان جمالها والتفكير في روعتها وحسنها:

1- لفظة " الصراط " وأثر الاستعارة فيها:

في قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: 6)

كما هو معلوم فلفظة "الصراط" قد وردت في القرآن الكريم نحو خمس وأربعين مرة³.

¹ البلاغة بين الناقدين الخالدين، عبد القاضي غريب علي علام، دار الجيل - بيروت، ط 1، 1993م. ص 231.

² فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، رجاء عيد، دار المعارف بالإسكندرية، ط 2، 1988م. ص 395.

³ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط. ص 457.

واستعيرت الصراط للدين. وحيث إن المشبه به "الصراط" موجود، فالاستعارة هنا تصريحية. وهنا يكمن الجمال في تشبيه الدين الذي هو مفهوم عقلي، بالصراط الذي يمشي عليه العوام من الناس، هو شيء حسي ومرئي.

ومعلوم أن الدين - مجموع أوامر تفضي إلى رضوان الله - قد تمثل بصورة الصراط، حتى يسهل على المتلقي فهم المراد بشكل سهل واضح، لأن الدين القويم بالصراط وهو الطريق القويم الذي لا اعوجاج فيه.

وهنا يتجلى الجمال في تمثل الدين بالصراط، وكيف ضُمت تعاليم الدين الخفيف في قالب كلمة واحدة بصورة حسنة، وهي "الصراط المستقيم" طريق الفلاح والمني المرجو؟.

ومن زاوية أخرى، هل التناسق والروعة التي تؤديها عبارة "اهدنا الصراط المستقيم" يمكن أن تحققها عبارة "اهدنا الدين المستقيم" بشكل كامل؟ بالطبع لا، فالقارئ والسماع يشعر فوراً بلذة وجمال عبارة "الصراط"، فينجذب ويهتز عاطفياً من اللذة الحاصلة من هذا الإحساس.

2- لفظة (اشتري)، وأثر الاستعارة فيها:

في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحْتُ بِتِجَارَتِهِمْ﴾ (البقرة : 16)

عند العرب تستعار كلمة "اشتري" لمعنى "اختار"¹، لذا فقد وردت على أثر استعارتها في القرآن الكريم بهذا المعنى على نحو ثمان مرات، حيث تأتي كلمة "اشتري" بمعنى "اختار"، وقد اقترنت بالضلالة وبالحياة الدنيا. ولا نفهم من معناها سوى أن الضلالة والحياة الدنيا ليستا بضائع تُشتري وتُباع، بل تُختاران.

المراد الدقيق والجميل من هذا اللفظ هو أن الإنسان عندما يشتري شيئاً مقتنعا به، لا يأخذه إلا بعد التدقيق والفحص والتأكد من جودته وسلامته، حتى لا يندم بعد الشراء.

لذلك، تم استعارة كلمة "اشتري" لتدل على "اختار" تعني أنهم لم يختاروا الضلالة أو الحياة الدنيا صدفة، بل بعد طول تفكير وتدبر وعن قناعة. لذا، كانت عاقبة اختيارهم الخسران المبين في تجارتهم هم يستحقون عاقبة ما اختاروه، وهذه العاقبة هي الخسارة في تجارتهم.

¹ البلاغة الواضحة، مصطفى أمين وعلي الجارم، دار المعارف، ط 5، 1387 هـ. ص 90.

أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث ما يلي:

- أن الاستعارة هي عبارة عن تصوير للمعنى يحقق أغراضا متعددة، ويكشف عن جمال لاقتناع المتلقي والتأثير فيه.
- أن الإستعارة - كسواها من أساليب البيان - قد أخذت حيزا واسعا في الدراسات البلاغية.
- أن استعمال الاستعارة في القرآن الكريم هي لون من ألوان التصوير، وجانب من الجوانب الاعجازية، وصورة من الصور البيانية والبلاغية لكتاب الله.
- أن الإستعارة وقود الحياة في النص القرآني تجمع بين البعدين الفني والديني، وهي وسيلة من الوسائل في نقل الإحساسات والرؤى إزاء الكون والحياة، وإحساس وجداني عميق، ورؤية قلبية للمشبهات التي تتشكل في الكلمات المستعارة.

لائحة المصادر والمراجع:

- المصدر الأول: القرآن الكريم
- الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، يوسف أبو العدوس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1997م.
- أسرار البلاغة، الزمخشري، دار صادر - بيروت، 1979م.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرفاعي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 8، 2005م.
- البديع في البديع، عبد الله بن المعتز، دار الجيل - بيروت، ط 1، 1990م.
- البلاغة العربية، المعاني البديع البيان، أحمد مطلوب، نشر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - بغداد، 1980م.
- البلاغة الواضحة، مصطفى أمين وعلي الجارم، دار المعارف، ط 5، 1387 هـ.
- البلاغة بين الناقدين الخالدين، عبد القاضي غريب علي علام، دار الجيل - بيروت، ط 1، 1993م.
- بنيات المشابهة في اللغة العربية، عبد الإله سليم، دار توبقال للنشر - الدار البيضاء، ط 1، 2001م.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر، أبو عثمان (الجاحظ)، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5، 1986م.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- الجمال في القرآن، توحيد الزهري، دار النشر للجامعات، ط 1، 2016م.
- دليل الدراسات الأسلوبية، جوزيف ميشال شريم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت، ط 1، 1984م.
- الصورة في شعر الأخطل الصغير، د. أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، 1985م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت، ط 5، 1982م.
- فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، رجاء عيد، دار المعارف بالإسكندرية، ط 2، 1988م.
- قواعد الشعر، أحمد بن يحيى الشيباني (ثعلب)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 2، 1995م.
- كتاب الصناعتين، الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد إبراهيم، المكتبة العصرية، - بيروت، 1419هـ.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد، ضبطه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة 3، 1987م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، منشورات دار الرفاعي - الرياض - ط 2، 1984م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، د، ط.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار عمران - بيروت - ط 3، 1985 .
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت - ط 2، 1987م.
- الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر، أبو القاسم الأمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف - القاهرة - ط 5، 2006م.
- النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، دار المعارف، ط 5، 2008م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، تحقيق: محمد إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، (د. ت).

القاضي الدستوري المغربي وسؤال الكتلة الدستورية

الباحث ياسين الكوش

طالب باحث بسلك الدكتوراه

مختبر الدراسات والأبحاث القانونية والإدارية والسياسية

جامعة محمد الأول وجدة

المملكة المغربية

الملخص:

يبني القاضي الدستوري المغربي موقفه الاجتهادية على مجموعة من العناصر المرجعية ، بعضها لا تثير أية إشكالية حول قيمتها الدستورية تتمثل في المقام الأول وبشكل بديهي في الدستور ، القوانين التنظيمية والتصدير ؛

في المقابل من ذلك ، توجد مكونات مرجعية أخرى تثير نقاشات فقهية حول قيمتها الدستورية تتمثل في المبادئ ذات القيمة الدستورية والمعاهدات الدولية، والتي ساهمت بشكل جلي في التأسيس لما يصطلح عليه في الدراسات الدستورية بالجمال الدستوري أو الكتلة الدستورية.

ويمكن القول بأن الكتلة الدستورية في النظام السياسي المغربي تبقى ضيقة لا ترقى إلى مستوى نظيرتها الواسعة في التجارب الدستورية المقارنة، فيستحيل أن يصل المغرب إلى "كتلة دستورية" على شاكلة تلك المتعارف عليها في فرنسا مثلاً، والتي يعتبر فيها إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 و ديباجة دستور 1946 ودستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958 من العناصر المكونة للكتلة الدستورية.

الكلمات المفتاحية: القضاء الدستوري - الكتلة الدستورية - الدستور. القوانين التنظيمية - التصدير

يعتبر مفهوم الكتلة الدستورية *Le Bloc de constitutionnalité* من أهم المفاهيم التي أنتجها الفقه الدستوري ؛ ومن المتفق عليه في الفقه الدستوري الفرنسي أن أول من استعمل هذا المفهوم هو الفقيه Claude EMERI، ومن ثم بعده العميد Louis FAVOREU الذي يرجع له الفضل في تفسيره وتوضيح ما يتضمنه من مكونات.

وقد اختلف الفقه الدستوري الفرنسي حول إعطاء تسمية موحدة لهذا المفهوم، فمثلا الفقيه François LUCHAIR يجذ استعمال مصطلح فوق الدستورية *Supra Constitutionnalité*، أما الفقيه Dominique TURPIN فيجذ استعمال مصطلح مبدأ الدستورية *Principe de Constitutionnalité*

و يمكن تعريف الكتلة الدستورية على أنها: "مجموع القواعد القانونية التي تدخل في هرمية التشريع، بحيث يسموها الدستور، والتي تشكل مخالفة قاعدة قانونية أدنى لقاعدة قانونية أعلى منها بمثابة مخالفة للدستور"¹.

وتختلف مكونات الكتلة الدستورية من دولة لأخرى، فهي ليست نفسها في جميع الدول، بل تتفاوت حسب تباين درجات تحقيق الديمقراطية في كل دولة على حدة، ومدى احترام الدول لحقوق الإنسان، وقبل كل ذلك تتحدد بالمفهوم الذي يعطيه لها القاضي الدستوري².

وتوجد داخل الكتلة الدستورية مكونات لا تثير أية إشكالية أو جدل فقهي حولها (مطلب أول). لكن بالمقابل من ذلك، هناك مكونات أخرى لهذه الكتلة الدستورية شكلت مادة أساسية لاحتدام الجدل الفقهي حولها (مطلب ثاني)

المطلب الأول: مكونات الكتلة الدستورية التي لا تثير الخلاف بشأنها

تتشكل الكتلة الدستورية في المقام الأول وبشكل بديهي من الدستور (فقرة أولى)، وكذلك القوانين التنظيمية (فقرة ثانية)، وأخيرا من ديباجة الدستور (فقرة ثالثة)

¹ - يحيى حلوي، المجلس الدستوري والرقابة على دستورية الأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية، منشورات مجلة الحقوق: سلسلة المعارف القانونية والقضائية، الإصدار الواحد والعشرون (21)، تحت عنوان: "الحكمة الدستورية في المغرب: نحو رؤية استشرافية"، الطبعة الأولى، 2014، ص. 70

² - بوجعة بوعزاوي، القاضي الدستوري ومدخل بناء دولة القانون، المجلة المغربية للمنازعات القانونية، عدد مزدوج: 11/10، 2010، ص. 190.

الفقرة الأولى: الدستور

الدستور هو: "مجموعة من القواعد القانونية، مكتوبة أو عرفية، تقنن النظام السياسي في الدولة، وتحدد شكلها (بسيطة أو مركبة)، وشكل الحكم بداخلها (ملكي أو جمهوري)، وشكل النظام السياسي (رئاسي، برلماني، مجلسي...)، كما تحدد توزيع الاختصاصات بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، وطرق الوصول إلى الحكم، ثم الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين، والنظام الاقتصادي للدولة..."¹.

ومن أجل تعريف الدستور، يستعمل فقهاء القانون الدستوري معيارين: أحدهما شكلي (عضوي)، والآخر موضوعي (مادي) فالدستور في دلالاته الشكلية يعرف بكونه: "مجموعة من القواعد القانونية مضمنة في وثيقة مكتوبة، وخاضعة لمسطرة خاصة من حيث صياغتها وتعديلها ومراجعتها ومراقبة دستورية قوانينها، وذلك بالنظر لما تتمتع به من قوة وسمو، مقارنة مع القواعد القانونية العادية"².

يمتاز هذا المعيار بالوضوح، كما أنه جد محدد وبسيط، إضافة إلى أنه يستجيب لمبدأ سمو الدستور على باقي القوانين، إذ أن وضع الدستور وتعديله يتطلب إجراءات خاصة تختلف عن إجراءات وضع وتعديل القوانين العادية، وينتج عن ذلك عدم استطاعة المشرع الخروج على الدستور نظرا لسمو قواعده وخضوع القوانين العادية له³.

ويرجع ظهور المعيار الشكلي Critère Formel إلى انتشار حركة تدوين الدساتير في العالم، التي بدأت بدستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1787، ثم في فرنسا، وانتشرت بعد ذلك إلى بقية دول العالم⁴.

إن الأخذ بالمعيار الشكلي، على أهميته الفقهية ورجاحته القانونية وقوة مضمونه، من شأنه أن يؤدي إلى إنكار وجود دستور في كثير من الدول التي لا يوجد بها دساتير كإنجلترا مثلا، إذ تحكمها قواعد دستورية ذات مصدر عرقي؛ كما أن القول بأن مبادئ وقواعد الدستور هي في مطلقها نصوص دستورية، لا يتطابق مع ما هو موجود في واقع الأنظمة الدستورية المعاصرة، ذلك أن هناك

¹ - بمينة هكو، محاضرات حول النظرية العامة للقانون الدستوري، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السداسي الثاني، مكتبة نصيرة، س. ج2012-2013، وجدة، ص. 53.

² - Jacques Cadart, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, T1, LGDJ, 1979, P. 120.

³ - محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2013، ص. 83.

⁴ - بمينة هكو، محاضرات حول النظرية العامة للقانون الدستوري، م. س، ص. 54.

بعض الدساتير تقحم في صلب الوثيقة الدستورية قواعد لا ترتقي، من حيث الطبيعة والمكانة والقوة إلى مرتبة القواعد الدستورية، بل يمكن تأطيرها ضمن قانون العقوبات وبعض قواعد القانون الإداري والمالية العمومية، ومن ذلك الفصل الخامس والعشرون (25) مكرر من الدستور السويسري المتعلق بطريقة ذبح الحيوانات، والتعديلات الثامن عشر (18) والواحد والعشرين (21) من الدستور الأمريكي حول المشروبات الكحولية¹، فهذا الإقحام يعد حالة مرضية لا دستورية².

أما وفق المعيار الموضوعي، فيقصد بالدستور: "مجموع القواعد القانونية التي تنظم شكل الدولة، ونظام الحكم، وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها، والقواعد التي تبين حقوق الأفراد وحررياتهم، بصرف النظر عن صياغتها ضمن وثيقة دستورية أو وثيقة قانونية أخرى..."³.

يترتب عن المعيار الموضوعي اعتبار أن الدستور هو القانون الأساسي في الدولة، وهو الذي يبين أهدافها، ويضع الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأن الدستور هو الجهة الوحيدة التي تنشئ السلطات الحاكمة وتحدد اختصاصاتها، وعلى هذه السلطات احترام الدستور، لأنه هو السند الشرعي لوجودها. ويؤدي إلى تأكيد مبدأ المشروعية ومبدأ تدرج القواعد القانونية، وخضوع القاعدة القانونية الأدنى مرتبة للقاعدة القانونية الأعلى درجة، كما أن الاختصاصات التي تمارسها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مفوضة لهم بواسطة الدستور⁴.

1 - احمد مالكي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: الجزء الأول " المفاهيم الأساسية"، تينمل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مراكش، 1994، ص. 102.

2 - محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص. 84.

3 - احمد مالكي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، م. س، ص. 103.

4 - عبد الفتاح لؤي- عثمان الزباني، الهندسة الدستورية ومتطلبات الإصلاح: قراءة في بعض مقومات جودة الدستور، أشغال الندوة الوطنية حول: "آفاق الإصلاح الدستوري على ضوء الخطاب الملكي السامي لـ 9 مارس 2011" المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، إعداد وتنسيق: مينة هكو، مطبوعات الهلال، الطبعة الأولى، يونيو 2011، ص. 78.

يتبين من خلال ما سبق ، أن للدستور مكانة سامية داخل الكتلة الدستورية، هذا السمو أكدته المجلس الدستوري في قراره رقم 819.2011، حيث صرح في إحدى حيثياته بما يلي: " وحيث إن الدستور له السمو على كل ما عداه، ويتعين على جميع المواطنين والمواطنات احترامه"¹.

وقد سار المجلس الدستوري في نفس التوجه في قراره رقم 937.2014، حيث أكد في إحدى الحثيات على أن: " احترام مبدأ سمو الدستور يعد، بموجب فصله السادس، من المبادئ الملزمة"².

الفقرة الثانية: القوانين التنظيمية

تكتسي القوانين التنظيمية أهمية خاصة في البنيان القانوني للبلدان التي تأخذ بها، لكونها تسمح بتجنب إثقال الوثيقة الدستورية بالكثير من التفاصيل، وتفادي التعقيدات التي تفرضها مسطرة تعديل المقتضيات الدستورية، حيث يعتبر تعديلها مرنا نسبيا قياسا بالإجراءات المتعلقة بتعديل الدستور.³

وإذا كانت الدساتير التي تتضمن الإحالة على قوانين تنظيمية عادة ما تحجم عن إعطاء تعريف محدد لها، فقد خرق الدستور الإسباني لسنة 1978 هذه " القاعدة " حينما اعتبر أن القوانين التنظيمية هي تلك التي: " تخص تفصيل الحقوق الأساسية والحريات العامة والقوانين التي تصادق عليها الأنظمة الداخلية لمناطق الحكم الذاتي وقانون الانتخابات العام، وباقي القوانين المنصوص عليها في الدستور"⁴.

يظهر من التعريف الذي أعطاه المشرع الدستوري الإسباني للقوانين التنظيمية أنه ليس كافيا في تدقيق المقصود بها، إذ يبدو منه أنه تحديدا للمجالات التي تنظمها القوانين التنظيمية أكثر منه تعريفا لها.

¹ - م. د، قرار رقم 819.11، صادر في 19 ذي الحجة 1432 (16 نوفمبر 2011)، ج. ر، عدد 5997 مكرر بتاريخ 25 ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص. 5562.

² - م. د، قرار رقم 937.14، صادر في 29 رجب 1435 (29 ماي 2014)، ج. ر، عدد 6262 بتاريخ 7 شعبان 1435 (5 يونيو 2014)، ص. 4810.

³ - أحمد بوز، البرلمان المغربي-البنية والوظائف-: دراسة في القانون البرلماني المغربي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص، دجنبر 2016، ص. 88.

⁴ - الفصل 81/ فقرة 1 من الدستور الإسباني لسنة 1978.

لذلك، كثيرا ما يتم تعريف القوانين التنظيمية انطلاقا من تحديد ما يفرقها عن القوانين العادية، وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ "مصطفى قلوش" أن أساس تمييز القوانين التنظيمية عن القوانين "العادية" يكمن في المسطرة التشريعية الخاصة لإقرارها، حيث ينفرد البرلمان بمناقشتها والتصويت عليها، لينتهي المسار التشريعي بالإصدار (الذي يدخل في اختصاص رئيس الدولة) وفق إجراءات وضوابط تتسم بالخصوصية مقارنة بالقوانين "العادية" التي تخضع لمسطرة وضع وتعديل مغايرة¹.

وقد ارتبطت القوانين التنظيمية في الأصل بالتجربة الدستورية الفرنسية، قبل أن تعرف امتدادا لها في العديد من التجارب الدستورية الأوروبية مثل إسبانيا، رومانيا، ليتوانيا، هنغاريا، مولدوفيا...، وغير الأوروبية مثل المغرب، الجزائر، تونس، مالي، جيبوتي... إن القوانين التنظيمية باعتبارها مكملة للدستور، تخضع لمسطرة إقرار متميزة وذات خصوصية عن مسطرة وضع القوانين "العادية"، وهي مسطرة تكاد أن تكون متماثلة في الدستورين الفرنسي والمغربي.

فإذا كانت المادة 46 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 تشترط ضرورة انصرام/ مضي مدة خمسة عشر (15) يوما بين الإيداع والتداول في القوانين التنظيمية، فإن الفصل 85/ فقرة 1 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 يؤكد أنه: "لا يتم التداول في مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية من قبل مجلس النواب، إلا بعد مضي عشر أيام..."

ويكمن الهدف في تقرير هذا الشرط الزمني في تفادي التسرع بالنسبة للمسائل التي يتدخل فيها القانون التنظيمي، لأنها غالبا ما تكون مسائل على درجة كبيرة من الأهمية، وكذلك يمكن تبرير اشتراط هذه المدة في إتاحة الفرصة لأعضاء البرلمان للتفكير والتروي قبل الإقدام على الموافقة على مشروع أو مقترح قانون تنظيمي، وذلك حتى يمكن إحاطة هذه القوانين بأكبر قدر ممكن من الثبات والاستقرار، لأنها تعتبر مكملة لنصوص الدستور².

بالإضافة إلى تميز القوانين التنظيمية بالشرط الزمني، فإنها تتسم أيضا بشرط الأغلبية، وفي هذا الإطار تشترط المادة 46/ فقرة 3 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 ضرورة توفر الأغلبية المطلقة للأعضاء المكونين للجمعية الوطنية للمصادقة عليها، في حالة غياب الاتفاق بين المجلسين. عكس ما هو عليه الوضع في المغرب، حيث يشترط الفصل 85/ فقرة 1 من دستور سنة 2011 تحقق

1 - مصطفى قلوش، الإطار القانوني والفقه للقوانين التنظيمية، منشورات م. م. إ. م. ت، عدد 47، نونبر- دجنبر 2002، ص. 12.

2 - سيدي محمد ولد سيد آب، الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي، منشورات م. م. إ. م. ت: سلسلة "مؤلفات وأعمال جامعية"، العدد 25، الطبعة الأولى، 2001، ص. 193.

الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين من المجلس المذكور، غير أنه إذا تعلق الأمر بمشروع أو بمقتراح قانون تنظيمي يخص مجلس المستشارين أو الجماعات الترابية فإن التصويت يتم بأغلبية أعضاء مجلس النواب.

أما الخاصية الثالثة لمسطرة وضع القوانين التنظيمية، فتتمثل في لزوم إقرار القوانين التنظيمية الخاصة بمجلس المستشارين بصيغة موحدة من طرف المجلسين، حيث نص الفصل 85/ فقرة 2 من دستور سنة 2011 على أن: "يتم إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين، باتفاق بين مجلسي البرلمان على نص موحد"

وقد استهدف المشرع الدستوري - من خلال هذه الفقرة - إقامة نوع من المساواة بين المجلسين، بالإضافة إلى منع الحكومة من الاعتماد على أغلبية الغرفة الأولى لسن قوانين تنظيمية لا تتناسب مع الغرفة الثانية، أي أنه في حالة عدم الاتفاق على نص موحد لا يمكن لمجلس النواب أن ينفرد بإقرارها.¹

وتتمثل الخصوصية المسطرية الأخيرة التي تميز القوانين التنظيمية عن القوانين العادية في الرقابة الإجبارية عليها من طرف القضاء الدستوري، حيث ينص الفصل 85/ فقرة 3 من دستور سنة 2011 على أنه: "لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور".

كما ينص الفصل 132/ فقرة 2 على أن: "تحال إلى المحكمة الدستورية القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها...". ويمكن الهدف من إعمال الرقابة الإلزامية على دستورية القوانين التنظيمية من طرف القضاء الدستوري في التأكد من كون أن هذه القوانين التنظيمية التي يقرها البرلمان لا تتضمن مقتضيات مخالفة للمقتضيات الدستورية².

وقد ساهمت التفسيرات الاجتهادية للقاضي الدستوري في تكريس مكانة خاصة ومتميزة للقوانين التنظيمية داخل الكتلة الدستورية، ويستشف ذلك من خلال الحصيلة الإنتاجية للقضاء الدستوري، حيث أبرزت هذه الحصيلة موقع القوانين التنظيمية داخل التراتبية الهرمية للقواعد القانونية، إذ جعلتها قواعد مرجعية للقاضي الدستوري أثناء فحصه للقوانين العادية والأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية.

¹ - نفس المرجع، ص. 196.

² - مصطفى قلوش، الإطار القانوني والفقه للقوانين التنظيمية، م. س، ص. 15.

وبما أن القوانين التنظيمية تتموقع ضمن الكتلة الدستورية، بالنظر إلى طبيعتها التكميلية للدستور، فإنها تدخل ضمن المجال الدستوري للقوانين العادية والأنظمة الداخلية، وبالتالي فإنه، من منظور القاضي الدستوري، إذا توغلت القوانين التنظيمية بالتشريع في المجال الدستوري الخاص بالقوانين العادية والأنظمة الداخلية لا يعد ذلك مخالفة دستورية، أما إذا توغلت القوانين العادية والأنظمة الداخلية بالتشريع في المجال الدستوري الخاص بالقوانين التنظيمية فيعد ذلك للدستور.

وبالتالي، فهي: "تتمتع بقوة إلزامية أعلى مما تتمتع بها القواعد القانونية الأخرى التي تليها في المرتبة، حيث يجب على كل سلطة عامة عند قيامها بإنتاج القواعد القانونية أن تراعي أحكام ومقتضيات القواعد القانونية الأخرى الأعلى، حيث لا يجوز للقاعدة القانونية الأدنى مرتبة تعديل أو إلغاء القاعدة القانونية الأعلى مرتبة منها، وإلا كانت مخالفة للمشروعية، فإذا تعارضت بعض القواعد القانونية فيما بينها، فإنه يمكن تغليب القواعد القانونية الأعلى مرتبة"¹.

والقوانين التنظيمية - من منظور المجلس الدستوري المغربي - تعد: "منبثقة عن الدستور ومكملة له وتغدو أحكامها بعد تصريح المجلس الدستوري بمطابقتها للدستور امتدادا له"². كما أن موضوعاتها "ترتبط بالتوازن والسير العامين للبنية الدستورية بأكملها"³.

ويترتب عن وجود القوانين التنظيمية داخل الكتلة الدستورية نتائج قانونية تكرسها وتدعمها تفسيرات القاضي الدستوري، حيث لا يعتبر تدخل القوانين التنظيمية في المجالات المحفوظة للقوانين العادية بمثابة مخالفة دستورية.

¹ - سامي جمال الدين، *تدرج القواعد القانونية ومبادئ الشريعة الإسلامية*، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، ص. 17.

² - م. د، قرار رقم 786.2010، صادر في 15 ربيع الأول 1431 (2 مارس 2010)، ج. ر، عدد 5820 بتاريخ 24 ربيع الأول 1431 (11 مارس 2010)، ص. 967.

³ - م. د، قرار رقم 405.2000، صادر في 25 ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000)، ج. ر، عدد 4813 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1421 (17 يوليو 2000)، ص. 2038.

ويمكن ذكر، على سبيل المثال لا الحصر، الإضافات التي أدخلت على القوانين التنظيمية المتعلقة بالتصريح الإلزامي بالملكيات لكل من أعضاء المجلس الدستوري¹، وأعضاء مجلس النواب²، وأعضاء مجلس المستشارين³، حيث تم إدراج هذه المقتضيات في هذه القوانين التنظيمية .

وبالرجوع إلى المقتضيات الدستورية الواردة في الدستور المراجع لسنة 1996، سنجد أن الفصل 37، قد أورد بشكل محدد المجالات التي يشملها القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، فهو إذن يحدد: " عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، وشروط القابلية للانتخاب وأحوال التنافي ونظام المنازعات الانتخابية " دون أن يورد هذا الفصل عبارة " التصريح الإلزامي بالملكيات " كمجال من مجالات هذا القانون التنظيمي .

وكذلك الفصل 38، الذي أضاف فقط " طريقة إجراء القرعة المتعلقة بتجديد الثلث... "، وأيضا الفصل 80، والذي لم يدرج بدوره " التصريح الإلزامي بالملكيات " ضمن اختصاص القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري .

وهو ما يفهم من خلال كل ذلك، أن القوانين التنظيمية المتعلقة بتنظيم القوانين التنظيمية الأصلية لكل من المجلس الدستوري ومجلس النواب ومجلس المستشارين، قد أضافت اختصاصا جديدا لمجال القوانين التنظيمية، وهو التصريح الإلزامي بالملكيات الذي لا يندرج مطلقا ضمن المجالات المحددة لها بموجب الدستور .

وإذا كانت التفسيرات الاجتهادية للقاضي الدستوري تولي اهتماما كبيرا لمسألة تحديد طبيعة المقتضيات الواردة في القانون التنظيمي وفق ما هو محدد في الدستور، إلا أن المجلس الدستوري في هذه القرارات الثلاث حاول أن يتجاوز هذه المسألة، على الرغم من إثارته للفصول المحددة لمجالات القوانين التنظيمية ضمن حيثيات قراراته أن: " عدم نظر المجلس الدستوري للمطابقة التامة لهذه

¹ - م. د، قرار رقم 659.2007، صادر في 10 رمضان 1428 (23 سبتمبر 2007)، ج. ر، عدد 5571 بتاريخ 10 شوال 1428 (22 أكتوبر 2007)، ص.3448.

² - م. د، قرار رقم 660.2007، صادر في 10 رمضان 1428 (23 سبتمبر 2007)، ج. ر، عدد 5571 بتاريخ 10 شوال 1428 (22 أكتوبر 2007)، ص. 3451.

³ - م. د، قرار رقم 661.2007، صادر في 10 رمضان 1428 (23 سبتمبر 2007)، ج. ر، عدد 5571 بتاريخ 10 شوال 1428 (22 أكتوبر 2007)، ص.3453.

القوانين مع مقتضيات الدستورية وسماحه بتوسيع مضمون الفصول الدستورية المنظمة لوضعيات أعضاء المجالس البرلمانية، إنما الغرض منه عدم ترك هذا النوع من الوضعيات القانونية دون نصوص تقننه وعدم المساهمة في إفراغها من محتواها¹.

مما قد يفهم بأن إدراج مواد جديدة تتعلق بالتصريح الإجباري بالملتمكات هي من اختصاص القانون العادي في الأصل، وتضمنها في مجال القوانين التنظيمية يعتبر بمثابة مخالفة دستورية، بل وأكثر من ذلك سوف يؤدي إلى: " خرق مبدأ التراتبية القانونية، فيجعل الأمر يعرف نوعاً من الفوضى القانونية"²، إلا أن المجلس الدستوري سار في مسار مغاير، معتبراً (بطريقة ضمنية) أن تدخل قاعدة قانونية عليا (القوانين التنظيمية) في مجال خاص بقاعدة قانونية دنيا (القوانين العادية) لا يعد مخالفة دستورية من حيث المبدأ.

وبذلك فقد قضى المجلس الدستوري في منطق قراراته الثلاث بأن هذه القوانين التنظيمية "غير مخالفة للدستور" باستثناء بعض الأحكام الواردة فيها.

وإذا كانت التفسيرات الاجتهادية للقاضي الدستوري المغربي تبيح للقوانين التنظيمية بالتشريع في المجال الدستوري للعادي، فقد كرس المجلس الدستوري اجتهاداً موازياً في قراراته، وهو عدم إمكانية أي قاعدة قانونية أدنى بالتوغل بالتشريع في المجال الدستوري المحدد حصراً للقوانين التنظيمية في الدستور، حيث يعتبر ذلك عملاً مخالفاً للدستور. ففي قراره رقم 382.2000 المتعلق بإحالة القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، أكد المجلس الدستوري أن: " أحكام المادة 142... تكون بورودها في قانون عادي مخالفة للدستور". وذلك نظراً لأن: " أحكام الفقرة الثانية من الفصل 37 من الدستور تنص على أن أحوال التنافي المتعلقة بعضوية مجلس النواب تحدد بقانون تنظيمي وأن الفقرة الثانية من الفصل 38 من الدستور تتضمن أحكاماً مماثلة بالنسبة للعضوية بمجلس المستشارين"³.

¹ - يوسف اليحيوي، المجلس الدستوري والقوانين التنظيمية الخاصة بإحداث التصريح الإجباري بالملتمكات لأعضاء المجلس الدستوري ومجلس النواب ومجلس المستشارين، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد 9، أكتوبر 2008، ص. 135.

² - يوسف اليحيوي، دور المجلس الدستوري في مراقبة القوانين التنظيمية المتعلقة بانتخابات مجلس النواب: دراسة في الاجتهادات القضائية الدستورية، المجلة المغربية للمنازعات القانونية، عدد مزدوج: 11/10، ص. 184.

³ - م. د، قرار رقم 382.2000، صادر في 8 ذي القعدة 1420 (15 مارس 2000)، ج. ر، عدد 4786 بتاريخ 8 محرم 1421 (13 أبريل 2000)، ص. 661.

إن مرجعية القوانين التنظيمية أثناء الرقابة على دستورية القوانين العادية تتضح بشكل جلي أثناء فحص القاضي الدستوري للقانون المالي بناء على إحالة من أحد الأطراف، حيث يقوم القاضي الدستوري بمطابقة هذا القانون المالي لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية. وهذا ما اتضح في قرار المجلس الدستوري رقم 467.2001 مع القانون رقم 44.01 للسنة المالية 2002، حيث قام المجلس الدستوري في قراره هذا بإبراز مظاهر مطابقة وعدم مطابقة هذا القانون المالي مع القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية¹.

وقد ظهرت هذه المرجعية بشكل كبير أثناء رقابة المجلس الدستوري على قانون المالية رقم 40.08 لسنة 2009، حيث حاول القاضي الدستوري فحص المواد موضوع الطعن، والنظر في مطابقتها للدستور ولأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، ومن هذه الحثثيات ما يلي: "... جرى التصويت وفقا للمسطرة المنصوص عليها في المادة 37 من القانون التنظيمي"، "... وذلك طبقا لأحكام القانون التنظيمي"².

الفقرة الثالثة: ديباجة الدستور

تحتل مقدمات الدساتير العالمية أهمية كبيرة من الناحية القانونية والسياسية، نظرا لما تحتويه من أهداف ومبادئ حرص المشرع الدستوري على تدوينها في مقدمة الدستور³.

والأصل في الدساتير هو احتواؤها على ديباجة، والاستثناء هو خلوها منها، وبالرغم من ذلك فقد احتوت غالبية دساتير العالم على ديباجة تمهد لمتونها. وبما أن الديباجة هي المدخل الرئيسي لمتن الدستور، فإنها تجد في نصوص ذلك المتن امتدادا طبيعيا لمعظم ما ورد فيها، وبالتالي فهي تحمل نفس المعنى الذي يحمله الدستور نفسه، أي المعنى القانوني والسياسي⁴.

¹ - م. د، قرار رقم 467.2001، صادر في 15 من شوال 1422 (31 ديسمبر 2001)، ج. ر، عدد 4966 بتاريخ 18 شوال 1422 (3 يناير 2002)، ص. 13.

² - م. د، قرار رقم 728.2008، صادر في فاتح محرم 1430 (29 ديسمبر 2008)، ج. ر، عدد 5695 مكرر بتاريخ 3 محرم 1430 (31 ديسمبر 2008)، ص. 4647.

³ - زكرياء أقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، منشورات مجلة العلوم القانونية: سلسلة البحث الأكاديمي، الإصدار العاشر (10)، الطبعة الأولى، 2015، ص. 82.

⁴ - Jean Giquel, *Droit constitutionnel et institutions politique*, montchrestien, 18 Édition, 2002, p. 137.

وقد ساد نقاش فقهي حول قيمة تصدير الدستور في النظام السياسي المغربي، عمر لعقود واستمر إلى حدود دستور سنة 2011 الذي قطع الشك باليقين ووضع حدا لهذا النقاش، حين اعتبر في الفقرة الأخيرة من ديباجته على أن: "يشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من الدستور".

استنادا إلى هذه الفقرة من تصدير دستور سنة 2011، اعتبر جانب مهم من الفقه أن الدستور المغربي لسنة 2011 حسم الخلاف الذي كان ثائرا عند الفقه حول الطبيعة القانونية للتصدير، مكتفيا بالقول أن لتصدير الدستور نفس الحمولة القاعدية لفصوله، علما أنه لا يمكن الاحتجاج بالتصدير لاعتباره كذلك¹.

والذي يبدو أن حجج الفقه الدستوري المغربي المبنية على ما ورد في تصدير دستور 2011 من عبارة: "يشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من الدستور"، للقول بأن للديباجة قيمة توازي فصول الدستور تظل غير مقنعة، فإذا كان البعض لا يؤمن بقيمتها الدستورية، فكيف يمكن الاحتجاج بها ومن صلبها. وفي هذا السياق، يؤكد أستاذنا "يحيى حلوي" أن سند القول بأن التصدير جزء لا يتجزأ من الدستور هو الفصل 71/ بند 1 من الدستور الذي جاء فيه: "الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير، وفي فصول أخرى من هذا الدستور"².

وبالرجوع إلى مقررات الغرفة الدستورية، يتبين أنها حسمت هذا النقاش الفقهي منذ السنوات الأولى لانطلاق العمل بأول وثيقة دستورية في النظام السياسي المغربي، عندما أوردت في أول مقرر لها الصادر بتاريخ 31 دجنبر 1963 بمناسبة بنها في دستورية القانون الداخلي لمجلس النواب أن: "ما ورد في الفصل 69 من أنه " يطبق العقاب مع الحرمان المؤقت على كل نائب اتجه بقده أو شتم في شعار المملكة " الله - الوطن - الملك " مخالفة للدستور، حيث إن الفصل 23 من الدستور ينص على أن: " شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة " وحيث إن الفصل 38 منه يستثني حالة التلبس بالجريمة من مفعول الحصانة البرلمانية، وما دام النائب قد اتجه بقده أو بشتتم في شعائر المملكة داخل المجلس فقد تلبس بالجريمة المنصوص عليها في الفصل 179 من القانون

¹ - يحيى حلوي، القضاء الدستوري المغربي وتأصيل بعض الحقوق والمبادئ الدستورية، منشورات م. م. إ. م. ت، عدد 144-145، يناير - أبريل 2019، ص. 47.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الجنائي، المعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح... علاوة على ما في ذلك الفصل نفسه من مخالفة للمبدأ المنصوص عليه في فاتحة الدستور، وهو أن المملكة المغربية دولة إسلامية...¹.

وفي ثاني مقرر لها (مقرر عدد 2) الصادر بتاريخ 31 دجنبر 1963 بمناسبةبتها في دستورية القانون الداخلي لمجلس المستشارين، صرحت الغرفة الدستورية بأن: "ما ورد في الفصل 52 من أنه " يطبق العقاب مع الحرمان المؤقت على كل مستشار اتجه بقصد أو شتم في شعار المملكة " الله- الوطن- الملك " مخالف للدستور، حيث إن الفصل 23 من الدستور ينص على أن: " شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة" وحيث إن الفصل 38 منه يستثني حالة التلبس بالجريمة من مفعول الحصانة البرلمانية، وما دام المستشار قد اتجه بقصد أو بشتيم في شعارات المملكة داخل المجلس فقد تلبس بالجريمة المنصوص عليها في الفصل 179 من القانون الجنائي، المعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح... علاوة على ما في ذلك الفصل نفسه من مخالفة للمبدأ المنصوص عليه في فاتحة الدستور وهو "أن المملكة المغربية دولة إسلامية..."².

وقد أكدت الغرفة الدستورية في مقررها عدد 20 الصادر بتاريخ 29 ماي 1964، بمناسبة نظرها في دفع بعدم قبول مقترح قانون، أن: "المبدأ الأساسي الوارد في تصدير الدستور من أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمملكة يرجع أمر إدخاله في حيز التنفيذ بتعريب الإدارة والوظيفة العمومية للنصوص التنظيمية لكون تنفيذه لا يدخل في أية مادة من المواد المنصوص عليها في الفصل 48 من الدستور"³.

تفيد مقررات الغرفة الدستورية السالف ذكرها (عدد 1، 2 و 20) على أن للتصدير - أو الفاتحة كما سمته في المقررين الأولين - نفس القوة القانونية لفصوله، وأنه يعد جزءا لا يتجزأ من الدستور. وإذا كان الأمر كذلك، فلا داعي للقول بأن دستور 2011 قد جاء بجديد، وإنما فقط كرس ما أكدته الغرفة الدستورية منذ مقرراتها الأولى⁴.

¹ - غ. د، مقرر رقم 1 صادر في 14 شعبان 1383 (31 دجنبر 1963)، ج. ر، عدد 2672 بتاريخ 24 شعبان 1383 (10 يناير 1964)، ص. 50..

² - غ. د، مقرر رقم 2 صادر في 14 شعبان 1383 (31 دجنبر 1963)، ج. ر، عدد 2672 بتاريخ 24 شعبان 1383 (10 يناير 1964)، ص. 53.

³ - غ. د، مقرر عدد 20، صادر في 16 محرم 1384 (29 ماي 1964)، غير منشور بالجريدة الرسمية- النشرة العامة، www.cour-constitutionnel.ma تم الولوج لهذا الموقع بتاريخ: 05 مارس 2020.

⁴ - يحيى حلوي، القضاء الدستوري المغربي وتأصيل بعض الحقوق والمبادئ الدستورية، م. س، ص. 48.

إن موقف الغرفة الدستورية يضع النقاشات الفقهية، بخصوص مكانة ديباجة الدستور على المحك، ويثير النقاش حول ما الجدوى من استمرار هذه النقاشات على امتداد نصف قرن تقريبا حول القيمة الدستورية لديباجة الدستور في النظام السياسي المغربي، إذا كانت الغرفة الدستورية قد حسمت الأمر منذ وقت مبكر. لذلك يبدو أن استمرار النقاش الفقهي بعد هذه المقررات الثلاث مجرد تحصيل حاصل، الشيء الذي يقود إلى القول بأن: " *الغرفة الدستورية قد وضعت منذ اجتهاداتها التفسيرية الأولى أول اللبنات لإمكانية بناء مشروع كتلة دستورية مغربية، ليس بالضرورة بنفس مكونات الكتلة الدستورية في فرنسا (إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789، ديباجة دستوري 1946 و1958، المبادئ الأساسية المعترف بها من قبل قوانين الجمهورية)، ولكن على الأقل أنها حققت قفزة دستورية نوعية لما أدخلت التصدير إلى المجال الدستوري*"¹.

ومباشرة بعد دخول دستور سنة 2011 حيز التنفيذ، طبق المجلس الدستوري مقتضيات الفقرة الأخيرة من التصدير في العديد من قراراته، أولها القرار رقم 817.2011 المتعلق بمراقبة دستورية القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، حيث صرح في إحدى حيثياته بما يلي: " *حيث إنه، فضلا عن الإشارة في فصله 17 إلى اللوائح والدوائر الانتخابية المحلية والجهوية والوطنية، فإن للدستور، إلى جانب المبادئ الأساسية التي تضمنها في مجال ممارسة المواطنين والمواطنات لحقوقهم السياسية، جعل المشاركة والتعددية من مميزات الدولة الحديثة التي تسعى إلى توطيد وتقوية مؤسساتها (التصدير)...*"².

كما أشار المجلس الدستوري إلى التصدير في قراره رقم 854.2012 المتعلق بمراقبة دستورية القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، إذ جاء في شأن المادة الرابعة: " *حيث إن هذه المادة، إعمالا لأحكام الفصل 92 من الدستور، تحدد مبادئ التعيين في المناصب العليا المتعلقة بالوظائف المدنية في الإدارات العمومية والوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، التي يتداول مجلس الحكومة بخصوص التعيين فيها، والمتمثلة إجمالا في تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة في وجه جميع المرشحات والمرشحين، وفي عدم التمييز بجميع أشكاله فيما بينهم، وفي المناصفة بين النساء والرجال، كما تحدد هذه المادة أيضا معايير التعيين في هذه المناصب العليا والمتمثلة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية،*

¹ - عبد الغني امريدة، *التأويل الدستوري في النظام السياسي المغربي*، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهرار، فاس، س. ج. 2013-2014، ص. 317-318.

² - م. د، قرار رقم 817.2011، صادر في 15 ذي القعدة 1432 (13 أكتوبر 2011)، ج. ر، عدد 5987 بتاريخ 19 ذو القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)، ص. 5089.

والتحلي بالنزاهة والاستقامة، والتوفر على مستوى عال من التعليم والكفاءة اللازمة وعلى تجربة مهنية بإدارات الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات أو المقاولات العمومية أو في القطاع الخاص، داخل الوطن أو خارجه؛ وحيث إن هذه المبادئ والمعايير مستمدة عموماً من أحكام الدستور الواردة على وجه الخصوص في التصدير...¹.

المطلب الثاني: مكونات الكتلة الدستورية المتنازع بشأنها

تتمثل مكونات الكتلة الدستورية التي تثير النزاع والخلاف بشأنها في : المبادئ ذات القيمة الدستورية (فقرة أولى)، والمعاهدات الدولية (فقرة ثانية)

الفقرة الأولى: المبادئ ذات القيمة الدستورية

المبادئ ذات القيمة الدستورية هي: "قواعد غير جلية بشكل واضح في الدستور، لكن يستنبطها القاضي الدستوري ويجعل منها قواعد توازي القواعد الدستورية، وبالتالي لا يمكن لأي تشريع أن يخالفها، لأن في ذلك مخالفة للدستور"². وقد أصبحت العديد من هذه المبادئ ذات القيمة الدستورية، بمقتضى دستور سنة 2011، مبادئ دستورية³.

لقد ثار نقاش فقهي حول طبيعة هذه المبادئ ذات القيمة الدستورية، وانقسمت في هذا الخصوص الآراء والمواقف الفقهية إلى أكثر من اتجاه:

1- الاتجاه الأول: يتزعمه العميد **"Louis FAVOREU"**: الذي يعتبر أن المبادئ ذات القيمة الدستورية هي قواعد قانونية، أي أنها لا تختلف من - حيث الطبيعة - عن غيرها من القواعد التي تحكم الأنشطة المختلفة في الدولة، ويستند هذا الاتجاه إلى مبدأ سمو الدستور، أي أن هذه القواعد تحتل قمة الهرم القانوني في الدولة، ومن ثم فهي سامية على غيرها من القوانين، وتعتبر في

¹ - م. د، قرار رقم 854.12، صادر في 12 من رجب 1433 (3 يونيو 2012)، ج. ر، عدد 6054 بتاريخ 16 رجب 1433 (7 يونيو 2012)، ص. 3550.

² - يحيى حلوي، تطبيقات المجلس الدستوري المغربي في الرقابة على الدستورية، مطبعة Op Print، الطبعة الأولى، 2016، ص. 119.

³ - المجلس الدستوري، الجامع لمبادئ وقواعد القضاء الدستوري المغربي من خلال مقررات الغرفة الدستورية (1963-1994) والمجلس الدستوري (1994-2015)، مطبعة الأمنية، الرباط، 2015، ص 13.

ذات الوقت مصدر قانونية جميع القواعد في الدولة، وبالتالي فإن المبادئ ذات القيمة الدستورية يجب أن تتمتع بدورها بنفس الصفة التي تتمتع بها تلك القواعد، وهي الطبيعة القانونية¹؛

2- الاتجاه الثاني: أنكر الطبيعة القانونية على المبادئ ذات القيمة الدستورية، وأساس ذلك يكمن في عنصر الجزاء، فالقاعدة الدستورية - حسب هذا الفريق الفقهي - تورّد قيوداً على السلطة الحاكمة التي تقوم بتوقيع الجزاء، مما يستلزم أن تكون تلك السلطة هي نفسها المطالبة بتوقيع الجزاء على نفسها إذا ما خرجت على القيود التي يفرضها القانون²؛

3- الاتجاه الثالث: يذهب هذا الجانب إلى القول بأن للدستور طبيعة سياسية، وأن الدساتير منذ نشأتها الأولى حملت معنى ومدلولاً سياسياً حين استعملت كوسيلة لتكريس سلطة فرد أو فئة أو حزب أو طبقة...، فطريقة ممارسة السلطة في الدولة تتأثر بالأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أنها تؤثر في نفس الوقت في هذه الأسس. وعليه فإن طبيعة المبادئ ذات القيمة الدستورية هي سياسية، وأن للدستور مدلولاً سياسياً³.

ومن أجل إيقاف هذا التناحر الفقهي، أصدر المجلس الدستوري الفرنسي قراراً يعترف من خلاله صراحة بالطبيعة القانونية للمبادئ ذات القيمة الدستورية، حيث اعتبرها من بين البناءات التي يجب الاعتماد عليها لمراقبة دستورية القوانين⁴.

ولم يختلف الاجتهاد القضائي الدستوري المغربي عن نظيره الفرنسي، فقد أشار المجلس الدستوري إلى المبادئ ذات القيمة الدستورية بشكل واضح عند فحصه لبعض القوانين التنظيمية وكذا القوانين. ففي قراره رقم 124.97، وبمناسبة نظره في القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب، صرح بما يلي: "حيث إنه يتبين من دراسة القانون التنظيمي رقم 31.97 الذي

¹ - Louis FAVOREU, *les normes de référence: in le conseil constitutionnel et les partis politique*, travaux de l'association française des constitutionnalistes, journées d'études du 13 mars 1987, Aix-en-Provence, Paris, Economica, 1988, p. 96.

- أوردته: زكرياء أفنوش، *المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية*، م. س، ص. 85.

² - منير عبد المجيد، *أصول الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح*، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 2001، ص. 26.

³ - أحمد سرحال، *القانون الدستوري والنظم السياسية*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص. 223.

⁴ - زكرياء أفنوش، *المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية*، م. س، ص. 86.

أقره مجلس النواب يوم 17 أغسطس 1997 وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 58 من الدستور، أن مواده جاءت مطابقة للدستور وليس في مضمونها ما يخل بأي قاعدة أو مبدأ ذي قيمة دستورية.¹

وقد أكد المجلس الدستوري نفس العبارة في قراره رقم 125.97 بمناسبة نظره في القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين.²

وفي قراره رقم 382.2000، وبمناسبة فحص المجلس الدستوري للقانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، صرح في إحدى الحثيات بما يلي: "وحيث يستخلص من هذه النصوص أن الإمكانية المخولة لجميع المواطنين في تقلد الوظائف والمناصب العمومية تعد من الحريات العامة التي يكرسها الدستور... كما عليه أن يكون متلائما مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور أو التي لها قيمة دستورية".³

ويمكن تحديد المبادئ ذات القيمة الدستورية التي أقرها القضاء الدستوري المغربي، فيما يلي:⁴

✓ انتظام سير المرافق العمومية

"... يجوز استثناء أن تتجاوز النفقات الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية حين يتعلق الأمر بالدين العمومي والدين العمري وبأجور الموظفين... وذلك لاعتبارات ترتبط بضرورة انتظام سير المرافق العمومية الذي يعد في حد ذاته مبدأ ذي قيمة دستورية".⁵

¹ - م. د، قرار رقم 124.97، صادر في 21 من ربيع الآخر 1418 (26 أغسطس 1997)، ج. ر، عدد 4513 بتاريخ 27 ربيع الآخر 1418 (فاتح سبتمبر 1997)، ص. 3367.

² - م. د، قرار رقم 124.97، صادر في 21 من ربيع الآخر 1418 (26 أغسطس 1997)، ج. ر، عدد 4513 بتاريخ 27 ربيع الآخر 1418 (فاتح سبتمبر 1997)، ص. 3368.

³ - م. د، قرار رقم 382.2000، صادر في 8 ذي القعدة 1420 (15 مارس 2000)، ج. ر، عدد 4786 بتاريخ 8 محرم 1421 (13 أبريل 2000)، ص. 661.

⁴ - المجلس الدستوري، الجامع لمبادئ وقواعد القضاء الدستوري المغربي، م. س، 13 وما بعدها.

⁵ - م. د، قرار رقم 250.98، صادر في 3 رجب 1419 (24 أكتوبر 1998)، ج. ر، عدد 4641 بتاريخ 4 شعبان 1419 (23 نوفمبر 1998)، ص. 3243.

✓ استقلال القضاء

"وحيث إن استثناء كل من رئيسي المحكمة العليا ولجنة التحقيق من مسطرة التجريح... يخالف مبدأ له قيمة دستورية

وهو استقلال القضاء".¹

✓ التعددية الحزبية وحرية التنافس

"... إن الأحزاب السياسية التي من مهامها المساهمة في تشكيل المؤسسات التمثيلية... والمشاركة في تأطير العملية

الانتخابية، تضطلع بهذه المهام ضمن منظومة حزبية منافية لنظام الحزب الوحيد، قوامها مبادئ لها قيمة دستورية، منها التعددية

الحزبية وحرية التنافس بينها".²

✓ المساواة

"حيث يترتب عن الإخلال بالتصريح بالملكيات من طرف عضو المجلس الدستوري جزاءان متفاوتان ومختلفان بحسب

ما إذا كان الأمر يتعلق عند تعيينه أو خلال مزاولة مهامه أو عند نهايتها، رغم أن الأمر يتعلق بنفس المخالفة، وهو ما يخل

بمبدأ المساواة الذي له قيمة دستورية".³

✓ قرينة البراءة

"... لئن كانت الأهلية من النظام العام، وتعد شرطاً جوهرياً للترشح للانتخابات والاستمرار في تمثيل الأمة، ويفضي

فقدانها في أي مرحلة من المراحل حتماً إلى المنع من الترشح أو بطلان الانتخاب، فإن إعمال مبدأ قرينة البراءة الذي هو مبدأ

ذو قيمة دستورية، يوجب أن يكون الحكم الجنحي الذي يترتب عنه فقدان الأهلية للانتخاب حكماً نهائياً".⁴

¹ - م. د، قرار رقم 583.2004، صادر في 24 من جمادى الآخرة 1425 (11 أغسطس 2004)، ج. ر، عدد 5246 بتاريخ 23 رجب 1425 (9 سبتمبر 2004)، ص. 3331.

² - م. د، قرار رقم 630.2007، صادر في 3 محرم 1428 (23 يناير 2007)، ج. ر، عدد 5498 بتاريخ 19 محرم 1428 (8 فبراير 2007)، ص. 586.

³ - م. د، قرار رقم 659.2007، صادر في 10 رمضان 1428 (23 سبتمبر 2007)، ج. ر، عدد 5571 بتاريخ 10 شوال 1428 (22 أكتوبر 2007)، ص. 3448.

⁴ - م. د، قرار رقم 780.2009، صادر في 25 رجب 1430 (18 يوليو 2009)، ج. ر، عدد 5760 بتاريخ 21 شعبان 1430 (13 أغسطس 2009)، ص. 4354.

الفقرة الثانية: المعاهدات الدولية

المعاهدات الدولية هي: " اتفاق بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بقصد إحداث آثار أو أوضاع قانونية معينة تخضع لقواعد القانون الدولي..."¹.

وقد عرفت المادة الثانية (2)/ فقرة أولى (1) من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات لعام 1969 المعاهدة بأنها: " ذلك الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة، والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر، ومهما كانت تسميته الخاصة "².

وللمعاهدة الدولية، بغض النظر عن تسميتها (معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية أو بروتوكول أو عهد أو تصريح أو نظام...)، جانبان: الأول يتصل بالقانون الدولي، والثاني يتعلق بالقانون الوطني.

إن المعاهدات الدولية التي تبرمها الدولة تثير إشكاليتين فيما يخص التعارض المحتمل بين المعاهدات الدولية والدستور من جهة (أولاً)، وفيما يتعلق بالتعارض الممكن بين المعاهدات الدولية والقواعد القانونية الأدنى مرتبة من الدستور (ثانياً)

أولاً: حالة تعارض المعاهدة الدولية مع الدستور

بخصوص إشكالية التعارض بين المعاهدات الدولية والدستور، تتجه الدساتير المعاصرة نحو تعميم الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، وتتنوع هذه الرقابة بين الرقابة السابقة (القبلية) على توقيع المعاهدة الدولية، والرقابة اللاحقة (البعدية) على توقيعها³. وتتركز الرقابة السابقة على دستورية المعاهدات الدولية على عرض المعاهدة الدولية على القاضي الدستوري قبل المصادقة عليها من طرف الدولة. أما الرقابة اللاحقة فتتم عندما تكون المعاهدة الدولية قد دخلت حيز النفاذ، سواء بموجب القانون الذي يميز

¹ - نعيمة البالي، مكانة الاتفاقيات الدولية في الدستور الجديد، أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، بتاريخ 20-21 أبريل 2012، حول موضوع: "الدستور المغربي لسنة 2011: مستجدات وآفاق"، إعداد وتنسيق: يمينة هكو/ يوسف البجياوي، يوليو 2012، ص. 157.

² - محمد المكليف، مستجدات المعاهدات الدولية في دستور 2011، أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، بتاريخ 20-21 أبريل 2012، حول موضوع: " الدستور المغربي لسنة 2011: مستجدات وآفاق"، إعداد وتنسيق: يمينة هكو/ يوسف البجياوي، يوليو 2012، ص. 149.

³ - عبد الحق الجناتي الإدريسي - خالد شبات، المفاهيم الأساسية للقانون العام، مطبعة الجسور، الطبعة الثانية، س. ج: 2012-2013، ص. 65.

التصديق في الدول التي تدمج المعاهدات الدولية في النظام القانوني الداخلي كما هو الأمر في النمسا وألمانيا...، أو بصدد المعاهدة نفسها كما هو الشأن في إسبانيا والبرتغال...¹.

وتعتبر الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية احتراماً لمقاصد القانون، وحين وجود اختلاف بين المعاهدات الدولية والمنظومة القانونية الوطنية، يجيز القانون الدولي تقنيات لتجاوزها، منها إما اللجوء إلى التحفظ على مقتضياتها أثناء التصديق، أو رفض التصديق على المعاهدة، أو مراجعة نصوص الدستور المتعارضة مع المعاهدة الدولية قبل التصديق عليها.²

وقد اختار المشرع الدستوري المغربي طريقة مراجعة الدستور، فبمقتضى الفصل 55/فقرة أخيرة من دستور سنة 2011، يتم إخضاع الالتزامات الدولية لرقابة المحكمة الدستورية، وذلك على إثر إحالة من الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو سدس أعضاء المجلس الأول أو ربع أعضاء المجلس الثاني، وفي حالة ما إذا صرحت المحكمة الدستورية بوجود ما يخالف الدستور، فإن المصادقة على الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور.

وقد اختارت العديد من دساتير الدول الأوروبية هذا المنحى الذي سار فيه الدستور المغربي لسنة 2011، فوفق المادة 54 من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسي لسنة 1958: "إذا أعلن المجلس الدستوري بناء على إحالة من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس أي من المجلسين أو ستين (60) نائباً أو ستين (60) شيخاً، أن تعهداً دولياً يتضمن شرطاً مخالفاً للدستور، فإنه لا يجوز الإذن بالتصديق أو بالموافقة على التعهد الدولي إلا بعد تعديل الدستور".

كما نصت المادة 95/فقرة 1 من الدستور الإسباني لسنة 1978 على أن: "إبرام معاهدة دولية تتضمن أحكاماً متعارضة مع الدستور يجب أن يسبق بتعديله".

غير أن العديد من الدساتير تستثني بعض الأمور وتعتبر بأنها غير قابلة للمراجعة، وفي هذا الإطار ينص الفصل 175 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أنه: "لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة، وبالاختيار الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور".

¹ - هيلين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة: باسيل يوسف بلك، مراجعة: أكرم الوتري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، 2010، ص. 283.

² - نعيمة البالي، مكانة الاتفاقيات الدولية في الدستور الجديد، م. س، ص. 163.

في هذا السياق، تسجل أستاذتنا " نعيمة البالي " أن: " الدستور المغربي لسنة 2011 قد أغفل وضعية البروتوكولات التي تضاف للاتفاقيات الدولية التي يكون قد صادق عليها المغرب، فهل هذه البروتوكولات يتم التعامل معها على أنها اتفاقيات جديدة تتطلب المصادقة؟".

وكمثال على ذلك تتساءل الأستاذة " البالي " عن مسطرة الالتزام بالبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بتقديم البلاغات، والذي وقعته المملكة المغربية في شهر مارس من سنة 2012¹؟

ثانيا: حالة تعارض المعاهدة الدولية مع القواعد القانونية الأدنى مرتبة من الدستور

بخصوص إشكالية التعارض بين مقتضيات المعاهدة الدولية ونصوص القواعد القانونية الأدنى مرتبة من الدستور، فقد استقر اجتهاد القضاء الدولي على سمو المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية، وهو ما يظهر من خلال مجموعة من القضايا التي تقرر بعلو المعاهدات الدولية على القانون الداخلي في حالة تعلق الأخير بالنظام العام (كقضية برشلونة تركشن لسنة 1970، والحكم في النزاع بين ليبيا وتشاد بخصوص قطاع أوزو سنة 1994)²، كما أن عددا متزايدا من الدساتير تقرر بأرجحية المعاهدات³.

في المغرب، وخلافا لدساتير 1962، 1970، 1972، المراجعتين الدستوريتين لسنتي 1992 و 1996 التي تكتمت حول هذه المسألة، فإن دستور سنة 2011 نص في التصدير على: " جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة " .

وبذلك يكون الدستور المغربي لسنة 2011 قد حسم الأمر فيما يتعلق بمسألة سمو الاتفاقيات الدولية على التشريع المغربي الأقل درجة من الدستور⁴.

¹ - نفس المرجع ، نفس الصفحة، ص. 163.

² - نفس المرجع ، ص. 158.

³ - عبد الحق الجناتي الإدريسي - خالد شيات، المفاهيم الأساسية للقانون العام، ص. 66.

⁴ - نعيمة البالي، مكانة الاتفاقيات الدولية في الدستور الجديد، م. س، ص. 160.

ومن أجل أن تصبح المعاهدة الدولية نافذة في المغرب وفي مرتبة أسمى من التشريع، لا بد وأن تتم المصادقة عليها وتمر بعدد من المراحل القانونية والدستورية. ولا يمكن للمعاهدة الدولية أن تخالف مقتضيات الدستور والكتلة الدستورية، وإلا سوف يتم إيقاف مسطرة المصادقة عليها حفاظا على مرتكز السيادة الوطنية. وبخضوع المعاهدة الدولية لأحكام الدستور، فإنها تحترم هويته الراسخة، وما هذا إلا مظهر من مظاهر سمو الدستور وتحسيدا له¹.

تأسيسا على ما سلف بيانه، يظهر بوضوح أن القاضي الدستوري المغربي يبني موقفه الاجتهادية على مجموعة من العناصر المرجعية، بعضها لا تثير أية إشكالية حول قيمتها الدستورية تتمثل في المقام الأول وبشكل بديهي في الدستور، القوانين التنظيمية والديباجة؛ وفي المقابل من ذلك، توجد مكونات مرجعية أخرى تثير نقاشات فقهية حول قيمتها الدستورية تتمثل في المبادئ ذات القيمة الدستورية والمعاهدات الدولية، والتي ساهمت بشكل جلي في التأسيس لما يصطلح عليه في الدراسات الدستورية **بالمجال الدستوري أو الكتلة الدستورية**.

وفي الختام يمكن القول بأن الكتلة الدستورية في النظام السياسي المغربي تبقى ضيقة لا ترقى إلى مستوى نظيرتها الواسعة في التجارب الدستورية المقارنة، فيستحيل أن يصل المغرب إلى "كتلة دستورية" على شاكلة تلك المتعارف عليها في فرنسا مثلاً، والتي يعتبر فيها إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789، ديباجة دستور 1946 ودستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958 من العناصر المكونة "للكتلة الدستورية" *Le Bloc de constitutionnalité* ".¹

¹ - نفس المرجع، ص. 162.

السلطة التأسيسية في النظام الدستوري المغربي:
دراسة في موجبات قواعد أعمال المراجعة الدستورية على ضوء دستور 2011

الدكتور يوسف طهار

أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان

جامعة عبد الملك السعدي

المملكة المغربية

الملخص

خول الدستور المغربي الحق في اتخاذ المبادرة لمراجعة الدستور لجهات متعددة وإن بمساطر مختلفة حسب الحالة، فقد أصبحت السلطة التأسيسية الفرعية مشتركة بين الملك ورئيس الحكومة وأعضاء البرلمان؛ فالملك يمتلك حق المبادرة باقتراح مشروع بتعديل الدستور، وهو الحق الذي يشاركه فيه كل من رئيس الحكومة وأعضاء البرلمان من خلال تقديم مقترحات على هذا الصعيد، بمعنى آخر أصبح رئيس الحكومة، والسلطة التشريعية يقتسمان سلطة مراجعة الدستور إلى جانب الملك، مع الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية والبرلمان يمارسان هذا المقتضى بواسطة "مقترح المراجعة" بينما يتقدم الملك "بمشروع مراجعة"، كما هو منظم بفصول الدستور، غير أنه في الواقع العملي ظلت المبادرة بمراجعة الدستور محالا محفوظا للملك، إذ على الرغم من أن الوثائق الدستورية السابقة، كانت تجعل من هذه المبادرة إما إمكانية مشتركة بين الحكومة والبرلمان، أو بين الملك والبرلمان، فإنها شكلت ثابتا من ثوابت الممارسة السياسية، بحيث لم يسبق لأي جهة يخول لها ممارسة السلطة التأسيسية المشتقة غير الملك أن أقدمت على مبادرة من هذا النوع.

الكلمات المفتاح: الملك، السلطة التأسيسية الأصلية، السلطة التأسيسية الفرعية، مراجعة الدستور، الحكومة، استفتاء.

مقدمة:

يترتب عن مراجعة دستور ما، نسخ الدستور السابق واستبداله بنص دستوري آخر، بغض النظر عن طبيعة وعمق وأثر التعديلات التي أدخلت على الدستور المنسوخ، وهذا هو حال الدساتير السابقة للدستور الحالي للمملكة المغربية (دساتير 1962 - 1970 - 1972 - 1992 - 1996) ويقدر العمر الجوهري والحقيقي للدستور، اعتمادا على نوعية وعمق التعديلات التي تضمنها الدستور الجديد بالقياس لسابقه، وعلى مدى تأثير هذه المراجعة على الأسس الكبرى للدستور الأصلي ومقوماته، وعلى درجة التغييرات التي أحدثتها هذه التعديلات في المنظومة الدستورية القائمة؛ وهو ما يقع إما لانبثاق إرادة لإحداث هذا التغيير، وهي الحالة التي وضع بها دستور 2011 بناء على مبادرة وإرادة الملك، الذي حدد المرتكزات الأساسية للإصلاح الدستوري، ورسم توجهاته الكبرى في خطاب جلالته الموجه إلى الأمة يوم 9 مارس 2011 هذا من جهة¹، أو بإدراك بعض الدول أن مؤسساتها لم تعد تستجيب لمستلزمات وضع وطني جديد مثال ذلك ما حدث في ألمانيا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى، أو نتيجة لنشوء وقائع أدت إلى تغيير النظام السياسي القائم، تغييرا أحدث قطيعة مع الماضي، دستور تونس لسنة 2014 كمثال على ذلك². وتأسيسا عليه، يلاحظ أن السياق الدستوري للمغرب لم يشهد في محطات المراجعة التي أدخلت على أحكامه، قطيعة مع هذه المقتضيات، فهذه المراجعات لم يترتب عنها لا تغيير في طبيعة الهوية الدستورية للمملكة، ولا إعادة صياغة الهندسة العامة للمنظومة الدستورية القائمة بكيفية عميقة وشاملة، بل اقتصر في مجملها على تغيير قواعد معينة، تعديلا أو إضافة أو نسخا، وهو تغيير انصب في مجمله بصفة رئيسية وجزئية، على كيفية توزيع الاختصاصات بين السلط الدستورية لكل من الملك، والحكومة، والبرلمان، وعلى إحداث أو دسترة مؤسسات معينة³. لقد أردت من خلال ما سبق ذكره أن أبين ولو باقتضاب دون الخوض في التفاصيل أن

¹ - دون موعد رسمي، سيلقي الملك خطابا في 9 مارس 2011، علق على الخبر ابتداء، أنه سيحمل إجابة على الاحتجاج الذي عرفه المجال العمومي منذ 20 فبراير، بميلاد حركة شبابية مسماة على التاريخ المذكور، رفعت مطالب منقولة في عمومها عن سياق " الربيع العربي " كان الشق الأول من الخطاب ذا نفس تقريريري... لكن المفاجأة، ستكون في تضمين الخطاب دعوة لمراجعة الدستور، وبيانا للمداخل السبعة للمراجعة... للاطلاع راجع:

+ محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة شمس برينت، سلا، 2020، ص 87 - 88.

² - محمد أشركي، حوار بين دستورين 1962 - 2011، أعمال ندوة دولية، التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية، الرباط، يوليو 2018، ص 24.

³ - المرجع نفسه، ص 25.

التعديلات التي طرأت على الدساتير السابقة لدستور 2011 وإن أدخلت عدة تغييرات على كيفية سير أجهزة الدولة ومؤسساتها الدستورية، فإنها تظل على العموم تغييرات محدودة في أثرها ومداهها.

من هذا المنطلق سأستعرض في هذا البحث للتعديلات التي لحقت بالمقتضيات والقواعد المتعلقة بالسلطة التأسيسية الفرعية أي سلطة تعديل الدستور التي وضع أحكامها المشرع الدستوري المغربي في الدستور الحالي، ومستجدات توزيع السلط الخاصة بهذا المقتضى بين كل من المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية ثم البرلمان. فموضوع هذا البحث له بالغ الأهمية سواء علمية أو أكاديمية معرفية، غايتها الإجابة على عدة تساؤلات مرتبطة به وكذلك التعرف على مجموعة من التقنيات والآليات المتعلقة بهذا الخصوص، خاصة وأن السلطة التأسيسية الفرعية تعتبر أهم سلطة في الدستور، وحجر الزاوية في فهم الوثيقة الدستورية، بل هي المدخل الأساسي الذي يمكن من تحديد المسافة التي تفصل النظام المغربي للتطور نحو ملكية برلمانية، لذلك ولمقاربة هذا الموضوع طرحت الإشكالية التالية: إلى أي مدى عملت المقتضيات المتعلقة بالسلطة التأسيسية الفرعية على إقامة توازن في توزيع سلطة مراجعة الدستور بين كل من الملك من ناحية والحكومة ثم المؤسسة التشريعية من جهة أخرى، ولتناول هذا الموضوع بدقة وتمحيص انطلقت من فرضيتين اثنتين:

● التخفيف من هيمنة المؤسسة الملكية على سلطة مراجعة الدستور لصالح كل من الحكومة والبرلمان، وفتح آفاق التطور نحو ملكية برلمانية.

● المقتضيات والأحكام الخاصة بتعديل الدستور ترجح وتعضد صلاحيات الملك، على حساب سلطات الحكومة والبرلمان في هذا الخصوص.

ولقد ارتأيت أن أعتمد على المنهج القانوني الذي لا يحيد عنه لمقاربة موضوع من هذا القبيل، وذلك لما يشكله المرجع القانوني من أساس للاشتغال ومنطلق للتحليل، وبناء على ما سبق أن ذكرناه سأتطرق لهذا البحث في محورين رئيسيين:

❖ المحور الأول: السلطة التأسيسية: التحديد المفاهيمي والقواعد الشكلية لإجراءات مراجعة الوثيقة الدستورية.

❖ المحور الثاني: الجانب الإجرائي لتعديل الدستور بين مشاريع ومقترحات المراجعة.

المحور الأول: السلطة التأسيسية: التحديد المفاهيمي والقواعد الشكلية لإجراءات مراجعة الوثيقة الدستورية.

التأسيسية من الأساس، بمعنى اكتساب أي عمل أو جهاز الصدارة على باقي الأعمال والأجهزة، وهي صفة تكون له بمثابة القاعدة أو المبدأ، والتأسيس تنبثق عنه الدساتير، أما التشريع فيختص بالجوانب القانونية، بصيغة أخرى تسمو السلطة التأسيسية على جميع السلطات في الدولة، ولا يمكن أن تكون إلا واحدة لأن مصدرها يبقى واحدا في الأنظمة الديمقراطية، وهو الأمة أو الشعب، ومن ثمة اكتسبت مدلولها¹، وتنشأ السلطة التأسيسية بمناسبة إعداد الدستور، ويتزامن ذلك لأجل مساهمة الحياة الاجتماعية المتغيرة، بهدف مواكبة هذه المتغيرات، وتغطية المستجدات التي تطرأ على حياة الدولة، لكي لا تظهر الفجوة بين التنظيم القانوني القائم وبين الواقع الفعلي².

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التأسيسية بوجه عام تعتبر هيئة ذات صلاحية دستورية تملك صلاحية وضع دستور أو تعديل الدستور النافذ³، وارتباطا بهذا المجال يفرق الفقه الدستوري عادة بين نوعين من السلطات التأسيسية:

أولا: السلطة التأسيسية الأصلية: وهي السلطة التي تقوم بوضع دستور جديد للدولة، وتوصف بالسلطة التأسيسية الأصلية *le Pouvoir Constituant Originnaire* على اعتبار أنها لا تستند عند قيامها بعملها إلى نصوص دستورية قائمة تحدد تشكيلها واختصاصاتها، وإنما فقط إلى كونها صاحبة السيادة في المجتمع، ولذلك فهي تتدخل في وقت لا يوجد في الدولة نصوص قانونية تبين نظام الحكم فيها، بمعنى آخر عندما تكون الدولة خالية تماما من النصوص الدستورية النافذة، مثلا في حال تكون فيه الدولة قد ولدت حديثا أو عند تعرضها لثورة أسقطت دستورها السابق بشكل نهائي، إثر ذلك تتدخل هذه السلطة لسد هذا الفراغ الدستوري عن طريق وضع دستور جديد، دون الاستناد إلى نصوص قانونية أو دستورية تحكمها، إذ تتمتع بحرية مطلقة دون قيود، بمعنى آخر فإن السلطة التأسيسية الأصلية، هي التي تحدد السلطة التي تختص بإنشاء الدستور في الدولة، وغالبا ما تكون غير مقيدة بشرط لأنها تقوم بصياغة دستور جديد أو نظام قانوني جديد، أي أنها سلطة مطلقة وغير محددة، لا تعمل بناء على معيار قانوني

¹ - يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2009، ص 214.

² - مصطفى فلوش، النظام الدستوري المغربي، شركة بابل للطباعة، الرباط، 1996، ص 113.

³ - kemal Gozler, Le pouvoir constituant originnaire, Mémoire du D.E.A de droit public, Directeur de recherches : prof. Dmitri Georges Lavroff, Université de Bordeaux 1, Faculté de droit et de sciences sociales et politique, 1992, P 93.

معين، فهي مستوحاة من العمل السياسي وليس من مقتضيات القانون، ولذلك تكون السلطة التأسيسية الأصلية حرة في عملها ولا تتقيد بأي قواعد تحدد نشاطها¹، وتأسس على ما سبق، تستطيع السلطة التأسيسية الأصلية أن تفعل أي شيء، وهي لا تخضع مقدما لأي دستور لأنها سابقة عليه، ولا تدين بوجودها إليه كما يرى الأستاذ " SIEYES"²، كما أن الدستور هو الذي يستمد سلطته من العضو المؤسس في حين أن العضو المؤسس لا يستمد سلطته من الدستور عل حد قول الأستاذ " DUVERGE"³، وعلى العموم يكاد أن يجمع الفقهاء الدستوريين على أن السلطة التأسيسية الأصلية تتمتع بصلاحيات مطلقة inconditionnée في مجال إعداد الدستور الجديد، بمعنى أن هذه السلطة تتصرف بحرية مطلقة في تبني ما تراه مناسبا وملائما لظروف الدولة.

وبالرجوع إلى مسألة السلطة التأسيسية الأصلية في النظام الدستوري المغربي، سنستعرض باقتضاب للخطوات التي تم على إثرها وضع أول دستور لسنة 1962، هذه المرحلة التي تعتبر حاسمة في الصراع بين الملكية ضد الأحزاب السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية آنذاك، مرد ذلك إلى النقاش الذي دار حول السلطة التأسيسية الأصلية، فتمسك أحزاب الحركة الوطنية بآلية الجمعية التأسيسية محاولة منها لإدخال مكون الشعب في المعادلة السياسية والرهان على الآلية الانتخابية كمانحة للشرعية للمشروع الدستوري ابتداء ولعمله انتهاء، في مقابل التصور الملكي الراض لهذا الخيار، والمؤسس بمرجعية قانونية تبرر تنافي هذا المطلب مع وضع المؤسسة الملكية في المستويات الثلاث: السيادة - السمو - الشرعية⁴، وتبعاً لهذا تم استبعاد وضع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة وإرساء مفهوم يقوم على أن الملكية الدستورية تجد أساسها في التعاقد بين الملك والشعب، تلك المرحلة التي توقف عندها الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه، في كتابه التحدي مشيراً إلى أن إعلان والده عن ديمقراطية البلاد لم يكن يعني اختزال الخطوات

¹-Franck Modernes, Réviser la constitution ; Analyse comparative d'un concept indéterminé, Dalloz, Paris, 2006, P. 33.

²- يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، مرجع سابق، ص 144.

³- Maurice Duverger, Légitimité et gouvernement de fait, R.D.P, Paris, 1945, P78.

⁴- محمد أتركين، الانتقال الديمقراطي والدستور قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الحقوق عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2004، ص 90.

الضرورة لإرساء قواعدها وتحويل السلطة إلى الأحزاب السياسية، ومؤكدا بأن الملكية الدستورية، إذا كانت تعني عادة نظاما يسود فيه الملك ولا يحكم، فإن خصوصيات المغرب تجعل من وجود ملكية دستورية يسود فيها الملك وبحكم ضرورة حتمية.¹

وقد عرض دستور 1962 على الاستفتاء الشعبي بواسطة ظهير، دون أن يكون منبثقا عن سلطة تأسيسية، وارتباطا بنفس الموضوع أشار الملك الراحل الحسن الثاني في خطاب متلفز ومذاع يوم 21 ماي 1980 بمناسبة عرض مشروع تعديل الفصل 21 من دستور 1972، إلى " أننا وصلنا لدى ممارسة الاستفتاء الدستوري إلى المجلس التأسيسي، دون مخاطر أو مخاوف هذا المجلس ... أراد الله ألا يكون المجلس التأسيسي، وأحمد الله على ذلك كما حمده جميع المغاربة العقلاء الذين عاشوا تلك الظروف"²، وسيظل مطلب الجمعية التأسيسية يؤثر مواقف بعض أحزاب الحركة الوطنية التي حاولت تمطيط النقاش الذي واكب عملية وضع أول دستور، لكي يستحضر في كل مناسبة لتعديل الدستور إلى أن اختفى عمليا باكتشاف أحزاب الحركة الوطنية لقنوات جديدة للحوار الدستوري، جعلها تستعيز عن مطلب ظلت تقرنه برفضها التصويت بالإيجاب على صك قواعد العملية السياسية، التي قبلت مع ذلك الاشتغال وفق مقتضياته والاحتكام إلى مؤسساته.³

ثانيا: السلطة التأسيسية الفرعية أو المشتقة: قد تأتي نصوص الدستور منسجمة الغايات والأهداف التي سعى المؤسس لإنجازها، وقد تجانب المطلوب فتستجد الحاجة لتعديلها، وبقينا أن لعنصر الزمن والمستجد من الظروف والمتغيرات الدولية والداخلية ما يوجب التعديل قصد تكميل الدستور وتحسينه⁴، وهنا تتدخل السلطة التي تمارس من قبل الهيئات التي تملك من الناحية الدستورية صلاحية مراجعة الدستور، أو تنقيح بعض نصوص الدستور القائم، وتوصف هذه السلطة عادة بأنها سلطة تأسيسية منشئة Le Pouvoir Constituant Dérivé أو سلطة تأسيسية مشتقة Le Pouvoir Constituant Institué وذلك لأنها تتقيد في عملها بالنطاق الذي حدده لها الدستور الذي أنشأها، وتلتزم بما رسمه لها من إجراءات، وعليه تكون السلطة التأسيسية المنشأة ملزمة بما ترسمه لها السلطة التأسيسية الأصلية من حدود، وما تبينه لها من اختصاصات على النحو الذي ورد في نصوص الدستور الذي أنشأها، فهي ذات بعد قانوني ويراد بها تعديل بعض أحكام الدستور فقط، وهو ما تخصص له معظم الدساتير

¹ - رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1988، ص 43.

² - محمد أشركي، الظهير الشريف في القانون العام المغربي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1983، ص 54.

³ - محمد أتركين، الانتقال الديمقراطي والدستور، مرجع سابق، ص 92.

⁴ - علي يوسف الشكري، فلسفة تعديل الدستور، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022، ص 126.

الجامعة فضلا مستقلا يوضع فيه الإجراءات الواجب اتباعها من أجل تغيير بعض مواد الدستور¹، بصيغة أخرى ولكون الدستور آلية غير موضوعة لفترة زمنية محددة نظريا، والتوافق إلى السمو تجد ذاتها في قلب هاجسين متباينين، فمن جهة على الدستور أن يكون مستقرا؛ بحكم أنه يهيكل شروط ممارسة السلطة، ويضبط سير عمل المؤسسات، ويحدد حقوق وحرقات المواطن، ويكفل ضمانات ممارستها، ومن جهة أخرى يعبر عن الإرادة الشعبية في اللحظة التي تمت فيها عملية المصادقة، لذلك فإن مطلب الاستقرار القانوني يقابله الحق في المراجعة كآلية لإدماج الزمن في صلب النص الدستوري².

وفيما يتعلق بمسطرة مراجعة الدستور³ في النظام الدستوري المغربي، فإنها لم تخل من جديد قياسا بما كان يحصل خلال المراجعات الدستورية السابقة، على الرغم من أن وضع دستور 2011⁴ لم يتم من خلال "جمعية تأسيسية منتخبة"⁵ حيث انفرد جلالة الملك بتعيين أعضاء لجنة مراجعة الدستور⁶، بعدما جرى استقباهم من لدنه، وإلقاء خطاب بالمناسبة⁷، إلا أن الدستور المغربي خول الحق

¹ - مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي، مرجع سابق، ص 117.

² - محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، مرجع سابق، ص 363.

³ - إن القواعد الضابطة لمسطرة مراجعة الدستور، مغربيا، لا تميز كما هو الحال في أنساق مقارنة، بين "التعديل المراجعة" و "التعديل النسخ" وعليه، فكل تغيير يطال النص، بغض النظر عن حجمه ومداه، يندرج في مشمولات المراجعة الدستورية. للاطلاع راجع:

+ محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، مرجع سابق، ص 118.

⁴ - من الناحية القانونية، اتخذ دستور 2011 صيغة تعديل، بحكم أنه أسس على أحكام المراجعة كما هي منظمة وفقا لدستور 1996. راجع في هذا الصدد الفصول المتعلقة بمراجعة الدستور:

+ دستور شتنبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 4420 بتاريخ 10 أكتوبر 1996.

⁵ - ووقفا عند مصطلح "الجمعية التأسيسية" نستحضر تمسك أحزاب الحركة الوطنية بمطلب آلية الجمعية التأسيسية، وهو الجدل الذي أثير حول مسطرة وضع أول دستور للدولة المغربية بعد الاستقلال، حيث تم طرح مسألة تحديد الهيئة المختصة بممارسة السلطة التأسيسية وهو ما ترتب عنه موقف مؤيد للأساس الملكي للسلطة، ومقترح المعارضة التي تشبثت بالمصدر الشعبي للسلطة السياسية، وناهضت مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء مطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي وهو ما لم يحدث فعليا، بحيث عرض دستور 1962 على الاستفتاء الشعبي بواسطة ظهير دون أن يكون منبثقا عن سلطة تأسيسية. للاطلاع راجع:

+ رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1988، ص 43.

⁶ - ترأس الملك مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بتاريخ 10 مارس 2011 بالقصر الملكي بالرباط حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، حيث ألقى بهذه المناسبة خطابا دعا فيه جلالته اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، بالاعتماد على منهجية الإصغاء والتشاور مع جميع الهيئات والفعاليات المؤهلة، بدون استثناء، والاجتهاد الخلاق لاقتراح نسق مؤسسي مضبوط يقوم على التحديد الواضح لسلطات المؤسسات الدستورية، بما يجعل كلا منهما يتحمل مسؤوليته كاملة في مناخ سياسي سليم، كما أعلن جلالته الملك بهذه المناسبة عن إحداث آلية سياسية مهمتها المتابعة والتشاور وتبادل الرأي بشأن مشروع الإصلاح الدستوري، تضم بصفة خاصة رؤساء الهيئات السياسية والنقابية، وقد أسند الملك رئاسة هذه الآلية إلى مستشار جلالته محمد معتصم، كما أعلن جلالته عن تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور وتعيين عبد اللطيف المنوني رئيسا لها. للاطلاع راجع:

+ محمد شقير، الملكية التنفيذية بالمغرب بين الإرادة السلطانية والثيقة الدستورية، وجهة نظر، العدد 63 شتاء 2015، ص 4.

⁷ - أحمد بوز، الدستور المغربي: سياق النشأة ومسار التطور، الطبعة الأولى، شمس برينت، الرباط، 2019، ص 185.

في اتخاذ المبادرة لمراجعة الدستور لجهات متعددة وإن بمساطر مختلفة حسب الحالة، فقد أصبحت السلطة التأسيسية الفرعية مشتركة بين الملك ورئيس الحكومة وأعضاء البرلمان؛ فالملك يمتلك حق المبادرة باقتراح مشروع بتعديل الدستور، وهو الحق الذي يشاركه فيه كل من رئيس الحكومة وأعضاء البرلمان من خلال تقديم مقترحات على هذا الصعيد¹، كما أن مراجعة الدستور تتم إما عبر تقنية الاستفتاء² بحيث تكون المراجعة نهائية بعد إقرارها بهذه الآلية كما نصت على ذلك الفقرة الثانية من الفصل 174 من دستور 2011، أو كما يسميه الأستاذ محمد أتركين "بالطريق البرلماني" عبر جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان³، وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات الدستورية "بنظام المؤتمر" لتعديل الدستور⁴، بالإضافة إلى أن المحكمة الدستورية تبقى صاحبة الاختصاص في التعديل الدستوري في كلا المسيرين حيث تبت في صحة عمليات الاستفتاء⁵، وتراقب صحة إجراءات المراجعة، وتعلن نتائجها⁶.

الخوّر الثاني: الجانب الإجرائي لتعديل الدستور بين مشاريع ومقترحات المراجعة.

وأما فيما يتعلق بالجانب الإجرائي لمراجعة الدستور فقد تضمن دستور 2011 أحكاماً تسمح لنا بالقول بحصول تغيير على هذا المستوى، حيث أصبح رئيس الحكومة، والسلطة التشريعية يقتسمان هذه السلطة إلى جانب الملك، مع الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية والبرلمان يمارسان هذا المقتضى بواسطة "مقترح المراجعة" بينما يتقدم الملك "بمشروع مراجعة"، كما هو منظم بفصول الدستور،

1 - عبد المجيد بوكير، الوجيز في القانون الدستوري العام، الطبعة الثانية، أكس برانت للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص 184.

2 - أشار الدستور المغربي، إلى آلية "الاستفتاء" في ثلاثة مواضع:

- الأول، في الفصل الثاني منه، حين اعتبر أن السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها.
- الثاني: حين خول للمحكمة الدستورية صلاحية مراقبة عمليات "الاستفتاء"، في الفصل 132 منه....
- الثالث: بتنصيبه على "الاستفتاء الدستوري" في الفصل 172 منه

+ راجع بهذا الخصوص:

- محمد أتركين، المعجم الدستوري المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة Accomm، 2021، ص 195.

3- تنص الفقرة الرابعة من الفصل 174 من الدستور على أنه: "يصادق البرلمان المنعقد، بدعوة من الملك، في اجتماع مشترك لمجلسيه، على مشروع هذه المراجعة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم".

4- محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، مرجع سابق، ص 364-363.

5- جاء في الفقرة الأولى من الفصل 132 من الدستور على أنه: "تمارس المحكمة الدستورية الاختصاصات المسندة إليها بفصول الدستور، وبأحكام القوانين التنظيمية، وتبت بالإضافة إلى ذلك في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء".

تنص الفقرة من الفصل 2 من الدستور على أن: "السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها".

6- جاء في الفقرة الأخيرة من الفصل 174 على أنه: "تراقب المحكمة الدستورية صحة إجراءات هذه المراجعة، وتعلن نتائجها".

من هذا المعطى نطرح الاستفهام حول الضوابط الدستورية التي تحول للملك ولرئيس الحكومة، ولأعضاء مجلسي البرلمان حق تعديل الدستور، وتفصيل ذلك سيكون كالآتي:

أولاً: بالنسبة لمشاريع مراجعة الدستور.

يمكن للملك أن يعرض مباشرة على الاستفتاء المشروع الذي اتخذ المبادرة بشأنه وفق ما جاء في الفقرة الثانية من الفصل 172 من الدستور، وتبعاً لذلك يملك الملك الصلاحية المطلقة في عرض المشروع الذي يتقدم به قصد مراجعة الدستور بمقتضى ظهير مباشرة على الشعب للاستفتاء بشأنه بعد التداول بخصوصه في مجلس وزاري، بالإضافة إلى أن دستور 2011 منح الملك صلاحية جديدة تتمثل في مسطرة إضافية من دون الرجوع إلى آلية الاستفتاء، تمكنه من أن يعرض بظهير على البرلمان مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، ولا تصح هذه المراجعة إلا بعد مصادقة البرلمان المنعقد بدعوة من الملك في اجتماع مشترك لمجلسه على هذا المشروع بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، ويرجع للمحكمة الدستورية مراقبة صحة إجراءات هذه المراجعة، وتعلن نتائجها¹، وقد اعتبر الأستاذ محمد أتركين هذه المسطرة استمرار لدعم هيمنة الملكية على أهم سلطة في الدستور، ألا وهي السلطة التأسيسية الفرعية، بحيث إن تحويل رئيس الدولة صلاحية إضافية بهذا الخصوص يعد بشكل أو بآخر امتداداً للسلطة التأسيسية الأصلية، وأنها تعكس ميزان القوى القائم، وعلاقات القوة بين السلطات²، وفي هذا الإطار ذهبت الأستاذة رقية المصدق إلى أن تحيين الصلاحية الملكية في مجال السلطة التأسيسية الفرعية مرتبط بإخضاعها لمتطلبات الظرفية السياسية، حيث الاستفتاء الشعبي كآلية لقبول أو رفض مضمون مشاريع المراجعات الدستورية أصبحت قابلة للتصرف، حيث إن اللجوء إليها بخصوص المبادرة الملكية بتعديل الدستور صار اختيارياً خاضعاً لاعتبارات تقديرية³، بصيغة أخرى تعضيد الاختصاص الملكي في تعديل الدستور بمقتضى جديد يحره من وجوب عرض مبادراته لتعديل الدستور على الاستفتاء الشعبي⁴.

¹ - الفصل 174 من الدستور.

² - محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، مرجع سابق، ص 379-378.

³ - رقية المصدق، هل آلت الممارسة السياسية والدستورية إلى النفق؟ مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2018، ص 143.

⁴ - رقية المصدق، ملكية دستورية، أم ملكية تقديرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص 196.

وفي الواقع العملي ظلت المبادرة بمراجعة الدستور مجالا محفوظا للملك، إذ على الرغم من أن الوثائق الدستورية السابقة، كانت تجعل من هذه المبادرة إما إمكانية مشتركة بين الحكومة والبرلمان، أو بين الملك والبرلمان، فإنها شكلت ثابتا من ثوابت الممارسة السياسية، بحيث لم يسبق لأي جهة يخول لها ممارسة السلطة التأسيسية المشتقة غير الملك أن أقدمت على مبادرة من هذا النوع¹.

ثانيا: بخصوص مقترحات مراجعة الدستور ذات الأصل الحكومي.

تعرض هذه المقترحات وجوبا على المجلس الوزاري، بعد التداول بشأنها في مجلس الحكومة كما نص على ذلك الفصل 173 في فقرته الثالثة، وبذلك يكون رئيس الحكومة قد استرجع صلاحيته في اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الدستورية بعدما فقد أحد امتيازاته الأساسية في أول دستور للمملكة²، وبهذا المقتضى يكون المشرع الدستوري المغربي قد منح لرئيس الحكومة وضعية متميزة داخل الدولة، على الرغم من اقتصار دور مجلس الحكومة على التداول في مقترح مراجعة الدستور الذي يتقدم به قبل التقرير بشأنه ضمن جلسات المجلس الوزاري، وهذا لا يتنافى مع مكانة المؤسسة الملكية داخل النظام الدستوري المغربي، التي تحول لها مزاوله سلطات واسعة ومهمة لاتخاذ القرارات المناسبة واللائقة بخصوص المواضيع ذات الأهمية القصوى، وفي نفس الصدد يرى الأستاذ عبد المجيد بوكير أن هامش المبادرة باقتراح تعديل الدستور الذي يملكه رئيس الحكومة، ما هو إلا الهامش نفسه الذي يعود به مرة أخرى لمربع الملك الأول، حيث يقع تحت نظره وتوجيهه حينما يعرض المقترح على المجلس الوزاري للمصادقة عليه بعد أن يكون قد تم التداول فيه بالمجلس الحكومي³، وبصيغة أخرى فإن اكتمال مسطرة اتخاذ القرار بخصوص مقترح المبادرة بتعديل الدستور الذي يتقدم به رئيس الحكومة مرتبط بضرورة عرضه على المجلس الوزاري كشرط صحة في هذا الصدد، مما يدفع بنا للقول بأن صلاحية رئيس الحكومة في هذا الباب تذوب في صلاحيات الملك، وتصبح جزءا لا يتجزأ من اختصاصات المؤسسة الملكية بوجه عام.

¹ - أحمد بوز، الدستور المغربي: سياق النشأة والتطور، مرجع سابق، ص 184.

+ تمت المراجعة الدستورية من طرف جلالة الملك لأول مرة سنة 1980، حيث تم في 23 ماي 1980 مراجعة الفصل 21 من دستور 1972، وقد حظي هذا التعديل بالموافقة الشعبية بحيث بلغ عدد المصوتين بنعم نسبة 99.71%، وقد تم تغيير الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 21 بموجب الظهير الشريف رقم 1.80.291 الجريدة الرسمية عدد 3543 بتاريخ 24 شتنبر 1980، ص 1169، للاطلاع راجع: +مصطفى قلووش: النظام الدستوري المغربي، مرجع سابق، ص 121-122.

² - جاء في الفصل 104 من دستور 1962 على أن: "التقدم بطلب مراجعة الدستور حق يتمتع به الوزير الأول والبرلمان".

³ - عبد المجيد بوكير، الوجيز في القانون الدستوري العام، مرجع سابق، ص 184.

ثالثاً: مقترحات مراجعة الدستور ذات الأصل البرلماني.

فيما يتعلق بمقترح مراجعة الدستور الذي يتقدم به عضو أو أكثر من أعضاء أحد مجلسي البرلمان، فلا تتم الموافقة عليه إلا بتصويت أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ويحال المقترح إلى المجلس الآخر الذي يوافق عليه بنفس أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، حسب منطوق الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 173 من الدستور، وهكذا يكون دستور 2011 قد تساوى بين مجلس البرلمان بخصوص تقديم مقترحات مراجعة الدستور، وباتفاق إرادتي المجلسين تكتمل المبادرة البرلمانية للمراجعة الدستورية¹. كما نضيف إلى ما قد سبق وأن ذكرناه، أن مراجعة الدستور لا يمكن أن تتناول الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة، وباختيارها الديمقراطي للأمة وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور حسب أحكام الفصل 175 منه²، بصيغة أخرى يمكننا القول أن مقتضيات هذا الفصل بمثابة السقف أو المبادئ التي يجب أن ترسم حدود المراجعات الدستورية.

¹ - محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، مرجع سابق، ص 365.

² - أعاد الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2019 التأكيد على ما أسماه "قدسية ثوابت المملكة" التي حددها في "الإسلام كدين الدولة الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والتراية، والخيار الديمقراطي"، توقف عند تحديد المرتكزات السبعة التي يجب أن تستند إليها تلك المراجعة، صحيح أن هناك من رأى في تلك المرتكزات مؤشراً على استعداد الملكية لنزع طابع القداسة على "الطابق العلوي"، للدستور وبالتالي مقدمة للانتقال إلى "الملكية البرلمانية" بيد أن مشروع الوثيقة الدستورية أبان عن محدودية هذه القراءة، وأبرز كيف ظلت الملكية تحصن نفسها بترسانة من الصلاحيات والمهام التي تخول لها أن تظل متمسكة بخيوط اللعبة السياسية. للاطلاع راجع: + أحمد بوز، الدستور المغربي، سياق النشأة ومسار التطور، مرجع سابق، ص 186.

خاتمة:

وختاماً فإن الشيء الثابت بخصوص ما تطرقنا إليه، هو أن الاستفتاء يبقى السبيل الدائم للمصادقة على مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور باستثناء ما سبقت الإشارة إليه، بالإضافة إلى أن إصدار الدستور لا يكون إلا بواسطة مسطرة الظهير الغير قابل للتوقيع بالعطف من قبل رئيس الحكومة، وبالتالي تثبيت الملكية بصفتها سلطة لتعديل الدستور من خلال ما خول لها المشرع الدستوري من صلاحيات للأخذ بزمam الأمور في مسار العملية التأسيسية، وإلى جانب ذلك وجب التنويه إلى ما عبر عنه الأستاذ محمد أتركين في أحد مؤلفاته¹ بالقول أن كل مبادرة للتعديل، يفترض أن تكون مسبقة بعملية للتقييم؛ في امتداد زمني، يسمح بقياس أثر نفاذ الأحكام الدستورية، وصفوة القول أن الثابت في كل الدساتير المغربية إصدارها بواسطة مسطرة واحدة هي مسطرة الظهير، غير أن ذلك ينبغي أن لا يفهم على أنها كانت منحة، بل صودق عليها دائماً بالاستفتاء الشعبي.

¹ - مباحث في فقه الدستور المغربي، مرجع سابق، 382.

لائحة المراجع:

✓ المراجع باللغة العربية

- أحمد بوز، الدستور المغربي: سياق النشأة ومسار التطور، الطبعة الأولى، شمس برينت، الرباط، 2019.
- الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2019.
- دستور 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليو 2011.
- دستور شتنبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 4420 بتاريخ 10 أكتوبر 1996.
- رقية المصدق، ملكية دستورية، أم ملكية تقديرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- رقية المصدق، هل آلت الممارسة السياسية والدستورية إلى النفق؟ الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2018.
- عبد المجيد بوكير، الوجيز في القانون الدستوري العام، الطبعة الثانية، أكس برانت للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
- علي يوسف الشكري، فلسفة تعديل الدستور، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022.
- محمد أتركين، المعجم الدستوري المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة Accomm، 2021.
- محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة شمس برينت، سلا، 2020.
- محمد أتركين، الانتقال الديمقراطي والدستور قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الحقوق عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2004.
- محمد أشركي، حوار بين دستورين 1962 - 2011، أعمال ندوة دولية، التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية، الرباط، يوليو 2018.
- محمد أشركي، الظهير الشريف في القانون العام المغربي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1983.
- محمد شقير، الملكية التنفيذية بالمغرب بين الإرادة السلطانية والوثيقة الدستورية، وجهة نظر، العدد 63 شتاء 2015.
- مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي، شركة بابل للطباعة، الرباط، 1996.
- يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2009.

✓ المراجع باللغة الفرنسية.

- Franck Modernes, Réviser la constitution ; Analyse compative d'un concept indéterminé, Dalloz, Paris, 2006.

- kemal Gozler, Le pouvoir constituant originaire, Mémoire du D.E.A de droit public, Directeur de recherches : prof. Dmitri Georges Lavroff, Université de Bordeaux 1, Faculté de droit et de sciences sociales et politique, 1992.
- Maurice Duverger, Légitimité et gouvernement de fait, R.D.P, Paris, 1945.

حكمة التدبير الحر على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب

الدكتور خالد هيدان

دكتور في القانون العام

كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات

المملكة المغربية

الملخص:

لقد شكل التنصيب في الدستور لأول مرة سنة 2011 على مبدأ التدبير الحر للجهات وباقي الجماعات الترابية لشؤونها واحدا من أهم التعديلات الدستورية ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية المحلية ببلدنا، وإذا كانت الحكامة الترابية تتعلق بمجموع الآليات والأدوات التديرية، التي من خلالها يمكن للمنتخبين المحليين والجهويين ترشيد وعقلنة تديرهم للشأن العام في بعده المحلي، فإن دستور 2011 اعتمد هذا المفهوم كمقاربة ومنهجية لإعادة تنظيم العلاقات وإعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع في إطاره المجالي "الجهات، العمالات والأقاليم والجماعات الترابية"، وعلى ضوء مجموعة من المبادئ الدستورية يبقى أهمها مبدأ التدبير الحر، الذي يهدف إلى منح المجالس المنتخبة على المستوى الترابي سلطة التداول وسلطة تنفيذ مقرراتها بشكل ديمقراطي طبقا لقواعد ومعايير الحكامة الجيدة، وهو ما أطره الفصل 136 من الدستور وفق الصيغة التالية: "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، والتعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندجة والمستدامة."

ولتنزيل هذا المبدأ بما ينسجم ومعايير الحكامة الترابية الجيدة، فإن المشرع المغربي نص عليه ضمن مقتضيات القوانين التنظيمية الثلاث التالية: القانون التنظيمي المتعلق بالجهات رقم 111.14 والقانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والأقاليم رقم 112.14 والقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات رقم 113.14.

لذلك فإن مبدأ التدبير الحر، وما يؤسس له من حمولة في الجوانب المؤسساتية والتنظيمية للجماعات الترابية، سيدشن لمسار جديد في التوجه اللامركزي بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، التدبير الحر، القوانين التنظيمية، الجماعات الترابية.

مقدمة :

يشكل مبدأ التدبير الحر أحد التظاهرات الكبرى لمنظومة الحكامة والحكمة الجيدة، كما يشكل في ذات الان أحد القواسم المشتركة للتنظيم القانوني الجديد للجماعات الترابية، أتعلق الامر بالجهات أو العمالات و الأقاليم أو الجماعات . وعلى ذلك، فإنه كمبدأ دستوري يجوز على أولوية مرجعية وتنظيمية بالنسبة للقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية، لا من حيث الجوانب المرجعية للمبدأ أو جوانبه الإجرائية¹.

وعليه، فقد أكدت الوثيقة الدستورية لسنة 2011 في الفصل 136 على أنه: "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبدأ التدبير الحر"، وفي الفصل 146 نص على أنه: "تحدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة (...) قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر"، كما تمتلك الجماعات الترابية آليات تدخلية متمثلة في المقاربة الجديدة لتدبير الشأن الترابي².

كما ينطوي التنصيص على مبدأ التدبير الحر في الوثيقة الدستورية (على رأسها الفصل 136) وفي النصوص التشريعية الخاصة المؤطرة لمجال الحكامة الترابية على الاعتراف الصريح والتكريس القانوني للحق المطلق بالنسبة للجماعات الترابية في تسيير شؤونها المحلية بنفسها من خلال إعطائها استقلالية ذاتية تتيح لها ممارسة اختصاصاتها ووضع التدابير اللازمة لتحقيق ذلك على أساس إنفلاتها وإعتاقها من المراقبة مركزية أو محلية، يتمثل في تلك المكانة التي منحت لرؤساء مجالس الجهات حيث يقومون بتنفيذ مداولات هذه المجالس ومقرراتها³.

¹ سعيد جفري : "التنظيم الترابي بالمغرب"، مطبعة الأمنية بالرباط، طبعة 2018، ص 254

² من بين مستجدات القانون التنظيمي رقم 111.14 أنه تضمن مجموعة من المفاهيم التي تؤسس لشؤون الجهة، بموجب المادة 245 يتخذ رئيس مجلس الجهة الإجراءات الضرورية من أجل اعتماد الأساليب الفعالة لتدبير الجهة، ولاسيما تحديد المهام ووضع دلائل للمساطر المتعلقة بالأنشطة والمهام المنوطة بإدارة الجهة وبأجهزتها التنفيذية والتدبيرية وتبني نظام التدبير بحسب الأهداف، ووضع منظومة لتتبع المشاريع والبرامج تحدد فيها الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالة المتعلقة بها، ووفقا للمادة 250 من نفس القانون التنظيمي، تضع الدولة، خلال مدة انتداب مجالس الجهات الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة ومساندة الجهة لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات المكولة لها وخاصة تحديد الآليات لتمكين المنتخبين من دعم قدراتهم التدبيرية منذ بداية كل انتداب جديد، ووضع أدوات تسمح للجهة بتبني أنظمة التدبير العصري ولاسيما مؤشرات التتبع والاندماج والأداء وأنظمة المعلومات. أوردته أمال بلشقر: مرجع سابق ص 291.

³ هاجر لهيث: "مبدأ التدبير الحر كد عام أساسية للحكمة الترابية" مجلة مسارات، العدد الثاني 2017 ص 170.

فالوصاية على حد تعبير البعض شكلت " غطاء لمجموعة من التجاوزات كغياب النزاهة والاستقامة سواء لدى ممثلي سلطة الوصاية أو لدى المنتخبين، إضافة إلى استغلال سلطة الوصاية لنقص تأطير المستشارين وضعف مستواهم التعليمي وعدم استطاعتهم فهم فصول القانون خاصة في الجماعات القروية كل هذا أدى إلى حضور تقيل لسلطة الوصاية، سواء بشكل مبرر أو غير مبرر¹ .

وعليه فالتدبير الحر يعني أن مجالس الجماعات الترابية لها كامل الصلاحيات والحرية في تحديد وبلورة اختياراتها وبرامجها، في احترام بطبيعة الحال للمقتضيات القانونية والتنظيمية ومراعاة لإمكانيات التمويل المتاحة لها. وبالرجوع إلى القانون التنظيمي المتعلق بالجهات والجماعات فقد تم التأكيد على هذا المبدأ، حيث جاء في المادة 4 من قانون التنظيمي للجهة، أنه يتركز تدبير الجهة لشؤونها على مبدأ التدبير الحر الذي يخول بمقتضاه لكل جهة، في حدود اختصاصاتها المنصوص في القسم الثاني من هذا القانون التنظيمي سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها طبقاً للأحكام هذا القانون التنظيمي والنصوص التشريعية والتنظيمية المستخدمة لتطبيقه² .

بناءً على هذا التقديم المبسط يمكن أن نتساءل عن ، مفهوم مبدأ التدبير الحر وعن اليات ومرتكزات تنزيله ؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عنه ، من خلال الحديث عن مفهوم مبدأ التدبير الحر وفق التشريع المغربي " المحور الأول "، ثم نتطرق الى اليات تنزيل هذا المبدأ واشكالاته " المحور الثاني "، وذلك وفق الشكل الآتي :

المحور الأول: مفهوم مبدأ التدبير الحر وفق التشريع المغربي

سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى تعريف مبدأ التدبير الحر، ثم الانتقال للحديث عن مبادئه:

❖ **تعريف مبدأ التدبير الحر :** يفيد مبدأ التدبير الحر في معناه العام، شكلاً من الحرية والاستقلالية في تدبير الجماعات الترابية لشؤونها المحلية، لكونه مبدأ يمكن هذه الأخيرة من تدبير شؤونها بنفسها، وتحديد وبلورة اختياراتها وبرامجها التنموية بكيفية مستقلة وديمقراطية، ولا يسمح بتدخل ممثلي السلطة المركزية في أنشطتها ومهامها ، إلا في الحدود التي يسمح بها القانون³ .

¹ المصطفى قريشي: "الجماعة الترابية بين متطلبات الحداثة وهران التنمية" مجلة المسالك عدد مزدوج 31-32 لسنة 2015 ص 16.

² خالد هيدان : " البعد التنموي والبيئي في النظام الجهوي المتقدم بالمغرب ، مقارنة قانونية في إشكالات التطبيق "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات ، سنة 2020، ص 115

³ سعيد جفري: " التنظيم الترابي بالمغرب "، مرجع سابق ، ص 76

لذلك شكل التدبير الحر مبدأ قويا في التنظيمات الترابية المعتمدة ، انطلاقا من مقتضيات دستور 2011، إذ أن مبدأ التدبير الحر وما يؤسس له من حمولة في الجوانب المؤسساتية والتنظيمية والتدبيرية للجماعات الترابية، سيدشن لمسار جديد في التوجه اللامركزي للمغرب، ليس في فقط في دعم الصيغة الجديدة للجماعات الترابية في مستوياتها الجهوية والإقليمية والجماعية ، وإنما في التأسيس لقاعدة مبدئي الحرية والاستقلالية في تدبير الشؤون المحلية¹ .

وبالعودة إلى الدستور نجد أن التدبير الحر قد ورد في فصلين:

- الفصل 136 الذي ينص على ما يلي: ” يركز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.”
- وفي الفصل 146 الذي يحدد القضايا التي يجب أن تحدد بقانون تنظيمي، حيث جاء في البند الأخير منه، أن القانون التنظيمي يحدد: “قواعد الحوكمة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة”.

بحيث نجد أن الدستور يؤكد على أن التنظيم الجهوي والترابي يتعين أن يركز على مبادئ التدبير الحر، وهو ما يجعل من التدبير الحر أحد المراكز والمبادئ الدستورية الحاكمة في بناء منظومة اللامركزية. كما تم التنصيص في الدستور على أن القانون هو الذي سيحدد قواعد الحوكمة المتعلقة بحسن تطبيقه.

وعند محاولة تحديد المراد بالضبط بمفهوم التدبير الحر لا نجد له تعريفا سوى ما ورد في المواد 4 من القانون التنظيمي للجهات و3 من القانونين التنظيمية للجماعات ومجالس العمالات والأقاليم، أي أن تطبيق مقتضيات التدبير الحر يعني:

تمكين الجماعات الترابية من سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها، طبقا لأحكام القوانين التنظيمية المنظمة لها والنصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة لتطبيقها.

¹ رشيد المدراسي: " دستور 2011 وترسيخ الحوكمة الترابية من خلال مبدأ التدبير الحر ومبدأ التفريع"، مقال منشور بموقع مجلة المنارة <https://revuealmanara.com/> .

وإذا كان هذا التحديد عاما ومضيقا لمفهوم التدبير الحر، فإن البحث في الموضوع يستفاد منه أن هذا المبدأ يفتقد إلى تعريف قانوني دقيق، والأمر هنا لا يقتصر على المغرب، بل نفس الأمر ينطبق على الحالة الفرنسية مثلا.

غير أنه بالبحث في عدد من المراجع التي تناولت هذا الموضوع نجد أنها تتفق عموما على أن "التدبير الحر هو مبدأ دستوري يعطي للجماعات الترابية إمكانية تدبير شؤونها بحرية ودون رقابة مبالغ فيها، باعتبار أنه في كل التجارب هناك مستويات من المراقبة تمارسها السلطة المركزية أو السلطات الرقابية ذات الطبيعة القضائية، غير أنها يجب أن تبقى في حدود معقولة لا تخل بمبدأ التدبير الحر.

وهناك من ذهب إلى أن هذا المبدأ، وفي غياب تعريف محدد له، يتعلق بالأساس بمبدأ لحماية الجماعة الترابية من تدخل الدولة في مجالها كما هو محدد في القانون، وعموما فإن هذا المبدأ يحيل عموما، وفق الأدبيات والدراسات المنجزة في الموضوع، على توفر المقتضيات التالية في المنظومة القانونية المؤطرة لعمل الجماعات الترابية:

- توفر الجماعات الترابية على مجالس منتخبة ذات اختصاصات فعلية وسلطة تنظيمية لممارستها؛
- التوفر على الاستقلال المالي؛
- التوفر على صلاحية إحداث وإلغاء المناصب المالية والتوظيف وتدبير مواردها البشرية؛
- التوفر على صلاحية إبرام العقود والاتفاقيات؛
- التوفر على صلاحية تحديد قواعد اشتغالها الداخلية، على أن هذه القواعد يمكن أن تكون مؤطرة بقوانين وخاضعة لمراقبة القضاء الإداري؛

○ وجود مراقبة إدارية في إطار الحفاظ على وحدة الدولة واحترام النظام القانوني العام للبلد.

وفي غياب تعريف مدقق ومحدد لهذا المبدأ، فإن احترامه يبقى رهينا بمدى مراعاة القوانين المنظمة للجماعات الترابية للنقط الواردة أعلاه، كما أن دور القضاء الدستوري يعتبر مركزيا في حمايته خاصة عند إقرار قوانين قد تمس به بشكل كبير.

وجدير بالذكر أن اجتهادات مجلس الدولة الفرنسي قد اعتبرت هذا المبدأ من الحريات الأساسية عند بته في عدد من النزاعات المرفوعة إليه.

كما يمكن القول أن، أحد المعاني الأساسية لمبدأ التدبير الحر هو إلغاء مفهوم الوصاية على الجماعات الترابية، بما تسمح به من صلاحيات لمن يمارس هذه الوصاية أن يتدخل في مشروعية وجدوى قرار الجماعة الترابية على السواء، والاستعاضة عنه بمفهوم المراقبة الإدارية بما هي سلطة مراقبة المشروع فقط¹.

بل أكثر من ذلك، نجد أن الدستور² قد نص على عدد من المقتضيات المشار إليها أعلاه باعتبارها مجسدة لمفهوم التدبير الحر. حيث نجد أن الفصل 138 قد نص على أن رؤساء مجالس الجهات، ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى، هم من يقومون بتنفيذ مداولات هذه المجالس ومقرراتها.

ونص الفصل 140 على أن للجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفريع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، وأنها تتوفر في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها.

كما نص الفصل 141 على أن الجهات والجماعات الترابية الأخرى، تتوفر على موارد مالية ذاتية، وموارد مالية مرصودة من قبل الدولة. وأن كل اختصاص تنقله الدولة إلى الجهات والجماعات الترابية الأخرى يكون مقترباً بتحويل الموارد المطابقة له. وبالتالي فالدستور قد قرر بعضاً من المبادئ التي تعتبر من المحددات الرئيسة لاحترام مبدأ التدبير الحر في المواد المشار إليها أعلاه وفي المادة 146 المتعلقة بأدوار الولاية والعمال والتي تطرقت للمراقبة الإدارية، وهذه المحددات هي على التوالي:

○ توفر الجماعات الترابية على مجالس منتخبة ذات اختصاصات فعلية وسلطة تنظيمية لممارستها؛

○ التوفر على الاستقلال المالي؛

○ وجود مراقبة إدارية في إطار الحفاظ على وحدة الدولة واحترام النظام القانوني العام للبلد.

¹ عبد الصمد سكال : " التدبير الحر للجماعات الترابية بين النص والممارسة " ، مقال منشور بموقع <https://www.pjd.ma/153231-79887.html> بتاريخ يونيو 2021

² الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 5964، بتاريخ 29 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)،

أما بالنسبة للقوانين التنظيمية الثلاث، وعند البحث عن مواطن ذكر "التدبير الحر" فنجد أنه ورد في ثلاث مواد فقط، وهي المادة الأولى المخصصة لتحديد عناوين الأقسام التي تتضمنها هذه القوانين، تم في المواد 4 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات والمواد 3 من القانونين التنظيميين 113.14 المتعلق بالجماعات و 112.14 المتعلق بمجالس العمالات والأقاليم، التي نصت على أن تدبير الجماعات الترابية لشؤونها يرتكز على مبدأ التدبير الحر الذي يخول بمقتضاه لكل جماعة ترابية، في حدود اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المشار إليها أعلاه، سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مدالاتها ومقرراتها، طبقاً لأحكام هذه القوانين التنظيمية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة لتطبيقها¹.

تم في المادة الأولى في القسم الثامن والمعنون من القوانين التنظيمية الثلاث ب "قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر"، وهي على التوالي المواد 234 في القانون 111.14 و 213 في القانون 112.14 و 269 في القانون 113.14، حيث ورد في هذه المواد بأن المراد في مدلول هذه القوانين التنظيمية بقواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر العمل على الخصوص على احترام المبادئ العامة.

❖ **مبادئ التدبير الحر:** يعتبر التدبير الحر حرية عامة وحقا أساسيا للجماعات الترابية، الهدف من إقراره هو ضمان استقلاليتها وحرية تصرفاتها وتدخلاها من أجل إشباع الحاجات المحلية في إطار الشروط التي يحددها القانون، وله مبادئ تؤطر هذا الحق رغم الخلط الذي وقع فيه المشرع بين الفصل 136 الذي ينص على مبادئ والفصل 140 الذي ينص على مبدأ.

مبدأ التسيير الديمقراطي للشأن المحلي: ينص الفصل 135 من الدستور على أن "الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام تسيير شؤونها بكيفية ديمقراطية، تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر"، يستشف من خلال قراءة الفصل السالف الذكر مسألتين أساسيتين:

- أولهما الإقرار بالشخصية المعنوية للجماعات الترابية بكل ما يترتب عنها من نتائج، والتي بمقتضاها تمارس هذه الهيئات مهامها بنوع من الاستقلالية سواء على مستوى الإداري والمالي، وبذلك يكون منح الشخصية المعنوية لهذه الهيئات من أهم مظاهر التدبير الحر للشأن المحلي.

¹ عبد الصمد سكال: "التدبير الحر للجماعات الترابية بين النص والممارسة"، مرجع سابق

-تانيهما مسألة انتخاب المجالس المحلية، فمن الناحية العضوية لا يستقيم الحديث عن التدبير الحر اذا كانت الأجهزة اللامركزية تعينها السلطة المركزية، وهكذا فلا يمكن تصور جماعة ترابية بدون مجلس منتخب، فتكوين المجالس بالانتخاب المباشر أو غير المباشر يشكل حسب الدستور الحد الأدنى المطلوب لتحقيق التدبير الحر من الناحية العضوية¹.

مبدأ التفريع : يعتبر مبدأ التفريع من أهم مبادئ التدبير الحر للجماعات الترابية، بحيث ينص الفصل 140 من الدستور، على أنه للجماعات الترابية وبناء على مبدأ التفريع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة، واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة. ويقضي هذا المبدأ أن تكون الوحدة الإدارية القاعدية أو الأدنى، هي صاحبة الاختصاص الأصيل، ولا يمكن للوحدات الإدارية الأعلى التدخل إلا في حالة عجز الأولى، وأن تكون اختصاصات كل من الدولة والجماعات الترابية واضحة وموزعة توزيعاً دقيقاً، بما يمكن من استبعاد فرضية التداخل بين الاختصاصات. وإن كان هذا الأمر من الناحية المنطقية يبقى أمراً صعباً بالنظر إلى صعوبة التمييز بين الشؤون التابعة بطبيعتها للدولة وبين الشؤون التي تحل في صميم اختصاصات الجماعات الترابية، طالما أن مفهوم الشأن المحلي ذاته يبقى مفهوماً غامضاً ومبهماً يصعب تحديده².

مبدأ المساواة أمام القانون : يعد مبدأ المساواة أمام القانون من أهم المبادئ التي كرسها دستور 2011، حيث نص الفصل السادس منه على أن " القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وجميع الأشخاص ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له..." الخ .

المساواة أمام القانون إذن لا يطبق على الأفراد فقط من المواطنين والمواطنات بل يشمل حتى الأشخاص الاعتباريين بما فيهم السلطات العمومية، لذلك فالجماعات الترابية وهي بمناسبة القيام بالتدبير الحر لشؤونها، ملزمة باحترام هذا المبدأ وباقي المبادئ الدستورية الأخرى المتفرعة عنه، ولعل أهم هذه المبادئ، مبدأ وحدة الدولة، ذلك أن الجماعات الترابية في إطار الدولة الموحدة ماهي إلا وحدات ثانوية، بالرغم من تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إلا أنها تدين بوجودها للدولة، بحيث تبقى خاضعة

¹ فاطمة الزاوي : " التدبير الحر والرقابة الإدارية على الجماعات الترابية "، رسالة لنسب دبلوم الماستر في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات ، سنة 2022 ص 22

² أحمد بوسيدس : " الأسس الدستورية للجماعات الترابية، في الدستور المغربي 2011 مستجدات وفاق "، الطبعة الأولى منشورات كلية الحقوق بوجدة ، سنة 2012 ، ص 203

لسيادتها ورقابتها بهدف احترام القوانين والحفاظ على المصالح الوظيفية، فالتدبير الحر للجماعات الترابية لا يمكنه أن يمس بمبدأ وحدة الدولة¹.

المحور الثاني : اليات تنزيل مبدأ التدبير الحر واشكالاته

للحديث عن آليات تنزيل مبدأ التدبير الحر، سنحاول مقارنته من خلال العناصر والقواعد المكونة لهذا المبدأ على مستوى الوحدات الترابية الثلاث، وفق التسلسل التالي:

❖ **اليات تفعيل مبدأ التدبير الحر :** للإحاطة بهذه الاليات الخاصة بالجماعات الترابية سنحاول تقسيم هذ النقطة وفق

النحو الاتي :

على مستوى الجماعات : هذه الآليات قد تم كلاً من مجلس الجماعة ورئيسه والهيآت التابعة له، كما أنها قد تم رئيس المجلس الجماعي، وتمثل الآليات المتعلقة بمجلس الجماعة ورئيسه والهيآت التابعة له، في ضرورة احترام مقتضيات والإجراءات والقواعد التالية:

- مقتضيات النظام الداخلي للمجلس.
- التداول بكيفية ديمقراطية خلال جلسات المجلس.
- حضور ومشاركة الأعضاء بصفة منظمة في مداولات المجلس.
- القواعد والشروط المتعلقة بولوج الوظائف بإدارة الجماعة والهيآت التابعة لها، ومؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية.
- عدم استغلال مواقع النفوذ².

أما رئيس مجلس الجماعة، فقد أناط به القانون مهمة اتخاذ اجراءات لتحقيق الفعالية في التدبير، من بينها:

¹ فاطمة الزاوي : " التدبير الحر والرقابة الإدارية على الجماعات الترابية "، مرجع سابق ، ص 24

² لمعرفة المزيد من الآليات يرجى الاطلاع على المادة 270 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

- وضع منظومة لتتبع المشاريع والبرامج، تحدد فيها الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.
- تبني نظام التدبير بحسب الأهداف.

لذلك فإن الدولة مطالبة من جهتها بوضع الآليات والأدوات اللازمة، لأجل مواكبة ومساندة الجماعات لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها، وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها¹، كما وضع القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات عدة قواعد تتعلق بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، ويقصد بها على الخصوص احترام المبادئ العامة التالية :

- المساواة بين المواطنين في ولوج المرافق العمومية التابعة للجماعة.
- الاستمرارية في أداء الخدمات من قبل الجماعة وضمان جودتها.
- تكريس قيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية.
- ترسيخ سيادة القانون.
- التشارك والفعالية والنزاهة.

على مستوى العمليات أو الأقاليم : هناك جملة من الآليات الإجرائية والمسطرية ستساعد على تنفيذ قواعد مبدأ التدبير الحر على المستوى الإقليمي. هذه الآليات قد تم مجلس العمالة أو الإقليم ورئيسه والهيآت لتابعة له، كما قد تم في المقام الثاني رئيس المجلس الإقليمي، وتتمثل الآليات التي تم مجلس العمالة أو الإقليم ورئيسه والهيآت التابعة له، في احترام مجموعة من الإجراءات والمقتضيات والقواعد نذكر منها مايلي :

- مقتضيات النظام الداخلي.
- التداول بكيفية ديمقراطية خلال جلسات المجلس.
- المقتضيات المتعلقة بوضع الميزانية والتصويت عليها وتنفيذها.
- القواعد المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة.

¹ سعيد جفري: "التنظيم الترابي بالمغرب"، مرجع سابق، ص 261

كما أن العمالة أو الإقليم تحت إشراف رئيسها، مدعوة إلى اعتماد آليات للتقييم الخاص بالأداء، والمراقبة الداخلية وتقديم الحصيلة، وهي آليات تقتضي برمجتها من طرف المجلس الإقليمي، وضرورة نشرها ليطلع عليها العموم، كما بإمكان المجلس ورئيسه، ووفق إجراءات حددها القانون، إخضاع تدبير العمالة أو الإقليم والهيئات التابعة لها التي تساهم فيها، لعمليات تدقيق بما في ذلك التدقيق المالي¹.

أما رئيس مجلس العمالة أو الإقليم، فقد أناط به القانون مهمة اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل اعتماد الأساليب الفعالة للتدبير، نذكر منها:

- تبني نظام التدبير بحسب الأهداف.
 - وضع منظومة لتتبع وتقييم المشاريع والبرامج.
- كذلك أن الدولة مطالبة بوضع الآليات والأدوات اللازمة، لأجل مواكبة ومساندة العمليات والأقاليم لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها، وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، وذلك من خلال²:
- تحديد الآليات لتمكين المنتخبين من دعم قدراتهم التدييرية، عند بداية كل انتداب جديد.
 - وضع أدوات تسمح بتبني أنظمة التدبير العصري، ولاسيما مؤشرات التتبع والإنجاز والأداء وأنظمة المعلومات.
 - وضع آليات للتقييم الداخلي والخارجي المنتظم.
- على المستوى الجهات : هناك آليات إجرائية لتجسيد قواعد حكمة مبدأ التدبير الحر، هذه الآليات قد تهم كلا من مجلس الجهة ورئيسه والهيئات التابعة له، كما قد تهم كذلك رئيس مجلس الجهة، وتمثل الآليات التي تهم مجلس الجهة ورئيسه والهيئات التابعة له، في ضرورة احترام مجموعة من المقتضيات والقواعد منها:
- مقتضيات النظام الداخلي للمجلس.
 - التداول بكيفية ديمقراطية خلال جلسات المجلس.

¹ رشيد المدراسي: " دستور 2011 وترسيخ الحكامة الترابية من خلال مبدأ التدبير الحرومبدأ التفريع"، مرجع سابق ص 7

² سعيد جفري: " التنظيم الترابي بالمغرب"، مرجع سابق، ص 159

- حضور ومشاركة الأعضاء بصفة منتظمة في مداولات المجلس.
- عدم استغلال مواقع النفوذ.

أما رئيس الجهة ، فقد أناط به القانون مهمة اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تبني الأساليب الفعالة للتدبير الترابي الجيد. من بينها:

- تحديد المهام ووضع دلائل للمسااطر المتعلقة بالأنشطة والمهام المنوطة بإدارة الجهة ، وبأجهزتها التنفيذية والتدبيرية.
- تبني نظام التدبير بحسب الأهداف.
- وضع منظومة لتقييم المشاريع والبرامج ، تحدد فيها المؤشرات الخاصة بمجال التقييم¹.

بالإضافة إلى أن رئيس الجهة ، مدعو إلى القيام بمجموعة من الإجراءات المكرسة لقاعدة الشفافية².

كما أكدت أحكام المادة 243 من القانون التنظيمي رقم 111.14 الربط بين مبادئ الحكامة الجيدة وحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر ، وذلك وفقاً لما يلي :

- المساواة بين المواطنين في ولوج المرافق العمومية التابعة للجهة.
- الاستمرارية في أداء الخدمات من قبل الجهة وضمان جودتها.
- ترسيخ سيادة القانون.
- تكريس قيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية.
- التشارك والفعالية والنجاعة والنزاهة.

¹ المادة 245 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.

² المادة 247 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.

فالتدبير الحر يتيح للجماعات الترابية كوحدات متمتعة بالشخصية المعنوية نوعا من الاستقلال في التدبير بعيدا عن تحكم ووصاية الدولة. ويبقى فقط على الجهات وباقي الجماعات الترابية التقيد بالقانون ، ومن تم إعادة النظر في طبيعة العلاقة التي تربطها بالدولة¹.

❖ **الإشكالات المرتبطة بتنزيل مبدأ التدبير الحر:** هناك بعض الثغرات تدل على محدودية فعالية هذا المبدأ ، ففي نظر جانب من الفقه، "فالدستور ربما المتطور على اداء المؤسسات الرسمية والسياسية، قد عبر بصراحة على خيار التدبير الحر للجماعات، وصحيح ايضا ان النص (القانون التنظيمي للجماعات الترابية والقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم والجهات (موضوع القراءة قد كرر هذا المبدأ بنصه على سلطة المجلس الجماعي في التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ المداولات والمقررات التي يتخذها المجلس، الا انه عاد لتكريس نوعا من الوصاية فيما يشبه تراجع او لفا على مبدأ التدبير الحر، فالمقررات التي تهم الجانب المالي مازالت غير قابلة للتنفيذ إلا بعد تأشير سلطة الوصاية عليها، ولعل ذلك راجع الى عدة عوامل موضوعية أحيانا، كمحدودية النخب المحلية التي تفرزها الصناديق على مستوى الكفاءات، بل أيضا على مستوى الحكامة، اد ان التجربة ربما أفرزت عدة تجاوزات على مستوى التدبير والحكامة، وهذا المعطى يستشف من حجم المخالفات الواردة في تقارير لجان المراقبة وعلى رأسها المحاكم المالية المختصة، ولعل تلك التقارير تشكل دراسة لواقع التدبير الجماعي ومستوى تطور اللامركزية ببلادنا في جانب الممارسة وتخريج النخب.

كما أن هناك عوامل ذاتية أخرى تكرر الوصاية، فالدولة وان كانت راكمت تجربة لا يستهان بها في مجال اللامركزية إلا أن القرار المركزي لازال سيد الموقف، وخير دليل على ذلك هو إغفال تحريك اللاتركيز الإداري موازاة مع محاولات بسط وتمديد اللامركزية افقيا وعموديا، فالالتقائية لتنفيذ البرامج التنموية تستلزم اعتماد اللاتركيز الإداري أيضا خاصة ان المشروع المقروء في هذا التحليل جاء بمقتضى غاية في الأهمية فيما يخص الاختصاصات المشتركة والمنقولة، اد نص على مبدأ التعاقد كآلية لتنفيذها، هذا التعاقد في إطار المقاربة التشاركية لن يسهل اللجوء إليه في ظل تخلف اللاتركيز الإداري عن اللامركزية² .

¹ رشيد المدراسي: " دستور 2011 وترسيخ الحكامة الترابية من خلال مبدأ التدبير الحر ومبدأ التفريع"، مرجع سابق ص 9

² هاجر لهيث: "مبدأ التدبير الحر كد عامية أساسية للحكامة الترابية"، مرجع سابق، ص 175.

خاتمة :

صفوة القول، يتبين أن هذه القواعد والآليات تمثل التنزيل الأصح لمبدأ التدبير الحر في الاضطلاع السليم بالشؤون الجهوية والمحلية، كما تركز الأركان التي تؤسسها اللامركزية الإدارية. ومن شأن تحصين هذه القواعد من قبل المشرع، أن يضمن الانخراط في مرحلة تسمح للجماعات الترابية أن تتبوأ مكانتها الحقيقية، في تدبير فعال للمجال الترابي، بما ينسجم والمقومات الإجرائية للحكمة الترابية.

غير أن هذا المبدأ يتطلب توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة، وكذا منتخبين قادرين على استيعاب دورهم الحقيقي في النهوض بالتنمية المحلية وتكريس نهج الحكامة الرشيدة التي نص عليها الدستور، ذلك أن الاختصاصات الهامة المنوطة بالجماعات الترابية، لا سيما وضع المخططات والبرامج التنموية تتطلب التوفر على منتخبين لهم مستوى معرفي وعلمي يمكنهم من فهم النصوص القانونية والإلمام ببعض التقنيات التي تحكم التدبير المالي والإداري.

لذا، يتعين في مقابل التنصيب على مبدأ التدبير الحر، تفعيل آليات للرفع من القدرات المعرفية والعلمية للمنتخب المحلي، وعلى الأحزاب السياسية أن تتحمل مسؤوليتها المنوطة بها دستوريا، والمتمثلة أساسا في تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام.

لائحة المراجع :

الكتب:

- سعيد جفري : "التنظيم الترابي بالمغرب"، مطبعة الأمنية بالرباط ، طبعة 2018،
- أحمد بوسيدس : " الأسس الدستورية للجماعات الترابية، في الدستور المغربي 2011 مستجدات وافاق"، الطبعة الأولى، سنة 2012 ،

الأطروحات والرسائل :

- خالد هيدان : " البعد التنموي والبيئي في النظام الجهوي المتقدم بالمغرب ، مقارنة قانونية في إشكالات التطبيق"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات ، سنة 2020،
- فاطمة الزاوي : " التدبير الحر والرقابة الإدارية على الجماعات الترابية"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات ، سنة 2022.

المجلات العلمية :

- هاجر لهيث: "مبدأ التدبير الحر كد عام أساسية للحكامة الترابية" مجلة مسارات، العدد الثاني 2017،
- المصطفى قريشي: "الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية" مجلة المسالك عدد مزدوج 31- 32 لسنة 2015،

المواقع الإلكترونية :

- رشيد المدراسي: " دستور 2011 وترسيخ الحكامة الترابية من خلال مبدأ التدبير الحرومبدأ التفريع"، مقال منشور بموقع مجلة المنارة <https://revuealmanara.com> / .
- عبد الصمد سكال : " التدبير الحر للجماعات الترابية بين النص والممارسة"، مقال منشور بموقع <https://www.pjd.ma/153231-79887.html>.

القوانين :

- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 5964، بتاريخ 29 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)،
- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ،
- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم ،
- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

التقعيد القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية

الباحث: حسين تبلي

باحث بسلوك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية

المملكة المغربية

الملخص:

لقد جاءت هذه الدراسة للبحث في موضوع إرساء رسمية المحكمة الرقمية الذي أضحى أحد أهم الإشكاليات القانونية والإدارية التي تطرح نفسها بقوة في مسار التحول الرقمي لمنظومة العدالة، إذ لم يعد كافيا الحديث عن رقمنة الإجراءات دون أن يتم الاعتراف القانوني الكامل بكيان المحكمة الرقمية كإطار رسمي مستقل داخل النظام القضائي مع إضفاء الرسمية على المحكمة الرقمية، وتعني رسمية المحكمة الرقمية أن يعترف بها قانونا كمؤسسة قضائية كاملة الأهلية لها نفس الشرعية والاختصاصات التي تتمتع بها المحكمة التقليدية لكن بأسلوب تدييري وتقني مختلف يعتمد كلياً على المنصات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة في التسيير والبت والإشراف القضائي.

الكلمات المفتاحية: التقعيد القانوني، الرقمنة، الإجراءات القضائية.

تقديم:

شكل القانون المتعلق باستخدام الوسائط الالكترونية قفزة نوعية في تنزيل ورش رقمنة الإجراءات القضائية بشقيه المدني و الجنائي، لما كان ميثاق إصلاح منظومة العدالة هو المؤسس الأول للاعتراف القانوني برقمنة الإجراءات القضائية بغرض تجويد الإدارة القضائية و تحسين خدماتها بشكل ينسجم مع خصوصيات المرحلة بالتالي فالنهوض بالإدارة القضائية وتحديثها شكل ولازال يشكل خيارا استراتيجيا في برنامج وزارة العدل والحريات وهو ما تم التعبير عليه في مجموعة من الخرجات للمسؤول القضائي بالمغرب في مجموعة من المناسبات الوطنية و الدولية.¹

فمن بين هذه الأهداف المحددة في ميثاق إصلاح منظومة العدالة هو تحديث القضاء والرفع من جودته، وتحقيق المكننة الشاملة لإدارة القضايا والوصول إلى غايات حددت كهدف سيتم بلوغه في سنة 2021 وبعده كأجل أقصى لتحقيق التحسين المادي للمساطر والإجراءات أمام المحاكم، والحد من استعمال السجلات الورقية، وتجاوز مرحلة ازدواجية العمل اليدوي والعمل المحسوب من خلال فرز المهام والاختصاصات لأجهزة العدالة الرقمية.²

ونظرا لما شهده العالم من تحولات تكنولوجية نتج عن ذلك مجموعة من النتائج كان من أبرزها ظهور مفاهيم جديدة من قبيل "العدالة الالكترونية" أو ما يسمى "بالعدالة الرقمية" خصوصا بعد الأزمة الوبائية التي شهدتها العالم في الأربع السنوات الأخيرة بمتغيرات جذرية في مختلف المجالات من بينها طبعاً جهاز القضاء و أجهزة العدالة و المساعدة لها بشكل عام، بحيث أنه لم يكن مجال

¹ جاء في كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح الندوة الدولية في طنجة بتاريخ الاثنين 17 يناير 2022 "الأساس التشريعي لرقمنة الإجراءات القضائية":

" أن المساهمة في إنشاء محاكم مرقمة، كلبنة إضافية للرفع من التنمية في بلادنا وتحسين مناخ الأعمال وكسب ثقة المستثمرين خاصة وباقي المواطنين عامة، ودعم ضمانات المحاكمة العادلة يشكل أهم الأهداف الاستراتيجية التي يطمح المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى بلوغها. إن الطريق الصحيح للوضع إطار تشريعي متكامل ينظم استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية وفق ما هو متعارف عليه دوليا" للمزيد من التفصيل حول فكرة المحكمة الرقمية يمكنك الاطلاع:

-Bruno Deffains, Justice numérique: enjeux et perspectives, LGDJ, 2020.p38

-Guillaume Leyte, "La numérisation de la justice: quelle légitimité pour les procédures électroniques?", Revue Française de Droit Administratif, n°1, 2021, p. 17.

-Nathalie Blanc, Le procès civil à l'ère du numérique, Dalloz, 2019.p43

-Olivier Itéanu, Le droit de l'intelligence numérique, Eyrolles, 2020.55

² أيوب بلعدي، "المحكمة الرقمية ودورها في الرفع من جودة المحاكم"، مقال منشور بمجلة القانون والأعمال، ص 2.

العدالة منعزلاً أبداً عن التطورات التكنولوجية إذ أتاحَت هذه الأخيرة للمؤسسات القضائية والقانونية الاستفادة من هذه الطفرة عبر تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.¹

وفي هذا السياق تم تسطير مشروع المحكمة الرقمية المرتقب الانتهاء منه في أفق السنوات المقبلة، حيث يصبح بإمكان جميع الفاعلين في منظومة العدالة القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بتبادل الوثائق القضائية، وتسجيل المقاولات دونما حاجة في التنقل إلى المحاكم وذلك بعد إحداث منصة رقمية لهذه الخاصية سيتم إعمالها بشكل تدريجي وفق أورش طويلة المدى ستكون هي المقعد الأول لرقمنة الإجراءات القضائية والمؤسسة الأولى للعدالة الرقمية بالمغرب.

فأهمية الظرفية كما هو مشار له أعلاه ستلزم الجميع في المشاركة داخل هذا الورش الكبير بغية تحديث الإدارة القضائية وفق توازنات الظرفية الحالية التي تسعى للمزج بين الجدة والاستقرار على ثوابت المحاكمة العادلة، فبفضل تدخل المشرع في الاعتراف برقمنة الإجراءات القضائية تحققت موجبات تسهيل الولوج للقضاء للمتقاضين كيفما كانت صفتهم وقد تجلت هذه التسهيلات في ميادين إجرائية متعددة، لكن لم تخرج عن الميدانين الجنائي والمدني بنفس الإجراءات والشروط كما سيتم بيانه في حينه.

وعليه فملاح الإشكالية تبرز في: كيف سيساهم التقعيد القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية في تسهيل عملية التقاضي

من جهة وتكريس ضمانات المحاكمة العادلة من جهة ثانية؟

سنتناول بالبحث أعمال هذه الدراسة وفق الشكل التالي:

المطلب الأول: طبيعة الإجراءات القضائية الرقمية.

المطلب الثاني: تنزيل الإجراءات القضائية الرقمية.

¹ يقصد بالعدالة الإلكترونية في هذا السياق: "يقصد بالعدالة الإلكترونية بشكل خاص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق الولوج المستنير لمرفق العدالة وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين ميدان القانون والقضائي (المحامون، القضاة، كتاب الضبط)، وتمثل الفوائد الرئيسية لنظام العدالة الرقمية في زيادة كفاءة النظام القضائي، والحد من التكاليف وتقليص أمد الخصومات القضائية، وكذا تبسيط الإجراءات والمساطر القانونية، والزيادة في إنتاجية المحاكم، والتقليل والحد من فرص الفساد والرشوة، كما أن قيام المحكمة الافتراضية بعقد جلساتها عبر مؤتمرات الفيديو يقرب العدالة من المواطنين خصوصاً القاطنين في المناطق النائية ويذلل الصعوبات المتعلقة بالاختصاص المكاني إذ أنه في مجال العدالة الرقمية يعني المتقاضين من الانتقال إلى المحاكم وهذا النظام يحد كذلك من اكتظاظ المحاكم."

أورد "الخامس فاضيلي"، "العدالة الرقمية من النظرية إلى التطبيق"، مقال منشور بمنشورات المحامي، ص 1.

المطلب الأول: طبيعة الإجراءات القضائية الرقمية.

إن إعمال الإجراءات يتم عن طريق التقنيات المعلوماتية والاتصال في إنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم وذلك من خلال تحويل الإجراءات الاعتيادية إلى إجراءات الكترونية، فإذا كانت الحاجة أم الاختراع فإن حاجتنا اليوم لعدالة رقمية تفرض علينا إسراع وتيرة مضينا نحو محكمة رقمية تستجيب لمتطلبات العدالة وأحقية المواطنين في ممارسة حقهم في التقاضي عن بعد بشكل يلامس التطلعات الكبرى لبناء دولة الحق و القانون مع التكريس الدائم لضمانات المحاكمة العادلة في كافة الدعاوى مدنية كانت أم جنائية مع ضرورة تبني لامادية الإجراءات وللمساطر القضائية والتقاضي بانخراط كل مكونات العدالة في ورش التحول الرقمي كما هو محدد سلفا.

إن التوجيه التفصيلي الذي اعتمده المشرع المغربي في أحكام القانون 27.21 لم يخرج عن الفصل التام بين الإجراءات المدنية الرقمية (الفقرة الأولى) مع مقابلتها الإجراءات الجنائية الرقمية (الفقرة الثانية) وفق معيار الأثر الجزائي عن كل إخلال في حالة خرق الشكليات المحددة سلفا.

الفقرة الأولى: الإجراءات المدنية.

بعد تخصيص الباب الأول للأحكام العامة برقمنة الإجراءات القضائية جاء الباب الثاني يتحدث عن رقمنة الإجراءات المدنية، معظم مضامين هذا الباب تحدد إجراءات شكلية لكل عملية إلكترونية (أولا) ثم الآثار القانونية الناتجة عن تبني الإجراء في الدعاوى المدنية المشمولة بها (ثانيا).

أولا: شكل الإجراء.

أحدث إدماج التقاضي الإلكتروني في المنظومة القضائية المغربية تحولاً جوهرياً في شكل الإجراءات المدنية، حيث أصبح اعتماد الوسائل الرقمية جزءاً من الممارسة القضائية اليومية، مما أعاد تشكيل طريقة رفع الدعاوى وتبادل المذكرات وسير الجلسات والنطق بالأحكام.

يبدأ شكل التقاضي المدني الإلكتروني بإمكانية تسجيل الدعوى إلكترونياً عبر البوابة الرقمية للمحاكم، حيث يُمكن للمدعي أو نائبه أن يُحرر المقال الافتتاحي ويحمله على المنصة مرفقاً بالمستندات اللازمة، دون الحاجة إلى الحضور الفعلي لمكاتب التقديم، ويُعتبر

التسجيل الرقمي للدعوى مساوياً للتسجيل الورقي من حيث الأثر القانوني، شريطة التقيد بالشروط التقنية المطلوبة، من حيث الصيغة المعتمدة للوثائق، والتوقيع الإلكتروني المعتمد، وتحديد المحكمة المختصة بدقة، وذلك وفق التوجيهات الرقمية المعتمدة¹.

بعد تسجيل الدعوى، يتم إشعار الطرف المدعى عليه إلكترونياً عبر عنوانه الإلكتروني أو حسابه بالمنصة إذا كان مسجلاً بها، أو من خلال وسائل أخرى يحددها القانون أو القاضي، ويُعتبر التبليغ الإلكتروني صحيحاً إذا تم وفق الإجراءات المقررة، كما يُسمح للأطراف وموكليهم بتبادل المذكرات والردود والوثائق بشكل رقمي وآني عبر المنصة الإلكترونية، مع احتساب الآجال القانونية بناء على تاريخ الإيداع الرقمي، مما يُسهّم في تبسيط المساطر وتقليص زمن الترافع ويُعزّز من شفافية الإجراءات.

وُتُمكن للقاضي أو الهيئة القضائية إصدار أوامر إلكترونية لتدبير الإجراءات التمهيدية كالإدلاء بوثائق إضافية أو أداء الرسوم أو البت في الدفع والشكليات، ويُبلغ القرار إلكترونياً عبر النظام دون الحاجة لإصدار محضر تقليدي إلا في الحالات الاستثنائية.

أما جلسات المناقشة فيمكن أن تُعقد عن بُعد عبر تقنية الاتصال المرئي، ويتم خلالها تسجيل الحضور والمرافعات وتوثيقها بالصوت والصورة، ويُحرر القاضي محضر الجلسة إلكترونياً ويوقعه بتوقيع مؤمن، على أن يُدمج تلقائياً في ملف القضية الرقمي، ويُحرص أثناء هذه الجلسات على احترام حقوق الدفاع والتواجيهية، وتمكين الأطراف من التدخل المباشر أو بواسطة المحامين، مع ضمان سرية الجلسة إذا اقتضى الأمر ذلك، وكل ذلك تحت رقابة رئيس الجلسة الذي يُشرف على سير النقاش وتوثيقه².

وبعد المناقشة، يُمكن النطق بالحكم إلكترونياً، أو تحديد جلسة لاحقة للنطق العلني، ويتم تضمين الحكم في النظام المعلوماتي القضائي مع توقيع إلكتروني للقاضي وتاريخ وساعة النطق، مما يُوفّر إمكانية الاطلاع عليه وتحميله من قبل الأطراف.

إن شكل الإجراءات المدنية في التقاضي الإلكتروني يُجسّد تحولاً نوعياً في العدالة المغربية، يقوم على السرعة والنجاعة وتسهيل الولوج للقضاء، غير أنه يفرض استثماراً مستمراً في البنية الرقمية وتكويناً متواصلاً للقضاة والمحامين وعموم المتقاضين لضمان فعالية وعدالة هذا المسار الرقمي.

¹ نادية الشرقاوي، "التحول الرقمي في المحاكم المغربية: دراسة تحليلية"، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 7، 2020، ص 88.

² يوسف بنجلون، "العدالة الرقمية: نحو مقارنة قانونية لرقمنة الإجراءات القضائية"، المجلة المغربية للإدارة والقانون، العدد 22، 2021، ص 54.

ثانياً: آثار الاجراء.

ادى اعتماد الإجراءات المدنية في التقاضي الإلكتروني إلى إحداث تحولات ملموسة في شكل العدالة المدنية بالمغرب سواء من حيث طريقة التفاعل بين المتقاضين والمحاكم أو من حيث مضمون الخدمة القضائية وجودتها وقد أصبح لهذه الإجراءات آثار عملية وقانونية لا يمكن إنكارها.

من أبرز الآثار الإيجابية لهذه الإجراءات تسريع وتيرة البت في القضايا المدنية من خلال تقليص آجال التبليغ وتبادل المذكرات دون الحاجة إلى الحضور الفعلي وهو ما ينعكس إيجاباً على تصفية القضايا المتراكمة وتحسين مؤشرات النجاعة القضائية بالمحاكم المغربية كما ساهمت هذه الإجراءات في تخفيف العبء المادي على المتقاضين من خلال الحد من التنقل إلى المحاكم وتوفير مصاريف الطباعة والتبليغ مما يُكرّس مبدأ تقريب القضاء من المواطن خاصة في المناطق النائية أو التي تعرف خصائصاً في البنيات القضائية¹.

وعلى مستوى الشكل، أدى التقاضي الإلكتروني إلى إضفاء طابع عصري على العلاقة بين الأطراف وهيئة الحكم من خلال توثيق المساطر بطريقة رقمية مؤمنة قابلة للحفظ والرجوع مما يُعزز الثقة في العمل القضائي ويُقوّي من حجية الوثائق والإجراءات المنجزة كما ساعد هذا النظام في ترسيخ مبدأ الشفافية داخل الجلسات المدنية من خلال إتاحة المعطيات للأطراف وتمكينهم من تتبع أطور الدعوى بشكل آني عبر المنصة الإلكترونية مما يُقلل من الإشاعات وسوء الفهم حول التأخيرات أو المقررات القضائية.

وفي المقابل لا يمكن إغفال بعض الآثار السلبية المؤقتة لهذه الإجراءات وعلى رأسها صعوبة التعامل مع المنصة من طرف بعض المتقاضين أو المحامين غير المتمرسين في المجال الرقمي مما يُهدد أحياناً بحقوق الدفاع ويُضعف تكافؤ الفرص بين الأطراف، ويُسجل أيضاً أن بعض المحاكم لا تزال تفتقر إلى التجهيزات التقنية أو الربط المعلوماتي القوي مما يؤثر على جودة الخدمة ويخلق تفاوتاً بين المحاكم في تنزيل هذه الإجراءات الإلكترونية بطريقة موحدة ومتوازنة عبر التراب الوطني.

ومن الآثار المهمة كذلك إمكانية إعادة تشكيل أدوار الفاعلين في العدالة المدنية حيث أصبح المحامي مثلاً مطالباً بتطوير كفاءاته الرقمية والتكيف مع نمط جديد من العمل القضائي قائم على المعالجة الرقمية بدل الترافع التقليدي الورقي.

¹ حسن المراكشي، "القضاء الإلكتروني في المغرب: التحديات والفرص"، مجلة العدالة والقانون، العدد 21، 2021، ص 63.

كما أن هذا المسار الرقمي يُمهد لتحول أوسع على مستوى التشريع والقضاء حيث سيفرض تعديل مجموعة من النصوص القانونية ذات الطابع المسطري لكي تتماشى مع الواقع الرقمي الجديد وتُساير طبيعة الإجراءات التي أصبحت تتم خارج القاعة وبوسائل غير تقليدية.

إن آثار الإجراءات المدنية في التقاضي الإلكتروني تتراوح بين تسريع العدالة وتوسيع الولوج إليها من جهة وبين تحديات تقنية ومؤسسية من جهة أخرى وهو ما يفرض الاستمرار في تأهيل المنظومة الرقمية القضائية وتعزيز الثقة في هذا النموذج الناشئ لضمان عدالة متطورة وعادلة في آن واحد.

الفقرة الثانية: الإجراءات الجنائية.

بنفس الصناعة التشريعية المعمول بها في رصد الإجراءات المدنية هي عينها ما تم تبنيها في تحديد الإجراءات الجنائية، فالعملية انبنت على رصد شكل الإجراء (أولاً) وتحديد الآثار المرتبطة بها خصوصاً في الجانب المتعلق بضمانات المحاكمة العادلة (ثانياً).

أولاً: شكل الإجراء.

أصبح التقاضي الإلكتروني أحد التحولات الكبرى التي عرفها القضاء المغربي، خاصة في المادة الجزية، حيث فرضت الضرورة اعتماد الوسائل الرقمية في تدبير القضايا الجنائية مع الحفاظ على المبادئ الدستورية للمحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، مما تطلب تكييف شكل الإجراءات الجنائية لتتلاءم مع البيئة الرقمية.

يبدأ شكل التقاضي الإلكتروني في المادة الجنائية منذ المرحلة التمهيدية، حيث بات بإمكان النيابة العامة إصدار تعليمات افتراضياً، وتلقي الشكايات أو المحاضر عبر منصات إلكترونية مؤمنة، مع مراعاة مقتضيات السرية والاستعجال التي تُميز هذا النوع من الإجراءات¹.

¹ جمال الدين بوزردة، "مستقبل التحول الرقمي في القضاء المغربي في ضوء مستجدات القانون 43.20"، مجلة القانون المغربي الحديث، العدد 4، 2022، ص45.

وتشمل الإجراءات الإلكترونية في الدعوى العمومية كذلك إمكانية عقد جلسات التحقيق أو الجلسات العلنية عن بعد باستعمال تقنية الاتصال المرئي، خاصة حين يكون المتهم معتقلاً أو الشهود متعذرين عن الحضور، مع ضمان التفاعل المباشر بين القاضي والأطراف.

يتم في هذه الجلسات توثيق كافة الإجراءات بالصوت والصورة، ويحرر القاضي محضراً إلكترونياً يُوقع بتوقيع مؤمن، كما تُحفظ التسجيلات ضمن ملف القضية وفقاً للمعايير الرقمية المعتمدة، مما يضفي قوة إثباتية على كل ما يدور في الجلسة. ومن بين أبرز ملامح الشكل الجديد للإجراءات الجنائية أيضاً اعتماد التبليغ الرقمي للمتهم أو الضحية أو الشاهد عبر البريد الإلكتروني أو رسالة نصية قصيرة أو منصة إلكترونية معتمدة، مع إثبات التوصل وفق ما يُحدده القانون لضمان احترام الآجال القانونية.

كما أصبح تبادل الوثائق والمذكرات بين الدفاع والنيابة العامة وهيئة الحكم يتم بشكل رقمي، مما يُمكن من تسريع الإجراءات وتبسيط المساطر، دون الإخلال بمبدأ الحضورية وحق الدفاع، حيث يتم تأكيد الإيداع الرقمي وفق نظام زمني مضبوط، ويُحرص في شكل الإجراءات الجنائية الإلكترونية على ضمان حقوق المتهم، سواء من خلال التواصل السري مع دفاعه، أو عبر الاطلاع على الملف الإلكتروني للقضية، أو عبر تمكينه من الحضور والمرافعة عن بعد في احترام تام لشروط المواجهة وتكافؤ الفرص.

ويُلزم القاضي أثناء اعتماد التقاضي عن بعد في المجال الجزري بالتأكد من جهوزية الأطراف التقنية والمعنوية، وضمان وضوح الصوت والصورة، ومنع أي تأثير خارجي على المتقاضي خاصة في حالة الاستماع للضحايا أو القاصرين أو النساء في وضعية هشاشة، ويُشكل إصدار الأحكام الجنائية إلكترونياً جزءاً من هذه الإجراءات، حيث يتم النطق بالحكم في جلسة حضورية أو عن بعد وتضمينه في النظام المعلوماتي القضائي مرفوقاً بتوقيع القاضي وتاريخه، ويُبلغ للأطراف عبر الوسائل الرقمية المعتمدة قانوناً¹.

إن شكل الإجراءات الجنائية في التقاضي الإلكتروني يعكس توازناً دقيقاً بين متطلبات العصر الرقمي ومبادئ العدالة الجنائية، ويُعتبر خطوة متقدمة نحو عدالة جنائية أكثر نجاعة وشفافية، شريطة استمرار تطوير الإطار التشريعي والتقني والبشري لمواكبة هذا التحول.

¹ لبلى المرباط، "تأثير الرقمنة على حقوق المتقاضين في المغرب"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 15، 2020، ص 68.

ثانياً: آثار الإجراء.

أدى إدماج التقاضي الإلكتروني في المجال الجنائي إلى إحداث آثار متعددة على المستويين العملي والحقوقى، إذ لم تعد المحاكمة تقتصر على حضور الأطراف مادياً أمام المحكمة، بل أصبحت تتخذ شكلاً رقمياً جديداً يفرض إعادة تقييم فعالية وشرعية الإجراءات المعتمدة، من أبرز الآثار الإيجابية التي أفرزها هذا التطور، تسريع وتيرة النظر في القضايا الزجرية خاصة تلك المرتبطة بالمعتقلين الاحتياطيين، مما ساهم في تقليص مدد الاعتقال قبل المحاكمة وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية، خاصة خلال فترات الأزمات الصحية والطوارئ.

كما ساهم التقاضي الإلكتروني في تحسين تدبير الزمن القضائي عبر تسهيل حضور المتقاضين والشهود عن بعد، مما قلل من حالات التأجيل بسبب غياب أحد الأطراف، ورفع من مردودية الجلسات، دون إغفال ما وفره من ترشيد في الموارد البشرية والتنقل اللوجستي، وقد مكّن هذا الشكل من التقاضي من تعزيز التعاون بين المحاكم والسجون والإدارة الأمنية، من خلال ربط مباشر وآني يُمكن من حضور المتهم دون الحاجة إلى التنقل، وهو ما خفف من التكاليف والمخاطر الأمنية المرتبطة بإحضار المعتقلين¹.

في المقابل، برزت بعض التحديات التي أثرت على فعالية هذه الإجراءات، أبرزها ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المحاكم، وعدم استعداد بعض القاعات والمصالح القضائية لاعتماد الوسائل الرقمية بشكل دائم ومتقن، مما يؤثر أحياناً على جودة المحاكمة، كما أن عدم إلمام بعض المتقاضين، خاصة المعتقلين أو الشهود غير النظاميين، بأساليب التواصل الإلكتروني قد يؤثر على تفاعلهم السليم أثناء الجلسة، وهو ما قد ينعكس على مبدأ المواجهة وتكافؤ الفرص داخل المحاكمة الزجرية.

وتطرح هذه الإجراءات كذلك تساؤلات حول ضمان سرية التواصل بين المتهم ومحاميه أثناء الجلسات عن بعد، ومدى إمكانية الحفاظ على استقلالية المتقاضين أثناء الإدلاء بأقواله دون تأثير خارجي، خاصة في الحالات التي يُشارك فيها من موقع خارج المحكمة².

ومن بين الآثار القانونية المهمة أيضاً، تعزيز قابلية توثيق الجلسات بالصوت والصورة، مما يُشكل وسيلة إثبات قوية ويُساهم في تقوية مراقبة حسن سير العدالة وتدقيق المسؤوليات عند حدوث طعن أو تشكيك في مسار الجلسة، ويُسجل أن هذه الإجراءات قد

¹ أمينة بوعزة، "التحول الرقمي في الإدارة القضائية: التجربة المغربية"، مجلة القانون والمجتمع، العدد 11، 2019، ص 78.

² أمينة بوعزة، "التحول الرقمي في الإدارة القضائية: التجربة المغربية"، مرجع نفسه، ص 83.

تكون ملائمة في بعض الأنواع من القضايا، كالمخالفات أو القضايا البسيطة، لكنها تطرح تحديات في القضايا الجنائية الكبرى أو التي تقتضي التفاعل المباشر والمعاينة الحسية، مما يستوجب تفصيلاً دقيقاً في الحالات القابلة للتقاضي عن بعد.

إن الإجراءات الجنائية في التقاضي الإلكتروني خلفت آثاراً ملموسة في تدبير الزمن القضائي وتسهيل الولوج إلى العدالة الجزية، غير أن أثرها الحقيقي يظل مرتبطاً بمدى التوفيق بين النجاعة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة، وهو ما يفرض إصلاحاً متوازناً ومواكبة تشريعية مستمرة.

المطلب الثاني: تنزيل الإجراءات القضائية الرقمية.

يواجه تنزيل الإجراءات القضائية الرقمية على أرض الواقع صعوبات وتحديات كثيرة تختلف من بلد إلى آخر، إذ أن هناك دول قطعت أشواطاً في تطبيقها وصولاً للعدالة الرقمية بشكل صرف، وبعضها الآخر مازال متأخراً عن الركب وهذا راجع إلى عوامل بنيوية مختلفة.

وتجدر الإشارة أنه في بلادنا رغم المحاولات التي قامت بها وزارة العدل عبر إنشاء البوابات القانونية والقضائية، وعبر إنشاء بعض الخدمات القضائية عن بعد، فإنها لا ترقى إلى مفهوم العدالة الرقمية التي يتم فيها إعفاء الأطراف والمتقاضين والمحامين من الحضور إلى المحكمة لتقديم مقالاتهم ومذكراتهم إذ رفع الدعاوى في هذا النظام يتم عبر الإيداع الإلكتروني أو توجيهها من خلال البريد الإلكتروني، بل حتى أداء المصاريف القضائية يتم عبر وسائل الأداء الإلكتروني بمختلف أشكالها، ويتم قيد الدعوى إلكترونياً وتوجيه الاستدعاء عبر الوسائط الإلكترونية للطرف المدعى عليه الذي يقوم بالجواب بشكل إلكتروني.

بالتالي، من هنا يطرح التساؤل حول سبل تنزيل رقمنة الإجراءات القضائية (الفقرة الأولى) ثم أخيراً مستقبل هذه الإجراءات وصولاً للمحكمة الرقمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: سبل التنزيل.

إن سبل تنزيل رقمنة الإجراءات القضائية تتخذ صورتين إما في بعدها العام على المستوى الوطني (أولاً) أو في صور خاصة على المستوى الدولي (ثانياً).

أولاً: على المستوى الوطني.

أصبحت رقمنة الإجراءات القضائية ضرورة ملحة في سياق التحولات الرقمية التي يعرفها العالم، ولم يعد من المقبول استمرار القضاء في الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تُعرقل النجاعة وتُطيل أمد التقاضي، خصوصاً في ظل ارتفاع عدد القضايا وتعقيد الملفات القضائية، ويُعد المغرب من الدول التي بدأت بالفعل خطوات عملية نحو رقمنة العدالة، غير أن تنزيل هذه الرؤية على المستوى الوطني يتطلب استراتيجية شاملة تتداخل فيها الأبعاد التشريعية والتقنية والبشرية والتنظيمية، لضمان انتقال منظم وآمن نحو عدالة رقمية حقيقية¹.

من أهم سبل هذا التنزيل، إصلاح الترسنة القانونية المنظمة للمساطر القضائية بما يتماشى مع الخصوصيات التقنية للتقاضي الرقمي، سواء من حيث وسائل التبليغ، شكل الوثائق، التوقيع الإلكتروني، أو حجية المحاضر الإلكترونية، وهو ورش تشريعي لا يمكن تأجيله.

كما يجب العمل على تعميم البنية التحتية الرقمية داخل المحاكم المغربية بجميع درجاتها، من خلال تجهيز القاعات بوسائل الاتصال عن بعد، وربطها بنظام معلوماتي موحد وآمن، يمكن من المعالجة المتزامنة للملفات دون تكرار أو تضارب في الإجراءات، وتعتبر تكوين الموارد البشرية من القضاة وكتاب الضبط والمحامين أحد أعمدة هذا التحول، إذ لا يمكن الحديث عن رقمنة فعالة دون تأهيل العنصر البشري لمسايرة متطلبات العمل الرقمي، سواء على مستوى التقنيات أو ضبط الضوابط القانونية للمساطر.

وتقتضي الرقمنة أيضاً تحديث العلاقة بين المتقاضي والمؤسسة القضائية من خلال تبسيط الولوج إلى المنصات الإلكترونية، وتوفير خدمات التتبع والتواصل والاستشارة القانونية عبر بوابات رسمية مؤمنة، تحترم الخصوصية وتضمن الشفافية، وينبغي كذلك الاستثمار في الأمن الرقمي من خلال إحداث نظام حماية متقدم لمعطيات المتقاضين، وضمان سرية الجلسات الرقمية، وتوثيق الإجراءات بطريقة مؤمنة تُحصّن القرارات القضائية من أي طعن أو تشكيك في سلامة المسار المسطري².

ومن بين السبل الأساسية أيضاً، اعتماد نظام موحد للتقاضي الإلكتروني يُنهي التعدد في المنصات والإجراءات بين مختلف الدوائر القضائية، ويُمكن من التتبع الرقمي للملفات منذ تقديم الدعوى إلى صدور الحكم، مروراً بكافة المراحل والمساطر، ويُوصى كذلك

¹ فاطمة الزهراء الناصري، "التوقيع الإلكتروني وحجته في القانون المغربي"، مجلة القانون الرقمي، العدد 3، 2021، ص 56.

² كمال الإدريسي، "الرقمنة والمساطر القضائية: بين التشريع والتطبيق"، مجلة الدراسات القضائية، العدد 18، 2020، ص 35.

بضرورة الانفتاح على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، وتكييف نماذجها الناجحة مع خصوصيات القضاء المغربي، مما يُسهل انتقالاً تدريجياً سليماً ويُجنب الأخطاء التقنية أو القانونية التي قد تُفقد ثقة المتقاضين في المنظومة الرقمية.

إن تنزيل رقمنة الإجراءات القضائية على المستوى الوطني ليس مجرد تحديث تقني، بل هو إصلاح هيكلي عميق يتطلب رؤية شمولية، إرادة مؤسساتية، تشريعات ملائمة، موارد بشرية مؤهلة، واستثماراً في البنية التحتية، من أجل بناء عدالة ذكية في خدمة المواطن والدستور والتنمية.

ثانياً: على المستوى الدولي.

أصبح تنزيل رقمنة الإجراءات القضائية على المستوى الدولي أحد الرهانات الأساسية التي تسعى الأنظمة القضائية المعاصرة إلى تحقيقها، في ظل التحول الرقمي العالمي وتزايد القضايا العابرة للحدود، ما يستدعي آليات جديدة للتواصل والتعاون القضائي مبنية على التكنولوجيا والثقة الرقمية، أولى سبل هذا التنزيل تكمن في إبرام اتفاقيات قضائية دولية جديدة تُنظم التقاضي الإلكتروني بين الدول وتُحدد الشروط التقنية والقانونية للاعتراف بالإجراءات القضائية الرقمية، خاصة ما يتعلق بالتبليغ الإلكتروني، وحجية الوثائق الرقمية، والمصادقة على الأحكام عن بعد¹.

ويعتبر توحيد المعايير التقنية أحد الأعمدة الضرورية، إذ يتعين على الدول اعتماد بروتوكولات مشتركة فيما يخص الأمن السيبراني والتوقيع الإلكتروني والتشفير وتوثيق الجلسات عن بعد، لضمان قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة القضائية المختلفة، كما يُستحسن العمل على خلق منصات رقمية مشتركة تحت إشراف هيئات دولية أو إقليمية، تُستخدم في تبادل الإنابات القضائية، والاستماع إلى الشهود أو المتهمين في قضايا دولية، وتبادل الوثائق والإجراءات بشكل لحظي وآمن، في احترام لسيادة الدول.

ومن سبل التنزيل الناجعة كذلك الاعتراف المتبادل بالمرحلات القضائية الرقمية، سواء تعلق الأمر بالأحكام أو المحاضر أو التبليغات، وهو ما يقتضي تعديل التشريعات الوطنية لتسهيل تنفيذ مقررات أجنبية محررة أو صادرة بوسائل إلكترونية وفق ضوابط محددة.

¹ كمال الإدريسي، "الرقمنة والمساطر القضائية: بين التشريع والتطبيق"، مرجع سابق، ص 39.

وُتعد رقمنة التعاون القضائي إحدى الأولويات خصوصًا في مجالات تسليم المجرمين، مكافحة الجريمة المنظمة، أو قضايا الأسرة ذات الطابع الدولي، ما يتطلب أن تكون الآليات الإلكترونية معتمدة قضائيًا وقادرة على ضمان سرعة الإجراء دون الإخلال بحقوق الأطراف

ويتطلب هذا الورش أيضًا تكوين القضاة والموظفين القضائيين على الصعيد الدولي في استعمال الأدوات الرقمية العابرة للحدود، سواء في فهم النظم المعلوماتية المختلفة أو في استيعاب خصوصيات البيئة القانونية الرقمية لدى الشركاء الأجانب¹.

كما ينبغي إشراك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا الورش، سواء من خلال التمويل أو الدعم التقني أو نقل الخبرات، بما يُمكن من تهيئة بيئة قانونية رقمية منسجمة تُحقق الغاية من الرقمنة في تعزيز العدالة الكونية.

ويُوصى أيضًا باعتماد مقارنة تشاركية دولية تأخذ بعين الاعتبار تفاوت إمكانيات الدول من حيث البنية التحتية، بحيث يتم تقديم الدعم الفني للدول النامية وتوحيد الرؤية حول حماية المعطيات والتوازن بين السيادة الوطنية والانفتاح القضائي الرقمي².

إن تنزيل رقمنة الإجراءات القضائية على المستوى الدولي يشكل فرصة لإعادة بناء جسور الثقة والتعاون بين الأنظمة القضائية في إطار احترام الخصوصيات القانونية لكل دولة، لكنه يتطلب تنسيقًا قانونيًا وتقنيًا عميقًا يُكرس عدالة عابرة للحدود قائمة على النجاعة، الشفافية، وضمان الحقوق³.

¹ عبد الرحمن السعدي، "الإثبات الإلكتروني في المسطرة المدنية المغربية"، مجلة القضاء المدني، العدد 9، 2019، ص 23.

² للمزيد من التفصيل يمكنك الاطلاع على:

Jean-Baptiste Thierry, "La preuve électronique dans le procès civil", Revue Lamy Droit Civil, n°188, 2020, p. 15.

p 33. Christophe Jamin, La justice à l'heure digitale: regards croisés, Larcier, 2021-Émilie Barthet, "La dématérialisation des procédures judiciaires: efficacité ou exclusion?", Revue - Droit & Société, n°105, 2020, p. 77.

-Alexandre Guigue, "L'usage des plateformes numériques dans le service public de la justice", La Semaine Juridique, n°39, 2022, p. 1154.

³ أحمد العلوي، "تحديات تطبيق التقنيات الحديثة في الإدارة القضائية المغربية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 12، 2019، ص 35.

الفقرة الثانية: مستقبل تنزيل الإجراءات القضائية الرقمية.

كان ولازال الهدف الأسمى من تنزيل الإجراءات القضائية الرقمية هو الوصول لمرحلة إرساء قواعد ومقومات المحكمة الرقمية (أولا) والانتهاء عند ترسيم المحكمة الرقمية كما هي متعارف عليها في بعض التجارب المقارنة (ثانيا).

أولا: إرساء مقومات المحكمة الرقمية.

أصبح مشروع إرساء المحكمة الرقمية جزءاً أساسياً من الورش الإصلاحي الذي يشهده قطاع العدالة في المغرب، تماشيًا مع التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة العمومية، وسعيًا إلى تحقيق عدالة أكثر نجاعة وشفافية وسهولة في الولوج إلى الحقوق بالنسبة للمواطنين تقوم المحكمة الرقمية على مقومات متعددة، أولها البنية التحتية المعلوماتية المؤمنة، التي تُمكن من رقمنة جميع المراحل والإجراءات المرتبطة بالدعوى، من تسجيلها إلى تنفيذ الأحكام، بما يشمل تجهيز قاعات الجلسات بأنظمة الاتصال عن بعد، وخوادم لحفظ الملفات والمعطيات القضائية¹.

ويُعد إرساء هوية رقمية للمتقاضين والمحامين والمهنة القضائية من بين الدعائم الأساسية للمحكمة الرقمية، حيث تتيح هذه الهوية إمكانية التوقيع الإلكتروني، والتبليغ الرقمي، وتبادل المراسلات بشكل قانوني، مع ضمان توثيق العمليات واحترام الخصوصية².

ومن بين المقومات الجوهرية كذلك التحول من التدبير الورقي إلى التسيير الإلكتروني للملفات، عبر نظام معلوماتي موحد، يسمح بولوج القضاة والموظفين والمتقاضين إلى الملفات في أي وقت، وتتبع تطورات الدعوى والمقررات الصادرة بشأنها بشكل لحظي، ويشمل المشروع أيضًا رقمنة المساطر القضائية، من تقديم المقالات والمذكرات وتبادل الدفع، إلى إصدار الأحكام وتبليغها إلكترونياً، مع توفير واجهات مبسطة وسهلة الاستخدام للمتقاضين، خاصة الفئات الهشة وغير المتمكنة من التقنيات الرقمية³.

¹ من باب الاهتمام بالتقنيات الرقمية يمكنك الاطلاع على:

Sandrine Clavel, Transformation numérique et procès équitable, Revue des droits et libertés – p35.fondamentaux, 2021

-Commission européenne pour l'efficacité de la justice (CEPEJ), Lignes directrices sur la cybersécurité et la protection des données dans les systèmes judiciaires, Conseil de l'Europe, 2022.p44

² أحمد العلوي، "تحديات تطبيق التقنيات الحديثة في الإدارة القضائية المغربية"، مرجع نفسه، ص50.

³ سعاد بنعيسى، "الإطار القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية في المغرب"، المجلة المغربية للقانون العام، العدد 30، 2021، ص56.

كما تقوم المحكمة الرقمية على مبدأ الأمن الرقمي، من خلال وضع أنظمة لحماية المعطيات الشخصية والملفات القضائية من أي اختراق أو تلف، مع ضمان التشفير الكامل للاتصالات الجارية بين الأطراف، سواء داخل الجلسات عن بعد أو عبر المنصات، وتفرض هذه البنية الجديدة تأهيل الموارد البشرية القضائية والإدارية، عبر تكوين القضاة وكتاب الضبط والمحامين في آليات العمل الرقمي، والتعامل مع المنصات الحديثة، وتحقيق الانسجام بين المهارات القانونية والكفاءات التقنية داخل المحكمة¹.

ومن المقومات المهمة كذلك الارتكاز على التفاعل الرقمي الشفاف بين المتقاضين والمحكمة، من خلال توفير خدمات إلكترونية لتتبع الملفات، الاطلاع على الأحكام، تقديم الشكايات، طلب الوثائق، أو حتى طلب تنفيذ المقررات القضائية عبر واجهات إلكترونية متكاملة.

وتقوم المحكمة الرقمية أيضاً على مبدأ العدالة المفتوحة والمواطنة الرقمية، بما يعني إشراك المواطن في تقييم جودة الخدمات القضائية، وتعزيز الرقابة المجتمعية على الأداء القضائي، من خلال إتاحة المعطيات المفتوحة والمؤشرات الرقمية حول أداء المحاكم.

إن إرساء مقومات المحكمة الرقمية يتطلب إرادة مؤسسية قوية، واستثماراً كبيراً في البنية التقنية والبشرية، ومواكبة تشريعية لتكييف النصوص القانونية مع الواقع الرقمي، من أجل بناء عدالة رقمية مغربية فعالة وعادلة تواكب تطورات المتقاضين وتحترم حقوقهم.

ثانياً: إرساء رسمية المحكمة الرقمية.

أضحى موضوع إرساء رسمية المحكمة الرقمية أحد أهم الإشكاليات القانونية والإدارية التي تطرح نفسها بقوة في مسار التحول الرقمي لمنظومة العدالة، إذ لم يعد كافياً الحديث عن رقمنة الإجراءات دون أن يتم الاعتراف القانوني الكامل بكيان المحكمة الرقمية كإطار رسمي مستقل داخل النظام القضائي.

تعني رسمية المحكمة الرقمية أن يعترف بها قانوناً كمؤسسة قضائية كاملة الأهلية لها نفس الشرعية والاختصاصات التي تتمتع بها المحكمة التقليدية لكن بأسلوب تدبري وتقني مختلف يعتمد كلياً على المنصات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة في التسيير والبت والإشراف القضائي.

¹ أحمد العلوي، "تحديات تطبيق التقنيات الحديثة في الإدارة القضائية المغربية"، مرجع سابق، ص 54.

وتقتضي هذه الرسمية تعديل مجموعة من النصوص القانونية، خصوصاً قوانين التنظيم القضائي والمساطر المدنية والجنائية من أجل إدماج المحكمة الرقمية ضمن بنيات القضاء ومنحها طابعاً مؤسسياً واضحاً مع تحديد مجال عملها ومهامها ومسؤوليات العاملين بها¹.

ومن المقومات الأساسية لهذه الرسمية أن يكون لكل محكمة رقمية رمز قضائي مستقل ضمن خريطة المحاكم المغربية مع اعتماد توقيع إلكتروني معترف به رسمياً لرئيس المحكمة والقضاة والموظفين لتأمين الحجية القانونية للمقررات والأوامر والإجراءات المنجزة، كما يتعين إرساء آليات لضبط حجية الوثائق الصادرة عن المحكمة الرقمية سواء تعلق الأمر بالأحكام أو المحاضر أو التبليغات أو الملفات الإلكترونية وضمان قابليتها للطعن أو الاستئناف بنفس الشروط التي تخضع لها الوثائق الورقية التقليدية.

وتشمل رسمية المحكمة الرقمية أيضاً ترسيخ علاقتها بالمؤسسات الأخرى، مثل النيابة العامة، هيئة الدفاع، كتابة الضبط، ومؤسسات التبليغ والتنفيذ مع وضع بروتوكولات رقمية للتواصل والتنسيق تضمن سلامة المساطر وتُكرس استقلالية المحكمة ومن الضروري أن تكون للمحكمة الرقمية ميزانية خاصة وإدارة داخلية رقمية تتولى تسيير الموارد التقنية والبشرية، مع ربطها بمنصة وطنية موحدة تُشرف عليها السلطة القضائية وتُمكن من تتبع العمل القضائي وإنتاج الإحصائيات ومؤشرات الأداء².

ولضمان شرعية هذه المحكمة يجب كذلك تحديد اختصاصها النوعي أو المحلي فقد تُسند إليها ملفات تجارية أو مدنية أو قضايا بسيطة يُمكن معالجتها رقمياً مع مراعاة الفئات الهشة أو غير المتمكنة من الوسائل الرقمية حتى لا تُقصى من الحق في الولوج إلى العدالة.

وتُشكل التوعية المجتمعية بمفهوم المحكمة الرقمية أحد متركزات إرساء رسميتها حيث يجب تقريب المواطن من هذا النمط الجديد من العدالة وشرح حقوقه وواجباته ضمنها وتمكينه من استعمال الخدمات الرقمية بثقة واطمئنان في أمن الإجراءات وعدالتها³.

¹ سعاد بنعيسى، "الإطار القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية في المغرب"، مرجع سابق، ص 57.

² محمد أمزيان، "التقاضي الإلكتروني في المغرب: الواقع والآفاق"، مجلة القانون المغربي، العدد 45، 2020، ص 80.

³ محمد أمزيان، "التقاضي الإلكتروني في المغرب: الواقع والآفاق"، مرجع نفسه، ص 100.

إن رسمية المحكمة الرقمية ليست مجرد إعلان إداري بل هي عملية قانونية وتنظيمية شاملة تقتضي تأهيلاً تشريعياً وتدريبياً ورقابياً تجعل من العدالة الرقمية بديلاً متكاملًا عن النموذج التقليدي، وتُكرس تحولاً فعلياً نحو قضاء عصري يزاوج بين الفعالية والشرعية والضمانات.

خاتمة:

خلص تحليل موضوع إرساء رسمية المحكمة الرقمية إلى أن الانتقال من مجرد رقمنة بعض الخدمات القضائية إلى بناء محكمة رقمية قائمة الذات يتطلب أكثر من مجرد أدوات تقنية بل يحتاج إلى إطار قانوني واضح يعترف بها كمؤسسة رسمية داخل البنية القضائية الوطنية.

وقد تبين أن هذه الرسمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إدراج المحكمة الرقمية ضمن التنظيم القضائي الوطني وتحديد اختصاصاتها وأطوار عملها ومسؤولية العاملين بها وضمان حجية مخرجاتها على قدم المساواة مع نظيرتها التقليدية من محاضر وأحكام ووثائق إلكترونية، كما أظهر التحليل أن تأمين الاعتراف القانوني بالمحكمة الرقمية يتطلب إصلاحات تشريعية وهيكلية تُمكن من تكييف القوانين الحالية مع الواقع الرقمي، وتُحصّن حقوق المتقاضين وتُحدد أدوار كل الفاعلين في هذا النموذج القضائي الجديد. وبناء على ذلك، نقترح الإسراع بوضع إطار قانوني متكامل يحدد طبيعة المحكمة الرقمية ومجال اختصاصها واعتماد نظام موحد للهوية القضائية الإلكترونية وتعميم التوقيع الرقمي القضائي مع توفير الضمانات التقنية والقانونية لحجية القرارات الصادرة عنها.

كما يُوصى بإحداث منصة وطنية متكاملة تُدير عمل هذه المحكمة بشكل مستقل وآمن، وربطها بجميع المتدخلين القضائيين والإداريين، وتوفير موارد بشرية مؤهلة، مع مواكبة مجتمعية توعوية تُكرّس ثقة المواطن في هذه المؤسسة الجديدة.

إن الاعتراف برسمية المحكمة الرقمية هو رهان مؤسساتي يعكس تطور منظومة العدالة المغربية، ويُرسخ مفهوم قضاء حديث، ناجع، وشفاف، قادر على مواكبة متطلبات العصر الرقمي دون التفريط في ضمانات المحاكمة العادلة وحق المواطن فيولوج السلس إلى العدالة.

لائحة المراجع:

✓ المراجع بالعربية:

- -محمد أمزيان، "التقاضي الإلكتروني في المغرب: الواقع والآفاق"، مجلة القانون المغربي، العدد 45، 2020، ص. 78-102.
- -سعاد بنعيسى، "الإطار القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية في المغرب"، المجلة المغربية للقانون العام، العدد 30، 2021، ص. 73-55.
- -أحمد العلوي، "تحديات تطبيق التقنيات الحديثة في الإدارة القضائية المغربية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 12، 2019، ص. 50-34.
- -نادية الشرقاوي، "التحول الرقمي في المحاكم المغربية: دراسة تحليلية"، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 7، 2020، ص. 105-88.
- -يوسف بنجلون، "العدالة الرقمية: نحو مقارنة قانونية لرقمنة الإجراءات القضائية"، المجلة المغربية للإدارة والقانون، العدد 22، 2021، ص. 60-44.
- -ليلي المرابط، "تأثير الرقمنة على حقوق المتقاضين في المغرب"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 15، 2020، ص. 67-85.
- -عبد الرحمن السعدي، "الإثبات الإلكتروني في المسطرة المدنية المغربية"، مجلة القضاء المدني، العدد 9، 2019، ص. 40-23.
- -فاطمة الزهراء الناصري، "التوقيع الإلكتروني وحجته في القانون المغربي"، مجلة القانون الرقمي، العدد 3، 2021، ص. 73-56.
- -كمال الإدريسي، "الرقمنة والمساطر القضائية: بين التشريع والتطبيق"، مجلة الدراسات القضائية، العدد 18، 2020، ص. 52-34.
- -أمينة بوعزة، "التحول الرقمي في الإدارة القضائية: التجربة المغربية"، مجلة القانون والمجتمع، العدد 11، 2019، ص. 95-78.
- -حسن المراكشي، "القضاء الإلكتروني في المغرب: التحديات والفرص"، مجلة العدالة والقانون، العدد 21، 2021، ص. 84-60.
- -جمال الدين بوزردة، "مستقبل التحول الرقمي في القضاء المغربي في ضوء مستجدات القانون 43.20"، مجلة القانون المغربي الحديث، العدد 4، 2022، ص. 70-45.

✓ المراجع الأجنبية:

- -Bruno Deffains, Justice numérique: enjeux et perspectives, LGDJ, 2020.

- -Guillaume Leyte, "La numérisation de la justice: quelle légitimité pour les procédures électroniques?", Revue Française de Droit Administratif, n°1, 2021, p. 17-29.
- -Nathalie Blanc, Le procès civil à l'ère du numérique, Dalloz, 2019.
- -Olivier Itéanu, Le droit de l'intelligence numérique, Eyrolles, 2020.
- -Jean-Baptiste Thierry, "La preuve électronique dans le procès civil", Revue Lamy Droit Civil, n°188, 2020, p. 5-15.
- -Christophe Jamin, La justice à l'heure digitale: regards croisés, Larcier, 2021.
- -Émilie Barthet, "La dématérialisation des procédures judiciaires: efficacité ou exclusion?", Revue Droit & Société, n°105, 2020, p. 77-94.
- -Alexandre Guigue, "L'usage des plateformes numériques dans le service public de la justice", La Semaine Juridique, n°39, 2022, p. 1154-1160.
- -Sandrine Clavel, Transformation numérique et procès équitable, Revue des droits et libertés fondamentaux, 2021.
- -Commission européenne pour l'efficacité de la justice (CEPEJ), Lignes directrices sur la cybersécurité et la protection des données dans les systèmes judiciaires, Conseil de l'Europe, 2022.

التوزيع بالمحاصة

بين مدونة التجارة البحرية وقانون المسطرة المدنية

الدكتور المهدي سحاب

دكتور في القانون الخاص

المملكة المغربية

المخلص:

يعد استيفاء الدائن لحقه المرحلة الأخيرة من مراحل التنفيذ الجبري، وهي الغاية الأساسية من كافة إجراءاته، ولا يثير الاستيفاء مشاكل إجرائية إلا إذا تعدد الدائنين المستحقين وعدم كفاية حصيلة التنفيذ للوفاء بجميع الحقوق، مما يستوجب اللجوء إلى توزيع هذه الحصيلة بينهم، ويتم هذا التوزيع إما بطريقة التقسيم بالمحاصة بين الغرماء، أو وفق ترتيب أولوية الدائنين حسب ما ينص عليه القانون، وإن كان القانون البحري يتسم بخصوصية تراعي طبيعة السفن والحياة البحرية فإن قانون المسطرة المدنية وضع قواعد موحدة لتوزيع حصيلة التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: المحاصة، البحرية، المدنية، السفن، الجبري، الامتياز، المسطرة.

لا شك أن المرحلة النهائية من مراحل التنفيذ الجبري هي استيفاء الدائن لحقه وهذا الاستيفاء هو الغاية من اجراءات التنفيذ الجبري، ولا يثير الاستيفاء مشاكل اجرائية الا إذا تعدد الدائون ذوى الحق في الاستيفاء ، ولا تكفى حصيلة التنفيذ للوفاء بكامل حقوقهم ، ويتم هذا الاستيفاء عن طريق توزيع حصيلة التنفيذ عليهم، وهى ما تعرف بمرحلة التوزيع، ويأخذ التوزيع طريقين إما بطريقة التوزيع بين الغرماء وهو ما يعرف بطريقة التقسيم بالمحاسبة، واما أن يتم التوزيع حسب الترتيب بين الدائنين، ويضع قانون المسطرة المدنية قواعد موحدة لتوزيع حصيلة لتنفيذ، فهي لا تختلف باختلاف طرق التنفيذ¹.

نظم المشرع المغربي توزيع منتج بيع السفن في فصل وحيد كما فعل مع الحجز التحفظي على السفن وهو الفصل 122 من مدونة التجارة البحرية حيث نص على أنه " يقع توزيع المبالغ المحصلة طبقا لمقتضيات الفصول 357 إلى 362 من ظهير المسطرة المدنية، إلا أن الأجل المنصوص عليه في الفصول المذكورة يخفض إلى نصف مدته ولا يزداد فيه بسبب المسافة."

وبذلك فالمشرع المغربي أحال صراحة على مقتضيات قانون المسطرة المدنية مع مراعاة الاستثناء المرتبط بالمادة السالفة الذكر.

جاء في قرار لمحكمة النقض،" لكن، حيث إنه بمقتضى الفصل 122 من القانون البحري يقع توزيع المبالغ المحصلة من بيع السفينة طبقا لمقتضيات الفصول 357 إلى 362 من قانون المسطرة المدنية القديم إلا أن الأجل المنصوص عليه في الفصول المذكورة يخفض إلى نصف مدته، وأنه بمقتضى الفصل 4 من ظهير 28-09-1974 بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية الجديد، فإن هذه الإحالة تسري على المقتضيات الموازية لهذه الفصول الملغاة وهي الفصول 504 إلى 509 من قانون المسطرة المدنية الجديد، وأن الفصل 509 المذكور ينص على أن الاستئناف ضد الأحكام الصادرة في مادة الاعتراضات على التوزيع يقدم في أجل 30 يوما من التبليغ، ولذلك فإن القرار المطعون فيه حين اعتبر وأن أجل الاستئناف هو 15 يوما عملا بالفصل 122 أعلاه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ولم يخرق الفصل المحتج به والسبب بالتالي غير جديد بالاعتبار"².

¹ - عبد السلام بناني ومن معه: التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي في ضوء الفقه والقضاء، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 1983، الدار العربية للموسوعات، القاهرة مصر، ص 477.

² - قرار محكمة النقض عدد 3051 المؤرخ في : 11-10-2006 ملف مدني عدد 2072/1/1/2004. أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: الموسوعة الكاملة لقانون المسطرة المدنية، الجزء الثاني، طبعة 2021، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 484.

وانقسمت الآراء بشأن الاستثناء المتعلق بالتخفيض في المدة بين من يرى أن المشرع المغربي راعى خصوصية الحجز في المادة البحرية الذي يعتمد على عنصر السرعة والاستعجال، وبين من لم يجز هذا الطرح لأن عنصر السرعة متطلب في المعاملات التجارية بشكل عام أما بعد بيع السفينة وتحويلها إلى قيمة مالية لا يبقى سبب لبقائها في الميناء حتى نقول بالخصوصية البحرية¹. وعموما نظم المشرع المغربي إجراءات التوزيع بالمحاصة في الباب الثامن من القسم التاسع من قانون المسطرة المدنية المتعلق بطرق التنفيذ في الفصول من 504 إلى 510، وهذه القواعد تطبق أي كان مصدر حصيلة التنفيذ، سواء كان نتيجة بيع المنقول أو العقار

ومن المعلوم أن هذا التوزيع لا يثير أي مشاكل إجرائية في حالة ما إذا كان هناك دائن واحد، حيث يستوفي قيمة دينه من ثمن البيع سواء كان هذا الثمن مستغرا له، وكذلك في حالة تعدد الدائنين، وكانت حصيلة التنفيذ كافية للوفاء بجميع حقوقهم. والملاحظ أنه بالرغم من كون المشرع المغربي في ق.م.م، قد أسند مسطرة التوزيع بالمحاصة إلى رئيس المحكمة بصفته قاضيا للتنفيذ، فقد جرى العمل القضائي في جل محاكم المملكة، على أن الرئيس لا يمارسها بنفسه بل ينتدب أحد القضاة لذلك أصالة عنه².

وعليه تنطلق إجراءات التوزيع القضائي تبعا لما ينص عليه الفصل 505 من ق.م.م بمجرد عدم حصول التسوية الودية داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ، وهو ما يفهم منه أن افتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة رهين بتوافر مجموعة من المقتضيات منها ما يتصل بعضها بذوي الشأن في هاته المسطرة، ومنها ما يرتبط بحصيلة التنفيذ التي يراد توزيعها، وتتمثل أساسا في تعدد الدائنين وعدم كفاية الأموال للوفاء بحقوقهم، أضف إلى ذلك شرطي عدم حصول اتفاق بين الدائنين والمحجوز عليه على التوزيع الودي لحصيلة التنفيذ وكون هذه الحصيلة مترتبة عن بيع أشياء محجوزة.

وعليه، وأمام الخصوصية التي تميز مجال التجارة البحرية، يُطرح الإشكال حول مدى تداخل مقتضيات مدونة التجارة البحرية مع أحكام قانون المسطرة المدنية في تنظيم عملية توزيع منتوج بيع السفن بالمحاصة.

¹- محمد هوار: الحجز على السفينة في القانون المغربي، مرجع سابق، ص 207

² - محمد العميري: التوزيع بالمحاصة وأولوية الاستيفاء، الندوة الرابعة للعمل القضائي والبنكي، سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، يناير 2004، ص 432.

للإجابة على هذه الاشكالية سنعالج من خلال هذا المقال شروط افتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة في (الفقرة الأولى)
على أن نعالج في (الفقرة الثانية) إجراءات التوزيع بالمحاصة.

الفقرة الأولى: شروط افتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة.

إذا تعلق الامر بدائن وحيد على السفينة التجارية، ولم يشارك دائئا آخر في هذا الاجراء، فلا مجال للحدوث عن أي توزيع،
حيث يستوفي هذا الدائن حقه مباشرة من خلال قبض حقه ممن توجد حصيلة منتوج بيع السفينة تحت يده، بعد التأكد من صحة
السند التنفيذي الذي يحمله ، وإذا لم يكن منتوج بيع السفينة كافيا جاز للدائن استيفاء ما تبقى من دينه بالتنفيذ على باقي أموال
المدين.

وإيراد المشرع شرط تعدد الدائنين الملزمين بالإدلاء بالوثائق كضرورة موجبة لافتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة استوجبته مقتضيات
الفقرة الاخيرة من الفصل 507 من ق.م.م حيث نصت على أنه " يجب على كل دائن أن يقدم وثائقه خلال ثلاثين يوما بعد
هذا الإعلان وإلا سقط حقه".

جاء في قرار لمحكمة النقض " لكن، حيث إنه لا مجال في النازلة للاحتجاج بخرق مقتضيات الفصل 474 و 476 من قانون
المسطرة المدنية مادام النزاع يتعلق بالاعتراض على مسطرة التوزيع بالمحاصة وان إقامة الطاعنين بالخارج لا تعفيهما من الاجراءات
القانونية الخاصة بهذه المسطرة ولذلك فإن القرار المطعون حين علل قضاؤه بأن "المسطرة المدنية في الفصول المنظمة لمسطرة التوزيع
بالمحاصة لم تفرض استدعاء الدائنين وكيف يمكن استدعاء من لم يتم حجز الأشياء والعقارات المباعة من طرفهم، والحال أن
المستأنفين باشرا إجراءات التنفيذ وحصولا على محضر بعدم وجود ما يحجز وعدم كفاية المنقولات منذ 23/01/2002 هذا من
جهة، ومن جهة أخرى فالفصل 504 من قانون المسطرة المدنية أوجب على الدائنين إذا كانت الأشياء لا تكفي لوفاء حقوقهم
أن يتفقوا مع المحجوز عليه خلال 30 يوما من تبليغهم، ويتم التبليغ للدائنين الممكن التعرف عليهم من خلال الحجوزات الواقعة
على العقار، أما من لم يعتمد الى إجراء الحجز العقاري فلا يمكن اعتباره دائئا ولا يمكن للطاعنين التمسك بعدم إشعارهما، ويبقى
الحكم المستأنف عندما ثبت لدى قضاائه أن الإشعار تم بواسطة الصحف وأن أجل تقديم الوثائق انقضى طبقا للفصل 507 من
قانون المسطرة المدنية وأن المستأنفين سقط حقهما حين لم يعتمدا الى تقديم الوثائق داخل أجل قد طبق القانون تطبيقا سليما

الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه معللاً تعليلاً كافياً وغير خارق للمقتضيات المحتج بها، والسبب بالتالي غير جدير بالاعتبار¹

بذلك فإن امتداد صفة الدائنين الثابتة من مرحلة الحجز والبيع إلى مرحلة التوزيع، تستلزم أن على كل واحد من الدائنين الإدلاء بوثائقهم، حتى يكون تعرضهم على منتج بيع السفينة محل اعتبار.

وفي ظل غياب نص صريح حول المقصود بالوثائق فإن العمل القضائي يقصرها فقط على السندات التنفيذية دون غيرها، وهو ما أكدته قرار محكمة النقض الذي جاء فيها " بمقتضى الفصول 466، 504 و 509 من ق.م.م فإن التعرض على توزيع الأموال محمول لكل دائن يتوفر على سند تنفيذي بكتابة ضبط المحكمة الابتدائية، ولئن كان الطاعن يتوفر على سند الدين فإن ما ذكر لا

¹ - قرار محكمة النقض عدد 2677 المؤرخ في 08-06-2010 ملف مدني عدد 4227-1-1-2008، أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: الموسوعة الكاملة لقانون المسطرة المدنية، الجزء الثاني، طبعة 2021، مطبعة النجاح الجديدة، ص 479.

- جاء في قرار آخر لمحكمة النقض " لكن حيث إن مقتضيات الفصل 142 من م م الواجبة التطبيق أمام محكمة الاستئناف أوجبت على المستأنف أن يرفق مقاله حين استئنافه للحكم الابتدائي بالمستندات التي ينوي استعمالها وأن الأطراف مدعون بصفة تلقائية للإدلاء بالوثائق المدعمة لادعاءاتهم، كما أن الطاعن ملزم بمقتضى الفصل 507 من ق م م بالإدلاء بما قبل إعداد مشروع التوزيع تحت طائلة سقوط حقه والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي ألغت الحكم الابتدائي وقضت من جديد بعدم قبول الطلب بعلة عدم إدلاء البنك بما يثبت المبالغ المسلمة في إطار ملف التنفيذ حتى تتأكد من عدم تجاوز المبلغ المنفذ ذلك المصرح به في مذكراته، تكون قد طبقت وعن صواب المبدأ المذكور مادامت اقتضت فقط في قرارها على التصريح بعدم قبول الطلب لعدم إدلاء الطاعن بالوثائق المثبتة لادعائه، دون أن تتجاوز للنظر في موضوع التعرض على مشروع التوزيع وما يستتبعه ذلك من مناقشة توفر الطالب الذي بيده مجرد حكم ابتدائي على صفة الدائن الذي له حق التنفيذ الجبري والمخول له التدخل على وجه التعرض على منتج البيع وطلب توزيعه، حسب ما يقضي به الفصل 466 من ق م م، وبذلك لم يخرق قرارها أي مقتضى والوسيلة على غير أساس فيما عدا ما أدلى به لأول مرة فهو غير مقبول".

قرار محكمة النقض عدد : 93/1 المؤرخ في : 13/02/2014 ملف تجاري عدد: 1109/3/20131، أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: مرجع سابق، ص 480.

- في نفس السياق جاء في قرار صادر عن محكمة الاستئناف التجارية " وحيث إنه وخلافا لما نعتة الطاعنة فالثابت - من خلال الإطلاع على ملف التوزيع بالمحاسبة فإن المستأنفة لم تدل بوثائقها داخل أجل القانوني المحدد | في 30 يوم عملاً بمقتضيات الفصل 507 من ق م م الذي أوجب على كل دائن أن يقدم وثائقه خلال أجل المذكور بعد الإعلان وأن عدم إيداع الوثائق داخل أجل المحدد يترتب عنه سقوط حقها في التوزيع وبالتالي فالحكم المطعون فيه جاء مصادفاً للصواب فيما قضى به من رد طلبها الرامي إلى التعرض على مشروع التوزيع، مما يتعين معه رد الاستئناف المقدم من طرفها".
قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم : 4158 بتاريخ : 23/06/2016 ملف رقم : 541/8202/2016، أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: مرجع سابق، ص 481.

يقوم مقام السند التنفيذي - كما أنه لئن حصل على أمر بالأداء في مواجهة المطلوب فإن ذلك لم يتم إلا بتاريخ 6/3/95، في حين أن المشروع المنجز وحسب إقرار الطاعن المدون على المشروع التوزيع¹

وبذلك فإن التدخل في مسطرة التوزيع لا يتحقق إلا لفائدة الدائنين الذين لهم حق التنفيذ الجبري وهي الصفة التي تقتزن بضرورة الإدلاء بسند تنفيذي.

جاء في قرار لمحكمة الاستئناف التجارية بمراكش " حيث إنه خلافا لما يتمسك به المستأنف فإن التعرض على توزيع الأموال حسب الفصول 466 و 504 و 507 و 509 مخول لكل دائن يتوفر على سند تنفيذي بكتابة ضبط المحكمة وأنه لئن كان الطاعن يتوفر على كشف حساب فانه لا يقوم مقام السند التنفيذي وهو ما أكدته المجلس الأعلى في قراره المذكور في وحيث إنه تبعا لذلك فالحكم المستأنف عندما قضى برفض طلب المستأنف تبعا للمقتضيات القانونية المذكورة وللإلتزام القضائي يبقى مطبقا لصحيح القانون والمتعين هو تأييده ورد الاستئناف².

ويعتبر أجل تقديم الوثائق من قبل الدائنين للإدلاء بتعرضاتهم ضمن أجل السقوط بصريح النص، حيث يترتب على انقضائه سقوط الحق في اتخاذ الإجراء وهو بذلك لا يخضع للقطع على خلاف الشأن بالنسبة لأجل التقادم، كما يجب أن يقع تقديم الوثائق بإيداع للمستندات والحجج بكتابة الضبط³.

غير أن هذا السقوط يخص الأموال المعدة للتوزيع دون باقي الأموال الأخرى المملوكة للمدين، فالسقوط ينحصر في الحق في المشاركة في عملية توزيع حصيلة التنفيذ الاستفادة من حصيلة بيع السفينة ولا يمس حق الدائنية الذي يبقى حقا قائما ويجوز المطالبة به واقتضاؤه جبرا، وبالتالي تبني عليه آثار تتمثل في خروج الدائن الذي لم يقدم داخل أجل القانوني وثائقه من دائرة الدائنين المشاركين في التوزيع، مع بقاء أحقيته في التنفيذ على باقي أموال المدين ويترتب على ذلك انعدام صفة الدائن في الاعتراض على مشروع التوزيع.

¹ - قرار ع 1784 وصادر بتاريخ 8/12/1999 في الملف المدني عدد 4847/96 منشور بمجلة قضاء محكمة النقض ، عدد 56 سنة 2000 ص 253 وما يليها.

² - قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكش رقم : 1351 صدر بتاريخ : 16/12/10 رقمه بمحكمة الاستئناف التجارية 371/12/09، أورده أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: الموسوعة الكاملة لقانون المسطرة المدنية، الجزء الثاني، مرجع سابق ص 488

³ - أدولف ريبولط تعريب إدريس ملين: قانون المسطرة المدنية في شروح، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، 1996، ص 419.

وترتبا عليه فجزاء السقوط المقرر بمقتضى الفصل 507 من ق.م.م، يعتبر جزاء قانونيا يترتب بقوة القانون بمجرد انصرام الأجل ولا يحتاج إلى التصريح به عند إعداد مشروع التوزيع، كما أن إهمال ترتيب آثار الجزاء المذكور عند إعداد مشروع التوزيع، لا يرفع السقوط ولا يبرر أحقية الدائن في المشاركة في إجراءات التوزيع، بل ويمكن للمحكمة التي تنظر في الاعتراض تلقائيا والحكم بجزاء السقوط ولو لم يثر ذلك من قبل الأطراف.

الى جانب تعدد الدائنين فيلزم لافتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة عن طريق التوزيع القضائي، أن يكون ثمن بيع السفينة التجارية بالمزاد العلني غير كاف لسداد جميع حقوق الدائنين، ويتم مقارنة حصيلة التنفيذ للنظر في مدى كفايتها من عدمه مع مجموع المبالغ الواردة في السندات التنفيذية المدلى بها من طرف الدائنين مع الأخذ بعين الاعتبار مصاريف التنفيذ وتقدير مدى كفاية الحصيلة المتوفرة.

وانطلاقا من التراتبية الاجرائية التي تبناها المشرع من خلال تنظيمه لمسطرة التوزيع بالمحاصة والذي يفترض أساسا توفر ضوابط تفضي بالقول الى أعمال هذه المسطرة من عدمها، بحيث يستلزم بالضرورة شرط تعدد الدائنين الحاجزين وعدم كفاية الأموال المحجوزة لوفاء بحقوقهم، وأن تكون حصيلة التنفيذ مرتبة عن بيع أشياء محجوزة¹، الى جانب شرط آخر أيضا يتمثل في عدم تراضي الدائنين على توزيع حصيلة البيع بشكل ودي، على اعتبار أن حصول التوافق بينهم حول صيغة معينة للتوزيع داخل الأجل المحدد سيغني عن اللجوء إلى فتح مسطرة التوزيع بالمحاصة، و ذلك من خلال تحرير محضر بالاتفاق من طرف كاتب الضبط ويعتبر هذا المحضر بمثابة سند تنفيذي يعتمد كأساس لمنح المبلغ بعد خصم الرسوم المستحقة، وذلك بعد استنفاد جملة من الشكليات والإجراءات المسطرية المؤطرة لهذا الاتفاق من اشتراك جميع الدائنين وكذا المدين الذي يعد طرفا رئيسيا في عملية التوزيع بالتراضي² كما يلزم أن يكون الاتفاق خاليا من العيوب القانونية التي تفسده وذلك راجع لخضوع الاتفاق على التوزيع للقواعد العامة المنظمة للعقود، بذلك يجب توافر أهلية التصرف بالنسبة للدائنين في حالة التوزيع بالمحاصة.

¹ - عبد العلي حفيظ الحجز التنفيذي العقاري أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس السويسي ، السنة الجامعية 2008-2009، ص 2013

² - راجع عبد الرحمان المصباحي : النصوص المنظمة للامتياز الحدث القانوني ، العدد 8 شتنبر 1998، أولوية الدائن المرهن للعقار على منتجوع البيع، مقال منشور بمجلة الحدث القانوني ، العدد 15 أبريل 1999، ص 13.

وصيغة التوزيع لم يحددها المشرع بحيث تبقى رهينة بمشيئة واتفاق الأطراف في إطار مبدأ الحرية التعاقدية حيث يمكنهم اختيار إما شكل التوزيع بالمحاصة، أو أي طريقة أخرى بشرط عدم مخالفتها للنظام العام، وتمثلها في هذا الصدد بإجراء مقاصة بين دين المحجوز عليه ودين الحاجز أو قبول أحد الدائنين لضمان آخر مقابل التنازل عن المشاركة في التوزيع أو حتى حصول اتفاق بين الدائنين بعضهم بعضا بخصوص التنازل عن الحصة في التوزيع، وإجازة المشرع لصور التوزيع هاته تعكس عدم حمله للأطراف على فرض طريقة معينة للتوزيع، بمعنى أن قواعد التوزيع لا تعد قواعد أمرة بل هي قواعد مكملية لا تتعلق بالنظام العام. وعليه ففي حالة تعذر حصول الاتفاق بين الأطراف نتيجة عدم تراضي ذوي الشأن، أو لغياب بعضهم أو لفوات الأجل المحدد قانونا، فيستتبعه بالضرورة إجراءان يتمثل الأول في تحرير كاتب الضبط محضرا بتعذر توزيع المبالغ عن طريق التراضي، والثاني في افتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة إذا توفرت باقي الشروط المطلوبة قانونا.

الفقرة الثانية: إجراءات التوزيع بالمحاصة

عند تعذر إجراء عملية التوزيع الودي يرجع الملف لرئيس المحكمة الذي يحضر أمرا بتعيين قاضي منتدب لتوزيع منتوج البيع، كما أن هذا الأخير يحضر بدوره أمرا قضائيا بالإعلان عن فتح مسطرة التوزيع التحاصصي، وتفتح مسطرة التوزيع التحاصصي أمام كتابة ضبط المحكمة الابتدائية سواء ابتدائية عادية أو تجارية أو إدارية التي باشرت إجراءات البيع بالمزاد العلني للسفينة التجارية باعتبار أن منتوج البيع مودع بصندوقها.

وإن كان المشرع المغربي لم يحدد الكيفية الاجرائية التي يتم بها افتتاح هذه المسطرة، فإن المنطق المسطري للإجراءات يحتم أن رئيس المحكمة هو الذي يأمر بالإعلان عن افتتاح إجراءات التوزيع، ذلك أن اتخاذ مبادرة استدعاء الدائنين والمحجوز عليه لإجراء التسوية الودية بواسطة كاتب الضبط، يقتضي من جهة توصله بملف التنفيذ للتأكد من شروط إعمال التسوية الودية وخاصة عدم كفاية حصيلة التنفيذ، ومن جهة أخرى مآل التسوية الودية إذ على إثرها يتخذ القرار بافتتاح مسطرة التوزيع القضائي.

ولسد هذا الفراغ التشريعي فقد عملت النماذج الموضوعة من طرف وزارة العدل¹ على استكمال هذا القصور من خلال إقرارها حزمة من الإجراءات المتمثلة في أنه بمجرد انجاز كاتب الضبط لمحضر بعدم الاتفاق يحيل الملف على رئيس كتابة الضبط،

¹ - أدولف ريولط: مرجع سابق، 418.

الذي يوجهه بدوره إلى رئيس المحكمة بواسطة النموذج عدد 10005 ، مع ملتمس بفتح مسطرة التوزيع بالمحاصة وبعد توصل رئيس المحكمة المكلف بالملف يقوم بإصدار أمر بتعيين قاض منتدب لتوزيع حصيلة التنفيذ، وبعد استنفاد هذه المساطر يقوم القاضي المنتدب بإصدار أمر قضائي بالإعلان عن افتتاح مسطرة التوزيع التحاصصي، ويحيل الملف إلى كتاب الضبط المعين الذي يقوم بفتح ملف التوزيع بالمحاصة ويضمنه في السجل الخاص في النموذج عدد 607/85، ثم يباشر عملية الإشهار وتعليق الإعلان.

الملاحظ أن المشرع المغربي لم يقرر وسائل كثيرة للإعلان عن افتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة وإنما اقتصر فقط على النشر مرتين في جريدة معينة للإعلانات القانونية تفصل بينهما عشرة أيام على التعليق لمدة عشرة أيام في لوحة خاصة بمقر المحكمة أي لما مجموعه 30 يوما يراعى في حسابها كون الأجل كاملا حسب الفصل 512 من ق.م.م.

وبمجرد انتهاء أجل ثلاثين يوما الموالية للإعلانات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 507 من ق.م.م و المخصصة لتقديم الوثائق يحال الملف على رئيس المحكمة أو القاضي المنتدب المعين من طرفه من أجل تهيئ مشروع مؤقت للتوزيع على ضوء الوثائق المدلى بها ، يحدد فيه طريقة التوزيع، وبذلك فإعداد مشروع التوزيع يكرس أولى مظاهر التدخل القضائي الفعلي في عملية التوزيع بعد فشل التوزيع الودي، والأمر في هذا الإطار يتعلق بمشروع ابتدائي أو تحضيري أو مؤقت لتوزيع حصيلة التنفيذ يعده القاضي المنتدب في إطار غير تواجهي وفي غيبة الأطراف، ولا يصدر في جلسة علنية ولا يشير إلى حضور الأطراف أو غيابهم ولا إلى الاستماع لهم أو تبادل المذكرات وغيرها، وبذلك فهو المشروع الذي سيعتمد فيما بعد بصفة نهائية إذا لم ينازع فيه الأطراف.

ويعرف مشروع التوزيع بكونه "مشروع لتوزيع حصيلة التنفيذ يضعه قاضي التنفيذ لعرضه على الأطراف، وهو بمثابة قرار تمهيدي للقائمة النهائية التي يجرى عليها أساسها التوزيع، ويجب على قاضي التنفيذ أن يراعي كافة القواعد الإجرائية في إعداداته للقائمة المؤقتة، فهو يبدأ أولا بإثبات حصيلة التنفيذ وبعد ذلك يرتب ديون الدائنين وفقا للقواعد الأولوية الموضوعية، مراعى بذلك أحكام القانون المدني بالنسبة للتأمينات العينية. وإذا كان هناك دائنون عاديون يشتركون في التوزيع فإنه يوزع الباقي عليهم حسب دين كل منهم".¹

¹ - عزمي عبد الفتاح: نظام قاضي التنفيذ في القانون المصري والمقارن، المطبعة العربية الحديثة، 1978، ص 552.

وبخصوص الطبيعة القانونية لمشروع التوزيع، فهي تصطبغ بصفة الأمر القضائي والذي خصه المشرع المغربي بنظام إجرائي خاص يجعله في منأى عن بعض المؤسسات القانونية، ولعل إيراد المشرع لمصطلح مشروع لا تقدح في طبيعته تلك، والتي تنطوي على دلالة كونه مؤقت وليس نهائي بمعنى أن آثار مشروع التوزيع في تصفية حصيلة التنفيذ متوقفة على صيرورته حائزا لقوة الشيء المقضي به شأنه في ذلك شأن الأوامر والأحكام والقرارات القضائية الفاصلة في الموضوع.

وبعد إنجاز تلك الإجراءات، على الوجه المطلوب، والتأكد من توفر المقومات الأخرى الأساسية لإجراء التوزيع اللازم وباستحضار مقتضيات الفصل 122 من مدونة التجارة البحرية الذي يحيل على قانون المسطرة المدنية فيما يخص كيفية توزيع ثمن بيع السفينة الناتج عن إجراءات حجزها حجزاً تنفيذياً.

فإنه يتعين أن يتم توزيع ذلك الثمن وفقاً للإجراءات التي سبق عرضها أعلاه، وذلك بإعداد مشروع للتوزيع يتم فيه ترتيب الدائنين الحاجزين والمتدخلين في الحجز وغيرهم من الدائنين الواجب إشراكهم في عملية التوزيع، ويكون مشروع التوزيع متضمناً الديون حسب الترتيب التالي:

- مصروفات التوزيع
- الديون البحرية الممتازة
- الديون البحرية المضمونة بالرهن
- الديون العادية إن كانت.

وبعد أن يصبح مشروع التوزيع نهائياً بعد استنفاده لكافة الإجراءات الإدارية والقضائية، يتم تسليم قوائم التوزيع إلى كل دائن قصد استيفاء المبلغ المضمن في قائمته من يد المسؤول عن صندوق المحكمة التي أودعت فيه حصيلة التنفيذ .

كما يقوم رئيس المحكمة، المشرف على عملية التوزيع، بإصدار أمر نهائي يأمر فيه السلطة المشرفة على مكتب تسجيل السفينة بتشطيب تقييدات الديون التي لم تقبل أو التي لم تأت في درجة نافعة وذلك حتى يتم تطهير السفينة من كل التقييدات المسجلة في سجلها ضماناً لتلك الديون¹.

¹ - محمد أثيرام: أبحاث ودراسات في نظرية التنفيذ، مرجع سابق، ص 149.

يملك كل الأطراف حق تقديم اعتراض وخاصة الدائنون الغير الراضين على الوضع الذي خصص لهم، وكذا الطرف المحجوز عليه الذي يمكن أن ينازع في مجموع المبالغ المراد توزيعها، يمكن أن يشمل الاعتراض كل نقطة بت فيها القاضي في مشروع التوزيع المؤقت، غير أنه لا يسمح لدائن مثلاً أن يستعمل هذه الطريقة لتغيير الوثائق التي قدمها.

جاء في قرار لمحكمة النقض " أن التعرضات على مسطرة التوزيع بالمحاسبة يقتصر نطاقها على الدفع ذات الصلة برتب استيفاء ما هو مقرر للدائنين من حقوق وليس مناقشة هذه الحقوق في حد ذاتها، لذا فإن الدفع بالتقادم لا محل له أثناء مسطرة التوزيع التحاصصي " في حين، وحسب ما هو مستقر عليه في عمل محكمة النقض، ينص 466 من م م ق م على أنه "لا يمكن للدائنين الذين لهم حق التنفيذ الجبري عند وجود حجز سابق على كل منقولات المحجوز عليه إلا التدخل على وجه التعرض بين يدي العون المكلف بالتنفيذ وطلب رفع الحجز وتوزيع الفصل الأموال..." وهو معيد أنه يحق التعرض على منتج - البيع وطلب المشاركة في توزيع الأموال إلا لمن له حق | التنفيذ الجبري أي من بيده سند تنفيذي قابل لممارسة | مساطر التنفيذ، كما هو الشأن بالنسبة لأحكام القضاء الحائز لحجية الشيء المقضي، بيد أنه بالنسبة لقوائم التعرض المدلى بها من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فهي لا تأخذ صفة السند الرسمي إلا بعد استيفاء ما تقتضيه مدونة تحصيل الديون العمومية من إخبار بتاريخ الشروع في التحصيل وإعلام الملمزمين وبعث آخر إشعار بدون صائر، فضلاً عن أن هذه الأنواع من السندات لما تصبح، تنفيذية يمكن للقضاء الإداري أن يجردها من هذه الصفة لما تكون موضوع منازعة جدية وعليه، ومادام الأمر كذلك وخلافاً للأحكام القضائية تبقى إمكانية مواجهة هذه السندات بالتقادم جائزة أمام الجهة المختصة والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بمخالفتها هذا النظر تكون قد بنت قضاءها على أساس غير سليم مما يعرضه للنقض بخصوص ما قضى به حول ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي¹.

بذلك يتم التوزيع بالمحاسبة الفعلي عندما يكتسب التوزيع النهائي قوة الشيء المقضي به، وذلك إما بعد وضع توزيع مؤقت غير معترض عليه وإما بعد البت في الاعتراضات ابتدائياً واستئنافياً عند الاقتضاء، حيث توضع القوائم من طرف كاتب الضبط ويوقعها القاضي ويؤشر عليها.

¹ - قرار محكمة النقض عدد : 7/1 المؤرخ في : 03/01/2013 ملف تجاري عدد : 1215/3/1/2011، أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: الموسوعة الكاملة لقانون المسطرة المدنية، الجزء الثاني، مرجع سابق ص 485.

جاء في قرار لمحكمة النقض " حيث ان الاعتراض على التوزيع بالمحاصة عند وجوده يقدم الى المحكمة المختصة للبت فيه بحكم نهائي أو ابتدائي حسب القواعد العادية للاختصاص (الفصل 509 من ق م م) وأن المحكمة اما أن تلغي الاعتراض ويبقى مشروع التوزيع الذي أنجزه القاضي المكلف بمساطر التوزيع التخاصي قائما واما أن تأخذ بالاعتراض وتلغي مشروع التوزيع وفي هذه الحالة وجب عليها التصدي وانجاز مشروع جديد للتوزيع وفق القواعد القانونية التي اقرتها.

وفي النازلة فان المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه وبعدها أخذت بالاعتراض الذي تقدم به البنك الشعبي قضت بإلغاء مشروع التوزيع دون أن تتصدى لموضوع - الاعتراض وتنجز مشروع جديد - مخالفة في ذلك قواعد الفصل المذكور أعلاه وما يليه من ق م م، لذلك ومادامت القضية غير جاهزة فإنه تعين ارجاع الملف للمحكمة مصدرة الحكم المستأنف للبت فيه من جديد وفق ما ذكر أعلاه¹.

تكون هذه القوائم بالنسبة للدائن الموجهة إليه ملخصا عن التوزيع النهائي ويجب أن تشير إلى اسم الدائن واسم المدين المحجوز عليه والمبلغ المخصص له في التوزيع والصيغة التنفيذية، وللدائن أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ القائمة، للتوصل بالمبلغ من الحائز للنقود².

¹ - قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم: 5458/2010 صدر بتاريخ: 21/12/2010 رقمه بمحكمة الاستئناف التجارية 3544/2010/14، أورده عمر أزوكار، الطاهر موافق: الموسوعة الكاملة لقانون المسطرة المدنية، الجزء الثاني، مرجع سابق ص 485.

² - أدولف ريولط: مرجع سابق، ص 421 و 422.

تأثير التغيرات المناخية على الاستثمار الأجنبي

الدكتورة نعيمة بزيغ

دكتورة باحثة في القانون الخاص

المملكة المغربية

الملخص:

تعد التغيرات المناخية ظاهرة عالمية لها تداعيات تمس توجيه بوصلة الاستثمارات الأجنبية، باعتبارها أحد أهم المؤثرات على شروط ومحددات اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، وقد استشعر المغرب ضرورة التصدي للاختلالات التي تخلفها هذه الظاهرة، خصوصا على استدامة الموارد الطبيعية التي ترتبط بجذب الاستثمارات الخارجية.

ولهذه الغاية عملت الدولة على توفير الظروف المحفزة للاستثمارات سواء من الناحية القانونية أو التنظيمية أو البيئية، وهو ما مكن من تعزيز جاذبية المملكة وموقعها كأرض مميزة للاستثمارات، أخذا بعين الاعتبار استحضر البعد البيئي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، الاستثمارات الأجنبية، المغرب.

مقدمة:

تؤثر الأنشطة البشرية غير المعقولة بشكل سلبي على التغيرات المناخية¹، التي تعد ظاهرة عالمية لها تأثيرات محلية، وتتفاوت حدتها حسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة، ولا شك أن الرهانات والمخاطر المحيطة بها تستأثر باهتمام عالمي، فجميع دول العالم مدعوة للانخراط في السياسات والبرامج الهادفة لمواجهتها والحد من تداعياتها.

والمغرب بدوره يعد من الدول التي تعرف تغيرات مناخية حادة، في ظل مناخ يتميز بصفة رئيسية بصيف حار وجاف وشتاء معتدل، فقد عانى في تاريخه من ظروف مناخية قاسية في فترات متباعدة، مما تسبب في خلق تحديات كبرى تواجه التنمية المستدامة، في ظل ارتفاع آثارها السلبية على الصحة والأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي.

ولا غرو في أن تفاقم الاختلالات المناخية بالمغرب سيزيد من حدة تراجع مجموعة من الموارد الطبيعية، خصوصا الثروة المائية بسبب توالي فترات الجفاف، والتي ترتبط بشكل مباشر بمجال الصناعات والفلاحة، وهو ما يشكل تهديدا رئيسيا للنمو الاقتصادي، ويؤثر بشكل مباشر على الاستثمار الوطني والأجنبي، الذي يراهن عليه كرافعة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المملكة في القطاعات الواعدة.

ولعل ذلك ما يدفعنا لطرح إشكالية تتمحور حول مدى نجاعة الإدارة المعتمدة من طرف المملكة للمستويات الحالية للتغيرات المناخية في تشجيع الاستثمار الأجنبي؟

وسيتيم الإجابة عن الإشكالية في محورين:

المحور الأول: تداعيات الوضعية المناخية على الاستثمار الأجنبي

المحور الثاني: الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي

¹ يعبر التغير المناخي على التغيرات في الخصائص المناخية للكوكب الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية، وتنقسم أسبابها إلى أسباب طبيعية مثل ثورات البراكين، الأشعة الكونية، والعواصف الترابية، والأمطار الحمضية، وأخرى اصطناعية مثل النفايات والفضلات المنبعثة من الصناعات المختلفة، التي تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الزراعي، قطاع المياه، الثروة السمكية والحيوانية، قطاع الطاقة والصناعة، وأخيرا قطاع النقل والسياحة.

- عبد الغفار- أيمن أحمد، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد العالمي دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 47، السنة 2024، ص 3140-3141.

- راجع تقرير الأمم المتحدة: العمل المناخي، ما هو تغير المناخ، على الرابط:

<https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>

المحور الأول: تداعيات الوضعية المناخية على الاستثمار الأجنبي

تعتمد القدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية على المقومات المطلوبة والمكونة لمناخ الاستثمار، المتمثلة في مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي يتم بناء عليها اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه¹، إلا أن التغير المناخي وما يترتب عنه من آثار أضحى محددا رئيسيا يستند عليه لتوجيه الاستثمارات، لاسيما وأنه أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم حاليا ومستقبلا، لتأثير الظواهر المناخية المتطرفة على الاقتصاد والتنمية.

ويفرض تغير المناخ نوعين من المخاطر على الاستثمار، يرتبط الأول "بالمخاطر المادية" الناجمة عن التأثيرات المباشرة لتغير المناخ، ويتعلق الثاني "بمخاطر التحول" أي بالتغيرات التي تجرئها الدول والحكومات للحد من آثاره، عبر تمرير قوانين ولوائح تنظيمية جديدة تؤيد المشاريع الصديقة للمناخ².

على غرار العديد من دول العالم، يعتمد المغرب بشكل كبير على الموارد الطبيعية، وبالتالي فهو معرض بشدة لتأثيرات التغيرات المناخية، فقد شهد في العقود الماضية مشاكل تهم ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتصحر والتعرية، وهو ما أدى إلى عواقب بعيدة المدى كتوسع الهجرة المناخية واستنفاد الموارد الرئيسية³.

فلا شك أن التغيرات المناخية لها تأثيرات سلبية على الموارد البشرية والطبيعية، وقد تستمر هذه التغيرات لسنوات، أو تعمر لعقود طويلة، حسب درجة الضرر الذي لحق بالمنظومة البيئية، وقد ظهر هذا التأثير بشكل جلي في القطاعات الأولية، وسيكون الأمر أكثر سلبية وقسوة في السنوات القادمة، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية⁴.

ولا يخفى أن تغير المناخ يعتبر إحدى الإكراهات الأساسية أمام جلب الاستثمارات التي ترتبط بالصناعات التي تكون أكثر حساسية للتغيرات المناخية، كالقطاع الفلاحي، خصوصا وأن مناخ المملكة سيصبح قاحلا أكثر بسبب قلة التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة والظواهر الطبيعية الحادة المتكررة.

⁽¹⁾ أونيسي العياشي، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، دجنبر 2016، ص 472.

⁽²⁾ <https://climate.mit.edu/explainers/investing-and-climate-change>

⁽³⁾ <https://mipa.institute/8926>

⁽⁴⁾ زهرة الذهباي - عبد الرحيم ايت حدو، التغيرات المناخية والموارد الطبيعية: أي أجوبة لمغرب الغد؟، ص 4، مقال متوفر على الموقع التالي: https://csmd.ma/documents/5f299342c26bd_DOUHABI%20Zahira.pdf

وبالتالي فالتحديات البيئية التي يعرفها المغرب خصوصا ندرة المياه تعد عاملا غير محفز للاستثمارات الأجنبية بالمملكة، علما أنها تتطلب تمويلات ضخمة يتعذر على الدولة معالجتها بشكل شامل، وقد تتطلب سنوات لتجاوزها.

كما أن الدراسات التي تقوم بها الدول والشركات الراغبة في الاستثمار تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل، فالنتائج الدقيقة والبحوث الوصفية لمواقع الاستثمار وبيئتها، ومدى توفر الدول على ظروف طبيعية آمنة للاستثمار، لاسيما مشكل ضعف الموارد والكوارث الطبيعية التي تشهدها العديد من دول العالم بسبب التغيرات المناخية، تدخل بشكل أساسي كمعيار حاسم في إستراتيجيتها الاستثمارية.

وهنا تظهر أهمية التحكم الاقتصادي بجميع جوانبه لكونه شرطا مؤثرا على الاستثمارات الأجنبية، فقد يكون يسيرا على الدول المتقدمة التي تملك من الوسائل التكنولوجية والفنية، وكذا الموارد المالية التي تسهل معالجة المشاكل البيئية، سواء تعلق الأمر بطرق التخلص من النفايات وحسن استغلالها أو باتخاذ التدابير الاحتياطية الملائمة التي تحول دون حدوث الكوارث البيئية، وهو القول الذي لا يصدق على الدول النامية التي لازالت تبحث عن أسباب النمو¹.

ويؤخذ بعين الاعتبار أيضا قدرة الدول على مواجهة تغير المناخ، وما يخلقه من مشاكل يتعين تجاوزها، وإن كان تأثيره يختلف بين البلدان المتقدمة والنامية، وتشير معظم الدراسات إلى أن بلدان القارة الأفريقية هي الأكثر تأثرا بشكل أساسي بسبب اعتمادها الكبير على القطاعات المرهونة بالتغير المناخي، بالإضافة إلى ضعف قدرتها على التعايش مع المناخ غير المستقر².

وفي هذا الصدد لا يزال التكيف والقدرة على الصمود من بين الأولويات العليا للمغرب، ولا يزال تمويل العمل المناخي محدودا، ويركز بشكل عام على تدابير التخفيف، كما أن مستوى مشاركة القطاع الخاص في قضايا المناخ لا يزال متفاوتا وبشكل عام عند مستوى منخفض³.

⁽¹⁾ حوالف عبد الصمد، متطلبات تشجيع الاستثمار وانعكاساته على البيئة، مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد الخامس العدد 01 الرقم التسلسلي 09 يناير 2019 موافق ل ربيع الثاني 1440، ص 138.

⁽²⁾ منى ربيع عبد الفتاح السيد، أثر التغيرات المناخية على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية دراسة قياسية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ص 129.

⁽³⁾ الملخص التنفيذي، مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية، أكتوبر 2022، ص 39.

فلا يخفى أن آفاق الاستثمار الدولي كانت معتمدة أشد ما تكون العتمة في ظل اقترانها بأزمة صحية متتالية المراحل وبتغير المناخ، وبصدومات اقتصادية بثت الشعور بعدم اليقين لدى المستثمرين¹ في العالم برمته، كما أدى ارتفاع التضخم والمخاوف من حدوث ركود واضطراب في الأسواق المالية إلى إرجاء العديد من خطط الاستثمار².

ونرى في هذا الصدد أن تداعيات التغيرات المناخية على الاستثمار العالمي تؤثر بشكل مباشر على مستوى تدفق الاستثمارات بالمملكة، فتخوف المستثمرين وغياب رؤيا واضحة المعالم في ظل الأزمات المتتالية والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم كلها ظروف لا تشجع على الاستثمار، فضلا عن ارتفاع تكلفة التكيف مع تحديات البيئة.

كما أن انعكاسات المناخ على الصحة العالمية يؤثر على الاستثمارات، حيث تؤدي إلى زيادة الأمراض المتعلقة بالحرارة والأوبئة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف الاقتصادية، فالاضطرابات التي تلازم الطقس يترتب عنها ارتفاع في أسعار المواد عالميا وبشكل متسارع وغير منتظم.

وتعد مشاكل الهجرة غير الشرعية هي الأخرى تحديات تعيق المغرب لارتفاع ضغوطها بسبب التغيرات المناخية، الأمر الذي يخلق عاملا لزيادة التوترات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤثر على جهود المملكة لتوفير الظروف الملائمة للاستثمار الوطني والأجنبي.

وبالإضافة لما سبق يعيق التغير المناخي حركة التجارة الدولية والملاحة العالمية، مما يترتب اكرهات في مجال اللوجستك والنقل، حيث يترتب عن ارتفاع مستويات البحار زيادة تكاليف النقل البحري وارتفاع مخاطر التأمين بسبب الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأعاصير.

⁽¹⁾ المستثمر العالمي الحالي هو الذي يسعى في أهدافه الاستثمارية إلى حماية البيئة، وذلك بسبب الاهتمام العالمي بالبيئة والتنمية المستدامة، حيث نجد لديه أسباب أخلاقية للتفكير في المناخ، من خلال الاستثمار في الشركات التي تساعد منتجاتها أو عملياتها في تقليل آثار تغير المناخ، أو تجنب الاستثمار في الشركات التي تساهم أكثر في تغير المناخ، لدفع هذه الشركات إلى التفكير بشكل أكبر في تأثيرها على المناخ.

– <https://climate.mit.edu/explainers/investing-and-climate-change>

⁽²⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2023، الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع، ص 7.

وفي هذا الإطار خلص تقرير البنك الدولي المتعلق بالمناخ والتنمية¹ إلى أن الفيضانات تعد تهديدا للتنمية والاستثمار بالمملكة، لأنها الأكثر حدوثا بسبب ارتفاع مستوى تقلبات في هطول الأمطار، وتسبب خسائر مباشرة تقدر بنحو 450 مليون دولار سنويا، ونظرا لأن أكثر من 65% من السكان و 90% من الصناعات تتركز على ساحل المملكة، فإن ارتفاع منسوب سطح البحر يشكل عامل إجهاد آخر طويل الأجل، لاسيما في المناطق المنخفضة التي ستسهم في تفاقم مخاطر الفيضانات، وبالرغم من وضع المملكة نظاما لإدارة مخاطر الكوارث يستند إلى برامج مبتكرة، إلا أن حجم الاستثمارات في الحد من المخاطر والتغطية التأمينية لا يزال غير كاف.

كما أن تلوث البحار يؤدي إلى إعاقة الاستثمار في النشاط السياحي، ويتسبب أيضا في تغير خواص ومواصفات البحار والمحيطات الفيزيائية والكيميائية، إلى جانب التأثير على مصدر مهم للثروات المعدنية، ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر استثمارات الشركات العقارية في المناطق الساحلية.

هذا من جهة ومن جهة ثانية، تؤثر التشريعات البيئية وسياسات الدولة في المحافظة على ثرواتها على زيادة التكاليف التي تتحملها الشركات المستثمرة في عمليات الإنتاج والنقل، فضلا عن تعذرها أحيانا على الالتزام بالشروط التي تضعها الدولة لحماية البيئة، عبر إصدار قواعد تجعل الاستثمار الذي يركز على المناخ أسهل وأكثر شفافية، مثل مطالبة الشركات بالكشف عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وخططها للحد منه².

ولهذه السياسة جانب سلبي، بحيث تفرض الدول في كثير من الأحيان على النشاطات الصناعية خاصة والملوثة للمحيط الطبيعي رسوما من شأنها أن تزيد من تكلفة الإنتاج، واستعمال تكنولوجيات عالية صديقة للبيئة.

ويرجع سبب تشدد بعض التشريعات في وضع قواعد صارمة قد لا تشجع على جلب بعض الاستثمارات الأجنبية لما لها من آثار سلبية على البيئة، لارتكازها على الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة أو الصناعات الملوثة بدلا من توطينها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لإجراءات بيئية صارمة أكثر.

⁽¹⁾ الملخص التنفيذي، مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية، أكتوبر 2022، ص 12.

⁽²⁾ حوالف عبد الصمد، مرجع سابق، ص 141.

وإن كان إطلاق طاقات الابتكار والتكنولوجيا النظيفة عنصرا أساسيا في التصدي لتحديات تغير المناخ، وتحفيز المكاسب الإنتاجية والقدرة على المنافسة، فإن الحواجز التنظيمية أعاقَت تعميمها على نحو تام، كما يتسم المغرب بضعف الأداء عندما يتعلق الأمر بكفاءة استخدام الطاقة¹.

ونرى أن هذه العوامل تعرض الاقتصاد المغربي بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، تشكل في مجملها ظروفا قد لا تشجع الاستثمار الأجنبي بالمغرب، لاسيما وأنه يعتمد وبشكل كبير على الفلاحة وأنشطة الصيد والسياحة، وأنشطة صناعية ساحلية.

المحور الثاني: الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي

كما هو معلوم فإن تركيز دول العالم ينصب في السنوات الأخيرة على جهود تهدف إبطاء التغيرات المناخية لتفادي مخاطرها المستقبلية، إذ يؤثر ارتفاع درجات الحرارة على الاقتصاديات الصاعدة وإن كانت الأقل استعدادا لمواجهة هذه الآثار، كما يهدد مستقبل الاقتصاديات الكبرى ويغير توجه خارطة ومجالات استثماراتها في العالم.

وقد تحتم على المغرب بدوره تغيير سياساته في مجال تنمية الاستثمار من أجل ملائمتها مع المتطلبات والتحديات الخارجية، لاسيما البيئية والتكنولوجية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي، عبر التركيز على تأثير رهانات التغيرات المناخية على جاذبية المملكة وقدرات الاقتصاد الوطني.

وبفضل مؤهلات بيئة الاستثمار والإصلاحات الطموحة التي تم إجرائها، يلتزم المغرب التزاما راسخا بالتنمية المستدامة، وهو ما يظهر بشكل ملموس من خلال جميع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية (الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035، وشبكة المساهمة الوطنية المحددة، وإستراتيجية الكربون المنخفض بحلول عام 2050)، وكذلك الالتزامات التي تم التعهد بها على المستوى الدولي (ومنها اتفاقية باريس)، ويرتبط تحقيق هذه الالتزامات ارتباطا جوهريا بتعبئة التمويل من جهة وإنشاء نظام بيئي يشجع أصحاب المصلحة على المشاركة في الزخم الوطني من جهة أخرى².

⁽¹⁾ الملخص التنفيذي، مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية، أكتوبر 2022، ص 15-66

⁽²⁾ Stratégie de Développement de la Finance Climat à l'horizon 2030, Constats, Vision et Stratégie, Septembre 2024, p 4.

وفي هذا الصدد عمل المغرب على تهيئة التشريعات¹ المتعلقة بمجال المال والأعمال لتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولعل إصلاح ميثاق الاستثمار يعد أهم التغييرات الأساسية التي تم الاشتغال عليها، والذي يتناول مضامين محفزة تأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات المناخية، فقد نص على التزام الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح قطاع الطاقة وتشجيع اللجوء إلى الطاقات المتجددة²، كما اشتغلت الدولة على حماية البيئة والتنمية المستدامة، ووضعت أهدافا في ظل القانون رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة³.

فلا شك أن الاستثمار المرتكز على المناخ يشكل قوة كبيرة ومتنامية في أسواق رأس المال العالمية، حيث تتجه الاستثمارات المهتمة بتغير المناخ وعواقبه نحو ربط استراتيجياتها الاستثمارية بطرق أخرى للتأثير على الشركات، مثل التصويت لصالح التدابير الصديقة للمناخ في اجتماعات المساهمين، كما تتمتع الحكومات بسلطة مؤثرة لتحويل الاستثمارات نحو الشركات والمشاريع التي تفيد المناخ، من خلال الإعانات، والإعفاءات الضريبية، والأشغال العامة⁴.

وهو نفس التوجه الذي سار عليه المغرب في ظل القانون رقم 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، فقد تناول الفصل السادس منه إجراءات إنتقالية وأخرى تشجيعية، فلأجل تحفيز الاستثمار في المشاريع والأنشطة الهادفة إلى الوقاية من تلوث الهواء، وإلى استخدام الطاقات المتجددة، وترشيد استعمال الطاقات والمواد الملوثة، يؤسس وفقا لشروط تحددها قوانين المالية، نظاما للتحويزات

⁽¹⁾ إضافة لذلك فإن للمغرب عدة قوانين وسياسات وخطط حول تغير المناخ وأهمية حماية البيئة من أجل تحسين الظروف البيئية للأجيال الحالية والمقبلة (كالدستور (2011)؛ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة (2003)؛ مخطط المغرب الأخضر (2008)؛ القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها (2006)؛ قانون 77.15 (المعروف باسم قانون زيرو ميكا (2016)؛ سياسة التغير المناخي بالمغرب (2014)؛ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2017)؛ المخطط الوطني للمناخ 2030 (2019)). وقد احتل المغرب سنة 2018 الصدارة في إفريقيا من حيث الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ وفقا لمؤشر الأداء المناخي، مما يؤكد التزام البلاد باتفاق باريس بشأن العمل المناخي.
- <https://mipa.institute/8926>

⁽²⁾ المادة 25 من القانون 03-22.

- ظهير شريف رقم 1.22.76 صادر في 14 من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022)، بتنفيذ القانون الإطار رقم 03-22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 7151 بتاريخ 17 جمادى الأولى 1444 (12 ديسمبر 2022)، ص 7900.

⁽³⁾ ظهير شريف رقم 1.14.409 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014)، ص 3194.

⁽⁴⁾ <https://climate.mit.edu/explainers/investing-and-climate-change>

المالية والإعفاءات الجبائية، تمنح بمقتضاه مساعدات مالية وإعفاءات جزئية أو كلية من الرسوم الجمركية والجبائية حين القيام بعمليات اقتناء المعدات والتجهيزات الضرورية لإنجاز الاستثمارات المطلوبة¹.

ويرى أحد الباحثين² أن الإعفاءات الضريبية من الحوافز التي تساعد على قيام مشروعات تنمية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، لذلك يجب على الدول النامية تحسين اختيار الحوافز الضريبية التي تلائم إستراتيجياتها في التنمية الاقتصادية.

ونرى أن الاستثمارات المناخية تعد آلية ناجعة وفعالة لمواجهة مخاطر المناخ، وهو ما يتطلب توجيه الموارد نحو تعزيز الاستدامة البيئة التي توفرها هذه النوعية من الاستثمارات، كما أن استخدام المغرب للتحفيز الضريبية سيمكن من دعم الاستثمار في مجالات صديقة للبيئة، مما يساهم في مواجهة مشاكل التغير المناخي.

وباعتبار الاستثمار المحرك الأساسي لتحقيق التنمية خصصت الدولة تحفيزات مغرية لمباشرة مشاريع إنتاجية، بهدف جلب رؤوس الأموال التي تخدم التنمية، فقد تضمن ميثاق الاستثمار العديد من الامتيازات، كما أجريت إصلاحات موازية يتعين مواصلة أو مباشرتها في مجال الولوج إلى التمويل، وتعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك، واللجوء إلى الطاقات المتجددة³.

والجدير بالإشارة أن المغرب تمكن من تعزيز جاذبيته وموقعه كأرض مميزة للاستثمارات، فقد وضعت الحكومة، بالتشاور مع الفاعلين من القطاعين العام والخاص، خارطة طريق إستراتيجية جديدة في أفق سنة 2026، تم تصميمها في ثلاثة محاور ومحور أفقي، والتي تتناول عشرة أورش ذات الأولوية، يهدف المحور الثاني منها إلى تعزيز التنافسية الوطنية وتحسين تكاليف عوامل الإنتاج، من خلال تحسين الولوج إلى الطاقات المتجددة وإزالة الكربون الصناعي⁴.

¹ المادة 23 من القانون 03-13.

- ظهر شريف رقم 1.03.61 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1424 (19 يونيو 2003)، ص 1912

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، السنة 2000، ص 254.

³ راجع دياحة ميثاق الاستثمار.

⁴ - <https://micepp.gov.ma/ar/mnakh-alamal>

ولهذه الغاية اتخذ، لمواجهة التحديات المناخية، تدابير ملموسة¹، لاسيما من خلال إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار²، الذي يضطلع بدور رائد في تشجيع الاستثمار والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، ولعل جزءا هاما من هذه الموارد المالية يتم تخصيصه لمشاريع البنيات التحتية المستدامة، والتحول الطاقوي.

كما تقوم مجموعة من الهيئات الحكومية وغير الحكومية في المغرب بتنفيذ برامج تتعلق بتغير المناخ، وحماية البيئة، والتنوع البيولوجي وتثمينها، ومنع التلوث الصناعي، والحماية من التصحر وإزالة الغابات، ونذكر منها وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛ اللجنة الوطنية لتغير المناخ والتنوع البيولوجي؛ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛ مركز الكفاءات للتغير المناخي؛ مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، إلى جانب المجلس الأعلى للماء والمناخ المكلف بدراسة وإبداء رأيه في التوجهات العامة للسياسة الوطنية في مجال الماء والمناخ³.

وفي هذا الإطار يضطلع القطاع المالي المغربي بدور استراتيجي في مواكبة الرؤية في مجال التصدي للتغير المناخي استجابة للاحتياجات المتنامية لتمويل المشاريع الخضراء والمناخية⁴، ويستند إعداد الإستراتيجية الجديدة إلى تشخيص معمق أظهر أن تدفقات التمويل المناخي تتأثر في الغالب من القطاع العام مع هيمنة تدابير التخفيف، لاسيما إنتاج الطاقات المتجددة، أما إجراءات التكيف، التي يوفرها القطاع الخاص بشكل رئيسي، فإنها تحظى باهتمام أقل من طرف التمويلات الخاصة، باستثناء قطاع تحلية مياه البحر⁵.

⁽¹⁾ ومن أجل تعزيز القدرة على التكيف وتخفيف آثار تغير المناخ، شرع المغرب في مسار التنمية المستدامة وحماية البيئة، وشمل ذلك المصادقة على اتفاقيات ريو الثلاث في سنة 1995، ومعظم الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تلت ذلك، بما فيها قمة جوهانسبرغ العالمية في سنة 2002، وفي نونبر 2016، نظم المغرب قمة المناخ COP22 بهدف تنفيذ اتفاق المناخ العالمي الجديد COP21.

⁽²⁾ أحدث صندوق محمد السادس للاستثمار بموجب القانون 76-20. - ظهر رقم 1.20.103، صادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)، بتنفيذ القانون رقم 76-20، القاضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021)، ص 283.

⁽³⁾ المادة 78 من القانون من القانون 15-36 المتعلق بالماء. -م ظهر شريف رقم 1.16.113 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية عدد 6494 بتاريخ 21 ذو القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، ص 6305.

⁽⁴⁾ وفقا للبنك الدولي، تُقدر احتياجات الاستثمار بين عامي 2022 و2050 بموالي 78 مليار دولار (تقرير المناخ والتنمية في المغرب).

⁽⁵⁾ <https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=6954>

ويمكن للاستثمار في البنية التحتية للمياه أن يحد من الآثار السلبية للجفاف وشح المياه، وقد درج المغرب على إدارة التحدي المتعلق بندرة المياه من خلال حلول البنية التحتية لاسيما السدود وشبكات الري المحدث، كما يمكن أن يصل إلى انبعاثات صافية صفرية في خمسينيات هذا القرن من خلال الاستفادة من موارده التنافسية الوفيرة للطاقة المتجددة وتنفيذ برنامجه الطموح لإعادة التشجير، وهو ما يساهم في زيادة استقلاليتها في مجال الطاقة وتخفيض متوسط تكلفة توليد الكهرباء¹.

ونرى أن الجهود المبذولة لتعزيز جاذبية المملكة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية تتخذ أشكالا متعددة ومستويات مختلفة، في ظل الأوراش الإصلاحية والمشاريع المبرمجة لهذه الغاية، خصوصا في مجالات تستحضر أولوية حماية البيئة.

¹ الملخص التنفيذي، مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية، أكتوبر 2022، ص 13 و 47.

خاتمة:

نخلص إلى أن تشجيع الاستثمار وما له من آثار إيجابية يعد مطلباً أساسياً للاندماج في الاقتصاد العالمي وتقوية الاقتصاد الوطني، غير أنه يجب على الدولة استحضار البعد البيئي والتنمية المستدامة كمركزات أساسية في مسار تحفيز الاستثمار الأجنبي، خصوصاً في ظل ما يفرضه تغير المناخ من مخاطر تهدد مستقبل تواجدها واستقطابها.

ويلاحظ ارتباط تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المضيفة على نوعية وأهداف الاستثمارات الموجهة إليها، لذا لا بد من دراسة متطلبات الاستثمار الأجنبي ووضع اشتراطات بيئية قوية ومعايير واضحة لتشجيع الاستثمارات النظيفة الصديقة للبيئة، كما يلاحظ أن جذب الاستثمار الأجنبي يتأثر بخصائص الصناعة المقامة في البلد المضيف والسياسة البيئية الخاصة به، ونقترح بهذا الخصوص :

- ضرورة الالتزام بالمعايير البيئية عند وضع التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي، إلى جانب الحرص على تقييد وإلزام المستثمرين باعتماد معايير حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- مكافحة التداعيات المناخية تتطلب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم التمويل المناخي.
- تشجيع الطاقات المتجددة ودعم التقدم التكنولوجي في مجالات الطاقة الشمسية والريحية تماشياً مع الأهداف المناخية.

ثانيا:

علوم التربية والتعليم

السياسة التعليمية بالمغرب: الرهانات والتحديات

"التعليم العالي أنموذجاً"

ذ. عبدالله الخلوقي

طالب باحث بسلک الدكتوراه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الأول- وجدة

المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا المقال موضوع التعليم العالي باعتباره قطب الرحى التي سعت الدولة المغربية منذ استقلالها على تجويده، والاستثمار فيه بكونه قاطرة التنمية والنهوض بالرأسمال اللامادي، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع التي سعت إلى إصلاحه، ومقتضيات قانونية ومراسيم وقوانين عملت على تجاوز الثغرات التي تحد من مهامه. التي هدفت في مجملها النهوض بمنظومة التعليم العالي. ويحاول هذا البحث الكشف عن مجموعة من المعوقات والاختلالات التي تطاله، وذلك بالوقوف على نتائج التوجهات الرسمية لسياسات اصلاح التعليم العالي في انهاء أزمته وترصيد مكتسباته، وبيان السبل الكفيلة بتمكين مؤسسات التعليم العالي من الأدوار المنوطة بما يتماشى مع تحديات العصر إلى جانب التحولات والرهانات التي تضمن ولوج اقتصاد المعرفة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، التعليم العالي، الرهانات، التحديات.

تقديم

يحتل التعليم العالي أهمية كبرى واستراتيجية على المستوى الدولي، باعتباره آلية مهمة وضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات¹، عبر الارتقاء بالإنسان باعتباره ركيزة أساسية في التنمية، وذلك بتمكينه من المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنه من مواجهة التحديات العالمية الجديدة، وبالتالي بناء مجتمع قوي تسوده الرفاهية والسلام، فعلاقة التعليم العالي بتحقيق التنمية المستدامة تبقى وثيقة ومتلازمة، فهو الذي يوفر لهذه الأخيرة الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصرها².

والمغرب بدوره انخرط منذ سنين في عملية إصلاح المنظومة التربوية عموماً والتعليم العالي خصوصاً، باعتباره مفتاحاً للتنمية وللارتقاء الاجتماعي، وضمانة أساسية تمكن الفرد والمجتمع من تحطيم آفة الفقر والجهل³، وكذا السعي نحو بناء نظام اقتصادي تنافسي منتج للثروة، فعملية الإصلاح هذه عرفت مراحل متعددة، فمنذ الاستقلال شكل ظهير 25 فبراير 1975، المحدد لمهام الجامعات أول إطار قانوني للتعليم العالي الذي حث على مبدأ استقلالية الجامعات، ثم تلاه المخطط الثلاثي (1978-1980) الذي كان يهدف إلى مواجهة الزيادة في عدد الطلاب عبر الحد من ولوج مؤسسات التعليم العالي، وفي تسعينيات القرن الماضي سعت عدة مشاريع للوزارة الوصية على التعليم العالي إلى تحقيق فكرة الإصلاح إلا أنها افتقدت إلى الشمولية والمنهجية، ولم تحقق المراد منها، وبحلول سنة 2000 تبلورت مقدمات الإصلاح الجديد بظهور الميثاق الوطني للتربية والتكوين والقانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الذي حدد مهام التعليم العالي بصفة واضحة⁴، ومنذ ذلك الحين عرف ورش إصلاح التعليم حركية سريعة نتيجة للاهتمام الكبير الذي أضحى يحظى به هذا القطاع من طرف أعلى سلطة بالبلاد، عبر أحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي يعد هيئة استشارية مستقلة للحكومة الجديدة، تهدف إلى المساهمة في تحسين جودة المنظومة الوطنية

¹ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009، "الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية"، اليونسكو، 2010، باريس، ص 1-2.

² Banque Mondiale, stratégie pour l'éducation : "Horizon 2020, Apprentissage pour tous, Investir dans l'acquisition de connaissances et de compétences pour promouvoir le développement" Résumé analytique, 2011, p 1.

³ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش المجيد، يوم الخميس 30 يوليوز 2015 متوفر على: تاريخ الزيارة 2025/02/21

للتربية والتكوين و ضمان إصلاحها و الرفع من مردوديتها و تطوير ادائها، بموجب القانون رقم 12. 105 الصادر سنة 2014، وذلك تطبيقاً لمقتضيات الفصل 168 من الدستور المغربي لسنة 2011، ليحل محل المجلس الأعلى للتعليم¹، ورغم تعدد مشاريع الإصلاح هاته، إلا أن التعليم العالي ما زال يعيش أزمة حقيقية متعددة المظاهر، كعدم ملائمة التكوينات لمقتضيات سوق الشغل، قصور في البحث العلمي، ضعف التمويل، عدم استجابة البنية التحتية المتوفرة والعدة البيداغوجية للزيادة المتتالية في أعداد الطلبة²، مما انعكس سلباً على مسلسل التنمية وأضحت المنظومة التربوية عاجزة عن مواكبة التحديات الراهنة التي يعرفها المغرب.

كلها مظاهر تعكس الاشكالية التالية وهي: مدى استجابة مخرجات التعليم العالي للمهام التي حددت له بمقتضى النصوص القانونية والأسس المرجعية؟

إن مناقشة هذه الاشكالية، تفرض علينا طرح التساؤلات التالية: ما هي أهم الأسس المرجعية المؤطرة لمهام التعليم العالي في المغرب؟ وإلى أي حد نجحت التوجهات الرسمية لسياسات إصلاح التعليم العالي في انهاء أزمته؟ وما هي السبل الكفيلة بتمكين مؤسسات التعليم العالي من الولوج إلى اقتصاد المعرفة والمساهمة في التنمية؟

للإجابة عن هاته التساؤلات سيتم تقسيم موضوعنا هذا إلى مبحثين: المبحث الأول يهم الأسس المرجعية المؤطرة لمهام التعليم العالي، أما المبحث الثاني سنتطرق من خلاله لمهام التعليم العالي بالمغرب بين مشاريع الإصلاح وواقع الازمة.

¹ الظهير الشريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 من شعبان 1432 (30 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 5964، مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432، (30 يوليو 2011)، ص 3626، حيث نص الفصل 168 على ما يلي: "يحدث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المجلس هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تمم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال".

² المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، "حكامة منظومة التربية والتكوين بالمغرب، تقييم تطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013"، 2015، ص 156.

المبحث الأول: الأسس المرجعية المؤطرة لمهام التعليم العالي

على مر سنين مضت، عمل مختلف الفاعلين في قطاع التعليم العالي على إرساء الأسس المرجعية لتأطير مهام التعليم العالي، باعتباره قضية وطنية مركزية، هذا الاهتمام تجلّى في التنصيب على التعليم في الدساتير المغربية، وكذا في الخطب الملكية التي ما فتئت تدعو إلى ضرورة تمكين التعليم من الاطلاع بمهامه، و ملاءمتها مع المتطلبات و التحديات الجديدة، سعياً إلى الاندماج في اقتصاد المعرفة (المطلب الأول)، و بدورها القوانين الصادرة سعت إلى السير في نفس النهج، و ذلك بتنزيل مبادئ و مفاهيم الإصلاح المراد تحقيقه، سعياً إلى تحديد مهام التعليم العالي و النهوض بها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المقتضيات الدستورية والخطب الملكية

شكل دستور 2011 منعطفاً تاريخياً في الإمكانيات التي أتاحتها لتطوير المنظومة التعليمية عموماً و التعليم العالي خاصة، عبر نصه بشكل صريح في مجموعة من فصوله-18 فصلاً- على أهمية القضية التعليمية و على ضرورة إعطائها الاهتمام الذي تستحقه في مغرب اليوم، وفق مبادئ أساسية مؤطرة لإنجاح أي ورش مرتبط بالسياسات العمومية بما فيها مسألة إصلاح التعليم عبر اعتماد المقاربة التشاركية، الحكامة الجيدة، الحرية و تكافؤ الفرص، و غيرها من المحددات التي نصت عليها المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، باعتبارها تسمو على التشريعات الوطنية في نطاق احترام أحكام الدستور¹، هذه الاستجابة للمرجعية الكونية لحقوق الإنسان انخرط فيها المغرب منذ سنة 1979، بمصادقته على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، الذي نص في مادته 13 على أن الدول مطالبة بضمان الحق في التعليم لكل فرد، و اردف في الفقرة الثانية من نفس المادة على أن ممارسة هذا الحق مرتبطة بجعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة تبعاً الكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة بهدف تمكين كل شخص من الإسهام بدور فاعل في المجتمع²، و تكريس انخراط المغرب في ضمان هذا الحق سيتعزز بدستور 2011، حيث تم التنصيب على الحق في التعليم باعتباره رافعة لتحقيق التنمية و الانخراط في مجتمع المعرفة، سواء بشكل ضمني كما هو الشأن في

¹ باعتبار التصدير اضحي جزءاً لا يتجزأ من الدستور

² منظمة الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1976، ص 7، متوفر على: تاريخ الزيارة 2025/03/26.

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

الفقرة الأولى، الثانية و الثالثة من تصدير دستور 2011¹، أو بشكل صريح في العديد من الفصول، كما جاء في مقتضيات الفصل الخامس حيث نص على ضرورة الانخراط في التنوع اللغوي بالانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم و على الثقافات و الحضارات الأخرى، ليتم التأكيد مرة أخرى على نفس المقتضى من خلال الفصل 25 حيث اعتبر ان حرية الفكر و الرأي و الإبداع و النشر و العرض مكفولة بكل أشكالها، كما ان الحرية في مجالات الأدب و الفن و البحث العلمي و التقني تبقى مضمونة، ليقع على عاتق السلطات العمومية تنمية هذا الإبداع و تطويره على أسس ديمقراطية و مهنية مضبوطة²، بتعبئة كل الوسائل المتاحة ، لتيسير أسباب استفادة المواطنين و المواطنين على قدم المساواة من الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج و ذي جودة في ظل التشبث بالهوية المغربية، و الثوابت الوطنية بغية تحقيق التنمية المستدامة³، و ذلك بتوسيع و تعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية للبلاد عبر تيسير ولوجهم للثقافة و العلم و التكنولوجيا حسب ما جاء به الفصل 33 من الدستور، و قد تمت دسترة المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي وفقاً لمقتضيات الفصل 168 من نفس الدستور باعتباره هيئة استشارية، مهمتها ابداء الآراء حول كل السياسات، و القضايا الوطنية التي تهم التربية و التكوين و البحث العلمي، و كذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين و سيرها، كما يساهم المجلس في تقييم السياسات و البرامج العمومية في هذا المجال.

تلك بعض من النصوص التي وضعت مرتكزات الرؤية الاستراتيجية الجديدة بغية تجاوز اختلالات التي عرفت المراحل السابقة والسعي نحو تمكين التعليم العالي من الاضطلاع بمهامه وملاءمتها مع متطلبات مشروع المجتمع المغربي، الهادف الى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة عبر مواكبة واندماج تحولات العالم ومستجداته في العلوم والتكنولوجيا والمعارف.

¹ مرجع سابق، الدستور، 30 يوليو 2011، ص 36.

² - الفصل 26 من دستور 2011.

³ - الفصل 31 من دستور 2011.

على هذا الأساس، عمل دستور 2011 على تكريس وتعزيز هاته الأدوار للتعليم العالي بشكل صريح مؤكداً اختيار والتزام المغرب بالنهوض بالقضية التعليمية التي تم التنصيب عليها أيضاً في الدساتير السابقة، دستور 1992¹ ودستور 1996 ولو بصفة محتشمة، حيث تم الاقتصار على فصل وحيد وهو الفصل 13² على عكس الدستور الحالي 2011.

هذا التنصيب على قضية التعليم في الدستور المغربي، ما هو الا انعكاس للاهتمام الذي يحظى به إصلاح المنظومة التعليمية من قبل أعلى سلطة في البلاد، باعتباره قضية وطنية مركزية بعد القضية الأولى الممثلة في الوحدة الترابية، فبالرجوع الى الخطاب الملكية سواء للملك الراحل الحسن الثاني او للملك محمد السادس، نجد ان الحديث عن التعليم و أزمته و مطالب إصلاحه ظل ملازماً لهاته الخطب، فالملك الراحل الحسن الثاني دق ناقوس الخطر في خطابه سنة 1993 بمناسبة عيد الشباب³، وفي خطابه يوم 3 مارس 1999 بمناسبة عيد العرش، قام بتنصيب اللجنة التي عهد اليها اعداد مشروع إصلاح نظام التربية والتكوين⁴.

واستمرارا في نفس النهج، عمل الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش على ترسيخ الاهتمام بالمسالة التعليمية، معلنا في خطابه بمناسبة ذكرى عيد العرش الثاني على أن التعليم أضحي أولوية وطنية، تتطلب تظافر الجهود من اجل إصلاح شامل⁵، حيث قرر في الذكرى الخامسة لاعتلائه العرش تنصيب مؤسسة دستورية ممثلة في المجلس الأعلى للتعليم، كقوة اقتراحية وتقويمية لإصلاح منظومة

¹ ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بتنفيذ مراجعة الدستور، الجريدة الرسمية عدد 4172 بتاريخ 1992/10/14 الصفحة 1247.

² ظهير شريف رقم 1.96.157 الصادر في 23 من جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996) بتنفيذ نص الدستور المراجع الجريدة الرسمية عدد 4420، ص 2283، تاريخ 10 أكتوبر 1996.

الفصل الثالث عشر من دستور 1996 الذي ينص على ان: "التربية والشغل حق للمواطنين على السواء."

³ خطاب الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1993 بمناسبة عيد الشباب متوفر على: تاريخ الزيارة 2025/03/21

www.maroc.ma/ar /

⁴ خطاب الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1999 بمناسبة عيد العرش متوفر على: تاريخ الزيارة 2025/03/21

www.maroc.ma/ar/

⁵ -خطاب الملك محمد السادس سنة 2001 بمناسبة عيد العرش متوفر على: تاريخ الزيارة 2025/03/22

www.maroc.ma/ar/

التعليم¹، وقد ظل اصلاح التعليم حاضرا في ذهن جلالته حيث أكد في سنة 2009 ان التعليم العالي يشكل المسار الحاسم لرفع التحدي التنموي²،

وفي سنة 2011 جدد الملك في خطابه امام أعضاء مجلسي البرلمان ان الانخراط في اقتصاد المعرفة والابتكار هو مفتاح لتقدم المغرب³، وفي معرض خطابه ل 20 غشت 2013 بمناسبة ثورة الملك و الشعب، أكد جلالته على ضرورة تنزيه قطاع التعليم عن المزايدات السياسية، مقدما تشخيصا دقيقا لواقع التعليم عموما و للتعليم العالي بشكل خاص، حيث ورد في خطابه أن التعليم يواجه عدة صعوبات و مشاكل، خاصة في اعتماد بعض المراجع و المناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، معتبرا في معرض حديثه أن التعليم العالي يشكل قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و في نفس الخطاب أكد جلالته أن التعليم أصبح أكثر سوءا مقارنة بما كان عليه قبل أزيد من عشرين سنة، و دعا الى تفعيل المقتضيات الدستورية بخصوص المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي كآلية جديدة للمساهمة في إنجاح ورش اصلاح المنظومة التربوية⁴، ليتم التأكيد على هذا المقتضى مرة أخرى في خطاب جلالته بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش سنة 2015، بأن التعليم هو عماد تحقيق التنمية، و قد دعا في خطابه هذا الى ضرورة الانفتاح على اللغات و الثقافات الأخرى، و على ضرورة انخراط الكل في تنفيذ مشروع إصلاح التعليم في اطار تعاقد وطني ملزم⁵.

¹- خطاب الملك محمد السادس سنة 2004 بمناسبة عيد العرش متوفر على: www.maroc.ma/ar / تاريخ الزيارة 2025/03/22

²- خطاب الملك محمد السادس سنة 2009 بمناسبة عيد العرش متوفر على: www.maroc.ma/ar / تاريخ الزيارة 2025/03/23

³الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة للبرلمان سنة 2011، متوفر على: www.maroc.ma/ar

⁴خطاب جلالة الملك إلى شعبه الوفي بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب سنة 2013، متوفر على: www.maroc.ma/ar / تاريخ الزيارة 2025/03/21

⁵خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش سنة 2015، متوفر على: www.maroc.ma/ar / تاريخ الزيارة 2025/02/24

المطلب الثاني: مقتضيات القانونية

شكلت الدساتير المغربية على مر السنين والخطب الملكية مرجعية أساسية لتأطير عمل مختلف الفاعلين في مجال التعليم العالي من مؤسسات وطنية وهيئات مدنية وأحزاب سياسية، وكذا الحكومات المتعاقبة، و يعتبر الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 75.02.1 الصادر في سنة 1975، المتعلق بتنظيم الجامعات أول اطار قانوني للتعليم العالي نظم مهام الجامعات، ففي الفصل الأول منه اعتبر ان مهمتها هي تلقين التعليم العالي و القيام بالبحث العلمي وتكوين الإطارات و المساهمة في نشر المعرفة و الثقافة، و أكد في الفصل الثاني على انها عبارة عن مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي¹، تلتها مجموعة من المشاريع الهادفة لإصلاح منظومة التربية والتكوين عموماً وأزمة التعليم العالي بشكل خاص، بدءاً بالمخطط الثلاثي (1978-1980)، مروراً بسياسة التقويم الهيكلي لسنة 1983 إلى المشاريع الوزارية التي تم طرحها.

وبالرغم من تعدد المشاريع الإصلاحية، إلا أن أزمة التعليم العالي ظلت مستمرة²، وهذا ما أكدته

البنك الدولي في تقريره سنة 1995، مؤكداً على وجود أزمة مست التعليم العالي المغربي، ولم يكتفِ التقرير بعرض الثغرات والمشاكل التي يعاني منها القطاع، بل قدم كذلك توصيات ومقترحات للخروج من هذه الأزمة، لكن الشيء الملاحظ على هذه المقاربة لحل الأزمة أنها مقاربة اقتصادية، تعتمد بالأساس على ضرورة إعادة الهيكلة الأساسية للنظام التعليمي والتكويني في المملكة حتى يصبح فاعلاً ونشطاً في الاقتصاد العالمي، ويبلغ نمو اقتصادي مستمر.

كذلك يشير التقرير على أن المملكة المغربية عليها القيام بعدة اصلاحات شاملة ومهمة ومنها التركيز على متغير التنمية في الاصلاح، كما أوصى التقرير البنكي على أن يكون هدف الاصلاح هو الاستثمار في رأسمال البشري كعنوان للمرحلة المقبلة، بدلا

¹ - ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.75.102، بتاريخ 13 صفر 1395، (25 فبراير 1975)، يتعلق بتنظيم الجامعات، الجريدة الرسمية، عدد 3252، ص 719.

² - مقال لبلقاسم الخطاري، "أزمة التعليم العالي في المغرب السياق المضمون التطبيق"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.oujdacity.net/national-article-84196-ar>

من أن يكون التقويم الهيكلي كما كان معروفاً في المرحلة السابقة، ليؤكد التقرير أن استمرار الأزمة سيجعل من التعليم العالي المغربي في أفق سنة 2010 غير ملائم وناقص، لتستمر ميزانية التعليم العالي في إنحناك الميزانية العامة للبلاد¹،

في هذا الإطار، سيقوم المغرب سنة 2000 بتحيين وتعزيز ترسانته القانونية من خلال إصدار القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، حيث جاء بمضامين متقدمة على مستوى الأهداف المسطرة وكذا المهام المنوطة بالتعليم العالي، ففي المادة الأولى في فقرتها الثانية اعتبر أن التعليم العالي المغربي بشقيه العام والخاص يهدف إلى:

- تكوين الكفاءات وتطويرها وتنمية المعلومات ونشرها في جميع ميادين المعرفة؛
- الإسهام في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والاقتصادية والثقافية للأمة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- التمكن من العلوم والتقنيات والمهارات وتنميتها بواسطة البحث والابتكار؛
- الرفع من قيمة التراث الثقافي المغربي والعمل على إشعاع قيمه العريقة².

تحقيق هذه المهام يعتمد على الاهتمام بالعنصر البشري من أساتذة باحثين وطلبة وإداريين، باعتبارهم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر والهشاشة، وكذا ضرورة انفتاح التعليم العالي بشقيه على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لملاءمة مخرجاته مع حاجيات السوق، هذا بالإضافة إلى ضرورة تطوير منظومة البحث العلمي لدوره الفعال في بناء اقتصاد المعرفة، وبذلك سيساهم في الرقي ببلادنا إلى مصاف الدول المتقدمة، لما يتيح من توفير لموارد بشرية مؤهلة وذات مهارات عالية.

والملاحظ أن هذه المهام السالفة الذكر، تبقى مهام تقليدية متعارف عليها، إذ لم تتطرق لأي دور لهذه المؤسسات فيما يخص المساهمة في اقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص الجامعات فقد خصصها القانون 01.00 في مادته الثالثة بالمهام التالية:

¹ -Banque mondiale, rapport annuel 1995 ; Washington, p 120.

² - ظهير شريف رقم 1.00.199، الصادر في 15 صفر 1421، الموافق 19 ماي 2000، بتنفيذ القانون رقم 01.00، المتعلق بتنظيم التعليم، الجريدة الرسمية، عدد 4798، 21 صفر 1421، (25 ماي 2000)، ص 1194.

- المساهمة في تعميق الهوية الإسلامية والوطنية؛
- التكوين الأساسي والتكوين المستمر؛
- تنمية ونشر العلم والمعرفة والثقافة؛
- إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية خاصة بواسطة تنمية المهارات؛
- البحث العلمي والتكنولوجي؛
- القيام بمهام أعمال الخبرة؛
- المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد؛
- المساهمة في تطوير الحضارة الإنسانية؛

وتختص الجامعات بصفة أساسية بتدريس جميع أصناف التعليم والتكوينات الأساسية وبتحضير الشهادات المتعلقة بذلك وتسليمها. وتنظم التكوين المستمر لفائدة الأشخاص المندمجين أو غير المندمجين في الحياة العملية قصد تلبية حاجات فردية أو جماعية.

وقد عمل هذا القانون على وضع المبادئ الأساسية للخروج من أزمة التسعينيات، بمأسسته لميثاق التربية والتكوين والبحث العلمي، واعتماده على نظام المسالك والوحدات، كما متع الجامعة بالاستقلال البيداغوجي والعلمي والثقافي، وعموماً عمل هذا القانون الى الاستجابة للمتطلبات الداخلية والتحديات الخارجية لمنظومة التعليم العالي بالمغرب، بدعوته الى انفتاح التعليم العالي على محيطه السوسيو اقتصادي¹، مع ضرورة تقييم المردودية بواسطة أجهزة مختصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلال الذاتي وحرية التصرف حسب ما جاءت به المادة 79 من نفس القانون²، تلك أبرز المهام والمضامين التي جاء بها هذا القانون.

¹ - مبروك كاهي، "إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل"، العدد الخامس عشر، 2016، ص 681.
² - المادة 79 من القانون رقم 01.00، المتعلق بتنظيم التعليم، مرجع سابق، حيث جاء في مقتضياتها على ان: "تحدث أجهزة مراقبة متخصصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلال الذاتي وحرية التصرف من أجل إنجاز عمليات التدقيق والتقييم المنصوص عليهما في المادة 77 أعلاه، منها بصفة خاصة هيئة وطنية للتقييم ومرصد للتوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي والمهني".

كما ان المرسوم الوزاري رقم 2.12.790 الصادر في 19 فبراير 2013، حدد في مادته الأولى مهام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر¹، وهو بذلك ساهم في تحديد وتوسيع المهام المنوطة بالتعليم العالي، عبر عدة إجراءات كدعم التعليم العالي الجامعي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الجامعات الوطنية والدولية، وكذا إقرار البحث العلمي وتشجيعه والعمل على تنميته.

لتعمل وزارة التعليم العالي هي كذلك عبر مخططها الممتد من 2012-2016 الى محاولة الاستجابة لمتطلبات المرحلة، عبر عدة محاور بهدف تفعيل مهام التعليم العالي والارتقاء بها وملاءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل².

ورغم تعدد الأسس المرجعية المؤطرة لمهام التعليم العالي بالمغرب وتقدمها على مستوى النصوص، الا انها لم تحقق المراد منها، نتيجة للقصور الذي صاحب أجزائها وتنزيلها بشكل جيد ومعقلن³، مما أدى الى فشل كل محاولات الإصلاح التي عرفتتها منظومة التعليم العالي، وبالتالي تعميق أزمة التعليم بالمغرب.

¹ - مرسوم رقم 2.12.790، الصادر في 8 ربيع الآخر 1434، (19 فبراير 2013)، بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، الجريدة الرسمية، عدد 6149، الصادرة بتاريخ 25 جمادى الآخرة 1434 (6 ماي 2013)، ص 3864.

² - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مخطط عمل الوزارة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013-2016.

³ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، حكامه منظومة التربية والتكوين بالمغرب، تقييم تطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، 2015، ص 9.

المبحث الثاني: مهام التعليم العالي بالمغرب بين مشاريع الإصلاح وواقع الازمة

منذ الاستقلال توالى على منظومة التعليم العالي، مجموعة من المشاريع الإصلاحية، التي حاولت تجاوز الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع، عبر العمل على تنزيل مشاريع إصلاحية، كان أهمها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وآخرها الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين 2015-2030، (المطلب الأول)، ورغم توالي الإصلاحات إلا أن التعليم العالي ما زال يعاني من مجموعة من الاختلالات المزمنة، وصفت بأزمة التعليم العالي بالمغرب، التي تبقى متجذرة ومتعددة المظاهر (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مشاريع إصلاح التعليم العالي بالمغرب

بعد مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال، تعاقبت على المنظومة التربوية المغربية مجموعة من الإصلاحات باءت بالفشل، كان أهمها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وآخرها الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين 2015-2030، والتعليم العالي بدوره لم يسلم من تأثير ما اضحى يصطلح عليه بأزمة التعليم، رغم خضوعه للعديد من المخططات الإصلاحية، يبقى أهمها صدور القانون 00.01 المتعلق بتنظيم مهام التعليم العالي، فكتكنولوجيا إصلاح التعليم العالي عرفت العديد من المراحل، نوجزها فيما يلي:

مرحلة السبعينات: يعتبر ظهير 25 فبراير 1975 المتعلق بتنظيم الجامعات أول إطار قانوني للتعليم العالي، وقد اعتبر متقدما في تلك الحقبة حيث تتميز بالشمولية، وأكد على مبدأ استقلالية الجامعة، باعتبارها وحدة أساسية عملا بالنموذج الفرنسي، ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك المرحلة من تاريخ المغرب، وكذا تأخر إصدار النصوص التنظيمية المصاحبة له، كلها جعلته يتسم بنوع من الشككية و لم يتمكن نتيجة لذلك من تحقيق أهدافه، خصوصا بعد ظهور تعثرات كبيرة عند محاولة تطبيقه، مرتبطة أساسا بتزايد نفقات التعليم العالي، الشيء الذي دفع بالدولة إلى تقليصها عبر الحد من ولوج التعليم العالي (المخطط الثلاثي 1978-1980)، مما نتج عنه عدة اضطرابات طلابية، تم على إثرها اتخاذ عدة إجراءات لتصحيح الوضع، لكنها فشلت في تحقيق ذلك، مما أدى إلى تفاقم الوضع خصوصا بعد نهج سياسة التقويم الهيكلي لسنة 1983.

مرحلة التسعينيات: هي مرحلة الإصلاح بامتياز بعد ان بلغت الازمة حدتها، حيث ان كل فاعل وصي على القطاع سعى الى بلورة تصوره لتجاوز اختلالات المرحلة السابقة، حيث تم طرح مجموعة من المشاريع الإصلاحية من مختلف الفاعلين والمتدخلين في التعليم العالي نذكر منها:

1. مشاريع للوزارة الوصية على التعليم العالي: مشروع السيد الطيب الشكلي (1992)، ومشروع السيد محمد الكنديري (1994)، وكذا مشروع السيد ادريس الخليل (1996)، هذا بالإضافة الى مشاريع أخرى للوزراء المتعاقبين: لخالد عليوة ولحسن الداودي.

2. المشاريع المطلوبة: كمشروع النقابة الوطنية للتعليم (1993).

3. المشاريع الميثاقية: مشروع وثيقة المبادئ الأساسية (1993) والصادر عن لجنة وطنية موسعة، والذي حدد مبادئ التعليم الأساسية في ثلاث نقاط، لكنها لم تلقى القبول من الجهات الرسمية.

وتجدر الإشارة ان كل هذه المشاريع الإصلاحية لم تطبق الا بشكل جزئي، ولم تعطي المراد منها، وبقي التعليم العالي في انتظار إصلاح شامل ينهي حالة الاختناق و الانسداد الذي يعرفه، ظهرت بوادره مع صدور تقرير البنك الدولي لسنة 1995، الذي اعتمد مقارنة اقتصادية ومالية في معالجة أزمة التعليم العالي عبر دعوته الى الحد من ولوج التعليم العالي كآلية رئيسية للتقليل من النفقات و خدمة المديونية الخارجية للمغرب، وكذا بقصد توفير يد عاملة رخيصة تستجيب لحاجات السوق¹، لكن بغض النظر عن هاته السلبيات الا ان التقرير دعا الى ضرورة القيام بإصلاحات شاملة تهدف الى الاستثمار في الرأسمال البشري لتحقيق التنمية²، و هذا ما دعا اليه الملك الراحل الحسن الثاني في خطابه ل 6 نونبر لسنة 1995، عبر دعوته الى اعداد ميثاق وطني للتربية و التكوين الذي سيري النور سنة 2000، حيث عمل هذا الميثاق على وضع المرتكزات الأساسية لنظام التربية و التكوين و الاستجابة

¹ جمال بوطيب، "التعليم العالي في العالم العربي: استراتيجيات الإصلاح الجامعي، التجربة المغربية نموذجاً"، مجلة ذوات، العدد 12، 2015، ص 29-31.

² مبروك كاهي، مرجع سابق، ص 780.

لسوق الشغل، و قد حدد وظائف التعليم العالي في التكوين الأساسي و المستمر، اعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية، البحث العلمي و التكنولوجي ونشر المعرفة¹.

و في نفس السنة صدر القانون 00.01 و الذي شكل اطاراً مرجعياً لعمليات الإصلاح التي اعقبته، كما قام بأجراء مقتضيات ميثاق التربية و التكوين المتعلقة بالتعليم العالي، حيث تطرق الى بعض من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعليم العالي في المغرب و حاول دعمها و تكريسها، كمبدأ استقلالية الجامعة، كما عمل على تجاوز إشكالية ضعف تمويل التعليم العالي عبر تعزيز التمويل الذاتي للجامعات، حيث أكد في المادة السابعة منه على انه يمكن للجامعات ان تقدم بموجب اتفاقيات خدمات بمقابل، وأن تحدث محاضن للمقاولات، و كذا إمكانية مساهمتها في مقاولات عمومية²، و قام أيضاً بتحديد مهام التعليم العالي في أربعة محاور عامة و شاملة، بهدف ملائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية، وفي سنة 2003 سيتم العمل بنظام ل.م.د (الإجازة- ماستر- دكتوراه)³، المستوحى من نظام LMD، الإصلاح الجامعي الأوروبي او ما يسمى بمخطط بولونيا، ممهداً لبداية ترسيخ الاستقلال البيداغوجي للجامعة.

و من اجل تسريع وتيرة الإصلاح وضعت الدولة برنامجاً استعجالياً خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 الى سنة 2012، اعتمد في صياغته على التقرير الوطني الأول حول منظومة التربية والتكوين و افاقها الصادر سنة 2008، رصدت له ميزانية اجمالية بلغت 45 مليار درهم، كان يهدف بالأساس الى تحقيق المهام الموكولة للتعليم العالي و الى توفير مقومات تأهيل و استقرار منظومة التربية والتكوين ومعالجة اشكالاتها البنيوية، عبر الرفع من الطاقة الاستيعابية بالجامعات عن طريق توسيع المؤسسات الموجودة وبناء مؤسسات جديدة، و تطوير التخصصات التقنية و المهنية و ربطها بسوق الشغل، و كذا تشجيع البحث العلمي، محاولاً في نفس

¹ - المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، متوفر على موقع وزارة التربية الوطنية المغرب
www.men.gov.ma/Ar/Pages/charteEF.aspx2025/02/02

² - المادة 07 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم، مرجع سابق.

³ - Mina Kleiche-Dray et Saïd Belcadi. L'université marocaine en processus d'autonomisation. 2008. RABAT. p 26

الاطار معالجة الاشكالات التي تعترض مؤسسات التعليم العالي كنقص الموارد البشرية و ضعف التخطيط و التقييم و المواكبة، و ذلك بهدف ملائمة العرض التربوي مع متطلبات التنمية¹.

الفترة الممتدة من 2013 الى 2025:

رغم المكتسبات التي حققها ميثاق التربية و التكوين و البحث العلمي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2013، والرؤية الاستراتيجية (2030/2015)، والقانون الاطار 51/17، الا ان منظومة التعليم العالي ما زالت تعاني من اختلالات عديدة و مؤثرة كمحدودية المردودية، استمرار الهدر الجامعي، ضعف التمكن من اللغات، صعوبة الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و القيمي للخريجين²، مما يجعل بلادنا تتحمل تكاليف باهضة نتيجة لعدم انخراطه بالشكل المطلوب في مجتمع المعرفة و الابتكار و التكنولوجيا، و قد جاءت الرؤية الاستراتيجية 2030-2015 للمجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي لتصحيح الوضع و محاولة معالجة الاختلالات السابقة عبر مجموعة من الإجراءات اطلق عليها اسم الارتفاعات، و ذلك بغية تحقيق التغيير المنشود و تمكين التعليم عموما و التعليم العالي خصوصا من الاطلاع بمهامه، عبر نهج حكمة ناجعة لتصور الإصلاح و تدبير تنفيذه و توفير مستلزمات تحقيق أهدافه و تتبع و تقييم مراحل إنجازه، كل ذلك بهدف السعي نحو تحقيق الارتقاء بالمجتمع المغربي من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج و مصدر للمعرفة³ و تظل المقاربة الشمولية المندجة ركيزة اساسية لإنجاح أي اصلاح⁴.

المطلب الثاني: مظاهر أزمة منظومة التعليم العالي المغربي

رغم توالي محاولات إصلاح التعليم العالي في المغرب، الا ان مجمل التقارير سواء الدولية او الوطنية، أشارت الى استمرار أزمة التعليم العالي نتيجة لتعثر مسلسل الإصلاح الذي شهده هذا القطاع منذ الاستقلال، فالمغرب يحتل مراتب جد متدنية في قطاع

¹-Ministère de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche Scientifique. Pour un nouveau souffle de la réforme. Présentation du Programme «NAJAH 2009-2012», Rapport de synthèse, Draft - Juin 2008.pp 39- 44.

²- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2030-2015"، ص 3-4.

³- المرجع نفسه، ص 10.

⁴ محمد عابد الجابري، اضاء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، 1985، ص 154.

التعليم على المستوى الدولي المرتبة 101¹، كما ان تقرير الخمسينية اكد على ان أزمة التعليم العالي أدت الى الحاق ضرر كبير بالقدرة التنافسية لبلادنا و تأخر في الاندماج في اقتصاد المعرفة، معتبرا أن الأزمة أضحت أكثر ميلا نحو الاستدامة نتيجة لضعف مصداقية التعليم العالي لعدم ارتباطه بسوق الشغل و لضعف الاهتمام بالبحث العلمي² وكذا تشتت الفضاء الجامعي³، فالمغرب يعرف تأخر عن المجتمع المعرفي، باعتبار جل المؤشرات المتعلقة بالبعد المعرفي تصنفه في مؤخرة البلدان المقارنة، فمظاهر أزمة التعليم العالي تبقى متعددة و يمكن تبويبها الى عدة مستويات:

المستوى البنيوي التنظيمي: في هذا الصدد نشير الى تقادم البنيات والهياكل التنظيمية التي أصبحت تعيش حالة من التشتت والفوضى، كما ان أشكال ممارستها لمهامها أضحت تفتقد الى التخطيط الدقيق وضعف التنسيق بين مختلف عناصرها، وذلك راجع بالأساس الى عدة أسباب نذكر منها:

خلو شعار استقلالية الجامعة من مضامينه الحقيقية، فالاستقلال البيداغوجي والمالي والاداري يبقى محدودا ولا يستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة، اما فيما يخص مسألة نقل الممتلكات الى الجامعات والتي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين والقانون 00.01 في مادته 96⁴، لا زالت تعرف تعثرا كبيرا نتيجة بطء الإجراءات القانونية، والتكلفة الباهظة التي تتطلبها عملية النقل⁵.

أما فيما يخص البنية التحتية، فالصفة المميزة تظل عدم استجابة الطاقة الاستيعابية للطلب المتزايد المتعلق بالتعليم العالي، حيث بلغت نسبة استخدام الطاقة لمؤسسات الاستقطاب المفتوح 175 في الوقت الذي تشتغل فيه مؤسسات الاستقطاب المحدود بأقل من طاقتها الاستيعابية⁶، هذا التمايز بين هذين النوعين من المؤسسات باعتبار الأولى تمثل التعليم الجماهيري أما الثانية فتبقى

¹ - World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016–2017, Geneva, p 23.

² المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: المستقبل يشيد والأفضل ممكن، ص 13.

³ محمد بردوزي، تحديث التعليم في المغرب نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني، منشورات التحديث، 2000، ص 123

⁴ المادة 96 من القانون 00.01، مرجع سابق. حيث تنص على ما يلي " من أجل تمكين الجامعات من القيام بالمهام المسندة إليها، تفوت لها الدولة بالجمان كامل ملكية المنقولات والعقارات التابعة لملكها الخاص والضرورية لمزاولة أنشطتها. ولا يترتب عن هذا التفويت استيفاء أي ضريبة أو رسم كيفما كانت طبيعته.

⁵ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، "التقرير التحليلي، تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات"، 2014، ص 54-55.

⁶ - نفس المرجع، ص 29.

نخبوية، نجده أيضاً في تطور نسبة الزيادة في عدد الأساتذة، بحيث ان هذه النسبة تمثل فقط 8 في المئة بالنسبة للنوع الاول، رغم انه يستقبل 88 في المئة من مجموع الطلبة على المستوى الوطني، في حين ان النوع الثاني يستفيد من زيادة بلغت 54 في المئة، رغم انه يستقطب فقط 13 في المئة¹.

مستوى المردودية والفعالية: تسيير مؤسسات التعليم العالي يعتمد على مجموعة من العناصر كوضعية الفاعلين في حقل التعليم العالي، وكذا نوع المضامين التي تدرس بها، اضافة الى مدى استجابتها لمتطلبات محيطها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تقسيم مسألة مردودية التعليم العالي هذه الى قسمين مردودية داخلية وأخرى خارجية.

المردودية الداخلية: يلاحظ أن نسبة مهمة من الطلبة 64 في المئة يغادرون التعليم العالي دون الحصول على شهادة، كما ان نسبة التخرج تبلغ فقط 31,2٪، وتصل سنوات التكرار مثلاً في سلك الإجازة الى معدل 3 سنوات، وتجسد تكوينات المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح كل مشاكل الجودة التي يعاني منها قطاع التعليم العالي، بحيث يعتبرها حاملو البكالوريا تكوينات متبقية لا يقبل عليها الا من لا يستطيع ولوج احدى مؤسسات الاستقطاب المحدود، كما ان المقاولات تعتبرها غير ملائمة لسوق الشغل².

المردودية الخارجية: تظل مخرجات التعليم العالي غير ملائمة في نسبة كبيرة منها لمتطلبات محيطها الاقتصادي، اذ تصل نسبة البطالة بين حاملي الشواهد العليا جد مرتفعة تصل الى 26٪³، بالرغم من الجهود التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي ، كتكوينها عشرة آلاف مهندس و 3300 طبيب سنوياً⁴، فإنها تظل غير قادرة على الاستجابة للسياسات التنموية العامة، فيما يخص الكفاءات المطلوبة، ثم ان الأبحاث و الدراسات التي تقدمها هاته المؤسسات فإضافة الى قلتها تظل أغلبيتها تفتقد الى روح الإبداع و الابتكار، مما أثر سلباً على مستوى البحث العلمي الذي يظل متأخراً و ضعيفاً في مخرجاته،

¹ - نفس المرجع، ص 31.

² - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "تقرير 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات"، مرجع سابق، ص 108-109

³ - المجلس الأعلى للتعليم، "حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها"، التقرير التحليلي، 2008، ص 53.

⁴ - نفس المرجع، ص 54.

كما أن البحث العلمي بدوره يعرف تأخراً و ضعفاً في مضامينه و مخرجاته، نتيجة لعدة أسباب يبقى أهمها ضعف التمويل المرصود له فقط 0,73% من الناتج الداخلي الخام¹، نسبة تبقى ضعيفة لا تمكن البحث العلمي من اداء أدواره، فالبنك الدولي يوصي بضرورة تخصيص نسبة 2% من الناتج الداخلي الخام الى البحث العلمي لتمكينه من تحقيق ادواره²، كما انه يعاني من ضعف على مستوى البنيات المتوفرة والتأطير البيداغوجي، وكذا عدد الأساتذة الباحثين الذي ظل ثابتاً في 19%، حيث لم يعرف اي ارتفاع بين سنتي 2011 و 2012³، هذا إضافة الى غياب أجهزة مستقلة ذات سلطة تقريرية في مجال التخطيط للبحث العلمي⁴، كلها عوامل أدت الى قصور في البحث العلمي و في تكوين الكفاءات مما انعكس سلباً على قدرة مؤسسات التعليم العالي في المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد.

ضاف إلى ذلك ضعف التمكن من اللغات والمعارف والكفايات الذي صار يشكل مظهراً من مظاهر تردي المردودية الداخلية، حيث أصبح التباعد بين لغة التدريس بالثانوي واللغة المستعملة بالتعليم العالي إشكالا، فتدني مستوى الطلبة فيما يخص التعامل مع اللغات، خصوصاً اللغة الفرنسية يؤدي بهم الى الانقطاع عن الدراسة بالأخص في السنة الاولى، فالاختبارات اللغوية تبقى مغيبة ويظل الانسجام اللغوي مميزاً أساسياً لنظام التربية والتكوين بالمغرب⁵.

على هذا الأساس، تظل ازمة التعليم العالي بالمغرب عامة و متعددة المظاهر، تجعل بلادنا تتحمل تكلفة باهظة في تحقيق المشروع الديمقراطي و التنموي، و الانخراط في مجتمع المعرفة و الابتكار و التكنولوجيا، باعتبار ان تحقيق مهام التعليم العالي يندرج في إطار السعي نحو تنمية بشرية مستدامة قوامها المعرفة و العلم و الإبداع، و تأتي الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم ببلادنا (2015-2030)، كورش إصلاحي جديد يهدف الى تعزيز المكتسبات و تطويرها، و الوقوف على الاختلالات و تجاوزها، و ذلك بابتكار حلول جديدة بالاعتماد على مقارنة شمولية و مندمجة أساسها التشارك و الحكامة، لانخراط جميع الفاعلين في بلورة الإصلاح و تملك أهدافه و مضامينه، و أيضاً في سيورة تطبيقه، فالرؤية الجديدة تعتمد على ثلاث أسس مرجعية لعملها و هي

¹ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "تقرير 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات"، مرجع سابق، ص 140.

² -Banque mondiale <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

³ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "تقرير 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات"، مرجع سابق، ص 141.

السياسة التعليمية بالمغرب: الرهانات والتحديات
"التعليم العالي أنموذجاً"
ذ. عبدالله الخلوقي

الإنصاف ، تكافؤ الفرص ، الجودة للجميع و الارتقاء بالفرد و المجتمع، فالتغيير المتوخى يهدف الى تمكين المنظومة التربوية عموماً و التعليم العالي خصوصاً من الاضطلاع بأدواره و مهامه الحاسمة.

خاتمة

ان إصلاح منظومة التعليم العالي بالمغرب يرتبط أساسا بانخراط جميع المتدخلين في هذا المجال، بتمكينهم من المشاركة في اعداد التصورات و اتخاذ القرارات و تنفيذها و تقييمها، فالرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم العالي 2015-2030، تشكل خارطة طريق لتحسين مخرجات التعليم العالي و جعلها تستجيب لمهامه، و كذا توفير مقومات تأهيل و استقرار هاته المنظومة، كما انها تأتي كلبنة أساسية للمساهمة في معالجة اثار الأزمة، التي يمر بها التعليم العالي في المغرب، مما يقتضي من الجميع مضاعفة الجهود و الإمكانات لتعزيز انخراط بلادنا في مجتمع المعرفة و تحقيق تنمية مستدامة، تحقيق هذا الهدف يمر عبر تنزيل مجموعة من التوصيات التي يمكن تقسيمها الى عدة مستويات متكاملة و مندمجة:

فعلى المستوى البنوي التنظيمي : كإجراء عملي يفني بمواجهة التزايد المستمر في عدد الطلبة ، وجب تطوير منظومة التعليم العالي المغربي و توسيع طاقتها الاستيعابية عبر احداث مؤسسات جديدة و ضمان استعمال امثل لبنيات الاستقبال المتوفرة، مع ضرورة الزيادة في عدد أساتذة التعليم العالي و ايلائهم الاهتمام الذي يستحقونه، و ذلك بتحسين شروط أدائهم المهني و البيداغوجي و العلمي و منحهم وضعية مادية و معنوية تتلاءم و قيمتهم الاجتماعية و الاختبارية، كما ان تحسين حكامه التعليم العالي و الرقي بمهامه يمر أساسا عبر عدة إجراءات ، كترسيخ و أجراً مبدأ استقلالية الجامعة في جميع تجلياته الإدارية ، المالية و الأكاديمية، في ظل احترام شروط ممارسة الحرية الفكرية و الأكاديمية، و كذا ضمان الإنصاف و تكافؤ الفرص امام الطالبات و الطلبة في ولوج مؤسسات التعليم العالي، سواء ذات الاستقطاب المفتوح او المحدود، هذا بالإضافة الى ضرورة تطوير و تحسين القانون المنظم للتعليم العالي 00.01، و كذا مراجعة الأنظمة الأساسية للأساتذة الباحثين سعياً للتخفيف من الضغط عليهم و تمكينهم من تطوير قدراتهم، عبر حث و تمكين الجامعات من تفعيل واستغلال مختلف الاليات، التي منحها لها القانون 00.01 للزيادة في مداخيلها وتمكينها من تجاوز اشكالية ضعف التمويل، كإنجاز خدمات بمقابل، تقديم التكوين المستمر وتطوير الشراكة.

اما على مستوى تحسين المردودية الداخلية: فمؤسسات التعليم العالي مدعوة الى الرفع من جودة التكوينات عبر مواكبة و دعم الاستقلالية البيداغوجية للجامعات، و العمل على تأسيس التقييم الذاتي الداخلي مع تعزيز التقييم الخارجي، الذي أوكلت مهمته الى الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، مما سيمكن من خلق دينامية إيجابية للتنافس و التميز بين الجامعات

وفق مؤشرات و معايير محددة و تتعلق أساساً بمدى اهتمامها بالبحث العلمي، و التنوع اللغوي في المسالك و التخصصات و كذا استعمالها للتكنولوجيا الحديثة في التكوين، إضافة الى مدى ملاءمة مخرجاتها مع متطلبات محيطها الاقتصادي و الاجتماعي.

و فيما يخص المستوى المتعلق بتطوير المنظومة الخارجية فيجب العمل على الرفع من قابلية خريجي التعليم العالي على الاندماج في سوق الشغل، عبر ملاءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل و حاجيات المحيط الاقتصادي، و ذلك بتوجيه أكبر عدد ممكن من الطلبة نحو التكوينات المهنية التي تستجيب لبرامج التنمية القطاعية، ككليات الطب و الصيدلة، و مسالك التجارة و التسيير، و الإجازات المهنية إضافة الى الماستر المتخصص، كما يجب إعطاء البحث العلمي الاهتمام الذي يستحقه باعتباره قاطرة للتنمية، عبر الرفع من الميزانية المخصصة له، لتصل الى 2% من الناتج الداخلي الخام، و كذا تحسين هيكلية بنيات البحث العلمي عبر توسيع البنيات الجامعية للبحث الأكاديمي و العلمي و التكنولوجي، و ربطها بالمختبرات و المعاهد و المراكز الوطنية و الدولية للبحث و الابتكار مع تقوية التنسيق مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، و يبقى الاهتمام بالعنصر البشري بجميع مكوناته، حلقة أساسية في نجاح عملية الإصلاح و تمكين مؤسسات التعليم العالي من الاضطلاع بمهامها قصد تحقيق التنمية و الرقي بالإنسان و المجتمع المغربي.

لائحة المراجع

مراجع باللغة العربية

✓ الكتب

- محمد بردوزي، تحديث التعليم في المغرب نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني، منشورات التحديث، 2000.
- محمد عابد الجابري، اضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، 1985.

✓ المجلات والمقالات

- البشير تامر، ذاكرة المدرسة المغربية، المدرسة المغربية أسئلة ورهانات، العدد 1. 2009.
- بلقاسم الجطاري، "أزمة التعليم العالي في المغرب السياق المضمون التطبيق"
- جمال بوطيب، التعليم العالي في العالم العربي: استراتيجيات الإصلاح الجامعي، التجربة المغربية نموذجاً، مجلة ذوات، العدد 12. 2015.
- مبروك كاهي، دفاتر السياسة والقانون، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل العدد الخامس عشر 2016.

✓ النصوص القانونية

الظواهر

- الظهير الشريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 من شعبان 1432 (30 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 5964، مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432، 30 يوليو 2011.
- ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بتنفيذ مراجعة الدستور، الجريدة الرسمية عدد 4172 بتاريخ 1992/10/14.
- ظهير شريف رقم 1. 96. 157 الصادر في 23 من جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996) بتنفيذ نص الدستور المراجع الجريدة الرسمية عدد 4420، تاريخ 10 أكتوبر 1996.
- ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.75.102 بتاريخ 13 صفر 1395، (25 فبراير 1975)، يتعلق بتنظيم الجامعات، جريدة رسمية عدد 3252.
- ظهير شريف رقم 1.00.199 الصادر في 15 صفر 1421 الموافق 19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم، الجريدة الرسمية عدد 4798 – 21 صفر 1421 (25 ماي 2000).

✓ المراسيم

- مرسوم رقم 2.12.790 صادر في 8 ربيع الآخر 1434 (19 فبراير 2013) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، لجريدة الرسمية عدد 6149 الصادرة بتاريخ 25 جمادى الآخرة 1434 (6 ماي 2013)،

✓ الخطاب الملكية

- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش المجيد، يوم الخميس 30 يوليوز 2015.
- خطاب الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1993 بمناسبة عيد الشباب.
- خطاب الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1999 بمناسبة عيد العرش.
- خطاب الملك محمد السادس سنة 2001 بمناسبة عيد العرش.
- خطاب الملك محمد السادس سنة 2004 بمناسبة عيد العرش.

- خطاب الملك محمد السادس سنة 2009 بمناسبة عيد العرش.
- الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة للبرلمان سنة 2011.
- خطاب جلالة الملك إلى شعبه الوفي بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب سنة 2013.
- خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش سنة 2015،
- ✓ **المواثيق الدولية**
- منظمة الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1976.
- ✓ **التقارير**
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009 الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من اجل التغير المجتمعي والتنمية، اليونسكو. 2010 باريس.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، حكامه منظومة التربية والتكوين بالمغرب، تقييم تطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، 2015.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الاطر، مخطط عمل الوزارة خلال الفترة 2013-2016.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، حكامه منظومة التربية والتكوين بالمغرب، تقييم تطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، 2015.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من اجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030.
- المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: المستقبل يشيد والأفضل ممكن،
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي، تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات، 2014.
- المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين. 2000.
- المملكة المغربية، القانون الإطار 51/17، لسنة 2019.

Bibliographies-en français

✓ Livres

- Mina Kleiche-Dray et Saïd Belcadi. L'université marocaine en processus d'autonomisation, 2008, RABAT. P 26.

✓ Rapports

- Banque mondiale, stratégie pour l'éducation : Horizon 2020, Apprentissage pour tous, Investir dans l'acquisition de connaissances et de compétences pour promouvoir le développement Résumé analytique, 2011.
- Banque mondiale, rapport annuel 1995 ; Washington.
- Ministère de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche Scientifique, Pour un nouveau souffle de la réforme,

Présentation du Programme « NAJAH 2009-2012 », Rapport de synthèse, Draft – Juin 2008.

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016–2017, Geneva.

Webographie

البوابة الوطنية المغرب	www.maroc.ma/ar/
موقع وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، المغرب	www.men.gov.ma/Ar/Pages/charteEF.aspx
منظمة الامم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي	http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx
موقع وجدة سيتي	www.oujdacity.net/national-article-84196-ar/
البنك الدولي	www.donnees.banquemondiale.org/indicateur/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

تدريس النص الادبي الاشكالات والحلول

النص الشعري نموذجاً

الدكتورة لبنى المجيدي

أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي - سلا

المملكة المغربية

الملخص

يعد الأدب من أكثر المعارف الإنسانية إقداراً على الافصح عن الذات الإنسانية، فهو سبيل التفاعل الغير محدود مع الآخرين، والمزود الأساس بالمشاعر الإنسانية التي تحمل الواقع وتمنح الوجود الإنساني أسمى المعاني. وتدريس النص الأدبي نشاط تعليمي يحقق النشاط التفاعلي بين الذات الإنسانية داخل الفصل، وتعبئة المعارف والخبرات، ثم اكتساب مهارات الاستماع والقراءة والفهم والتحليل والاستنباط والتركيب. وبناء التصورات والاحكام اعتماداً على المنطق والحجج وتبرير صحة الحكم وغيرها ما يساهم في بناء متعلم قادر على التعامل مع مختلف النصوص الأدبية.

ونظراً لتعدد وظائف النص الشعري وما يسمح به من مداخل لدراسته، فإنه حظي بأهمية بالغة في التوجيهات التربوية و البرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك الثانوي التأهيلي، إذ يمكن المتعلمين من تعرف السياقات التاريخية والاجتماعية والأنساق الجمالية للنص الشعري، فضلاً عن إقدارهم على تحليل البنيات الداخلية للقصيدة على المستوى الدالي والتداولي واستخلاص القيم الإنسانية.

فما واقع درس تدريس النص الشعري في المدرسة المغربية اليوم؟ وكيف يمكن الجمع بين متعة تلقي النص الشعري وتطبيق خطوات القراءة المنهجية كما نصت عليها التوجيهات التربوية؟ ثم إلى أي حد ساهم تدريس النص الشعري في تحقيق الوظائف الجمالية والاخلاقية والقيمية لدى المتعلم في خضم تحديات العولمة؟ وإلى أي حد يستطيع الخطاب المدرسي تقديم مقترحات ذات أسس معرفية بيداغوجية ومنهجية تمكن المتعلم من تحقيق التفاعل والاقبال عليه؟

هذه الاسئلة وغيرها تقودنا الى وضع تصور حول مواصفات متعلم السلك الثانوي التأهيلي الذي تمكن انطلاقاً من تعلماته السابقة من بعض آليات اشتغال النص الشعري من حيث تفكيكه الى وحدات نصية، واستكشاف عوالمه الفنية

الكلمات المفتاحية: النص الادبي، النص الشعري ، تدريس، القراءة المنهجية.

مقدمة

يمثل الشعر العربي للعرب أهمية بالغة ، وتربطهم به علاقة قلبية متينة من حيث هو فن قديم وأصيل، فهو ديوان العلم و التاريخ و الحكمة، يتميز بنغمة تجعله محببا الى العقل و الوجدان البشري، ويمكّن الانسان من التعبير عن نفسه فيلبي حاجة أساسية عنده، يترجم أفكاره ويعبر عن مخاوفه ويشهر بطولاته ويرثي انكساراته، يمدح ويصف ويتغزل، ويباهر بالفخر و الحماسة، يبكي عند الوجد فيبكي معه كل سامع لنظمه، ويسعد بالأحبة و الرفقة و بماء الطبيعة فيبهج كل متلق لأشعاره ويؤنسه.

والمناهج الدراسية المغربية لم تستثن من هذا التعلق الكبير بالشعر العربي، و خصت كل مستوى تعليمي بشكل من النصوص الشعرية بما يتناسب مع الفئة المستقبلة، لتغرس بذور حب اللغة العربية، وتتحول القراءة عند المتعلمين سليقة ، مما يخول لهم استثمار مكتسباتهم الذهنية و الحسية لمقاربة النص الشعري والتفاعل مع مضامينه وأساليبه وإيقاعه.

ومما لا شك فيه، فالتعليم عملية فردية اجتماعية لنقل المعارف و الخبرات و المهارات و المعتقدات من جيل الى جيل تتمحور حول الانسان، باعتباره الغاية و الجوهر الذي تقوم التربية بتهديب سلوكه وتعليمه وتطويره في ارتباط بالجماعة التي تحتضنه، ونظرا لأهمية وجدوى تدريس النص الادبي في التربية على تذوق الأدب، لاسيما الشعر العربي كمادة تعليمية ، اشتدت الحاجة الى ربط المتعلم بالنصوص الشعرية عاطفيا من خلال تنمية الوعي عنده بأهمية المحافظة على التراث العربي الذي يبصم الهوية العربية، ومعرفيا من خلال كشف البناء الفني و الفكري و اللغوي و القيمي للنص ، فضلا عما يتيح تدريس النص الشعري من قدرة على تنمية القدرات اللغوية بإجادة النطق و سلامة الأداء، والتعبير و القدرات النقدية والتحليلية و تنمية التربية الجمالية و الذوقية لدى المتعلم.

I. الإطار الإشكالي للدراسة

1. إشكالية الدراسة

يشغل الشعر مكانة هامة في المنظومة التربوية المغربية لما له من أهمية في التعلم و في تحفيز التفكير النقدي، كما أنه يساهم في تشكيل القيم الإنسانية و الجمالية في المجتمع، وبناء على هذا الأساس، نطرح الإشكالية التالية: ما واقع درس النص الشعري في

المدرسة المغربية اليوم؟ و الى أي حد يمكن اعتبار تدريس النص الشعري مدخلا لتنمية الذوق الفني لدى المتعلم؟ وهل تتحقق الكفايات المرجوة من دراسته في ظل القراءة المنهجية ؟ كيف نقرأ ونُقرأ الشعر؟

2- فرضيات الدراسة

تتجلى فرضيات الدراسة فيما يلي

- الطريقة المنهجية المعتمدة في مقارنة النص الشعري، طريقة جاهزة ونمطية تقتل روح النص الشعري، وتعيق عملية التواصل و التفاعل بين المتعلمين و جوهر النص الشعري؛
- ضعف الحيز الزمني ، وارتباطه بالامتحانات الاشهادية يدفع المدرس الى الالتزام بخطوات القراءة المنهجية فتتحول الحصّة الى درس جاف :

- تربية المتعلم على تذوق الشعر و الاحساس بعناصر الجمال فيه يحتاج الى طرائق تدريس تستمد مقوماتها وأسسها من البداغوجية الابداعية.

3- أهمية وأهداف الدراسة

- ترمي هذه الدراسة الى تسليط الضوء على بعض الصعوبات التي تواجه عملية تدريس النص الشعري، والمشاركة في البحث عن طرائق تدريسه بالمدرسة المغربية تتجاوز طرائق الخطاب المدرسي المتمركزة على الاهتمام بالسياق التاريخي و الأدبي للنص الشعري والكاتب و ظروف النص في غياب شبه تام للمتعلم القارئ؛
- البحث عن سبل تمكين المتعلم من الاستمتاع بقراءة النص الشعري من حيث هو شبكة من الانفعالات يحتاج الى هامش إبداعي.

4- منهج الدراسة: اقتضت طبيعة الدراسة وأهدافها استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

5- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تلاميذ السنة أولى و الثانية باكوريا آداب وعلوم انسانية بمؤسسة الفقيه التطواني بسلا
- الحدود الزمانية: الموسم الدراسي: 2024/2025

II- الإطار النظري للدراسة

1- مدخل مفاهيمي

تركز الدراسة على الجهاز المفاهيمي الآتي:

- **النص** :عرف ابن منظور¹ في معجمه لسان العرب النص بالرفع و الظهور، فنص الحديث ينصه نصا: رفعه، وكل ما أظهر فقد نص. وترتبط مجموعة من التعريفات اللغوية الواردة في القواميس العربية منها القاموس المحيط في مادة نصص بمعاني الإظهار و الرفع و الإنتهاء والحركة والكمال و الإسناد.

وبخصوص المعاجم الغربية²، فنجد أن مفهوم النص مرتبط بمجال النسيج و الخياطة و الحياكة textus التي تعني القماش مشتقة من الفعل حاك texere أو tisser، وعليه، نلاحظ الاختلاف الواضح لمفهوم النص بين التحديدات العربية و الغربية ولكنها تلتقي عند الخفاء و التجلي الذي يفرضه وجود اللباس، وهو ما يميز العروس في المنصة عن غيرها من الحضور.

واصطلاحا يعد النص الأدبي شكلا من أشكال التعبير الإبداعي الذي يستخدم اللغة لنقل المشاعر و الأفكار والتجارب، ويتميز عن غير من النصوص كالنص الصحفي و النص العلمي و النص الفلسفي بالتركيز على الذات الإنسانية و المظاهر الجمالية من إحياء وخيال وصور فنية. ولاشك أنه انفرد بمميزات خاصة عن باقي النصوص أهمها تمكين المتلقي من فهم العالم الذي يدور حوله، وتوسيع آفاقه فيتحقق التواصل الثقافي بين الشعوب.

- **النص الشعري**: جنس أدبي يتميز من خلال طبيعة بنائه و تركيبته عن غيره من الأشكال الإبداعية الأخرى، ظهر في العصر الجاهلي ولازال قائما حتى عصرنا الحالي، وانسجما مع التغيرات الزمنية و الاجتماعية والسياسية انسلخ الشعر عن بعض مقوماته الفنية التقليدية وظهر شكل جديد في الكتابة الشعرية له خصوصياته المميزة وتصوراته الجديدة وهو ما يصطلح عليه ب (الشعر الحر).

- القراءة المنهجية

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة الصاد، دار صادر، بيروت/ ط3، 1994.

² Le petit Robert. Ed le Robert.Paris.P.1955.

إن القراءة عملية ذهنية تقوم على تحليل الرموز و تفكيكها بغاية تحقيق الفهم و الاستيعاب مع السرعة المناسبة، وقد ورد في لسان العرب¹ أن مفهوم القراءة يفيد ما يشير الى مجموعة من العمليات الاولية المرتبطة بفعل القراءة من معاني الجمع و التلفظ و الإخبار. وفي المعجم الفرنسي le Petit Robert يدل فعل قرأ على تعرف محتوى نص . واستكشاف المعنى الضمني عبر دال خارجي².

و بذلك تكون القراءة المنهجية أداة أساسية في مقارنة النصوص عبر مجموعة من العمليات المتتالية والخطوات والمراحل و الأنشطة لفهم النصوص الشعرية و النثرية و تحليلها تحليلا يستثمر مختلف معطياتها الداخلية و الخارجية تقوم على عنصرين أساسيين هما التفاعل و المقاربة الكلية. ويقوم الفعل القرائي للنص الشعري على منظور ديداكتيكي يعتبر النص شبكة من العلاقات المتفاعلة فيما بينها، وأهم مرتكزاتها: المتعلم و النص و البنية اللغوية و المحيط الثقافي و الاجتماعي وهي تشتغل بشكل مفتوح كما أنها اخضع لمجموعة من المتغيرات مما يؤثر على عملية التفاعل³.

- تحديد مفهوم الأدب

يعد الادب بمفهومه الحديث معرفة كسائر المعارف الإنسانية الأخرى المستمدة من الحياة ، تفسرها أو تصفها أو تنتقدها، غير أنه يتميز عنها بكونه طاقة متجددة ذات مصادر متعددة، منها ما يتصل بالوجدان، ومنها ما يتصل بالفكر أو الخيال أو اللغة وتكامل هذه العناصر هو ما يجعل من الأدب مادة تتفاعل معه الأجيال الموالية وتتأثر به، مرجعيته الأساس تعود الى المؤثرات المجتمعية(الدينية، القومية، الجغرافية، الحضارية، الثقافية...) والمؤثرات الذاتية المرتبطة بطبيعة الأديب . ومن ثم يمكننا تحديد الأدب بقولنا "الأدب هو مجموعة الآثار المكتوبة التي يتجلى فيها العقل الإنساني بالإنشاء أو الفن الكتابي"⁴. وتطلق كلمة الأدب منذ العصر الحديث على الفنون النثرية، أي الكتابة التي لا تتقيد بوزن و لا قافية كالرسالة و القصة و المقالة و المسرحية والسيرة والنقد...وعلى الفنون الشعرية كالشعر الغنائي و الشعر الملحمي و الشعر التمثيلي.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة قرأ، دار صادر، بيروت، ط3، 1994

² Le Petit Robert. Paris. 1993

³ علي آيت أوشان، ديداكتيك النص الشعري من القراءة الى الإلقاء، دار أبي رقرق للطباعة و النشر، دراسات بيداغوجية 5 ص 6.

⁴ حنا فاخوري، تاريخ الأدب العربي، منشورات المكتبة البوليسية بيروت لبنان ، ط12، 1978، ص34.

II واقع تدريس النص الشعري في المدرسة المغربية

1 - النص الشعري في الوثائق التربوية

نصت التوجيهات التربوية¹ على تمكين المتعلم في السنة أولى آداب وعلوم إنسانية من التعرف على أصول الشعر العربي وخصائصه من العصر الجاهلي الى العصر الحديث، و الوقوف عند التطورات التي شهدتها هذه العصور الشعرية، ثم أهمية الشعر العربي في التعبير عن الذات و الجماعة. فشملت المجزوءة الأولى نصوصا من الشعر القديم (الجاهلي، الاسلامي و الأموي) ومثلت المجزوءة الثانية الموسومة ب "الشعر العربي القديم ومظاهر التحول" التحولات الحضارية و الاجتماعية التي عرفها الشعر العباسي و الأندلسي و المغربي،

أما في السنة الثانية آداب وعلوم إنسانية، فالتركيز يكون على تعميق إدراك المتعلم بالسياقات التاريخية و الاجتماعية والانساق المعرفية و الجمالية للنصوص الأدبية و الإقدار على فهمها و تحليلها وتأويلها، والتمكن من آليات القراءة النقدية للنصوص و الحكم عليها.

ويتبدى واضحا من خلال مقررات مادة اللغة العربية بالسلوك الثانوي أن الكفايات المستهدفة من تدريس النص الشعري مرتبطة بالكفاية التواصلية و الثقافية و المنهجية و الاستراتيجية. حيث ترتبط الكفاية التواصلية بالقدرة على التواصل مع مختلف النصوص القديمة والحديثة من أنماط وموضوعات متنوعة، واستثمار المعارف والضوابط اللغوية في مختلف السياقات التواصلية.

أما الكفاية الثقافية فتهم تعرف معرفة أنماط الكتابة الشعرية وخصائصها البنائية، ومكونات الخطاب الشعري ووظائفه، مما يغني الرصيد اللغوي والبلاغي، ويسعف المتعلم في فهم النصوص الشعرية المختلفة وتحليلها، ويعمق ثقافته في المجالين معا.

وفيما يتعلق بالكفاية المنهجية، فالغاية المتوخاة تتجلى واضحة في تمكين المتعلم من منهجية تحليل نص شعري عبر توظيف جهاز مفاهيمي وخطوات محددة، وإقداره على تشغيل مختلف المقاربات المنهجية لوصف الظواهر الشعرية وتأويل النصوص الأدبية. إضافة الى تمكينه من مبادئ التصنيف والتنظيم والتمييز والمقارنة والربط والاستدلال والبرهنة

¹ التوجيهات التربوية و البرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلوك التعليم الثانوي التأهيلي، نونبر 2007، مديرية المناهج، حسان الرباط.

ثم استثمار المعارف اللغوية والبلاغية في وضعيتي التلقي و الإنتاج.

وفي هذا السياق، وتأسيسا على الاعتبارات السالفة الذكر، فهذه الكفايات مع بعضها كفيلة بأن تحقق لدى المتعلم نشاطا ذهنيا يهم استحضار المعارف عند الحاجة إليها وتوظيفها في وضعيات محددة حسب السياق فتتحقق الكفاية المعرفية، و لكن تغيب مسألة هامة مرتبطة بتذوق الشعر وفهم المعنى المرتبط بالايقاع و درجات الغموض في النص وقوة التكثيف و الذاتية و الخيال، هذا الغياب يؤثر على طبيعة العلاقة بين المتعلم و النص الشعري فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التصدع؟ هل الأمر مرتبط بالمدرس أم بالمتعلم أم بطبيعة النصوص الشعرية المتعددة المداخل أم أن هناك أسبابا أخرى تعيق عملية تذوق الشعر ؟

2- النص الشعري و مدرس اللغة العربية

لما كانت مهنة التعليم حرفة متميزة، فقد وجب إسنادها للمهّرة الذين تلقوا تكوينا متينا يؤهلهم لتنشيط التعلمات وفق مقاربات بيداغوجية فعالة، مدرسين متحكمين في المحتوى العلمي الذي يقدمونه لجماعتهم داخل الفصل. يمتلكون مهارات تواصلية عالية علاوة على مهارة الانصات و التحدث.

فالمدرس المتحكم في المعارف الأساسية لمادته يستطيع أن يغرس حب العلم و المعرفة والفن في نفوس تلامذته، ويعتني ببناء عقولهم، فييسر لهم المادة العلمية بكل الوسائل الديداكتيكية المتاحة وبالطرق المتنوعة حتى ييث فيهم روح البحث، لاسيما ونحن نعيش في زمن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وصار لزاما تمكين المتعلم من البحث عن قنوات أخرى كمصادر للمعرفة واستثمارها في الانتاجات الصفية. ولعل أهم مهارة يسعى إليها كل مدرس في الفصل الى جانب المهارات اخرى، نجد مهارة " التنظيم " كأهم مهارة وجب تمكين المتعلمين منها بمختلف الاسلاك لما لها من أثر في تنظيم الأفكار وبناء العقول في زمن التكنولوجيا المتطورة. ولا غرو في ذلك، فهو المهندس الذي يخطط التعلمات بما يتناسب مع زمن وطبيعة المكون المدروس من أجل إرسالها بدقة وثبات. ثم يقوم بتقويم المكتسبات ودعم الثغرات بأسلوب مرن يجعل المادة حية نشيطة لرفع مستوى التحصيل ودرجة تملك الكفايات المستهدفة من الدرس. زد على ذلك، امتلاك الدرس مهارات التواصل البيداغوجي و التنشيط، فالعملية التدريسية عملية تواصلية، حيث أن كل الانشطة تتم في وضعيات تواصلية تفاعلية.

ولا غرو أن الحديث عن تدريس النص الشعري هو حديث عن العلاقة المعرفية القائمة بين المدرس و النص الشعري قبل الانتقال الى مقتضيات الإقراء على اعتبار أنها علاقة أولية تسبق العلاقة التعليمية، مما يسمح له بفتح مدخل مناسب وفعال لإقراء النص دون السقوط في مغبة تطبيق الخطوات القرائية المقررة في القراءة المنهجية ، وبذلك ينجح التفاعل المفروض بين المدرس و المتعلم و النص الشعري. هذا النجاح مرهون بمدرس عارف بالشعر قادر على الربط بين عناصره وليس مجرد متمرس ماهر في تطبيق الخطوات المنصوص عليها في الوثائق التربوية ، مدرس لا يركز بالأساس على رفع مستوى التحصيل المعرفي وإنما يحفز ويحرك جذوة الإبداع و الابتكار عند المتعلمين والقدرة على حل المشكلات و البحث عن أسرار الجمال في القصيدة.

ومما لا شك فيه ، فالمعرفة مرتبطة بالقراءة" بما هي قضايا نظرية وتصورات معرفية وآليات تحليلية الى الإقراء، بما هو فعل تعليمي تعليمي وصولا الى القراءة، بما هي كفاية يروم المدرس بناءها لدى المتعلم. نسيان المنطلق الأول أو تبخيسه أو العجز عن النهوض بالمشقة التي يتطلبها يجعل من الإقراء منطلقا وهذا خلل يفرغ التدريس من مائه الذي يجدده، أي يفرغه من المعرفة¹ وبناء على هذا الأساس، يتبين أن مدرس الشعر معني أكثر من غيره بضرورة تحديد معارفة الشعرية بشكل مستمر، حتى يستطيع تحقيق الكفايات المرجوة من تدريس النص الشعري، المتمثلة في تمكين المتعلم من النفاذ الى عمق المقروء الشعري وتذوق جمالياته، ثم الوعي بأهمية الشعر ودوره في الحياة كمعطى ثابت في زمن المتغيرات السريعة، فضلا عن تكوينه أدبيا تكويننا جيدا. وإلا فما قيمة الشعر دون تلق وتذوق بل كيف يمكن تدريس النص الشعري و المدرس يواجه صعوبات في ذلك ؟

3- بين متعة تلقي النص الشعري و تطبيق خطوات القراءة المنهجية

يبدع الشاعر نصا شعريا يضمنه أفكارا ومشاعر وأوصافا وقيما وأخبارا، و ينتقل النص بكل معطياته الى المتلقي الذي يعيش تلك الحالات بصورة أخرى فيتحقق التشابه المختلف، حيث يعيش المتلقي متعة فنية مع الصور البلاغية، والطرائق التعبيرية والتصويرية و الإيحائية ويستخلص الرسالة المتضمنة من النص الشعري، كما تغني ذاكرته التراثية وتزخر بمخزون ثقافي متنوع ينهل من كل لون شعري، مما يسمح له بالاطلاع على الثقافة العربية قديما وحديثا ، ومعاينة المتغيرات التي شهدتها الشعر على مر الزمن في ارتباطها

¹ خالد بلقاسم، قراءة النص الشعري في ضوء التدريس بالمجزوءة، دراسات بيداغوجية تنمية المهارات القرائية، دار أبي رقرق للطباعة و النشر، العدد الأول يناسر 2017، ص120.

بالاحداث الاجتماعية و السياسية و العقدية و الحضارية، انتقال مرن من العصر الجاهلي الى العصر الحديث، ولكن ، فعل تلقي جمالية النص الشعري يختلف عند المتعلم أثناء بناء التعلّيمات داخل الصف بسبب عامل الحصيصة الزمني من جهة و وجوب قراءة النص بما يستجيب للوثائق التربوية، وهكذا يتحول النص الشعري الى عبارة ينقل المتعلم من عصر شعري الى آخر دون أن تتحقق الغاية الأساسية من تلقي الشعر الا وهي تنمية الذوق الفني وفهم ما يود الشاعر قوله في قصيدته بعيدا عن أي توجيه تعليمي مقصود في المجزوءات، وملازمة معاني الكلمات وموسيقى الألفاظ مما يعتل في المشاعر و الوجدان من مشاعر إنسانية مرهفة، ويغيب التفاعل، وهو شرط لازم بين المبدع و النص الشعري و المتلقي في إطار شبكة تفاعلية تربط بين المكونات الثلاثة يسمح للمتعلّم بالانخراط في جمال القصيدة بكل جوارحه ، وتتحوّل بذلك حصّة النصوص الشعرية خاصة و الادبية عامة الى حصّة إشباع حاجات المتعلمين واحترام ميولهم وليس فقط حصّة الاستظهار استعدادا للاختبار .

وجدير بالذكر أن النصوص الشعرية المقترحة في الأولى آداب وعلوم إنسانية تستجيب لهذه الرحلة الشعرية عبر العصور في أوجه كثيرة، ولكن محتواها بعيد عن بيئة المتعلمين، وتخلو من العناصر التي قد تستأثر باهتمامهم كالموضوعات العاطفية، فنجد قصائد تؤكد النزعة القبلية و الانتماء لطبقة معينة، والشعر السياسي وقضايا النزاع والفتن حول الخلافة في العصر الأموي ثم الانتقال الى حالة النقيض في العصر العباسي من إقبال على فن المدح و الغزل، فيبقى المتعلم محصورا بين ألفاظ صعبة وتراكيب مجازية تستلزم زمنا طويلا ليتحقق فهم المضامين واستيعاب المقصود من الأبيات الشعرية مما ينفره من الدرس، ويجول بينه وبين سحر الشعر العربي.

ومن المعلوم أن المستويات الإشهادية بالمدرسة المغربية في التعليم الثانوي التأهيلي تفرض أن يكون المتعلم لا سيما تلميذ الثانية باكوريا آداب وعلوم إنسانية تحديدا ، مستعدا ليتزود بقاعدة معطيات ثقافية و معرفية مرتبطة بالمدارس الشعرية و الاتجاهات الابداعية، على اعتبار أنه عمق معرفته العامة و الخاصة بطبيعة النصوص الشعرية في السنة اولى آداب ، وبذلك، يكون مؤهلا لتوظيف المعارف الجديدة توظيفاً منهجيا أثناء تحليل نص شعري، بدءا بمرحلة التأطير ووضع النص في السياق التاريخي و الأدبي المناسب، و متمكنا من آليات محاورته و مساءلة مكوناته الدلالية والمعجمية و الاسلوبية و الابداعية لإبراز الخصيصة الابداعية التي يقوم عليها. فضلا عن، تمكينه من المهارات القرائية و اللغوية و التعبيرية لإقداره على التعامل الجيد مع الوضعيات التطبيقية و

الانتاجية التي ستطلب منه عند كتابة إنشاء أدبي . وهنا نتساءل، كيف يمكننا أن نحقق مسألة التذوق الفني والعلاقة بين المتعلم و النص الشعري علاقة جافة خالية من الحمولات الوجدانية التي يجبل بها النص، بالإضافة الى أن كل التركيز على إخضاع النص الشعري لخطوات القراءة المنهجية المقررة في التوجيهات التربوية، وهذا بكل تأكيد يتنافى مع شروط قراءة النص الشعري الذي من المفترض أنه يعلم المتعلم كيف يفكر ويبدع ولا يبقى متلق سلبي يردد ما سمعه من معلمه، وبالتالي يشبع حاجاته النفسية و الفكرية ويمد جسور التواصل بين زمنين مختلفين، زمن الشعر القديم وزمن العولمة.

وانطلاقا مما سبق، ماهي الاستراتيجية الملائمة التي تمكننا من تجاوز نقائص الطريقة الرسمية في قراءة النصوص الشعرية بالسلك الثانوي وسبل تدليلها؟

استخلاص النتائج

اعتمدنا في هذه الدراسة على نتائج استمارتين موجهتين الى المدرس و المتعلم، وبناء على تفرغ الاستمارتين ، خلصنا الى أن النص الشعري يواجه مجموعة من الصعوبات منها ماهو مرتبط بالمدرس ومنها ما هو مرتبط بالمتعلم، فما ارتبط بالمدرس أظهر أنه يقوم بإفهام المتعلم مضامين النص الشعري ويوجهه الى معنى محددا انطلاقا من جملة من الاسئلة الموجهة تقود الى نتيجة محددة نظرا للغلاف الزمني المخصص للنصوص ، ونظرا لصعوبة النصوص المختارة وحاجتها الى شرح مستفيض حتى يتوضح للمتعلم معناها وسياقها، فضلا عن ضرورة إتمام البرنامج الدراسي حسب ما هو مسطر له، فتعرض النصوص الشعرية على المتعلمين وتدرس دراسة جافة حيث يكتفي المدرس بتطبيق القراءة المنهجية دون تذوق .

أما فيما يتعلق بنتائج الاستمارة الموجهة للمتعلم، فتبين أن نسبة من المتعلمين يواجهون مشاكل أثناء دراسة النصوص الشعرية، وهذه المشاكل مرتبطة بمستوى الفهم القرائي، وذلك راجع للصعوبات المتعلقة بالجوانب اللغوية، حيث يرون أن النص الشعري يتضمن معجما يصعب فهمه، خصوصا الشعر القديم، لأنه يوظف مفردات غير مألوفة مما يستعصي معه الفهم الجيد للمضامين الدلالية وبالتالي لا يتحقق التواصل مع النص وما يريد الشاعر الإفصاح عنه ، وبذلك يمكن تقييم مستوى الإقبال على النص الشعري على مستويين: التفاعل مع الشعر القديم ضعيف جدا باستثناء بعض الفئات التي تميل الى النمط العمودي انسجاما مع أصولها الاجتماعية المحافظة، في حين يقبل البعض على الشعر الحديث نظرا لاثارته موضوعات عاطفية تشد اهتمامه، ويبقى التفاعل

الخجول فقط من أجل غرض الاختبار والرغبة في النجاح ، فيتحول بذلك المتعلم الى متلقي سلبي يركز على تطبيق القراءة المنهجية ولا يستطيع الإجابة عن الاسئلة الآتية ماذا قال النص الشعري القديم؟ وما الذي أخفاه؟ وكيف تم ذلك؟ ولا يتذوق جمال المعاني السامية ولا ما يختزنه النص من متعة فنية. فضلا عن الضعف الواضح في الانتاجات الكتابية مما يكشف عدم القدرة على استثمار ما اكتسبه في درس الأدب.

ونسبة أخرى من المتعلمين تواجه صعوبة في فهم الشعر الحديث نظرا لما يتضمنه هذا الأخير من غموض مرتبط بتوظيف الرموز والاساطير و الإيحاءات مما يتعذر عليهم استخراج المعاني الكامنة في القصيدة والإعراض عن الاهتمام بالنص الشعري. وعليه، إذا كان الشعر يمثل وسيلة للتعبير عن أحداث الواقع و البيئة والثقافة و المجتمع، فمتعلم اليوم يعيش في عالم التطور التكنولوجي مما يجعله لا يستوعب السياق الذي أنتج فيه النص الشعري فلا يتواصل وجدانيا مع الشاعر ولا يستوعب معمارية القصيدة التقليدية ، كما لا يدرك العلاقة الرابطة بين أثر الأوزان ووظيفة الإيقاع على المعنى الداخلي للقصيدة، بل إنه لا يستوعب سبب علاقة الشاعر بالبحر الطويلة التي تعكس نفسه وصوره الطويل على الخن، كما هو الحال بالنسبة للشعر الحر الحامل لرؤية كونية في بيان دلالات الاسطر الشعرية المتفاوتة الطول و القصر وعلاقتها بنفسية الشاعر. على اعتبار أن النصوص الشعرية قابلة للتأويل مفتوحة على القراءات المتعددة، مشبعة بالعواطف التي لا تعبر عما يعيشه متعلم الألفية الثالثة، فالوقوف على الاطلاع و البكاء على فراق الحبيبة، أو التيه في الصحراء لا يعني له شيئا ، ولا يلامس مشاعره التي تبدلت بفعل كثرة التعامل مع الآلة، كما لا يولي أهمية لثورة الشعراء على القواعد التقليدية و ابتكار الشكل الجديد في الابداع الشعري، وبالتالي يشعر بأنه يبدد طاقته فيما لا يشعر به فينصرف عن التراث الشعري العربي.

وقلة قليلة من المتعلمين عبروا عن استمتاعهم بقراءة الشعر، وانسجامهم مع معانيه السامية بالرغم من أنه لا يحظى بتقدير مجتمعي، ويحفظون بعض الأبيات للاستشهاد بها عند الحاجة. فقد أدركوا نواحي الجمال عند فهم النصوص الشعرية، واستخلاص القيم الاخلاقية و الاجتماعية و الفنية فيها، وتمثلوا حيوات الشعراء عبر النصوص المختلفة. فيتبين أن هناك جانبا مشرقا في الموضوع، فحتى وإن كنا نعيش عصر العلوم والذكاء الاصطناعي، فالمدرسة المغربية تسعى جاهدة الى توجيه السلوك الانساني وصقل الذوق

وتحذيب الوجدان بالاضافة الى بناء الكفايات التواصلية و الثقافية والمعرفية عامة. وأنه مهما بلغ الانسان مراتبا عليا من تطويع وتسخير العلوم التكنولوجية فهو في جوهره كتلة من المشاعر يحتاج الى تعبئة روحه بالشعر و الأدب.

ومن الحلول المقترحة:

- بناء على ما تقدم، يبدو واضحا أننا بحاجة الى اقتراح نصوص شعرية جديدة تتناسب مع مستوى المتعلمين واهتماماتهم واختلاف أذواقهم الفنية، نصوصا تتناول قضاياهم المعاصرة، فانفصال النص الشعري القديم عن انتظاراتهم وأحلامهم التي تأثرت بمظاهر العولمة، وغياب الامكانات اللغوية و الفكرية و الجمالية المرجوة لديهم عمق الهوة بينهم وبين النص الشعري ؛
- التركيز على طريقة التدريس يجعلها تفاعلية وتخطي القراءة التفكيكية المقتصرة على استنباط ما هو موجود وظاهر في النص؛
- إشراك المدرس في عملية اختيار النصوص الشعرية؛
- تحفيز قنوات التفكير عند المتعلم وتنمية حسه الفني و الابداعي والنقدي ؛
- استخدام التكنولوجيا في تدريس النص الشعري كتوظيف التسجيلات الصوتية ، وعرض القصائد على الشاشة؛
- توفير موارد تعليمية مناسبة لتدريس الشعر من كتب ومختارات، والتشجيع على المبادرات الشعرية ضمن أنشطة المؤسسة وادماج الشعر ضمن الحياة المدرسية.
- إعادة إحياء الأنشطة اللاصفية التي تشجع المتعلمين على القراءة و الكتابة على اعتبار أن الكتابة إنتاج مادي لسلسلة من العمليات الذهنية يتحقق فيها الفهم -الإدراك - والترتيب والتخزين ، ثم إعادة الإنتاج حسب الاستيعاب و المواءمة.

خاتمة

شكل الشعر حلقة مهمة في منظومة التربية و التكوين، باعتباره رافدا من روافد الحضارة العربية، ولما يمتلكه من قدرة على تعزيز القيم الجمالية ، ودوره الفعال في تعزيز التواصل الانساني و التعايش بين الثقافات و الأمم فهو وسيط ثقافي بين متلق اليوم وشاعر الأمس.

غير أن الواقع التعليمي في مدارسنا المغربية يشير الى ضعف مستوى تحصيل المعارف الشعرية عند متعلمينا، وينعكس ذلك جليا في عدم تمكنهم من إتقان مهارات التواصل و التعبير و الالتقاء فضلا عن مهارات التذوق الفني اللازمة لهم في هذه المراحل التعليمية بسلك الثانوي التأهيلي. ونفور فئة مهمة من المتعلمين من حصة الشعر بسبب الشعور بالملل، الناتج عن تلقي نصوص شعرية صعبة وغريبة المعجم و البنيات اللغوية بنفس الطريقة مما يغيب عندهم الرغبة في متابعة الدرس، وهذا يؤكد صحة ما افترضناه بداية تناولنا لموضوع تدريس النص الشعري.

وبالتالي ، كشفت نتائج الدراسة أن صعوبات تدريس النص الشعري تعزى الى عدة أطراف منها ما تعلق بالمدرس، ومنها ما يتعلق بالمتعلم ومنها ما يتعلق بالمحتوى التعليمي وطريقة تدريسه.

المصادر و المراجع

- ابن منظور، لسان العرب، مادة الصاد، دار صادر، بيروت/ ط3، 1994.
- Le petit Robert. Ed le Robert. Paris. P.1955
- أوشان آيت علي، ديداكتيك النص الشعري من القراءة الى الإقراء، دار أبي رقيق للطباعة و النشر، دراسات بيداغوجية5.
- بلقاسم خالد، قراءة النص الشعري في ضوء التدريس بالمجزوءة، دراسات بيداغوجية تنمية المهارات القرائية، دار أبي رقيق للطباعة و النشر، العدد الأول يناسر 2017.
- فاخوري حنا، تاريخ الأدب العربي، منشورات المكتبة البوليسية بيروت لبنان ، ط12، 1978.
- التوجيهات التربوية و البرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، نونبر 2007، مديرية المناهج، حسان الرباط.

تجويد تعلمات مواد الاجتماعيات بالسلك الإعدادي على ضوء نموذج مستويات المعالجة الذاكري

الباحث حنين الهندي

باحث في علم النفس المعرفي

جامعة بن طفيل - القنيطرة

أستاذ التعليم الثانوي الإعدادي - أكاديمية فاس مكناس

المملكة المغربية

الملخص:

بعد استقراء أبحاث تربوية واستثمار عمل الاستمارة والتجربة الميدانية، بدا لنا واضحا أن تدريس مادة الاجتماعيات يئن تحت وطأة صعوبات منهجية، أربكت اكتساب معارفها وحالت دون تسكين راسخ لتعلماتها. وانشغالا بذلك، أرشدنا اهتمامنا بعلم نفس الذاكرة إلى أن نموذج مستويات المعالجة لصاحبيه كريك Craik F.I.M ولوكهارت Lockhart R.S (كأحد الأنساق النظرية الموضحة لأسس اشتغال الذاكرة وترسيخ التعلمات)، هو المدخل العلمي الأنسب لكسب هذا الرهان المنهجي، وتجويد تعلمات مواد الاجتماعيات خاصة بالسلك الإعدادي المتعدد الصعوبات.

الكلمات المفتاحية: علم نفس الذاكرة - الذاكرة - نموذج مستويات المعالجة - المعالجة العميقة - تمثيل المعلومات - مادة الاجتماعيات.

إشكالية الدراسة:

يُفترض في مادة الاجتماعيات¹ أن تلعب دوراً حاسماً في تمكين المتعلم من فهم واقعه في مختلف مستوياته الزمنية (الماضي والحاضر والمستقبل)، عبر دراسة سُنن التاريخ وقوانين إنتاج المجال. وبناء على هذه السمة، التصاق المادة بالواقع وانغراسها في بيئة المتعلم، يجب أن تكون تعلماتها أيسر، وأنفع وأمتع. لكن الممارسة أثبتت² غير ذلك. لقد باتت دروس الاجتماعيات أَكَلَّ على الذهن وأثقل على النفس. هناك من يُرجع ذلك إلى البنيات الذهنية والنفسية لهذا "الجيل الرقمي" الغارق في الثقافة البصرية. جيل لم يعد يتحمل الثقل المعرفي لمثل هذه المواد، وترسّخت عنده نفسية "التعلم بأقل جهد"، ورفض كل الطرق الصارمة في كسب المعارف. لكن، ومع ذلك نتساءل، هل فعلاً يُنْفَر المتعلم من درس الاجتماعيات كمادة صعبة ثقيلة على الذهن، أم من نموذج خاص بتلقيها، لا يُراعي الهندسة والمستوى المعرفين لهذا المتعلم؟ هل فعلاً عجزت ذاكرة أبنائنا عن استيعاب راسخ لمثل هذه المواد الأدبية، أم أننا، كفاعلين تربويين، لم نساير طفرة جديدة من التحول النفس/معرفي للمتعلم؟ ولم نستحضر أساسيات اشتغال الذهن وسيرورات الذاكرة أثناء التعلم؟ فبغض النظر عن صحة هذا الفرض (المشاشة الذهنية لمتعلم اليوم) من عدمه، أليس من الضروري التفكير في حل علمي - عملي لمعضلة ضعف ترسيخ تعلمات مواد الاجتماعيات؟

نعتقد، ضمن هذا البحث، أن جانباً مهماً³ من المشكل مرتبط بأزمة منهجية تغطي طريقة تخطيط وإدارة تعلمات المادة، بشكل يستدعي التفكير في نموذج أمثل يضيء كل مراحل تدريسها (التخطيط، التدبير والتقييم). لكن ذلك يجب أن يستند بالضرورة على أساس علمي، وخاصة ما انتهت إليه أبحاث علم النفس المعرفي، التي أفلحت في اقتحام معرفية الذات وكشفت استراتيجيات العمل الذاكري. وفي ذلك وجدنا أن علم نفس الذاكرة وما أبدعه من نماذج مفسرة لاشتغال الذهن، وخاصة نموذج مستويات المعالجة، أهم المداخل لترسيخ دروس مادة يشاع عنها كثرة معلوماتها وشدة تفلتها (مادة الاجتماعيات). فما طبيعة صعوبة مادة الاجتماعيات؟ وكيف يساهم نموذج مستويات المعالجة في تدليل صعوبة هذه المادة وتجويد تعلماتها؟

لدراسة هذه الإشكالية، انطلقنا من الفرضيات التالية:

1 - تشمل هذه المادة في النظام التربوي المغربي ثلاثة مكونات في السلك الإعدادي: التاريخ والجغرافيا والتربية على المواطنة (التربية المدنية).

2 - أكدت ذلك الاستمارة الموجهة لأساتذة واستاذات المادة مما سيأتي عرض نتائجه في حينه.

3 - هناك عدة أبعاد أخرى للمشكل، بالنسبة إلينا سننطلق فقط من الجانب النفسي.

- يحمل مدرسي مادة الاجتماعيات كما متعلميها تمثلا سلبيا حول المادة، باعتبارها مادة مرهقة ومملة.
 - يرجع الجزء المهم من صعوبات تدريس وتعلم مادة الاجتماعيات إلى كيفية تنظيم معارفها، وإلى طريقة تدريسها.
 - بالنظر إلى تركيز نموذج مستويات معالجة المعلومات على توضيح آليات وأسس المعالجة العميقة، فهو سيسهم في تحسين أداء تعلم مادة الاجتماعيات بالسلك الإعدادي وتذليل صعوباتها.
- وبخصوص منهجية ومنهج البحث، فقد اعتمدنا، من الناحية النظرية، على مخرجات علم نفس الذاكرة وخاصة نموذج معالجة المعلومات لصاحبيه كريك Craik F.I.M ولوكهارت Lockhart R.S في بناء نموذج تعليمي أفضل في ترسيخ تعلمات مادة الاجتماعيات. وأما من أجل كشف تحديات النموذج القائم في تدريس هذه المادة قمنا، من جهة، باستقراء أبحاث تربوية خاصة بتدريسية المادة، إضافة إلى عمل الاستمارة، الرامي إلى كشف تمثلات مدرسي ومدرسات مادة الاجتماعيات بخصوص تحديات تدريس المادة، فضلا عن عدة مقابلات. ومن جهة أخرى وظّفنا المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ومناقشة نتائج البحث.

1- أهم إشكالات تدريس مادة الاجتماعيات:

تكاد تُجمع الدراسات والأبحاث المتعلقة بتدريس مادة الاجتماعيات بالمغرب، وأيضا استمارات البحث الموجهة لأساتذة المادة، عن وجود تحديات وصعوبات نفسمعرفية مقلقة تغشى تدريسية المادة. مما خلّف تمثلا سلبيا تجاهها. وقد انتقلت -أحيانا- هذه الصعوبات إلى بلورة موقف يُشكك في جدوائية هذه المادة والزهد قيمتها المضافة¹. ولتأكيد ذلك سنعرض بداية منظور بعض الكتابات والأبحاث العلمية حول صعوبات تدريس المادة، ثم نشفعها برصد تمثلات الأساتذة حول مادتهم انطلاقا من عرض مخرجات عمل الاستمارة.

1-1 تحديات تدريس مادة الاجتماعيات في الدراسات والأبحاث العلمية:

كشف الاطلاع على الأدبيات الخاصة بتدريس مواد الاجتماعيات عن تنوع إشكالات تدريس هذه المادة؛ "يبدو أن درس التاريخ اليوم بالمدرسة المغربية، يواجه مجموعة من التحديات، في ضوء الممارسة الصفية لتدريس مادة التاريخ: تحديات ابستمولوجية على مستوى علاقة الدرس بالإنتاج التاريخي والإستوغرافي الأكاديمي... ثم تحديات ديداكتيكية تتجلى في المشكلات الديداكتيكية

¹ - لقد بادرت الوزارة نفسها، ذات موسم، إلى إلغاء اعتماد مواد الاجتماعيات ضمن قائمة مواد الامتحان الموحد المحلي للسنة الثالثة إعدادي، واكتفت بمواد تراها "أساسية"، قبل أن تتراجع عن قرارها.

التي تواجه المدرس خلال اشتغاله التعليمي في مقاطع الدروس والمجزوات وفق مدخل الكفايات، وهناك تحديات مهنية ترتبط بوعي المدرس بوظيفته التربوية وعلاقاته البيداغوجية مع فرقاء العملية التعليمية وخاصة مع المتعلمين، يضاف إليها تحدي المعلومات لدرس التاريخ (الرقمنة)... ووظيفة المدرس في تنمية الحس النقدي وفي تعلم خطاطات التفكير التاريخي " (أماش، 2017، ص 108). لكن ورغم هذا التنوع فقد وجدنا شبه توافق بين الباحثين على نوع خاص من هذه التحديات:

الجدول رقم 01: جرد لأهم تحديات تدريس مادة الاجتماعيات في بعض الأبحاث¹

طبيعة الصعوبة	عدد التوصيفات	%
الخلل المنهجي في ضبط المادة وتدريسها	10	55,56
التمثيلات السيئة عن المادة	04	22,23
اتساع الهوية بين المعرفة الأكاديمية للمادة والمعرفة المدرسية	02	11,11
الكم المعرفي المبالغ فيه	01	5,55
ضعف تكوين المدرس	01	5,55
المجموع	18	100

المصدر: تحليل لكتابات تربوية حول تدريسية مواد الاجتماعيات

نلاحظ من خلال هذا الجرد أن هناك توجهها عاما وتوافقا مقدرا بين الباحثين في توصيف صعوبات المادة، حيث اعتبر أغلب الباحثين أن إكراهات المادة مرتبطة أساسا بالتحدي المنهجي. وأشارت بعض الآراء أن هذا العامل هو المسؤول عن توسيع إكراهات المادة؛ لأنه لا يسمح بتجاوز تحديات أخرى (حقيقية) من قبل الزخم المعرفي مثلا، فهو الذي حوّل المادة إلى حصص للتلقين وللحفظ بدل أن تكون حافزا للتفكير: "ولا زال التفاعل بين الأستاذ والتلميذ مقتصرًا على الإلقاء رغم طرح الأسئلة بين الفينة والأخرى ولكنها تركز على الذاكرة والاسترجاع أكثر من الفهم والتفكير" (لخصاضي، 2001، صفحة 161).

ومن أشكال هذا الترنح المنهجي الذي عبّرت عنه الأبحاث أكثر، هو ضعف إضفاء طابع المعنى على تدريس مواد الاجتماعيات: "فالمتعلمين يفشلون ولا يرغبون في التعلم لأن المعارف (الجغرافية) التي نقترحها عليهم تكون بعيدة كل البعد عن تجربتهم اليومية للحياة" (البرجاوي، 2017، صفحة 126). وهو ما يبيّنه الجدول أسفله.

¹ - لم نقف عند بحث خاص بتحديد تحديات مادة الاجتماعيات، لكن بين ثنايا هذه الأبحاث وخاصة عند بسط إشكالياتها تتم الإشارة إلى بعض الإشكاليات، ركزنا هنا على الإشكالات العامة والمركزية.

الجدول رقم 02: طبيعة الصعوبات المنهجية الخاصة بتدريس الاجتماعيات من منظور الأبحاث العلمية

طبيعة الخلل المنهجي	%
عدم إعطاء معنى للتعلمات	40
الاتجاه نحو الإلقاء والتكرير على المضمون	30
خلل في تنظيم المعارف	10
عدم ضبط مهارة السؤال	10
تضخيم دور المدرس	10
المجموع	100

المصدر: تحليل لكتابات تربوية حول تدريسية مواد الاجتماعيات

إذن فأغلب تحديات المادة متعلقة بالجانب المنهجي، وأغلب هذه الإشكالات المنهجية مرتبطة بضعف إضفاء المعنى على التعلمات، وهو ما يضعف جاذبيتها ويُعَدُّ الإحساس بوظيفتها.

2-1 صعوبات مادة الاجتماعيات في تمثلات¹ أساتذة المادة

حاولنا من خلال عمل الاستمارة² رصد تمثلات الأساتذة والأستاذات حول مادتهم/ن، ومن تم استخلاص أهم الصعوبات التي تعترض عملهم/ن، باعتبار أن لكل مادة تحدياتها الخاصة، وأن كشف هذه التحديات يجب أن ينطلق من آخر حلقة تتجسد فيها التعلمات. لقد كشفت الاستمارة اختلاف في التشخيص بين رأي الأساتذة الممارسين وعمّا عبّر عنه قَبْلُ الباحثون؛ فإذا أكّد البحث التربوي عن خطورة العامل المنهجي، فإن استمارة المدرسين رجّت التحديات التالية:

- تحدي الكم المعرفي: لقد اتجهت أغلب الإجابات عن السؤال الخاص بطبيعة صعوبات المادة، إلى معضلة سعة الكم المعرفي، كما يوضح الجدول التالي:

¹ - لقد حاولنا الجمع بين أسئلة مباشرة وأخرى ضمنية باعتبار أن كشف التمثلات، كما هو معلوم، أمر بالغ التعقيد.

² - تم توجيه الاستمارة إلى 62 مدرس ومدرسة لمادة الاجتماعيات.

الجدول رقم 03: التوزيع النسبي لأجوبة استمارة الأساتذة بخصوص إشكالات مادة الاجتماعيات

نوع الصعوبة ¹	سعة الكم المعرفي	صعوبات منهجية	مضامين لا توافق حاجات المتعلم والعصر	ضعف التعلّيمات الأساس للمتعلم (القراءة الكتابة الحساب)	تمثيلات سلبية للمتعلم تجاه المادة	ضعف تكوين الأساتذة
%	50	15	15	10	05	05

المصدر: تفريغ استمارات البحث

نلاحظ أن 65% من الإجابات تُرجع صعوبة تدريس المادة إلى عامل المضمون أو المحتوى (50% لسعة الكم المعرفي، 15% للمضمون غير الموافق لحاجات التلميذ). وفي مرتبة أقل تمت الإشارة إلى الإشكال المنهجي بنسبة 15%. هذا وأن 15% من الإجابات ترجع للمشكل للتلميذ: إن على مستوى ضعف تعلماته الأساس (10%) أو بالنسبة لتمثلاته السلبية تجاه المادة (5%)، مقابل فقط 5% من الإجابات أرجعت للمشكل للمدرس الذي يضعف تكوينه.

- **ضعف الرغبة والحافزية في التكوين الذاتي والإنتاج العلمي لمدرسي المادة:** وهذا أمر استخلصناه من بنود آخر من الاستمارة، والتي أفادت أن 36.4% من الأساتذة المستجوبين لم يسبق لهم مطالعة أي دراسة أو بحث تربوي عن المادة، وهذا في ظل تعدد الكتابات والإصدارات في الآونة الأخيرة، وأيضا يسر الولوجية الرقمية إليها، وفي ذات السياق أكد 61% من المستجوبين عن عدم رغبتهم في إنجاز مقال أو بحث تربوي حول المادة، مما يسائل المنظومة عموما حول آليات تفعيل حافزية التكوين الذاتي والبحث التربوي.

- **أغلب الحلول المقترحة انصبت على تقليص الكم:** لقد عبّرت 76.92% من الآراء عن ضرورة التخفيف من الكم المعرفي والحاجة إلى تقليص عدد الدروس.

3-1 قراءة في صعوبات مادة الاجتماعيات المعبر عنه

رغم ما يبدو من اختلاف، بين ما جاء في الكتابات العلمية وتوجهات الأساتذة الممارسين، في توصيف إشكالات المادة، فإننا نعتبره اختلافا شكليا لا غير. فبينما ركّز الأساتذة الممارسون على المشكل (الثقل المعرفي) اتجهت الأبحاث أكثر إلى الحل (الجانب

¹ - لقد كان السؤال مفتوحا، وعمدت إلى تصنيف الإجابات كما هي في الجدول.

المنهجي). وهذا ما يؤكّد، إلى حدّ ما، الفرضية التي انطلقنا منها، والتي تربط صعوبات تدريس مواد الاجتماعيات أساسا بالعمل المنهجي. ومن تم، فحتى وإن اعترفنا بمشكل الثقل المعرفي للمادة (كمّا وطبيعة)، فإننا لا نستطيع اعتباره العامل الأساس. فهناك خلل منهجي يزيد إكراه المضمون فحشا وأرقا.

ومن تم، فإن مطلب تقليص دروس أو فقرات المادة، مهما اتفقنا معه مبدئيا ونسبيا، فإننا لا نجد حلاّ علميا دقيقا لإشكال التخمة المعرفية للمادة. وحسبنا في ذلك حجة، أن ما تعرفه المادة حاليا من انزلاق نحو التخفيف والتسطيح في طريقة تدريسها وتقييمها¹، لم يُحسّن البتة من وضعيتها لا كمّا (النقط المحصلة) ولا نوعا (تحصيل الكفاءات المطلوبة).

وهنا يظهر أننا بحاجة إلى مدخل علمي يسند تدخلاتنا لمعالجة هذا الإكراه المنهجي. من هذا المنطلق، وبالنظر إلى قيمة نموذج مستويات المعالجة في تحديد أنسب أنماط معالجة المعلومات، وأنجعها في ترسيخ المعلومة وتأييدها في الذاكرة، اقترحناه خلفية نظرية وتطبيقية لتجويد تعليم وتعلم مادة الاجتماعيات (تخطيطا. تدبيرا وتقيما). غير أن الاستفادة من هذا البناء النظري يتطلّب استقراء وجرد لنلك المبادئ التي يقترحها في ترسيخ التعلّيمات، ليسهل بعدُ البحث عن تطبيقاتها الممكنة على تعلمات هذه المادة، فما هي أهم مبادئ المعالجة العميقة التي يقترحها هذا النموذج؟ وكيف نستثمرها في درس الاجتماعيات بالسلك الإعدادي؟

2- تطبيق مبادئ المعالجة العميقة للمعلومات لنموذج مستويات المعالجة على مادة الاجتماعيات

1-2 التعريف بنموذج مستويات المعالجة:

يتأسس الاشتغال المعرفي للفرد على ثلاث عمليات أساسية: الترميز، التخزين والاسترجاع. وترتبط هذه العمليات، منذ حدوث المثير إلى بلورة الاستجابة، بعمليات معرفية تفصيلية أخرى: من إحساس وانتباه وإدراك وتفكير... وفي ذلك، قدمت الأبحاث النفسية نماذج تفسيرية لكيفية اشتغال الذاكرة ووقوع هذه العمليات. أي نماذج افتراضية لكيفية عمل الذهن أثناء تسكين تعلماته واستثمارها. ومن بين هذه النماذج هناك نموذج "مستويات المعالجة الذاكري". إن نموذج مستويات المعالجة هو بناء افتراضي يفسر عمل

¹ - نحن نعلم أن قطاعا عريضا من أساتذة المادة حاولوا جاهدين تقليص عدد دروس الفروض، وتحديد المكون المعني بالموضوع المقالي (حتى يشتغلوا عليه أكثر دون غيره)، بل وأن هناك من يستبق الفرض بفرض شبيه ومحاكيه، يجعل المتعلم لا يقوم بأي مجهود فكري حقيقي يوم الفرض... ورغم كل ذلك وغير (مما لا يستحق ذكر فظاعته)، فإنه لم ينعكس بأثر إيجابي على المادة وعلى متعلميها.

الذاكرة لحظة اشتغالها المعرفي. غير أن كريك ولوكهارت قدما في هذا النموذج تصورا مغايرا للنماذج التقليدية التي تؤمن بتعدد محتويات وبنية الذاكرة (ذاكرة حسية، قصيرة الأمد، وبعيدة الأمد، ذاكرة دلالية، ذاكرة إبيزودية...)¹.

ينظر نموذج مستويات المعالجة إلى الذاكرة كنسق كليّ يحلل المثيرات وفق مستويات متباينة العمق، حصرها البعض في ثلاثة مستويات (علوان، 2009، الصفحات 20-21) هي:

- **مستوى سطحي للمعالجة:** تعالج فيه المعلومة وفقا لخصائصها الفيزيائية الحسية (المستوى المورفولوجي) أو حسب صفاتها الشكلية فقط مثل الصور البصرية للحروف الهجائية.

- **مستوى عميق للمعالجة:** تعالج المعلومات فيه وفقا لصوتها أو تسامعاتها الصوتية (المستوى الفونيمي)، وذلك بعد التعرف عليها وتصنيفها، مثل وحدات الكلام التي تُميز نطق لفظة من أخرى، وهو مستوى أكثر عمقا من المستوى السطحي السابق.

- **مستوى أعمق للمعالجة:** أو المستوى السيماني/ الدلالي؛ تعالج فيه المعلومات وفقا لمعناها في ظل إحداث الترابطات بين المعاني المشتقة وغيرها مما هو مائل في البنية المعرفية للفرد.

لقد عززت دراسات تجريبية هذا النموذج، حيث قُدمت للمبحوثين متتالية من الكلمات المنفصلة، وتم تكليف كل مجموعة بعملية معينة على نفس الكلمات، دون تنبيههم إلى أن سيُختبرون فيما بعد:

- **المجموعة الأولى (معالجة سطحية):** تحديد ما إن كانت الكلمات كُتبت بحروف بارزة أم صغيرة.

- **المجموعة الثانية (معالجة متوسطة):** أن يحكم المبحوثون على القافية، ما إن انتهت كلمات بحروف متشابهة.

- **المجموعة الثالثة (معالجة دلالية عميقة):** التحقق من صلاحية الكلمات كتنمة لجملة مقترحة.

وفي الأخير طُلب من المبحوثين التعرف على الكلمات محطّ الاختبار ضمن لائحة جديدة من الكلمات، فأظهرت النتائج تعرّفا أفضل لأصحاب المعالجة الدلالية.

¹ - جزأ "أتكينسون" و "شيفرين" الذاكرة إلى ثلاث بنيات فرعية: السجل الحسي، السجل القصير المدى والبعيد المدى، وافترض أن الاشتغال تسلسلي، وأن المعلومة تمرّ بالضرورة من السجلات المختلفة، وأن التخزين البعيد المدى مرتبط بمدى مكوث في السجل القصير المدى. لكن، فند البحث العصبي حتمية الارتباط بين السجل القصير والبعيد المدى في الذاكرة؛ وأكد ضعف تأثير التعلم البعيد المدى عند ضعفي الذاكرة القصيرة المدى. ووقفت دراسة الإصابات الدماغية على حالات لم تفقد المعلومات العامة (الذاكرة الدلالية) رغم فقدانها لسيرتها الذاتية (الذاكرة الإبيزودية) والعكس صحيح، بما يدحض وجود تمييزات ثنائية في منظومة عمل الذاكرة.

2-2 مبادئ المعالجة العميقة للمعلومات وتطبيقاتها على مادة الاجتماعيات

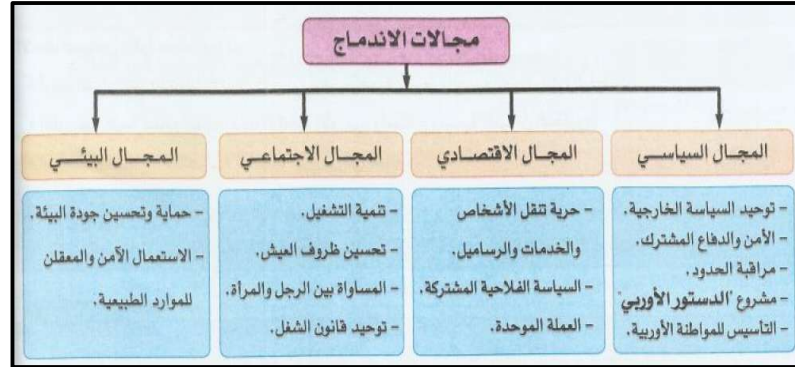
يَعْتَبَرُ نموذج مستويات المعالجة أن نمط المعالجة المتبع هو الذي يحدد مدى حفظ ورسوخ المعلومة. وتبعاً لذلك حدّد هذا النموذج أسساً ومبادئ للمعالجة العميقة التي تضمن تعلماً دائماً. وهو ما سنعمل على بيانه، بشكل موازي مع توضيح تطبيقاته الممكنة على كل مكونات مادة الاجتماعيات، وفي كل مراحل الدرس: تخطيطاً، تدبيراً وتقويماً، مقتصرين من حيث الفئة على مستوى الثلاثة إعدادي. فما هي أسس المعالجة العميقة للمعلومات؟ وما أهم تطبيقاتها على مادة الاجتماعيات بالسلك الإعدادي؟

1-2-2 مبدأ المعالجة الذاتية للمعلومة:

يرى نموذج مستويات المعالجة، كباقي نماذج معالجة المعلومة، أن الفرد كلما قدّمت له المعلومة بشكل جاهز، دون أي اشتغال منه في التعرف عليها وفحصها وتحليلها وموضعها ضمن نسقه الإدراكي، شقّ عليه استيعابها وكلّ ذهنه عن جملها وحفظها، وما علق منها كان سريع النسيان والاندثار. وقد أكّدت تجارب غلّسكي (Glisky) و ربنوفيتش (Rabinowitz) 1985 الأثر الأفضل للاشتغال المعرفي للفرد على تذكره. لقد قدم الباحثان لمجموعة من التلاميذ نوعين من الكلمات: كلمات تامة وكلمات ينقصها حرفان، ثم طُلب من قراءتها، مع أن الكلمات الناقصة كانت سهلة التوليد بحيث كانت أخطاء التوليد جد قليلة. وفي مرحلة ثانية طُلب من المبحوثين أن يتذكروا هذه الكلمات بعدما نُزعت منهم. فكان التعرف على الكلمات المولّدة أفضل من الكلمات الجاهزة، وتحسّن التعرف أكثر لما يولّد المبحوث الكلمات أثناء التعلم وأثناء الاختبار. وحصل أنجلكامب (Englekamp)، زيمر (Zimmer)، مور (Mohr)، وسيلين (Sellen) 1994 على معطيات مماثلة من خلال مقارنة جُمْل تُرمّز لفظياً أو ينجزها المبحوثين أي يمارسونها (مثلاً جملة "أغلق الباب" يقوم المبحوث ويغلق الباب)، فأظهرت النتائج أن الأفراد يتذكرون بصورة أفضل الأحداث أكثر مما قرءوه عنها فقط (المير. ب، ت. سيرورات الاسترجاع من الذاكرة. ص 9 - 10)، مما يؤكّد أن معالجة الشيء معرفياً والاشتغال عليه تطبيقياً يرسخ المعلومة أكثر من أخذه جاهزاً وقراءته.

ومن ثم، وفي درس الاجتماعيات، فإن تقديم المعلومات الجاهزة في خطاطات بالكتاب المدرسي أو عبار خطاب شفوي، وحصر اشتغال المتعلم في قراءتها أو سماعها، يُسهّم في إثقال وإرباك ذهن المتعلم معرفياً وإحباطه وإشعاره بالملل نفسياً. وقد لاحظنا أن تواجد هذه المعارف ضمن فقرات تعلم المادة موجود بشدة.

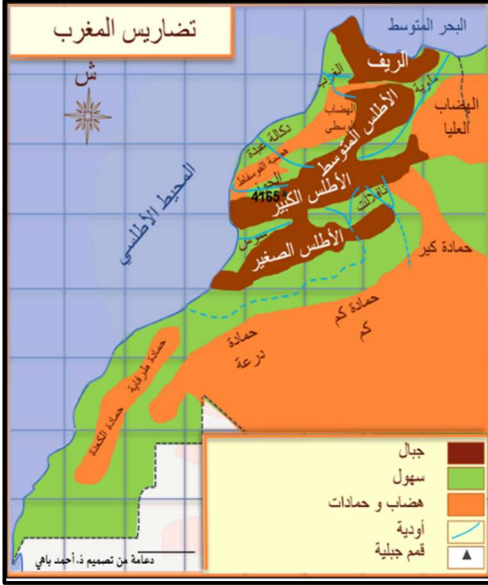
الخطاطة رقم 01: نموذج التقديم الجاهز للمعلومات (مجالات اندماج الاتحاد الأوروبي)



مقرر التجديد للثالثة إعدادي ص 102.

كان من المفروض في الخطاطة أعلاه، وعلى الأقل، أن يستنتج المتعلم اسم مجال الاندماج، بعد تمكنه من مدة للتفكير أو المعالجة الذاتية للموضوع.

إن المعالجة الذاتية للمعلومات يمكن أن تتم حتى خلال الوضعيات الاختبارية؛ فبدل أن تظل الأخيرة مبنية على الاستظهار والاجترار، يمكن تكون حصة إنتاج وتعزيز وترسيخ للتعلمات. فمن الوضعيات المقترحة لتقويم تعلمات الدرس الثاني من جغرافيا السنة الثانية إعدادي: "المغرب موارد سطحية متنوعة" نقترح الوضعية التالية:



قدم إلى المغرب ثلاثة مستثمرين أجانب يريدون إحداث مشاريع لهم بالمغرب:

الأول: يريد إقامة ضيعة فلاحية كبيرة لإنتاج وتصنيع وتصدير الخضر الفواكه.

الثاني: يريد إحداث مشروع ترفيهي للسياحة الجبلية.

والثالث: يريد إحداث مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية.

تعارفوا في المطار وجعلوا يتساءلون عن أنسب منطقة مغربية لكل واحد.

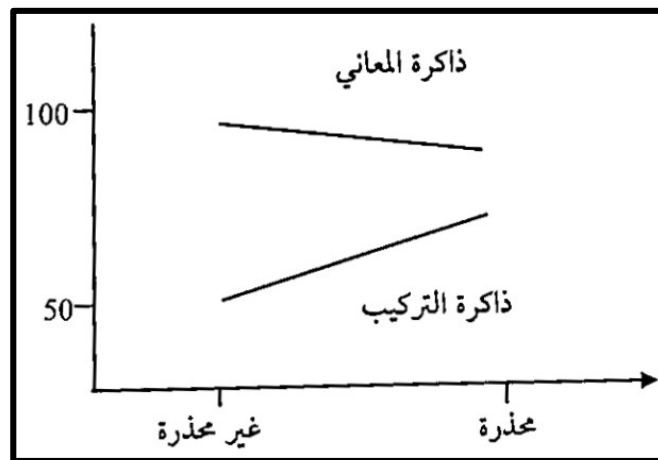
استعانة بالخريطة، وانطلاقا مما درست اقترح المنطقة المناسبة لكل مستثمر مع التعليل.

يحتاج المتعلم هنا إلى دمج مجمل ما درسه، من أجل بناء منتج ذاتي جديد. حتى أننا لا نجد مانعا من إمكانية استعمال دفتره، لأن الأمر لا يختبر الحفظ وإنما يختبر مجمل عمل الذاكرة (التخزين، والانتقاء، الفهم، والقدرة على التنظيم وإعادة الإنتاج الذاتي)، مما سيجعل المتعلم يزيد من ترسيخ ما تعلمه. لأنه سيعيد توظيف ما تعلمه في سياق جديد. ولا يخفى أن توظيف التعلم في سياقات أخرى هو خير دليل على أخذ المعلومة، عكس الحفظ الحرفي الذي قد يصحبه "عمى المعنى". هذا، وإن هذه الوضعية الاختبارية المقترحة لا تتضمن فقط مبدأ المعالجة الذاتية وإنما مبادئ أخرى أسفله.

2-2-2 عامل إضفاء المعنى أو الدلالة:

هناك فرق كبير بين تذكر المعلومات الدالة والمعلومات المجهولة الدالة، إذ كلما استقام المعنى في الذاكرة ارتفعت إمكانات الأخيرة في تسكين المعلومات. لقد "تبين أن المعلومات التي تحمل معنى ما، أو القائمة على التنظيم، سواء من قبل المفحوص (التنظيم الذاتي)، أو نتيجة لطريقة تقديم المعلومات، كل ذلك يؤدي إلى ذاكرة أكثر دواما" (سعد، 2013، صفحة 97). وفي دراسة أهمية المعنى في تخزين المعلومة، طلب وارنر (Warner) في دراسته الكلاسيكية من أفراد المجموعة الأولى سماع رسالة صوتية مع إشعارهم بأنهم سيختبرون فيما يسمعون، وطلب من المجموعة الثانية أن تسمع أيضا رسالة صوتية لكن دون تحذير بالاختبار. ثم تعرض أفراد المجموعتين لاختبار التعرف؛ حيث طلب منهم تحديد الجمل التي وردت في الرسالة الصوتية إما من حيث المعنى أو من حيث التركيب بين مجموعة من الجمل الجديدة، فكانت النتيجة على الشكل التالي:

الرسم البياني رقم 01: نتائج دراسة وارنر Warner



المصدر: (العتوم، 2012، صفحة 196)

توضح التجربة مسألتين أساسيتين: الأولى أن التذكر حسب المعنى كان أفضل من تذكر التركيب، وأن عنصر التحذير أفاد تذكر التركيب أكثر من تذكر المعاني (العتوم. 2012. ص 196-197).

ويبدو أساساً أن المتعلمين يتجهون في استراتيجية تخزينهم للمعلومات أكثر إلى تشفير المعلومات دلالياً، وفي ذلك أكد سمرنوف Smirnov (1948) أن الأطفال الأكبر سنّاً نادراً ما يستعملون الحفظ الذاكري التكراري من دون أن يأخذوا في الحسبان المعنى. وكلّما كبر الأطفال، تنمو قدرتهم على إضفاء المعنى على المادة غير الدالة، وبذلك يتم الانتقال من السلوك الميكانيكي والتكراري (تعلم مواد غير دالة) إلى السيولة الدالة (المير. د.ت. علم نفس الذاكرة. ص 6). يتضح بذلك أن عامل المعنى يشكلان عنصراً فاعلاً ضمن استراتيجية التخزين الذاكري للمعلومات، إلى الحد الذي يسمح لنا بالربط السببي بين فشل عملية التخزين الراسخ للمعلومات و هشاشة ذاكرة المعاني؛ فحسب الزيات (1998) توجد علاقة دائرية بين المعرفة وذاكرة المعاني، فهذه الأخيرة هي التي تُمدّ البنى المعرفية بالمعلومات اللازمة لها لكي تنمو وتتطور، ومن ثمّ فإن "ضعف تمثيل المعاني يعني عدم قدرة النظام المعرفي على تسكين واستيعاب الخبرات الجديدة، وإذا ما انخفض مستوى تمثيل ذاكرة المعاني، فإن البناء المعرفي يصبح ضعيفاً وضحلاً مما يؤثر على قدرة الفرد في الاستيعاب والتمثيل اللاحق للخبرات" (العتوم. 2012. ص 195-196). لكن كيف يمكن تجسيد عنصر المعنى في دروس مادة الاجتماعيات؟

تعدد مداخل تفعيل هذا المبدأ، وفي ذلكم نقترح:

أ- على مستوى منهاج مادتي التاريخ والجغرافيا:

إن عنصر المعنى يتحقق بداية بربط مواضيع التاريخ والجغرافيا بواقع المتعلم والتباساته ربطاً إشكالياً. وفي ذلكم، يرى أحد الباحثين أن تحقيق التفاعل الإيجابي في درس الجغرافيا يتحقق من خلال مواجهة المتعلم بمشكلة ترتبط بحياته الواقعية، وتتطلب منه أكثر من حلّ، وتكون لمعالجتها فائدة اجتماعية (طرح مشكلات مشتركة وذات معنى) (الحيداوي. 2008. ص 103). خاصة وأن البحث الجغرافي الجامعي - كما البحث التاريخي - حالياً تمكّن من الاندماج أكثر بالميدان وتحوّل إلى أداة للتنمية المحلية (الهندي. 2020. ص 24). إن برامج مادتي التاريخ والجغرافيا بحاجة، اليوم، إلى الانغراس (Ancrage) الحياتي للتعلمات وارتباطها الوثيق بواقع المتعلم وإشكالات معيشته.

ب- على مستوى إبداعات المدرس:

إن تموقع جزء من إشكالات مادة الاجتماعيات ضمن دوائر خارجة عن مساحة فعل المدرس وتأثيره، لا يُعفي الأخير مما هو ضمن حيز اشتغاله. ونحن نؤمن أن ضمن هذا الحيز ما يُسهم في تخفيف وطأة هذه الإكراهات. ولا غرو أن مساحة تأثير المدرس تتسع مع التكوين. ومن ثمّ، نرى أنه لا يجب أن تُحمل مساحة التأثير هذه، مهما ضاقت هي واتسعت غيرها، مما يقيم العملية التعليمية على سوقها. توجد، إذن، إمكانيات حتى ضمن الشروط الحالية في إضفاء المعنى على التعلّيمات، ممّا يساهم أكثر في ترسيخها، وهذه بعض الاقتراحات للاستئناس:

- طرح وضعية من واقع المتعلم تحاكي وضعية نشاط تعليمي:

كي نقرب مفهوم الرأسمالية (المعقد) من ذهن متعلم الثالثة إعدادي، نناقش معه الفرق بين طريقة تدبير القرية المغربية القديمة لنشاطها الفلاحي (يوم كانت الملكية مشتركة)، مع الطريقة الحالية (الفردنة): وقد يعزز ذلك بدعامة مساعدة كهذه:



ويستخلص الفرق بين الطريقتين أو قل النظامين، وترسخ عنده معاني تُبنى عليها باقي فقرات الدرس.

- بناء وضعيات تقويمية ملموسة لمفاهيم مجردة:

بعد التاريخ والجغرافيا تنتقل إلى التربية على المواطنة، فبعد إنهاء درس الديمقراطية وتمييزها عن الديكتاتورية، نستطيع بناء وضعية تقويمية مستقاة من واقع المتعلم، كالوضعية التالية:

خرجت مجموعة من التلاميذ المهتمين بدراسة جغرافية منطقتهم في رحلة استكشافية لبعض المغارات على أطراف المدينة. نجحت المجموعة في الدخول إلى إحدى المغارات قبل هبوب عاصفة رعدية تبعثها سيول جرفت معها صخرة كبيرة أدت إلى إغلاق مدخل المغارة... وبعد طول انتظار ويأس قرر التلاميذ تنظيم



أنفسهم من أجل تدبير أمورهم المتعلقة برعاية الصغار منهم، وتقسيم الطعام والشراب، بالإضافة إلى التفكير في كيفية الخروج من المغارة. تُرى كيف ينبغي أن يتصرف التلاميذ من أجل تنظيم أنفسهم والخروج من المغارة؟

إيمان 16 سنة: كل التلاميذ المشاركين في الرحلة، بمن فيهم الأصغر سناً، يجب أن يساهموا في اتخاذ القرارات... ولستنا في حاجة إلى من يُصدر الأوامر بقرارات فردية.	حجاج 18 سنة: "أنا أكبركم سناً وأقواكم، لذلك فأنا أمتلك معرفة أفضل من أي واحد منكم، بدءاً من الآن أنا الذي سأأخذ القرارات من أجل حمايتكم وإخراجكم."
مريم 14 سنة: يمكن استبعاد الصغار من التصويت، على أن يتم الأمر بين البالغين ممن هم أجدر بالتصويت وأقدر على اتخاذ قرارات.	عبد الحكيم 15 سنة: إن عددنا كبير، وهذا لا يسمح بمساهمة الجميع في اتخاذ كل القرارات، مما قد يتسبب في ضياع وقت طويل في النقاش بدلاً من البحث عن حل عملي كالقيام بحفر ممر بجانب الصخرة. وأقترح أن يتم انتخاب عدة أفراد لتمثيلنا، على أن يكون في مقدور كل فرد المطالبة باختياره نائباً وممثلاً للجميع.

المصدر: مركز دراسة الإسلام والديمقراطية ومؤسسة ستريت لو. 2005. الإسلام والديمقراطية نحو مواطنة فعالة. ص 2-3. بتصرف.

ثم نشفع هذه القصة بالتعليمات التالية

أسئلة الاستثمار

- 1- حدد الرأي الديكتاتوري وبرهن على ذلك؟ 2- حدد الرأي الديمقراطي وبرهن على ذلك؟
- 3- وضح استفادتك من القصة؟

إن مثل هذه المقاطع التعليمية تشكل وسائط بيداغوجية جذابة لتمثل مفاهيم معقدة، لأنها تضعها ضمن سياقات معهودة في مخيال المتعلم، وتوافق بنيته الإدراكية. إن المتعلم هنا يكون فاعلاً عبر إجاباته عن هذه الوضعية المشكّلة، وجبّداً لو تمّ الجواب ضمن مجموعات، بشكل يجعل المتعلم لا يصوغ تعريفاً للديمقراطية وحسب، بل يتدرّب على ممارستها في حوار مع زملائه، فيدرك فضلها وحدودها... إننا بصدد تعليم قيم معاشة ينبغي ممارستها وليس فقط تأتيت الذهن بتعريفات نظرية جافة.

2-2-3 عامل التنظيم والتنظيم الذاتي:

هذا العامل يتمم سابقه ويعززه، فبعد فهم معاني الأشياء يتم تقييدها حسب معيار معين (اللون، الشكل، الموضوعات) من أجل التحكم أكثر فيها وتيسير تخزينها. وقد سبق البيان في المبدأ السابق (عامل المعنى) أن أصحاب نظرية مستويات المعالجة يعتبرون أن المعالجة القائمة على المعنى وعلى التنظيم أو التنظيم الذاتي تكون ذات أثر ذاكري أبقي وأدوم (بن سعد. 2013. ص 97).

وكان بوسفيلد Bousfield من قبل، قد استعمل في دراسته لوائح كلمات قابلة لأن تصنف إلى فئات إدراكية (اللون) أو فئات دلالية (المعنى)، كما درس تولفين Tulving (1962) التنظيم الذاتي كعامل مساعد على الاستدكار ولو كانت الوحدات غير مرتبطة فثوبا. (المير. د، ت. علم نفس الذاكرة ... ص 6). فكيف يتحقق هذا التنظيم في درس الاجتماعيات؟

هناك فئة عريضة من المتعلمين تتعثر في تقديم الجواب المطلوب في الفروض والامتحانات، رغم امتلاكها له، لأنها تتداخل عندها المعطيات، أو لأنها لم تمتلك بعدُ القوالب الفكرية اللازمة لتنظيم المعارف (قالب الأسباب - المظاهر - النتائج ...). خاصة وأنها لم تتدرب على ذلك ضمن الدرس. "وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة التداخل تحدث إذا كان الفرد يُخزن المعلومات من خلال ما يسمى بأسلوب المذاكرة الصم. أمّا إذا كان تعلم الفرد قائم على الفهم والمعنى فإن إمكانية حدوث التداخل تكون أقل، ذلك أن هذا النوع من التعلم ينطوي على تنظيم جيد لمادة التعلم في الذاكرة وربط المعلومات السابقة بالمعلومات اللاحقة بطريقة منطقية وإدراك العلاقات بين الأجزاء" (البيتي. 2012. ص 65). ومن ثم فإن تنظيم المعارف لا يساعد فقط على تخزين المعلومات، بل ينمي القدرة على التفكير.

إن مبدأ التنظيم في درس الاجتماعيات يجب أن يتأسس في كل مراحل الدرس، بدءاً بالمقدمة التي ترسم للمتعلم صورة ذهنية كاملة عن مجموع الدرس. والأهم في ذلك أن يتم إرشاد المتعلم إلى اشتقاق محاور الدرس الكبرى انطلاقاً من عنوانه وغيره من التفاعلات الأولية، على شكل تساؤلات تشكل أساس المقدمة التي سيدونها في دفتره.

الخطاطة رقم 02: نموذج مقدمة درس تنظم فقراته في أسئلة مشتقة من الموضوع

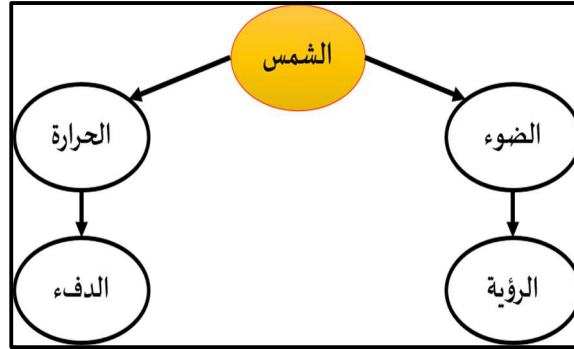


ومن تم، فلست متفقا تماما مع من يلزمون المدرس بكتابة أهداف الدرس، أو تخصيص حيز لها في السبورة، أو قراءتها انطلاقا من الكتاب المدرسي، تحت يافطة التعاقد مع المتعلم، فهذا الأخير بهذه الكيفية لا يفهم مضمون تعاقد جاهز. وإنما يلزم أن تُستخلص هذه الأهداف من المتعلم، عبر تشجيعه على اشتقاق أسئلة الدرس من عنوانه، مما يساعده على هيكلة كل فقرات الدرس منذ البداية. هنا نساعد المتعلم على تنظيم شتات المعلومات التي "ستنهل" عليه في كل الدرس، ونمكنه من بنية ما هو مُقبل عليه.

2-2-4 عامل الربط:

يشكل الربط السلس والسليم بين المعلومات الجديدة والمعرفة السابقة، عاملا مهما في نمو البنى المعرفية للفرد، لأن هذا الربط يساهم في التنظيم المنطقي والواعي للمعلومات، وفي حسن تمثيلها وبنيتها، ومن تم سهولة وسلامة استرجاعها؛ ذلك أن التعلم الفعال يستند على " ربط المعلومات السابقة بالمعلومات اللاحقة بطريقة منطقية وإدراك العلاقات بين الأجزاء " (الشبيبي، 2012، ص65). لقد ظهر اتجاه نفسي يعتبر الترابط أساس تمثيل المعلومات، وهو ما سُمي بالاتجاه الاقتراضي أو نماذج شبكات الترابطات، والذي عرّف تمثيل المعلومات بأنه عملية من الربط الافتراضي بين مفاهيم مختلفة، بناء على عدد من الوصلات التي تفصل بين هذه المفاهيم. فالشمس التي تتميز بالضوء والحرارة تمدنا بالدفء وقابلية الرؤية، تشكل وحدة معرفية يمكن تمثيلها في الترابط التالي:

الخطاطة رقم 03: مثال توضيحي لترايطات الوحدة المعرفية "الشمس"



المصدر: العتوم. 2012. ص 199. بتصرف

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك مادة معرفية محورية (الشمس) ارتبطت بخاصيتين لها (الضوء - الحرارة)، لكل خاصية وظيفة، والتي تشكل في مجموعها مادة معرفية واحدة مترابطة. ومن ثم نستخلص وجود أنواع محددة من الترابطات التي تشير إليها الأسهم، ففي هذا المثال هناك ارتباط الخاصية والوظيفة. ولضبط أهم الارتباطات الممكنة بين الجمل، اقترح العتوم عشر علاقات هي كالتالي:

الجدول رقم 04: أشكال العلاقات المفاهيمية الممكنة

الرقم	شكل العلاقة المفاهيمية
01	الأقسام أو الأجزاء
02	أسباب ودوافع
03	يرتبط مع
04	النتائج أو النتيجة
05	الأهداف
06	الوظائف
07	المرسل
08	المستقبل
09	موضوع/ مثال
10	الخصائص

المصدر: العتوم. 2012. ص 199. بتصرف

ولفهم منطق الترابط الممكن داخل درس مادة الاجتماعيات أقترح قراءة النص التالي:

نص تاريخي مقتطف من الامتحان الجهوي للسنة الثالثة إعدادي، لجهة الغرب اشراردة بني احسن سنة 2011.

"... كانت ألمانيا في عهد حكومة فيمار تعاني من فترة ضياع سياسي ... بعد أن أذلتها معاهدة فيرساي، وطحنتها الأزمات الداخلية والاضطرابات والتدهورات الاقتصادية المتعددة...، وأصبح من الممكن لشخصية قوية أن يضع برنامجا يلفت إليه الأنظار وتُجمع حوله القلوب إذا ما احتوى هذا البرنامج على آمال الشعب وعلى تطلعاته، وكان هتلر هو هذا الزعيم الذي أفاد من كل تلك الأزمات حتى وصل إلى الحكم المطلق..."

"التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية"، د. عبد العزيز سليمان نوار - د. عبد المجيد نعنعي.

دار النهضة العربية، طبعة 1974، بيروت، ص 563.

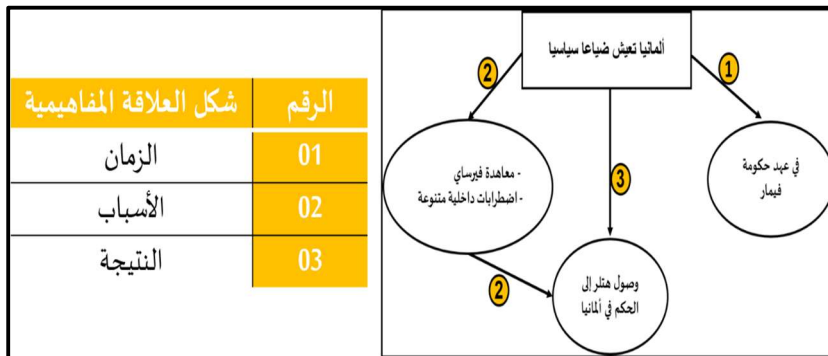
يمكن اختصار هذا النص في ثلاث جمل أساسية:

- ألمانيا تعيش ضياعا سياسيا في عهد حكومة فيمار.
- ألمانيا أذلتها معاهدة فيرساي وأزمات واضطرابات داخلية متنوعة.
- هتلر استفاد من الأزمة ووصل إلى حكم ألمانيا

رغم اختصارنا للنص ضمن الجمل أعلاه، فقد يصعب حفظها وتذكرها أو فهم كنهها والإجابة على أسئلتها خلال الامتحان

إذا لم نوضح البنية العلائقية لهذا النص. ولذلك، ولتوضيح العلاقات الكامنة بين هذه الجمل، أقترح شبكة الارتباط التالية:

الخطاطة رقم 04: مثال توضيحي لترابطات نص تاريخي المعرفية



نلاحظ انطلاقاً من هذه الخطاطة، أن جمل النص تحكمها ثلاث علاقات أساسية (الأسهم المرقمة في الخطاطة الموضحة في الجدول).

تنزُّجُ ذاكرة الإنسان نحو إقامة الترابطات الممكنة بين عناصر المادة المعرفية، أي أن الترابط يعد استراتيجية ذاكرية، ولذلك تم اقتراح عدة نماذج ترابطية في تمثيل المعلومات: مثل نموذج شبكة لمعاني لصاحبه (Quilian)، ونموذج انتشار الاستشارة في الشبكات الترابطية لأندرسون (Anderson, 1995). ونحن حينما نشتغل على هذه الترابطات المنطقية في درس الاجتماعيات نيسر على المتعلم التمثل العميق للتعلمات. ولذلك يجب أن تكون لنا هندسة منطقية للدرس، وبناء علائقيا واضحا لكل فقرة.

إنّ هذه المبادئ الأربع التي وجدنا نموذج مستويات المعالجة يحظ عليها لتعميق المعالجة وترسيخ المعلومة في الذهن، تتم ضمن استراتيجية ذهنية متكاملة وواحدة، وإلا فالتنظيم لا يتم إلا على أساس المعنى، ولا يستقيم إلا بإيجاد الترابطات الممكنة... وما قمنا به من فصل بين هذه المبادئ، ضمن هذه الفقرة، ليس إلا لغاية منهجية وبيداغوجية. ومن ثمّ فإن ترسيخ التعلمات يزيد أكثر مع ضمان توفر كل هذه المبادئ في نفس اللحظة التعليمية.

خاتمة:

لقد انشغلت منذ مدة بمسألة الربط بين الممارسة التعليمية والأبحاث النفسية، خاصة ذلك الربط المباشر الذي يتجاوز ما أُنتج من مفاهيم ونظريات تربوية بسيطة، ويبحث في الكتابات النفسية الأصيلة. مقتنعا بأن جزء مهما من عمل المدرس، وتدخلات كل الفاعلين التربويين، تجدد تفسيرها ضمن ما يعتمل في ذهن المتعلم، أي ضمن الأبحاث المرتبطة بالذاكرة. وإن هذا الربط المباشر بين البحث النظري الأصيل والممارسة التربوية العملية لا يضمن فقط تجنب بعض المفاهيم الوسيطة المضللة، وإنما أيضا يحقق إضاءة أفضل للعملية التعليمية التعليمية، بالنظر لصبغته الإجرائية التفصيلية، و"براجماتيته" النظرية.

وبناء على ما تقدم نستطيع القول أن جزء مهما من صعوبات تعليم وتعلم مادة الاجتماعيات، يجد حلّه ضمن المدخل النفسي، وأساسا عبر تحقيق المعالجة العميقة لمعارف المادة. كما اتضح أن نموذج مستويات المعالجة، من يمين كل الأطر النظرية المفسرة لعمل الذاكرة، هو الأنسب والأقرب إلى تدليل صعوبات المادة وتجويد تعلماتها. غير أن هذا يتطلب جهدا مقدرا سواء في بناء منهاج المادة، أو وضع برامجها، وكذا تخطيط وتنفيذ وتقييم تعلماتها.

لكن يجب أن نؤكد على حدود هذا العمل وآفاق البحث فيه. فمن جهة، لا يمكن اعتبار هذه المبادئ الأربع (المقترحة أعلاه) وحدها التي تضمن التعلم الراسخ، وإنما ما توصلنا إليه فقط. وأكد أن تقدم البحث في الموضوع سيكشف عن غيرها. ومن جهة أخرى، فإن الاستدلال على نجاعة هذه المبادئ يجب أن يستند أيضا على المقاربة التجريبية. وهو ما قمنا به ومنتظر نشره عما قريب. لقد قمنا بتجريب تدريس مواد الاجتماعيات وفق هذه المبادئ، وقارنا نتائج ذلك مع المجموعة الضابطة، وتوصلنا إلى خلاصات جد مشجعة، دفعتنا إلى التفكير في تقاسم هذا العمل.

لائحة المراجع:

- أكياس توفيق. 2018. حالة الوضعية المشكلة في الكتب المدرسية للتاريخ، السنة الثالثة إعدادي نموذجاً. مجلة علوم التربية. العدد 70
- أمّاش جمال. 2017. درس التاريخ اليوم بالمدرسة المغربية تحديات التدريس ورهان الفائدة. مجلة علوم التربية. العدد 68.
- الباديدي التهامي. 2020. محاضرات في الذاكرة والوعي. جامعة بن طفيل. القنيطرة. المغرب.
- البرجاوي مولاي مصطفى. (2017). ديداكتيك الجغرافيا: من ديداكتيك المادة إلى ديداكتيك وظيفة. مجلة علوم التربية، العدد 68.
- بن سعد أحمد. (2013). الذاكرة في إطار نموذج مستويات المعالجة. مجلة آفاق علمية. المركز الجامعي لتامنغست. الجزائر، ص 95 – 119.
- الحيداوي لحسن. 2008. المقاربة الوظيفية في ديداكتيك الجغرافيا مساهمة نظرية وميدانية. مجل التدريس. العدد 4.
- الزيات فتحي. (1998). الأسس البيولوجية والنفسية للنشاط العقلي المعرفي. المنصورة، مصر: سلسلة علم النفس المعرفي، دار الوفاء.
- الصديقي العربي محمد. 2013. التعريف التاريخي في منهج المؤرخ: إضاءة ابستمولوجية ومساهمة في ديداكتيك التاريخ. مطابع الرباط نت.
- العتوم عدنان يوسف. (2012). علم للنفس المعرفي النظرية والتطبيق. عمان – الأردن. الطبعة الثالثة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- العروي عبد الله. 1992. الطبعة الثالثة. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء.
- علوان مصعب محمد شعبان. (2009). تجهيز المعلومات وعلاقتها بالقدرة على حل المشكلات لدى طلبة المرحلة الثانوية. رسالة مقدمة لكلية التربية بالجامعة الإسلامية بغزة لنيل درجة الماجستير في الصحة النفسية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية.
- لخصاضي المصطفى. (2001). قضايا ابستمولوجية وديداكتيكية في مادتي التاريخ والجغرافية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- لخصاضي مصطفى، 2022. تدريس التاريخ والجغرافيا – حقل التاريخ – المرجعية الفكرية والممارسة الديداكتيكية. الطبعة الثانية. إفريقيا الشرق. المغرب.
- لخصاضي مصطفى، 2022. تدريس التاريخ والجغرافيا – حقل الجغرافيا – المرجعية الفكرية والممارسة الديداكتيكية. الطبعة الثانية. إفريقيا الشرق. المغرب.
- المير محمد. د. ت. سيرورات الاسترجاع من الذاكرة. منشورات موقع: <https://elmirmohammedmemorypsy.com>
- نباري التباري. 2016. كفايات التأهيل المهني للمدرس... مع أمثلة تطبيقية من مادتي التاريخ والجغرافيا. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.

- الهندي حنين، بورخيس مصطفى. 2022. التدريس بالمفهوم في درس التاريخ: الأهمية، التحديات والمداخل، دراسة تطبيقية. مجلة كراسات تربوية. العدد 7.

- Anderson J. R. & Bower G. H. (1972). Recognition and retrieval processes in free recall. Psychological Review, 79, 97-123.
- Anderson, J. A. (1973). A theory for the recognition of items from short memorized lists. Psychological Review, 80, 417-438.
- Atkinson R.C. & Shiffrin R.M. (1968). Human memory: a proposed system and its control processes. In K.W. Spence (Ed.), The Psychology of Learning and Motivation: Advances in Research and Theory. New York, Academic Press, vol. 2, 89-195.
- Baddeley, A.D. & Warrington, E.K (1970). Amnesia and the distinction between long-and short-term memory. Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior, 9, 1756-189.
- Brown J. (1958). Some tests of the decay theory of immediate memory. Quarterly Journal of Experimental Psychology, 14, 45-59
- Craik F.I.M. & Lockhart R.S. (1972). Levels of processing: A framework for memory research. Journal of verbal learning and verbal behaviour, 11,671-684.

ثالثاً:

العلوم الإنسانية
والاجتماعية

التربية من خلال طقوس العبور
في ضوء قراءة مؤلف الأنثربولوجي:
BOUGHALI MOHAMED

« La représentation de l'espace chez le marocain illettré »

الباحث: محمد ناصري

طالب باحث بسلوك الدكتوراه في التربية والإنسانيات
المدرسة العليا للأساتذة - جامعة مولاي اسماعيل - مكناس

د. عمر بوكيلي

أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للأساتذة
جامعة مولاي اسماعيل - مكناس
المملكة المغربية

الملخص:

يتعلق موضوع بحثنا ذي الخلفية الأنثربولوجية والإثنوغرافية - بموضوع التربية في علاقتها بطقوس العبور، وذلك في ضوء قراءتنا لمؤلف الأنثربولوجي المغربي محمد بوغالي بعنوان: "تمثلات المكان لدى المغربي غير المتعلم". وقد وقع الاختيار عليه بغاية بيان الوظيفة التربوية لمثل هاته الطقوس، والتي رغم طابعها التلقائي لدى المواطن الأمي، فهي تؤدي ضمناً وظائف تربوية كثيرة. وقد توصلت فعلاً إلى أن هاته الطقوس، بمختلف أنواعها وصيغها، تنبع من تمثلات اجتماعية خاصة للمكان والإنسان، ولها وظيفة تنشئية ارتقائية؛ تحكم حياة الناشئة في المستقبل، إذ تهيئ الأفراد - كل حسب جنسه - لمختلف الأدوار الاجتماعية المنتظرة.

ومن ثمة تكمن أهمية استحضار التمثلات الاجتماعية والمعطيات الإثنوغرافية خلال أية ممارسة تربوية؛ لأن الإثنوغرافيا عادة - بتعبير كلوكهولم Kluckholm هي الطريق الأكثر اختصاراً لمعرفة الذات ". وعليه فمعرفة الذات الفردية والجماعية وكذا محيطها الثقافي ضرورية لنجاح كل ممارسة تربوية منظمة، من حيث أن نجاح الفعل التربوي في إطاره المؤسسي القصدي يتطلب استحضار المعطيات الأنثربولوجية والإثنوغرافية، من قبل كل الفاعلين في التربية والسياسات التعليمية، سواء كانوا مقررّين أو مدربين أو مربين ومدرسين.

مفاهيم مفتاحية: التربية - طقوس العبور - طقوس التلقين - الطقوس الإدخالية - أسرار الحياة - تمثلات المكان - دورة الحياة الإنسانية - ممارسة تربوية تلقائية - التنشئة الاجتماعية - طبيعة تربوية ارتقائية - أنثربولوجيا التربية - السياسات التعليمية - الإطار المؤسسي للتربية - المقررون - المدبرون - المربون.

من ضمن الماهيات التي تعطى فلسفيا للإنسان كونه كائنا مربيا Homme éduqué، اعتبارا لخاصية التربية التي يتميز بها، كفاعل فيها ومنفعل بها، عبرها ينتقل من الطبيعة إلى الثقافة "طبيعته الثانية" كما سماها دوركهايم . بهذا الانتقال ، يولد الإنسان للمرة الثانية إذ يتحول بفعل التنشئة الاجتماعية التي تحاith التربية نفسها، من كائن بيولوجي إلى شخص ثقافي، يستدمج قواعد الحياة الاجتماعية المشتركة، وما يتصل بها من عادات وتقاليد وقوانين وأنماط التفكير والتعبير والتصرف...

التربية بهذا المعنى ، معطى أنثربولوجي ، بشهادة مختلف الدراسات الأنثربولوجية التي أكدت أنها محاithة لكل المجتمعات البشرية على مر التاريخ ، بما فيها المجتمعات البدائية والتقليدية. وإلى اليوم، لا يفارق بعد الإناسة كل ممارسة تربوية تلقائية أو منظمة. وبناء عليه، تفرض أنثربولوجيا التربية نفسها كعلم يشكل مجالا هاما في التعليم¹، انطلاقا من مسلمة اختلاف المجتمعات إزاء صيغ ممارسة الفعل التربوي الذي تشترك فيه الإنسانية، وكذا واقع تغلف الكثير من الظواهر التربوية بقناع سوسيولوجي أنثربولوجي وإثنوغرافي، يجب كشفه لمعرفة دلالاتها، سواء في مستواها الدياكروني أو السانكروني على السواء. لذلك حري بكل مهتم أن يستأنس ببعض مما كتب في هذا التخصص المعرفي الإنساني، خاصة المهمة منها بموطنه الأصلي أو مجال عيشه الحيوي.

¹ فولف ، كريستوف ، أنثربولوجيا التعليم، ترجمة موفق علي السقار، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، بدون تاريخ ، ص.10

تبعاً لذلك، وبوصفي معنياً بالتربية وباحثاً في قضاياها، ارتأيت استقصاء مقتضيات بعض طقوس العبور أو الانتقال Rites de passage ، ببلادنا، من حيث أنها مكرسة لتغيرات ذات طبيعة تربوية ارتقائية في حياة الإنسان المغربي، لا تخفى أهمية معرفتها واستثمارها.

1- لم طقوس العبور كمدخل لمقاربة التربية من منظور أنثربولوجي؟

إن أولى الدراسات التي اهتمت بالطقوس كانت تخص المجتمعات البسيطة أو ما يسمى "بالبدائية" أو المغلقة، وأساساً المجتمعات القبلية التي تجمعها وشائج وقواسم طقوسية مشتركة قوية، تشكل معالم دورة الحياة الإنسانية فيها؛ لكنها تنوعت فيما بعد لتشمل حتى المجتمعات الحديثة، لكون هذه الطقوس حاضرة فيها أيضاً، رغم ما أصبحت تتميز به من تعقيد وتلاشي الأشكال التقليدية للتضامن والتواصل ..

قد تبدو هذه الممارسات الانتقالية تافهة في الظاهر، و لا فائدة من عرضها للدراسة الأنثربولوجية، بيد أنها عكس ذلك تماماً؛ فهي فعل جماعي ينضح بالمعنى والدلالة والرمزية بالنسبة لكل ذي حدس سوسيولوجي وأثنولوجي خلاق. فهذه الممارسات تتضمن مقاصد يمكن ضبطها ومتابعة تواترها، بما يسمح باكتشاف النظام والغاية داخل ما يبدو على أنه ارتجال ونمطية؛ كما قال كوفمان E.Goffman ، حين بين فيما معناه، أن الناس كائنات طقوسية بامتياز ولا يمكنهم العيش معاً إلا بواسطة الطقوس.¹

¹ Goffman Erving, In : Les Rites d'interaction, Traduit de l'anglais par Alain Kihm , Collection Le sens commun, 1974

لقد كانت دراسات Arnold Van-Genep "من أولى الدراسات التي وضعت أرضية لتصنيف ومقاربة "طقوس العبور" في دراسته المشهورة بنفس العنوان¹. وقد ورد في تعليق "تيري غوغال" حولها، أنه "أول من اعتبر عالمية "طقوس العبور"، مضيفاً أنها تعبر عن جملة من "الميتات الصغيرة" ينتقل عبرها الفرد من حياة ومن وضعية إلى أخرى، و أنها تحتاج، في كل مرة إلى ترويض يرافق عتبات المرور²، في مسار اندماج الفرد في الحياة الاجتماعية حول مثالية اجتماعية محددة. وهي بهذا المعنى متأخية مع مفهوم التنشئة، مع ما لهما معا من دلالات تربوية وارتقائية للفرد في جماعة الانتماء.

2- طقوس العبور لدى الإنسان المغربي من خلال تمثلات الأمي للمكان : أية حمولة تربوية؟

سأركز في مقالي هذا على ما يسمى طقوس التلقين، أو الطقوس الإدخالية Rites d'initiation في المغرب ، من حيث أنها تتعلق بعبور الصغار من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ حتى يصبحوا أشخاصاً فعالين في الحياة الاجتماعية. وذلك كما هي متضمنة في العمل الأنثروبولوجي المتميز: "تمثلات المكان لدى المغربي غير المتعلم" للفيلسوف والإثنولوجي المغربي "محمد بوغالي"³.

¹ Genep (Arnonld Van) In : Les rites de passage, picard, 1909. Réimpression de l'édition de 1909 Émile Nourry, augmentée en 1969, Mouton and Co et Maison des Sciences de l'homme. Paris : Éditions A. et J. Picard, 1981

² D'allondans, Thierry Goguel, Rites de Passage Rites D'initiation : Lecture D'Arnold Van Genep, Laval, Les presses universitaires de Laval, 2002, p. 10

Boughali (M) La représentation de l'espace chez le marocain illettré, Afrique orient ,1ère 3 édition, Afrique Orient, 1974

من خلال إنصاته إلى العقلية المغربية التقليدية، أراد صاحب الكتاب تجاوز المركزية الثقافية الغربية نحو المجتمع المغربي، خاصة في مرحلة السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا الكولونياليتين. إذ سعى جاهداً إلى تمييز الآليات العقلية للأمة المغربية ونظرتها عن العالم، لا سيما من خلال إظهار الأهمية التي يكتسيها البعد المكاني في السلوك وطقوس المرور؛ محاولاً القيام بتحليل نفسي اجتماعي للتمثيلات نحو المجال، ومن ثمة تركيز الاهتمام على التنشئة الاجتماعية للطفل المغربي. إلى هذه القراءة الأنثروبولوجية التبصيرية . يدعونا BOUGHALI¹ بلغة فرنسية رصينة وجميلة..

هكذا، يذكرنا في الفصل الأول من ذات الكتاب بعنوان: "المكان وطقوس العبور" أن كل مغربي مسلم يمر خلال وجوده بثلاث أمكنة دالة² في أعين الساكنة التقليدية، أمكنة لا تخلو من قدسية: الفضاء المنزلي مسقط رأس المولود، والقرية/ المدينة. ثم المجال العام بعدئذ خاصة بعد سن البلوغ. وعبر هذه الفضاءات تتم طقوس المرور لدى المغربي، بدءاً من أخذ اسم بدلالة معينة إيجابية، اسم يعطيه هوية وانتماء للعائلة بعد طقس العقيقة... إلى الختان وطقوسه المكانية والمادية والرمزية، حيث تترسخ هويته الجندرية وموقعه المفضل في الأسرة كذكر، إلى الخروج إلى الفضاء العام، حيث الانتقال من العالم الداخلي "المتسم بمجاورة الأم" إلى العالم الخارجي "الذكوري الأيضي"، كالمسجد - لحفظ القرآن أو أداء أول صلاة - الذي بموجبه يصبح منتمياً إلى "الأمة Umma" على حد وصف بوغالي، انتقلاً إلى السوق وأول سفر... الخ. فاليوم الأول الذي يرافق

¹ Tillon Germain, préface de même livre de Mohamed Boughali. Opcit

² Boughali(M) opcit p 11

فيه الطفل أباه خارج المنزل هو أهم "الوضعيات التنشئية" التي سيعرفها والتي ستمتد طول حياته، و" يكون لها الوقع الكبير على وجوده".¹

إن المرور إلى مرحلة البلوغ في تمثلات المغربي الأمي ، مرادف لضرورة أداء الإلزامات الدينية التي يدعو إليها الدين الإسلامي، مثل الصوم ... لذلك يكون صيام أول يوم من قبل الطفل، حدثا استثنائيا تصاحبه طقوس خاصة، لها معنى في ذهنية المغربي، متصلة بالمرور من وضعية الطفل إلى اليافع ، ومن وضعية القاصر إلى وضعية القادر على التحمل وبالتالي القادر على تحمل المسؤولية .

إلا أن وضعية الفتاة تختلف نسبيا عن نظيرتها لدى الذكر، إذ تعتبر مرحلة البلوغ بالنسبة لها، مروراً من وضعية إلى أخرى، تجعلها بالعكس سجينة المنزل، حيث لا تغادر فضاءه إلا مصحوبة بقريب من المحارم، - يؤكد المؤلف - كما لا تغادره مع مرور الوقت إلا ميتة أو مزفة إلى بيت زوجها. وفي كل تحركاتها عبر المكان، هناك طقوس تفرضها الثقافة المحلية، منها تسبيق الرجل اليماني عند المرور بعتبات المنازل، امتدادا للطقس الديني، الذي يجعل البركة في الأكل باليمين، والسلام باليمين ... والتربية على ذلك، التماسا منهم للبركة والنفع. وهذا طقس لا يتنازل عنه الكبار ، خاصة المحافظين جدا من غير المتمدرسين.

يؤكد الكاتب، أن كل الانتقالات وطقوسها التقليدية ذات البعد المكاني Dimension

spatial، لها دلالات قدسية لدى المغربي الأمي، في البوادي بشكل أكبر، تعبر عن وضعية ارتقاء

من وضع إلى آخر ، تبعا للأدوار المنتظرة عبر دورة الحياة المحلية .

¹ Ibid p 13

هذا البعد التنشئوي لطقوس المرور بدلالة المكان، أفرد له مؤلف الكتاب فصلا خاصا، موظفا معطيات سيكولوجية لفهم الخلفيات السيكوسوسيولوجية التي تحكم مسار التنشئة كترية للطفل في السياق التقليدي. وبهذا الصدد وفي إطار نوع من التناص، استشهد بدراسة إثنولوجية مغايرة حول الموضوع ، ملخصها أن تنشئة الطفل المغربي تمر عبر أربع مراحل مصيرية، تتراتب منذ الأسابيع الأولى للولادة إلى مرحلة البلوغ، يراكم فيها الطفل عددا من الإحباطات وأشكال القهر السيكولوجي التي تبصم وجوده المستقبلي ، وتملي صيغ تصرفه البعدية¹. وخلالها تتأرجح علاقته بالأم وبالأب بين الارتباط وعكسه، بين التعلق ونقيضه، بين التبعية والاستقلالية مع اختلافات بين الجنسين ، بحيث يتسم عمل المرافقة كتجل تربوي ، بنوع من الانقسامية؛ إذ الفتاة ترافقها أمها عادة أو امرأة مسنة، وهي من تلقنها "أسرار الحياة" بينما مرافقة الابن الذكر من اختصاص الأب أو الأخ الأكبر، وهو من يهيئه عبر أغلب طقوس المرور الإدخالية للأدوار المستقبلية التي تفرضها الحياة الاجتماعية.

يذكرنا هذا بالطقوس الدورية التي تحدث عنها ديفيد هارت David Hart ولو بشكل عرضي لدى قبائل أيت عطا²، لما أشار إلى روابط الأبوة القائمة ، وامتداداتها على مستوى علاقات القبائل الفرعية ((خمس أخماس "بأمغار ن أفلا (القائد الأعلى) وتدرج الأبناء في تحمل المسؤوليات وتمثل القانون المحلي (أزرف) ... كما أن حديث "هارت" الصريح عن هذه الطقوس وردت أساسا

1 الراضي عبد الواحد، مسار التنشئة لدى الطفل المغربي"، مجلة الدراسات الفلسفية والأدبية، عدد ابريل 1969، منشورات كلية الآداب الرباط
2 قبائل أيت عطا ، قبائل أمازيغية مغربية ، تقطن المجال الجغرافي الممتد على مسافة 70000 ألف كلم مربع ، شرق الأطلس الكبير و الأطلس الصغير - حول جبال صاغرو ، و إلى غاية الحدود المغربية الجزائرية. قدر دافيد مونتكمري هارت الساكنة العطاوية، في 1960، ب 130 ألف نسمة في كتابه الآخر بعنوان:

The Ait Atta of Southern Morocco, 1984, Cambridge (Middle East and North African Studies Press LTD)

في الفصل الخامس من كتابه عن قبيلة أيت ورياغر¹ عندما أثار طقوس الولادة والعقيقة والختان والزواج وكذا أنواع الألعاب السائدة بمنطقة الريف الأوسط؛ وما يرتبط بها على مستوى التحضيرات أو المراسيم.. من إحياءات تربوية.

على العموم، يمر الطفل المغربي في المجتمعات المغلقة ، وغير المتعلمة في إطار تربية "ذات طابع طقوسي تقليدي، وهو ما يجعل الذهنية الجماعية تتصف بخصائص ذهنية ما قبل منطقية"² وإن لها دلالات مبررة وفق هذه الذهنية، يعيد من خلالها المجتمع إنتاج نفسه وثقافته.

نخلص من ذلك كله، إلى أن الحياة الاجتماعية في المجتمع المغربي ، وخاصة القبلي منه، تتميز بالقوة وشدة الارتباط، وتأخذ فيها كل الطقوس المصاحبة لمختلف مظاهر دورة الحياة- وللموارث والرواسب الثقافية³ Survivances culturelles عدة دلالات ثقافية وحضارية، خصوصية وكونية، - لها تفسير في "مصفوفة" الثقافة عبر الأنثروبولوجيا التأويلية⁴ لا يغيب عنها البعد التربوي، الذي تقوم به مؤسسة الأسرة بالأساس في إطار التربية الوالدية التي تمتح من الموروث الثقافي ومن اللاشعور البنيوي العام للقبيلة والمجتمع.

¹ هارت ديفيد مونتوكمري ، أيت ورياغر قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية، ترجمة محمد أوليا - عبد المجيد عزوزي- عبد الحميد الرايس، منشورات صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا. بدون تاريخ

² Hardy Georges et Louis Brunot, L'enfant marocain: Essai d'ethnographie scolaire, éditions du «Bulletin de l'enseignement public au Maroc», Janvier 1925, no. 63 (Paris: E. Larose, 1925), P64.

³ الحيسن إبراهيم، في "ثقافة الصحراء: الحياة وطقوس العبور عند مجتمع البيضان"، دار أبي رقرق للنشر، الرباط، 2011

⁴ Geertz, Clifford, In : le souq de Sefrou : sur l'économie de bazar, Traduction et présentation, Daniel CEFAÏ, Paris, Ed. Bouchène

على سبيل الختم:

بقدر ما يعتبر المجتمع بحضور الثقافة حاضنا للمؤسسات- طالما أن المؤسسة من تجليات البعد الثقافي في ماهية الإنسان- ومتحدثا عن البنى المؤسساتية المحددة للأدوار وأنماط العيش التي يربي عليها ناشئته؛ بقدر ما يعتبر المجتمع في صورته القبلية، ناطقا باسم الكثير من التعبيرات الثقافية في صورتها الطبيعية البدائية لدى الإنسان الذي لم يتعلم بعد، تعبيرات تؤكد حضور الفعل التربوي بمعنى من المعاني حتى لدى الإنسان غير المتعلم في تماثله وفي القيم التي يرسبها ويسعى إلى نشرها لدى أبنائه. وهذا يعني استبعاد فرضية المستوى الصفر من التربية لدى أي إنسان، مثلما يعني أهمية استحضار التمثيلات الاجتماعية والمعطيات الإثنوغرافية خلال أية ممارسة تربوية تعليمية قائمة في المؤسسة التربوية النظامية؛ من حيث أن نجاح هاته الممارسات في إطارها المؤسسي القصدي يتطلب استحضار المعطيات الأنثربولوجية، من قبل كل الفاعلين في التربية والسياسات التعليمية، سواء كانوا مقرررين أو مدربين أو مربين ومدرسين.

إن ديمقراطية التعليم على سبيل المثال تقتضي مقارنة النوع، وهذا الأمر من حيث أنه حرص على إنصاف الفتاة، يقتضي ضرورة توعية الآباء الأميين بأهمية خروجها للتعليم واستمرارها فيه، وكذا أهمية تقريب المدرسة إلى كل الأسر وتجهيزها بالمرافق الصحية، ناهيك عن تثمين اللغة الأم؛ لاسيما في المناطق النائية. إن الإثنوغرافيا عادة- بتعبير كلوكهولم Kluckholm هي الطريق الأكثر

اختصارا لمعرفة الذات¹ والوسيلة المباشرة بالنسبة لنا بعبارة -بوغالي - لإعادة اكتشاف الصورة الأصلية لشعوبنا²، بعيدا عن الصور الأجنبية التي قد تكون محل تشكيك ، أو التي تكون مطية لوصم الآخر المختلف، بنعوت قدحية ، بنية استغلالية أو استغلالية مرفوضة.

¹ Boghali (M) Opcit p 2

² Ibid p 2

القبيلة في المجتمع الصحراوي بين الانتروبولوجية والتاريخ

قراءة في المفاهيم والأعراف

الباحثان: بلخير نصي / خلهنا الريش

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المملكة المغربية

الملخص:

ظلت القبيلة في البناء الاجتماعي المغربي الى وقت قريب نظاما متكاملا يجمع بين البعد السياسي والاجتماعي والأمني، في غياب الدولة المركزية بمفهومها الشمولي، حيث حافظت القبيلة على موقعها ومجالها داخل النسق العام وتحيط أفرادها بمستوى من التعاون والتآزر الاجتماعي وركن منيع يضمن للفرد الأمن والسلام ما التزم بما احيط به من حدود وواجبات، وكم من فرد هاجر قبيلته لاخلاله بحد أو شرط من الشروط المتعارف عليها دلخيا، والتي يمكن أن نعتها بدستور القبيلة أو نظامها العام، وهذا النظام يسوغه رجالاتها ممن يطلق عليهم أهل الحل والعقد، وغالبا ما يكون توليفة بين الشرع والعرف وحصيلة تجارب، ولذلك تأتي مساهمته هاته لمحاولة النبش في مفهوم القبيلة وتراكمات المفهوم على ضوء الأبحاث والدراسات التي لامست هذا المفهوم، في محاولة لوضع بناء مفاهيمي واضح للمصطلح، دون تغيب أي مدرسة من المدارس الفكرية والعلمية التي قاربت هذا المفهوم، رغبة في الوصول بناء متكامل في تصوير القبيلة. ولذلك جاءت هذه المساهمة توليفة بين مجموعة من المدارس العلمية السوسيولوجية والانتروبولوجية والتاريخية والدينية والمفاهيمية، لا تدعي الإحاطة والشمولية بقدر ما تفتح شهية الباحثين وتخلق تساؤلات وتطرح إشكاليات لحفز البحث التاريخي على الانفتاح على العلوم من أجل تجديد اليات البحث والبناء والتحليل.

الكلمات المفتاح: القبيلة ، العرف ، الشرع ، قبائل أيتوسى

تقديم :

يأتي معطى القبيلة في مشاركتنا نقطة مركزية جدا، لا يجب القفز عليها أو إمطارها بمفاهيم وشروحات من قبيل الاجترار، إلا أنه قبل هذا وذاك لا بأس من وضع اليد على بعض ما قيل في ذلك الشأن، مع المؤرخين الأوائل ثم مع الباحثين المتأخرين، مع هذا يجب أن نضع سؤالاً مركزياً يؤدي إلى نتيجة أكثر مما يصيب الباحث بالعجز في تحديد المفهوم بعينه، لذا أفرح السؤال التالي؛ ماذا نعني بالقبيلة في التاريخ؟ أي مفهوم القبيلة عبر التاريخ، عوض البحث عن مفهوم القبيلة وحسب، حيث يفتح لنا هذا الإشكال أفق البحث عن معنى القبيلة على ضوء التراكم التاريخي. في الواقع قد يبدو هذا التصور على قدر من الصرامة والطموح أيضا، مما يشجع بل ويسمح أيضا بالتفكير في دراسة مقارنة لمختلف الأشكال التاريخية والانثروبولوجية والسوسيولوجية لظاهرة القبيلة بالمغرب بشكل عام، وفي المجال المدروس بشكل خاص، واضعا اليد على ذلك التنوع والتعقيد في البنى والتقسيمات التي تبدو عليها الظاهرة على امتداد المجال، لذا سنحاول أن نبحث عن هذا المفهوم انطلاقا من ثلاث مراحل:

المرحلة المتقدمة : لم يعرف مفهوم القبيلة في المصادر المتقدمة نوعا من الاهتمام البالغ، حيث لا نجد إلا مقتطفات هنا وهناك عند كل من ابن خلدون في مقدمته، وابن عبد ربه في عقده الجزء الثالث، والنويري في نهاية الأرب، والقلقشندي في صبح الأعشى، وكتاب البادية لمحمد المامي ولد البخاري الشنقيطي، والاستقصا للناصر، إلا أن دراساتهم للمفهوم كانت حكرًا على الأنساب وبيوتات الرياسة والوفائع.

المرحلة الكولونيالية : ومع الحملات الاستعمارية وما تلاها من نهضة في مجال الأنثروبولوجيا، لاقت دراسة القبيلة رواجًا مكثفًا، شكل المنطلق الأساسي لسياسة المستعمر التوسعية، في مقابل ذلك تعد مرجعا وتراكما مفصلا ومدققا يحمل قيمة علمية واضحة، بحكم ما ارتبط بها من معطيات وحقائق هامة حول مختلف الجوانب التي تهم المجتمعات التي خضعت للسيطرة الاستعمارية، كما أن هذه الدراسات لا تزال تحتل الصدارة على مستوى القيمة الموضوعية التي تنفرد بها، وكذا طبيعة المناهج التي وظفتها والنتائج والخلاصات التي انتهت إليها.

المرحلة الراهنة : تأتي فيما بعد الدراسات الوطنية كردة فعل على النظرة الدونية التي أسست الخطاب العلمي حول القبيلة في شمال إفريقيا، على الخصوص، مع البدايات الأولى للأنثروبولوجيا، بحيث نعتت بكونها مجتمعات بدائية جامدة لا تتغير، إلا أنها لا

تزال دراسات تطبعها العمومية وعدم الاستقلالية، فالباحثون الوطنيون¹ رغم ما توصلوا إليه من أبحاث لم يجيدوا عن الطروحات والنظريات الكلاسيكية، كما أن بعضهم سعى من خلال دراساته إلى وضع الخط على أخطاء الباحثين الغربيين فيما يتعلق بالواقع المغربي، دون أن يأتوا بالبديل عما هو عليه الحال، مما يجعل المطلع يصفها بالدراسات الجوفاء.

انطلقت مسيرة البحث في المدلول في وقت ليس بقريب، زمن كانت فيه مسألة الأنساب متغلغلة في الأذهان، يقول النويري "ومعرفة أنساب الأمم مما افتخر به العرب على العجم، لأنها احتزرت على معرفة نسبها، وتمسكت بمقتن حسيها، وعرفت جماهير قومها وشعوبها، وأفصح عن قبائلها لسان شاعرها وخطيبها واتحدت برهطها وفصائلها وعشائرها، ومالت إلى أفخاذها وبطونها وعمائرها ونفت الدعي فيها ونطقت بملء فيها"² لكن أطروحة من هذا النوع تفتقد إلى الحياد الذي يلزم المؤرخ، كما أنها كتابات غير متخصصة في معظمها، ويغلب عليها الطابع الذاتي وجرّد الأحداث، ولا نجانِب الصواب إذا قلنا إن جميع ما كتب عن القبيلة لا يخرج عن هذا الطرح، وهذه خلاصة المرحلة الأولى أو الموقف الأول من المدلول، حيث كان طرعا ذاتيا محضا لا يكاد يستبين موقف أصحابه؛ هل همهم التاريخ أم إبراز الذات وتذكية الانتماء؟

هذه الكتابات العربية الكلاسيكية كانت لها وجهة نظر دافعت عنها، أساسها الانتماء، لكنها اصطدمت بكتابات أخرى ذات إيديولوجية استعمارية، شيعت القبيلة، وأفرغتها من محتواها، وتغافلت عن بنياتها الاجتماعية والثقافية، وألبستها نظريات لم تكن مستنتجة من واقعها، وهو ما سنجمله في الموقف الثاني، وبدون التطرق إلى التفاصيل فهذه الكتابات تنظر إلى المجتمعات القبلية باعتبارها مجتمعات لا قيمة لها ولا أخلاق، "وهكذا وبعد تشبيء المستعمر وخلع كل صفة إنسانية عنه يقترح عليه كحل ليصبح إنسانيا الاندماج أي اعتناق ثقافة المستعمر ليصبح بإمكانه أن يندمج في العالم الاستعماري"³، إننا أمام تصور عرقي مبتذل للذات الإنسانية القبلية، ومن بين النعوت التي وصف بها هذا المجتمع على أنه مجتمع انقسامية، تغيب معه كل سلطة سياسية لكونها مجتمعات "بدون رأس" لأنها فوضوية انقسامية؛ "وذلك على غرار ما يحصل في محيط بعض الحيوانات الغير فقرية التي تتوالد فيها

¹ هناك العديد من الباحثين المغاربة منهم على سبيل المثال لا الحصر : عبد الله حمودي، المختار الحراس، رحمة بوقرية ، عبد الرحمان الموزن.

² النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ج 2، ص 276.

³ حليم عبد الجليل، الثقافة والتحويلات الاجتماعية ، الثقافة والتنمية ، أعمال الندوة المنظمة من طرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، 19-16 مارس 1988 ، منشورات عكاظ 1990، ص 9.

الفصائل على الانشطار فرد أصلي مستقل"¹، نفس الأمر نجده عند ستيوارت الذي كان له نصيب من دراسة المجتمع البيضاني في موريتانيا يقول: "إن المجتمع الموريتاني التقليدي كان محكوما من طرف مجموعتين انقساميتين عشائريتين منفصلتين نظريا وإن كانت واحدة منهما مرتبطة بالأخرى من أجل أمنها المادي والروحي"²، فمسألة الانقسامية قد لا تخلو من ما هو إيجابي، لكن لا بد من إفراغها من حمولتها الاستعمارية "وخصوصا عندما تنجح إلى التعميم"³، أي لا يجب أن نلبسها جميع المجتمعات القبلية بدون بحث في الخصوصيات، ذلك أنه من الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وعلى عكس ما ذهب إليه الانقساميون، أولويات العلاقات التي تربط أشكال الحياة المحلية بمجموعات أكثر اتساعا، والخصوصيات الثقافية والاجتماعية والفكرية للمجتمعات، وتأتي هنا النظرة المحلية متمثلة في الموقف الثالث، التي أقل ما يمكن القول عنها إنها خبيرة بواقعها، لتنتقد ما قيل وتبحث لنفسها عن موطئ قدم، لكن دون الالتفات إلى ما خلفه الأولون، خوفا من الاجترار أو السقوط في التكرار، وكأن هناك قطيعة بين الماضي والحاضر.

إذا كان من حسنات لهذا الطرح الوطني، فهو أنه انتقد بجدية الطرح الانقسامي الاستعماري ولو لم يأتي بالجديد "إن ستيوارت الذي تملكه في ما يبدو هاجس التوفيق بين الواقع البياني والنظرية الانقسامية، حرس على أن لا يرى في ذلك الواقع أي سلطة أميرية ولا أي نواة لسلطة الدولة دون أن يكون لها موقع داخل الفوضى (البنائية) التي تفرضها الانقسامية، وذلك ما قاده إلى إعادة بناء ماضي المجتمع البيضاني ليلانمه مع لا تراتبية تلك النظرية، فأنشأ قرابة عصب بين عموم الزوايا من جهة وعموم حسان من جهة أخرى، اختزلت في النهاية إلى سوء فهم راجع إلى تصورات الأوربيين"⁴

قد نكون وصلنا في سردنا لتاريخانية الظاهرة القبلية إلى نقط الالتقاء والاختلاف بين جميع من حاول أن يقعد لهذا المفهوم، وأشرنا إلى المدارس التي تناولته، وانطلاقا مما أشرنا له سالفًا يمكننا تسليط الضوء على القبيلة موضوع الدراسة، ومدى ملامسة المدارس السابقة لهذا الواقع، لكن قبل ذلك يبدو لي من الضروري وضع اليد على محددتين أساسيتين ومهمتين، أحالنا عليهم المخطوط الذي

¹ محمد الكلاوي ، المجتمع والسلطة ، مرجع سابق ، ص 147.

² ولد الشيخ عبد الودود ، القرابة والسلطة قراءة نقدية في النظرية الانقسامية ، ترجمة سيد ولد باه ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة نواكشوط ، العدد 4 ، 1993-1994 ، ص 63.

³ محمد الكلاوي م س ص 150

⁴ ولد الشيخ عبد الودود ، القرابة والسلطة ، مرجع سابق ، ص 69.

تناولناه في دراستنا، وهذان المحددان من شأنهما أن يوجها مشاركتنا ويمكنناهما من تحديد الملامح العامة للقبيلة، فالمحدد الأول هو العرف، أي الميثاق التنظيمي الذي أوجدته القبيلة الصحراوية لنفسها من أجل حفظ نظامها، والمحدد الثاني هو الجماعة، أي الإطار التنظيمي الساهر على تطبيق هذا الميثاق وإضفاء طابع الشرعية عليه، وقد حاولت أن أسلط الضوء على هذين المحددين من خلال موقع القبيلة في مجالها أي أيتوسى بالنسبة للمغرب الأقصى، فما المقصود بالعرف والجماعة؟

أولاً: محددات مفاهيمية أساسية للقبيلة :

مفهوم العرف

تختلف التسميات من شمال المغرب الى جنوبه حول مفهوم العرف ، ففي منطقة سوس وما تلاها جنوبا إلى حدود نهر السنغال يطلق على هذا المفهوم العرف أو الديوان أو القانون أو الشروط، يقول صاحب كتاب البادية " انعقاد قلوب الناس كشرط" ويضيف "العادة كشرط"¹ إذ يعتبر الشروط هي ما اتفق الناس عليها بعد انعقاد قلوبهم بالتحكيم إليها، وسادت في الأبجديات الحسانية أن الديوان هو كل نظام محكم ومنهج قويم²، وتمدنا كتب الحوليات السوسية بعبارة اللوح ولها نفس المعنى مع ما سبقها من المرادفات، ولعل الاسم مأخوذ من الألواح الخشبية التي كتبت عليها الأحكام قبيل وصول الورق³، أما في منطقة الأطلس الكبير إلى سجلماسة يدعى "بتيعقدين"⁴ والكلمة بالأمازيغية، إلا أنها تدل على ما انعقد الناس على العمل به، أما في الأطلس المتوسط إلى جهة وجدة فيطلق عليه "أزرف"، وكلمة العرف هي المرادف الشائع بين معظم القبائل بالمغرب، وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم ﴿وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾⁵، وقد اختلف في معنى العرف الذي أمر الله بإتباعه وأمر الرسول أن يأمر به أمته، يقول الضحاك " هي العوائد الجارية في الأمصار الجامعة ما لم تخالف قاطعا محكما"⁶، ولا نعدم في كتاب الله مرادفات لمعنى العرف، فمثلا نجد من بنات جنسها كلمة المعروف، ففي السور الثلاث البقرة النساء الطلاق . وهي التي تتضمن أغلب أحكام الأسرة . وردت كلمة معروف اثنتي وعشرين مرة كلها تحيل على أحكام إلهية سايرت ما كان متفق عليه في العرف؛ ﴿وهن مثل الذي عليهن

¹ محمد المامي ولد البخاري ، مصدر سابق ، ص 32.

² يقال المثل " فلان له ديوان" أو " فلان بديوانه" أي أنه لا يتكلم من فراغ فهو محنك وذو مبدأ في الحياة وعكسه من قُيل فيه "فلان بدون ديوان"

³ عمر أفا مسألة النقود، مرجع سابق ، صص 415-416.

⁴ المرجع نفسه ،، صص 415-416.

⁵ سورة الأعراف الآية 199

⁶ محمد المامي ، مصدر سابق ، ص 122.

بالمعروف¹، «وعاشروهن بالمعروف»²، «ولا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف»³، وهي كلها أحكام تطبق في إطار ما تعارف عليه كل مجتمع حسب ظروفه الخاصة، إلا أنهم يشترطون عليها أن لا تكون مخالفة للشرع، وهذا مبدأ تحريم العرف، فهم لا يجدون حرجا في رفعه إلى مكانة الشرع مادامت العلة منتفية "العادة كشرع إن لم تخالفه"⁴، والعرف بمختلف مرادفاته هو: كل ما شاع بين الناس وتم التعارف عليه بينهم، فهو في الأصل مجموعة من التقاليد والعادات التي توارثوها وخضعوا لأحكامها بحكم تعايشهم تحت ضغط نفس الظروف البيئية، وفي مناخ شروط تاريخية متجانسة، وقد وضع العرف من أجل تدبير الشؤون الداخلية للقبيلة والحفاظ على أمنها الخارجي، فهو مكانزمات التوازن داخل القبيلة ومجموع القبائل، لأن اللجوء إليه يحد من الفتن والكوارث⁵، وقد انتشرت ظاهرة الاحتكام بين قبائل شمال إفريقيا منذ عهد لا تسمح الوثائق بتحديد قدمه⁶.

وتعتبر الأحكام العرفية من المصادر التاريخية التي لا يستغني الباحث عنها في دراسته للواقع القبلي لمنطقة معينة، ذلك لأنها تعتبر أقرب تعبير عن مستوى عناصرها الحضارية والاجتماعية، لأنها تعكس بدقة نمط عيشهم اليومي، وطبيعة الفكر السائد بينهم من جهة⁷، ولأنها نابعة طوعية عن ممارساتها المستديرة في المجتمع، لذا يجب أن ينظر إلى العرف على أنه نسق يتجاوز البعد القانوني المحض ليحمل رؤيا وتصور وتمثل مجموعة لنظامها الداخلي، وقيمها الأخلاقية والدينية وبنياتها الاجتماعية والسياسية.

مفهوم الجماعة:

الجماعة هيئة سياسية منتخبة ديمقراطيا من داخل القبيلة، فهي مؤسسة عامة تسهر على المصالح المشتركة للقبيلة وتوازنها الداخلي، وهي تقوم بممارسة سلطتها داخل القبيلة انطلاقا من سنها لمجموعة من الأحكام والنصوص القضائية، تستمد مشروعيتها من العرف و الشرع على حد سواء، وقوة الجماعة دائما ما تقاس بقدرتها على تطبيق الأحكام التي سنتها على المخالفين في ظل انعدام جهاز أمني وسلطة مركزية، التي تحاول أن تحل محله إذ تعتبر بديلا حضاريا عن الحاكم في مناطق الفترة، "والجماعة عندهم تقوم مقام

¹ سورة البقرة ، الآية 226.

² سورة النساء ، الآية 19.

³ سورة البقرة ، الآية 232.

⁴ محمد المامي ، مصدر سابق ص 31-32

⁵ محمد كلاوي ، المجتمع والسلطة ، دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، طبعة 1990، ص 32.

⁶ عمر أفا ، مرجع سابق ، ص 415-416.

⁷ محمد الهروي ، القبيلة والاقطاع والمخزن ، مقارنة سوسبولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 ، افريقيا الشرق ، 2005، ص 104.

الحاكم"¹، إلى الاستنتاج ذاته ذهب بعض الباحثين "فجماعة العدول تنوب في البلاد السائبة عن السلطان، وحيث يتعذر الانتهاء إلى السلطان تقوم مقامه في كل حكم حتى في الحدود والقصاص، قال وكذا إن كان فيه سلطان غير عادل أو يضيع الحدود"²، وفي رأي فقهي من علماء بيزانيين يقول محمد عبد الرحمان بن السالك العلوي الذي كتب "ولقد نص أبو الحسن على أن جماعة المسلمين في البلاد النائية عن السلطان تقوم مقام الجماعة في كل شيء"³، وهذا في نظري أمر غير سليم لكون المناطق السائبة أو مناطق الفترة هي التي لم تمتد إلى صيغة تنظيمية يتحكم إليها أهلها في حين تبقى الجماعة إدارة تنظيمية قائمة تسعى إلى عدم التسبب من داخلها، وفي هذا تبقى مسألة بلاد السببية وبلاد المخزن أطروحة استعمارية مقيتة لا يستقيم الأخذ بها.

وإذا كانت الجماعة في كل التراب المغربي عبارة عن مجلس "مجلس مكون من رؤساء العائلات البطركية التي تبدو كجماعة متحدة" **Corporate groupe**⁴ تملك رموزا مشتركة بين عناصرها وتفرض ممارسات مميزة لها فالأمر يختلف شيئا ما عن ما هو عليه في الجنوب، أي بين قبائل الصحراء الغربية، فالعائلات البطركية لا توجد وحلت محلها فخذات قد تحمل أسماء وألقابا عديدة، إلا أن شعورها بالانتماء جعلها تترايط فيما بينها برباط القرابة يسمو أمام الآخر إلى أبناء عمومة "أولاد عم" وقد يتم اختيار شيخ من بين مشايخها عرفت عنه الرزانة والحكمة، لكن الأمر قد يكون فيه نوع من الازدراء لبعض الفخذات الأخرى عندما لا يتم اختيار أحد منها، في وقت لا يوجد من بين مشايخها من يحمل هذه المواصفات، وخصوصا إذا علمنا أن مهمة اختيار أعضاء الجماعة تتم على يد مقدم الجماعة، الذي يحمل الكفاءة الذاتية من أجل الإصابة في الاختيار، من هنا تبقى مسألة العائلات البطركية لا تسري على هذا النموذج القبلي، أمور أخرى قد تتشابه فيها الفخذات والعائلات البطركية من قبيل امتلاك رموز مشتركة بين عناصرها، وتفرض ممارسات مميزة لها، فالأولى نجدتها فيما أطلق عليه بـ "النار" أو "الوسمة"⁵ أي العلامة، وهي علامة يتعاقد عليها عناصر الفخدة لتدليل على ماشيتهم "حيوانهم"، إبلهم ونجدها دائما على قوائم الإبل أو في أذان المعز، فقد تتفق القبيلة ثقافيا على أن هذه العلامة تخص أهل فلان، أما الممارسات المميزة لها فهذا يدخل فيما ترتب من تمثلات في مخيلة عناصر

¹ محمد سالم بن الحسين بن عبد الحي، جوامع المهمات في أمور الرقيبات، تحقيق وتقديم مصطفى ناعمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1992، ص 83.

² يحيى بن البراء، الفقه والمجتمع والسلطة، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، انواكشوط، 1994، ص 67.

³ المرجع نفسه، ص 68.

⁴ الهادي الهروي، القبيلة الاقطاع والمخزن، مرجع سابق، ص 103.

⁵ أنظر وثيقة في الملحق تشير إلى جمل نخب علامته موضوعة على قائمته.

هذه القبيلة؛ فنجد مثلا فخدة أهل فلان لا يأكلون القلب من كل حيوان تم ذبحه، والآخرون لا تضع نساؤهم الذهب، وهذه الأمور قد نجدها منتشرة بشكل واضح في هذه الفخذات، وغالبا ما تكون قد ارتبطت بحكاية أو أسطورة متعلقة بالحياة أو الموت في أحد أسلاف الفخدة.

تجتمع العناصر المختارة من طرف مقدم القبيلة في مجلس واحد هو الجماعة، حيث تزاوّل مهامها في مختلف الميادين داخل القبيلة برمتها، فلا يمكن لأحد أن يتصرف في شأن عام في هذه القبيلة دون مباركتها انطلاقا من مشورتها، وكان من ضمن المهام الرئيسية لهذه الهيئة المدرسة في أمور الحروب " الغزيان " وحماية الغرباء ومباركة الانتماء " أهل الذبيحة " وضيافة عابري السبيل، وتنظيم المآدب الجماعية وإقامة الموكّارات والسهر على شؤون الزاوية وما تحتاج إليه، لكن تبقى المهمة الأكبر الملقاة على عاتقها هي مهمة القضاء وتطبيق القانون وتغريم العصاة، حتى أدرجت ضيافة الجماعة حكما زجريا معمولا به ومدرجا في ديوان القبيلة، وأصبح البعض يتشاءم من استضافتهم، ويضرب بهم المثل في السادية والتآمر¹، "فهي هيئة سياسية حقيقية ونشيطة..... تجمع بين السلطة الإدارية والتشريعية والتنفيذية"².

مفهوم القبيلة:

يعتبر مفهوم قبيلة من المفاهيم المتداولة بشكل مثير في المجال العربي والإسلامي، فهو يعتبر موروثا ثقافيا للمجتمعات العربية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص، فقد وردت في القرآن الكريم على صيغتين، الصيغة الأولى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾³، والصيغة الثانية: ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْهُمْ ﴾⁴، والصيغتان تعني جماعة من الناس، أما الحديث الشريف فمواطن ذكر القبيلة جد كثيرة، ويرجع هذا إلى الوسط القبائلي الذي بعث فيه النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كانت الجزيرة العربية تعرف مجموعة من القبائل الرحل، بعد مصدري الإسلام الأولين، نتبع ذكر القبيلة في المعاجم العربية فنجد معناها عند ابن منظور صاحب لسان العرب، حيث يقول: " والْقَبِيلَةُ من الناس: بنو أب واحد [...] "

¹ يقال لكل من لم يعجب الغير حكمه " حكمك حكم أيت الربعين " بمعنى تصدر أحكاما جزائية مكلفة كما لو كنت من مجلس أيت الربعين.

² الهادي الهروي ، القبيلة الاقطاع والمخزن ، مرجع سابق ، ص 103 و Robert Montagne , Les Berbères et le Makhzendans le sud Marocaine , p: 152.

³ سورة الحجرات ، الآية 13.

⁴ سورة الأعراف ، الآية 26.

يذكر ابن الكلبي أن الشعب أكبر من القبيلة ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ، وأشتق الزجاج القبائل من قبائل الشجر وهي أغصانها، ويقال قبائل من الطير، أي أصناف وكل صنف منها قبيلة [...] والقبيلة هي الجماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعداً، وكل جيل من الجن والناس قبيل¹، الملاحظ مما تطرقنا له أن القبيلة تعني تجمع بشري دون التطرق إلى الخصائص التي تحافظ على تماسك هذا الكيان، الأمر الذي ستجيب عنه الموسوعة العربية الميسرة، حيث تعرف القبيلة على أنها " مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليمًا واحدًا مشتركًا يعتبرونه ملكًا خاصًا بهم"²، هكذا تكون قد وضعت هذه الموسوعة عبر تعريفها ثلاثة شروط لاجتماع القبيلة وديمومتها، ويضيف قاموس علم الاجتماع محددات أخرى من خلال تعريفه للمفهوم حيث يقول : " هي وحدة متماسكة اجتماعيًا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية"³ ، انطلاقًا من التعاريف السابقة تعتبر القبيلة هي تلك الوحدة الاجتماعية المكونة من مجموعة من الأفراد، تتمتع بوجود سلطة سياسية في إطار مجال جغرافي محدد، وهو المجال الذي قد يكون موطنًا لاستقرار أفرادها، أو متنقلًا تبعًا لتنقلهم، إذ كانوا من البدو الرحل⁴، وتعبير آخر يمكن القول إن القبيلة : هي تلك التركيبة الاجتماعية والسياسية المكونة . في أغلب الأحيان . من وحدات قرابية صغرى قد تكون أسراً أو عشائر⁵ أو أفخاذًا تخضع لجدلية الانصهار والانشتطار . مع تحفظ من طرف الباحثين على هذا المصطلح حيث يستحيل أن تستمر القبيلة إلى ما لا نهاية في الانشتطار.⁵ تبعًا لظروف الأمانة والاقتصادية التي تكتنفها، ومن الطبيعي أن يخضع أفراد المجتمع من هذا النوع إلى عادات وأعراف يسهر على تطبيقها رئيس معين بطريقة ديمقراطية .

¹ ابن منظور محمد بن مكرم الافريقي المصري ، لسان العرب ، دار صادر بيروت ، د ت ، ج 11 ص 541

² محمد نجيب ، سوسيولوجية القبيلة ص 54 : عن ؛ محمد شفيق غريال ، مشرف ، الموسوعة العربية الميسرة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، مج 2 .

³ محمد نجيب ، سوسيولوجية القبيلة ص 55 : عن ؛ محمد عاطف غيث ، محرر ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1990 .

⁴ عبد الوهاب بن محفوظ ، الدولة في موريتانيا بين استمرار السلطة القبلية وبداية المسار الديمقراطي ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس ، سنة 1997-1998م ، ص22.

لا نكاد نجد فرقاً واضحاً في المجتمع العربي القديم بين الأسرة والعشيرة مادامت العشيرة هي رهط من الرجل حسب إبن عبد ربه (العقد الفريد) لكن[□] في العصر الحديث أصبحت هناك أسر نووية في معظم المجتمعات العربية تتميز بشكل واضح عن العشيرة، وإن كنا في مجال البيضان مازلنا نعيش على أسر ممتدة تستجيب لخصائص العشيرة الكمية، أما الفخذة (فيتكون من عدة عشائر يتم تلاحمها لتقاربها النسبي، وكذا لضرورة أمانة واقتصادية مكونة بذلك وحدة أساسية من وحدات القبيلة

⁵ محمد الكلاوي ، مرجع سابق ص 150.

إلا أنها لا تخلو من بعض التعقيدات في استعمال المفهوم نفسه (القبيلة ، تاقبيلت) وفي الوضعيات التي يطلق فيها (أيتوسي مثلا قبيلة ، تنقسم إلى إداومنيكيت وإداومليل ويطلق على كل منهما قبيلة) ونجد ذلك جليا في الديوان " قبيلة إداومليل وقبيلة إداونكيث"¹، كما نصادف تعقيدا في المراتب التي تختلف على مستوى الواقع المعبر عنه من منطقة إلى أخرى، فأهل الشيخ ماء العينين كقبيلة في المغرب إلا أنها لا تعدو أن تكون أسرة من أهل الشيخ محمد فاضل في الحوض الشرقي من موريتانيا، هناك مثال آخر " أولاد عمران الذين هم فرقة من الحايينة هم كذلك فرقة من ذكالة جنوب تارودانت"² وقبيلة مترامية الأطراف في منطقة إيفني " أيت بعمران"³، هذا مما يستوجب علينا أن نتوخى الحذر في أي دراسة تعنى بمفهوم القبيلة، نفس الشيء بالنسبة لمكونات القبيلة التي شكلت موضوعا للعديد من الدراسات التي لم تتفق على مفاهيم محددة في المجال العربي، فقد تعاطى للمفهوم مجموعة من المدارس والمنهجيات وأسست وفقه عدة نظريات، لكن يبقى المفهوم لم يؤت حقه، الأمر الذي تساءل عنه أحد الباحثين بالقول : هل هو خلط أم أزمة مفهوم؟⁴، كما يمكن لنا نحن أن نتساءل عن محطات تطور هذا المفهوم؟ ثم المدارس التي تناولته؟ والسؤال الأهم في نظري هو كيف نظرت كل من المدرستين الشرقية والغربية للمفهوم؟

ثانيا :القبيلة بين العلوم الاجتماعية والتاريخ ؛ الهياكل و البنيات .

رغم أننا غالبا ما نقف على بعض المراتب القبلية الآتية في معظم المصادر والدراسات العربية القديمة التي تتناول هذا النظام وبناءه الاجتماعي (انظر التقسيم السابق للقبيلة) إلا أنه لا يمكننا أن نسبغ على الواقع الحالي ما كان سابقا، فالدراسات العربية أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها غير متخصصة في معظمها، ويغلب عليها الطابع الذاتي، وإبراز المحيط العلائقي للمؤلف، كما أن الرجوع إلى النويري وابن خلدون لا يعني موقفا تراثيا مستلبا للماضي، إذ لايعتبر هذا الأخير غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لمعرفة هذه الظاهرة عبر مساراتها وما تنطوي عليه، نفس الأمر ينسحب على التصور الانقسامي، الذي تطرق لمعظم القبائل في شمال إفريقيا، لذا تعتبر دراستي هذه من خلال هذه التصورات هو مخاطبة الواقع على ضوء النظريات الممكنة.

¹ أنظر الديوان الفصل الأول.

² عبد الرحمان المودن ، إسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في المغرب القرن التاسع عشر ، قبائل إناون والمخن ، الرباط 1984 ، ص 159.

³ علي المحمدي ، السلطة والمجتمع في المغرب ، نموذج أيت بعمران الطبعة الأولى ، الدار البيضاء.

⁴ محمد نجيب ، مرجع سابق ، ص 58.

لقد عمد العرب مؤرخون ونسابة إلى الاهتمام بالقبيلة وتبيان أضرها ولو كان ذلك مرده في نظر البعض شعور بالانتماء وإثبات للهوية، غير أن ذلك في نظر هؤلاء المؤرخين مما تقتضيه الضرورة العلمية " ويحتاج إليه الكاتب في المكتبات لأنه يصدد أن يكتب عن ملكه، أو ملك أمة من الأمم"¹، ومعرفة نسب القبيلة ومراتبها كانت مسألة وليدة الفترة ما قبل الإسلام والفترة الإسلامية زمنيا، ثم منطقة الجزيرة العربية وشمال إفريقيا مجاليا، واستمر الأمر إلى العصر الوسيط، وقد جاء القرآن الكريم بلسان أهله مبينا بعض هذه المراتب " مثل الشعب والقبيلة والعشيرة والفصيلة والرهط"، رغم أن مسألة النسب والجنالوجيا أصبحت في الوقت الحاضر من الصعوبة البحث فيها، لذلك انفصلت الثنائية وأصبح البحث اليوم يخص المراتب والبنى (التقسيمات) بعيدا عن النسب اللهم إلا في التقسيمات الصغرى النووية.

وقد عرفت المسألة تباينا بين جل من اهتموا بهذا الشأن، فالنويري يرى على أن مراتب القبيلة عشرا، إذ يقول : " إن جميع ما بنت عليه العرب في نسبها أركانها وأسست عليه بنيانها عشر طبقات ؛ الطبقة الأولى الجذم وهو الأصل .. والجذم القطع، يقال جذم وجذم وذلك لما كثر الاختلاف في عدد الأباء وأسمائهم فيما فوق ذلك، وشق على العرب تشعب المناهج فيه وتصعب المسالك، وقطع الخوض فيما فوق قحطان ومعد وعدنان، واقتصر على ذكر ما دونهما لاجتماعهم على صحته... والطبقة الثانية الجماهير: والتجمهر : الاجتماع والكثرة .. والطبقة الثالثة الشعوب، واحدها شعب ويقال شعب ... وهو الذي يجمع القبائل وتشعب منه... والطبقة الرابعة : القبيلة وهي التي دون الشعب تجمع العماثر، وإنما سميت قبيلة لتقابل بعضها ببعض واستوائها في العدد .. ، والطبقة الخامسة : العماثر ، واحدها عمارة ، وهي التي دون القبائل وتجمع البطون .. ، والطبقة السادسة : البطون واحدها بطن ، وهي التي تجمع الأفخاذ ، والطبقة السابعة الأفخاذ ، وواحدها فخذ وفخذ .. وهي أصغر من البطن ، والفخذ تجمع العشائر... والطبقة الثامنة : العشائر واحدها عشيرة وهم الذين يتعاقلون إلى أربعة أباء، وسميت بذلك لمعاشرة الرجل إياهم .. ، والطبقة التاسعة : الفصائل ، واحدها فصيلة وهم أهل بيت الرجل وخاصته... ، والطبقة العاشرة : الرهط وهم رهط الرجل وأسرته ... والرهط دون العشيرة، والأسرة أكثر من ذلك ، قال الله

¹ الفلقشندي أبو العباس أحمد بن علي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية العلمية للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة ، 1963، الفلقشندي صبح الأعشى م 1 ج 1 ص 306.

عز وجل: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾¹ هذا التفصيل الدقيق يختلف اختلافا واضحا عما جاء عند ابن عبد ربه³، الذي يرى أن ما انبنت عليه العرب في نسبها سبع طبقات، مستندا في ذلك لابن الكلبي الذي يرى أن الشعب أكبر من القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم العشيرة ثم الفصيلة، في حين القلقشندي يراها ست طبقات نقلا عن الماوردي، إذ يقول " ... ثم عد الماوردي وغيره طبقات أنساب العرب ست طبقات ؛ الطبقة الأولى : الشعب (بفتح الشين وكسرهما أيضا)، وهو النسب الأبعد الذي تنسب إليه القبائل كعدنان ، ويجمع على شعوب، وسمي شعبا لأن القبائل تتشعب منه، الطبقة الثانية : القبيلة ، وهو ما انقسم فيه الشعب كربيعة ومضر، وتجمع على قبائل، وسميت قبيلة لتقابل الأنساب فيها، وربما سميت القبائل جماجم ، الطبقة الثالثة العمارة (بكسر العين)، وهي ما انقسم فيه أنساب القبيلة كقريش وكنانة، وتجمع على عمائر وعمارات، الطبقة الرابعة : البطن وهي ما انقسم فيه أنساب العمارة كبني عبد مناف، .. وتجمع على بطون وأبطن، الطبقة الخامسة : الفخذ، وهي ما انقسم فيه أنساب البطن، كبني هاشم ، ... وتجمع على أفخاذ، الطبقة السادسة الفصيلة (بالصاد المهملة) وهي ما انقسم فيه أنساب الفخذ كبني العباس وبني أبي طالب، وتجمع على فصائل...⁴ .

ولا نعدم اليوم وجود مثل هذه المراتب في القبائل الصحراوية مثل قبيلة أيتوسى موضع دراستنا، هذه التي تدخل ضمن اتحادية تكنة ثم لف أيت عثمان، وتتفرع عنها هي الأخرى عمائر وفخذات وفصائل . إن صح القياس . ولو لم نسمع عن مثل هذه المسميات من داخل هذا الوسط، في حين هناك أسماء أخرى تبدو من خصوصيات المجال، وهي بارزة وتحاكي الواقع في شبه الجزيرة العربية إلى حد التماثل، لذا سوف أحاول أن أوفق بين المسميات من خلال هذه الأسطر.

فمن خلال الجداول التي أثبتتها في الفصل الأول نجد أيتوسى بصفتها القبيلة في وسط من هذه التفرعات، تعلوها طبقتان هما :
اللف : هو "مؤسسة تحالف بين الجماعات الاجتماعية ، ونظاما اجتماعيا وسياسيا تعاقديا بين القبائل أو الفخذات أو العائلات، تلزم بموجبه جماعة اجتماعية ما بمآزرة جماعة أخرى توجد في محنة معينة ، وغالبا ما تكون محنة صراع قبلي أو حرب ، إن اللفوف إذن قبل كل شيء لفوف حرب ، تفرض نوعا من الثقة المتبادلة بين كل فرقة تنتمي لنفس الحزب ، غير أنها

¹ سورة النمل ، الآية 48.

² النويري ، نهاية الأرب ، صص 277 – 285.

³ ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، ص 289.

⁴ القلقشندي ، مصدر سابق ، صص 308 – 309.

أحلاف سلم¹، وتنقسم اتحادية تكنة الى لفين اثنين هما لف أيت عثمان . نسبة إلى عثمان بن ماندي عامل المنصور على المنطقة .
ولف أيت الجمل، وقد وصلنا أن قبيلة أيتوسى كانت ضمن لف أيت الجمل قبل أن تغادره إلى أيت عثمان، إثر صراع بين قطبي
القوة أيتوسى وأيت لحسن²، ومسألة اللف تدخل في إطار توحيد الروى الايكولوجية والمعاشية، ويشارك في المسألة جميع الفاعلين
وأصحاب بعد انظر في مصالح القبيلة.

الاتحادية: تبدو العبارة جد معاصرة إلا أننا لا نعلم متى أُلصقت بالمكون، والراجح أنها ولدت معه، حيث كانت تشهد المنطقة
الشمالية الشرقية "اتحادية أيت عطا"³ وأصبح مفهوم الاتحادية دليل على مؤسسة تنضوي تحتها مجموعة قبائل.

انطلاقاً من هذين المسميين السالفين يمكننا أن نطلق تسمية الشعب على "اللف" لكون "القبائل تشعب منه"⁴، أما ما فوق
الشعب فنجد الجمهور وهو ما يوافق لدينا اتحادية تكنة على اعتبار أن "الجمهور والجماهير هي الإجماع والكثرة"⁵، ولعل تعريف
النويري يدل دلالة قاطعة على واقع اتحادية تكنة، انطلاقاً مما تضمه هذه الاتحادية من كثافة ديموغرافية، وما تنهجه في سبيل احتضان
الأفراد والجماعات طلباً للقوة والكثرة.

أما ما يتعلق بالمستويات الدنيا والطبقات الثانوية للقبيلة، فنجد أول ما يصادفنا هو التعبيران اللذان وصف بهما صاحب الديوان
المكونان إدومليل وإداونكيث، حيث اعتبرهما "قبيلة إدومليل وقبيلة إداونكيث"⁶، وهما يشكلان معا المرتبة التي تتلو القبيلة، في
حين اتفق النسابة العرب أن ما يتلو القبيلة هو العمارة، وقد وافقت لدى القبيلة موضع دراستنا فرعياً إدومليل وإداونكيث وهما
عمارتان أو عمائر، وقد عمرت أولهما المنطقة الغربية (الساحل) بينما عمرت الثانية المنطقة الشرقية (الشرقية)، الأمر الذي دفع

¹ الهادي الهروي ، القبيلة، الإقطاع والمخزن ، مرجع سابق ، صص 112-113.

² تعني كلمة اللف بالعربية الإحاطة بالشيء وإحتواءه واللف هو أكبر مجموعة تحيط بالفرد، لقد ألح مونتاي على أهمية هذا المفهوم وأهل البنى الأخرى
على عكس ما فعله الإنقساميون، غير أن كلا من هارت وجاموس بالنسبة للريف وسيدون بالنسبة للناظور كشفوا عن كسر التضامن الانقسامى من
جاء تأقظب المواجهة بين اللفين المتعارضين داخل كل وحدة منها، [...] ويستخلص هارت في هذا المجال أن ما يميز بين نظام السلالات الانقسامى
ونظام التحالف عن طريق اللف هو أن الأول يعتمد على القرابة بينما يعتمد الثاني على التجانس الذي يفرض على الجميع المشاركين ضرورة اختيار
الفريق الذي ينحازون إليه . ليليا بن سالم ، المقاربة الانقسامية لمجتمعات المغرب الكبير : حصيلة وتقويم ، الأنثروبولوجيا والتاريخ ، ترجمة عبد الأحد
السبتيو عبد اللطيف الفلق، دار النشر توبقال، الطبعة الأولى 1988 ص 24.

³ جورج سييلمان ، أيت عطا الصحراء وتحدثة درعة العليا ، ترجمة احمد احدى ، جذور لنشر ، الطبعة الأولى ، سنة 2008.

⁴ الفلقشندي ، مصدر سابق ، ص 308.

⁵ النويري ، نهاية الأرب ، صص 277-278.

⁶ أنظر الديوان في الفضل الأول.

البعض بتلقب هذه أيتوسى الساحل والثانية أيتوسى الشراك¹، بعد ذلك نجد أنفسنا مباشرة أمام الأفخاذ (الفخذات)، وهذا على عكس ما رأيناه سالفا؛ حيث البطن أعلى مرتبة من الفخذ، وأدنى من العمارة، وهذا ما لا نجد له مقابلا في القبيلة موضوع الدراسة، التي تنضوي على تسع فخذات ست في الجانب المليلي وثلاث في الجانب النكيي²، هذا التمايز لا يوحي بكثرة عددية أو قوة حربية بل هو التقسيم فقط، ومن أجل أن تصبح العمارتان متكافئتين انحلت إحدى الفخذات (إداومستر)³ التي كانت تضم كثافة بشرية كبيرة إلى ثلاث فخذات ليصبح الجانب النكيي يضم خمس فخذات، إلا أن الأمر لم يتم بصفة نهائية، بل ظلوا مترابطين رغم كثرة عدد أفرادهم، وهم الآن يدفعون واجب هدية الزاوية السنوية مجتمعين، في المقابل تدفعه الفخذات الأخرى كل واحدة على حدة، هنا يواجها سؤال : هل يمكننا أن نعتبر إداومستر بطناً؟ ونعتبرها البطن الوحيدة في القبيلة؟ خصوصا إذا علمنا أن جدهم الاسمي . الفخذات المكونة لها . هو ددا يعقوب الناصر، الذي لا يجدون حرجا في ذكره ورفع نسبهم إليه، فالبطن في الجزيرة العربية أحد مضارب النسب و " ما انقسم فيه أنساب القبيلة كقريش وكنانة"⁴ وهو ما نجده موازيا لإداومستر التي تتكون من " أهل بوجمة ومسعود وأهل الطاهر وأهل مسعود وسعيد " ، إلا أن الأمر الذي كاد يغيب عنا أن مكون إداومستر يأتي على وزن إداومليل وإداومنيكيت، مما يجعلنا نفكر في كون إداومستر عمارة على غرار العمارتين السالفتين، إلا أن عامل العدد حال دون ذلك فشككت إداومستر جزءا من إداومنيكيت، في حين نسجل لهذا الجزء القبلي حفاظه على تماسكه في وجه المتغيرات ولم تذبه العصبية المصاحبة لتخرجه من العصبية النسبية المفترضة.

بعد الفخذات يأتي دور العشائر " وهم الذين يتعاقلون إلى أربعة أباء، وسميت كذلك لمعاشرة الرجل إياهم"⁵، وهم الذين تربطهم قرابة دم واضحة، وسوف نسلط الضوء على هذا المعطى انطلاقا من فخذة أهل بوجمة ومسعود والتي تنقسم إلى أربع عشائر " أهل بوجمة ومسعود [من باب تسمية الكل بالعض]، أهل الطاهر ، لغزونة، أمجاط"⁶، غير أن هذا الأمر لا ينسحب بصفة دقيقة على معظم الفخذات حيث نلاحظ زيادة في عدد العشائر أو غير ذلك، ويربط كل عشيرة فيما بين أفرادها روابط قرابية

¹ يأتي التقسيم الاستعماري لمنطقة الصحراء الشمالية بين فرنسا وإسبانيا موازيا لهذا الطرح، حيث أصبحت إداومليل تنتجع في المجال الإسباني، بينما إداومنيكيت في الجزء الفرنسي، فلا ندعي أنه سبب التفسير لكن يعتبر من أدكى ناره.

² أفخاذ القبيلة عند الباحثين الفرنسيين دولا شيبيل ودوفيرست .

³ يتكون من أهل بوجمة ومسعود وأهل الطاهر وأهل مسعود وسعيد

⁴ الفلفشندي ، مصدر سابق ، صص 308 – 309.

⁵ النويري ، نهاية الأرب صص 277-285.

⁶ أنظر الخطاطة مادة أهل بوجمة ومسعود.

متينة، قوامه التكافل والتعاون والتناصح " مسألة الدية والطلب"¹، ولعل ما يمكن أن نسجله من خلال المعاشية الفردية أن أي مناسبة لدى أحد هذه العشائر نجد جميع أفراد العشيرة مجتمعين في إطار تكافلي وتعاوني²، " التضامن العضوي"³، ومن داخل العشيرة نقف على تقسيم أدق من سالفه، أساسه البعد النسبي يقف على رأسه أحد الآباء، يعيش الآن الجيل الخامس أو السادس من حفدته، وهو الأمر الذي يمكن أن نطلق عليه الفصيلة، وجمعها فصائل، لكونهم "أهل بيت الرجل وخاصته"⁴، بعد هذا يأتي دور الأسرة الواسعة النطاق التي يدخل فيها الرجل وأبنائه وزوجاتهم، يعتبر فيه الأب قطب الرحى وصاحب الأملاك يشتغل الأبناء تحت كنفه، يمارس فيهم دور المالك وصاحب الاختصاصات المعنوية، يصرف نفسه عن مشاغل البيت عند بلوغ أبنائه، لكن تبقى المشورة ذلك الغطاء الذي يدير من خلاله الأب في نظره حتى لو هرم كل شؤون البيت، والأمر مماثل لأبنائه الذين لا يحاولون إشعاره بالتجاوز، في حالة ما توفي الأب يصبح زمام الأمور في يد الابن البكر الذي تكن له زوجات الأخوة كل الاحترام، وتعتبر هذه المؤسسة " رهط الرجل وأسرته"⁵، التي يطلق عليها في هذا الوسط بالخيمة " خيمة فلان" يتميز أفرادها بالعيش " تحت كفي خيمة واحد"⁶.

ومن باب المقارنة الحاصلة والتي حاولنا التأسيس لها في دراستنا، يجب أن لا نغفل مسألة مهمة تعتبر ثمرة هذا الجهد المتواضع، وخصوصا ونحن في معرض الإحاطة بكل جوانب الواقع المدروس، ينظم المجتمع الصحراوي عامة والتكني الأيتوسي على خمسة مستويات رئيسية، تستمد مشروعيتها من عنصر القرابة، لكن على مستويات؛ حيث تقوى المسألة مع التجزئ من الأشمل إلى الأدنى، بعدما كانت ضعيفة ومفتعلة إن صح التعبير، فمثلا مع الأسرة أو (الخيمة) التي تجمع الوالدين المباشرين والأبناء، ثم الفخذة التي تكونها مجموعة من الأسر والعائلات التي تنتسب إلى جد مشترك حقيقي أو وهمي، بعد الأسرة والفخذة تأتي المستويات الثلاث

¹ الدية هو الانصاف الواجب دفعه إثر جرم بين القبائل على المستوى الأفقي ثم التفريعات فيما فوق العشيرة على المستوى العمودي ، أما الطلب هو الانصاف الواجب إثر جرم داخل العشيرة وما يليها.

² تجنيد الإمكانات المعنوية (العمل باليد) ويلزم الجميع، ثم الإمكانات الشبه مادية (الأفرشة والمستلزمات الضرورية مثلا)، والإمكانات المادية البحتة (رصد مبلغ مالي يجمع بين الأشخاص أو يرصد من صندوق العشيرة) لكل عشيرة صندوق مالي موضوع في وجه الأزمات.

³ تضامن يفرضه الاختلاف والتكامل الذان يؤدي إليهما تقسيم العمل الملازم للنمو الديموغرافي: Durkiem, De la division du travail social, نقلا عن عبد الودود ولد الشيخ ، السلطة والقرابة، صص10.

⁴ النويري 277-285.

⁵ النويري نهاية الأرب صص 277-285.

⁶ تضمهم خيمة واحدة آباء وأبناء وحفدة.

الأخرى مثل القبيلة واللف والاتحادية، أما ما عدى ذلك فهو بمثابة تقسيمات بارزة وواضحة لا مسميات لها، أكثر من ذلك يعتبرها البعض في معرض الإشارة إليها أنها قبائل، والجدول التالي يوضح المسألة :

التقسيمات حسب النسابة العرب ومرادفاتها		التقسيمات في المجتمع المدروس
Ethnie	الجمهور	الاتحادية
Peuple	الشعب	اللف
Tribu	القبيلة	القبيلة
Fraction	العمارة	
Sous-fraction	البطن	
Segment	الفخذ	الفخذ
Clan	العشيرة	
Lignage	الفصيلة	
Famille	الرهط	الخيمة (الكانون)

انطلاقا مما أثبتنا سالفاً يبدو لنا أن المجتمع التكني يقوم على تسع مراتب انطلاقاً من الاتحادية وهي الجمهور مروراً باللف ثم القبائل، والقبيلة تلوا لذلك تقوم على ستة مضارب: العمارة والبطن . مع بعض النظر . ثم الفخذة ثم العشيرة والفصيلة والرهط، هذا إذا جاز لنا أن نعتد التقاسيم السالفة وإسقاطها على هذا الواقع، من هنا يمكننا أن نتساءل عن مدى وجود عامل النسب والقرابة

فيما يتعلق بالتقسيمات القبلية؟ هل نحن أمام العصبية القرابية أم العصبية المصالحية أساسها المجال والأمن والاستمرار في وجه الآخرين؟
هل الالتحام على أساس نسبي عرقي أو مصليحي بحث؟ هل أيتوسى وحدة سلالية أم هي شتات موحد؟

القبيلة والتصور الخلدوني

لا نجانب الصواب إذا قلنا أن ادعاء النسب بين القبائل من أجل صون بيبضتها هو القاعدة التي لا يكسرها استثناء، حيث يعتبر النسب في نظر الجميع هو الدعامة التوحيدية من أجل الاستمرار أمام الجماعات الأخرى، حيث يلعب عامل القرابة والنسب أو ما في معناهما دورا إيديولوجيا بارزا في المحافظة على السلطة السياسية بل والاقتصادية كذلك، من أجل هذا كان لزاما أن يكون حاضرا عامل النسب ولو كان غير حقيقي، "والناس مصدقون في أنسابهم"¹، إلا أن النسب لدى ابن خلدون لا يعدو أن يكون معطى وهمي² لا يصمد أمام واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش في المكان، وأشار إلى أن ما يجمع القبيلة هو النسب في معناه الواسع والرمزي، أما النسب القريب والواضح هو أساس الصلة التي تجمع " ذوي القربى وأهل الأرحام"، على اعتبار أن النسب الظاهر بين أفراد القبيلة إن وجد يظل غير كامل حيث تعزوه عناصر الألفة والتعايش الطويل، ولم يتبلور لديه الوعي بوجود مصلحة عامة ومشاركة تشده إليهم، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية، فهناك حسب تصور ابن خلدون مكنز مات أخرى تقوم مقام القرابة النسبية من قبيل التحالف والولاء والانتماء، يقول: " اعلم أنه من البين أن بعضا من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء أو لفرار من قومه لجناية أصابها، فيدعي بنسب هؤلاء ويعد منهم في ثمراته ... وإذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد، لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء ومن هؤلاء إلا جريان أحكامهم وأحوالهم عليه وكأنهم إنهم..."³، في مقابل ذلك يرى ابن خلدون أن العرب الموجودين في القفار يكونون أحرص الناس على أنسابهم، لأجل ذلك تظل نقية واضحة، ومرد ذلك إلا عدم مخالطة الناس إياهم، إلا أن احتكاك هؤلاء بالأرياف والحوضر ضيع الكثير من هذه المقومات، بل أبعد من ذلك تلاشت معه الكيانات القبلية⁴.

¹ عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الجيل بيروت، ص 28

² المصدر نفسه، صص 141-142.

³ بن خلدون عبد الرحمان، ص 144.

⁴ المصدر نفسه، صص 141-142.

ويعتبر أبرز ما يستدعي التكتل والانصهار هو وجود أرض جماعية سواء كانت للحرث أو للرعي، المهم أن تكون تحت مسؤولية الجميع، والكل له نصيب فيها، والدفاع عنها من مرتكزات الحياة القبلية ما دام الحرص عليها لا يخص فئة معينة دون الأخرى، وبعيدا عن هواجس التقسيم التي أصبحت تقليدا اليوم، إلى جانب الأرض الجماعية نقف على أساس آخر يذكر الإحساس بالانصهار ضمن المجموعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي، الخطر الخارجي الذي يهدد استمرار وجود الكيان، سواء تعلق الأمر بعصبية زاحفة أو تدخل قوة مركزية " اخضاعات المخزن للقبائل"، رغم أن الأول يكون أشد وطأة على الأنفس من الآخر الذي سرعان ما يوجه الصراع من خلاله إلى مجموعة من التنازلات، إن ابن خلدون إذ يركز في هذا الإطار على "الانتساب البعيد" والمعاشرة بما يحملان من النعرة والتناصر، مهما اختلفت درجتهما تبعا لقرب أو بعد الانتساب، فإنه في نفس الوقت إنما يلمح بصورة واضحة إلى أن العصبية ليست ملازمة بالضرورة للقرابة الدموية بل ملازمة كذلك لما يسميه "بثمرة النسب"، لأنه " إذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد"¹

في هذا الإطار يتضح لنا مستويان اثنان أحدهما يدخل ضمن الآخر؛ الأول الرابطة القرابية وتشمل التجمعات الصغيرة، أي من الفخذ في اتجاه الأبسط، والثاني هي القرابة الترابية المصاحبة وهي على هذا الأساس تشمل التجمع القبلي، وهذا ما يجعل الالتحام يأنف من الجور على ذويه انطلاقا من " النعرة كل أحد من أهل ولائه وحلفه للأئمة التي تلحق بالأنفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب، وذلك لأجل اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب"² ولعل هكذا يبدو أن المسألة توحى بالعصبية المصاحبة مع وجود النسب في المجموعات الصغيرة (العشيرة والفصيلة) إن كان هناك نسب حقيقة، فالقبيلة من خلال وجود النسب في مستويات وعدم وجوده في أخرى يوحي بوجود سلسلة من الحلقات التراتبية، أو ما معناه انقسامية، أي تقسيم الكل إلى أجزاء يطبعها التناظر على أساس من النسب والقرابة الفعلية أو المفتعلة، لذا يمكننا أن نتساءل ؛ هل المجتمع الأيتوسي مجتمع انقسامي؟ وهل الأمر يتعلق بالجانب الشكلي أم بالبنيات الداخلية العلائقية؟

القبيلة والتصور الانقسامي.

¹ المصدر نفسه ، ص144.

² المصدر نفسه ، ص 142.

يعتبر أول ظهور حقيقي للانقسامية مع قبائل النوير في السودان إثر بحث ميداني قام به الباحث إلفانس بريتشارد (E. Evans Pritchard)، هذا الأخير الذي قام بترجمة ونشر أبحاث إميل دوركايم (E. Durkheim) من المنظرين لما عرف بنظريات الأنسية "الأنثروبولوجيا" من داخل أطروحته "تقسيم العمل الاجتماعي" 1893، أسس فيها لتطور المجتمعات عبر التطور التاريخي من أشكال التضامن الآلي إلى أشكال التضامن العضوي؛ أي من تضامن يؤسس التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع إلى تضامن يفرضه الاختلاف والتكامل للذات يؤدي إليهما تقسيم العمل الملازم للنمو الديمغرافي¹، حيث اعتبر بريتشارد في بحثه هذا أن المجتمع النويري هو وسط انقسامية، حيث المفهوم يفرض مجموعة من الخصوصيات من أبرزها أن "المجتمعات تتكون من مجموعات تتسم بنفس الخصائص، وكل مجموعة تسمى عشيرة، ويكون المجتمع بمثابة تجمع لعدد من العشائر وتشكل كل عشيرة قسمة اجتماعية داخل مجتمع شمولي [...] إنها مبنية على تكرار كتلات متشابهة فيما بينها على غرار حلقات متتالية"² والتي تتمشى وهذا النموذج المدروس، وعلى اعتبار أن المغرب الأقصى يمثل مجالا خصبا لحركة القبائل وصراعاتها الأفقية مع مثيلاتها تارة، ومع المخزن أخرى وما ترمي إليه هذه الصراعات من أجل إثبات الوجود في وسط ورسم معالم كيان تنتمي إليه، وفقا لمجموعة من الظروف الأيكولوجية والمعاشية (الفلاحة الرعي)، مع كل هذه المقومات "أصبح المغرب مختبرا ملائما لاختبار المفاهيم والمقومات المتعلقة بالقبيلة كوحدة تحليل"³، دفع بمجموعة من البعثات العلمية الأنكلوساكسونية إلى لانكباب بشكل مكثف على دراسة تاريخ القبائل وأوصافها وفروعها وعاداتها وسط ضبابية من الشحنات الإيديولوجية هدفها الأساسي هو التفرقة بين العناصر المختلفة للمجتمع المدروس حواضر/بوادي؛ سهل/جبل؛ شرع/عرف، وغير ذلك من الإيديولوجيات التي تكرر الانقسام، فرغم أن المجتمع التكني لم ينعت بالانقسامية إلا أن المسألة همت القبائل عن أطراف هذا المجتمع، ارنست كلنير وجاك بيرك في الاطلس وشمال المغرب وستيوارت (C.C. Stewart) لدى قبائل البيضان بموريتانيا⁴ إضافة إلى النموذج النويري السالف الذكر مع بريتشارد، فرغم أن هناك مجموعة من مقومات البناء التنظيمي لقبائل النوير يتماشى مع ما أسس له النسابة العرب وذكرناه سالفًا، حيث يقول بريتشارد في

¹ ليليا بن سالم، المقاربة الانقسامية لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقويم، الأنثروبولوجيا والتاريخ، ترجمة عبد الأحد السبتيوعبد اللطيف الفلق، دار النشر توفال، الطبعة الأولى 1988 ص 11.

² المرجع نفسه، ص 12.

³ محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز الدراسات العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (41) نشر المركز، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص 91.

⁴ عبد الودود ولد الشيخ، السلطة والقراءة ص 63 من خلال الكتاب المشترك "العرب والبربر Arab and Berber" الذي اشرف كلنير نفسه على نشره.

هذا الصدد: "إننا نسمي التقسيمات الأكبر فروعاً أولية **Section**، أما تقسيمات هذه الفروع، فهي فروع قبلية ثانوية، وهي بذاتها تنقسم إلى فروع قبلية ثالثة...، وتتكون الفروع الثالثة من مجموعات سكنية قروية مركبة من مجموعات قرابية"¹، وهو الأمر الذي يحمل طابع الانقسامية في الشكل، إلا أن ما ترمي إليه الأطروحة جوهرها وهو نقطة الاختلاف أن هذه القبائل ممزقة في شكل مجموعة من التقابلات التكاملية، أي أننا أمام عدة مجموعات سياسية مستقلة تعلو لتشكيل في النهاية قبيلة، انطلاقاً من طابع الانصهار الذي تفرضه الضرورة الأمنية فقط، أما في أوقات السلم فالجميع يدير حياته ولا ينضبط لقانون عام، وهذا الأمر دفع بالقوى الاستعمارية إلى احتواء هذه المجتمعات وتنظيم حياتها في شكل تنظيمي ديمقراطي، أي انتخاب سلطة ديمقراطية تخضع لها، أو إلحاقها بالنظام المركزي السائد في المجال، من أجل ذلك يمكن أن نخلص إلى خاصيتين اثنتين طبعتا حياة هذه المجموعات هما الانقسامية والهامشية (حسب كلنير)².

في هذا الإطار يرى عبد الودود ولد الشيخ أن من غير العادل وصف قبائل المغرب بماتين الخصلتين، حيث لا مجال لمقارنة الفوضوية النويرية بالانتخاب البربري، أي من الزعيم "اللابس جلد الفهد" إلى أمغار المنتخب بشكل دوري³، على اعتبار أن سياسة اختيار الزعيم هي ديمقراطية بنوية ليس لها أي بعد إيديولوجي (كلنير ومونطاي)⁴، كما أن محمد نجيب أبوطالب وضع تقييماً للإسقاطات التي ذهب إليها أو وقع فيها الباحثين في الميدان المغربي، حيث يرى في اختلاف البيئات اختلافاً للمجموعات، أما أوجه الشبه لتقريبية فقد علل وجودها بالقول: أن احتفاء القبائل البربرية في المغرب بالجبال كانت تدفع إليه الظروف الأمنية، بينما تحصن قبائل النوير بالمرتفعات هو بدافع الهروب من الفيضان⁵، كما وضع تقييماً للجانب الروحي "فهناك فرق بين أولئك الذين يأكلون الميتة ويقدمون القرابين للأرواح، وبين أولئك الذين يجمعهم الدين الإسلامي الذي وحد السلوك في أغلب الأحيان"⁶

¹ ولد الشيخ عبد الودود، مرجع سابق، ص 17.

² ليليا بن سالم، المقاربة الإنقسامية لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقويم، الأنثروبولوجيا والتاريخ، ترجمة عبد الأحد السبتيوعبد اللطيف الفلق، دار النشر توبقال، الطبعة الأولى 1988 ص 19.

³ ولد الشيخ عبد الودود، مرجع سابق، ص 19.

⁴ ليليا بن سالم مرجع سابق ص 19.

⁵ محمد نجيب، مرجع سابق، صص 60-61.

⁶ المرجع نفسه ص 61.

منذئذ مثل هذا السياق محور العديد من الدراسات والأبحاث التي تهم القبائل على انفراد، الأمر الذي حدا بالباحثين إلى اعتبار كل المجتمعات التي تلعب القرابة فيها دورا مركزيا، بمثابة مجتمعات انقسامية، الأمر أثار مجموعة من الانتقادات على الباحثين؛ حيث أعاب فسالنس (1961) على الأنثروبولوجيين إفراطهم في تعميم مفهوم المجتمع الانقسامي على كل مجتمع يعتمد تنظيمه على فئات سلالية أحادية، لذا اشترط مجموعة من الخصائص واجب توفرها في المجتمع الانقسامي¹، من هذا المنطلق يمكننا أن نسقط هذه الخصائص على المجتمع الأيتوسي، من أجل استكناه طبيعته هل هو مجتمع انقسامي أم لا؟

لقد وضع فسالنس ست خصائص ومحددات للمجتمع الانقسامي من أجل تمييزه عن الآخر وهي تعتبر خصائص غاية في الدقة يروم بها صاحبها تقوم مسار البحث العلمي الاجتماعي وهي:

1. أن يكون مجتمعا ذا نسب أحادي (أبوي أو أميسي)؛ فيما يتعلق بأيتوسي فهي ذا نسب أبوي أحادي، فالجميع ينتسبون إلى الأب الذي يمثل قطب الرحي في الفصيلة أو الخيمة، أما الأمهات فلا يعتد بالانتساب إليهن.

2. عامل توازن والمساواة في المجالات السياسية والاقتصادية وثقافية والإيديولوجية؛ فيما يتعلق بالمسألة السياسية لا ينتدب إلا من كان كفتا مما يترتب عنه قوة تمثيلية فخذ دون آخر، أما المجالات الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية فالكامل مؤهل ورهين بما يملك، لا يمكن أن تقنن مثل هذه الأمور ولا وجود للتراتبية "كلها ورغبة مراحوا"²، هذا على نطاق الأفراد، أما التجمعات فهناك المجموعة الغنية، وهناك العالة، وهناك المقدامة، وكلا تقاس برجالاتها.

3. عامل انقسام الملكية المحلية؛ المجتمع الأيتوسي هو مجتمع رحل باحث عن مساقط المطر ومنابت الزرع، ينتجع في الصحراء الأطلسية على شساعتها، من الأسر "الخيام" من لا يتقابلون بمرور سنة لتباعد المسافة بينهم، في المقابل ومع سياسة "اقتصاد الغارة"³، وائر المناوشات التي تحصل بينها وبين القبائل أصبحت القبيلة تمتلك مجموعة أراضي في ملكيتها الخاصة، إضافة إلى المجال المرتبط

¹ المرجع نفسه ص 16.

² معناها الجميع رهين بما حياه الله من رزق ، ومن كان مدبر سوف ينعكس ذلك على ماشيته وأبنائه وسوف يكون بالضرورة مضربا للمثل ووهلا ليشغل مناصب في القبيلة ، أما من كان عكس ذلك فلا يعتد به.

³ سنعود للمفهوم بالشرح في مكان لاحق.

بوجودها، إلا أن عامل التقسيم لا يوجد للملكيات، فهي مشاع في ملك القبيلة كاملة، اللهم إلا ما طرأ بعد وصول المستعمر وسياساته التفرقية (أيتوسى الشرك وأيتوسى الساحل)، لذا " لا يمكن استعمال مفهوم الانقسامية بالنسبة لقبائل الرحل"¹

4. عامل القضاء والبت في الخصومات؛ وهو أمر أشرنا له سلفا ويتمشى مع ما جاء لدى فسالنس حيث إن النزاعات تسوى بين الأقرباء بالتراضي.

5. عامل التجزئة والتراتبية؛ كما أشرنا سابقا على أن أيتوسى تعرف عدة مضارب ومراتب، وتشهد عاملي الانشطار والانصهار، لكن مع مجموعة من الاختلافات، فالانصهار هو عامل ضروري في وجه الخطوب والصراعات، لكن فيما يتعلق بالانشطار فلا يترتب عن المسألة صراع أو اقتتال، لكون هناك جهاز الجماعة يتم الالتجاء إليه أثناء الخصومات، كما أن هنا دستور سن لتلافي مثل هذه القلاقل، يعتمد على إنصاف الجناة، وأخذ الحق من الظالم، وردة على المظلوم (الدية والطلب).

6. عامل النسبية البنيوية؛ هناك نظام عام للقبيلة في السلم والحرب في الرخاء والشدة، تطبعه الديمقراطية والشجاعة، ولا وجود لتفوق الاقتصاد، ثم عامل البنيوي المرتبط بالبركة.

نلاحظ من خلال هذا التحليل أن المجتمع الأيتوسي يحمل مجموعة من محددات النظرية الانقسامية ويجيد أخرى، هذا الأمر الذي يصعب معه أن نعتبر أيتوسى مجتمعا انقساميا وعلى غرار لا يمكن أن نعتبر تكنة كلها كيانا انقساميا، أما في علاقة القبيلة بمثيلاتها فهي تشترك الأطراف الآخرين فيما يتعلق بسياساتها الداخلية، وتأنف من حشر الأنوف من الكيانات الأخرى، فهذه المسائل في نظر أفرادها من خصوصيات الأمن القومي. إن صح التعبير. وقد تعتبر القبيلة إذا احتكمت لعنصر خارجي أنها غير قادرة على تدبير أمورها، في هذا الإطار ولضعف الجانب العلمي لدى القبيلة كانت تستعين في أمور الدين بالفقهاء الأجانب بعد أن يكونوا قد تماهوا داخل هذا الوسط، وكان الفضل الكبير في مجموعة الأسر الزاوية في الصحراء على اعتبار "دورهم كزوايا لتكنة"² (أهل الشيخ ماء العينين، والعروسيين...) إلى جانب عنصر الحراطين المهتمين بالعلم والتعلم.

¹ ليليا بن سالم، مرجع سابق، ص 16.

² محمد سالم بن الحبيب بن الحسين بن عبد الحي، جوامع المهمات في أمور الرقيبات، تحقيق وتقديم مصطفى ناعيمي، تحت إشراف المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، الطبعة 1، 1992، ص 45.

أما ما يتعلق بالهامشية فقد جبلت القبيلة على التمسك بالحرية الثقافية والسياسية إزاء الحكم المركزي، فخلال بحثنا التاريخي عن علاقات القبيلة الخارجية لم نجد لها أي تواصل بالمخزن نحائيا، رغم كون المدينة سابقة على استقرار أيتوسى بها، وشهدت مجموعة من الأجيال، فلم نجد أي تواصل بينها وبين السلطة المركزية، حتى أن أحمد المنصور الذي أتى المنطقة وكان قاب قوسين أو أدنى منها لم نجد له أي تواصل بها، باستثناء الرحلة التي قام بها السلطان الحسن الأول إلى منطقة واد نون نجده قد وشح أحد رجالها بظهير القيادة، إلى أن المراسلات التي كانت بين السلطان وبين القبائل قبل وبعد مقدمه على المنطقة لم تميزها علاقته بأيتوسى، الأكثر من هذا أن وصول السلطان إلى المنطقة هو ما استدعى القبيلة لمبايعته، والمثل بين يديه، في شخص محمد بن أحمد الحمد وعلي شياهو، الذي قلد منصب قائد على القبيلة من طرف السلطان (أنظر الوثيقة في الملحق) ماعدا ذلك لا نجد أي اتصال بين السلطة المركزية والقبيلة، ولعل من النقط التي يجب أن نشير إليها هنا أن ظاهرة القاعدية ظلت قائمة منذ مجيء الحسن الأول إلى المنطقة، حتى أن مجموعة من القبائل التي كانت علاقتها بالسلطة المركزية جد متينة فسخت يدا من طاعة مع قادة الحسن الأول بخلاف أيتوسى، حيث ظل محمد بن أحمد شياهو يمثل عامل البركة في القبيلة والمستمدة من الظهير الذي حازه، ولعل علاقة القبيلة بالمخزن تضفي بما لا يترك مجالا لشك طابع الهامشية على القبيلة، إلا أننا هنا مع هامشية جد نسبية، حيث لا يجب أن ننسى مركز القبيلة في اتحادية تكنة التي ظلت قبيلة أهل موسى وعلي تشكل تمثيلية الاتحادية مع السلطة المركزية، دون اتفاق مسبق، فعائلة أهل بيروك ظلت تمثل تلك الشبكة من العلاقات التي تهم التجارة ومراقبة الموانئ والسهر على أمن المنطقة، كما لعبت دورا هاما في الربط بين قبائل الاتحادية، فهامشية أيتوسى لا يجب أن نعتها من المنظور الانقسامى الذي يرى فيها "كيانا موازيا أو مواجهها للمجتمع المركزي"¹، ولا شك أن قبيلة أيتوسى لم تشكل أي خطر على السلطة المركزية كما أنها يمكن أن تكون قد صنفها ضمن إطار تكنة التي تربطها بها علاقات متميزة، كما أن أيتوسى لم تختلف طموحاتها مع مصالح المخزن، ما جعل الطرفين لا تميزها أي علاقة في وقت كانت علاقات المخزن تصل إلى منطقة تيرس مع خدامهم أهل شيخ ماء العينيين، الذين لهم علاقات طيبة مع القبيلة (أنظر الوثيقة أعشار زروع التي طالب بها مربيه ربه في الملحق).

¹ محمد بوطالب، سوسبولوجية القبيلة، ص 43.

ثالثا: القبيلة وازدواجية الشرع والعرف.

الشرع والعرف وظروف التطبيق في المجتمع الإسلامي

إن المتتبع لشأن العام الإسلامي من فجر الإسلام إلى اليوم، يرى بما لا يجعل مجالا للشك، أن المجتمعات الإسلامية قد عرفت مجموعة من التغيرات في تجاوبهم مع دينهم، ولنفس الغاية يرسم بوسكي انطلاقا من مؤلفه الذي ألفه في النصف الأول من القرن العشرين، أي الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، خارطة للمجتمعات الإسلامية وما مدى تطبيقات الإسلام بها، فقام من خلال إطلاعه تقسيم المجتمعات الإسلامية على غرار تطبيقهم للشرع الإسلامي إلى أربعة مناطق¹:

✓ المنطقة الأولى : وهي التي حافظت على الشرع الإسلامي وتضم الجزيرة العربية وأفغانستان وليبيا.

✓ المنطقة الثانية : وتضم مجتمعات عرف فيها الشرع بعض الإصلاحات كسوريا ويوغسلافيا ومصر.

✓ المنطقة الثالثة ، هي المنطقة التي أقصى منها الشرع كتركيا وروسيا وألبانيا.

✓ أما المنطقة الرابعة : فيسميها بمنطقة المجتمعات العرفية وتضم أندونيسيا ومجتمعات المغرب العربي (باستثناء ليبيا).

إلا أن طرح بوسكي هذا، يبدو مجحفا في حق هذه الشعوب الشمال إفريقية، لكونه لم يكن مطلعا على واقعها السياسي، ولم يطلع على مدى موافقة هذه المجتمعات في عرفها للشرعية الإسلامية.

فواقع السببية الذي شهدته أرجاء كثيرة من المغرب العربي، شكل امتحانا عسيرا لفقهاء البلد، الذين يمثلون أساس الدين الإسلامي بالمنطقة، حيث عرفت المنطقة المتميزة بالأنظمة القبلية صراعا بين الشرع والعرف، نتج عنه ما سمي في الأدبيات الفقهية بـ "النوازل أو الأجوبة أو المعايير"، اعتبر الواقع الأمني هو العلة التي نتج عنها عدم قدرة الشرع على الإجابة عن الأسئلة التي تتطلبها الحياة الاجتماعية والسياسية لهذا المجتمع، من أجل ذلك اقتضت الضرورة وجود بنية قانونية تأخذ من الشرع ما يتلاءم وتلك الحياة تارة وتكمل ما كان في تطبيقه مفسدة عامة، وبهذا تكون العلاقة بين الشرع والعرف، علاقة تكامل أكثر مما هي تعارض، ولا أدل على ذلك من ما أثر انتباه اسبينيون من كون العرف متأثر بالشرع²، فمن الملاحظ أن القبائل لا تزال متشبثة بالإسلام رغم ما أستجد

¹ رحمة بوقرية ، الدولة والسلطة والمجتمع ، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، فبراير 1991، ص 77.

² المرجع نفسه ص 82.

عندها في أمور العرف، وهو الأمر الذي أثار إنتباه أسبينيون، وحاول بوسكي أن يؤسس لعكسه من كون هذه القبائل انقطع جبل اتصالها بالدين الإسلامي، وأوجدت لنفسها بديلا عنه.

هذا ما دفع البعض منهم أن يجتهد في إصدار الأحكام ضد الجناة والمعتدين، بما لا يضر النفس البشرية، ويحفظ النظام، في مقابل ذلك جنح البعض إلى الدعوة إلى إقامة الحدود على النهج الحمدي القويم، فتفرق العلماء في الحكم على مثل هذه الأوضاع، ففي سوس التي ظلت معظم زمنها تحت يد سلاطين الدول المتعاقبة على المغرب، لم تنجو من هذا الواقع، وقد كانت غالبا ما ترفع نوازها إلى فقهاء مراكش الذين كانوا يمثلون القلب النابض بالعلم في المنطقة الجنوبية، كما كانت قبلة للعلماء الشناقطة، حتى أن خروج المنطقة عن ربة الحكم القائم، وتأسيس نظام سياسي وتنظيمي مأخوذ من الأساس القبلي، يعتبر في نظر البعض من قبيل الإحداث في الدين، إضافة إلى صياغة مجموعة من الأحكام الزجرية التي يتحاكم لها الناس عند الحاجة، هو من قبيل الإعراض عن الدين والتحاكم إلى الطاغوت، وما تسوله النفس الأمارة بالسوء من عصيان لله سبحانه وتعالى، ولفهم طبيعة موقفهم جيدا لابد من استحضار حقيقة كون أغلب العرفاء¹ عوام وضعوا قوانين الألواح وأشرفوا على تحريرها وتنفيذها، وكانت بالتالي من إنتاج فئة غير عالمة² ولعل السؤال المشهور الذي وجهه الأمير يحيى بن عبد الله الحاحي، حوالي عام 1023هـ إلى فقهاء سوس ومراكش، يستفتيهم فيما ذكرنا سالفا، يعبر صريحا عن هذا البايين في نظرة العلماء لهذا الواقع، وما تضمنه السؤال:

« ما حكم الشرع حول اجتماع قبائل البادية حول أهل الحل والعقد لوضع ضوابط وقواعد لحفظ النظام العام والاقتصاد من الجناة؟³ » وقد أجاب عن هذا السؤال حسب ما وصلنا من النوازيلين، خمسة من كبار الفقهاء في ذلك العصر، وأجوبتهم عنه متنوعة المواقف، أشهرها فتوى قاضي مراكش ومفتيها، الذي كان ضد هذه الأحكام، ويعتبر جواب أحمد بابا التنبكي الذي كان يقيم وقتئذ في منفاه بمراكش، غاية في الدقة إذ يقول:

« إن هذا السؤال اشتمل على فصول يحتاج كل فصل إلى الجواب عنه بحدته :

¹ العرفاء هم أعضاء الجماعة التي تتولى الحل والعقد في القبيلة ويسمون كذلك أنفاليس، وقانونهم أنفلاست وجمعهم تانفلوست؛ عبد الرزاق هرماس ،

موقف فقهاء سوس من نظان أنفلاست ، القانون والمجتمع بالمغرب ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية صص 65-79

² الحسن العبادي ، فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام ، منشورات كلية الشريعة بأكادير جامعة القرويين رسائل وأطروحات، مطبعة النجاح الجديدة ، لدار البيضاء ، 1999،، ص 439.

³ المرجع نفسه ص441.

- فاجتماعهم مشروع وحكمهم يقوم مقام السلطان والقاضي حيث لا قاضي ولا سلطان.
 - وأما جعلهم ضوابط على مقتضى المصالح فإن كانت جارية على الشرع فليس بجهل بل إنفاذ لأحكام الشرع.
 - وأما استردادهم الأموال من قطاع الطريق فإن فعلوا ذلك ليردوها إلى أصحابها فهو فعل حسن¹
- وقد ذهب إلى نفس المنهاج كثير من العلماء، وذلك بسيرهم أغوار مجال السببية أو الفترة²، حيث نجد القراني يقول « أن كل ما هو في الشريعة يتغير الحكم فيه بتغير العادة المتجددة³ » وهذا منطلق الحديث الشريف " إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي...⁴ »، وقد كان أشد الفقهاء معارضة للمسألة علماء المدن، بينما أفتى غالبية فقهاء البوادي بجوازها⁵، ولا نعدم تبياناً في ذات المسألة، ونحن وقد وصلتنا فتاوى شيخ، عرف بالتقوى والورع، وكان من الذين عاصروا المكان والزمان اللذان نحن بصدد الحديث عنهما، فالشيخ ماء العينين يعتبر قطب رحي في المجال البيضاني، لا يقل أهمية عن الشيخ محمد المامي ولد البخاري، إذ يرى ماء العينين أن مسألة العرف جاري بها العمل في وسط عدمت فيه سلطة السلطان، وأنتدب فيه أئمة المسلمين لنظر في أمورهم « جعل الله أئمة المسلمين محددين لأنهم ينظرون في مصالح الأمة نظره (ص) ويفعلون بهم من سنته ما هو موافق لحالهم في ذلك الزمن ولذلك من لم يعرف انتقال العرف كانتقال الزمن فهو من العلم كالزمن ومن حكم في حكم جديد بعرف قديم فهو من العلماء كالقديم⁶ »

إن الشيخين ماء العينين ومحمد المامي ولد البخاري أدركا حجم الخطر الكامن وراء إغفال العرف والجمود على النص القديم دون مناقشته من طرف الفقهاء، وتطويعه ليتماشى مع أعراف الصحراء ومستجداتها، الشيء الذي حدا بعلماء غرب الصحراء إلى الدعوة إلى الاجتهاد، الذي لا يخرج في معالجته لنوازل المجال على ضوء الأوضاع السياسية والأمنية عن العرف الذي لا يحل حراما

¹ المرجع نفسه.

² الفترة هي السببية باللهجة الحسانية، الشيخ محمد المامي ولد البخاري، ص 98.

³ محمد المامي ولد البخاري، كتاب البادية، ص 28.

⁴ صحيح البخاري، باب من أقام البيئة بعد اليمين، الجزء 9، ص 176.

⁵ رجال بوبريك، العرف في المجتمع الصحراوي، مرجع سابق صص 81-90.

⁶ محمد المختار ولد حمين، ثقافة الصحراء من خلال مقوماتها المغربية لدى العلماء، ثقافة الصحراء: مقوماتها المغربية وخصوصياتها، ندوة لجنة القيم

الروحية والفكرية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، الرباط 11-12 مارس 2002، ص 188. أنظر كذلك الشيخ ماء

العينين، تبيان الحق الذي للباطل سحق، مخطوط، ص 16.

ولا يحرم حلالا، والذي يروه شرعا مسموح به، وهذا الأمر لا يمكن أن يحصل إلا باستنباط الأحكام من النصوص والفروع على حد سواء، وسوف نحاول أن نناقش هنا بعض من هذه الأحكام التي جاءت مخالفة للشرع، وأقوال العلماء فيها، ثم سوف نبحث عن صورتها من خلال المجال المدروس أي بين ثنايا ديوان أيتوسى.

العقوبات المالية بدل القصاص

يقول تعالى في محكم تنزيله ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾¹، هذه آية صريحة لا مجال فيما جاءت به لتأويل أو القياس، جعل الله سبحانه وتعالى القصاص موجب لجميع الجنايات سواء منها العمد أو الغير العمد، فالقتل والجرح لا يزجر صاحبهما في ديننا إلا بالاعتصام منه، والناس في ذلك سواء، قويمهم وضعيفهم، غنيهم وفقيرهم، وهذا من شرع الله سبحانه وتعالى في الكون، الذي لا حياة بدونه، وهو السبب الضامن لوحدة الأمة، ودرعها الواقى من الفساد والفتن، لكن هذا بوجود إمام قائم وعادل قادر على تنفيذ الأحكام وزجر الطغاة وتعزيز العصاة، لكن والحالة التي نحن بصدد البحث فيها، حيث لا يوجد حاكم ولا سلطان يطاع، ليقف بنفسه على تطبيق الأحكام ويسهر على إقامة الحدود، سوف لن يكون هناك أبسط احترام للشرعية الإسلامية، ذلك ما أستدعى من أهل الصحراء أن ينتدبوا بينهم جماعة، تقوم فيهم مقام السلطان، وتأتي بما لم يأتي به الناس أفرادا، لكون حالة السبية تبدي الفوارق من الشرف والجاه والمال، ويصبح على إثرها البلد كمن يعيش في غابة يأكل قويمها ضعيفها، ويغلب على أهلها سفك الدماء وإتلاف الأموال، وإضاعة السنن فما بالك بالحدود، وقد تعرض لهذا الأمر العديد من الفقهاء والنوازلين، من بينهم أبو العباس البرزولي في نوازله ثم ابن حم الله التشتيتي، وكلهم علماء عابنوا الحالة عن قرب، هكذا يقول في هذه الحالة صاحب كتاب البادية "وأما عدم الإمام وعدم التمكن من إقامة الحدود وإجراء الأحكام على أصلها فذلك والله أعلم أولى من الإهمال وعدم الزجر وترك القوي يأكل الضعيف فعظم المفسدة في ذلك يغني فيه العيان عن البيان، بل إذا تعذرت الحدود ولم تبلغها الاستطاعة وكانت العقوبة المالية دافعة للمفسدة حاصلا بها الزجر، والاستطاعة تبلغها، تنزلت منزلة الحدود، وليس المراد أن الحد يسقط بذلك، ولكن ذلك غاية ما تصله الاستطاعة في الوقت دفعا للمفسدة ما أمكن"²، هكذا يتضح مدى صعوبة الواقع الذي أفضى إلى إسقاط الحدود، ولن يكون هناك من هو أحرص من هذا الشيخ على تطبيق الأحكام، لكن الضرورة هنا

¹ سورة البقرة ، الآية 179.

² محمد المامي بن البخاري ، كتاب البادية ، صص 103-104.

أباحث المحذور، وهي مسألة جرى بها العمل في الأقطار البعيدة عن حكم السلطان، وقد نص العلماء على مجموعة من العلل المانعة من تطبيق أحكام القصاص في البلاد السائبة، فبالإضافة إلى عدم وجود الإمام، هناك عامل آخر لا يقل خطورة، وهو عامل ناتج عن التعصب والعصبية، حيث أن عصبه القاتل لن يسلموه ليقام فيه الحد، بل سوف يقاتلون عنه، فيؤدي ذلك إلى مفسدة عظيمة، وسفك وهرج كثير¹، وغير بعيد عن عصبه الجاني، ألزم ابن حمى الله التشيتي هؤلاء بتسديد دية المجني عليه، إذا ما امتنع الجاني عن تسديدها، موضحا أن ذلك "مما فيه مصلحتها ودرء المفسدة عنها"²، على طرف النقيض، هناك مجموعة من العلماء وقفوا موقف المعارض من استباحة الأحكام الشرعية، وتعطيلها اتقاء النتائج العكسية التي من الممكن أن تكون أعظم منه جرما وخطيئة، موقفهم في ذلك "أن ما لا تصلحه السنة لا تصلحه البدعة" وأن "تحسين العقول هذا إعتزال"³، هكذا يلاحظ من يث لا يجعل مجالا لشك أن شيوخ البادية البيضانية الذين لم يجمدوا على النص، راعوا أخف الضررين والأخذ بمقاصد الشريعة التي منها حفظ النفس، والمال والعقيدة، في فترة من الأحكام، وكان واع بمدى أهمية العادة التي هي العرف، التي هي أساس السلم الاجتماعي، وكانت قبيلة أيتوسى هي الأخرى تراعي أقوال العلماء في شأن العقوبات المالية، وهذا ما نجده في افتتاحية ديوانهم، حيث أحالوا على الفقهاء الذين أباحوا هذه الأحكام وجعلوهم نبراسا يهتدي به في صياغة ديوانهم.

قراءة في العقوبات المالية لدى أيتوسى

أشرنا سالفا على أن هذا الديوان يمثل تنمة لدواوين أخرى سابقة عليه، رغم ذلك يعتبر كافيا للإحاطة ببعض العقوبات المالية في القبيلة، فمن خلال ملاحظة أولية نلاحظ أن جل العقوبات هي عقوبات مالية، أو مكلفة ماديا، وأنها تفرض عينا على الجناة، وقد تراوحت بين سبعة من الإبل كدية القتل وخمسة مثاقيل لمن عطل شرط الإمام، وسوف نعرض لها في هذا الدول مبين أقصاها وأدناها:

¹ يحيى ابن البراء، مرجع سابق، ص 76.

² المرجع نفسه، ص 77.

³ المرجع نفسه، ص 79.

الجنانية	عقوبتها المالية
دية القتل،	سبعة (7) من الإبل و100 ريال
الضرب بتقرميش، فقع العينين	7 من الإبل
فقع عين واحد	نصف الدية
رضا أهل القتل	تعريكتين
ضرب بخنجر	تعريكة واحدة
الاغتصاب، ضرب بالرصاص	100 ريال
المجوم بالسكين مع الجرح، مساندة العدو	50 ريال
كسر السن	45 ريال
دعم من سرق مال القبيلة	30 ريال
كسر عظم الرأس، التلصص،	25 ريال
المجوم على خيمة من أجل العراك، التعدي على الزوايا	12 ريال
من أضر بأحد في ضرارا معنويا	10 ريال
الجرح بالعصى أو غيرها	9 ريالات
سب وشتم كبير السن	7 ريالات
نتف لحية، صم الأذن،	5 ريالات
تعطيل الشرط،	5 مثاقيل

هناك عقوبات أخرى ليست مالية رغم أنها مادية، وتتعلق بالسرقا على وجه التحديد، وعقوبتها مرتبطة بنوعية الشيء المسروق، وغالبا ما تكون العقوبة بغرم المسروقات بأضعافها، كما يمكن للمتهم أن ينفي عنه تهمة لحقت، وذلك بعد أن يدلي بمجموعة من الشهود، الذين قد يصلوا في بعض الأحيان إلى 25 شاهدا (حلافا).

اهتمت الجماعة الأيتوسية على قلة ثقافتها العلمية والدينية بالإنسان وجعلته مخزونها المادي والمعنوي، واهتمت لأجله بالكليات الخمس التي وصى الله سبحانه وتعالى عليها، فمن خلال دراستي للمخطوط أجد الأحكام متنوعة، وتصل إلى حوالي 40 حكم، أغلبها تعالج المشاكل الاجتماعية التنظيمي فيما بين عناصر القبيلة، بالإضافة إلى مجموعة من الموضوعات الأخرى، وقد حاولت أن أرتبها في أربع اهتمامات أساسية وهي على الشكل التالي :

✓ الجانب الاجتماعي/التنظيمي : وقد حاز على نصيب الأسد من الدبوان، حيث شكل 75% من الأحكام، وهو الذي يعالج مشاكل السرقة والقتل والضرب واستباحة أموال الناس على وجه الخديعة والمكر، بالإضافة إلى الخروج عن قرارات

الجماعة والتماطل في الواجبات وهي كلها أمور تدخل ضمن الإطار التنظيمي الاجتماعي، وقد تراوحت عقوباتها المالية بين سبعة من الإبل وخمس مثاقيل.

✓ الجانب الأخلاقي : ظلت المرأة في المجتمع الصحراوي ذلك العنصر الأكثر إثارة للمشاكل الأخلاقية، أم الرجال في المجتمع الصحراوي قوام الأمة التي تؤاخذهم على أي تصرف مهما وصلت درجة دناءته، فهم رجال في وجهة النظر الصحراوية، وقادرين على كل شيء ولا يسوء المجتمع انحرافهم، أما المرأة فنظر لها على أنه مسيئة لمكانة القبيلة لذلك نجد حكمين صادرين في حقها وهما :

1. ومن قبض حرة وغصبها يعطي مائة ريات إنصافه وصادق تلك المرأة.
2. وجميع امرأة ظهر فيها حمل ولم يكن لها زوج، فإن أهلها يعطون مائة رياتا وتحرق خيمتها وتخرج من وسط القبيلة لا تسكن فيها.

هكذا نلاحظ أن الأمور الأخلاقية ارتبطت بالمرأة على وجه التحديد، ولم يتغاضى عنها قانون القبيلة.

✓ الجانب النفسي : ضل الجانب النفسي ومسألة ترويع الناس وما يرتبط بذلك حاضرا بين ثنايا ديوان القبيلة، حتى أنهم رفعوه من أجل اتقائه إلى درجة القتل، ذلك ما نلاحظه في حالة من حاول الضرب بالمدفع دون رصاص، وما يترتب عن صوته من فزع في النفوس، فهناك خمسة أحكام تعالج الجانب النفسي وهي :

1. ومن ضرب أحدا بتقرميش فعليه دية كاملة.
2. ومن سل سكيناً أو خنجرًا ولم يضرب أحدا فعليه خمس ريات.
3. ومن وضع يده على السكين ولم يخرجها من جواها يعطي خمس مثاقيل.
4. ومن ضرب أحدا بطرشة وكحل حنكه أو عيبه، وبرئ ولم يقع في وجهه شيء، يعطي الذبيحة فقط.
5. ومن قبض لحية رجل وبتفها فعليه خمس ريات وذبيحة.

هذه كلها أحكام تتعلق بالجانب النفسي، وغالبا ما نجد مسألة الذبيحة حاضرة في مثل هذه المسائل، وذلك لجبر الأضرار النفسية كما أشرنا سابقا، وهناك ملاحظة لا يجب القفز عليها، وهي أن الذبيحة التي تأتي في مثل هذه الأمور يتم ذبحها واشتراك لحمها بين الجاني والمجني عليه من أجل محو كل ما من شأنه أن يعلق بالنفس من ضغائن، فد تبلور في النهاية لتصل إلى درجة الثأر، حيث يمكن أن تكون هذه الذبيحة لا تتماشى والضرر اللاحق بالمعتدى عليه، وتبقى عندهم هذه العطية إلى أن تموت ويبقى الحقد كامنا في النفوس، ذلك الحقد الذي لا يزيله سوى التواصل والجلوس على مائدة واحدة واشتراك الأكل، لأن هذا الاشتراك يكون له مفعول عكسي على العلاقات بين الناس.

✓ الجانب العلائقي : يتطرق هذا الجانب إلى معطى الذبيحة بين الوافدين على القبيلة وما يترتب علاقاتهم بمحميهم، وي طرح مجموعة من الافتراضات التي من الممكن أن تطبع علاقات هؤلاء، فمثلا ماذا يترتب عن من تعرض لمكروه من طرف حاميه، وقد درس الديوان حالتين اثنتين لهذه العلاقة وهي :

1. ومن ذبح عليه أحد من القبيلة فإنه لا يزول عليه إلا إذا تعدى عليه المذبوح عليه.
 2. ومن ذبح عليه زاويا أو أحدا من القبائل فإنه لا يتحول لرجل آخر إلا إذا تعدى عليه المذبوح عليه ولم يرجع المذبوح، فإن قبض خاطره لا يتحول الرجل لأحد آخر سواء حب أم كره.
- تظهر الجماعة صرامة في تعاملها مع الأجانب، رغم أنها لا ترفض لهم الالتحاق بها، وتحاول أن تقنن هذه النزعات البشرية نحوها، وترفع من شأن عناصرها البشرية في مقابل النازحين، حيث تجعل مسألة الانضواء بيد الحامي الذي يتصرف في شأن القبول من عدمه، ثم لا يمكن لأحد سبق له أن التحق برجل أن يذهب عنه لرجل آخر إلا بإذن الحامي وإن لم يسمح له بذلك لا يزول عنه، وفي حالة اعتداء من طرف الحامي لا يزول المحمي ما دام الحامي قد اعتذر له، هذه صرامة من شأنها أن تجعل حدودا بارزة بين المنتمين الحقيقيين والملتحقين بهم، رغم ما ينسحب عليهم من حقوق وما يلزمهم من واجبات، ويبقى الزمان وذهاب الأصول كافيا بمحو هذه الفوارق، ما عدا ذلك تضل مسألة الالتحاق وسمة في جبين الملتحقين تثار بين الفينة والأخرى ولو من أجل توضيح الفروق بين الأشخاص وتبيان من منهم الأصلي ومن الملتحق ليعرف كل منهم أصله وحدوده.

خاتمة

يعتبر هذا المقال دراسة سوسيو- اجتماعية لقبيلة أيتوسى وفق النظريات والنصريات المعتمدة في المجال، ومن الأمور التي يمكن أن نخلص إليها انطلاقاً من هذه الدراسة هو صعوبة وضع تعريف اجتماعي للقبيلة يتماشى مع جميع المجتمعات، لكن إذا ما تعلق الأمر بالقبيلة موضوع الدراسة، فوضع تعريف لها قد نوفق فيه على ضوء المعطيات المتوفرة، والتي بالطبع تقبل لتطور والتحديث تبعاً لمبادرات البحث والتنقيب، فأيتوسى قبيلة ذات كيان سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي مستقل، تمارس خصوصياتها انطلاقاً من موقعها في مجال الصحراء الأطلسية، تتميز ببنائين متكاملين الأول ميكرو- اجتماعي يتسم بطابع القرابة النسبية (الخيمة والكوايين) والآخر بناء ماكرو- اجتماعي ذا خصوصية اتحادية وعصبية مصاحية، انقسامية شكلاً وليس بنيوية هامشية بموقعها لا باديولوجيتها الإسلامية العربية تخضع لتنظيم محكم تستمد مقوماته من التشريع الإسلامي.

لكن إذا تعلق الأمر بمراتب القبيلة، وإسقاط النماذج العربية القديمة على القبائل البيضانية، مسألة ليست صحيحة نسبياً من الناحية العلمية، حيث أن العشيرة اليوم قد تصبح فخدة غداً ومن يدري لعلها قبيلة بعد عدة سنوات، أيتوسى مثلاً لا يتكهن أحد بالحالة التي كانت عليها قبل بضعة قرون، إلا أن سبب إثارتي لهذه المسألة هو ذلك التماثل القائم وتلك النقط المشتركة بين القبائل العربية كلها، فإذا كانت عشر مراتب أو سبعة أو حتى ستة، فهناك ذلك الطابع المميز لها على أنها عربية إسلامية، وتظهر مراتب قارة ولا تتغير مهما تغير الحال أو تباينت المجالات، ولعل في نظري سبب تحول العشيرة إلى فخدة فلفقدانها ذلك الرباط النسبي لكثرة أفرادها ووفاة الأشخاص الذين اهتموا لها (الجد الخامس والسادس) وظهور القرابة العصبية، ويتم الاهتمام بالنسب الأقرب على غرار الأشمل فيضيع هذا الأخير فاسحاً المجال للآخر، فلو كانت تجمع جدد الخامس والسادس رابطة دم بالإخوانه فالיום لا تربطه بهم سوى فخدة من أعلى أو قبيلة.

هذه الخلاصة تفتح لنا الباب في وجه مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات، أولاً البعد التاريخي والاقتصادي والمجالي للقبيلة، ثم المجال العلائقي الاستعماري/ القبائل الأخرى.

مقاربة في تعزيز صمود الواحات المغربية في ظل التغيرات البيئية والمناخية

الدكتور ياسين ايت حسو

دكتوراه في الجغرافية الطبيعية تخصص المناخ والبيئة

الباحثة حسناء وسكسو

خريجة ماستر التخطيط والتنمية الترابية بمراكش

المملكة المغربية

الملخص:

في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التغيرات البيئية والمناخية، تبنت المملكة المغربية مقاربة متعددة الأبعاد لتعزيز صمود الواحات، تركز على حماية الموارد الطبيعية، وتنمية الاقتصاد المحلي بشكل مستدام، وتحسين ظروف عيش الساكنة. وتشمل هذه المقاربة تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل النظم البيئية، ترشيد استعمال المياه، ومواجهة التصحر، إضافة إلى دعم الفلاحة التقليدية وتشجيع المبادرات المحلية المبتكرة. وتعتمد هذه الجهود على مشاركة فعالة للساكنة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، بهدف ضمان استدامة الواحات والحفاظ على دورها الحيوي اجتماعياً وبيئياً.

الكلمات المفتاح: صمود الواحات، البيئة، المناخ، التغيرات المناخية، الواحات.

مقدمة:

رافق مشكل الاختلالات البيئية والتغيرات المناخية وتنامي انعكاساتها بالواحات المغربية عامة، مجموعة من التدابير والتدخلات الوطنية في سبيل إيجاد حلول لهذه القضايا بهذه المجالات الهشة والعطوبة، وذلك من خلال محاولة وضع وبلورة استراتيجيات للتكيف والتأقلم مع هذه الاختلالات والتغيرات، التي ساهمت مع مرور الوقت في تأزم الوضعية البيئية بهذه المنظومات الواحية، التي تشكل حوالي 40% من مساحة التراب الوطني.¹

لذلك سنركز في هذه الورقة العلمية على التدخلات التي قامت بها الدولة في ظل سياساتها العمومية واستراتيجياتها الوطنية، للحفاظ على استدامة المناطق الواحية، باعتبارها كانت بمثابة أوساط بيولوجية تعج بالحياة عبر مَرِّ التاريخ، إذ كان من المفروض على الجهات الوصية أن تسخر جهودها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بهذا المجال. وبالتالي ضمان استمرار الحياة به، عن طريق ضبط تنظيمها وإدارة بيئتها من خلال اعداد استراتيجيات، هدفها الأساسي هو الحفاظ على الاستقرار وديمومة الحياة بهذه المناطق. من هذا المنطلق وكباحثين نتساءل عن أهم البرامج والاستراتيجيات التي قامت بها الدولة في سبيل ضمان استمرار واستدامة ومقاومة المناطق الواحية؟

1. الواحات المغربية في ظل الميثاق الوطني للبيئة

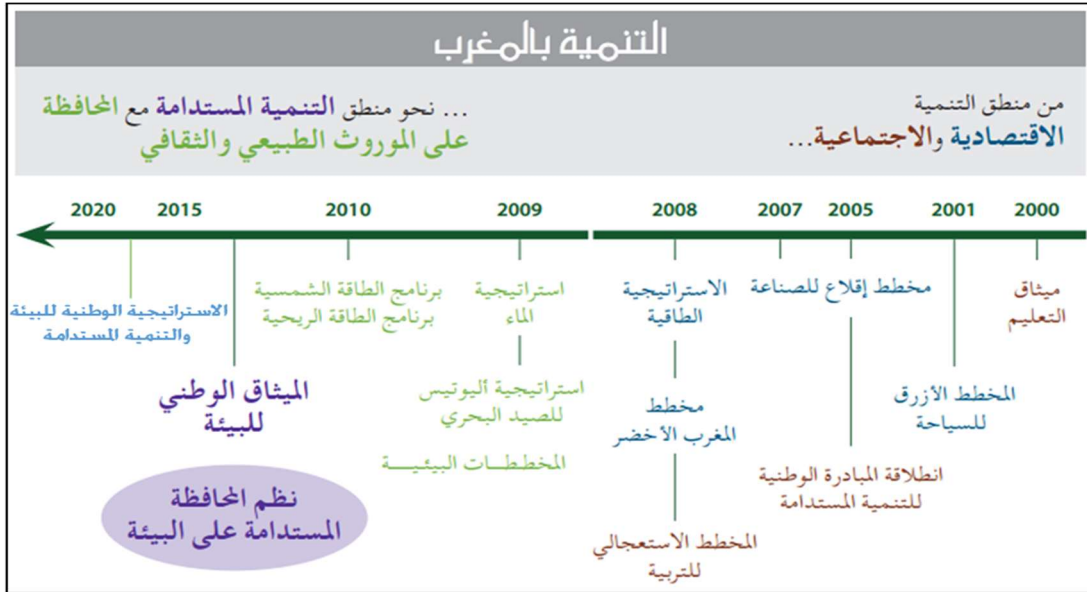
جاء مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، في ظرف يتسم بإعطاء انطلاقة وتنفيذ لمجموعة من الأوراش تهم الميادين السوسيو اقتصادية والبيئية بالأساس، حيث أريد لهذا المشروع أن يلعب دور المحرك لنظام الحماية البيئية المستدامة، الذي يهدف إلى تحسين عملية ادماج البعد البيئي في السياسات والبرامج العامة والخاصة، مع مراعاة تحقيق التنمية المستدامة.²

في هذا الإطار، شكل هذا الميثاق مرجعية أساسية للسياسات العامة، ولجل المشاريع والبرامج البيئية المزمع إنجازها على المستوى الوطني، وتبين الكرونولوجيا الزمنية أدناه تطور الرؤى: خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تراب المغرب، نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحديد أهم المحطات الاستراتيجية:

¹ المجلس الوطني للبيئة، 2011، تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ص. 06

² المجلس الوطني للبيئة، 2011، نفس المرجع، ص. 06

شكل 1: خط كرونولوجي لمنطق التنمية بالمغرب



المصدر: تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ص. 06

انتقل مسلسل التنمية بالمغرب من منطق يعطي كامل الصلاحية والأهمية للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، إلى منطق يأخذ البيئة بعين الاعتبار في معظم الاستراتيجيات التنموية بالموازاة مع القطاعين السالفين. في هذا السياق وبمناسبة عيد العرش لسنة 2010، دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس الحكومة المغربية إلى إعطاء مضمون للتوجيهات الكبرى، المنبثقة عن الحوار والمشاورات الموسعة حول الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وذلك في إطار مخطط عمل مندمج يتضمن أهدافا محددة وقابلة للتحقيق في جميع القطاعات وبالموازاة مع ذلك حث الحكومة على إضفاء الطابع الرسمي على هذا المخطط في قانون-إطار، والذي يجب أن يشكل مرجعا للسياسات العمومية للبلاد في هذا المجال. ولهذا الغرض أجريت دراسة من أجل التركيز على الأنشطة التي يجب القيام بها من أجل بلورة هذا الميثاق، حيث مكنت هذه الدراسة من إظهار أن أجراً الميثاق سيتحقق عبر محورين أساسيين وهما:¹

- الأول: تنظيمي ومؤسسي ويتم من خلال سن قانون، إطار للبيئة والتنمية المستدامة ليكون إطارا مرجعيا لكل السياسات الوطنية في هذا المجال.

¹ <http://www.environnement.gov.ma/ar/strategies-programmes-ar> 15/06/2021 21h04min

- الثاني: تقني يتم عبر ثلاث مراحل كبرى تكون أساس النظام المستدام لحماية البيئة وهي :

- متابعة التأهيل البيئي من خلال تسريع وثيرة الإنجازات المرتبطة بالبرامج البيئية.
 - إعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة وما يجب أن تفرزه من برامج للمحافظة على النظم البيئية بكل مكوناتها ومواجهة كل أشكال التلوث .
 - إنجاز الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بتشاور مع كل الشركاء المعنيين.
- إن التوجهات والأهداف العامة التي تضمنها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تحظى بأهمية، الأمر الذي سيساهم في تقوية حضور البعد البيئي داخل السياسات العمومية، في هذا الإطار بادرت الجهات الوصية على بلورة رؤية استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة سنة 2016، موجهة من طرف هذا الميثاق، حيث حاولت أن تولي أهمية كبرى لرهانات أساسية شكلت العمود الرئيسي لهذه الاستراتيجية التي أعادت الاعتبار للمجالات الهشة خاصة الواحية منها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب الوطني الذي تستهدفه البرامج والرؤى الاستراتيجية البيئية.

2. الواحات في سياق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة 2030

تعتبر الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة بمثابة آلية لرفع التحديات البيئية للقرن 21، من خلال التركيز على التنمية المستدامة كمفهوم ومشروع وطني ونموذج تنموي، يندرج ضمن سلسلة من التوجهات العامة والسياسات العمومية التي بلورتها الدولة، وتحتوي هذه الاستراتيجية على ثلة من الرهانات، التي تعطي الأولوية للتنمية المستدامة والحفاظ على النظم البيئية، بعناصرها المتعددة، وهي رهانات كبرى تنطوي حول 07 رهانات رئيسية نستعرضها كما توضح الخطاطة التالية:

الخطاطة 1: الرهانات الأساسية الكبرى للميثاق الوطني للبيئة



المصدر: خلاصة تركيبيّة لأهداف الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة 2030

بخصوص الرهان الخامس تم التأكيد في ملخص هذه الرؤية خاصة في المحور الاستراتيجي الثاني من هذا الرهان الذي يسعى إلى

إعطاء أهمية للمجالات الهشة خاصة الواحية منها، على ضرورة الحفاظ وتثمين الواحات من خلال:

- تعزيز برامج التكيف مع التغيرات المناخية في الواحات.
- تكييف التقنيات الزراعية مع خصوصيات الواحة.
- الإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير بالجال القروي (PNAR)
- تشجيع الأنشطة الحرفية في الواحات.
- تطوير وتشجيع السياحة البيئية الواحية.

تبين هذه الإجراءات اهتمام الدولة بالمجالات الواحية، ويتجلى ذلك في برجة محور خاص بهذه المجالات، وهذا انعكاس لإرادة

حقيقية للدولة في النهوض بالواحات كمجالات هشة وعطوبة تعاني من استفحال العديد من الاختلالات البيئية، غير أن كسب

هذا الرهان رهين بالأجراً الفعلية للتوجهات وللأسس التي جاءت بها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المحتمل تحقيقها في أفق 2030.

3. المشروع الوطني لانقاذ واعداد الواحات ضمن استراتيجيات الدولة لحماية المجال البيئي الواحي

وضحت الدراسة حول "تهيئة وتنمية الواحات" التي قامت بها مديرية اعداد التراب الوطني بين 2002 و 2004، أهم الاختلالات التي تعرفها المناطق الواحة، خاصة منها الاختلالات البيئية والسوسيواقتصادية، (مشكل تفاقم ندرة الموارد المائية، هشاشة القطاع الفلاحي، النمو الديموغرافي السريع...)، لقد تم ادراج هذه المقتضيات في الإطار الأول المتعلق بتشخيص مشاكل المجال الواحي، على أساسه اقترح المشروع عدة اختيارات لتهيئة وتنمية المجال الواحي، نذكر منها:¹

- العمل على تجاوز مشكل ندرة الموارد المائية.
- اصلاح الوضع الفلاحي.
- الحد من الضغط الديموغرافي.
- تثمين الموارد البشرية.
- تأهيل الاقتصاد الواحي.
- احداث المجلس الأعلى للواحات توكل إليه مهمة ضبط الاختيارات، واتخاذ القرارات والتوجهات الكبرى في مجال تنمية الواحات.
- إثارة مسؤولية الدولة في مجال تدبير الموارد المائية.

تكتسي المقترحات التي قدمها المشروع الوطني لانقاذ الواحات أهمية أساسية واستراتيجية مهمة، خاصة فيما يتعلق بتأهيل المجال الواحي، لكنها تبقى رهينة لسؤال التنزيل والتطبيق. إذ ستقاس درجة فعالية المشروع بمدى تفعيل الأهداف التي يروم إلى تحقيقها، ومن بين أهم الرهانات التي تطرح في مسار أجراً اختيارات المشروع الوطني لإنقاذ الواحات ما يرتبط بالمقاربة الإلتقائية بين المشاريع

¹ صلاح الدين كرزاي، 2020، الدولة والمجال البيئي: أية فعالية للسياسات العمومية البيئية الموجهة لحماية الواحات، ص. 03-04

والمخططات التي تسعى إلى تنمية المجال البيئي بشكل عام. في ضوء تعدد المخططات والفاعلين المتدخلين في مجال حماية البيئة، كما يمكن أن يطرح مشكل التمويل باعتبار الاختيارات والبرامج التي تضمنها المشروع، تتطلب إمكانيات مالية هامة.

4. السياسة الوطنية لمحاربة الاختلالات البيئية والتغيرات المناخية في الواحات المغربية

يسعى المغرب إزاء نتائج التغير المناخي، للحفاظ على تراثه وحضاراته بالصورة الأكثر ملائمة، عبر التصدي بفعالية لأوجه الهشاشة التي تعترض مجاله الطبيعي، ولاستباق سياسة التكيف مع التغيرات المناخية، لابتدأ من تسخير إمكانيات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والبيئيين، لمواجهة أوجه الهشاشة خاصة في المجالات الواحية. ومن أجل انجاز هذه السياسة المناخية، اعتزم المغرب إجراء جرد احتياجاته من التمويل، وتعزيز قدراته من جهة ثانية، وبفضل المخطط الوطني للاحتراز المناخي يكون المغرب قد أرسى نظاما لتتبع هذه السياسة التي ستمكنه من تحقيق التقدم الملموس في توفير الضمانات للمناخين الدوليين بناء على حكمة جيدة في هذا السياق.¹

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة والسلطات العمومية ليست الوحيدة التي يتعين عليها اتخاذ مبادرات تستهدف محاربة آثار التغير المناخي، بل على كل الأطراف المعنية أن تنخرط في هذا المسلسل، وخاصة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ضمن عملية تعبئة شاملة، من أجل إقرار نموذج جديد في مجال الانتاج والاستهلاك المستدام. فرغم أن المغرب لا يصنف ضمن البلدان المسؤولة عن انبعاثات الغازات الدفيئة، لكنه يتأثر بعواقبها، مما يعطيه الحق على الأقل، على غرار الدول النامية التي تتأثر بتداعيات ممارسات الدول الملوثة، في تعويضات تُقتطع من المبالغ التي تؤديها الدول المسؤولة بالدرجة الأولى عن هذا الاحتراز للوفاء بالتزاماتها، وذلك من أجل التكيف مع التغير المناخي. وفي هذا الصدد فإن الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ يجب أن تنطبق، وتدفع الدول الأكثر تلويثا تعويضات إلى دول أقل منها مثل المغرب، من أجل تفادي التأثيرات السلبية للتغير المناخي على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.²

إن السياسة الوطنية لمحاربة التغيرات البيئية عامة والمناخية خاصة، تقوم على أساس التكيف والتأقلم مع هذه التغيرات بل أكثر من ذلك تهدف إلى التخفيف منها رغم صعوبة اعتبار الوسط الواحي المغربي مجالا يساهم بشدة في الانبعاثات الغازية، بالمقارنة مع

¹ كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، قطاع البيئة 2009، المخطط الوطني لمكافحة الاحتراز المناخي ص. 07

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، ص. 12

المجالات الصناعية الأخرى، وذلك من خلال وضع مجموعة من التدابير على شكل مشاريع وبرامج مستدامة بالواحات نذكر منها في هذا السياق:

- مشروع التكيف مع التغيرات المناخية من أجل واحات متأقلمة.
- برنامج واحات تافيلالت.
- برنامج واحة الجنوب.
- برنامج Délio
- الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

وعيا من الجهات الوصية على الوضعية البيئية وانعكاسات التغيرات المناخية المطروحة بالمجالات الواحية، عمل المغرب على وضع استراتيجية وخطة عمل لإنقاذ المنظومات الواحية، حيث تم تنفيذ ثلة من البرامج للحفاظ على النظم الايكولوجية بالواحات، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD خلال الفترة الممتدة بين 2006-2014 لتعزيز الجهود المبذولة في هذا السياق، والرامية إلى توجيه الرأي الوطني والمحلي نحو إدراج المجالات الواحية المغربية في عجلة التنمية المستدامة:

- مشروع التكيف مع التغيرات المناخية من أجل واحات متأقلمة، يساهم مشروع التكيف مع التغيرات المناخية بالواحات في التدبير والتقليص من المخاطر التي يطرحها الاحترار المناخي على الأنظمة الإنتاجية الواحاتية بالمغرب، من خلال إدماج مقاربات للتكيف وتعزيز القدرات المحلية وفق مقاربة تريبية.
- برنامج واحات تافيلالت POT إن برنامج واحات تافيلالت جاء كاستجابة واقعية لإشكالية التكيف مع التغيرات المناخية بمناطق الواحات التي أصبحت رهان الألفية الثالثة الذي يتعين تحقيقه خاصة بمناطق تشهد تفاعلا متبادلا بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويهتم هذا البرنامج بالواحات في منطقة تافيلالت، مما يجعل منه برنامجا قطاعيا، لكن يتعين أن يتم توسيعه على باقي المجالات المغربية، ولا سيما الجبلية كما جاء على لسان ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب سنة 2015.

- - برنامج واحة الجنوب الذي يشترك في قيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الجنوب. ويتعلق بمنطقة آسا وواحات طاطا، انطلق البرنامج سنة 2006 حظيت المجالات المعنية بحوال 1000 مشروع، بغلاف مالي فاق في مجمله 25 مليار سنتيم.¹
- - برنامج **Délio** (التنمية المحلية المندمجة بالمناطق الشرقية) الذي يشترك في قيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهتم بالدرجة الاولى بالواحات التي تنتج اللوز.

تهدف هذه البرامج الموجهة للمجالات الواحية إلى عدة أهداف نلخصها في أهداف التنمية المستدامة التي تنقسمها مجموعة من الأبعاد:

- الحفاظ على توازن الواحة واستمرار الحياة بالجمال الواحي، وحمايتها من الاختلالات وآثار التغيرات المناخية.
 - تعزيز الحكم الرشيد وتقدير الدراية المحلية وبناء القدرات والهياكل المحلية.
 - تطوير الأنشطة المدرة للدخل وخلق فرص العمل
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتأمينها.
- بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الخطة الوطنية لمكافحة الاحترار العالمي، أنشأت الدولة في إطار سياستها العمومية، مشروع "التكيف مع تغير المناخ: نحو الواحات المرنة/PACC12" في عام 2009 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الهدف منه هو "إدارة وتقليل المخاطر على النظم الإنتاجية بالواحات المغربية التي يشكلها تغير المناخ أهم مسبب لها، من خلال إدخال نهج طرق تكيف مبتكرة وبناء القدرات المحلية". وتغطي المناطق المستفيدة من المشروع أربعة أحواض أساسية هي: حوض زيز غريس وحوض كلميم طاطا ثم حوض درعة بما فيه حوض دادس.²

نفذت خطة المغرب الأخضر برنامجا طموحا لإعادة بناء بساتين النخيل، وبعد أن انخفض من 15 مليون إلى 4.8 مليون نخلة، ارتفع عدد نخيل التمر إلى 6.6 مليون نخلة، مع استهداف 8 ملايين نخلة في عام 2020، لاعتبار أشجار النخيل العمود الفقري

¹ <https://www.maghress.com/alhoudoude/26308> 12/06/2021 00h08min

² كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، قطاع البيئة 2009، المخطط الوطني لمكافحة الاحترار المناخي ص. 23

لاقتصاد مناطق الواحات من حيث الدخل والوظائف.¹ لولا توالي سنوات الجفاف التي خلال هذه الفترة التي أثرت بشكل كبير على أهداف هذا المشروع.

فيما يتعلق بالحكامة والحاجة الملحة إلى إجراء تنمية متكاملة داخل مناطق الواحات، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير مناطق الواحات والأركان (ANDZOA) في فبراير 2010 تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري طبقاً للظهير رقم 1-10-187 المؤرخ في 7 محرم 1432 (13 ديسمبر 2010) بإصدار القانون رقم 10-06 المؤرخ في 18 فبراير 2010، وتعمل هذه الوكالة على تطوير وتنفيذ مشاريع التنمية المتكاملة لمناطق الواحات والأركان بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المحليين وفي انسجام تام مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تعزيز التنمية الإقليمية في مجالات عملها من خلال الجمع بين جميع الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية والسلطات والمؤسسات والمجتمع المدني.

5. المجالات الواحية حسب النموذج التنموي الجديد

بعد الاطلاع على تقرير النموذج التنموي الجديد، تبين عدم إيراد كلمة واحة أو واحات في هذا التقرير، رغم كون لجنة النموذج تضم أطراً اهتمت في دراساتها الأكاديمية والعلمية على هذه المجالات الواحية، وتعني تماماً المشاكل التي يتخبط فيها هذا التراب، مما يجعلنا نطرح سؤالاً عن عدم ذكرها في التقرير، كبادرة لمحاولة وضع نموذج تنموي جديد لتنمية هذه المناطق الواحية، التي تستدعي تضافر الجهود لحمايتها من الزوال نظراً لما يعتريها من اختلالات بيئية وتنامي حدة انعكاسات التغيرات المناخية بها، مما يزيد من هشاشة نظمها ومكوناتها الطبيعية وحتى البشرية، لكن في ظل هذا الإهمال ألا يمكن أن نقول بأن التوجهات والاختيارات الكبرى للسياسة العمومية في هذا الإطار ستكرس الأزمة والتحديات البيئية والمناخية التي تعاني منها الواحات ومازالت تعاني منها، بل يمكن اعتبارها تهديداً لاستدامتها مستقبلاً.

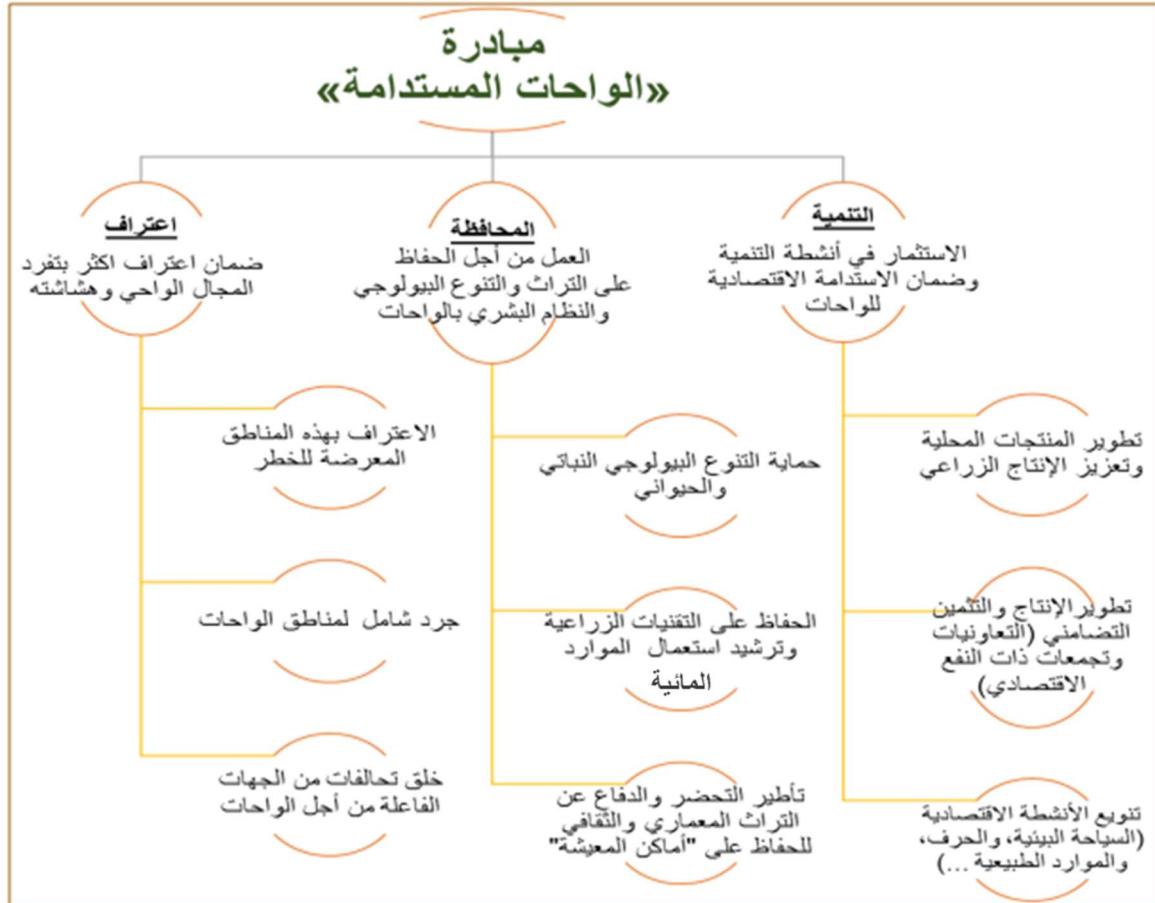
6. مشروع "الواحة المستدامة" استراتيجية وطنية لحماية المنظومات البيئية الواحية

تعتبر مبادرة "الواحات المستدامة" فرصة لجميع الجهات الفاعلة المعنية والمهتمة بالمنظومات الواحية، لتوحيد الجهود والعمل معاً على بناء رؤية مشتركة لحماية وإنعاش وتنمية هذه المناطق ذات التراث الطبيعي والاجتماعي والثقافي الغني. واعتباراً لكل الرهانات

¹ نفس المرجع السابق ص. 88

والتحديات والتهديدات وكذا أهداف التنمية المستدامة، أضحت هذه الرؤية ضرورة يجب إدماجها في تدبير المجال وإدارته البيئية على جميع المستويات¹.

الخطاطة 2: المحاور الاستراتيجية لمبادرة الواحات المستدامة



المصدر: وكالة تنمية مناطق الواحات والأركان، 2016، مبادرة الواحات لمستدامة، ص. 10

ومع ذلك، لا يكفي العمل الوطني والمحلي فقط، فالأمر يتطلب تعاوناً دولياً لإنقاذ الواحات. حيث تأمل عبه العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالواحات إلى إيجاد إجابات وحلول ومساعدات، بمناسبة المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف حول المناخ (COP22) في دجنبر 2016 المنظم بالمغرب، إذ قدم هذا الأخير 13 خطة عمل لحماية هذه النظم البيئية، بما في ذلك اقتراح مبادرة جديدة هي مبادرة: "الواحة المستدامة"، التي تنقسم خطة طريقها إلى ثلاثة محاور استراتيجية للتدخل:

¹ وكالة تنمية مناطق الواحات والأركان، 2016، مبادرة الواحات لمستدامة، ص. 09

- التعرف على خصوصيات نظام الواحات، وقدراته الفريدة على الصمود في وجه تغير المناخ، وسيطلب هذا الامر الاعتراف أولاً بإجراء إحصاء شامل لمناطق الواحات من خلال رسم خرائط دقيقة لمختلف مكونات الواحة.
 - تنفيذ إجراءات منسقة للحفاظ على التنوع البيولوجي النباتي والحيواني، والاستغلال الأمثل لموارد المياه، ناهيك عن الإشراف على التحضر والدفاع عن التراث المعماري والثقافي للحفاظ على النظام البيئي والرأسمال البشري لهذه الأوساط البيئية في المغرب.
 - تطوير إمكاناتها الطبيعية في نهج التنمية المستدامة الذي يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (تطوير المنتجات المحلية، السياحة البيئية، الحرف اليدوية، التعاونيات ومجموعات ذات النفع الاقتصادي في رسم خطة تنمية هذه المناطق لتحقيق أهداف الواحات المستدامة لابد مما يلي:
 - حشد جهود الدول المعنية والمهددة بتدهور المجالات الواحية
 - تأسيس وتفعيل نظم الإنذار فيما يتعلق ب: الجفاف، الحرائق، الفيضانات، غزو الجراد، تفشي الآفات الأخرى وانتشار الأمراض (البيوض مثلاً).
 - تشكيل تحالف من الدول والمنظمات المعنية بقضية وتنشيط الواحات وتوعيتهم بالحلول الممكنة لهذه النظم البيئية.
 - إنشاء هيئات ومنظمات للمناصرة المشتركة لصالح الواحات.
 - إنشاء صندوق تموله الدول والمنظمات المعنية وصناديق المناخ التي تهدف إلى النهوض بالمجالات الواحية من خلال معالجة مختلف الإشكاليات التي تساهم في تدهور وحساسية هذه المجالات العطوبة.
- تستند المبادرة (الواحة المستدامة) على المادة 7 من اتفاقية باريس، التي تحدد الحاجة إلى حماية النظم البيئية الأكثر ضعفاً في المناطق الواحية، التي تغطي 30٪ من سطح الأرض (40٪ من مساحة أفريقيا)، بتعداد سكاني يبلغ 2 مليار نسمة (28٪ من سكان العالم). وباعتبار تكلفة التدهور البيئي بالمغرب وصلت سنة 2018 إلى حوالي 32.5 مليار دولار أي ما يعادل 3.52٪ من الناتج الداخلي الخام، ويمكن توزيع هذه النسبة قطاعياً على الشكل التالي:¹

¹ كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، 2018، الحصيلة البيئية للمغرب 2018، ص.02



في الواقع لا يمكن معالجة الظواهر الناتجة عن التغيرات المناخية إلا في إطار عابر للحدود (مساعادات الدول المساهمة بشكل كبير في هذه الظواهر). فمن الواضح أن بعض الإشكاليات التي تواجهها الواحات يمكن معالجتها محليا، لكن في هذه الحالة فإن النتائج ليست كاملة ومحدودة وآثارها سريعة المفعول في الأوساط الواحية الهشة في غالب الأحيان (الجفاف). لذلك يجب التأكيد على أن جميع أنواع الواحات عبر أنحاء العالم معرضة لخطر الاندثار وتدعو كافة القوى وذوي النيات الحسنة لحمايتها والحفاظ عليها.¹

إن الهدف من وراء هذه المبادرة الاعتراف بالتهديد الذي يحوم حول الواحات، وهشاشتها وإحصاءها وتوصيفها واتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير جميع الأنشطة المادية واللامادية، بطريقة تشاركية وتضامنية للحفاظ على الواحات وضمان استدامتها. هذا على المستوى النظري والتخطيطي، أما على مستوى الأجرأة والتنزيل فالمسألة تستدعي تضافر الجهود لتحقيق أكبر هدر ممكن من الأهداف المسطرة.

وأخيرا نستنتج، أن الاستراتيجيات الوطنية للتكيف والتأقلم مع التغيرات البيئية والمناخية المطروحة بالمناطق الواحية تهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في مجمل القطاعات المرتبطة بالواحة وتدعيم قياس الأداء البيئي، مع إدخال التقييم البيئي الاستراتيجي في السياسات والمخططات والبرامج على جميع المستويات، عبر ست مراحل يمكن تلخيصها في الآتي:

¹ وكالة تنمية مناطق الواحات والاركان، 2016، مبادرة الواحات لمستدامة من أجل الاعتراف والحفاظ والتنمية التضامنية للواحات كنماذج للتكيف مع التغيرات المناخية، ص. 19

✓ مذكرة توجيهية تحدد المقاربة المنهجية.

✓ ملخص حول لتأهيل البيئي الحالي.

✓ التشخيصات القطاعية.

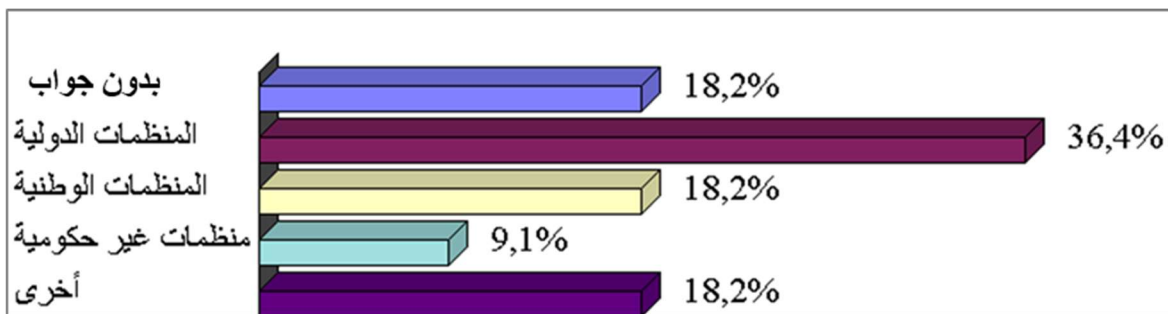
✓ تحديد مخططات العمل.

✓ تحديد أشكال الإنجاز.

✓ تفعيل وتنزيل الاستراتيجية مع ضرورة وضع برنامج للتواصل بشأنها.

إن ما يميز كل هذه التدخلات أنها لم تقتصر فقط على ما هو وطني، وإنما نلمس بصمة تدخلات دولية في هذا السياق المرتبط بالواحات، الأمر الذي أكدته مجموعة من الفاعلين داخل المجال الواحي دادس على سبيل المثال، حيث صرح العديد منهم على تضافر تدخلات وطنية وأخرى دولية بتنسيق مع بعض الجهات المعنية بالواحات على المستوى الوطني، هذه الأخيرة تطرح عدة تساؤلات على التدخلات الوطنية خاصة عندما نجد 36% من الفاعلين المستجوبين يؤكدون على أن الجهات المتدخلة لحماية الواحة هي دولية أكثر منها وطنية (المبيان أسفله)، الأساسي أنها تدابير في سبيل العناية بالمجالات الواحية خاصة عندما يتعلق الأمر بحمايتها من انعكاسات التغيرات المناخية، والاختلالات البيئية المطروحة بها.

المبيان 1: الجهات المتدخلة في حماية الواحات ومواجهة التغيرات المناخية



المصدر: الاستمارة الميدانية 2024 باعتماد برنامج Sphinx V5

كخلاصة، إيماناً من الجهات المعنية على المستوى الوطني بحماية واستدامة الواحات، انخرط المغرب في مجموعة من التظاهرات البيئية وحاول سن مجموعة من البرامج التنموية المستدامة تهم مجالاته الهشة خاصة الواحية، فسارع إلى وضع ميثاق للبيئة كإطار

مرجعي لكل السياسات البيئية في مختلف مجالاته الترابية، والهشة منها على وجه الخصوص، إلى جانب بلور مجموعة من البرامج التي تدخل في سياق الإدارة البيئية، وتأخذ التنمية المستدامة في المجالات الواحية كأولوية من الأولويات، حيث أسفر ذلك على خلق مشروع "الواحة المستدامة" كاستراتيجية وطنية لحماية المنظومات البيئية الواحية، ثم المشروع الوطني لانقاذ وإعداد الواحات الذي جاء ضمن استراتيجيات الدولة لحماية المجال البيئي في المنظومات الواحية، بالإضافة إلى تخصيص حيز مهم لهذه المنظومات في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030. هذا وقد راهن المغرب في سياق انخراطه الدولي فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وانعكاساتها على المجالات الواحية، باعتبارها أكثر تأثرا من هذه الظواهر الأخرى، حيث وضع سياسة وطنية لمحاربتها في مناطقه الواحية على وجه الخصوص.

وعيا منا على أن هذا المبحث ليس لتقييم السياسات العمومية المغربية بالدرجة الأولى في المجالات الواحية، بل لمعرفة التوجهات والاختيارات الكبرى للدولة في هذا الإطار، ورغم أن المغرب قد أعطى تقييما لحصيلة وضعيته البيئية بشكل عام إلى حدود 2018، كما يوضح الشكل أسفله:



المصدر: تقرير الحصيلة البيئية للمغرب 2018 ص. 02

فإن الحاجة إلى تقييم برامج التنمية والإدارة البيئية المستدامة بالواحات تبقى ضرورة ملحة، لمعرفة الرهانات البيئية بهذه المناطق المغربية، قصد العمل على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة بها، وبالتالي الحفاظ على توازنها البيئي واستمرار الحياة بها.

خاتمة:

وأخيرا، يمكن القول أن الدولة قامت بمجموعة من التدخلات التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الواحية، بمعنى الحفاظ على ما هو كائن وموجود، من خلال برجة مجموعة من الاستراتيجيات والمشاريع، ذات البعد البيئي المستدام، لكن ماذا أعدت في حالة وصلت الواحة إلى أزمة أو كارثة حقيقية في احدى عناصرها الطبيعية كالماء مثلا، كعنصر ومهم يعرف تراجعا مهما بشهادة كل الاحصائيات التي وقفنا عندها في هذه الورقة العلمية، وما هي استراتيجية الدولة للتنبؤ بالمخاطر البيئية المستقبلية بالواحة؟ وإلى أي حد نجحت كل المقاربات التي اعتمدتها الدولة في إدارة البيئة والتكيف والتأقلم مع التغيرات المناخية بالشريط الواحي المغربي؟ كلها أسئلة تدعونا إلى التفكير في تعميق البحث حول تقييم المقاربات والاستراتيجيات الوطنية، في سياق الحفاظ على توازن المنظومات البيئية الواحية المغربية.

لائحة المصادر والمراجع

- ياسين ايت حسو، 2022، التغيرات البيئية والمناخية أية استراتيجية للإدارة البيئية بالواحات المغربية، أطروحة دكتوراه بجامع القاضي غياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. مراكش، المغرب.
- صلاح الدين كرزاي، 2020، "الدولة والمجال البيئي: أية فعالية للسياسات العمومية البيئية الموجهة لحماية الواحات"، مقال غير منشور ضمن أشغال المؤتمر البيئي الأول للتغيرات المناخية والهجرة بالواحات المغربية بزاكورة يناير 2020.
- وكالة تنمية مناطق الواحات والاركان، 2016، مبادرة الواحات لمستدامة من أجل الاعتراف والحفاظة والتنمية التضامنية للواحات كنماذج للتكيف مع التغيرات المناخية www.andzoa.ma
- الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة (سابقا)، 2007، "القوانين الجديدة لحماية البيئة" منشور بدعم من الوكالة الألمانية التعاون التقني، برنامج حماية وتدبير البيئة مطبعة طوب بريس، الرباط.
- المجلس الوطني للبيئة، 2011، تقرير عن تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، منشورات كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، حي الرياض الرباط، المملكة المغربية.
- <http://www.environnement.gov.ma/ar/strategies-programmes-ar> 15/06/2021 21h04min
- <https://www.maghress.com/alhoudoude/26308> 12/06/2021 00h08min
- **Ben Salem Abdelkarim**, 2013, «Vulnérabilité et Adaptation aux Changements Climatiques Dans la Région de TAFILALET- Maroc, Spécialité: Sciences de l'environnement, Faculté des Sciences SEMLALIA, Université CADI AYYAD Marrakech.

- **Institut Royal des Etudes Stratégique**, (2011): Rapport stratégique de synthèse, Le Maroc face au changement climatique, Incidences sur la trajectoire de développement et perspectives d'adaptation, MAROC

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو

التراث الثقافي المائي أنموذجا

الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص :

يشير التراث الثقافي إلى التقاليد والعادات والتحف الفريدة التي تنتقل من جيل إلى جيل داخل المجتمع. ويشمل ذلك العناصر الملموسة مثل المباني التاريخية والآثار والأعمال الفنية، بالإضافة إلى العناصر غير الملموسة مثل الموسيقى واللغة والممارسات التقليدية، حيث تعتبر منطقة أزرو زاخرة به. إن حماية التراث الثقافي أمر مهم لأنه يساعد في الحفاظ على هوية المجتمع وتاريخه، وتعزيز الشعور بالفخر والارتباط بين أفرادها. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التراث الثقافي في ثراء الحضارة الإنسانية وتنوعها بشكل عام، مما يعرض إبداع وبراعة الأجيال السابقة. ويلعب الاعلام دورا هاما في الحفاظ على التراث الثقافي، وأيضا في قدرته على تعزيز السياحة والتنمية الاقتصادية. حيث تجذب العديد من مواقع التراث الثقافي والتحف الزوار من جميع أنحاء العالم، مما يساهم في الاقتصاد المحلي من خلال عائدات السياحة. ومن خلال الحفاظ على هذه الكنوز الثقافية وعرضها، تكون المجتمعات قادرة على خلق فرص اقتصادية مستدامة وتعزيز التبادل الثقافي.

الكلمات المفتاحية : التراث الثقافي - التراث المادي واللامادي - منطقة أزرو - الاعلام

مقدمة :

يعتبر موضوع التراث الثقافي عموما والتراث الثقافي اللامادي على وجه الخصوص من الموضوعات التي بدأت تحتل مكانة مهمة في الدراسات العلمية على المستويين الدولي والوطني ، إذ بدأ يتزايد الإهتمام بالتراث ومحاولات إحيائه والمحافظة عليه نظرا لزحف العولمة (Globalisation) والغزو الثقافي (Acculturation) على الخصوصيات الهوياتية للشعوب بالشكل الذي أصبحت معه فكرة العولمة تحدد بنسب الذكرة التاريخية بما تتضمنه من قيم ثقافية تشكل مرآة عاكسة لماضي الشعوب وهويات الأمم .

تحتل الثقافة مكانة هامة في حياة الإنسان نظرا للوظيفة التي تؤديها في المجتمعات حيث تكاد تستوعب مجموع النشاط الإنساني ، وهي تعبير عن عملية إجتماعية تتعلق أصلا بالاتصال والتفاعل بين أفراد المجتمع لخلق وحدة تضامنية على أسس تشكلت وتعمقت عبر قرون ويتداخل مفهومها مع مفاهيم عديدة : كالحضارة ، الدين ، التربية و العلم وغيرها ، ولكل جانب من هذه الجوانب دراسة تستقصيه وتستكشفه وتبين تداخله مع هذا المفهوم ، فالثقافة بما لها من سمات فريدة تعززها كوحدة اللغة والتراث الإجتماعي تبقى تعبيرا عن الفكر الإنساني وتنمية له بمختلف الوسائل المتاحة في المجتمع فهي تعبر في أي مجتمع كان عن مجموع المعاني والقيم والتقاليد المشتركة ، وتنقل الثقافة أو الموروث الثقافي من جيل إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر بفضل قدرة الإنسان على التواصل وخلق صورة فعالة له ، وذلك عبر أنظمة معينة في المجتمع أهمها : النظام التعليمي ، الفلكلور ، الأدب ، المتاحف .¹

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي اللامادي

التراث الثقافي : تعريفه وأنواعه .

أ - التعريف :

إن الحديث عن الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي اللامادي بالمغرب يقتضي بالضرورة مقارنة مفهوم التراث الثقافي عموما ، إذ على الرغم من تعدد التعاريف التي تمت صياغتها لموضوع التراث ، فهناك من يعرفه بكونه " ماتركه السلف من الأجداد والأبناء

¹ - سامية عواج : التراث المادي و اللامادي ودور الإعلام في الحفاظ عليه وتثمينه - مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، عدد 22 السنة 2019 م عدد 22 ص 40.

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

للأبناء والأحفاد في مختلف مناحي الحياة وفي شتى مجالاتها وميادينها كالثقافة والتاريخ والحضارة والفن والصناعة والزراعة والعمارة والتقاليد والأعراف...

وبالرجوع لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي وضعت بنودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سنة 1972م نجدها تعرف التراث الثقافي من وجهة نظر مادية وذلك في المادة الأولى بكونه يضم " الآثار والمجموعات والمواقع..."¹ وينتقل التراث الثقافي اللامادي من جيل إلى آخر، ويقع بعثه من جديد من قبل الجماعات والمجموعات طبقا لبيئتهم وتفاعلهم مع الطبيعة ومع تاريخهم، ليعطيهم شعورا بالهوية والاستمرارية، لذلك يحاول المغرب المساهمة في تطوير احترام التنوع الثقافي والإبداع الإنساني من خلال الحفاظ على مختلف المهرجانات و الإحتفالات الأمازيغية والعربية والصحراوية.

وعليه يمكن القول أن التراث الثقافي في مجمله نوعان مادي ولا مادي : يتمثل الشق المادي للتراث فيما يخلفه الأجداد من آثار ظلت باقية من منشآت دينية والمباني...، أما الشق المعنوي للتراث فيتكون من عادات الناس وتقاليدهم ، وما يعبرون عنه من آراء وأفكار ومشاعر يتناقلونها جيلا عن جيل وهو ما يعرف أيضا بالتراث الثقافي اللامادي Patrimoine Culturel Immaterial .⁽²⁾

إن الإهتمام المتزايد بالتراث الثقافي اللامادي نظرا لارتباطه بالذاكرة الجمعية للشعوب وخصوصياته دفع الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى وضع إتفاقية صون التراث الثقافي اللامادي في 17 أكتوبر 2003م والتي عرفت في المادة 2 منها التراث الثقافي غير المادي .⁽³⁾

ب - أنواعه :

ويمكن تقسيم التراث إلى نوعين رئيسيين هما :

- أولا : تراث ثقافي : ويتفرع إلى صنفين مادي وغير مادي .

¹ - إتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ، أقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة ، باريس 16 تشرين الثاني / نونبر 1972م.

- أمقران حسن ، التراث المادي واللامادي والواحات ، مقال منشور على الجريدة الإلكترونية هسبريس دجنبر 2015م .²

- القايطي أمين : التراث الثقافي اللامادي بالمغرب وسؤال الحماية القانونية ؟ مجلة مغرب القانون 1 يونيو 2020 .³

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

ويشمل الصنف الأول المساحات المبنية التي لا يمكن نقلها ، كالمباني والمجمعات والمواقع والمخطوطات ، ومختلف المكتشفات واللقى الأثرية ، المغمورة والمغمورة بالماء ، وهي المعروفة بالممتلكات الشاهدية أو المادية .

أما الصنف الثاني فيشمل الأنواع غير الحية التي لها علاقة بحياة الإنسان وتطوره عبر الزمن ، كالأشعار والألحان والأغاز ، والموسيقى والغناء ... ومن مختلف العادات والتقاليد .

- ثانيا : أما النوع الثاني فهو التراث الطبيعي : ويشمل مختلف المعالم والمواقع الطبيعية والتشكلات الجيولوجية.¹

المطلب الثاني : الحماية القانونية للتراث الثقافي اللامادي بالمغرب

التراث الثقافي المغربي هو ذلك الإنتاج الحضاري، أكان ماديا أم شفويا أم رمزيا، والذي يعكس تفاعل الإنسان المغربي مع بيئته ورؤيته للآخر، وفق منظور يستحضر الماضي أو توظيف لا يراعي إلا الحاضر أو استشراق للمستقبل، وهكذا فقد ظل هذا التراث مشدودا لقضايا الإلتزام والوطنية والهوية والخصوصية، وازداد الإهتمام به كثيرا في سياق العولمة وما تطرحه من إشكاليات فكرية بالخصوص، واستدعى ذلك تحديد النظر للتراث المغربي عبر إعادة الاعتبار والحيوية لمختلف تجلياته وعبر استثمار جوانبه الإيجابية.

ونشير في هذا الإطار ، أن المغرب ورث من ماضيه تراثا ثقافيا متعدد المشارب ومعتزفا بتنوعه وغناه على المستوى العالمي، ويشكل هذا التراث رمزا للهوية وعنصرا أساسيا لذاكرتنا، حاملا لمبادئنا وقيمنا المشتركة وقابلا للنقل إلى الأجيال القادمة، وقد أولى المغرب اهتماما قويا بالتراث، ويعود ذلك إلى مايلي:

- الظهير الشريف المؤرخ ب 29 نونبر 1912م ، المتعلق بالمحافظة على المواقع والنقائش التاريخية، ومنذ هذا التاريخ عرف التشريع المغربي تطورا ملحوظا توج بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية وهي كالتالي:

- الظهير الشريف المؤرخ ب 13 فبراير 1914م المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والنقائش والتحف الفنية والعاديات للمملكة الشريفة وحماية الأماكن المحيطة بالمآثر والمواقع والمعالم الطبيعية.

¹ - بلهوارى فاطمة ، خبزاوي عبد الكريم : التراث اللامادي حمايته وتثمينه ، وأبعاده المستدامة ، مجلة عصور - العدد 34 ، 35 السنة أبريل يونيو 2017 ص 12.

- الظهير الشريف المؤرخ ب 21 يوليو 1945م المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والنقائش والتحف الفنية والعاديات وحماية المدن العتيقة والمعمار الجهوي

لقد كان للتطور الطبيعي للمجتمع المغربي وللتوسع العمراني المتسارع خلال العشريتين الأخيرة، ولأخطار العوامة الجارفة، عواقب غير محمودة على التراث الوطني الثقافي، وتطرح مسألة مصير الإرث الوطني الثقافي بإلحاح شديد أمام عدم مواكبة النصوص التشريعية للتطورات الراهنة وانحصارها في البعد "المعماري" للتراث بينما تمتد القواعد المعيارية الحالية، على المستوى العالمي لتشمل الجوانب غير المادية للتراث ، وهكذا يأتي مشروع هذا القانون ليعوض ويعزز مقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 80.22 المتعلق بالمحافظة على المناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية و"المناظر الطبيعية الثقافية" ، ليلائم الإطار القانوني الوطني المتعلق بحماية وتثمين ونقل التراث الثقافي الوطني مع المعايير الدولية بتوافق مع الإلتزامات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية دوليا فيما يتعلق بالتراث الثقافي.⁽¹⁾

المطلب الثالث : التراث الثقافي اللامادي بالمنطقة أزرو

1 - التراث اللامادي : مثال السواقي والعيون المائية .

- أ- العيون المائية : معالم التراث الطبيعي والثقافي بالمنطقة .

تعتبر المحافظة على التراث المائي أمرا في غاية الأهمية، لأن هذا التراث يمثل جزءا هاما من تاريخ الجماعات و يعبر عن قدرة الإنسان على تطويع الوسط الطبيعي ومهم أيضا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية لما يتضمنه من قيم إقتصادية وإجتماعية كانت عنصرا أساسيا في التنمية ، و يمثل هذا التراث المائي مجموع المنشآت المائية التقليدية و تقنيات الري القديمة التي تعود إلى فترات تاريخية متعاقبة.

- المملكة المغربية - وزارة الثقافة : مذكرة تقديم مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه ص 31

الماء كمنشط أنثروبولوجي لإنتاج الطقوس.

يكاد يوجد الماء دائما إلى جانب المقدس في المجال المغربي عامة، فالأضرحة تتوفر على آبار يكتسي مائها طابع القداسة لخصائصه الإستشفائية التي يؤمن بها المقبلون على شربه واستعماله، كما أن هذه الأضرحة غالباً ما توجد قرب مجرى مائي أو عين يكتسيان بحضور الولي الصالح طابع القداسة، ولا تخرج الزوايا والمزارات الدينية عن هذه القاعدة، وهو ما جعلنا نتساءل عن موقع الماء داخل بنية المقدس، ومدى قدم هذا الارتباط إلى جانب وقوفنا على مدى صحة تفسير الطقوس المائية كشرب واغتراف الماء (المقدس) والاستحمام بالجهل وضعف التربية الدينية خصوصاً في صفوف النساء اللواتي يقبلن على ممارسة هذه الطقوس في مختلف ربوع المغرب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، إلى استمرار بعض أشكال التقديس الخاصة بالماء في المغرب والتي يصعب على الباحث تفسيرها دون البحث في تاريخ الفكر الديني بالمغرب: فبجنوب شرق مكناس وعلى منحدرات السفح الشمالي من غرب الأطلس المتوسط، كانت قبيلة بني مطير خلال القرن التاسع عشر تعتقد أن بعض العيون ومجاري المياه لا تخلو من أرواح تسكنها قد تصيب طارقها بمكروه أو أذى، ولذلك كانوا يتحاشون إغضاها والاصطدام بها، وحتى يسلموا من شرورها، كانوا يحاولون إرضاءها ومصالحتها، ففي الحاجب مثلاً، كان الأهالي يقومون كل مساء يوم جمعة بزيارة عين الخادم، ويوقدون على جنباتها عدداً من الشموع لمصالحة ساكنيها والأخذ بخاطرهم.⁽¹⁾

– السقايات والسواقي : منشآت مائية تقليدية .

التراث هو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية والاقتصادية والثقافية للشعوب ، و يتناقل من جيل إلى آخر و يصمد خلال فترات زمنية متعاقبة.

ويندرج التراث المائي ضمن التراث التي تتمثل عناصره في مختلف المنشآت المائية التقليدية، و تحتوي البلاد المغربية على منشآت مائية تعود إلى أزمنة قديمة ، و كانت تمثل شكلا من أشكال تنظيم المجال الريفي و استغلال مياه السيول .⁽²⁾

– آيت أومغار سمير ،¹ تقديس المغاربة للماء – المجلة العربية – العدد 539 ، غشت 2021م .

– الطرابلسي محمد : المحافظة على التراث المائي في البلاد التونسية ، موقع بوابتي – تونس 2012م.²

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

وتعد السقايات العمومية (يسمى أهل الشرق السبيل) جزءا من التراث المعماري المغربي، وشاهدة على إبداع وتميز الصانع التقليدي المغربي، وروعة فنون العمارة وعناية سلاطين الدول المتعاقبة على حكم المغرب ورجالها والمحسنين عبر بناء هذه المنشآت المائية بجوار المساجد والفنادق وداخل الأسواق والساحات..

“وتشكل كل من الخطارة والسقاية معالم حضارية في التعامل مع الماء”، يورد الكنسوسي، مضيفا أن متحف الماء الذي أحدثته مؤخرا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعاصمة النخيل، “جاء ليحمي هذا التراث النفيس الذي أبدعه المغاربة في هذا المجال”، مؤكدا أن السقاية مؤسسة عمومية إحصانية نابعة من المبادئ الكبرى للحضارة الإسلامية، باعتبار المسلمين كانوا سباقين إلى توزيع الماء العمومي.

كانت الأولوية في توزيع الماء للمسجد باعتباره محور الحي داخل المدينة العتيقة، لأنه الأصل ومزار الحومة، بعدها تأتي الوحدات الأخرى كالسقاية، والفائض من الماء يوجه إلى منازل الخواص، كوجهاء وعلماء الحي السكاني، داخل المدينة العتيقة.

كل ما يبرز عبقرية المغاربة في تدبير الماء، يورد الكنسوسي: “يضمه متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب الذي شكل تحولا نوعيا كبيرا في الوعي بما كان يملكه أهل المغرب من ذكاء وإبداع في تدبير هذه المادة الحيوية، قبل ظهور المؤسسات الحديثة المرتبطة بالمرحلة الاستعمارية ودولة ما بعد الاستقلال.”

هذا النظام الإبداعي الذي كانت تسهر عليه مؤسسة الأحباس سيعرف انقلابا في القرن العشرين، مع الفترة الاستعمارية، التي بخست شأن الأوقاف بإحداث مؤسسات عمومية جديدة، تسمى “دار الضوء والماء”، مما أدى إلى إضعاف النظام القديم في توزيع ماء الشرب، وانعكس سلبا على السقايات التاريخية، ودفع الأحباس سابقا إلى تفويض أمرها للمجالس البلدية⁽¹⁾.

ذكر ابن أبي زرع على لسان أحد الحكماء “أن أحسن مواضع المدن أن تجمع خمسة أشياء وهي: النهر الجاري، والمحراث الطيب، والمخبط القريب، والصور الحصين والسلطان، إذ به صلاح حالها وأمن سبلها وكف جبارتها”، ومنطقة أزرو تستجيب لكل هذه

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

المعايير أو الشروط في إخطاطها ، إذ تقع في مجال جبلي مرتفع ومنيع ، غابوي كثيف ، غني بالموارد المائية ، كما أن هواها طيب ومراعيها وفيرة ومروجها قريبة.¹

لقد بالغ المغاربة في وقف السقايات ، وتحبيس أحواض الماء ، كما بالغوا في تحميلها بألوان معجبة من الفنون الزخرفية ، وأنواع البناء الجميل ، والزليج الرفيع تقديرا منهم للماء ، وأهميته في المجتمع البشري والذي يعتبر عنصرا من عناصر الحياة ، وقواما للمدينة والحضارة ، وقد أصبح زخرف السقايات كما قال : " تيراس " فنا قائما بذاته بالمغرب حينما تكلم عن الفن المغربي في عصر بني مرين . (2)

- سقاية عين تبط احسن.

هي من العيون الشهيرة المجيدة التي تتوسط صدر مدينة أزرو، والتي هي أصل التجمع السكاني حسب ابن خلدون، وهي ذات الصبيب الهائل، المعروفة بمركز أزرو، والأكثر شهرة إلى درجة أن هذه العين كانت تراحم إسم المدينة ، لها مايكفي من التاريخ والفخر ذلك أن أولى الساكنة التي استقرت بالمنطقة كانت بجوار هذه العين مما أكسبها شهرة واحترام لارتباطها بحياة السكان ، ومما لاشك فيه أن عين وساقية تبط احسن أحيطت بها مجموعة من الطقوس والعادات - لمكانتها وقدرتها على تلبية حاجيات الجميع من إنسان وحيوان - العين التي يسكنها الجن المسالم والتي لا تجف مهما كانت حدة الجفاف والتي لم تقتلها المشاريع المتكررة التي أبدعتها الجماعات المحلية المتعاقبة، خاصة إذا علمنا أنها تتوفر على صهريج يجمع مائها ، ومن تم توزيعه مما جعل الساكنة القريبة أو البعيدة تقوم بزيارة إلى المكان من حين لآخر خاصة في المواسم الدينية حيث تجد المكان تزينه صفوف من الشموع تضيئ المكان مع ما يصاحب ذلك من إنتشار الشعودة بجانب هذه العين المقدسة . (3)

حوار بين رجل وامرأة حول عين تبط احسن :

1 - - السبتي عبد الأحد ، حليلة فرحات : المدينة في العصر الوسيط ، قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي ، المركز الثقافي الغربي ، ط1 ، الدار البيضاء ، بيروت 1994م ص 15.

- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله ، الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي ، - 1417هـ - 1996م ، ج 4 ص 225²

- رواية شفوية.³

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

" قلت لها متحسرا، تعلمين يا حبيبتي إن ماء تيط احسن، العذب الزلال غير صالح أو لم يعد صالحا للشرب ، شرحت لها، وهي ابنة المدينة، وفسرْتُ لها ذلك: قلت إن سبب التلوث الأول هو هذا البناء العشوائي المحيط الذي يودع بوله وغائطه ومياه غسله وغسيله في الحفر "الصحية" المغطاة المعترضة مجرى تيطحسن تحت الأرضي.

أما السبب الثاني للتلوث هو ما تسربه المقبرة القريبة من محلول الأجساد إلى المجرى المذكور محمولا على مياه الأمطار والثلوج . " (1)

- سقاية مولاي عبد القادر الجيلالي :

من السقايات المعروفة أيضا بالمنطقة ، ذات جريان دائم ومياه عذبة وباردة ، إكتسبت شهرتها من البناية المهجورة التي تنتسب إلى ولي صالح يحمل إسم مولاي عبد القادر الجيلالي ، ومنه أخذت السقاية هذا الإسم ، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المكان لا يخلوا من ممارسات يتداخل فيها ماهو ديني وماهو سحري من خلال بعض الممارسات الطقوسية التي تتجلى في إشعال الشموع بعد غروب الشمس ، وانتشار علامات السحر كامتلاء الأشجار المجاورة بكل مايوحي إلى وجود شعودة ، وهي من السقايات التي تحظى بالإحترام لدورها في تقديم الماء لبعض الدور المجاورة وأيضا لعابري السبيل ، وفي السنين الأخيرة تم تدمير وإزالة البناية التي تعود حسب الساكنة إلى الولي الصالح . (2)

و نشير في هذا الإطار أن السقايات العمومية تشكل عنصرا أساسيا ضمن النسيج العمراني للمدن المغربية العتيقة، فلا تكاد تخلو مدينة من سقايات قديمة تحيل إلى أدوارها المهمة في إيصال الماء للسكان في البيوت والمساجد والمدارس، وإرواء عطش عابري السبيل والحرفيين والتجار وكل مرتادي الأماكن العمومية، والدواب أيضا.

1 - حسانين محمد ، تيطحسن - الأنطولوجيا يونيو 14 السنة 2014م.

- رواية شفوية .²

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

ويميز العوني بين نوعين من السقايات العمومية: المرتبطة بالمباني مثل المساجد والفنادق، والأخرى المستقلة، ويقول إن اختيار مواقع هذه الأخيرة لم يكن عشوائيا، بل تم بعد دراسة وقراءة المجال، فبنيت في الأماكن التي تعرف توافد الناس، وتجمعات سكانية كبيرة؛ مثل الأبواب الكبرى للمدينة والأسواق والساحات.¹

المطلب الرابع : التراث الثقافي بين التثمين والتوظيف التنموي

تثمين وتعبئة التراث الثقافي في مشاريع تنموية هو الرهان الحقيقي لضمان صيانة واستدامة التراث والتنمية بالمنطقة، إذ أن تثمين الموارد التراثية الثقافية قد يطال العديد من القطاعات: السياحة، الفلاحة، منتوجات الصناعة التقليدية ذات الجودة العالية، وصيانة الشخصية المحلية وتقوية الهوية،

نظرا لهذه الاعتبارات وغيرها، يمكن اعتبار التراث عامة والتراث الثقافي على وجه الخصوص بعدا جديدا وعاملا أساسيا في التنمية الترابية، ويتطلب إدماجه على هذا المستوى العمل على بناء مشروع ترابي مع أخذ بعين الاعتبار تعبئة الموارد القائمة والكامنة وانتهاز الفرص المتاحة، وكذا تجاوز الإكراهات ومواجهة التحديات المستقبلية.⁽²⁾

- على المستوى الإقتصادي .

التراث الثقافي هو سلعة عامة عالمية يجب الحفاظ عليها من أجل المستقبل، وذلك من خلال إستثمارات المستفيدين من هذه السلعة ومالكها / رعاتها، فقد أثبتت العديد من الدراسات الخاصة بالتأثير الإقتصادي، أن الإستثمار في التراث الثقافي له عائد لا يستهان به من ناحية التنمية، والوظائف الجديدة والعائد الضريبي .

¹ - القويطي سناء : مقابلة مع الباحث العوني ومدير وكالة تنمية مدينة فاس (شبكة الجزيرة) ، السقايات التاريخية بالمغرب، إرث عمري يزين أزقة المدن

² - خالي محمد : ثنائية العلاقة بين السياحة والتراث ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالمغرب ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ع 9 - كانون الاول - ديسمبر 2020م - ص : 96

تمثل المواقع الأثرية من أكثر عناصر الجذب السياحي ، فالسياحة تشكل مصدر دخل مهم وحيوي وفعال في المجتمعات خاصة في المناطق التي تحتوي على العديد من المعالم الأثرية المهمة والحيوية ، ذلك أن الناس بمختلف أنواعهم وأصنافهم يتهافتون على رؤية العظمة في البناء ، والدقة في التصميم ، مما يعمل على تنشيط الحركة الاقتصادية في الدول التي يزورونها .⁽¹⁾

- على المستوى الاجتماعي :

من منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي جسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات وارتفاع مستوى معيشة الفرد ، وعلى الصعيد البيئي فإن السياحة تعد عاملا مهما لإشباع رغبات السياح من خلال زيارة المواقع الطبيعية والتعرف على تضاريسها ومواردها البيئية والحياة الفطرية فيها ، إضافة إلى التعرف على البيئة الاجتماعية والثقافية ، وفضلا عن ذلك فقد تساهم الإيرادات السياحية في سد تكلفة الحفاظ على السمات الطبيعية والموارد التاريخية والأثرية لهذه المواقع خاصة بالنسبة للمناطق التي لا تمتلك الإمكانات المادية الكافية لتنفيذ برامج صون الطبيعة والحماية والحفاظ على التراث الأثري والتاريخي بها .⁽²⁾

المطلب الخامس : دور الاعلام في الحفاظ على التراث الثقافي

إن الحفاظ على التراث الثقافي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على هوية المجتمع وتاريخه ، أحد الجوانب المهمة للحفاظ على التراث الثقافي هو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي وتعزيز أهمية حماية التحف والتقاليد الثقافية. تتمتع المنصات الإعلامية مثل التلفزيون والإذاعة والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بالقدرة على الوصول إلى جمهور واسع وتنقيفهم حول أهمية التراث الثقافي.

يمكن أن تشمل الأمثلة الملموسة لوسائل الإعلام التي تلعب دورا في الحفاظ على التراث الثقافي ما يلي :

1 - عمل أفلام وثائقية على إحدى الشبكات التلفزيونية تسلط الضوء على أهمية الحفاظ على التقاليد الثقافية والمواقع التاريخية

- عواج سامية ، التراث المادي واللامادي ودور الإعلام في الحفاظ عليه وتثمينه، مجلة المعارف للبحوث م. س ص 50. ¹

² - عطار عبد المجيد ، وهيبة بوريعين، دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة ، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية - المركز الديمقراطي العربي-برلين ع 03 ، دجنبر 2018 م صص : 137-138.

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو التراث الثقافي المائي أنموذجا الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

- للسكان الأصليين، وتوعية المشاهدين بالتهديدات التي تواجه هذه المجتمعات.
- 2 - القيام بحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للدعوة إلى حماية المواقع الأثرية القديمة من الدمار بسبب التنمية الحضرية، وحشد الدعم العام والضغط على الحكومات المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- 3 - إنجاز مقالات إخبارية في الصحف الوطنية تسلط الضوء على الاتجار غير المشروع بالآثار الثقافية ويدعو إلى تشديد الأنظمة والتنفيذ لمنع النهب والاتجار غير المشروع بهذه الموروثات.
- 4 - بث إذاعي يضم مقابلات مع مؤرخين محليين وخبراء ثقافيين يناقشون أهمية موقع تاريخي تم اكتشافه مؤخرا ويشجعون أفراد المجتمع على الزيارة ومعرفة المزيد عن تراثهم.
- 5 - سلسلة من العروض التقديمية متعددة الوسائط على موقع المتحف الإلكتروني تعرض عمليات إعادة البناء الرقمية للقطع الأثرية القديمة وتقدم جولات افتراضية لمواقع التراث الثقافي التي قد لا يتمكن الجمهور من الوصول إليها بسبب قيود السفر أو مخاوف تتعلق بالسلامة.

خاتمة :

يعد الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي في المغرب مسعى حاسما لحماية التقاليد والممارسات الثقافية الغنية التي تناقلتها الأجيال. يشير التراث الثقافي غير المادي إلى الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات التي تعتبرها المجتمعات جزءا من تراثها الثقافي. وفي المغرب، يمكن أن يشمل ذلك الموسيقى التقليدية والرقص ورواية القصص والحرف اليدوية، وكلها تلعب دورا مهما في تشكيل الهوية الثقافية للبلاد.

إن الأهمية القصوى التي يشكلها الماء في التراث الثقافي المغربي ، جعلته يرتبط بمجموعة من الشعائر والطقوس التقليدية (الجفاف ، الإستسقاء ، المزارات ...) وبالإعتبارات الدينية (الزوايا) والسياسية (تأثير ذوي النفوذ المحلي ، المخزن ...) إضافة إلى المتطلبات التنموية ، ومن هنا ، ورثنا تراثا مائيا ذا حمولة طبيعية واقتصادية وثقافية واجتماعية وروحانية .

المراجع المعتمدة :

- عواج سامية : التراث المادي و اللامادي ودور الإعلام في الحفاظ عليه وتثمينه — مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، عدد 22 السنة 2019 م .
- إتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ، أقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة ، باريس 16 تشرين الثاني / نونبر 1972م
- السبتي عبد الأحد : حليلة فرحات : المدينة في العصر الوسيط ، قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي ، المركز الثقافي الغربي ، ط 1 ، الدار البيضاء ، بيروت 1994م.
- الطرابلسي محمد : المحافظة على التراث المائي في البلاد التونسية ، موقع بوابتي — تونس ، 2012م
- القايطي أمين : التراث الثقافي اللامادي بالمغرب وسؤال الحماية القانونية ؟ مجلة مغرب القانون 1 يونيو 2020
- القويطي سناء : مقابلة مع الباحث العوني ومدير وكالة تنمية مدينة فاس (شبكة الجزيرة) ، السقايات التاريخية بالمغرب .. إرث عمراني يزين أزقة المدن.
- أمقران لحسن : التراث المادي واللامادي والواحات ، مقال منشور على الجريدة الإلكترونية هسبريس دجنبر 2015م .
- أيت أومغار سمير : تقديس المغاربة للماء — المجلة العربية — العدد 539 غشت 2021.
- بلهواوي فاطمة ، عبد الكريم خبزاوي : التراث اللامادي حمايته وتثمينه ، وأبعاده المستدامة ، مجلة عصور — العدد 34 ، 35 السنة أبريل يونيو 2017.-4.
- حساين محمد ، تيطحسن — الأنطولوجيا يونيو 14 السنة 2014م.
- خالي محمد : ثنائية العلاقة بين السياحة والتراث ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالمغرب ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ع 9
- عطار عبد الحميد ، وهيبه بورعين : دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة ، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية — عدد 03 ، دجنبر 2018 م — المركز الديمقراطي العربي — ألمانيا برلين .

الاعلام والتراث اللامادي بالمنطقة أزرو
التراث الثقافي المائي أنموذجا
الدكتور مولاي الحبيب صبري العلوي

- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله : الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي ، المملكة المغربية ، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية ج 4 - 1417 هـ - 1996 م
- مغراوي إبراهيم - جريدة هيسبريس - 15 أكتوبر 2017
- المملكة المغربية : وزارة الثقافة - مذكرة تقديم مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه. -

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود
على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم)
الدكتور فريد العماري

البحث التاريخي في المغرب:
إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود
على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم)
الدكتور فريد العماري

أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
جهة فاس مكناس
المملكة المغربية

الملخص:

تتوخى هذه الدراسة تتبع أهم التطورات التي شهدتها البحث التاريخي على المستويين الأكاديمي واليداكتيكي في المغرب ما بعد الاستقلال (منذ 1956 إلى اليوم)، وهي محاولة لرصد المنجز في تدريس التاريخ بالمغرب خلال نفس الفترة، وتحديد مدى استفادة مادة التاريخ من الإنتاج الأكاديمي واليداكتيكي الذي أنتجته الجامعة المغربية.

اعتمدنا في دراستنا المنهجين؛ التاريخي نظرا لطبيعة الموضوع وكرونولوجيته، والوصفي التحليلي لكونه يجمع بين التأسيس النظري والمقاربة التحليلية الوصفية، وذلك من خلال البحث في مختلف التطورات التي عرفها البحث التاريخي على المستويين الأكاديمي واليداكتيكي بالمغرب، وتحديد مجالات هذا البحث وأهميته، والقضايا الكبرى التي حاول الإجابة عنها، والعمل على رصد وتتبع تأثيره على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية. واتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أنه على الرغم من التطور النوعي الذي عرفه البحث التاريخي الأكاديمي واليداكتيكي في المغرب إلا أن عملية تدريس التاريخ لم تستفد بالشكل الكافي من هذا التطور، وبقيت حبيسة تصورات إيديولوجية وسياسية ضيقة تحكمها الرغبة في تكوين متعلم متشبع بقيم الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية.

الكلمات المفتاحية: بحث، ديدكتيك، تدريس، ديدكتيك التاريخ، مدرسة.

تقديم

أسهم التاريخ الأكاديمي في دراسة تطور المجتمعات، والكشف عن القوانين العامة ومجمل الأحداث التي كان لها تأثير على التطور الحضاري للمجموعات البشرية. وتستند المعرفة التاريخية العالمية (الأكاديمية) على الفهم المستند إلى أسس منهجية وعلمية؛ حيث يتم استخدام أدوات ومناهج بحثية دقيقة لدراسة الماضي. تعتمد هذه المعرفة على التحليل النقدي للأدلة التاريخية، بما في ذلك الوثائق والمصادر الأولية، مع التركيز على الموضوعية والابتعاد عن الانحياز، بهدف إنتاج معرفة تاريخية دقيقة وموثوقة تُسهم في فهم الأحداث والتطورات عبر العصور، وتُستخدم كأساس للبحث والتدريس في الأوساط الأكاديمية. أما المعرفة التاريخية المدرسية فترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم والأهداف التي تحددها السلطة المكلف بالتعليم في الدولة. في هذا السياق، يتم تقديم التاريخ من خلال مناهج تعليمية مُعدة خصيصاً لتخدم أهداف وطنية محددة، مثل تعزيز الهوية الوطنية، الحفاظ على الذاكرة الجماعية، وغرس القيم الاجتماعية والسياسية التي تعكس المصلحة العامة للدولة، وهو ما يترجم إلى اختيارات متعمدة في محتوى المقررات والكتب المدرسية الخاصة بالتاريخ؛ من خلال التركيز على سرد الأحداث التاريخية التي تدعم هذه الأهداف، وتستبعد أو تهمش بعض الأحداث أو الأطروحات التي قد تثير تساؤلات حول هذه القيم.

عموماً، تشكل المعرفة التاريخية الأكاديمية إحدى أهم المصادر التي تستلهم منها المعرفة التاريخية المدرسية معارفها ومبادئها وأسسها المنهجية، وذلك على الرغم من أن المعرفة المدرسية أكثر توجيهاً نحو الفائدة الاجتماعية والتربوية من خلال تكييف المحتوى مع السياقات الثقافية والسياسية التي تحكم النظام التعليمي في كل دولة.

1 . تطور البحث التاريخي الأكاديمي بالمغرب بعد 1956

مر البحث التاريخي الأكاديمي بالمغرب منذ 1956 بثلاث مراحل هي:

1.1 . مرحلة التأسيس الوطني ونقد الأطروحة الكولونيالية (1956-1975)

شهدت الفترة التي تلت الاستقلال بروز جيل أول من المؤرخين المغاربة، الذين سخرُوا جهودهم وأبحاثهم للتصدي للكتابة التاريخية الكولونيالية ومقولاتها وأرشيقاتها (حبيدة، 2016، صفحة 49)، ودحض كل ما يرتبط بالإسطوغرافيا الاستعمارية، بهدف خلق توجه تاريخي مغربي محض، ووضع الأسس الأولى للمدرسة التاريخية المغربية، التي أعلنوا من خلالها رفضهم التام "لما كتب على

**البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود
على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم)
الدكتور فريد العماري**

يد المؤرخين التقليديين (...) وما كتب أيضا على يد الأجانب، لما يعتره من خلفيات استعمارية" (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 30).

تميز البحث التاريخي خلال هذه المرحلة بقلّة المهتمين بكتابة تاريخ المغرب كتابة حديثة وعلمية، نظرا لرغبة مؤرخي الجيل الأول في إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني وتصويب "التشويه الاستعماري" الذي مسه خلال فترة الحماية (المنصور، 1989، صفحة 17). وقد استعان هؤلاء الباحثون بأساتذة فرنسيين كانوا يدرسون بجامعة محمد الخامس بالرباط، نظرا لتمكنهم من المناهج والاتجاهات الجديدة للتاريخ، التي كانت قد فرضت نفسها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (المنصور، 1989، صفحة 18).

تركز اهتمام الباحثين المغاربة خلال هذه الفترة على التاريخ الوطني السياسي-الحديثي، في مقابل غياب الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي، وعدم نقل تجربة مدرسة الحوليات الفرنسية والاستفادة منها. وترجع أسباب هذا التوجه إلى الرغبة في "تصفية الحساب" مع التاريخ الكولونيالي، وإلى قلة المؤرخين المغاربة المؤهلين للاستفادة من أبحاث المدارس التاريخية الحديثة (مدرسة الحوليات مثالا)، وإسقاطها على مستوى الواقع المغربي، مع اقتناعهم بأن الاستفادة من مدرسة الحوليات الفرنسية ومناهجها في البحث التاريخي كان يتطلب تحقيق بعض التقدم في إنجاز الدراسات الجزئية، التي يمكن أن تشكل قاعدة لتفسيرات مقبولة (المنصور، 1989، الصفحات 18-19).

حرصت القوى السياسية المغربية على ترسيخ الهوية الوطنية بعيد استرجاع الاستقلال، مستخدمة التاريخ لإذكاء الحس الوطني وتوحيد الأمة التي تخلصت حديثا من الاستعمار (المنصور، 1989، صفحة 19)؛ من خلال التأكيد على وجود أمة بالمغرب تمتلك مقومات الدولة منذ عهد الأدارسة، وهو ما دفع عددا من مؤرخي هذه المرحلة، أمثال جرمان عياش ومحمد المنوني ومحمد حجي...، لاعتماد النصوص والوثائق المغربية، معتبرين أن الوثيقة المخزنية أساس بناء معرفة تاريخية جادة (بنحادة، 2018، الصفحات 76-77)، ما جعل المنجز التاريخي خلال هذه الفترة ينحو منحى تخليد الأجداد والتركيز على ما يدعم الأمة ويقوي الدولة الوطنية (المنصور، 1989، صفحة 19).

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم) الدكتور فريد العماري

قامت الأبحاث التاريخية المنجزة خلال هذه الفترة على وجود أمة ودولة مغربية متماسكة قبل الاحتلال، وليس فقط مجرد مجموعة متناحرة من القبائل، وأن الأمة المغربية كانت دائما متشبهة بوطنيتها وولائها للدولة حتى في أبعد الجهات (السبتي، 1989، صفحة 47) (المنصور، 1989، صفحة 21)، وأن المجتمع المغربي شكل دائما لحمة واحدة في الدفاع عن مقدساته ومجاليه وسيادته.

2. 1. مرحلة الإرساء والبناء: التاريخ المونوغرافي (أواسط السبعينات-نهاية الثمانينات)

يركز البحث المونوغرافي التاريخي على دراسة موضوع تاريخي محدد أو فترة معينة بشكل مفصل وشامل. ويقوم هذا النوع من البحث على جمع وتحليل مصادر متنوعة، مثل الوثائق الأرشيفية، الشهادات الشفهية، والكتب التاريخية، بهدف تقديم صورة متكاملة عن الموضوع المدروس. غالبًا ما يتناول هذا البحث جوانب محلية أو إقليمية من تاريخ المغرب، مثل دراسة سيرة شخصيات تاريخية، حركات اجتماعية، أو أحداث محورية في تاريخ البلاد، ويهدف إلى تقديم مساهمة علمية دقيقة تسلط الضوء على تفاصيل قد تكون مهملة في الدراسات الأوسع. وتعد دراستي أحمد التوفيق (إينولتان سنة 1976)، والعربي مزين (تافيلايت سنة 1977) من بين الدراسات التاريخية الأولى في مجال البحث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتلتها مجموعة من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالتاريخ الديني، وبما هو اجتماعي واقتصادي (حبيدة، 2016، صفحة 52). حاولت هذه الدراسات الانفتاح على حقول معرفية متعددة لدراسة مختلف الجوانب المرتبطة بين المجال: السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، (حبيدة، 2016، الصفحات 52-70).

انتقل البحث التاريخي خلال هذه المرحلة من البحث والتأليف ذي النزعة الوطنية، إلى الاهتمام الكبير بالمجتمع وديناميكيته (المنصور، 1989، صفحة 23)، حيث شهدت بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهور أساليب جديدة في التعامل مع المصادر والوقائع، وبروز جيل جديد من المؤرخين أمثال: عبد الأحد السبتي، ومحمد كنيب، ومحمد مزين، وعبد المجيد القدوري، وجامع بيضا، وعبد الرحمان المودن (حبيدة، 2016، صفحة 49)، الذين أسهموا بأبحاثهم التاريخية، وإشرافهم على أطاريح مهمة في التاريخ، في إرساء أسس مدرسة تاريخية مغربية جديدة. كما شهدت هذه الفترة تعدد النصوص المصدرة المعتمدة في كتابة التاريخ، وعدم الاكتفاء فقط بالوثيقة المخزنية، علاوة على مقارنة مواضيع تاريخية جديدة، وتوظيف العلوم الاجتماعية في تشريح الظاهرة التاريخية، إضافة إلى الاستفادة من مدرسة الحوليات، ومدرسة التاريخ الجديد (بنحادة، 2018، الصفحات 78-79).

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم) الدكتور فريد العماري

أسهمت عدة عوامل في التحول الذي طرأ على البحث التاريخي خلال هذه الفترة، من أهمها: فتح خزانات ومراكز ومكتبات الوثائق والمخطوطات أمام الباحثين، والتحسين الذي هم وسائل الاتصال بين الباحثين، وتنظيم ندوات ولقاءات تاريخية علمية، وظهور مجالات ودوريات متخصصة في التاريخ، وهو ما أسهم، بشكل أو بآخر في بروز مجموعة من المؤرخين الشباب، الذين ساهموا بأبحاثهم ودراساتهم في تطوير البحث التاريخي بالمغرب خلال هذه المرحلة (المنصور، 1989، الصفحات 24-25).

شهدت هذه المرحلة، إلى جانب الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي، انفتاحا على العلوم الاجتماعية والاعتماد بشكل مكثف على المصادر الوطنية، وتركز اهتمام المؤرخين على دراسة تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر (السبي، 1989، الصفحات 44-46)، وفترة ما قبل الحماية الفرنسية (المنصور، 1989، صفحة 26). كما شهدت هذه المرحلة غزارة في الإنتاج التاريخي، نتيجة مناقشة عدد من الطلبة لأطاريحهم -خاصة أولئك الذين سجلوها في الجامعات الفرنسية- وسن ما عرف آنذاك بنظام تكوين المكونين (بنعادة، 2018، صفحة 78). لكن بالرغم من كل هذه التغيرات التي طرأت على البحث التاريخي خلال هذه الفترة، إلا أنها لم تشهد إنتاج دراسات تركيبية أو تنظيرية؛ حيث اقتصرت عملية البحث على تدقيق المعارف التاريخية الخاصة ببعض جوانب تاريخ المغرب (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 32).

1.3 . المرحلة الراهنة

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تطورا ملموسا في مسار البحث التاريخي بالمغرب، وهو ما ظهر في عدد الأطاريح الجامعية التي نوقشت خلال هذه المرحلة، إذ انتقل عددها من 47 أطروحة سنة 1986 إلى 190 أطروحة سنة 2003، تناول أغلبها دراسة تاريخ المغرب ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 32).

تعددت الدراسات التاريخية مع تعدد الجامعات بالمغرب، وشمل البحث التاريخي بدرجات متفاوتة مختلف الفترات التاريخية: قديم، ووسيط، وحديث، ومعاصر. كما ظهرت أساليب جديدة في البحث التاريخي ما خلق تراكما من طراز جديد اعتمد أدوات منهجية مرتبطة أساسا بالاحتكاك مع العلوم الاجتماعية المجاورة (حبيدة، 2016، الصفحات 49-50).

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم) الدكتور فريد العماري

شهدت الجامعة المغربية في بداية الألفية الثالثة إرساء وحدات التكوين والبحث وتطور أعدادها بشكل كبير (بنحادة، 2018، صفحة 79)، كما شهد البحث في تاريخ المغرب تطوراً كبيراً ومهماً، وقد شكل إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة (2004)، والمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب (أكتوبر 2005)، ومؤسسة أرشيف المغرب (2007)، مناسبة لفتح أورش جديدة في وجه البحث التاريخي بالمغرب، الأمر الذي ساهم في خلق تكوينات (الماستر) ومختبرات للبحث في مجال التاريخ أبرزها تلك الموجودة بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، وهو ما وانعكس إيجاباً على تطور البحث التاريخي المغربي. أدت هذه التطورات إلى الانفتاح على تاريخ الزمن الراهن وقضاياها، فظهرت عدة دراسات وأبحاث أهمها الدراسة التي أنجزها الباحث عبد العزيز الطاهري حول موضوع "الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)" (الطاهري، 2016). لقد شكل البحث في مواضيع تاريخية جديدة (قضايا التاريخ الراهن على وجه الخصوص) مناسبة لاستغلال ما توفره الأرصدة الحديثة من معطيات تاريخية كالأرشيف والمذكرات والرواية الشفوية، وتحقيق تراكم معرفي مهم، علاوة على تحديث الذاكرة الجماعية المغربية (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 32).

2. البحث في ديدكتيك التاريخ بالمغرب بعد 1956: سياقات التأسيس والتطور

حدد الباحثون في ديدكتيك التاريخ مراحل تطور البحث في هذا المجال في ثلاث مراحل أساسية تنقل الإحالة إلى آخر الفقرة. هي: مرحلة النشأة والتطور (أو مرحلة البدايات والتأسيس) الممتدة من استرجاع الاستقلال إلى حدود سنة 1973؛ ومرحلة التأصيل المؤسسي من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات؛ ثم مرحلة الترسخ من أواسط الثمانينات إلى اليوم HASSANI (2012، pp. 235-242، IDRI SI، ينظر أيضاً: تامر وحسني ادريسي، 2012، الصفحات 33-73).

2.1. البدايات والتأسيس إلى حدود سنة 1973

عملت الدولة المغربية بعيد استرجاع الاستقلال على مغربة الأطر وتكوينهم لتدريس المواد الدراسية (من بينها مادة التاريخ) بالمدرسة المغربية، واعتمدت في ذلك على مجموعة من طلبة شعبة التاريخ التابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ومجموعة من المؤرخين ومدرسي مادة التاريخ ذوي التوجه الوطني في كتابة التاريخ المغربي (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 34).

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم) الدكتور فريد العماري

بدأت الارهاصات الأولى للتفكير اليداكتيكي في التاريخ خلال الستينات من القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة تأليف أول كتاب مدرسي وطلبة مادة التاريخ حول تاريخ المغرب، ثم ظهر بعد ذلك نوعان من الكتب المدرسية باللغة الفرنسية، موجهة لفائدة التلاميذ والمدرسين في المرحلة الثانوية وهي: "كراسات التاريخ" (Cahiers d'Histoire) الخاصة بالسلك الأول، و"مجموعات النصوص" (Recueils de textes) الخاصة بالسلك الثاني. (تامر وحسني ادريسي، 2012، الصفحات 34-35).

2.2. مرحلة التأصيل المؤسسي: من منتصف السبعينات إلى أواسط الثمانينات

شهدت المرحلة الممتدة من أواسط السبعينات إلى أواسط الثمانينات من القرن الماضي تطورا ملموسا في البحوث والدراسات اليداكتيكية اليداكتيكية الخاصة بهذه المادة. تميزت هذه الفترة بإضفاء الطابع المؤسسي على ديدكتيك المواد الدراسية باعتبارها حقلا معرفيا-تربويا قائم الذات (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 35). كما تم خلال هذه الفترة إنشاء المراكز التربوية الجهوية التي كانت تتكفل بتكوين مدرسي السلك الأول، من ضمنهم مدرسي التاريخ والجغرافيا، الذين كانوا يتلقون تكوينا أساسيا في مادتي التخصص، وتكوينا في الجانب اليداكتيكي للمادتين، إضافة إلى إرساء نظام جديد لتكوين أساتذة السلك الثاني في مادتي التاريخ والجغرافيا.

أسهم إحداث كلية علوم التربية بالرباط سنة 1983، وإصدار المجلة المغربية لعلوم التربية "في النهوض بيداكتيكية بيداكتيكية" مادة التاريخ وإرساء صرحها المستقل في الحقل الأكاديمي (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 36)، وانفتاحها على تجارب ومعارف تربوية أجنبية (تامر وحسني ادريسي، 2012، صفحة 35)، لإغناء ممارساتها التكوينية والتأهيلية، وتمكين الطلبة الأساتذة من أدوات وآليات تساعد على القيام بمهامهم، والمتمثلة في: تمكين التلاميذ من المعارف والمهارات الأساسية، وتلقينهم خطابات الذاكرة الجماعية التي تروج لها كتب التاريخ المدرسي، ما أسهم في تناول موضوع تدريس التاريخ سواء على مستوى الدراسات الأكاديمية أو الأطاريح الجامعية.

2.3. مرحلة ترسيخ البحث الديدكتيكي بالمغرب: منذ أواسط الثمانينات إلى اليوم

أسهمت الإصلاحات التي شهدتها المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة في: "تعميم التعليم، والقضاء على الأمية، وتقريب الفوارق التعليمية بين الذكور والاناث، وبين الوسط الحضري والوسط القروي، وتأصيل الهوية الوطنية، عبر مضامين البرامج الدراسية، وعبر لغة التدريس" (مادي، 1999، صفحة 98)، مع التركيز على إعادة الاعتبار للغة العربية (مادي، 1999، صفحة 109)، من خلال تعريب المواد العلمية بالتعليمين الابتدائي والثانوي (مادي، 1999، صفحة 102). لم يقتصر تدريس مادة ديدكتيك في كلية علوم التربية، بل، تم تعميم المادة بكل من مركز تكوين مفتشي التعليم والمدارس العليا للأساتذة، مما أسهم في تطور النقاش حول ديدكتيك التاريخ، وبرز العديد من أطاريح الدكتوراه التي تناول أصحابها إشكاليات ديدكتيكية جديدة. كما أسهمت الندوات واللقاءات التي عقدت خلال هذه الفترة بكلية علوم التربية في خلق نقاش تربوي حول ديدكتيك التاريخ.

شهدت بداية الألفية الجديدة تراكما نوعيا وكميا في الدراسات والأطاريح الجامعية التي تناولت موضوع: ديدكتيك التاريخ، من أبرزها أطروحة الباحث مصطفى حسني ادريسي حول موضوع "التفكير التاريخي وتعلم التاريخ" "Pensée historique et apprentissage de l'histoire" (HASSANI IDRISSE, 2005)، وأطروحة الباحث البشير تامر الموسومة بـ: "مساهمة ديدكتيكية في الفكر التاريخي: اقتراح نموذج ديدكتيكي لتعلم مفهوم الزمن التاريخي في السنة الثالثة من السلك الثانوي الإعدادي".

مهدت هاتان لأطروحتان الطريق أمام ظهور أطاريح جامعية اهتمت بقضايا ديدكتيك التاريخ، كان أغلبها ضمن الأبحاث التي تقدم بها طلبة كلية علوم التربية بالرباط إما في إطار شهادة الدراسات المعمقة أو الماستر داخل وحدة ديدكتيك المواد الاجتماعية والتواصل، أو في إطار شهادة الدكتوراه ضمن مختبر تحليل وتقييم أنظمة التربية والتكوين، إضافة إلى أعمال طلبة مركز تكوين مفتشي التعليم ضمن شعبة التاريخ والجغرافيا، وأبحاث طلبة المدارس العليا للأساتذة.

3 . حدود تأثير البحث الأكاديمي اليداكتيكي في التاريخ على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية

شهد تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية تطورات مهمة منذ الاستقلال إلى اليوم، مس مجمل جوانب هذه المادة الدراسية: على مستوى الأهداف، البرامج، طرق التدريس ووسائل التقويم (بن بادة، 1995، الصفحات 97-116)، بهدف تحسين طرق ووسائل التدريس، ومسايرة التحولات التي دخلت على البنية التعليمية والحصص الدراسية، وتعزيز الهوية الوطنية وتشذيب الذاكرة الجماعية.

3.1 . ما قبل التعريب (1956-1972)

ارتبط تدريس برامج التاريخ منذ الاستقلال "بطبيعة البنية التعليمية وبالتغيرات التربوية التي طرأت عليها". ففي مرحلة ما قبل التعريب والممتدة ما بين 1956 و1972 كانت برامج التاريخ موزعة إلى برنامجين: أحدهما للتاريخ الإسلامي ويدرسه أساتذة اللغة العربية، والثاني للتاريخ العام يلحق باللغة الفرنسية من طرف أساتذة أغلبهم أجانب، وكانت مواضيع برامج التاريخ العام تركز على دراسة تاريخ فرنسا وأوروبا. وشهدت سنة 1967 صدور أول مقرر رسمي نظم تدريس كل من التاريخ والجغرافيا للمرحلة الثانوية، حيث تم إدخال بعض التعديلات لإعطاء أهمية أكبر لتاريخ المغرب والعالم الإسلامي، لكن هذا التصور الذي اقترح لتدريس التاريخ لم يكن يميز بين الأهداف والطرق، وكان يحتزل التاريخ في هدف عام وغامض يعكس موقفا أكثر منه عمليات فكرية محددة.

تميزت هذه المرحلة بتدريس تاريخ الإسلام، من خلال برنامج مستقل، ومن طرف أساتذة غير متخصصين، لم يكن لهم إلمام كاف بالمادة ولا بطرق ووسائل تدريسها، ولم يسبق لهم أن تلقوا تكوينا معرفيا معمقا في التاريخ ويداكتيكية، ما جعل دروس هذا التاريخ تتحول في الغالب إلى عملية سرد للأحداث وعرض للظواهر، بالشكل الذي كان يضعف اهتمام التلاميذ ويقلل تحاجهم معها، وأدى إلى عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من تسطير هذا البرنامج.

ركز مشروع إصلاح التعليم خلال 1970-1971 على إرساء مدرسة مغربية ذات أبعاد وطنية، من خلال المبادئ الأربعة: التعميم، التوحيد، التعريب والمغربة، التي استهدفت بالدرجة الأولى مجال الهوية في سياق تصفية الإرث الاستعماري، وتعريب المادة، وتأليف أولى الكتب المدرسية باللغة العربية. وقد أولت الكتب المدرسية في هذه المرحلة مكانة متميزة من حيث الكم لتاريخ المغرب. كما تم التخلي عن فصل تدريس التاريخ الإسلامي عن التاريخ العام منذ سنة 1970، في إطار التعريب التدريجي لتدريس المادة ومغربة أطرها التدريسية.

3.2 . مرحلة التعريب (1973-1999)

أصدرت وزارة التربية الوطنية المغربية في سنة 1973 تعليمات رسمية لتنظيم تدريس مواد الاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا) في إطار الإصلاحات التربوية التي شهدتها المغرب بعد الاستقلال. هذه التعليمات كانت جزءًا من المخطط الخماسي 1973-1977، الذي ركز على توحيد وتعميم التعليم، وتعريب المواد الدراسية، ومغربة الأطر التعليمية. أما الأهداف التي سعت إلى تحقيقها فيمكن "تصنيفها إلى نوعين: مفاهيم من قبيل الزمن والمكان والبيئة، والموضوعية والتجرد والنسبية والروح العلمية، إلى جانب أهداف في شكل عمليات عقلية مثل الملاحظة والنقد والتحليل والمقارنة والاستنتاج، وذلك عن طريق دراسة الوثائق والصور وغيرها من وسائل الملاحظة، ثم الانتقال من التحليل إلى التعميم" (تامر وحسن إدريسي، 2012، صفحة 39). وقد حظي تدريس تاريخ المغرب بمكانة متميزة، حيث "خصص، ما يناهز 16% لمرحلة الوسيط و82% للتاريخ الحديث، دون إغفال تناول المغرب أيضا ضمن التاريخ العربي الإسلامي 31%" (تامر وحسن إدريسي، 2012، صفحة 40).

شرع في المغرب بداية الثمانينات العمل ببيداغوجية التدريس بالأهداف التي ترمي إلى ضبط وعقلنة العملية التربوية انطلاقا من مستوى الأهداف إلى المحتويات والمضامين إلى طرق التدريس والوسائل التعليمية وأساليب التقويم، فكان من الضروري أن تواكب برامج ومناهج الاجتماعيات، والتاريخ منها على الخصوص هذه التحولات وما تعرفه البلاد من تطورات اقتصادية واجتماعية وتربوية" (بن بادة، 1995، صفحة 107). وقد تحكمت مفاهيم بيداغوجيا الأهداف في إصلاح برامج التاريخ، حيث تمحورت الأهداف الخاصة بهذه المادة حول مفهوم الزمن تسلسلا وترتيبًا للحقب والفترات...، بالنظر إلى أهمية الماضي في فهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل (تامر وحسن إدريسي، 2012، صفحة 40)، مع إعادة النظر في الحقب التاريخية على مستويات التعليم الأساسي سنة 1990، وتم على إثر ذلك نقل تدريس التاريخ القديم من السنة الأولى إعدادي (السابعة أساسي) إلى السنة الأولى ثانوي حتى يتسنى للتلميذ، بحكم مستواه العمري والعقلي، إدراك مفهوم الزمن (وزارة التربية الوطنية، 1990).

شكلت سنة 1990 منعطفا جديدا في تدريس مواد الاجتماعيات -منها التاريخ- حيث تقرر تدريسها كوحدة تعليمية قائمة الذات في المرحلة الثالثة من السلك الأول من التعليم الأساسي، أي في السنتين الخامسة والسادسة (ابتدائي) (أوبلا، 1998-1999، صفحة 32)، وفي سنة 1994 تم إقرار تدريسها في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، وهو الأمر المعمول به إلى اليوم. والملاحظ أن البعد الإبستمولوجي للتاريخ لم يحضر كمنطلق لتدريس التاريخ ولتحديد أهدافه النوعية ومضامينه الخاصة إلا سنة

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم) الدكتور فريد العماري

1994 عند صدور البرامج والتوجيهات الخاصة بالتعليم الثانوي، واختزل هذا البعد في عبارة "التكامل بين العلوم الاجتماعية" (تامر وحسن إدريسي، 2012، الصفحات 40-41)، التي تطرح الكثير من الغموض وعدم وضوح المعنى.

إجمالاً، أهم تغيير عرفته مادة التاريخ خلال هذه الفترة تمثل في المكانة المرموقة التي أصبح يحظى بها كل من التاريخ الإسلامي، والتاريخ الوطني كما وكيفا، والانفتاح على دراسة تاريخ العالم الخارجي بالقدر الذي يتطلبه فهم دور ومكانة التاريخين الإسلامي والوطني وإشعاعهما (بن بادة، 1995).

3.3 . فترة ما بعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين

حمل الميثاق الوطني للتربية والتكوين منظورا وتوجها جديدا للارتقاء بالمنظومة التربوية المغربية، من خلال تبني مدخل إصلاحي يقوم على التدريس بالكفايات. وشكلت الوثيقة الصادرة عن لجنة مراجعة المناهج التربوية وبرامج تكوين الأطر (مارس 2001) الأساس النظري لتنزيل هذا التصور في كافة المواد الدراسية. وبناء عليه تم إصلاح مناهج الاجتماعيات، وعلى رأسها مادة التاريخ، باقتراح مناهج جديدة، تتأسس جميعها على مرجعيات، هي في الحقيقة الوظائف المرصودة لكل مادة، وتتمثل في:

✓ **مرجعية اجتماعية:** من خلال تكوين الإنسان الواعي بمجتمعه والقادر على الاندماج فيه والاسهام في تنميته؛

✓ **مرجعية تربوية:** قوامها إرساء كفايات تقوم على إعمال العقل والتفكير لإنتاج المعرفة التاريخية بدل استهلاكها. من خلال تدريب المتعلم على استعمال الأدوات المنهجية لمساءلة الماضي بفكر نقدي يستمدج نسبته حتى يصير مؤهلا للموضع زمانيا ومجاليا؛

✓ **مرجعية ديداكتيكية:** تتمثل في الدور الفكري للتاريخ من خلال مفاهيمه الهيكلية، ونحجه الخاص، ووسائل تعبيره المعتمدة كأدوات تواصلية.

حدد المنهاج الجديد كفايات مادة التاريخ الخاصة بكل مستوى تعليمي، ما مكن من تجاوز عمليات تفتيت المعرفة التي بنيت عليها بيداغوجيا الأهداف، وأتاح نظريا فرصة بناء الدرس على أساس أنشطة تعتمد دعائم يشتغل عليها التلميذ مباشرة تحت إشراف المدرس، كمحاولة لتجاوز المضامين الجاهزة التي كانت تتضمنها الكتب المدرسية المعتمدة في فترة ما قبل الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم) الدكتور فريد العماري

خلاصة

استهدف البحث التاريخي بالمغرب منذ الاستقلال إلى اليوم مجالات وحقول معرفية وبحثية مختلفة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **التحقيق:** تحقيق النصوص التاريخية، كتب التاريخ، الحوليات وكتب الرحلات والتراجم والطبقات؛
 - **التاريخ المونوغرافي:** اهتم أساسا بالقرن التاسع عشر بغية الكشف عن بنى ما قبل الاستعمار، وفهم خصوصيات المجتمع المغربي خلال هذه الفترة؛
 - **التاريخ العلائقي:** جاء الاهتمام بهذا النوع من الأبحاث في إطار الدينامية والتطور الذي عرفه البحث التاريخي بالمغرب، وقد شمل تاريخ العلاقات المغربية-المشرقية، والعلاقات المغربية-الأوروبية، والعلاقات المغربية-الإفريقية، والعلاقات مع أمريكا؛
 - **تاريخ الآخر:** تمثل في توجه بعض الباحثين المغاربة نحو دراسة كيانات ومجالات تاريخية من مناطق مختلفة كاليابان وأوروبا والدولة العثمانية وأمريكا... وغيرها؛
 - **التاريخ التركيبي:** تتمثل أولى المحاولات في هذا الصدد في إنجاز كتاب جماعي بإشراف جون برينون حول "تاريخ المغرب" عام 1967، تلاه صدور كتاب لعبد الله العروي سنة 1970 بعنوان "مجلد تاريخ المغرب"، ثم كتاب الباحث إبراهيم حركات "المغرب عبر التاريخ" (حركات، 1978)، وكان آخر هذه الإصدارات كتاب "تاريخ المغرب تبيين وتركيب" (القبلي، 2011).
 - **تاريخ الزمن الراهن:** يعتبر هذا الحقل حديث العهد في المغرب، وواكب ظهوره المسلسل الحقوقي الذي عرفه المغرب في بداية الألفية الثالثة.
- من جهة أخرى، شكل إحداث كلية علوم التربية بالرباط سنة 1983 فرصة لإنجاز دراسات أكاديمية، والارتقاء بالبحث في ديدكتيك التاريخ. تعزز هذا التطور بعد إلحاق المدراس العليا للأساتذة بالتعليم العالي منذ 2008، وإحداث المدارس العليا للتربية والتكوين، وهو ما انعكس إيجابا على تطور البحث الديدكتيكي الخاص بهذه المادة.
- هذه التطورات المهمة التي عرفها البحث التاريخي بالمغرب، على المستويين الأكاديمي والديدكتيكي، لم يكن لها تأثير بالشكل الكافي على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية، فقد بقي تدريس هذه المادة حبيس تصورات إيديولوجية وسياسية ضيقة، نظرا لارتباط تدريس التاريخ، حسب التوجهات الرسمية للدولة، بضرورة مساهمته في تعزيز القيم الوطنية، وكل ما من شأنه أن ينمي لدى المتعلم الارتباط بالهوية الوطنية والذاكرة الجماعية.

لائحة المراجع

✓ الأجنبية

- HASSANI IDRISI, M. (s.d.). «La didactique de l'histoire au Maroc; genèse d'une discipline éducative». Dans: *Histoire et Géographes*, N 396. (P.P. 235-242).
- HASSANI IDRISSE, M. (2005). *Pensée historique et apprentissage de l'histoire*. Paris: L'Harmattan.

✓ العربية

- إبراهيم حركات. (1978). *المغرب عبر التاريخ (3 أجزاء)*. البيضاء: دار النشر الحديثة.
- البشير تامر، ومصطفى حسني ادريسي. (10، 2012). *الفكرة المدرسية لتاريخ المغرب. المدرسة المغربية عدد مزدوج 4/5. الصفحات 29-49.*
- عبد الأحد السبتي. (1989). *التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج: ملاحظات أولية. ضمن: البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14، البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. (الصفحات 43-57).*
- عبد الرحيم بنحادة. (كانون الثاني/يناير، 2018). *في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب. أسطور، العدد 7. الصفحات 74-94.*
- عبد العزيز الطاهري. (2016). *الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)*. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- عبد اللطيف أوبلا. (1998-1999). *تدريس الاجتماعيات بالسلك الأول من التعليم الأساسي. البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط. 1.*
- عمر بن بادة. (1995). *تطور تدريس التاريخ في السلكين الإعدادي والثانوي بالمغرب، ضمن: Comment on enseigne l'histoire en Algérie, (Actes du colloque: «L'enseignement de l'histoire». Organisé par l'U.R.A.S. (Oran 26-27 Février 1992). Oran: Les ouvrages CRASC. P.P: 97-116.*
- لحسن مادي. (1999). *السياسة التعليمية بالمغرب ورهانات المستقبل. الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، ط. 1.*
- محمد القبلي (إشراف). (2011). *تاريخ المغرب تحيين وتركيب. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط. 1.*

**البحث التاريخي في المغرب: إنتاج أكاديمي ويداكتيكي مهم وتأثير محدود
على تدريس التاريخ بالمدرسة المغربية (1956 إلى اليوم)
الدكتور فريد العماري**

- محمد المنصور. (1989). الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986). ضمن: البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14، (الصفحات 17-27). البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- محمد حبيدة. (2016). يؤس التاريخ؛ مراجعات ومقاربات. الرباط: دار الأمان.
- وزارة التربية الوطنية. (1990). تدريس التاريخ في التعليم الأساسي والثانوي. الرباط

رابعاً:

الأدب والنقد

لعبة القص في قصة "اللعبة"

للأديب : محمد أمّلو :

الدكتور داود الهكيوي

أستاذ باحث

المملكة المغربية

المخلص:

الحكاية إجمالاً بنية قصصية إبداعية تشرب إلى اغتنام برهات معيشية وتصرفية. والديوان السردية: "المكان الأول" للأديب ومدرس الحكمة: رجل التعليم القدوة: محمد أمّلو، بديع الغشاء ومتين التغليف، وراقي الصبغات المختارة صدرا والعجز. ألوان على رءوس الأنامل معدودة، غير أنهنّ بهيات وساميات، وبعيار التبر مجلوبات. ملمح الحضرة الداكن، زيادة على الجؤن والبشرة البرتقالية الفاتحة، بله السواد، سيقّت جميعهن بمقادير وتواؤم بهيجة رائعة. مظهر حسن هو، جاسر بين البؤرة والإطار؛ فالإصدار الورقي للديوان القصصي مريع، والكاغد محترم منيع، أما الرسم، فجرمه موفق وباذخ، في حين تعد الصبغة المهيمنة على طليعة الكتاب ومنتهاه مترجمة لتربية فنية باسقة، ولانحيازات أدبية - لا ريب - شاهدة.

سرد "اللعبة"؛ لعبة قصصية نبهة مسائرة لمستجدات المجتمع الإنساني في راهنا الحالي؛ حيث جبروت المادة وهيمنتها، وقحط الروح وتراجعها، ما نتج عنه مضاعفات من جديد العلل في الجسوم والحلوم: (...) ولكنه خائف من الألم، من المجهول في الطرف الآخر من الموت، من نظرة الآخرين؛ سيحتبرونه منتحرا رغم أنه لا يريد سوى اللعب. (...) تنظر في وجه الموت، تتحداه وتدعوه وتستفزه. (...) سكتب عن هذه التجربة، وتكتب أشياء أخرى، وتنجب أطفالا آخرين، وتنسى أنك قتلت ابنك البكر .

إن القاص محمد أمّلو -موضوع الاعتناء والمباحثة- لعنصر واع يلم بمعارفه والخبرات، ويتأذى كيانه؛ وقتما يعيش ما يقوّض خلفيته الثقافية، ومبادئه الإنسانية، ومطالعاته الجادات. فلا غرو - والحال مثلما ترى - أن نستشف في عديد الفرص واللحظات، أن مهندس تصاميم "اللعبة" السردية، قد قاسى لفترات من الزمن غير وجيزات، الانزعاج والتأفف والضجر؛ بسبب المفارقات الصارخة اللواتي يتقاذف بين كل من المعيش الفعلي السليبي، والحياة المرجوة الإيجابية. في النهاية أتوج ملخصي هذا بوج مفاده والفحوى أنه في المنطلق كانت الحكايات، إذ مفتقوها والمجترحون البشر؛ مذ الهنيئات المبكرات لكيّنونتهم على أديم البسيطة.

الكلمات المفتاح: محمد أمّلو، ديوان المكان الأول، السرد القصصي، اللعبة القصصية، الرمزية في القصة، المعاناة الوجودية، الجمالية البصرية.

مقدمة :

"القصة عموماً إطار سردي تخيلي يسعى لاقتناص لحظاتٍ مجتمعيةً سلوكية"¹، والمجموعة القصصية "المكان الأول" للكاتب القصاص ذي الاهتمامات الفلسفية: الأستاذ والمربي محمد أمّلو، رائقة التفسير وصلدة التجليد، وبهية الألوان المنتخبات على أديم الغلافين، صبغات ضئيلات التعداد، لكنهنّ راقيات وسامقات ومنتجبات بميزان الزعفران. اللون الأخضر القاتم، علاوة على المعتم والبرتقالي المنهك، ناهيك بالجوّ، جُثٌّ بنسب وتناسب شعريين. ملمحٌ بهيج هو، راتقٌ بين القلب والقلب؛ فالإخراج الطباعي للمجموعة بديع، والورق رفيع، أما الخط فحجمه مقنع ومريح، بينما اللون الغالب على وجه الغلاف وظهره مُنمٌ هو عن ذوق شفيف مرهاف، للراقي مترجّم لا مناص.

طراز الكاغد فاخر، ومحياه البصري الطباعي مرضٍ مؤثّر، لنكتشف مع كل هذه النظارة اللافتة أن دار النشر والطبع محترمة ومنتقاة بكياسة من لدن الكاتب. ولعله ما يؤول استسهاله للحرّز عندما غض طرفه عن شحط الشقة ومنتأى المزار بين طنجة البوغاز، وتحنّات توبقال. وقد زاد من المسحة التراثية لغشاء المجموع القصصي تلكم الزيادة التي امتد عليها غلافه صدرًا والعجز؛ ما يذكرنا بالمخطوطات التراثيات الدابرات.

أما صورة/ رسم الغلاف، فلا حدود بينها وبين صفحته، بل تماهٍ واتّماء. واجهة مسفرة عن ما يضارع إنساناً ملتحفاً حمالة عدسته الفوتوغرافية، أو هكذا يبدو الأمر. صورة/ رسم زوول عليه التقريب؛ للتدليل على أهمية آلة اعتقال الزمن، لا حاملها الذي تُجوهل محياه. وهنا، يكون الأديب محمد أمّلو قد رزق السّدَادَ في اصطفاءاته الإستيطيقية المعبرة؛ ما دامت القصة القصيرة -فعلاً- لقطةً حياتيةً من المعيش اليومي متزعّة. إنّا ومضةٌ دالة لا يسعنا غض الطرف عنها. مواقفٌ نمر بحن يومياً، لكن أرباب القصة القصيرة في الموعد دأباً لاقتناص تلكم الهنيئات بعدستهم اللسانية القمينة بتوثيق أفضل من الذي للهواتف اللواتي تدحرج الذكاء صوبهن، بعدما تنكر له مقتنوها الآدميون.

1 - بوطيب، جمال. (2008). القصة القصيرة بالمغرب، دراسات في المنجز النصي. حيرة الفنطازيا أو فنطازيا الحيرة، قراءة في مجموعة: "فنطازيا" القصصية، لعبد المجيد جحفة. عبد العاطي الزباني. الطبعة الأولى. مؤسسة التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع. أسفي - المغرب. ص: 43.

لعبة اللغة في "اللعبة" القصصية :

لغة أستاذ الفلسفة العربية فصحي، وراقية سليمة، تستخلص مقوماتها والنسج من العربية الحديثة بمعية عربية التراث وبلاغة القدم بتعبير الحسن بن هاني. يبدو السرد في أحيان معينة، بمثابة تلصص على تفكير البطل، أو قل هو تفكير بصوت جهير، أو نصب لعدسة السرد قبالة عقل الشخصية. ففي خضم لعبة السرد المختلة، عنون أمّلو إحدى نصوص المجموع باللعبة؛ فرسم اضطراب البطل، الذي بدا غير سوي تتنازع الخواطر الغريبات، لا سيما والسارد قد قرن الدنوّ من الموت بالتخلص من الاكتئاب، وهذا أمر بات ملاحظا في واقع الحياة الفعلية.

ويرتد القاص في لغته إلى لسان الغرب الزاهي التليد، مظهر الدقة في السرد والوصف؛ يقول في قصة اللعبة: "استشعر حركة دقيقة في الخشب، حركة وتر ينقطع. أرهف حواسه وانتظر.. لم يسمع سوى نبض عروقه".¹ واللافت هنا -جريا على غير المعهود- الضبط الحريص من قبل الكاتب القصصي لقواعد اللسان العربي نحوّهـ والصرفيّات، بله اللائي للإملاء.

فلغة المجموعة عربية فصيحة معيارية، ضامة لجلاء الحداثة وعبق القدامة. إنه يستثمر لسانا محكما مهتما به إلى درجة المثال. افتحص ذلك في قوله: "يشعر بأن الطاولة تميد بمقدار ضئيل مع كل حركة (...). ثم يرتجّ بقوة وتنخسف الأرض (...). مالت الطاولة ولم تنهأ، (...). عيناه دامعتان واللعبا يندلق من فمه".² هاهنا في عبارة (لم تنهأ) يكمن سيويّه، وأدينا لم يفته أن يتخلص من حرف العلة في نهاية الفعل المضارع إرضاءً للّمْ الجازمة. وهذه المعية جلية من عاشق للسان الغرب، ومُستهترّ بحكمة العُجم، ونجيب محفوظ من التوأمة المذكورة غير بعيد.

ألاعيب الحبكة القصصية لدى محمد أمّلو :

إذا كانت هناك العديد من المواقف التي تعاش ولا تحكى، فإن الأديب النبیه، يستطيع بما وهبه الله من سلطة اللغة وجبروت الموهبة، أن يصير المعيش محكما مكتوبا برهافة الأدب ولسان العرب. تذوقه لحظة يُدهش قائلا: " .. لا يعرف شيئا، لا يعرف أن

1- أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). الطبعة الأولى. دار النشر والطبع: سليكي أخوين - طنجة. ص: 44.

2- أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 49.

هناك حياة ينبغي أن يعيشها. لم يخرج بعد من صدمة أن يوجد، وأن يحيط به بشر يهتمون به عندما يلعب أو ييكي. يسير في كل اتجاه، ولا يتوقف إلا بعد أن يَصُدّه الألم فييكي لتحضروا (...) ويعرف أنه محبوب ومحمي.. ثُمَّ يَسْقُطُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ الْعُلُوَّ¹.

نُهج المحتفى به القصصي، مشرع على معارف تترى، ومتشرب لغنى ثقافي ثرّ، وحائز لنسج علاقات غير متوقعة من مضارع ما خطه على الصفحة الرابعة من اللعبة هنيةة قال: " الكتابة على الجدران كانت تحول بينه وبين نفسه، تشغله وتمتص غضبه. وبعد أن فقد الجرأة أخذ يحتقن من جديد وبدأت السموم تتراكم في داخله"²، بل ويشفع بين لسان الحداثة والقدامة، زيادة على النقلة الفجائية من حالة مشهدية إلى أخرى، وكأنها التفاتة عجل على لعدسة القص سردا ووصفا؛ بما ييوح به ذلك من تعمد ترك الاختزال الذي تتأسس عليه الأنواع السرديات مقارنة بالواقع نفسه.

ويصدر الرجل عن مهيع الصدمة والترويع، والمباشرة النقدية التي لا ترعوي عن فتح الجراح العفنة، قصد تنظيفهن والمعالجة، مهما كان الألم المرافق مريعا. بينما يجعل السرد التذكري شخصا في تفكير الشخصية المسموع لدى السارد موهبة، وعند القارئ تلقيا؛ فـ "ما يطلبه القارئ الذّوافة من الكاتب، أن يكون تطور القصة طَبِيعِيًّا، لا يخرج عن نطاق المعقولة والاحتمال"³.

اضطلع محمد أمّلو أيضا بتصوير بعض اللقطات الفارقة حدّ البداهة في الحياة، التي يصعب القبض عليهن بالبراع اللغوي، إلى مبلغ قد يناهز الاستحالة؛ فتذوّقه أُحْيَ لحظة يقول: "... ثم امتلا فجأة بصورة ابنه (...) لماذا تأتيه الصور بهذا الوضوح؟ حتى رائحته يشمها. يفتح عينيه ويراه ييكي، يأخذه بين ذراعيه ويعري بطنه الطري ثم ينحني عليه ويملأ به وجهه، يدغدغه، يأكله وهو يهتمهم، يسمع ضحكه وشهقاته، يمتلئ برائحته"⁴.

ذاك السهل الممتنع؛ أن يستطيع القاص تحويل ما يعاش ولا يحكى، إلى مادة لغوية أدبية تحكى وتوصف؛ بدليل أنه قال بعيد ذلك: "رائحة طفله التي لا توصف"⁵. لكن الأديب وصفها وقبض عليها بقيد الأدب اللغوي، فأحرز العالم لأنه حاز اللغة. فلا غروى -والحال هكذا- أن يزاوِل الاشتقاق اللغوي عبر الترجمة ذات العلقه بيومي المعيش؛ وقتما نجده يقول: "إنّ حجاباً للسطح"⁶.

1 - أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 48.

2 - أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 47.

3 - يوسف نجم، محمد. (1955). فن القصة. (د-ط). دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت - لبنان. ص: 44.

4 - أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 45.

5 - المرجع والصفحة نفسهما.

6 - أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 46.

وفي السياق نفسه، نلمس عند القصص نوعاً من الواقعية التسجيلية لبعض الظواهر البديهية والطبعية؛ التي لا يكثر لها غير المتخصص اللماح، لكن الريشة الفنية للأديب تحرص على التّجّ بما خلف قضبان الخبر القصصي. فلتنظره -مثلاً- وهو بريشة الأديب يرصع ما يلي: "يرتفع من باحة المنزل طائران، يلاحقان بعضهما في رقصة متموجة ويغيبان خلف الجدار".¹ هذا يحدث كل يوم، لكن الذي لا يحصل كل يوم، هو التقاط المشهد باللغة الأدبية القصصية.

يتعمد مهندس "المكان الأول" وضعّ القراء في عين العاصفة والأخطار المحدقة، مما يوترهم ويشعرهم بدنو الفاجعة؛ وهو الشيء المماثل لسينما الرعب، والهيتشكوكية منها بالأخص. لقد أفلح قصاصنا في التوثيق الأدبي لعدد من الفكر والهواجس التي تعوج علينا في معيشنا الحياتي، من دونها استطاعة ترجمتها على ألسنتنا أو الأقلام، وهذا هو فارق الإنسان العادي عن الأديب الخبير؛ إنه سوّق الأحاسيس والأفكار والانشغالات، من ركح القوة إلى أرضية الفعل. من مثل قوله في قصة (اللعبة): "تحدى نفسه في ألعاب صغيرة؛ كأن يمتنع عن التوقف لحمل شرطيّ، مدركاً أنه قد يتعرض لانتقامه لو صادفه وهو ينظم المرور".²

رؤية العالم بمنظار السرد :

سوداوية طافحة؛ تجأر بما كلمة ظهر الغلاف المجلوبة من قصة: المكان الأول؛ حيث المعجمية القائمة: الظلام/ عفنة/ الجرذ/ جفّ/ تقلصت/ التساقط... . فالكاتب ينحو منحى الواقعية الصادمة المتوجسة، المفعممة بالنفس الغضوب والرفض والتمرد والعصيان. ومع ذلك "يتحرك رجاله ونساؤه على صفحات القصة، حركة الأحياء الذين نعرفهم أو نعلم بوجودهم".³ فأجواؤه القصصية بالحدة والسوداوية والغضب العارم متسمة، بل يعتمد إلى رسم البشاعات ببداعات لغوية وأساليب أدبيات، ملتفتاً إلى اللامفكر فيه؛ إلى التخوم المقيّصة؛ حيث حقائق دقيقة جداً، عادة ما لا تنال نصيبها من التداول.

إنّ التخيل المرموز، والسفر إلى المستقبل، خصيصتان تلقيان بظلهما على رؤية محمد أمّلو للعالم؛ في مزيج من الخيال الإبداعي الجاثم على أرضية الواقع، والمدونة الثقافية للأديب المخلّقة في سماوات النظر الفلسفي. وعند تصفح فهرست المجموع القصصي للسيد

1- أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 47.

2- أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 47.

3 - يوسف نجم، محمد. (1955). فن القصة. (د-ط). دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت - لبنان. ص: 86.

أمّلو، تستوقفنا عناوينه التي غالبا ما تكون كلمة وحيدة معرفة، ونادرا ما تتألف من لفظتين مضافةً أولاهما إلى الآخرة. ويدهشنا ثبت المتضمنات أيضا، بالتباين في عدد صفحات القصص التي تنحو بعضهن إلى تعدي الحد الماهوي للقصة القصيرة.

ألمس في الرهان القصصي لمدرس النظر الفلسفي، مكررا سرديا محمودا؛ قائما على ادعاء السير في خطية سردية رئيسة، بينما يُقحم استطراداتٍ فرعيةً فيها من النقد اللاذع المرير، والإدانة الحادة القاسية ما لا يخفى، لظواهر مشينةٍ تحتضنها بيئتنا المجتمعية. سرد في لعب يتحدث عن اللعب قوله: "... ولكنه خائف من الألم، من المجهول في الطرف الآخر من الموت، من نظرة الآخرين؛ سيعتبرونه مُنتحرا، رغم أنه لا يريد سوى اللعب".¹

1 - أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 48.

خاتمة :

الأثر القصصي - قيد الانتهاء من التّقداد - مُتَقَنٌ ومُراجَع بصيانة؛ مصداقا لقولة النقد الاجتماعي الذائعة : "إعرف الشجرة قبل الثمرة"¹. إن أنس لن أنسى أنه عندما ولجت ثانوية توبقال التأهيلية لأول مرة عام 2017، كان أحد أطرها يزودني بمعلومات عنها، فلما لمح كاتبنا، بادرنى بالقول: هذا الأستاذ محمد أمّلو؛ أحد أفضل أساتذة هذه المؤسسة. علاوة على ذلك، علمت الرجل نزيها وملتزمًا غيورًا، بل صارما في ميوله شطر الضبط والاستقامة. فلا جرم أن يأتي أسلوبه القصصي حاملا للطباع أنفسهن؛ إذ "ليس الأسلوبُ إلا النظامَ والحركة اللذين يضع المرء فكره في إطارهما (...). إن الأسلوب هو الرجل ذاته"².

قصة "اللعبة"؛ لعبةً سردية حاذقة مواكبةً لتطور المعيش الحياتي البشري في وقتنا الحاضر؛ حيث طوفان المادة وإقدامها، وجذب الروح وإحجامها؛ ما ولّد جوائح من مستجد الأدواء في الأبدان والأنفس والألباب : "(...) ولكنه خائف من الألم، من المجهول في الطرف الآخر من الموت، من نظرة الآخرين؛ سيعتبرونه منتحرا رغم أنه لا يريد سوى اللعب (...). تَنظُرُ في وجه الموت، تتحداه وتدعوه وتستغفه (...). سَتَكْتُبُ عن هذه التجربة، وتَكْتُبُ أشياءً أخرى، وتُنَجِّبُ أطفالا آخرين، وتنسى أنك قتلت ائِنَّكَ الْبِكْر"³. إن كاتبنا -محط الاحتفاء والمدارسة- لمنقَفٌ عضوي يشقى بثقافته والعلم ويحترق وجدانه؛ لما تعرض عليه حواسه ما يناقض رصيده الفكري، وقيمه الخلقية، ومقروآته المثاليات. فلا عجب - والوضع مثلما ذُكِر - أن نستشعر في ما غَزَرَ من الهنديات، أن ناسج خيوط اللعبة القصصية، كابد برهات من القلق وعدم الرضا؛ جراء النقائص التي يتراشق بهن كل من الواقع الكائن والمعيش الممكن. أخيرا أختتم بالقول إنه "في البدء كان السرد، إذ صاحب السرد الإنسان منذ الوهلة الأولى لوجوده"⁴.

1- كارلوني وفيللو، النقد الأدبي. (1986). ترجمة: كيتي سالم. مراجعة: جورج سالم. ط 3، منشورات عويدات. بيروت-باريس. ص: 39.

2- شاكر، عبد الحميد. (2001). التفضيل الجمالي، دراسة في سيكولوجية الذوق الفني، مجلة: عالم المعرفة، العدد 267. ص: 54.

3- أمّلو، محمد. (2023). المكان الأول. (مجموعة قصصية). ص: 48.

4 - ميريغي، هاشم. (2008). بنية الخطاب السرد في القصة القصيرة. الطبعة الأولى. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم-السودان.

لائحة مراجع المقال :

- إبراهيم، عبد الله. (2000). السردية العربية. الطبعة الثانية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت-لبنان.
- بنگراد، سعيد. (2021). وتحملني حيرتي وطنوني: سيرة التكوين. الطبعة الأولى. المركز الثقافي للكتاب. الدار البيضاء-المغرب.
- جبران، عبد الرحيم. (2013). علبة السرد. الطبعة الأولى. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت-لبنان.
- حامد النساج، سيد. (1977). القصة القصيرة. (د-ط). دار المعارف. القاهرة - مصر.
- رشدي، رشاد. (1964). فن القصة القصيرة. الطبعة الثانية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة-مصر.
- الزباني، عبد العاطي. (2009). السرد والتأويل دراسات في الرواية والقصة. الطبعة الأولى. منشورات sud contact. أكادير-المغرب.
- شاكر، عبد الحميد. (2001). التفضيل الجمالي، دراسة في سيكولوجية التذوق الفني، مجلة: عالم المعرفة، العدد 267.
- كارلوني وفيللو، النقد الأدبي. (1986). ترجمة: كيتي سالم. مراجعة: جورج سالم. ط 3، منشورات عويدات. بيروت-باريس.
- الكردي، عبد الرحيم. (2005). البنية السردية للقصة القصيرة. الطبعة الثالثة. مكتبة الآداب. القاهرة - مصر.
- ميرغني، هاشم. (2008). بنية الخطاب السرد في القصة القصيرة. الطبعة الأولى. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم-السودان.
- يوسف نجم، محمد. (1955). فن القصة. (د-ط). دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت - لبنان.

العلامة عبد الله كنون أديبا وناقدا ولغويا
في "الأدب واللغة" و"العصف والريحان" أنموذجا

ذ. نورة الصديق

جامعة الحسن الثاني، عين الشق

المملكة المغربية

الملخص:

وتهدف هذه المقالة إلى كشف جهود عبد الله كنون في مجالي التفكير ورؤاه الفكرية والنقدية والمنهجية والتصويرية أثناء مقارنته
للأبيات الشعرية وفي مشروعه كاملا، وكشف المناهج التي استند إليها في معالجته للقضايا الأدبية والنقدية واللغوية عند العرب وعند
المغاربة للوصول إلى الجوهر الحقيقي وتوفيره للمتلقي وتقديمه بين طيات الصحف والمجلات من خلال الغوص في رياض الكتابين:
"في اللغة والأدب" و"العصف والريحان"، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي لسير أغوار مكامن الكتابين.

الكلمات المفتاحية: مشروع، التفكير الأدبي، التفكير النقدي، التصويب اللغوي...

تقديم

إن التفكير النقدي غاية ضرورية للسياسات التعليمية، ومهارة أساسية تقوم على التزام الفرد بالعمل بالعقل والمنطق أثناء عملية الحكم على الأشياء بالتأمل والتفكير والتأويل، ويعدّ المفكر المغربي عبد الله كنون من النقاد والمفكرين الضليعين في مجال النقد والتنظير والاجتهاد المنهجي واللغوي، مما جعله يؤسس مشروعاً فكرياً باعتماد أدوات وآليات في صياغة إبداعه الفكري والنقدي واللغوي. ولعل هذا الزخم من الإنتاج النقدي والأدبي المتسم بالتنوع والثراء عند عبد الله كنون، يقتضي منا وقفات في مساره وسير أغواره، والوقوف على أهم الجهود المبذولة في النقد والتصحيح والتقويم والتنظير والرؤى الفكرية والنقدية التي تبرز دينامية وعبقورية العلامة عبد الله كنون.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى كشف جهود عبد الله كنون في مجالي التفكير الأدبي والنقدي من خلال الغوص في رياض الكتابين: "في اللغة والأدب" و"العصف والريحان"، وإلقاء الضوء على جوانبهما المتعددة باعتماد المنهج التاريخي والوصفي التحليلي من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مدى حضور التفكير النقدي والأدبي في أعمال عبد الله كنون؟
- ما هي تحليلاته؟ ما هي ملاحظته؟ ما هي الأسس التي اعتمدها في ذلك؟ ما هي آثارها في الفكر المغربي؟ وإلى مدى كانت جهود عبد الله كنون كبيرة في هذين المجالين؟
- وستعمل هذه الورقة على كشف ملامح التفكير الأدبي والنقدي من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة بالاستناد على خطة منهجية تتضمن أربعة محاور أساسية:
- 1- مفهوم التفكير النقدي والأدبي.
- 2- سيرة ذاتية لعبد الله كنون.
- 3- تحليلات النقد الأدبي عند عبد الله كنون.
 - الاهتمام بالأدب المغربي
 - الدراسات الأدبية العربية
- 4- التفكير النقدي عند عبد الله كنون.
 - ثنائية القديم والحديث
 - الشعر
 - الاهتمام باللغة العربية والتصويب اللغوي
- 5- أسس منهج العلامة عبد الله كنون

6- نتائج البحث.

1. مفهوم التفكير النقدي

يُعد النقد أحد الفنون الأدبية التي يوظفها فيها الناقد ذوقه وفكره للكشف عن مميزات وجماليات النص الأدبي، ورصد العلل والرداءة التي تتخلله أثناء تحليله وإبراز العناصر المكونة له، ليصدر في الأخير أحكاما تتعلق بمدى إجادته وجودته، ووصفه والوقوف على خصائصه الفنية، ويعني: "القدرة والجرأة والمسؤولية في تحليل وتقييم المقولات" أي الادعاءات والمخارجات في تقييم التفكير وهو ينقل للاستدلال من قضية ما على قضية أخرى¹، ويعد نخبًا يتبعه الناقد الماهر القادر على التفسير والتحليل والمقارنة والتقييم والتمييز بين الأعمال التي تذوقها باعتماد معايير معينة. ويتصف بمهارة قراءة النصوص قراءة نقدية تفصح من خلال تحليلها عن الموضوعات والقضايا الكامنة في النصوص، وعن الرؤى الفكرية والنظرية لفهمها وكشف خباياها وخلفياتها، والإعراب عن تصور تجاه الظاهرة المدروسة إثر خضوعها لمقاربة نقدية تحليلية.

ويمثل التفكير النقدي في أفكار الآخر والتقييم المنطقي لها، و"النظر المتأمل فيه والمتأني في تحديدها إن كان في محل القبول بادعاء ما أو رفضه أو تغليب بالحكم عليه، وفي تحديد درجة التبنى التي يستقبل بها الادعاء أو التي سنفرضه بها، هو التفكير القصدي الواعي فيما نعتقد، تفكير بقدر أعلى من العمق والشمول"²، فالمفكر النقدي ينظر في القضايا المدروسة وفي مدى حيكها وقوتها ومراقبة لبناتها باعتماد أدوات وامتلاك قدرات كبيرة على تصنيف هذه القضايا والاستدلالات وتحليلها والتمييز بينها على مستوى القوة والضعف، والتعبير عنها في شكل مصطلحات ومفاهيم من خلال طرح أسئلة نقدية والإجابة عنها بلغة معرفية تبرز الملاحظات النقدية والأخطاء المنطقية عنها بفضل مهارات الناقد وتمكنه من الأدوات المنهجية النقدية والخلفية المعرفية التي تمكنه من إطلاق أحكام عقلية تعمل على تقييم الادعاءات.

وفي تقرير للجمعية الفلسفية الأمريكية 1999 أصدرت تقريرًا تعرف فيه التفكير النقدي، ورد فيه "إننا نفهم التفكير النقدي على أنه الحكم الهادف المنضبط ذاتيا، والذي يقدم تفسيرًا وتحليلاً وتقييماً واستدللاً، وكذلك شرحاً لمفاهيم البرهنة والمنهجية، ووزناً، أو تقدير السياق الذي انبنى من خلاله هذا الحكم، وإذا كان التفكير النقدي ذاته أداة أساسية لطرح الأسئلة فإنه أيضا يعتبر ظاهرة

¹ التفكير النقدي مدخل في طبيعة الحاجة وأنواعها، عمرو صالح يس، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، القاهرة، 2011، ط1، ص 104.

² نفسه، عمرو صالح يس، ص 99.

إنسانية تتخلل البشر كقدرة على تقييم وتصحيح ذواتهم، ويتسم صاحب التفكير النقدي المثالي بأنه بطبيعته متسائل ومفعم بالمعلومات، ولديه الأمانة في مواجهة التحيز الشخصي، وحاسم في إصدار أحكامه، وعنده رغبة في أن يقدر ويوضح القضايا... ماهر في البحث عن المعلومات الملائمة، حكيم في اختيار المعايير التي تركز على التساؤلات.³

وعلى هذا الأساس فالعملية النقدية تنجح بتمكن المفكر النقدي وقدرته على التعرف على القضية النقدية وتمييزها وعلى تحليل بنائها ومنهجية استدلالها وعلى تقييمها لإصدار حكم عليها بالقبول أو الرفض عبر تنزيل قيم أساسية ينطلق منها التفكير النقدي، وهي: "القيم العقلانية الاستقلالية الفكرية، المساءلة النقدية، الانفتاح الفكري، والقابلية للمراجعة..."⁴

إن النقد الأدبي عبارة عن مهارات للاستدلال والتأمل وتشكيل الاتجاهات لتبني الأحكام وصناعة القرار من خلال الاستعداد النفسي للناقد الذي يتميز ببصيرة ناقدة، ومهارة قراءة النصوص قراءة نقدية تفصح من خلال تحليلها عن الموضوعات والقضايا الكامنة في النصوص، وعن الرؤى الفكرية والنظرية لفهمها وكشف خباياه وخلفياته، والإعراب عن تصور تجاه الظاهرة المدروسة إثر خضوعها لمقاربة نقدية تحليلية .

وقد مر النقد العربي بعدة مراحل منذ القديم إلى الآن بعد ازدهار الأدب معتمدا على الذوق والقواعد الثابتة في النقد الأدبي والبلاغي، نورد في هذا المحور بعض ملامح التفكير النقدي المغربي عند العلامة عبد الله كنون من خلال كتابين:

.كتاب " في اللغة والأدب": يتميز هذا الكتاب بالتنوع في المواضيع وبالفائدة والنفع وبالإبداع المدهش، إذ يتضمن الكتاب مجموعة من المقالات التي كتبها في مراحل مختلفة ذات مواضيع متعددة، تضم شتى الأفكار في الفن والأدب والنقد، فهي ليست كتباً ذات تصميم ومنهج موحد، وإنما مواضيع ومقالات متنوعة، حرص فيها على القراءة المتأنية المتمعنة في النصوص وعلى مناهج مختلفة لتفسير وتحليل قضايا فكرية ولغوية متنوعة.

³ التفكير النقدي في التعليم العالي ، مارتن دافيس، رونالد بارنيت، تر: حسني عبد الرحمن الشيمي، عماد عبد العزيز حباب الله، المجموعة العربية

للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2021، ص37، 38.

⁴ نفسه، عمرو صالح يس، ص148.

.كتاب "العصف والريحان": تناول مجموعة من الدراسات الأدبية تضم اثنان وعشرون بحثا، توضح مرحلة انتقاله من عوالم الإبداع والأدب إلى عوالم الفكر ونهج نظريات مختلفة من أجل مقارنة النص الأدبي المغربي الذي أرخت له، وقام بدراسة مجموعة من المواضيع التي تناولتها المقالات المنشورة محاولا تصنيفها حسب مواضيعها ومجالاتها المختلفة.

2. سيرة العلامة عبد الله كنون

ولد عبد الله كنون يوم 30 شعبان 1326 الموافق لشتنبر 1908 بفاس، ترعرع في جو علمي من جده محمد كنون من أول الداعين إلى السلفية وأب سائر على نصح أبيه، ليكمل الابن عبد الله كنون ما بدأه ويرسم مسارا على هدي منهما، غادر مع أسرته فاس بعد دخول فرنسا إلى القرويين بدعوى إصلاحات مزعومة، واتجه نحو طنجة حيث نشأ وتلقى تعليمه ودرس الفقه والحديث والعربية (النحو واللغة) وحفظ القرآن وقرأ أمهات الكتب العربية من أدب وشعر....

في عهد الاستعمار أسس مدرسة ابتدائية 1936 لتدريس أبناء الشعب العربية والمحافظة على الدين، وشارك في الحركة الوطنية من خلال عضويته في فرع الرابطة المغربية بطنجة، كما كان وزيرا للعدل في الحكومة 1954، وقدم استقالته بعد عودة المغفور له من المنفى ليعود إلى طنجة ويؤلف كتابه "النبوغ المغربي في الأدب العربي"، عمل عضوا في الجمع اللغوي، وعضوا في مجمع البحوث الإسلامية، وعضوا في الجمعين العراقي والسوري، وعضوا في أكاديمية المملكة المغربية، له مجموعة من المؤلفات منها:

.النبوغ المغربي في الأدب العربي: الذي صدرت طبعته الأولى بالمطبعة المهدية بتطوان سنة 1936.

. ذكريات مشاهير رجال المغرب، صدر على شكل حلقات انطلاقا من سنة 1949.

.كتاب "أدب الفقهاء"، و "أحاديث عن الأدب المغربي الحديث" وهو مجموعة من المحاضرات التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية سنة 1964.

.كتاب "واحة الفكر" صدر سنة 1948، و"التعاشيب" سنة 1975 .

.كتاب "العصف والريحان" سنة 1969.

. ديوان "لوحات شعرية" سنة 1966.

.كتاب " مفاهيم إسلامية" سنة 1984، و"على درب الإسلام" 1972 ،

.كتاب "معسكر الإيمان يتحدى" سنة 1989.

3. تحليلات النقد الأدبي عند عبد الله كنون

يتمثل الإبداع الأدبي في كونه منتجا معرفيا حضاريا للسياقات الثقافية والبيئة المحيطة التي أنجبت العلامة عبد الله كنون الذي بفضل تكوينه الأصيل وثقافته الواسعة واطلاعه على الآداب الأخرى، ذاع صيته لاهتمامه الأدبي واللغوي، وأنتج أعمالا تستحق التأمل في مجال النقد الأدبي، حيث ألّف مجموعة من المقالات والكتب في مجال النقد، عالج من خلالها مجموعة من القضايا الأدبية والمواضيع النقدية، إذ يفكر بلغته ومعارفه المتنوعة، ويترجم مواقفه وتجاربه المختلفة ليحتل مكانة أدبية وسياسية مرموقة في الأوساط الثقافية المغربية، حيث اهتم بالأدب المغربي في العصر الوسيط (المرابطين، الموحدين، المرينيين)، وبحث في الأدب المغربي القديم، وبيّن مذاهبه الفكرية واللغوية، ودرس إنتاجاته العديدة، كما بحث في أقطاب الفلاسفة في الأندلس في عهد المرابطين كابن رشد وابن زهر، وبفضل معرفته الواسعة وثقافته المتنوعة، أنتج دراسات وأبحاث أدبية موزعة بين مصادر ومجلات مختلفة، بثّ أفكاره ورؤاه فيها وعمل على تقريبها من المتلقي خاصة مقالاته اللغوية والنقدية وإبداعاته الشعرية التي تتمثل في ديوانين: "لوحات شعرية"، "إيقاعات الهموم"، و"صنوان وغير صنوان" هذا الأخير الذي بقي مخطوطا بعد أن وافته المنية.

وأمام هذا الغزارة الإبداعية والتأليف الزخم، سنكتفي في هذا البحث على كتابين اهتمتا بالأدب من أجل الوقوف على مفهوم الأدب ومنهجه في الدراسة وبعض أبحاثه ومقالاته النقدية التي تضمنناها وهما: "في الل

غة والأدب" و "العصف والريحان" مع رصد أهم القضايا الأدبية واللغوية وبعض الملامح النقدية التي تخللت الكتابين الشيقين.

1.3. الاهتمام بالأدب المغربي

ارتبطت الحركة الثقافية بالمغرب بمستجدات الحركة الأدبية والنقدية بالمشرق إلى جانب الحركة اللغوية والعلمية عامة، وظهر علماء وكتاب وشعراء وروائيون....، وانتعشت الحياة الأدبية التي أدت إلى نمو حركة النقد، مما ساهم في ازدهار الحركة الفكرية الثقافية وصل صداها إلى المشرق بفضل نشر أعمالهم الأدبية واطلاعهم على الجهود النقدية الشرقية والمغربية واستنباطهم لاتجاه النقد ومنهجته المتداولة.

وشهدت الساحة الأدبية بالمغرب محاولات نقدية متناثرة في ثنايا الصحف والمجلات ومنضوية تحت إطار الاتجاه التقليدي، تندرج ضمنها كل مجهودات ومقالات جمعيات العلماء والأدباء لما لها من دور فعال في إحياء الهوية الوطنية التي تتمثل في الدين والوطن واللغة في ظل الاستعمار الذي أثر بشكل كبير على الحركة الثقافية، دفع الأدباء إلى بعث الروح في اللغة وإحياء أصولها التراثية وإنتاج أعمال نقدية في إطار النهضة الحديثة، ومن ضمن المحاولات النقدية نجد العلامة عبد الله كنون بوصفه شاعراً مبدعاً ولغوياً بارعاً وناقداً حاذقاً، عالج مجموعة من القضايا اللغوية والشعرية والسردية ذات الصلة بالنقد، يقول في حديثه عن الموضوع: "وإن أحدا لا يستطيع أن يتصور ما بلغه الفكر العربي من النضج والتفتح إلى الحياة الجديدة والحضارة العصرية خاصة فيما يتعلق بتطوير اللغة وجعلها مسيرة للتقدم العلمي، إذا لم يتصفح هذه المجموعات ويطلع على ما تحويه بين طياتها من إنتاج أدبي رائع"⁵.

في تعريفه للأدب ووظيفته يشير إلى أن "الحياة ذات وجهين؛ وجه متجههم عابس باسر، ووجه طلق ضاحك مستبشر، ولتصويرها وحكايتها على الأقل يجب أن يكون الأدب عن الحالتين ومتلمعا لكلا الوجهين، كيف وأن ما تطالعنا به يوما من مأس، وما تفرقنا فيه من أحزان، يدعونا إلى أن تقاوم جدها بالهزل وأن نغمر أفراحها وأتراحها بأسباب المرح والحبور"⁶.

ومن لمسات اهتمامه بالأدب المغربي إشادته بمجد بلاده مستعرضا تاريخه ومكانته الأدبية عبر صفحات الحياة الفكرية العربية مبرزا مدى إسهامه في الساحة الثقافية المغربية، اطلاعه على كتاب لسان الدين الخطيب عن السخرية ليتحدث عن الأدب الساخر الذي استمدته من طبيعته الأندلسية المعزاة بالنكتة والفكاهة وما تجلى فيها من روح الدعابة والمرح، مشيراً إلى مواضيع تناولها في كتابه منها مفاضلته بين مدينتين مالقا وسلا ونماذج أخرى تنبض بالسخرية والدعابة والتهكم الجارح، كما أشار إلى رسالة كتبها الشيخ عبد الله محمد بن علي العبدري المألقي المعروف باليتيم محترفاً للتوثيق والكتابة حيث عمل على فيها على مدح المعلمين، والاعتراف بجميلهم، فالكتاب تميّز بالصور البيانية والفنية والمجازية واللغة الشعرية التي تجذب النفس بجماليتها، مبرراً في الأخير رؤيته النقدية عن الكتاب، قائلاً: "حقاً إنه البيان والافتقار والتصرف في وجوه الكلام وملكة التعبير التي أوتي منها لسان الدين الخطي خطأ كبيراً، هي التي فتقت لسانه وأطلقت قلمه بهذه الحمم النارية والكلم الجهنمية ومكنته من إلباسها ثوب الهزء والسخرية بحيث يظنها الطان هزلاً ولا

⁵ العصف والريحان، عبد الله كنون، تطوان، 1969، ص 9.

⁶ نفسه، عبد الله كنون، ص 86.

هي جد الجد⁷. ومن ملاحظته النقدية في هذا المقال مقارنته بين الجاحظ ولسان الدين قائلًا "إنَّ الأول أوسع أفقًا وأبعد مرمى لأنه يتناول معانيه من تراث العربية العام في حين الثاني يغلب عليه الطابع الإقليمي فيتناول معانيه على الصعيد المحلي⁸.. وهذا الانطباع يشي بتعمق ثقافته الواسعة وذاكرته التراثية ورؤيته النقدية للعمل الأدبي المدروس.

في مقال "الأدب المغربي ليس إقليميًا" لإبراهيم سعفران عن رسالة الدكتوراه لكيلانر حسن، نشر في مجلة الكتاب ببغداد، أشار فيه صاحبه إلى بهوت أثر الإقليمية في الشعر العربي القديم وإدانتته لتعصب عبد الله كنون "وزعمه بأنه كان منفردًا مستقلا عن الأدب الأندلسي"⁹، مما أثار انتباه العلامة حول رأيه في تعصبه للأدب المغربي في كتاب النبوغ المغربي الذي ألفه قصد بيان المساهمة الطيبة للمغاربة في فنون الأدب المغربي، يقول: "بيان اللبنة التي وضعها المغرب في صرح الأدب العربي الذي تعاونت على بنائه أقطار العروبة كلها، وذكر الأدباء المغاربة الذين لم يقصروا عن إخوانهم من المشاركة، ومغاربة بقية أقطار المغرب العربي في العمل على ازدهار الأدبيات العربية"¹⁰، حيث نبغوا في المغرب وأسهموا بدورهم الفعال في توجيه الثقافة مغربية.

وفي مقال بعنوان "مساهمة المغرب في تقدم الثقافة العربية" أشار فيه إلى نمو الحياة الأدبية في قرطبة عكس القيروان وفاس اللتين لم تبلغا مبلغ الأندلس، ميرزا فترة تبوؤ المغاربة مكان الصدارة في الحياة الفكرية والعربية، وأسهم مساهمته الفعالة في تقدم هذه الحياة عند اتحادهم على يد أمراء المسلمين من ملوك المرابطين وخلفاء الموحدين، وبعد انتكاسة الأندلس وتوقف المد العربي فيها، قام يوسف بن تاشفين بإتقانها وذلك باسترجاعها إلى حظيرة العروبة والإسلام، وازدهر الطب والعلوم مع ابن رشد، وابن طفيل، وابن باجة، وابن زهر... وتطور الأدب مع شعراء وكتاب نابغين في المغرب والأندلس مثل ابن خاقن، وابن بسام، والجراوي... كما ذكر بعض أعمال المغاربة الذين ساهموا في نشر الثقافة العربية الإسلامية ورفع لوائها في الآفاق مثل: طارق بن زياد، أبو بكر بن عمر اللموني الذي توغل في بلاد السوادين، مشيرًا بكلمة الله، مقدما ما بين يديه المصحف الكريم فلم تنتبه حتى وصل إلى حدود غينيا، وهكذا خفقت راية الإسلام فوق السنيغال ومالي والنيجر، وتبع ذلك انتشار العلوم الإسلامية والعربية إلى ما فتحت جامعة القرويين تغذي أبناء هذه

⁷ العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 100.

⁸ نفسه، عبد الله كنون، ص 100.

⁹ في الأدب واللغة، عبد الله كنون، سلسلة شراع، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، طنجة، العدد 8، ص 21.

¹⁰ نفسه، عبد الله كنون، ص 23.

الأقطار..¹¹ مشيرًا إلى الأدوار التي لعبتها جامعة الزيتونة وجامعة الأزهر وجامعة النجف في تكوين النابغين المغاربة، ليعرج بعد ذلك إلى ذكر بعض المهتمين بالعلوم الإسلامية كالقاضي عياض والإشارة إلى بعض مؤلفاته مثل "الشفاء"، "المدارك"، وابن أجروم في كتاب "الكتاب" وابن الطيب الفاسي في علم اللغة إضافة إلى الأدباء والشعراء مثل: ابن جنوس الفاسي، أبو جعفر عطية، مالك بن المرجل، وفي مجال التاريخ والتراجم ذكر المراكشي، ابن أبي زرع، ابن القاضي، الناصري.. وفي مجال الرحلات ذكر الشريف الإدريسي (واضع خريطة مدققة للعالم) وابن بطوطة، وفي الرياضيات ذكر ابن الياسمين، وابن البناء العددي، إضافة إلى تشييد الآثار والأماكن التاريخية، وبناء مصانع وفنون جميلة مثل بناء فاس على يد إدريس الثاني، ومراكش على يد يوسف ابن تاشفين، وفي الأخير ذكر مجموعة من الميادين التي شهدت نهضة واضحة كالبناء والزخرف على الجص والخشب إلى غيره من الحرف...

وأشار العلامة في مقال بعنوان: "قصة الأدب المغربي في سطور"، إلى مواكبة الأدباء في المغرب للأدب العربي في الأقطار العربية، ومشاركتهم الفعالة في بناء صرح المدينة العربية بمقومات فكرية وتجارب علمية مثل مؤلفات الإدريسي وابن بطوطة في التراث العربي، أبي الحسن المراكشي، ابن البناء، الذين يعتمد على مؤلفاتهم وعلومهم في الغرب.... كما ذكر علماء الفقه والحديث كالقاضي عياض، دارس بن إسماعيل أبي محمد الأصبلي... وفي مجال اللغة العربية مثل مالك بن المرجل... وفي مجال التاريخ برزت أسماء مؤلفين مثل المراكشي، ابن أبي زرع القرطاس، وهي أسماء ساهمت في الحياة الفكرية العربية، وفي إثراء الساحة الأدبية كتابة وشعرًا، مشيرًا في الأخير إلى بعض نابغة المغرب مثل: ابن حبوس، أبو جعفر بن عطية، أبو العباس الجراوي، ابن عبدون المكناسي،... وهي أسماء تمثل الحركة الأدبية في المغرب عبر التاريخ التي استفاد في حديثها خاصة في كتاب "النبوغ المغربي".

وقد تابع العلامة مراحل تطور الأدب عبر أهم محطات ازدهاره، مبرزًا ظهور أشكال عديدة كالشعر المسرحي والمقالة، والأقصوصة والقصة، وتطور المواضيع بدورها ليغدو الإبداع "رسالة سامية ومكانة مرموقة في المجتمع، بصفة أحد قادة الفكر ورائدًا من رواد النهضة في العالم العربي"¹². بعد ذلك أبرز تطور مفهوم الأدب بتطور النهضة الأدبية في الشعر العربي في بداية القرن عن طريق الصحافة العربية والإنتاج الأدبي في مصر ليتأثر به ممثلي النهضة الأدبية مثل الشاعر محمد السليماني والمؤرخ محمد بوجندار... وكذلك اتصال المغاربة بالثقافة الغربية عن طريق المدرسة الفرنسية على كل المذاهب الحديثة، ومن ألوان التجديد في هذه الفترة

¹¹ العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 53.

¹² العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 14.

أسهمت في ظهور الشعر السياسي في عهد الحماية الذي ينبض بالثورة على الواقع الأليم والدعوة إلى المقاومة وإذكاء الوعي القومي في نفوس المغاربة للتخلص من براثن المستعمر والتضحية لاستعادة الحرية والاستقلال مثل الشعراء: علال الفاسي، المختار السوسي، المكي الناصري... كما ظهر الشعر العاطفي والاجتماعي ويمثله عبد الرحمن حجي، عبد القادر حسن، محمد الحلوي، أحمد البقالي... أما في مجال النشر المواكب لتطور الصحافة التي أفرزت المقالة الاجتماعية والسياسية وأنتجت البحوث التاريخية واللغوية والأفصوصة والقصة لتظهر كتابات في المجالات الفكرية أمثال: مجلة السلام، رسالة المغرب، المغرب الجديد، الثقافة العربية، دعوة الحق، رسالة الأديب... مبرزًا كتاب هذه المجالات في مجال المقالة السياسية والأبحاث الأدبية والتاريخية، ليصير "دعوة ومذهبًا وتعبيرًا صادقًا عن الحياة والواقع الاجتماعي"¹³، إذ نستشف من قوله بعض القضايا الفكرية والنقدية وبعض ملامح التفكير النقدي التي تطورت لديه من خلال مواكبته لكل ما ينتج أدبيا ونقداً، ونقف على بعض هموم الأدب المغربي من خلال تفاعل كتاباته مع السياقات السياسية والثقافية والاجتماعية في الغرب والشرق، مؤكداً أن "الأدب العربي مظهرًا لوحدة العرب ومادة عضوية كي تكون هذه الوحدة"¹⁴، فهو يرى أن الأدب يمثل وحدة لا تتجزأ رغم تعدد المذاهب والاتجاهات التي كانت بمثابة وليدة تفاعل أفكار الأدباء وتجاورهم مع التيارات الفكرية الحديثة بواسطة ترجمة الآداب العالمية والاطلاع على الآداب المختلفة ليزدهر الأدب ويتطور على يد أبناء العرب من الأدب المهجري مرورًا بالشعر الحر، من بينهم أنور الجندى الذي خصص له مقالا بعنوان "أنور الجندى مؤرخ الأدب الغربي المعاصر" أشار فيه إلى نشاطه الإبداعي وتأليفه الكتب في مسائل الأدب والتاريخ والفكر وإبراز مجهوداته الجبارة لفهم الأوضاع الفكرية القائمة في البلاد العربية، ووصفا إياه بالموسوعة الأدبية من خلال إشارته إلى ثلاثة من مجلداته وهي "الحفاظة والتجديد في النشر العربي المعاصر"، "المعارك الأدبية"، "الأدب العربي الحديث"، وأعدده موسوعة أدبية في قيمتها التاريخية بالنسبة للأدب العربي الحديث، منوهاً بمجهوداته الكبيرة آملا تمسكه بجيل الإبداع حتى يتسنى له التأليف في مجالات متنوعة تنتظر النظر فيها كالأجناس الأدبية والفكر العربي ومعالم الأدب العربي في الحروب العالمية.

ونستشف من خلال مقالاته بعض القضايا الفكرية والنقدية وبعض ملامح التفكير النقدي، وقضايا الأدب المغربي من خلال تفاعل كتاباته مع السياقات السياسية والثقافية والاجتماعية الراهنة.

¹³ نفسه، ص 14.

¹⁴ نفسه، ص 28.

2.3 الدراسات الأدبية العربية

تميّز العلامة عبد الله كنون بغزارة الإنتاج في الدراسات الأدبية نكشف بعضها التي نشرها في بعض المجالات وضمنها كتابيه رهن الدراسة، إذ تتسم مقالاته بالتنوع والثراء بوصفها ثروة معرفية وفسيفساء أدبية أثرت في الحياة الفكرية للمتلقي وخصبت إنتاجه الأدبي، وسنورد أهم مظاهر التفكير النقدي التي تناولتها بعض المقالات:

ومن ملامح نقده التي تبدو متبلورة في عدة أعمال نقدية أثناء قراءته لكتاب "المعجم العربي نشأته وتطوره" للدكتور حسين نصار، وهو مقال نشره في مجلة الجمع العلمي العربي، أشاد فيه بسعة اطلاع الكاتب وقدرته الفائقة على الاستقرار والتعليل والمقارنة بين مواد بحثه والاستقصاء ودقة التصميم، تناول فيه الكاتب في الجزء الأول الرسائل اللغوية المؤلفة على الموضوعات مثل كتب الغربيين والعامي والمغرب والحيوان والنوادر والبلدان، وفي الجزء الثاني تناول فيه المعاجم ومدارسها المختلفة من الترتيب على الحروف والأبنية والمادة اللغوية والأبجدية، عمل على مؤاخذه حول بعض الهفوات التي تخللت كتابه، يقول: "وإذا كان لي ما آخذه عليه ليكون تقرظي له خالص لوجه العلم، فهو هفوات طفيفة لا تتعلق بالموضوع، وإنما هي استدراكات أو تصحيحات أود لو يحققها المؤلف، فإذا تأكد من فائدتها وصوابها عاد إليها عند مراجعة الطبعة الثانية من كتابه النفيس"¹⁵

ومن مآخذه على هذا الكتاب القيم؛ ذكره اسم محمد بن عزيز السجستاني بنسبه وهو مشهور بلقبه ابن عزيز¹⁶، ونقله وصفا عن ابن خير صاحب الفهرسة المشهورة أنه شرح حديث النبي والصحابة معلقا "أنه سار فيه على المسانيد"¹⁷، والعلامة عبد الله كنون يشير إلى أنّ الصواب هي المسانيد بغير ياء. وأشار إلى سرد أسماء بعض المؤلفين في العراق والأندلس دون ذكره لكتاب "ابن هانئ النسبي" استثناء الجوال وإرشاد السؤال" الذي يثبت مساهمة علماء المغرب في الموضوع، إذ يعمل في عمله النقدي على التحقيق وتدقيق الجانب اللغوي وتتبع هفوات المؤلفين لتصحيحها.

4- ملامح النقد الأدبي عند عبد الله كنون

¹⁵ نفسه، ص 56.

¹⁶ نفسه، ص 42.

¹⁷ نفسه، ص 57.

يكشف الناقد في دراساته النقدية عن مميزات وجمالية النص الأدبي والوقوف على خصائصه الفنية، من خلال توظيف ذوقه وفكره ومهارته وقدرته الفائقة على التفسير والتحليل، ويصدر أحكاما تتعلق بمدى جودته أو علته باعتماد معايير معينة، وهذا ما يبيّنه العلامة عبد الله كنون من خلال مقارنته لمقال بعنوان "البيت في الشعر العربي" للكاتبة مديحة مشرفية نشرته في مجلة "التفاحة" التونسية بالعدد الثاني، حيث توقف العلامة عند بعض الأحكام التي أطلقتها مثل حكمها حول الشعر الألماني الذي يتغنى بالبيت أو الوطن الذي تراه مفقوداً في لغتنا، وقد انتقد قولها رافضاً إياه لكون الوطن استعمل بمعنى البيت أو البلد بالاستدلال بقول صلي الله عليه وسلم : "حب الأوطان من الإيمان" وفي قصائد بعض الشعراء التي تتغنى بالوطن، ليستنتج "أن ما بين الوطن والبيت أو البلد الخاص في الاستعمال العربي ليس بعيداً بينهما في الاستعمال الغربي أو الألماني خاصة من الارتباط المكين"¹⁸

وردّاً على كلامها حول خلو الأدب القديم من الاهتمام بالبيت والعائلة والوطن ثم العرب، قائلاً: "أدبنا القديم لم يخل من الاهتمام بهذه المعاني الجميلة والمشاعر النبيلة، فالشعر الوطني كانت له في الأندلس دولة ورجال، وذلك لأن الأحوال والظروف السيئة التي عانها هذا الوطن، مكّنت لهذا الشعر من الظهور... والشعر الذي يتغنى بالبيت والعائلة هو أيضاً كثير شعراء البدو الحضريين على السواء..."¹⁹

وهذا من ملامح التفكير النقدي لديه، إذ أبرز حضور البيت والمنزل والديار في مجموعة من الأشعار من بينها مطلع قصيدة أمروء البيت:

" قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل. بسقط اللوى بين الدخول فحومل"

إذ قام بدراسة هذا المقال باعتماد المنهج التاريخي من خلال عرض مجموعة من الأشعار عبر حقب تاريخية والاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءته لبعض النصوص قائلاً: "أنّ البدوي حين يقف بالأطلال ويكي عليها يكون قد بلغ الغاية من الارتباط بالأرض والوفاء للمنزل والبيت والحلة والسكن الذي قضى به حقبة من حياته، فهو يرغب التنقل الذي تبعث عليه أسباب من عواقب الحرب وطبيعة المناخ لم ينس المكان الذي يشهد ميلاد حبه أو اجتماع أسرته وكان مسرّحاً لطفولته ومرتع شبابيه."²⁰

¹⁸ العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 20.

¹⁹ نفسه، صص 20، 21.

²⁰ نفسه، ص 22.

فالعلامة عبد الله كنون بين الوفاء لحياة البادية ومعهد الطفولة ومنبت غرس الناس كما أبرز أهمية الجوار لما له من فضل في التضامن والبر مستخلصا أن: "المهم لا يجوز إغفاله هو المعنى الأكثر ارتباطا عند العرب بحياة البيت سواء في البادية أو الحاضرة، وأعني به إكرام الضيف وإنزاله والاحتفاء به، فهذا الأمر مما تميزت به البيوت العربية ولا يستطيع العرب ولا أدبه أن يجاري فئة الأدب الغربي أو يقارنه لا في القديم ولا في الحديث"²¹ من خلال رأيه ووصفه للعرب جيلا بعد جيل، يضيف أهم المعاني الاجتماعية والمشاعر الإنسانية من الجود والكرم وحسن المعاملة للضيف وهي متوارثة عند العرب ومنعدمة في البيت الغربي.

كما خصص مقالا تناول فيه قراءة لكتاب "مالك بن أنس" من تأليف العلامة أمين الخولي في ثلاثة أجزاء بالنقد والتحليل، حيث فصل القول في طريقة الكاتب في تناوله لترجمة مالك بن أنس مبرزا أن "الكتاب... ترجمة ذات منهج علمي واضح جمعت من أخبار الإمام ما أمكن لها جمعه، ثم عقت عليه بالنقد والتمحيص... وعالجت في صبر وأناة التوفيق بين دلالات هذه الأخبار كلما تعارضت، وإبراز مضامينها بشرح ما تحتويه من معان نفسية وخلقية"²²، كما أبرز في المقال تجاربه وآراءه ومؤلفاته، مبرزا رؤيته النقدية في تناول الكاتب، يقول: "ولا حاجة إلى القول أن طريقة تناوله لعناصر هذه الشخصية طريقة تحليلية تنفي عنها كل دخیل، وتميزها من كل تطفيل، وهذا هو معنى التحرير في هذه الترجمة، ولعل أهم مناهج هذا التحرير هو إبعاد الروايات (المتبقية) التي تفيض بها الكتب في حياة مالك عن هذه الترجمة، وذلك بطريقة رفيقة لا هي طريقة الدكتور محمد حسين هيكل في كتاب حياة محمد التي تعتمد إغفالها وتبرا منها، ولا هي طريقة بنت الشاطي في كتابها عن آمنة بنت وهب."²³

تشبي مقارنة هذه الترجمات بمعرفته الواسعة لآليات النقد وتميزه بملكة وبقطة نقدية متميزة جعلته يبدى بعض مآخذ تجاه الكاتب في تناوله لهذه الترجمة، نذكر على سبيل المثال إيرادا لكلمة عياض حول معرفته لمراتب الأخذ بالسنة نصوصها وظواهرها ومفهومها، قائلا: "قد غفل المؤلف عن أن مراد عياض هو مدلول هذه الألفاظ لا هي بعينها، وهذا ما لا شك في أن مالك أتبعه في استدلاله،

²¹ نفسه، ص 24.

²² العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 115.

²³ نفسه، ص 115.

فلو أنه أخذ بجبر الأحاد وترك المتواتر لظهر عواره، ولو أخذ بالمفهوم وترك الظاهر لما خفي أمره على أحد وكثر المؤلفين إنما تؤخذ اصطلاحاتهم من تتبع كلامهم وملاحظة طرق استدلالهم.²⁴

وقد نوه بهذا العمل الذي استنتج من خلاله أن "قلم الأستاذ في قوة ونصاعة ألفاظه تتفقت منه بعض الكلمات التي ليست مما يغتفر لمثله كالنضوج والنوايا... لا ننسى أن ننبه على أننا لم نستحسن ما يرتكبه الأستاذ من شبه التضمنين الذي تكلم عنه العروضيون في الشعر حين ينهي فصلا من فصول الكتاب بالتوظفة إلى فصل آخر وجعل آخر كلمة الفصل الذي انتهى منه ترتبط بأول كلمة من الفصل التالي أو بعنوانه... كما في العبارة التي هي آخر فصل مالك/الطفل (وعند هذا يظهر لنا) وقد جاءت في أول صفحة (43) يليها بياض في صفحة (44) وهي كلها بياض ثم جاء الفاعل، وهو عنوان الفصل التالي: (مالك الغلام).... ولا شك أن الدقة التي أخذ بها الأستاذ نفسه والتحليل الذي ألزمه في هذه الترجمة هما اللذان أركباه هذا الركب الوعر، وإن يكن ذلك عنده غيري ربما كان من المستحسنات²⁵

4-1- ثنائية الأدب القديم والحديث

اهتم النقاد بقضية القديم والحديث وسال حبرهم فيها كثيرا، مما أتاح للعلامة عبد الله كنون مواكبة مجرى الحركة النقدية المنتعشة بفضل الندوات والمناقشات والمجلات التي تنشر كل ما هو جديد في النقد ودراسته وإبداء رأيه ووجهات نظره من هذه القضية، مبيّنا صلاح بعض الأشعار وجودتها، ورداءة بعضها حسب اختلاف الذوق مبرزًا قيمها الفنية والجمالية.

وأبرز العلامة في مقال بعنوان "السليقة عند العرب المحدثين" تعلم العرب الأولون اللغة العربية بالسليقة أي بالمران والتعود من غير تلقين وإنشاء ملكة تعبير قوية حتى مجيء الإسلام، حيث الاختلاط بالعجم لتتزوج اللغات، مما اضطر العرب إلى وضع علم النحو للمحافظة على سلامة لغتهم، لكن العرب المحدثين تطفئ على لغتهم العامة لهجات مختلفة في أصل الوضع وقاعدة الاشتقاق والتعريب، لا تزال السليقة عندهم يتوارثونها فيما بينهم تنمو باستمرار بالمقارنة مع الفصحى المنزوية بعيدا عن التجدد مؤكداً على ذلك بقوله: "لكن إن أخطأ العرب الأولون أو خالفوا القياس في كلمات معدودة، فإنّ العرب المحدثين بالعكس من ذلك قد أخطأوا

²⁴ نفسه، ص 117.

²⁵ نفسه، ص 126.

كثيراً ولم يصيبوا إلا قليلا، ونحن في هذه الكلمة سنوجه عنايتنا إلى ما أصابوا فيه وأتوا به مطابقاً للأصول²⁶ وقد حاول العلامة إثبات نقاء السليقة العربية وعملها بإعطاء بعض الأمثلة منها:

- "الفنان: كلمة يطلقها العرب الأولون على الحمار الوحشي، بينما العرب المحدثون أطلقوها على الشخص الموهوب بجهة فنية من شعر وموسيقى، وتم إدخاله إلى المعجم الوسيط.
- القديس: كلمة وضعها نصارى العرب وهي محدثة مقيسة على ما ورد من هذا الوزن.
- مزيان: وهي كلمة متداولة في لسان أهل المغرب بمعنى حسن وجيد .

وقد أبدل العرب القدماء بعض الحروف كما العرب المحدثين سليقتهم، مثل: "فلطة في فلتة، وغلبت علي بمعنى الخطأ الشنيع"²⁷، وكلمة الكحط في القحط، إلى غير ذلك من ألفاظ الحياة العامة التي وردها مشيرا إلى أنّ السليقة "لم تتوقف فيه توقف الخبرة، وإن كانت مثلما تشترط الخبرة لم تستعمله إلا بمقدار".²⁸

توضح هذه الأمثلة التي وردها مدى اطلاعه الواسع وثقافته الزخمة على المستوى اللغوي وإلمامه بالعامية والفصحى، وقد ختم عمله مستنتجا: "هذا عمل السليقة وأثرها على لساننا العربي المبين... وإذا كنا قد جلبنا بعض مظاهر الحس اللغوي أو ما بقي من السليقة عند العرب المحدثين، في هذه الكلمة إننا نشعر أنّ الموضوع قابل للتوسع، وإن التوفر على استيعابه يفضي إلى نتائج مهمة".²⁹

2-4 . الشعر

تناول العلامة عبد الله كنون بناء الشعر ومعانيه وألفاظه ودراسة مكوناته الفنية وعناصره الجمالية من خلال دراسته للأشعار عربيا وأندلسيا ومغربيا، وربط علاقاته بالأدباء وتوطيد صلاته مع الشعراء، ومن خلال كتاباته يتبين أنّه اهتم بالشعر واستطاع وضع

²⁶ العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 165.

²⁷ نفسه، ص 174.

²⁸ نفسه، ص 174.

²⁹ نفسه، ص 177.

لمسات نقدية للتراث الأدبي بالمغرب فضلا عن اطلاعه الكبير على كثير من القصائد الشعرية وجمعها متبعا منهجه النقدي والفكري في تناول الشعر وإبراز خصائصه ومقارنته بين القصائد، نورد أمثلة على ذلك.

في تعقيب على المحقق أحمد فاروق "رسالة في الاسم والمسمى" للعلامة ابن السيد البطليوسي بعد ذكره لبيتين للشاعر ابن جدار الذي لم يجد له ترجمة، كما لم يجد راتب النفاخ ذكرا له في كتاب "المغرب في حلى المغرب" لشوقي ضيف، رد العلامة عبد الله كنون على إثر هذا النقاش حول الشاعر نظرا لاهتمامه بالشعر العربي واطلاعه الواسع على الثقافة العربية، يقول: "ونحن استجابة للأستاذ الجليل، ندلي بما عندنا وهو شيء قليل عن "ابن جدار" عسى أن يلقي الضوء على ترجمته وتنقشع السحب عن تمييز شخصيته، فنقول:

أولا: أنّ ابن جدار هو هذا العالم الشاعر المصري المترجم عند ابن سعيد المغربي، في القسم الخاص بمصر من كتابه المغرب من غير شك ولأريب، وليس هو مجالا أندلسيا... ولو كان أندلسيا لذكره ابن سعيد في شعراء الأندلس... ثم هو معاصر لابن طولون... رحل إلى مصر في عهده... ومدحه بشعر، بل إنّ في القصيدة التي منها البيتان ذكر لعلمين من أعلام مصر، وهما: يونس بن علي عبد الله، والمزني من أصحاب الشافعي، وذلك مما يؤكد مصريته ويزيدها إثباتا.

ثانيا: قال ابن عبد ربه في كتاب العقد: "وقد يأتي من الشعر ما هو خارج عن طبقة الشعراء، منفرد من غرائب، وبديع صنعته، ولطيف تشبيهه، كقول جعفر ابن جدار كاتب بن طولون.. " فهذا النص زيادة على دلالة القاطعة علىصرية شاعرنا ابن جدار، يعطينا رأيا لأديب الأندلس في شعره، وهو رأي يحله محلا مرموقا بين شعراء عصره، ثم هو يمدنا بأثر نادر من آثاره الشعرية... مما يدل على تتبع أدباء المغرب وعلمائه لشعر المشاركة وإعجابهم به، وفي هذا كله ما يلقي ضوءا كاشفا لجوانب من حياة شاعرنا العبقري ابن جدار...³⁰

إن ما أدلى به حول هذا الموضوع يؤكد مهارته الكبيرة في دراسة الموضوع وإلمامه ببحثياته وإثراء جوانبه باعتماد مصادر مختلفة ومرجعيات تؤيد موضوعه بتقديم أدلة تبرهن على نظره النقدي الواسع.

³⁰ في الأدب واللغة، عبد الله كنون، ص 51.

وفي مقال بعنوان "ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار في الشعر" للدكتور عبد العزيز الأهواني، وهو من المختصين في الأدب الأندلسي وتاريخه، درس هذا الكتاب شعر ابن سناء الملك وموشحاته دراسة مقارنة، أشار فيه إلى أنه انحرف بالشعر عن مفهومه الأصل من التعبير عن عاطفة الشاعر نحو الناس والأشياء بمعان لا صلة لها بوجدان الشاعر دون دراسة عصره وبيئته وأحواله الاجتماعية والسياسية.

ومن الملامح النقدية في مجال الشعر عن هذا الكتاب ومؤلفه بعد الإلمام بمواضيعه التي تناولها منظوره حول ترجمة الكاتب لهذا الشاعر قائلا: "لقد أحاط المؤلف بالموضوع من جميع جوانبه ودرسه دراسة كاملة، وإن كنا نعتبر أنه قسا قسوة بالغة على ابن سناء الملك، فلم يسلم له بالشاعرية إلا في قصيدة واحدة ومع تحفظ كبير، كما أنكر عليه أشياء لاحق له في إنكارها... إن البحث من أعظم الأعمال الأدبية التي صدرت في العالم العربي في الحقبة الأخيرة، وهو ما يتحقق فيه معنى الابتكار والاختراع الذي فات شعراءنا المعنيين به، وما يضيرهم أنهم أخطأوا الطريق إذا كان خطأهم هو الذي هدى من جاء بعدهم إلى المحجة البيضاء"³¹.

كما غاص العلامة عبد الله كنون بين ثنايا كتاب "قيم جديدة للأدب العربي" للدكتورة بنت الشاطئ، فيه أعادت المؤلفة الاعتبار للأدب العربي وإبراز قواعده ومقاييس لنقده وتقييمه، يقول في ملمح نقدي له عن هذا الكتاب: "إنني أهنئ الدكتورة بتوفيقها في هذه الدراسة القيمة، وأتمنى لو تتسع فيها وتستمر حتى تشمل العالم العربي بجماعه، وتصل إلى ما بعد العصر العباسي من عصور حكم عليها ظلما بالقيم والفعالة، إذ كان النظر إليها إنما يقع من هذه الزاوية التي ازدادت ضيقا بحكم تسلط الأعاجم على بلاد العرب واستغنائهم عن الشعر والشعراء، فاستغنى النقاد القدماء منهم والمحدثون عن النظر في تراثنا الفكري الجديد لما صار لا يمت إلى حياة البلاط بصلة، وطويت صحف كثيرة كأن يمكن أن يكون لها صدى ودويا في حياتنا الأدبية لو وجدت العزائم والنافذة والأقلام السيالة التي تنخلها وتبرز للناس ما فيها من ذخائر وكنوز"³².

تناول في مقال بعنوان "أبو البقاء الرندي وكتابه" الوافي في نظم القوافي" دراسة نونية البقاء الرندي المؤثرة في رثاء الأندلس، وهي مشهورة برغم إهمال ترجمته في بعض الكتب كنفخ الطيب والمعلمة الأندلسية الكبرى، إلا أن الباحث محمد عبد الله عنان الذي حقق في تاريخ هذا الشاعر متنا وعصره وتاريخ حياته في كتابه "نهاية الأندلس" الذي جسّد فيه الظروف الأساسية لقيام مملكة غرناطة

³¹ نفسه، ص 137.

³² العصف والريحان، عبد الله كنون، ص 243.

ودواعي سقوطها وآثارها على النفوس العربية، فالعلامة عبد الله كنون تناول بالبحث ترجمة هذا الكاتب مستعرضا الكتب التي احتضنت قصيدته المشهورة مستنتجا العصر الذي عاشه أبو البقاء الرندي المتمثل في أواخر أيام مملكة غرناطة، في بداية النصف الثاني من القرن السابع الهجري معاصرا الفتنة الكبرى لسقوط غرناطة حسب المقرئ، إلا أنه حسب رؤيته النقدية يرى "أن المقرئ يجعل أبيات الزيادة إنما قيلت بعد أخذ غرناطة وجميع بلاد الأندلس تتيما لتلك المناحة وإلحاقا بتلك الميراثية ما أفاتها ذكره لتأخر زمنه من البلاد الأندلسية الواقعة في قبضة العدو استنهاضا لهم للملوك في البلاد الإسلامية عساها تنبعث لاسترجاعها، وهذا إن أوحى بشيء إنما يوحي بما اهتدى إليه الأستاذ من تحقيق تاريخ حياة الشاعر أبي البقاء الرندي وتعيين عصره،... تلك الزيادات في ازدهار الرياض والنسخة المطبوعة التي بين أيدينا من هذا الكتاب ليس فيها من شيء.."³³

فمن خلال كتاباته يتبين أنه اهتم بالشعر، واستطاع وضع لمسات نقدية للتراث الأدبي العربي فضلا عن اطلاعه الكبير على كثير من القصائد الشعرية وجمعها متبعا منهجه النقدي والفكري في تناول الشعر وإبراز خصائصه ومقارنته بين القصائد للتحقيق وتأكيد رؤيته بالدليل والبرهان.

4-3. الاهتمام باللغة العربية والتصويب اللغوي

يُعدّ عبد الله كنون من المدافعين عن اللغة العربية في سبيل تطورها أمام الانتشار الواسع للغات الأجنبية، يقول: "وإني لأعزو هذه الضجة التي تثار أنا بعد الآن، على المجامع اللغوية زعما بأنها لم تعمل شيئا في سدّ مفارقة اللغة العربية بالنسبة إلى متطلبات العصر الحديث، وهذا التندر الغث على المجمعين... بل أصل الاتهام للغة العربية الذي كثيرا ما يردده الجاهلون بغزارة مادتها قابليتها العظمى للتطور، فيصفونها بالجمود والموت، ويدعون إلى نبذها واستعمال غيرها من اللغات الأجنبية... وإني لأعزو ذلك إلى عدم العلم بالأعمال الطائفة، والفتوح الكبرى التي تمت في سبيل ترقية هذه اللغة الخالدة من أوائل هذا القرن على يد أبنائها البررة من أدباء وصحفيين وعلماء، ولا سيما المجمعين منهم، حتى صارت أداة طبعة للتعبير عن كل ما يختلج بالنفوس البشرية من أدق

³³ العصف والريحان، عبد الله كنون، صص 83-84.

المشاعر... وتصوير كل ما تقع عليه عين الشباب... وأصبحت تتوفر على عشرات الآلاف من المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي وضعت حديثا ولم يكن وجود من قبل...³⁴

وفي مجال النحو تناول العلامة عبد الله كنون مواضيع كثيرة منها مقال بعنوان: "بحث في علم الجنس" الذي ألقاه في الدورة 29 ج4 للمؤتمر والمنشورة في مجموعة من الأبحاث، أشار فيه إلى تعريف الجنس عند كل من سيبويه وأبو القاسم الزجاجي والزمخشري مبرزاً الجوانب التي تناولوا في الموضوع، مصنفا تعريفات وشروح بعض النحاة لعلم الجنس في أمر الواضع بين "أسامة وأسد" موضحا الخلافات النظرية حول الموضوع وأقسامه موظفا كل معارفه قائلا: "والخلاصة أنّ علم الجنس موضوع طريف في اللغة العربية وهو يقتضي تضافر الجهود لتحقيق مباحثه، وعرضت عليكم ما كتبه فيه لتمييز صوابه عن خطأه".³⁵، ويتبين من خلال تحليله ومناقشته لهذه القضية التي تناولها بعض الكتاب في كتبهم ومقارنة آرائهم لدليل على ملكته النقدية وقدرته على التحليل والتقييم وإبداء وجهة نظره حول الموضوع...

وفي مجال التصحيح اللغوي فإن اهتمامه اللغوي في دراسته لبعض المقالات وتصويبها هو ثمرة ثقافته الواسعة ودراسته الأدبية ومكتسباته اللغوية، ومن خلال بحوث العلامة عبد الله كنون سيتم تسليط الضوء على مواطن مختلفة اشتبهت فيها الكلمات لغة وأسلوباً على بعض الكتاب.

ومن بين المقالات التي أدلى بها في موضوع التصويب اللغوي مقالا بعنوان: "لما به والألفاظ الأخرى" كتبه إثر نشر الأديب علي الفقيه في مجلة "المجلة" بعنوان "تعقيب على الكلمة لما به" ج19، ص87 وهو تعبير وقف عليه في كتاب "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" لعبد الواحد المراكشي، إضافة إلى تعابير أخرى مثل ألفاظ (كذا) وبحث في مجموعة من الكتب الوقوف على التعبير الصحيح، يقول: "وأعترف أنني بقيت مدة لم أظفر بهذا التعبير فيما عدا نص المعجب برغم استقصائي في البحث واستذكاري لمحفوظاتي من الأشعار القديمة، وطالت المدة وأنا أمني النفس بالعثور عليه في يوم ما"³⁶ مذكراً ببعض النماذج من القصائد التي وردت فيها العبارة التي أشار إلى كونها عبارة مأثورة منذ القدم ... لا أجد مناص من فرض أنّها عبارة مأثورة استعملت في هذا المعنى قديماً

³⁴ نفسه، صص64-65.

³⁵ نفسه، ص111.

³⁶ العصف والريحان، عبد الله كنون، صص38-39.

وخلصت إلى مؤرخنا المراكشي من خلال محفوظاته العربية النموذجية، وما هو فرضي يتحقق فأجد العبارة نفسها عند ابن قتيبة وناهيك به علما باللغة والأدب وكلام العرب³⁷

كما لفت انتباهه عبارة "بواسطة كذا" في رسالة تلقاها مكتوب في عنوانها "إلى فلان بواسطة السفارة المغربية بالقاهرة"³⁸ مشيرًا إلى صيغ استعمالها في الحديث مثل "بواسطة - من واسطة- الواسطة" وهي توظف بكثرة على هذه الصيغة التي تفيد الوسيلة وغير مذكور في المعاجم اللغوية، يقول: أما اللفظ الصحيح الذي تجعله المعاجم دليلا على هذا المعنى فهو الوساطة وجمعها بحسب القاعدة وسائط ولذلك كان من الواجب أن يقال في مثل تلك العبارات بواسطة السفارة المغربية³⁹ مستشهدًا باستعمالها كلمة الوساطة من طرف الخطيب القزويني في القرن الثامن في كتابه "تلخيص المفتاح في علوم البلاغة" عندما قال "فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقرية وإن كان بواسطة فبعيدة"⁴⁰ وقد تابعه كل المؤلفين في التعبير بالواسطة كالسكاكي والسيوطي. ويختتم مقاله بالحس اللغوي الشديد عنده بأن "تختص كلمة الوساطة بالمعنى المصدري في حين أن كلمة الواسطة تختص بالدلالة على أسماء الأعيان والأشخاص إلى جانب كلمة الوسيط التي قد يتعين في الشخص الذي يقوم بالواسطة أحيانا"⁴¹ وبمجهوده اللغوي وتفكيره الثاقب وتعاونيه مع مجمع اللغة العربية، أقر هذا الأخير تعبير "لما به" بالمعنى الذي جاء في هذا المقال واستعمال الواسطة بالوجه بالمذكور فيه.

ومن الألفاظ التي عمل على تصويبها لغويا كلمة "الحرمة" هل صحيح تكون بكسر الحاء أم بضمها؟ مستشهدا من القرآن وقاموس المسكين والمعاجم اللغوية مستعرضًا حالات ورودها بالضم والكسر في القرآن والحديث، وهما مصدرين مختلفي الدلالة قائلًا: "الحرمة بالضم هو مصدر حرم الذي يقتضي أن الشيء حرام لذاته، والثاني الحرمة بالكسر وهو مصدر حرمة الذي يقتضي أن الشيء حرام لأمر خارج عن ذاته"⁴²

³⁷ نفسه، ص 40.

³⁸ نفسه، ص 41.

³⁹ نفسه، ص 43.

⁴⁰ نفسه، ص 45.

⁴¹ نفسه، ص 47.

⁴² نفسه، ص 49.

كما أورد في المقال كلمتي: "السحابة والكلاء" ليس لتصحيح اللفظ أو تحديد الدلالة، ولكن لكون اللفظين أعجميين، الأول وارد عند العرب والآخر لا اسم له في بعضها الآخر، فالأولى تعني الكتاب المختوم ويقترح على الرسائل البريدية التي تطوي على نفسها دون ظرف تدرج فيه "carte lettre" والكلاء بمعنى الحراسة والحفظ، ويطلق على ساحر النهر والمرفأ، ويقترح إطلاقاً على الرصيف على حافة النهر أو البحر للنزهة، وقد وردت بهذا المعنى بكثرة في كتاب البخلاء للجاحظ. وهذا يبين الثقافة الواسعة والاهتمام الكبير للغة العربية الذي يميز الكاتب عبد الله كنون، أهله للتنقيب في بعض الكتب لرصد بعض الأخطاء والهفوات التي غفل عنها بعض الكتاب.

ويناقش في مقال بعنوان "لا وجه لتعريف" غير "مسألة إدخال أَل على غير بطلب من مجلة بتونس، يقول: "أما إدخال " أَل" على غير، فقد نصّ العلماء على أنّها خطأ، لأنّها لا تتعرف ولو بالإضافة، وذلك لشدة إبهامها، وأصلها أنّ تكون صفة لنكرة... أو معرفة قريبة من النكرة (غير المغضوب عليهم) لأنّ المعرف الحسي قريب من النكرة"⁴³

وفي مقال "تصويبات" قام بتصويب بعض الأخطاء في أسماء المؤلفين وكتبهم، وما يتعلق بذلك من أماكن وغيرها، لما يحمله من همّ كبير للغة العربية وصيانتها وتصحيحها يقول: "... وإن كانت أخطاء قليلة، وليست ذات أهمية كبيرة، إنّ هذه المجلة التي أصبحت مرجعاً أساسياً في هذه المادة من البحوث العربية، تقتضي مزيداً من التحقيق، والتحرير، لذلك أقدم إليها هذه التصويبات التي أرجو أن تكون مفيدة، لمن يهمهم هذا الأمر"⁴⁴، وهذا يوضح تمكنه الكبير ومهارته المعرفية وضلّاعته القوية في اللغة العربية ومعرفة أسرارها وجوهرها.

من خلال بعض المقالات المؤثثة للكتابين، نلّفي العلامة عبد الله كنون يتدخل كلغوي يقدم رؤاه الفكرية ويحكم بالقول الفصل، حيث يتم معالجة الألفاظ والمعاني بالتصحيح وتعديل الدلالات بالتحليل لصيانة اللغة وتحسين مستوى التعبير وتبسيط الضوء على حركة التصويب اللغوي لدى العلامة إلى جانب من لهم إسهامات في التصويب اللغوي في المغرب، من خلال إبراز جهوده في هذه المنهجية والأسس التي بناها عليها من أجل التقديم والتنقيح لبعض الألفاظ والعبارات لمعالجة اللغة وتنقيتها، والتي نشر أغلبها في بعض المجالات والجرائد ويضمها كتبه بعد ذلك، ويروم اهتمامه بهذا المجال صيانة اللغة وتبسيطها وتقريبها إلى المتلقي من خلال بعض

⁴³ العصف والريحان، عبد الله كنون، صص 36.

⁴⁴ في الأدب واللغة، عبد الله كنون، ص 137.

شذرات التصويب اللغوي التي خلص فيها إلى توضيحات كثيرة وفوائد جمة وبيانات جليلة أشفت غليله، مما يشي بانفتاح العلامة على ما يجود به الكتاب والباحثين من قضايا وأفكار وإبداعات في الساحة الثقافية العربية، إذ لم يقف عند هذا الحد، بل اهتم بالأسلوب بحثًا ونقاشًا وموضوعًا للحسم في استعمالاتها اللغوية.

4. أسس منهج العلامة عبد الله كنون

اعتمد العلامة على أسس يقوم عليها منهجه المتبع، والمستعمل في الانتقال من الموضوع المتلقي إلى الموضوع الاجتهادي، حيث يعمل على تكليل المعرفة العلمية والبحث فيها باعتماد العقل، لكون الإنسان قادر على الإبداع في دراساته الأدبية وسير أغوار العمل الأدبي الذي يخفي بنية عميقة تطفح بالمعنى الحقيقي وتبوح بجوهر الموضوع بناء على القدرة التأويلية والتفسيرية، إذ يعمل على اختيار ظاهرة أدبية أو فكرة أو موضوع، ويعمل على تفسيرها وتحليلها باعتماد مناهج متنوعة وهي:

. المنهج التاريخي: وظفه العلامة في دراسته للظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية للظاهرة المدروسة باعتماد دراسات مشابهة ومتناولة لنفس الموضوع بشكل دقيق مراعيًا التركيز في نقده للنظريات، حيث يصف الظاهرة اللغوية الماضية والحاضرة ويناقش الدراسات السابقة لتحديد التغيرات الجديدة والتوصل إلى قاعدة عامة أو معيار نقدي.

. المنهج التفكيكي: يعتمد فيه على تحليل النصوص أو الظاهرة ومقاربة وتفسير مفاهيمها للكشف عن عدم صحتها أو انسجامها مع ما هو متداول في الواقع.

. المنهج التحليلي التفسيري: حيث يعمل على تجزئ مكونات الظاهرة المدروسة للتوصل إلى طبيعة العلاقات القائمة القائمة بينها وبين الدراسات الأخرى من خلال إدراك الواقع وفهم الظاهرة بالعقل.

. المنهج الوصفي: يعمل على تفكيك الظاهرة وتفسيرها ووصفها حتى تتضح الرؤية للمتلقي وفق رؤية نقدية مختلفة، إذ قام الكاتب بوصف اللغة في مستوياتها المختلفة؛ بنيتها ودلالاتها وألفاظها وتركيبها...

. المنهج المقارن: عمل فيه على دراسة اللغة أو الألفاظ لاستنتاج الخصائص المشتركة بين لغتين أو لفظتين أو عبارتين أو عبارات من حيث مستواها الدلالي والنحوي والصرفي والصوتي....

إنها مناهج وظفها العلامة واستعان بها لتوجهه إلى إعداد البحث بوصفها إطارا عاما يتحرك فيه الباحث، ومسلكا يتبعه منذ بداية التفكير في الموضوع إلى نهاية التوصل بالاستنتاج في صورة منتج كتابي يعمل على إضاءة النص.

انفتح العلامة عبد الله كنون على جميع النصوص الأدبية، متنقلا بينها بحرية دون الاقتصار والتخصص في مجال معين، وإن منهجه المعتمد في مقارنته للنصوص نقديا يتمثل في القراءة النقدية المتمعنة من خلال تحليله للنصوص والأفكار وتفسيرها المركب من مناهج مراعية لنشأة النص وظروف إنتاجه.

تميز عبد الله كنون بتكوين أصيل وثقافة واسعة وإبداع أدبي ولغوي ونقدي بلغ صيتها ثانيا الصحف والمجلات العربية والمغربية التي احتضنت مقالات متنوعة عاجل من خلالها قضايا الأدب العربي والمغربي، وتأليف كتب خاصة بقضايا وطنية وأدبية مغربية، يقول في إطار اهتمامه بالنقد.

. تميز العلامة في مقارنته للنصوص الأدبية في إطار جهوده النقدية برؤية تصويرية من خلال تفسير الموضوعات بصياغات فنية، كما قام بتحليل الأدبيات الشعرية لرصد ظاهرتيه مطبقا المنهج التحليلي من أجل إدراك الظاهرة بعد معالجتها وإعطاء رؤية معرفية حول الموضوع المدروس من أجل توفير المعلومات الحقيقية للقارئ، حيث يعمل على تفسير قراءة مضمون النص واستنتاجه للوصول إلى المعنى الحقيقي الذي ينجم عن اتحاد ما يوحي إليه المضمون والشكل في علاقاته مع النصوص الأخرى.

. اختلفت الرؤى الفكرية والنقدية والمنهجية في مشروع العلامة عبد الله كنون الفكري التي استقاها من مرجعيات عربية ومنابع مختلفة انبثقت من الظروف البلدان العربية والإسلامية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في عصره، بفضل تأثره الشديد بالثقافة العربية التي اطلع عليها وخبأها في مخزونه الفكري وذاكرته وتأثيره بالحضارة العربية خاصة الأدب العربي ساهمت في بلورة مواضيعه وأفكاره المنهجية والنقدية.

لائحة المصادر والمراجع

- عبد الله كنون، العصف والريحان، تطوان، 1969.
- عبد الله كنون، في الأدب واللغة، سلسلة شراع، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، طنجة، العدد 8.
- عمرو صالح يس، التفكير النقدي مدخل في طبيعة المحاجة وأنواعها، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، القاهرة، ط1، 2011.
- مارتن دافيس، رونالد بارنيت، التفكير النقدي في التعليم العالي، تر: حسني عبد الرحمن الشيمي، عماد عبد العزيز حباب الله، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2021.

شعرية التلقي في النقد العربي القديم:

الأجهزة والمستويات

الباحث: محمد العمراني

طالب بسلوك الدكتوراه

الكلية المتعددة التخصصات بالراشدية

الدكتور أحمد طابعي

المملكة المغربية

المخلص:

إن الاهتمام بالمتلقي كعنصر من عناصر العملية الإبداعية، لم يكن أمراً جديداً مع نظرية التلقي، بل هو قديم قدم الإبداع نفسه، ذلك أن الوعي النقدي والإبداعي بعملية التلقي وأجهزتها ومستوياتها، وبمختلف أصناف المتلقين، كان له حضوره وتجلياته في تراثنا العربي النقدي والبلاغي، على الرغم مما تميز به من بساطة في الطرح، وغياب رؤية واضحة شمولية بإمكانها صياغة تصور نظري فلسفي وجمالي مكتمل المكونات والأركان، فشعريتنا العربية لم تلغ أو تنتقص من دور ومكانة المتلقي في العملية الإبداعية، بل اعتبرته هو الغاية والمقصود بهذا الإبداع، والضامن لوجود النص بالتفاعل معه سلباً أو إيجاباً. فلولا المتلقي الذي كان المصدر الأمين على حفظ هذا التراث الشعري والنقدي ما بقي خالداً. لكن التنظير له والوعي المنهجي والفلسفي به، لم يتبلور إلا مع نظرية التلقي الألمانية، مما يعني أن النظر إلى القارئ في الشعرية العربية سيكون مغايراً عن النظرية الغربية.

الكلمات المفتاحية: نظرية التلقي، المتلقي، الشعرية العربية القديمة، التأويل...

تقديم

ظهرت نظرية التلقي سنة 1967، من أجل محاولة رد الاعتبار للمتلقي، وجعله المتربع على عرش العملية الإبداعية، لذا تحوّل فيها الاهتمام من المبدع إلى المتلقي؛ أي من فكرة الإبداع إلى فكرة التأويل، مما جعلها تمثل تحولا جذريا يشير إلى بداية عصر تاريخ الأدب، والإعلان عن موت عصر نظرية الأدب التي كانت تهتم بالمؤلف ونصه.

ولعل أهم ما ينبغي التأكيد عليه، هو أن الاهتمام بالمتلقي كعنصر من عناصر العملية الإبداعية، لم يكن أمرا جديدا مع نظرية التلقي، بل هو قديم قدم الإبداع نفسه، ذلك أن الوعي النقدي والإبداعي بعملية التلقي وأجهزتها ومستوياتها، وبمختلف أصناف المتلقين، كان له حضوره وتجلياته في تراثنا العربي النقدي والبلاغي، على الرغم مما تميز به من بساطة في الطرح، وغياب رؤية واضحة شمولية بإمكانها صياغة تصور نظري فلسفي وجمالي مكتمل المكونات والأركان، فشعريتنا العربية لم تلغ أو تنتقص من دور ومكانة المتلقي في العملية الإبداعية، بل اعتبرته هو الغاية والمقصود بهذا الإبداع، والضامن لوجود النص بالتفاعل معه سلبا أو إيجابا. فلولا المتلقي الذي كان المصدر الأمين على حفظ هذا التراث الشعري والنقدي ما بقي خالدا. لكن التنظير له والوعي المنهجي والفلسفي به، لم يتبلور إلا مع نظرية التلقي الألمانية، مما يعني أن النظر إلى القارئ في الشعرية العربية سيكون مغايرا عن النظرية الغربية. يقول أستاذنا أحمد طايبي: "إن نقاد الشعرية العربية القديمة، لم يمتلكوا، بحكم النسق الثقافي الذي تخلقوا فيه، وكذا بالنظر إلى نوعية الوحدات المعرفية التي تحكممت في تفكيرهم، وعيا متقدما جدا بضرورة التنظير لمفهوم القارئ، على أساس أنه قطب مركزي في مقارنة الظاهرة الأدبية؛ وإنما شأن تكلفت به المناهج النقدية الحديثة، والدراسات الفلسفية والجماليات المعاصرة في الغرب".¹

وهذا ما جعلنا نتساءل حول مكانته في تراثنا النقدي العربي، دون أن يكون في نيتنا إثبات السبق التاريخي، أو الإدعاء بالمعرفة الشاملة لدى نقادنا القدامى، بل يتحدّد هدفنا أساسا في ربط الحاضر بالماضي، وقراءة التراث أو جزء منه برؤى معاصرة، وهي قناعة أو طموح مشروع، وإن كان البعض يرى فيه ماضوية ورجعية. وهذه بعض من أهم الأسئلة التي يمكن إثارتها في هذا المجال:

✓ كيف نظرت الشعرية العربية القديمة إلى مسألة التلقي والمتلقي؟، وهل يمكن رسم حدود واضحة لشعرية التلقي انطلاقا من تصورات النقاد القدامى للعملية الإبداعية؟

¹ أحمد طايبي، الشعر العربي: مجاري التلقي ومستقرات التأويل، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2022، ص: 66.

✓ هل كان المتلقي إيجابيا في العملية الأدبية واستطاع فرض رؤيته ومشاركته الفاعلة والإيجابية في رسم بنيات النص ومعالمه، أم كان عنصرا سلبيا ومستهلكا؟

✓ هل يمتلك النص وجودا ملموسا دون تدخل القارئ، أم أن القارئ هو الذي يمنحه الوجود والحياة؟ وهل المعنى في موجود داخل النص؟ أم إن المعنى يبنى من خلال تفاعل القارئ مع المعطيات النصية؟.

بناء على ما سبق سأحاول في هذه الورقة العلمية التطرق إلى المحاور التالية:

الخور الأول: مستوى وطبيعة الوعي بالمتلقي في الشعرية العربية القديمة

الخور الثاني: التلقي في الشعرية العربية القديمة:

• أولا: التلقي في المرحلة الشفوية

• ثانيا: التلقي في مرحلة الكتابة والتدوين

الخور الثالث: شروط نجاح العملية التواصلية

الخور الرابع: ملامح القارئ الضمني وأفق التوقع في الشعرية العربية

أ- عمود الشعر باعتباره أفقا للقارئ الضمني

ب- عمود الشعر باعتباره أفق توقع

خاتمة.

الخور الأول: مستوى وطبيعة الوعي بالمتلقي في الشعرية العربية القديمة

لقد كان الحس الجمالي والوعي النقدي بأهمية المتلقي حاضرا في الرؤية النقدية عند العرب القدماء، من خلال اعتمادهم على جملة من المفاهيم من قبيل: القارئ، السامع، العالم بالشعر، الممدوح، وأن حضوره ليس قائما على الصدفة، وإنما هو تصور واع ومقصود، بكونه من مستلزمات العملية الإبداعية، إلا أن هذا الحس النقدي لم يتركز على تصور نظري ومعرفي، أو رؤية منهجية واضحة المعالم تستند على خلفيات فلسفية وفكرية. لذلك كانت ملاحظاتهم متفرقة بسيطة، وإن لم تخل في أحيان أخرى من شرح وتفسير وتعليل، ينم عن مدى وعيهم بأهمية المتلقي في نجاح العملية الإبداعية والتواصلية، وهذا راجع بالأساس إلى كون النقد العربي القديم لم يعن بتشكيل النظرية لأسباب عدة، منها:

- هوسهم وخوفهم على ضياع المادة، بسبب الحروب، ووفاة أو استشهاد أغلب الحفاظ؛
 - عدم وجود الضرورة المعرفية لها، لكون النقد كان يشتغل إجرائيا ووظيفيا دون الحاجة إلى تشكيل النظرية معرفيا، لأن مادة كل علم سابقة على التنظير له؛
 - النظرية تقوم على التأصيل والتحليل وجمع الآراء والمقارنة بينها، وتفصيل الكلام. وهذا يحتاج إلى ضرورة توفر شروط الكتابة من أوراق وحرر وتدوين... الخ، وهذا ما لم يكن متوفرا بكثرة عند العرب في تلك المرحلة؛
 - طبيعة الثقافة والفكر العربي القائم على الإيجاز،
 - طبيعة العقل العربي الذي كان يتميز بقدرة هائلة على الحفظ. والتمكن من اللغة وعلومها سليقة وسجية.
- ولعل ما يجب التأكيد عليه بداية، هو أن الحديث عن فعل التلقي، ليس خاصا فقط بنظريات النقد الحديثة والمعاصرة، بل هو في جوهره فعل إنساني قديم قدم الإبداع نفسه، لأن وجود أحدهما يقتضي بالضرورة وجود الآخر، فكل عمل أدبي لا تكتمل حركته إلا بوجود متلقى يستقبله ويمنحه الوجود، وإلا سيبقى مجرد حبر على ورق، بل إنَّ الأدب عموماً كما يقول الغدامي "عملية إبداع جمالي من مُنشئه، وهو عملية تذوق جمالي من المتلقي، وهدفه ليس نفعيا بل جماليا؛ إذ يسعى إلى إحداث الانفعال في النفس، أو إثارة الدهشة"¹.
- لكن حديثنا عن التلقي في النقد العربي القديم، ليس من باب التماس هذه النظرية النقدية في تراثنا، بدعوى السبق والريادة، أو السعي نحو العودة إلى الماضي من باب الحنين إليه، أو موازاته مع النقد الحديث والمعاصر، أو السعي إلى محاولة الوصول إلى مفهوم تراثي عربي للتلقي، يماثل المفهوم الفلسفي والجمالي الحديث، بقدر ما نهدف من باب الرؤية الموضوعية القائمة على الاعتراف والإنصاف، لما أنتجه علمائنا الأجلاء في دراساتهم سواء للخطاب القرآني أو الأدبي، إلى التأكيد على أنَّ أسلافنا كانوا على وعي ودراية بعملية التلقي، على قدر ما توفر لهم من أدوات البحث في زمانهم، ومع ما يتماشى وشروط حياتهم وخلفياتهم، ولكن ليس بنفس مفاهيم نظرية التلقي ومصطلحاتها وخلفياتها الفلسفية، أو أدواتها الإجرائية. ثم أن نفس ذلك في ضوء بعض الأسئلة التي فرضها عصرنا وتفرض في الآن ذاته نفسها على تفكيرنا المعاصر، ثم معرفة طرائق التلقي التي تلقى بها النقاد العرب القدامى الشعر، والأسس التي انطلقوا منها في قراءاتهم، وما انتهوا إليه من نتائج من خلال استثمارنا للجهاز المفاهيمي والإجرائي

¹ عبد الله محمد الغدامي: كيف نتذوق قصيدة (مقال) : م فصول، ع4، 1984م. ص: 97.

للمناهج التأويلية خصوصاً، نظرية التلقي. بالإضافة إلى محاولة المزج بين القديم الحديث، وتجنب الفصل القسري بينهما، فلسنا من دعاة الانغلاق على الذات، أو مع الحداثة المنفلتة من كل ضابط وعقلة، وتدعو إلى القطيعة مع التراث في جانبه المشرق، ولسنا ممن يخشى النظريات النقدية الحديثة، فبقدر ما نحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تراثنا القديم، فإننا بحاجة بالقدر نفسه إلى الانفتاح على الجديد والاستفادة منه، لقراءة شعرتنا القديمة بأدوات معاصرة، تضيف عليها مزيداً من التحديث والعصرنة، بما يحقق شرائط الحداثة في البحث والدراسة للوصول إلى نتائج مقبولة ومقنعة في قراءته.

بناء على ما سبق، فإن المقارنة بين التلقي في الشعرية العربية القديمة، والتلقي في النظريات الغربية المعاصرة، ليست مقارنة متكافئة، بل وفاقدة للمشروعية، لدوافع متعددة منها:

عامل زمني: من خلال المقارنة بين فكر نقدي حديث استفاد من التراكم المعرفي ومن منجزات العلوم والآداب، بفكر قديم، تختلف سياقاته اختلافاً كلياً على ما جاء بعده.

عامل حضاري ثقافي: اختلاف البيئتين العربية والغربية على جميع المستويات.

عامل إبداعي: اختلاف الأدب العربي عن الأدب الغربي في أمور عديدة.

* الشعرية (Poétique): مصطلح مراوغ زئبقي يصعب القبض عليه، إلا من خلال ربطة بفترة زمنية محددة، أو عند مدرسة معينة، ولهذا كان معيار الشعرية مختلف زمانياً ومكانياً وثقافياً، فهو عند أرسطو المحاكاة، وعند الرومانسيين الشكل العضوي، وعند جون كوهن الانزياح، وعند كريستيفا وجنيت هي التناص، وعند أيكو النص المفتوح، وعند أبو ديب الفجوة أو مسافة التوتر، وعند أدونيس الغموض، وهذا يفرض علينا في مقارنتنا لها، أن نأخذ بعين الاعتبار _____
- الوعي بأهم مراحلها التاريخية منذ أرسطو إلى الآن، ثم مختلف الحقول المعرفية والمقاربات المنهجية التي أسهمت في تكوين الشعرية عبر تكوينها التاريخي، وعلاقتها بمختلف العلوم والمعارف، كالفلسفة واللسانيات والبلاغة والسيمياءات.
- مراعاة الشروط الثقافية والحضارية والتاريخية في تشكيل مفهوم الشعرية.
أما مفهوم الشعرية في النقد العربي القديم، فقد اختلف النقاد القدماء في تحديد ماهيتها ومقوماتها، وما يدل على ذلك هو ورودها بتسميات عديدة نذكر منها على سبيل التمثيل: **الصناعة:** مع ابن سلام الجمحي وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري. **وعמוד الشعر** مع القاضي الجرجاني والمرزوقي. **والنظم** مع عبد القاهر الجرجاني، ثم **التخييل** مع القرطاجي.
ثم استمرت الشعرية باعتبارها مصدراً صناعياً يدل على خصائص الكتابة الأدبية والإبداعية ومقوماتها وسماتها المختلفة والمميزة لها، بالتطور حتى بداية القرن العشرين مع الشكلانيين الروس الذين ساهموا بدور كبير في تأسيس شعرية قامت على التمييز بين الأدبي واللا أدبي، بين اللغة الشعرية واللغة اليومية.

أما في حقلنا الثقافي العربي الحديث فقد ترجمت لفظة (Poétique)، بمجموعة من التسميات، مثل: الإبداع، والشعرية، والإنشائية، والبويطيقا، والبويتيك، وعلم الأدب، والشاعرية، والأدبية، ونظرية الشعر...

عامل إيديولوجي: اختلاف الخلفيات والمنطلقات الإيديولوجية والمقاصد الكبرى التي ينطلق منها المبدع والناقد العربي على نظيره الغربي.

وبالتالي، فأى مقارنة بين تراثنا النقدي، والنقد الغربي هي فاقدة لمشروعيتها العلمية، فلكل منهما ظروف وسياقات إنتاجه التاريخية والحضارية، ولكل غاياته وأدواته ومفاهيمه الإجرائية التي يستثمرها في دراساته.

اخور الثاني: التلقي في الشعرية العربية القديمة:

أولاً: التلقي في المرحلة الشفوية

تأسس المجتمع العربي في جاهليته على نظام القبيلة. ونظراً لما كانت تتميز به الحياة العربية في تلك المرحلة من تنافس شديد وصراع كبير بين القبائل، فقد اقتضى الأمر وجود زعيم للقبيلة يكون متحدثاً بلسانها، وجهاز إعلامها في الحرب والسلم. فكان الشاعر هو من حظي بهذا التشريف والتكليف في الآن نفسه، وذلك راجع لمكانة الشعر ومنزلته العظيمة عند العرب، فهو ديوانهم الذي لم يكن لهم علم أصح منه. وكانت القبائل يهنئ بعضها بعضاً بنبوغ شاعر فيهم. لهذا كان الشعر عندهم مقدساً فكتبوه بماء الذهب وعلقوه في قلوبهم، وعلى أستار الكعبة، وأنشدوه على أمواتهم وهم على وضوء، وعملوا على حفظه وروايته وتدوينه والافتخار به، كمثال على ذلك حفظ قبيلة بني تغلب كلها لشعر شاعرهم عمرو بن كلثوم حتى قيل فيهم:¹

ألهى بني تغلب عن كل مكرومة قصيدة قالها عمرو بن كلثوم

يروونها أبداً مذ كان أولهم — يا للرجال لشعر غير مشؤوم.

إذن من خلال ما سبق، يتبين لنا جلبياً، أهمية الشاعر ومكانته في الشعرية العربية، فكان بمثابة الفيلسوف والعالم والحكيم، بل بمثابة النبي الذي لا يرد له أمر. هذه المكانة العالية للشاعر العربي، تدفعنا إلى طرح السؤال التالي:

هل كان الشاعر العربي القديم أثناء إنجاز قصائده الشعرية على وعي وإدراك بوجود متلق لها، يسهم في إنتاجها؟، وما طبيعة هذا المتلقي، وما أهم أجهزة ومستويات التلقي عنده؟.

¹ سامي مكي العاني: الإسلام والشعر، مجلة عالم المعرفة، ع66، 1978، ص: 13.

إن إدراك الشاعر لخصوصيات مجتمعه، وطبيعة تركيباته، ووعيه بحجم مسؤولية التحدث باسم القبيلة والتعبير عن رؤيتها للعالم، جعله على وعي بوجود أصناف شتى من المتلقين لشعره الذين يتلقونه، وبه يمنحونه صفة الشاعرية، لذا كان يسعى إلى تحقيق الأثر في المتلقي، نتيجة الوظيفة الاجتماعية للتجربة الشعرية آنذاك.

ونظرا لما كان يتميز به المجتمع الجاهلي من قلة آليات الكتابة، فقد كانت الرواية الشفوية، هي الآلية الأهم في تلقي الشعر وحفظه وانتشاره، فبسببها كان يسري بين القبائل سريان النار في الهشيم، فما أن تصدر قصيدة أو أبيات منها لشاعر، حتى تذاع بين كل قبائل العرب. وتتم عبر قنوات عديدة منها: الأسواق والقوافل التجارية، مواسم الحج، والأسمار العربية، والضيافة العربية، الوفادات على الملوك (الغسانة والمناذرة)، وزعماء القبائل، الحروب والنزاعات، التحالفات والعقود.

كما أنها قامت على مجموعة من الأسس الفنية والشكلية فرضها جمهور المتلقين، مثل: جمال الإلقاء، وحسن الإنشاد والتغني، جمالية الإطراب والاستماع، الألفاظ الموسيقية العذبة، والابتعاد عن الإبهام والتعقيد على مستوى المعنى "فهناك علاقة وطيدة لا بد من الإشارة إليها المتعلقة بين الشفوية الشعرية والسماع فهذه العلاقة جعلت النقد الشعري يتأسس محوريا، على مبدأ سماع الشعر. وعلى مستوى صلة الشاعر بسامعه. لم يكن الشاعر الجاهلي في هذا المنظور، ينشئ الشعر لنفسه، بل لغيره - لمن يسمعه، لكي يتأثر به، ومن هنا كانت تقاس شعرية الشاعر بقدرته على الابتكار الذي يؤثر في نفس السامع، وهذا ما جعل الشاعر مسكونا بهاجس أساسي هو أن يكون ما يقوله مطابقا لما في نفس السامع، ذلك أن مدى فهم السامع لما يقوله هو الذي يحدد مستوى بيانه الشعري"¹. لهذا وجدت خاصية شعرية أسرت المتلقي وشدت انتباهه أثناء التلقي، وهي خاصية التغني بالشعر والإطراب به وله. يقول حسان بن ثابت:²

تغن في كل شعر أنت قائله إن الغناء لهذا الشعر مضمار

الأمر الذي جعل من القراءة النقدية في عصر ما قبل الإسلام محكومة بصفاء ذائقة المتلقي ومستوى انفعاله؛ فكان بمثابة الرقيب على الشاعر، الذي قد يغيّر من طريقة إبداعه أو إلقائه، أو من مستوى أفكاره، إرضاء له، بل ربما قد يكون المتلقي ملهما للشاعر لقول الشعر، لهذا كان الشاعر واعيا بضرورة استحضار وإشراك الذات الشعرية المتلقية الواقعة خارج الذات الشعرية المبدعة

¹ أدونيس: الشعرية العربية، دار الأدب، بيروت، ط2، 1989، ص: 22.

² حسان بن ثابت: ديوان حسان بن ثابت، ج1: تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974، ص: 42.

التي تقبل على شعره تلقيا وشغفا به، ثم سماعا وحفظا له، وإسهاما في استكشاف أبعاده الدلالية والجمالية عن طريق الفهم والتأويل. مما أعلى من شأن المتلقي بسبب إنشاد الشعر وإلقائه شفهيًا. يقول النابغة:

وإنما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس إن كيسا وإن حمقا

وأن أشعر بيت أنت قائله بيت يقال إذا أنشدته صدق¹

فالشاعر النابغة الذبياني باعتباره شاعرا متمكنا من الصناعة الشعرية، يستحضر لحظة إبداعه الشعري سلطة المجالس التي تضم جماعة من المتلقين في الحكم على شعره بالشعرية أو نفيها عنه. لهذا حرص على ضرورة صدق الشعر ووضوحه.

هذا الشاعر، يمكن أن يتحول إلى متلق يستمع إلى ما جادت به قريحة الشعراء من جيد الشعر، ويتلقى ويعجب ثم يصدر حكمه. مثل النابغة الذي فضل الأعشى على الخنساء اعتمادا على خبراته وتجاربه مع صناعة الشعر. ثم في رواية أخرى يحكم لحسان بالشاعرية. "قال حسان: جئت نابغة بني ذبيان فوجدت الخنساء بنت عمرو حين قامت من عنده. فأنشدته فقال إنك لشاعر وإن أخت بني سليم لبكاءة".² مما يعني أن المتلقي هو من كان يقر بشاعرية الشاعر، وهو من يحدد المعايير التي ينبغي للشاعر التزامها ليستحق لقب الشاعر الفحل.

استنتاجا لما سبق، يتضح أن الرواية الشفهية كانت هي الشكل الأول لتلقي الشعر العربي في مراحله الأولى، لما لها من فاعلية في جمالية التلقي والحفظ، وقوة الوقع في نفس السامع، وإثارة مشاعره، أثناء فعل الإلقاء، وما يرتبط بذلك من شروط منها: الاستعداد النفسي للشاعر، وجمال المظهر، وحسن اختيار المكان والزمان، مع ما تضيفه المقاطع الصوتية من عمق المعاني على استجابة السامع، وما ينتج عن ذلك من ردود أفعال منه كالإعجاب أو الرفض، كما كان لها الأثر الكبير في توجيه ذائقة المتلقي للشعر العربي القديم لما كانت تقوم عليه من تداخل بين المستويات الإيقاعية والصوتية والنفسية والسميائية.. ولعل هذا ما يفسر استجابة جمهور كبير في زماننا المعاصر للقصائد المسموعة والمغناة وتفاعلهم معها أكثر من ميلهم للقصائد المكتوبة. لذلك كانت أولوية الشاعر تتمثل في إرضاء المتلقي، ونيل إعجابه، أكثر من الجانب الإبداعي ذاته.

ثانيا: التلقي في مرحلة الكتابة والتدوين

¹ عبد العزيز عتيق: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط4، 1986، ص: 25.

² عبد العزيز عتيق: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص: 30.

مع عصر التدوين، الذي تم فيه الانتقال من الرواية الشفوية إلى الرواية المكتوبة، تنامي حضور المتلقي الذي ساهم في حفظ تراثنا الشعري في دواوين شعرية تضم شعر شاعر ما، أو أشعار شعراء كثر، مثل المعلقات والمفضليات والأصمعيات وجمهرة أشعار الشعراء العرب، التي تشكل في جوهرها تعبيرا عن ذوق جامعها في اختياراته. وشكلا من أشكال القراءة والتلقي للشعر العربي، اختلفت فيها مقاييس جمع الشعر وتلقيه بين راوية وآخر، بسبب اختلاف الخلفيات والمرجعيات المنظمة لعملية الجمع والضابطة لها، فالأصمعيات على سبيل المثال، تعبير واضح عن ذوق الأصمعي الذي ترجح لديه الناحية اللغوية والنحوية في كل أثر شعري على الناحية الأدبية.

إن هذا الانتقال من الشفاهية إلى التدوين، شكل نقلة حضارية مهمة في تاريخ الشعرية العربية، حيث ساهمت في تشكيل أنماط جديدة، وأجهزة متنوعة للقراءة والتلقي. والمتأمل في نصوص تراثنا البلاغي والنقدي وحتى الفلسفي عبر الاستقصاء والاستكشاف، وبذل جهد تحليلي عميق، واستنطاق علمي وقراءة فاحصة عميقة لها، يلاحظ المكانة العظيمة التي حظي به المتلقي، والتي تفوق حتى منزلة المبدع، حيث نجد حضوره طاغيا في اجتهادات نقادنا القدماء، خصوصا في مرحلة عصور ازدهار النقد وانفتاحه على حقول معرفية عديدة؛ كعلوم اللغة والفلسفة والكلام، وما رافق ذلك من ظهور للمصنفات النقدية، ذلك أن الشعر العربي منذ بداياته الأولى كان ملتصقا بالجمهور مجندا للتعبير عن همومه ومشاكله، يقول حاتم الصكر مؤكدا ذلك: "وليس التنبه على أثر القراءة جديدا تاما، وإن اتخذ في المنهجيات المعاصرة شكلا منظما؛ فقد أشار النقاد العرب القدامى إلى ذلك، فتحدثوا في مراعاة مقتضى الحال، ومقامات التلقي المطابقة لمقامات القول، وبرز في نظريات بعضهم أثر القارئ في استخراج المعاني العميقة ودلالات النصوص، لدى الجرجاني خاصة على الرغم من أن آراءهم في التقبل، جاءت مبثوثة في أعطاف حديثهم عما أسماه الفلاسفة بالشعرية"¹، مما يعني أن المتلقي كان من أهم مقومات الشعرية، وعنصرا لا يقل أهمية عن باقي العناصر الأخرى، لذا كان "الاتكاء على رصد ردود الفعل هو الوسيلة لتجليات التلقي في الدرس النقدي القديم ...، وقد تحرك الدارسون القدامى في دائرة التلقي تحركا واسعا، يكاد يغطي كل مفرداته، بمعنى أنهم لم يتوقفوا عند المتلقي العالم (المثالي)، بل تجاوزوه إلى من هم أقل منه علما، أو من هم منه أعلى درجة ومنزلة، ومن ثم أخذ التلقي طبيعة جماعية ترتبط بالمقامات، فلكل مقام مقال"² مع ما يلزم ذلك من مراعاة مقتضى أحوال المخاطبين. وفي هذا إشارة إلى أن المتلقي كان حاضرا في الفكر النقدي والبلاغي العربي

¹ حسن الواد: مناهج الدراسات الأدبية، مطبعة النجاح الجديدة، ط4، 1988، ص: 69.

² محمد عبد المطلب: قضايا الحداثة عند القاهر الجرجاني، الشركة العالمية للنشر، لونغمان، القاهرة، ط1، 1995، ص: 236.

القديم تحت تسميات متعددة؛ كالسامع والجمهور والمخاطب، وبألفاظ دالة على التلقي: الطرب التمويه الاستدراج والاستمالة وهز النفوس وتحريك الطباع وبعث اللذة والمتعة التي تحصل له أثناء فعل التلقي، كما أن بناء المعنى الذي هو أعز ما يرجى ويطلب، كان من أهم مقاصد البلاغة العربية بمختلف علومها، وبشتى الوسائل المناسبة لكل مقام، ولكل متلق، قصد تحقيق الوظيفة الإفهامية والتأثيرية، وهذا ما يتجلى واضحاً في مختلف الظواهر البلاغية والفنية: بناء القصيدة، صياغة الصورة الأدبية، التقديم والتأخير، الإطناب والإيجاز، التعريف والتنكير، الذكر والحذف، القصص... الخ. وفي حالات الخبر الذي قد يكون ابتدائياً أو طلبياً أو إنكارياً، بحسب الحالة النفسية للمخاطب وما يعتريه أثناء تلقيه للخبر من يقين أو شك وتردد أو إنكار له، كذلك أسلوب الالتفات والعدول بين الضمائر الذي له أغراض كثيرة أهمها: تنويع أسلوب الخطاب لإثارة انتباه المتلقي وضمان حبل التواصل مستمراً معه، وطرد السأم والملل عنه. يقول حازم عن ذلك: "هم يسأمون الاستمرار على ضمير متكلم أو ضمير مخاطب، وينتقلون من ضمير الخطاب إلى الغيبة، وكذلك يتلاعب المتكلم بضميره... وإنما يستحسن الانتقال من بعضها إلى بعض".¹ إلى غير ذلك من أساليب صياغة الكلام العديدة التي تساهم في إيصال الرسالة إلى المتلقي والتأثير عليه، مع ما يفرض ذلك من مراعاة لأحواله النفسية والثقافية والاجتماعية واللغوية...، يقول السكاكي (ت626هـ): "إن جوهر الكلام البليغ، مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو... ما لم يكن المستخرج لها بصيراً بشأنها، والراغب فيها خبيراً بمكانها".² الأمر الذي جعل من علماء البيان يعتبرونه شريكاً في عملية إنتاج المعنى، وركناً أساسياً ضمن عناصر العملية التخاطبية، فقد اقترنت ظاهرة التلقي أول ما اقترنت بمقولة: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، أو "لكل مقام مقال"، التي كانت معياراً من معايير الجودة الشعرية. والمتلقي من أهم عناصر الحال التي تُراعى، بل هو أهم ركن في هذا المقام، وهي فكرة أشار إليها بشر بن المعتمر في صحيفته المشهورة التي تعد أهم وثيقة في تراثنا النقدي والبلاغي اهتماماً بالمتلقي، حيث حرصت على جودة الكلام، وتدعو إلى مراعاة أحوال القارئ، وظروف وسياقات عملية التخاطب وما يناسب من الألفاظ والمعاني، بقوله: ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعنى، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين. وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك كلاماً. حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات".³

¹ حازم القرطاجني: منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد ابن الخوجة، تونس، ط4، 1966، ص: 348.

² أبو بكر الصولي: أخبار أبي تمام، تح: خليل عساكر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1937. ص 27.

³ الجاحظ: البيان التبيين، ج1، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1975، ص: 139.

فعلى المبدع بحسب الصحيفة أثناء كتابته لنصه الإبداعي، أن يستحضر متلقيه. ولأن يجعل لكل متلق أسلوبه ومعانيه الخاصة به التي تناسب مقامه وأحواله، مما يعني أن المتلقي كان حاضرا ورقيا كسلطة نقدية، وله القدرة على تلقي الشعر وتذوقه والحكم عليه، بل ويلزم الشاعر ويدفعه إلى حسن بناء قصيدته، بناءً يتقصد من خلاله إرضاء المتلقي أكثر من إرضاء نفسه بحسب ما يقتضيه المقام.

استنادا إلى ما سبق، قسم النقاد العرب القدامى المتلقين إلى صنفين: متلق سلبي مستهلك، يتلقى النص ويُعبّر ارتجالا عن تأثره، لأن أقصى مراده اللذة والطرب دون تروية الفكر في أسباب الحسن ومصادر الالتذاذ. ومتلق إيجابي منتج، ينتقل من اللذة الحسية والانفعال بالأقاويل الشعرية، إلى اللذة العقلية والمتعة الفكرية، حيث يعيد صياغة النص بالكشف عن "أسرار البلاغة" فيه "ودلائل إعجازه" ويتجاوز المعنى إلى "معنى المعنى" على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني، الذي يقسم المعاني إلى معاني عقلية ومعاني تخيلية ويعلق عليها بقوله: فهي هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك إلى معنى آخر.¹

إن الحديث عن المعنى ومعنى المعنى، وغيرها من القضايا التي لها علاقة بالمتلقي مثل: اللفظ والمعنى، التخيل، الغموض، الصدق والكذب، تؤكد على الاهتمام بالمتلقي باعتباره عنصرا ملازما لعناصر العملية الإبداعية "سامعا كان أو قارئا، وبلغت هذه العناية أوجها في عصور ازدهار النقد، وظهور المصنفات النقدية وتأثر النقد بالحقول المعرفية المجاورة مثل اللغة والكلام والفلسفة، وبلغت هذا العناية حدا يدفعنا إلى القول إن النقد العربي وضع المتلقي في منزلة مهمة من منازل الأدب. وقصده بخطابه النقدي قصدا، وحث الشعراء على أن يكون شعرهم متوجها إليه، فهو الموئل الذي يقف الأدب عنده، وهو الغاية من كل قصيد وإنشاد. فالنصوص الأدبية ليست من إنتاج الأديب أو الشاعر فقط، بل هي أيضا من إنتاج المتلقي، وهذه الحقيقة التي قد تثير التساؤل، ماثلة في النصوص النقدية العربية، وإن بذل جهد تحليلي عميق واستنطاق علمي لنصوص النقد يكشف بجلاء دور المتلقي في ولادة النص الأدبي.²

ولعل من أهم ما يوضح بشكل جلي، مكانة المتلقي في تراثنا النقدي والبلاغي، هو تلك التصويبات والتوجيهات والملاحظات التي كان يقدمها، وتشير إلى مواطن الزلل والنقص من جهة، والإعجاب والاستحسان من جهة أخرى على الأبيات

¹ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص: 184.

² محمد المبارك: استقبال النص عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص: 09.

والقصائد في مستوياتها المختلفة؛ المعجمية والتركيبية الإيقاعية والبلاغية والدلالية... الخ، التي تشكل في مجموعها مقاييس نقدية مضبوطة، تحتم على الشعراء والأدباء تنقيح أشعارهم وتجويدها وتحكيكها، وهذا ما يشكل موقفا نقديا وجماليا. نذكر من هذه الملاحظات على سبيل التمثيل:

- أوجب النقاد على الشاعر حسن الابتداء والختام، والتخلص، لما لذلك من دور كبير في إثارة مشاعر المتلقي وإقباله، أو نفوره وإعراضه.
- تصحيح الخطأ، والإشارة إلى موضع الزلل في بناء القصيدة، وهذا يشكل موقفا جماليا ونقديا، وإنتاجا إبداعيا جديدا، مثل تصويب طرفة بن العبد لخاله المتلمس، وحكم أم جندب بين علقمة الفحل، وامرئ القيس. أو حكم النابغة بين حسان والأعشى والخنساء.
- تنقيح الشعر وتجيده وتحكيكه، يعد مظهرا من مظاهر مراعاة المتلقي واستحضاره أثناء الكتابة الشعرية، من أجل حصول التلقي الجمالي والفعال. لهذا أكد الحطيئة أن خير الشعر الحولي المحكك.
- تجاوزات الفرزدق اللغوية التي عاتبه عليها النحاة، لكنه لم يأبه إليها، لأنه يكن يريد أن يترك مساحة للمتلقين باختلاف طبقاتهم ومرجعياتهم وآلياتهم لممارسة التأويل، وملء تلك الفراغات التي تعتمد الشاعر تركها لقارئه، وقال قولته المشهورة: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.
- تقول الرواية: إن أبا نواس مرّ بأستاذ يشرح لطلبته مطلع قصيدته الشهيرة: (ألا فاسقيني خمرا وقل لي هي الخمر) فقال الأستاذ: إن الشاعر أبصرها فانتشت حاسة البصر، وشمها فانتشت حاسة الشم، وتذوقها فانتشت حاسة التذوق، ولمسها فانتشت حاسة اللمس، وبهذا بقيت حاسة السمع محرومة من النشوة، فقال الشاعر: وقل لي هي الخمر، وبهذا القول انضمت حاسة السمع إلى بقية الحواس المنتشية.
- تقول الرواية: إن أبا نواس -منتشيا بهذا التفسير- دخل على ناقدنا فقبّل يده ورأسه وقال له: بأبي أنت وأمي ! فهتت من شعري ما لم أفهم".¹
- في نفس السياق يقول المتنبي:

عبد الله محمد الغدامي: الكتابة ضد الكتابة، دار الآداب - بيروت، ط1، 1991، ص: 85.

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم

أنام ملء جفوني عن شوراها ويسهر الخلق جرّاه ويختصم

فالشاعر يصور نفسه بمثابة النبي الذي صار صاحب معجزات خارقة، تؤثر على المتلقي وتدفعه إلى الإيمان والتصديق بما يسمعه، فبشعره القائم على المحسنات والمجازات وكسر العلاقات المألوفة بين الألفاظ، يبرئ الأعمى والأصم، وفي هذا ربط بين الشعر والنبوة من حيث القدرة على الفاعلية والتأثير، فهو يؤكد أن هناك تشابهاً بينه وبين النبي، فكلاهما يوحى إليه، ليدل على سلطة وفاعلية قوله الشعري على المخاطب، والتشابه كذلك بينهما في مستوى تلقي الخطاب، ذلك أن ما يصدر عن الشاعر يحدث صدمة وتأثيراً واختلافاً في التأويل بين (الخلق)، بسبب ما تتوفر عليه كلماته من طاقات تخيلية، تجعلها مفتوحة على تأويلات لا متناهية، وتجعل القراء منشغلين في فك شفراتها، والبحث عن معانيها ومقاصدها، وكشف أوجه الجمال فيها. في الوقت الذي ينام فيه الشاعر قير العين، مطمئن البال، منتظراً أثر تلك الصدمة التي يمكن أن تحدثها أشعاره بعدما ألقى عود الثقبان وانسحب، وما سينتج عنها من ردود أفعال ستكون متفاوتة بين المتلقين. كما أن المتأمل في البيتين سيجد أن المتنبي كان على وعي كبير باختلاف طبقات جمهور المتلقين، مما يشكل تقاطعاً مع نظرية التلقي، فقله: "أنام" هو إعلان منه عن موت المؤلف وانتهاء دوره، بتعبير رولان بارت، وانتقال السلطة منه، إلى القراء الذين سيسهرون وسيختلفون في أجهزة قراءتهم ومستويات تلقيهم لشعره، لهذا كان المتنبي إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعراب حصل فيه إغراب، يقول: "عليكم بالشيخ ابن جني فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم أرد".¹

فالمتأمل في قول المتنبي: "فإنه يقول ما أردت وما لم أرد"، يدل على أن الشاعر كان في لحظة إبداعه يستحضر بشكل من الأشكال ذاتاً متلقية، عالمة بالشعر وعلوم العرب، ستفاعل مع شعره وتؤوله على مراده أو على غير ما قصده. وفي هذا دلالة على فعل التلقي المنتج، الذي يشارك في بناء النص، وكشف خباياه وأنساقه المضمرّة، والغوص في معانيه القريبة والبعيدة. وقدرته على إنطاق النص بما لم يكن يخطر للبدع ببال لحظة الإبداع. وهذا يعني أن المتنبي لا يكتب للجميع بل لمتلق معين (ابن جني العالم بالشعر وعلوم اللغة وأيام العرب) وذلك ما يدل عليه هذا الخبر، الذي يرويه ابن جني عن المتنبي، الذي قال له يوماً: "أتظن أن

¹ محمد علي نجار: من مقدمة لكتاب "الخصائص"، لابن جني، دار الهدى، بيروت، ج 1، 1955، ص: 21.

عنايتي بهذا الشعر مصروفة إلى من أمدحه؟ ليس الأمر كذلك، لو كان لهم لكفاهم منه البيت، قلت: فلمن هي؟ قال: هي لك ولأشباهك".¹

ويتصل بهذا السياق موقف لأبي تمام، يدل على إخلاصه للغة الشعرية، ولتلقّي أشعاره، مما يعكس ما يُمكن أن يسمّى بـ "بالتلقي المسؤول والمبدع"، وذلك لما سألّه أبو سعيد وأبو العميثل مُستنكرين: "لم لا تقول ما يفهم؟!"، فرد أبو تمام عليهما، وعكس السؤال، فقال: "ولم لا تفهمان ما يقال؟".²

إن السؤال الأول من هذا الحوار القائم على أسس ابستمولوجية، وأسئلة مقلقة، يجسد بشكل ضمني أفق التلقي وتقاليدته القديمة وجماليته التي تتوقع نصا إبداعيا مألوفاً ومعتاداً عليه، سهّل الفهم قريب المأخذ والاستيعاب، لا يحتاج لطول تأمل أو عناء تفكير وتدبر وتأويل.

أمّا تساؤل أبي تمام: لم لا تفهمان ما يقال؟!، فهو جواب يتضمن تحييباً لأفق توقع تقليدي مهيم ومألوف، ورغبة في تأسيس أفق جديد يجعل من عملية التواصل الشعري لا تتم من طرف المبدع، وإنما لا بد من الطرف الآخر وهو المتلقي، الذي عليه أن يكون مشاركاً وفاعلاً. وفي هذا رقي به إلى مستوى المسؤولية والوعي الشعريين، وفيه إخلاص لحقيقة الشعر وجوهره الذي ينبغي أن يسمو على الكلام العادي المألوف ليحقق شعرية. إن الشاعر أبا تمام لم يكن يدرك أن قولته المشهورة لما سئل عن شعره، ستأخذ بعداً مفهوماً في عالم تلقي النصوص وتأويلها. مما نتج عنه تردد بعض المتلقين في تلقي شعره وفهمه بل ونفورهم منه، ونفي صفة الشعرية عنه. كما يؤكد ذلك عبد الله بن الأعرابي (ت 225هـ) بقوله: "إن كان هذا شعراً فكلام العرب باطل"³. فالسائل يطلب الوضوح، بينما الشاعر يسعى إلى الكمال الشعري الذي يحقق له مساعيه الجمالية، ويرقى بالمتلقي إلى مستوى العالم بصناعة الشعر وأسراره؛ لا أن ينزل الشعر إلى مستوى الخطابات الحياتية ولغة التواصل اليومي.

هذا التعدد على مستوى معايير التلقي، نتج عنه تنوع في القراءات واختلافها. بفعل قانون التطور الزمني وتغير السياقات الحضارية والشروط الموضوعية، مما يفرض بالضرورة تغير موضع الرؤية، ووجهة النظر واختلاف كما حظي المتلقي باهتمام كبير من لدن البلاغيين والفلاسفة المسلمين، نذكر على سبيل المثال، حازم القرطاجني الذي شكل المتلقي محور النظرية الشعرية والنقدية، من

¹ معجز أحمد: أبو العلاء المعري، شرح ديوان المتنبي، تح: عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص: 56.

² ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 1/ ص: 265.

³ أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: أحمد صقر، دار المعارف، ط4، 1992، ص: 21.

خلال تركيزه في كتابه "المنهاج" على حالات الاستجابة الملازمة لفعل التلقي، ومستويات تأثير الشعر في النفوس، وغير ذلك من القضايا التي لها علاقة بالمتلقي، كالتخييل والمحاكاة، والتلقي، ومفهوم الشعر والغموض الفني، والبعد الأسلوبي المتمثل في اللغة ومظاهر انحرافها، وهذا الاهتمام نفسه، نجده كذلك في تعريفه للشعر بأنه "كلام موزون مقفى من شأنه أن يجلب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها، أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه، أو قوة شهرته، أو مجموع ذلك، وكل ذلك يتأكد بما يقتضيه به من إغراب، فإن الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوي انفعالها وتأثيرها، فأفضل الشعر ما حسنت محاكاته، وهيباته وقويت شهرته أو صدقه، أو خفي كذبه وقامت غرابته"¹ فالغاية من الشعر، وما يقوم عليه من حسن بناء وتخييل ومحاكاة وغموض وكذب فني، هو إثارة عواطف المتلقي والتأثير فيه، واستدعاء تجاربه، حتى يتفاعل مع النص تفاعلاً جمالياً. لهذا أدرك حازم أن عملية الإبداع الشعري تنطلق من مخيلة المبدع في اتجاه مخيلة المتلقي الذي يفعل بتلك الأقاويل الشعرية بالتعجب أو الرضى أو الاستغراب.... ثم يعمل على إعادة تشكيل المدركات تشكيلاً جديداً بحسب تمثلاته ورؤيته، مما يجعل من المتلقي ليس مجرد مستهلك، بل منتج ومشارك للمبدع في عملية الإبداع.

هذا الاهتمام نفسه، نجده مع عبد القاهر الجرجاني، ذلك أن التأمل في كتابيه، يجد كثرة الألفاظ الدالة على فعل التلقي، وما ينتج عنها من وقع جمالي مثل: النشوة، الاهتزاز، الأريحية، الذوق، التفسير... الخ والألفاظ الدالة على المتلقي: كالسامع، المخبر. العالم والبصير بجواهر الكلام، المتمكن من لغة العرب وعلومها، القادر على تلقي النص والغوص في عوالمه، بقوله: "فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً، أو يستجد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ"². كما الجرجاني إلى مؤهلات المتلقي الذي يفترض توفره على ذوق ودربة، عقل حصيف، وإلمام بمعرفة البلاغة وغيرها من العلوم والفنون، وله تجارب في تلقي النصوص وتأويلها، وكشف معانيها الخفية والبعيدة، "ليخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر ويحني من الغصن الواحد أنواعاً من الثمر"³، وبالتالي يمتلك أهلية الحكم عليه بالجودة أو الرداءة، يقول عبد القاهر: "واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب -اللفظ والنظم- موقعا من السامع ولا يجد له قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحته نفسه لما يومئ إليه من الحسن واللفظ أصلاً، وحتى تختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة ويعرف منها أخرى، وحتى إذا أعجبته

¹ حازم القرطاجني: المنهاج، ص: 71.

² عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، ط2، 1988، ص: 11.

³ عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص: 43.

عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه، فأما من كانت الحالان والوجهان عنده أبداً على السواء، وكان لا يفتقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعراباً ظاهراً، فما أقل ما يجدي الكلام معه.¹

لقد آمن الجرجاني أن النص الإبداعي يبقى غير مكتمل بما يحتويه من فراغات، أو ما يسميه بـ"باب المحذوف"، الذي يعمل القارئ على تقديره وتأويله، وكشف أسرار بلاغته وأبعاده الجمالية، اعتماداً على ذخيرته المعرفية، بقوله: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر. والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين"² مما يتيح له الإحساس باللذة والمتعة، ومشاركة المبدع في تجربته الجمالية، بعد طلبه واجتهاده في تحصيل بعض من معانيه المحتملة، "فالمنعنى لا يحصل لك إلا بعد انبعاث منك في طلبه واجتهاد في نياله...، ومعلوم أن الشيء إذا عُلِمَ أنه لم يُنل في أصله إلا بعد التعب، ولم يدرك إلا باحتمال النصب، كان للعلم بذلك من أمره من الدعاء إلى تعظيمه، وأخذ الناس بتفخيمه، ما يكون لمباشرة الجهد فيه، وملاقاة الكرب دونه".³

الأمر نفسه، يؤكد السكاكي بقوله: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يبين مقام الشكائية، ومقام التهنية يبين مقام التعزية، ومقام المدح يبين مقام الذم، ومقام الترغيب يبين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يبين مقام الهزل، وجميع ذلك معلوم لكل لبيب".⁴ قادر على مراعاة المواقف التواصلية، والمعرفة بأحوال المخاطبين، وسياقات التواصل التي تستدعي الإيجاز أو الإطناب. والتعريف أو التنكير، والتقديم أو التأخير... الخ. يقول القزويني: "وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال، ومقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين موقف التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافة، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها، إلى غير ذلك".⁵

المحور الثالث: شروط نجاح العملية التواصلية:

¹ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 291.

² عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 146.

³ عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، 145.

⁴ السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص: 255.

⁵ الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 2003، ص: 32.

من أجل نجاح عملية التلقي والتفاعل بين أطراف العملية التواصلية، انتبه النقاد العرب القدماء إلى ضرورة مراعاة مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية التي تحيط بعملية التلقي، وتؤثر فيها، منها:

✓ **الشرط الاجتماعي:** لقد انتبه النقاد القدماء إلى تأثير الوضع الاجتماعي، والانتماءات الطبقية وتأثير الن داخل العرقي والتعدد اللغوي للمتلقي في فهم كلام الشاعر، يؤكد ذلك الجاحظ بقوله: "الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي"¹، كما أن "العامي إذا كلمته بكلام العلية سخر منك وزرى عليك."² لهذا كان من الضرورة مراعاة المتكلم للألفاظ والعبارات التي تناسب كل فئة أو طبقة اجتماعية. يقول ابن رشيق موضحا اختلاف أسلوب الشاعر باختلاف مخاطبه: "وشعره للأُمير والقائد غير شعره للوزير والكاتب: ومخاطبته للقضاة والفقهاء بخلاف ما تقدم من هذه الأنواع."³

✓ **الشرط النفسي:** تحدث النقاد على ضرورة توفر مجموعة من الشروط النفسية المساعدة على التلقي الإيجابي للشعر والتفاعل معه، من أهمها؛ أن تكون نفس المتلقي على استعداد تام لتلقي تلك الأقاويل الشعرية وما فيها من تعجيب وغرابة وانزياحات، "فالنفس تسكن إلى ما وافق هواها وتقلق مما يخالفه، ولها أقوال تصرف بها فإذا ورد عليها في حالة من حالاتها ما يوافقها اهتزت له وحدثت لها أريجية وطرب، فإذا ورد عليها ما يخالفها قلقت واستوحشت."⁴

✓ **الشرط الثقافي:** يلعب المستوى الثقافي والمعرفي للمتلقي دورا مهما في نجاح عملية التلقي. يقول الجاحظ متحدثا طبقات القراء الذين تختلف آليات ومستويات التلقي عندهم باختلاف الحقول المعرفية التي ينتمون إليها: "لم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب، ولم أر غاية رواة الشعر إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل."⁵

فالجاحظ يتحدث عن ثلاثة أنواع من القراء/ المتلقي: النحوي، وراوي الشعر، والإخباري، كما تحدث قدامة بن جعفر عن نوع آخر من القراء سماه ب"العالم" بجيد الشعر من رديئه.

¹ ابن رشيق: العمدة، ص: 98.

² أبو هلال العسكري الصناعتين، ص: 32.

³ ابن رشيق: العمدة: ج1، ص: 231.

⁴ ابن طباطبا: عيار الشعر، ص: 15.

⁵ الجاحظ: البيان والتبيين، ج4، ص: 24.

ومراعاة لأحوال المتلقي، خصوصاً النفسية منها، وضماناً لديمومة نجاح العملية الإبداعية، وتجنب ما يمكن أن يؤثر عليها من ضجر أو ملل، فإن على المبدع الاهتمام بتنويع الأساليب، والجمع بين الجد والهزل، والانتقال من موضوع لموضوع آخر، من أجل توفير كل الشروط المساعدة على تلقي النص وتأويله. عبر مراعاة أحوال المتلقي. فعلى الشاعر أن ينتبه إلى جمهوره فيخاطبهم لما يجد فيهم قبولاً واستعداداً للسمع. يقول الجاحظ في نصيحته للشاعر: "حدّث الناس ما حدّجوك بأبصارهم. وأذّنوا لك بأسماعهم، ولحظوك بأبصارهم، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك. وقال بعض الحكماء: من لم ينشط لحديثك فارع عنه مؤونة الاستماع إليك".¹

اخور الرابع: ملامح القارئ الضمني وأفق التوقع في الشعرية العربية:

حفل عصر التدوين بكثير من المصنفات النقدية التي تناولت قضايا لها علاقة بالتلقي بمفهومه الحديث، لكن في قالب عربي يتناسب وخصوصيات المجتمع اللغوية والثقافية والأدبية، حيث نجد على سبيل المثال، فكرة القارئ الضمني، ومفهوم أفق التوقع، لم تكن غائبة في الروايات النقدية التي وصلت إلينا، لكنها على غير مسماهما الحديث، وهذا ما بدا واضحاً في العديد من القضايا النقدية والبلاغية، منها على سبيل المثال، "عمود الشعر".

أ- عمود الشعر باعتباره أفقا للقارئ الضمني:

إن إقدام المبدع على الإبداع إنما القصد منه تبليغ رسالة أو خطاب إلى غيره لا إلى نفسه؛ لذلك فإن صورة المتلقي لا ينبغي أن تُفارق فكره في كلّ أطوار العملية الإبداعية، قبل وأثناء الكتابة؛ لأن بداخل المبدع متلقيًا حاضرًا بوجه من الأوجه داخل عقله، يوجّهه إلى أجمل الكلام وأحسنه وفق ضوابط ومعايير محددة، وهذا ما يعرف بـ(المتلقي الضمني) الذي يشير إلى الأعراف والاستجابات الفنية التي تمثل القوانين العامة للإبداع الأدبي، أو ما يسمى في الشعرية العربية القديمة بـ"عمود الشعر"، الأمر الذي يضعنا أمام "نمطين أساسيين من المتقبلين. أحدهما من داخل النص يراقب المبدع ويتابع حيله في الكتابة، ويحرص على تذكيره بالمواضع. والآخر من خارج النص يتدبر القول ومدى إيفائه بعهوده"². وهذا ما يجعل من العمل الإبداعي مجال حوار واتصال بين المبدع والمتلقي الضمني كقوانين ومعايير تحدد أسس الابداع الشعري إنتاجاً وتلقياً، حتى وإن كان وجود هذا الأخير وجوداً افتراضياً ساعة المخاض؛ ليتحوّل إلى وجود حقيقي ممثلاً في (المتلقي الصريح/ الخارج) بعد الانتهاء من الكتابة؛ أي: بعد الولادة؛

¹ الجاحظ: البيان والتبيين، 1، ص: 104-105.

² شكري المبخوت: جمالية الألفة (النص ومتقبله في التراث النقدي)، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 1993، ص: 13.

الأمر الذي يجعل من القارئ من وجهة النظر هاته يُشارك في إنتاج النص الفني من ناحيتين اثنتين: أولاًهما: أنه مُستحضر من طرف الباطن/ المتكلم عبر تحيُّل معيَّن لدوره باعتباره متلقياً (ضمنياً)، والثانية: قبوله باعتباره متلقياً (صريحاً) لدور آخر يحدّد لنفسه عملية القراءة، يَكْمُن في أنه مجرد من ذاته (أنا) خلال يتَّه للرسالة، تكافئ (أناه) المتلقية، وتمكنه من استحضار السياق الغائب عنه¹ مما يعني أن ظاهرة التلقي "تكشف كما تصورها النقاد القدامى، أن المتقبل موجود على نحو من الأنحاء في النص. فهو يسهم في فرض البنية التي يجب أن يكون عليها القول، ويندس في الخطاب اندساساً، يسمي بمقتضاه معياراً من معايير الجودة وبلوغ المحل الأسمى من الأدبية. إنه متقبل ضمني اعتباري متصور ترسم هياكل النص الموضوعية ملامحه، وتنحت كيانه من حبر وورق، أو من أصوات بحسب مقامي الكتابة أو المشافهة".² ليكون مساهماً في تحديد الخطوط الكبرى لبناء النص من بدايته إلى نهايته، لأت الشاعر الحاذق الماهر، هو الذي يلتزم بمعايير عمود الشعر وأعرافه الفنية التي تحدد أسس وضوابط الكتابة الشعرية، لهذا "أنزل النقاد القدامى" المتقبل الضمني "منزلة المعيار في تحديد بلاغة الكلام وما استتبعته هذه الظاهرة أن فعل الإبداع أصبح محتاجاً إلى "سياسة" على حد تعبير الجاحظ منطلقها الإفهام وموضوعها القارئ وغايتها استمالة القلوب".³ مما يعني أن المتلقي الضمني كبنية نصية كان حاضراً في فلسفة وروح عمود الشعر.

ب- عمود الشعر باعتباره أفق توقع:

شكلت تجربة الشعراء المحدثين/ المولدين انزياحاً أو عدولاً جمالياً عن عمود الشعر/ سمت العرب ومذهبهم، من خلال سعيهم إلى استبدال أفق التوقع القديم المحافظ على العمود في تلقي الشعر، بأفق توقع جديد يعبر عن تغير في الذائقة الشعرية العربية، وفي نمط القول الشعري المختلف كل الاختلاف عما ألفته الذائقة العربية، وعما استقر في الشعرية العربية، وعن الأفق الذي يحدد الانتظار الجمالي للقارئ، لهذا اتخذ النقاد كمعيار "لقياس درجة الانحراف عنه وإصدار الحكم الجمالي تبعاً لمقدار ذلك الانحراف، فهو ليس إلا حكماً جمالياً يعبر عن لحظة اكتمال في الذوق الشعري، فبعد مرحلة التشيع بالتجارب السابقة يتحول عمود الشعر إلى معيار محدد لما يجب أن يكون النص عليه حتى يوسم بالشعرية ولما ينتظر القارئ من فعل الكتابة وهو عقد ضمني يوجه إدراك

¹ إدريس بللمليح: المختارات الشعرية وأجهزة تلقيها عند العرب من خلال المفضليات وحماسة أبي تمام، منشورات كلية الآداب بالرباط، ط1، 1995، ص: 279.

² شكري المبخوت: جمالية الألفة (النص ومتقبله في التراث النقدي)، ص: 15.

³ شكري المبخوت: جمالية الألفة (النص ومتقبله في التراث النقدي)، ص: 19.

المتقبل ويخطط له سبيل الفهم ويدله على أقوم مسالك القراءة"¹. وبالتالي، فالصراع الذي كان قائما بين الأفقيين: المحافظ والحدائي نتج عنه اختلاف في النظر إلى مفهوم الشعرية ومحدداتها، وبالتالي طبيعة المسافة الجمالية التي ينبغي أن تفصل النص الإبداعي عن أفق عمود الشعر العربي، فالعدول الجمالي الذي أحدثه الشعر الحدث وما خلفه من تخيب لأفق التوقع بسبب انزياحه عن أفق ومعيار عمود الشعر نتج عنه اتساع للمسافة الجمالية، وبالتالي تحقيق للأدبية من وجهة المحدثين. لكن المسافة الجمالية عند النقاد القدماء كلما كانت متقاربة بين الأفقيين نتج عنها تحقيق للشعرية. مما يعني أن عمود الشعر شكل أفقا لتلقي الشعر والتفاعل الجمالي معه. مع اختلاف بين القدماء والمحدثين في طبيعته.

¹ مراد حسام فطوم: التلقي في النقد العربي في القرن الرابع الهجري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013، ص: 88، 89.

خاتمة:

استنادا إلى ما سبق، يتضح بشكل جلي، أن المتلقي حظي بمزلة كبيرة في النقد العربي القديم، باعتباره عنصرا هاما من عناصر العملية الإبداعية، لهذا ألزم علماء الشعر الشعراء، بضرورة مراعاة أحوال وأصناف المتلقين ومستوياتهم وانتماءاتهم، لكن الاهتمام بشعرية المتلقي كنظرية وتيار نقدي، فقد كان مع نظرية التلقي الألمانية، كثورة ضد البنيوية والوصفية، وإعطاء الدور الجوهري في العملية النقدية للقارئ، علاوة على تجاوز الجمالية التقليدية التي كانت ترفع شعار الانعكاس والمحاكاة والمعنى الجاهز، مما جعلها تعد من أهم المناهج والنظريات النقدية الحديثة في دراسة الأدب ونقده،

المراجع المعتمدة:

- أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، تح: أحمد صقر، دار المعارف، ط4،

1992

- أبو بكر الصولي: أخبار أبي تمام، تح: خليل عساكر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1937
- أحمد طايبي: الشعر العربي: مجاري التلقي ومستقرات التأويل، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2022،
- إدريس بلمليح: المختارات الشعرية وأجهزة تلقيها عند العرب من خلال المفضليات وحامسة أبي تمام، منشورات كلية

الآداب بالرباط، ط1، 1995

- الجاحظ: البيان التبيين، ج1، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1975
- حازم القرطاجني: منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد ابن الخوجة، تونس، ط4، 1966،
- حسان بن ثابت: ديوان حسان بن ثابت، ج1: تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974
- حسن الواد: مناهج الدراسات الأدبية، مطبعة النجاح الجديدة، ط4، 1988
- الخطيب القزويني: الإيضاح غي علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، 2003
- سامي مكّي العاني: الإسلام والشعر، مجلة عالم المعرفة، ع66، 1978
- الشعرية العربية، أدونيس، دار الأدب، بيروت، ط2، 1989
- شكري المبخوت: جمالية الألفة (النص ومتقبله في التراث النقدي)، الجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت

الحكمة، 1993

- عبد العزيز عتيق: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط4، 1986
- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، ط2، 1988
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004
- عبد الله محمد الغدامي: الكتابة ضد الكتابة، دار الآداب- بيروت، ط1، 1991
- محمد المبارك: استقبال النص عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1999
- مراد حسام فطوم: التلقي في النقد العربي في القرن الرابع الهجري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013

- مصطفى صادق الرفاعي: تاريخ آداب العرب، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000
- معجز أحمد: أبو العلاء المعري، شرح ديوان المتنبي، تح: عبدالمجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، 1986
- يوسف بن أبي بكر السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،

2000

نظرية التلقي في الفكر الغربي،
ما بين سياقات النشأة، وتحديات الرقمنة

الباحث: محمد العمراني

طالب بسلوك الدكتوراه

الكلية المتعددة التخصصات بالراشدية

نحت إشراف الدكتور أحمد طايحي

المملكة المغربية

المخلص:

ظهرت نظرية التلقي سنة 1967، من أجل محاولة رد الاعتبار للمتلقي، وجعله المتربع على عرش العملية الإبداعية، لذا تحوّل فيها الاهتمام من المبدع إلى المتلقي؛ أي من فكرة الإبداع إلى فكرة التأويل، مما جعلها تمثل تحولا جذريا يشير إلى بداية عصر تاريخ الأدب، والإعلان عن موت عصر نظرية الأدب التي كانت تهتم بالمؤلف ونصه، في مقابل إغفالها للمتلقي وفعل التلقي الذي يمنح للنصوص الإبداعية التخيلية الديمومة رغم انتفاء الشروط والسياقات التي أفرزتها.

الكلمات المفتاحية: المتلقي، نظرية التلقي، التأويل، الإبداع، التخيل...

تقديم:

شهد النقد الأدبي تحولات جوهرية عبر مساره الطويل، خصوصا في القرن العشرين، ولعل من أهم تحليات هذا التحول، هو ظهور نظرية التلقي سنة 1967 التي تأثرت بالاتجاهات الفلسفية والتأويلية، مع مجموعة من النقاد البارزين، خصوصا هانز روبرت ياكوبس، وفولفغانغ إيزر، من أجل محاولة رد الاعتبار للمتلقي، وجعله المترفع على عرش العملية الإبداعية، باعتباره طرفا فاعلا في إنتاج الدلالة، بعد أن كان الاهتمام النقدي قبلها منحصرا في عناصر ثلاثة تكون الظاهرة الأدبية؛ وهي المؤلف والسياق والنص. لذا تحول فيها الاهتمام من المبدع إلى المتلقي؛ أي من فكرة الإبداع إلى فكرة التأويل، مما جعلها تمثل تحولا جذريا يشير إلى بداية عصر تاريخ الأدب، والإعلان عن موت عصر نظرية الأدب التي كانت تهتم بالمؤلف ونصه، بعد أن تم الإعلان عن موت الإنسان والإله، وكل ما له علاقة بميتافيزيقا الحضور. حيث أعادت النظر في طبيعة العلاقة الجامعة بين ثنائية الذات والموضوع، لأن العلامة ليس باستطاعتها أن تقول شيئا إلا بوجود متلق لها يستقبلها، ويستنتق دلالاتها، ويؤول معانيها الصريحة والمسكوت عنها، ويعمل على كشف أنساقها المضمرة. أي أن العلاقة التفاعلية بين الأعمال الأدبية وتواتر التلقيات وتعاقبها تاريخيا تتجلى في مظهرين: مظهر جمالي فني Aspect Esthétique ومظهر تاريخي متسلسل Aspect Historique .

ونظرا لما لهذه النظرية من أهمية في مجالي النقد والأدب، فإنها تثير العديد من الأسئلة الإشكالية، سواء على المستوى النظري، أو على المستوى الإجرائي، من قبيل:

ما أهم سياقات نشأتها، وعلاقتها بغيرها من النظريات والمناهج النقدية؟

إلى أي مدى، يمكن اعتبار التلقي عملية موضوعية، وليس ذاتية؟

هل يؤدي تنوع واختلاف القراءات والتلقيات إلى فقدان النص لهويته وخصوصياته الجمالية؟

كيف يمكن التوفيق بين حرية القارئ في القراءة والتلقي، وبين سلطة النص الإبداعي؟

ما أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية؟

المبحث الأول: نظرية التلقي النشأة والمفهوم

أولاً: المفهوم:

إن المصطلح *terme* هو محصلة للتفاعل بين النظرية التي أفرزته من ناحية، ومناخه الفكري والثقافي والتاريخي والإيديولوجي من ناحية أخرى، أي إنه ينمو وينشأ في حقل معرفي خاص به، ونقله بكل حمولته الثقافية والإيديولوجية من لغة وسياق فكري وحضاري إلى آخر مخالف من غير ضابط منهجي، وحذر معرفي، يخلق أزمة عند المشتغلين في الدرس النقدي، ويؤدي إلى خلط وغموض وإلغاز، وأزمة مصطلحية، لذا تعد قضية المصطلح من أهم القضايا الأساسية التي ينبغي على الباحث مراعاتها والانتباه لخطورتها، فلا يمكن الخوض في حقل معرفي، ما لم تتم الإحاطة الشاملة بجهازه المصطلحي وفهم سياقات نشأته، لأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ولكل علم مصطلحاته الخاصة به التي تمنحه طابع التفرد والتميز عن غيره من العلوم الأخرى، ولعل ما يزيد من صعوبة المصطلح، هو ترجمته من لغة إلى أخرى، وتقديمه للقارئ بالاعتماد على النظرة الذاتية والاجتهاد الشخصي للمترجم دونما رجوع لأصوله، فتتعدد الترجمات للمصطلح الواحد، وتضيق الخصوصية، فالمصطلح الغربي الواحد، يقدم بمصطلحات وترجمات كثيرة، بل ومتضاربة أحياناً في النقد العربي تبعاً لتوجه ومزاج كل ناقد، مما يدل على أهمية مراعاة الخصوصية الحضارية والتاريخية للمصطلح.

إن هذا الذي أشرنا إليه، يصدق على كثير من المصطلحات النقدية، خصوصاً تلك التي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية، ويعد مصطلح نظرية التلقي نموذجاً على ذلك. حيث عرفت هذه النظرية إقبالا كبيرا من طرف الباحثين والنقاد، وحظيت باهتمام دراسات عديدة، غير أن تلك الدراسات خصوصاً العربية منها عانت اضطراباً، وتخبّطاً، وقلقاً في ضبط المصطلح، فهو ليس موحداً عند جميع النقاد، حيث وردت مصطلحات عدّة للتعبير عن التلقي، نذكر منها: نظرية التلقي، نظرية القراءة، نظرية جمالية التجاوب، نظرية الاستقبال، نظرية التأثير والاتصال، نقد استجابة القارئ...، وربما يمكن أن نرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى عملية الترجمة؛ إذ إنّ معظم الكتب والمقالات التي قاربت نظرية التلقي أخذت عن لغة وسيطة غير الألمانية. مما خلف نوعاً من الضبابية والغيبش المعرفي عند القارئ، لهذا سيكون لزاماً من الناحية المنهجية العمل على ضبط المصطلح، أو على الأقل اختيار الأنسب منه، مع العلم أن الخوض في قضية المصطلحات أمر شاقّ وعسير، بيد أنّ العمل على توحيدها، ومحاولة ضبطها، أمر ضروري ومهمّ للباحث في مجال النقد والأدب.

إنَّ إشكالية هذا المصطلح المركَّب لا تكمن في الجزء الأول منه، بقدر ما تكمن في جزئه الثاني، إذ إنَّ هناك شبه إجماع حول اختيار الشق الأول (النظرية)، في حين أن الاختلاف يدور حول الشق الثاني الذي تعددت مصطلحاته، لعل أشهرها: نظرية التلقي *théorie de la réception*، التي تحتم بقضية تلقي النصوص وتأويلها، إلا أنها كما يرى عبد الكريم شرفي " لا تحيل على نظرية موحدة. بل تندرج ضمنها نظريتان مختلفتان يمكن التمييز بينهما بوضوح رغم تداخلهما وتكاملهما، هما "نظرية التلقي" و "نظرية التأثير". تحتم نظرية التلقي بالكيفية التي يتم بها تلقي النص الأدبي في لحظة تاريخية معينة، ولذلك نجدها تركز على شهادات المتلقين بشأن هذا النص أو بشأن الأدب عموماً، وعلى أحكامهم وردود أفعالهم المحددة تاريخياً، وتعتبرها عوامل حاسمة في تحديد كيفية التلقي في هذه اللحظة التاريخية بعينها. وتوجهها هذا، هو ما يبرر اعتمادها على المناهج التاريخية والسوسيولوجية. أما نظرية التأثير، فإنها تعتقد أن النص الأدبي يبني بكيفية مسبقة استجابات قرائه المفترضين، ويحدد بكيفية قبلية سيوروات تلقيه الممكنة، ويثير ويراقب كل واحدة منها بفضل قدرات التأثير التي تحركها بنياته الداخلية. ومن هنا راحت تركز على النص في حد ذاته من حيث التأثيرات التي يمارسها، مستندة في ذلك على المناهج النظرية والنصية. وتبلغ جمالية التلقي كامل تطورها وشموليته وخصوصيتها عندما تؤلف بين هذين الاتجاهين المتكاملين والمتداخلين¹، مما يعني أن نظرية التلقي تقوم على تصورين متلازمين ومتكاملين يجمع بينهما عنصر أساسي وهو القارئ، وهما:

✓ تصور يابوس الذي يقوم على تقديم فهم جديد للأدب، يهتم بالكيفية التي يتم بها تلقي النصوص الإبداعية في فترات تاريخية معينة، وردود أفعال القراء المتعاقبين تجاه هذا التلقي، لأن تاريخ الأعمال الأدبية، هو تاريخ ردود واستجابات متلقيها، لذلك ارتأى أن يسمي نظريته بنظرية التلقي عوض نظرية الاستقبال الذي يراه أنه مناسب لمجال آخر غير الأدب، الذي هو الإدارة الفندقية، حيث يقول: ربما بدت المسائل المتعلقة بالاستقبال أنسب إلى الإدارة الفندقية منها إلى الأدب.²

✓ تصور إيزر الذي يقوم على العلاقة الجدلية التفاعلية بين النص الإبداعي والقارئ.

¹ عبد الكريم شرفي: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، دراسة تحليلية نقدية في النظريات النقدية الغربية الحديثة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007، ص: 143.

² روبرت هولب: نظرية التلقي، مقدمة نقدية، تر: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000 ص: 24

لكن على الرغم، مما قد يبدو من ازدواجية في المفهوم، إلا أن هناك تداخلاً بين التلقي والتأثير، يتجلى في تلك العلاقة الجدلية بين بنيات النص التأثيرية والتوجيهية من جهة، وبين الاستعدادات النفسية والسوسيوثقافية للمتلقي والسياقات التاريخية لعملية التلقي، وبهذا التأليف بينهما تبلغ نظرية التلقي كامل تطورها وشموليتهما، لأن دراسة التلقي المتعاقبة على النص تستلزم تحليل بنيته التأثيرية، للكشف عن المستويات والبنى التي جذبت إليها المتلقي وأثرت عليه، من مجموع الإمكانيات والطاقت الفنية التي تكون النص، مما يمكن من معرفة ميولات القراء، والشروط التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى هذه التحققات، وفي التلقي يتم رصد ردود أفعال المتلقين. "معنى هذا، أن وصف التفاعل الذي تنبثق شروطه وسماته في عملية التواصل الفني، وصف لا بد أن يسير في اتجاهين اثنين، الأول يدرس فعل النص أو وقعه، والثاني يهتم بأنظمة رد الفعل التي تنعكس خلال عملية القراءة، بحكم الوقع الجمالي الذي يحدثه فيها كل نص في".¹

انطلاقاً مما سبق، فالتحديد الشامل لنظرية التلقي، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجمع بين مشروع يابوس وإيزر، فكلاهما مكمل للآخر. فإيزر يؤكد أن عمله خاص بنظرية التأثير، غير أنه لم يجرّد التأثير من بُعد التلقي، كذلك يابوس، لم يجرّد التلقي من بُعد التأثير، مما يدل على التفاعل والتكامل بين التلقي والتأثير وعدم إمكانية الفصل بينهما. وبالتالي فالجمع بينهما أمر ضروري للإمساك بالعلاقة التواصلية الجدلية التي تقوم بين النص والقارئ، لأنه كلما سيطرت إحدى المقولتين انطمست الأخرى، فتضيع علاقة التفاعل والتبادل بين القطبين. وهذا التفاعل هو الذي منع جمالية التلقي من أن تكون نظرية للتلقي الخالص، أو نظرية للتأثير الخالص، ومنعها من التركيز على النص وحده أو التركيز على المتلقي وحده، فكانت في الوقت نفسه تنطلق من النص ومن المتلقي وتحاول الإمساك بالتفاعل القائم بينهما، أي بين التأثير والتلقي.² والتالي، فالأسلم منهجياً أن نقترح تثبيت مصطلح نظرية التلقي؛ لأن لفظة (التلقي) كانت القاسم المشترك بين النظريات النقدية، والأقرب إلى الدلالة المقصودة، وهي تلقي القارئ للنصوص الأدبية، والتفاعل معها، كما "تشير على الإجمال إلى تحوّل عام من الاهتمام بالمؤلف والعمل إلى النصّ والقارئ؛ ومن ثم فإنّها تستخدم بوصفها مصطلحاً شاملاً يستوعب مشروعات يابوس وإيزر كليهما".³

¹ مجموعة من المؤلفين: نظرية التلقي إشكالات وتطبيقات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص: 108.

² شرفي، عبد الكريم من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة: ص: 149.

³ روبرت هولب: نظرية التلقي، مقدمة نقدية، ترجمة عز الدين إسماعيل، ص: 33.

ثانيا: النشأة

نشأت نظرية التلقي في نهاية الستينات من القرن العشرين بألمانيا الغربية، خصوصا في مدرسة كونستانز ¹ kanstanz مع مجموعة من الباحثين، من أبرزهم هانز روبيرت ياوس Hans Robert Jauss الذي يعد مقاله: تاريخ الأدب: تحد لنظرية الأدب" عام 1967. إعلانا عن ميلاد هذه النظرية، بالإضافة إلى فولفغانغ آيزر Wolfgang Izer ، وذلك بسبب الإهمال الذي تعرض له عنصر المتلقي Récepteur وفعل القراءة L'acte de lecture.

وإذا ما استحضرننا علاقة التلازم بين الإبداع والتلقي، فإن الحديث عن فعل التلقي، والعلاقة بين النص والقارئ ليست نتاجا لنظرية التلقي الحديثة، بل هي قديمة قدم العملية الإبداعية، لكن الاهتمام بشعرية المتلقي كنظرية وتيار نقدي، فقد كان مع نظرية التلقي الألمانية، كثورة ضد البنيوية والوصفية، وإعطاء الدور الجوهرية في العملية النقدية للقارئ، علاوة على تجاوز الجمالية التقليدية التي كانت ترفع شعار الانعكاس والمحاكاة والمعنى الجاهز، مما جعلها تعد من أهم المناهج والنظريات النقدية الحديثة في دراسة الأدب ونقده، لأنها إفراز موضوعي لتراكم نظري وعلمي معرفي ومنهجي، وتوليف لاتجاهات فلسفية ونقدية وأدبية وحقول علمية مختلفة: المادية التاريخية، التحليل النفسي، علم الاجتماع، اللسانيات، السيميائيات، النظرية التواصلية، الفلسفة الظاهرية والتأويلية... مما يعكس غنى هذه النظرية التي شكلت ثورة في مجالي النقد والأدب.

إن نظرية التلقي، جاءت لتؤسس بعدا جماليا في قراءة الأدب، من خلال تقديمها لرؤية جديدة للعملية الإبداعية تركز على تاريخ التلقيات، وبما يتركه النص من وقع جمالي في متلقيه، وكذلك البحث عن سر دوام الأعمال الإبداعية وخلودها رغم انتفاء شروط إبداعها، من أجل كتابة تاريخ أدبي جديد مبني على أساس التلقي، وليس تاريخا للمؤلفين أو المؤلفات، مما جعلها تعطي للمتلقي سلطة مركزية في تلقي النص وتأويله، وكشف مجاهله ومغالقه، والغوص في أعماقه، وفك شفراته، وحل عقده عبر فعل القراءة. لأن فعل الكتابة الإبداعية ليست لحظة نهاية، بل تفترض وجود مرحلة أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي مرحلة القراءة التي تكون فيها التجربة الجمالية للقارئ، هي الرهان الذي يحدد الوجود الفعلي للنص، الذي لم يعد من منظور نظرية التلقي مجرد وثيقة أو تحفة، بل أصبح أداة تفاعل بينه وبين الذات المتلقية له، وهذا يعني أن الأدبية، ليست صفة ملازمة لكل النصوص الإبداعية في

¹ سميت بهذا الاسم نسبة إلى مدينة كونستانز الواقعة في الشمال الغربي من نهر "كونستانز" من ألمانيا الغربية سابقا. نشأت في أواخر الستينات كردة فعل على المدارس الثلاثة التي كانت مهيمنة على الدراسات الأدبية والنقدية الألمانية في تلك الفترة، وهي: مدرسة التفسير الضمني، والمدرسة الكلاسيكية، ومدرسة فرانكفورت، من أهم أساتذتها: ياوس، وإيزر.

كل زمان ومكان، بل هي قيمة يضيفها القراء المتعاقبون على النص الإبداعي، أي أن جماله ليس في ذاته، بل يتحقق عبر تعاقب القراء على قراءته وتداوله، فيكون التلقي هو المعيار لتمييز جيد الأعمال من رديفها، وهو السر في خلودها، بمعنى أن جمالية النص ليست جمالا مطلقا متعاليا على الزمكان، بل قيمة نسبية يتجلى فيها "منفعل وفاعل في آن واحد، إنها عملية ذات وجهين. أحدهما الأثر الذي ينتجه العمل في القارئ، والآخر كيفية استقبال القارئ لهذا العمل أو "استجابته" له، فباستطاعة الجمهور أو المرسل إليه أن يستجيب للعمل الأدبي بطرق مختلفة، حيث يمكنه الاكتفاء باستهلاكه، أو نقده، أو الإعجاب به، أو رفضه، أو الالتذاذ بشكله، أو تأويل مضمونه، أو تكرار تفسير مسلّم به، أو محاولة تفسير جديد له، كما يمكن أن يستجيب للعمل بأن ينتج بنفسه عملا جديدا. هكذا إذن تستنفذ السيرة التواصلية le processus de communication للتأريخ الأدبي: فالمنتج، هو أيضا متلق جديد يشرع في الكتابة، فبوساطة كافة هذه الطرق المختلفة يتشكل معنى العمل على نحو جديد باستمرار، نتيجة تضافر عنصرين: "أفق التوقع" أو السنن الأول الذي يفترضه العمل، و "أفق التجربة" أو السنن الثاني الذي يكمله المتلقي".¹

ولعل ما ينبغي الإشارة إليه، ونحن بصدد الحديث عن نشأة نظرية التلقي، أن أهم ما يميز العقل الغربي منذ بداية الحداثة النقدية، هو قابليته وقدرته على النقد والنقض والحوار والمراجعة، والتوظيف الأمثل لمنجزات العقل؛ علميا وفلسفيا ولغويا، بالإضافة إلى القدرة على الوقوف للتساؤل، وإعادة التأمل والتفكير بشكل موضوعي فيما تم انجازه من نظريات ومناهج، إما بمراجعاتها وتصحيح جوانب الخطأ فيها، أو نقضها وتجاوزها واقتراح بدائل جديدة، تعمل على استحضار مختلف المستجدات والتحديات الفكرية، وعلى توسيع آفاق الرؤية النقدية، وتقديم أجوبة على الأسئلة المعرفية التي فرضتها الشروط الموضوعية الجديدة من أجل فهم أعمق وأشمل للعلمية الإبداعية، وصياغة مناهج نقدية جديدة لها. وهذا ما شاهدناه في توالي وتتابع النظريات النقدية التي جاءت كإفراز موضوعي لتلك التحولات، مثل المناهج السياقية، والبنوية، والبنوية التكوينية، والسيمائيات والتفكيك، والتلقي والنقد الثقافي والتاريخية الجديدة والنقد النسوي،... الخ.

هذا التحول المستمر، والتجديد الدائم في الفكر الغربي، جعل من مميزات المنهج النقدي، أنه في كل لحظة تاريخية من عمره، تتم مراجعة شاملة لأسسه ومفاهيمه الاستيمولوجية وأدواته الإجرائية، ثم طرح بدائل منهجية، عندما يصبح جهازه المفاهيمي، أو

¹ هانز روبرت ياوس جمالية التلقي: ، ترجمة رشيد بنحدو، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2004، ص: 101

الإجراء المنهجي له، عاجزا عن تقديم أجوبة لأسئلة معرفية مستجدة أفرزتها التحولات الجديدة، وبالتالي يدفع بالنظرية إلى طرح بديل فكري نقدي جديد، مغاير للنماذج السابقة التي فقدت مشروعيتها وجودها، لتعمل أولا، على توفير المفاهيم والأدوات التي تساعد على عملية الفهم والممارسة. ثم ثانيا، استجابة لمختلف التحولات الموضوعية والتغيرات البنيوية، لأن النظرية، تتداخل عوامل عديدة في نشأتها وإفرازها، تتعدى في كثير منها العامل الأدبي، وهذا يدل على أن "الفكر النقدي الحديث في المجتمع الغربي ليس فكرا خالصا للأدب، بل تتداخل في مفاهيمه الجوانب الأدبية، والمنازع الفكرية والمذهبية بصورة معقدة، يصعب معها أن تتعامل مع الرؤية أو النظرية النقدية بمنظور أدبي مجرد عن بواعثه ونزعاته الفكرية المعاصرة. فمسألة الفصل بين المذاهب الفكرية أو السياسية والتمذهب الأدبي مسألة غير مقبولة في التعامل مع نظريات الأدب الغربي اليوم"¹.

وهذا ما ينطبق على نظرية التلقي، التي جاءت كغيرها من المناهج والنظريات النقدية، لتوفر شروط ظهورها الموضوعية، ولخلخلة الأفكار والمفاهيم والتصورات النمطية للدراسات الأدبية القائمة آنذاك، ثم ملء ذلك الفراغ المعرفي والمنهجي في التعامل مع عناصر العملية الإبداعية، من خلال تقديم بديل منهجي جديد يقوم على تجاوز مظاهر الضعف والقصور في المناهج السابقة، مما يعني أن ظهورها لم يكن صدفة أو عبثا معرفيا وتحما فكريا، بل هي حصيلة التحولات الحداثية، والتغيرات الجوهرية الفكرية والعقائدية التي عرفت أوروبا منذ القرن الرابع عشر للميلاد، خصوصا فيما يتعلق بوضع قطيعة مع الفكر المسيحي اللاهوتي القرسطي، الذي كان يرى في الخطابات الدينية لرجال الدين، أنها لا تقبل إلا حقيقة أو تأويلا واحدا، إلى إعادة الاعتبار للذات المفكرة المبدعة واعتبارها هي مركز الكون والمعرفة والحقيقة.

كما تعد إفرازا موضوعيا للصراعات الفكرية والسياسية، حيث تأثر روادها بالتوجه الرأسمالي والبرالي الذي تبنته ألمانيا الغربية كرد فعل على الفكر الماركسي الذي كان مهيمنًا على تفكير ألمانيا الشرقية، وللثورة على تلك القيود التي كبل بها النقد الشيوعي عملية الإبداع، حيث فرض على القارئ التعامل مع النص وفهمه في حدود ما يحمله من قضايا إيديولوجية تلغي ذاتيته. بتعبير أدق، فنظرية التلقي، تمثل صراعا بين نظام ديمقراطي برجوازي، يعطي الحرية المطلقة للفرد، وتخليصه من أي قيود تشل حركته وحرية، ويحرره من استبداد الطبقة والحزب، وبين نظام شيوعي يخضع فيه الفرد لسلطة/ استبداد الطبقة الاجتماعية والحزب، لهذا "فقد ألقى رواد نظرية التلقي على الماركسية تبعة الأزمة التي حدثت في الأدب، وفي انحراف القارئ فكريا في تعامله مع النص.

¹ محمود عباس عبد الواحد، قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وترثها النقدي دراسة مقارنة: دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1966، ص: 16.

ونقاد ألمانيا الشرقية يصفون نظرية التلقي بأنها محاولة برجوازية تدل على إفلاس روادها في إيجاد البدائل للمعالجة الماركسية".¹ هذا الصراع السياسي والإيديولوجي كان له أثره البارز في إشعاع النظرية ورواجها في الأدب الغربي، خصوصا في المجتمعات التي تؤمن بحرية الفرد، مما يعني أن هذا الانتقال النقدي كان صدى للتحويلات البنوية التي عرفت أوروبا عموما، وألمانيا خصوصا في شتى المجالات. "فعلى المستوى السياسي: انهارت الديكتاتوريات، وفشلت سياسة القطب الواحد، وحلت محلها الديمقراطيات والتعددية الحزبية والمجالس البرلمانية والحركات النقابية... الخ.

وعلى المستوى الفكري: تراجعت فلسفة الميتافيزيقا التي تسعى إلى معرفة الحقيقة المطلقة الكامنة وراء الظواهر، حيث تحول اهتمام الفلاسفة من المركز إلى الهامش، وظهر جيل جديد: فريدريك نيتشه، مارتين هيدجر، ميشيل فوكو، جاك دريدا، وغيرهم، يدعو إلى تفويض فلسفة المركز، وإعادة الاعتبار لما اعتبرته هذه الفلسفة هامشا. فلم تعد الفلسفة مع هؤلاء بحثا عن الحقيقة المطلقة، بقدر ما أصبحت خلخلة دائمة لسلطة الحقيقة وإقرارا بنسبيتها وتعددتها بحسب تعدد التأويلات.

وعلى المستوى الاجتماعي: عرفت بنية العلاقات الاجتماعية تطورات تجلت في تعدد فرص التواصل بين مختلف الأجناس والثقافات... واستتبع ذلك تغيرا في هوية الذات التي أصبحت محملة بثقافات متباينة.

وحتى على المستوى العلمي الذي تحكمه الموضوعية لم تسلم من هذه التحويلات حيث حلت فيه النسبية محل الإطلاق".²

هذه التحويلات هي التي جعلت نظرية التلقي تشكل ثورة على النزعة الوثوقية، التي تدّعي الحقيقة المطلقة، بالإضافة إلى تصحيح حركة انحراف الفكر النقدي، من خلال التأكيد على مبدأ النسبية والتعدد، وأهمية التفاعل بين النص والمتلقي، بعد أن تهدمت الجسور الواصلة بينهما، بسبب النظريات النقدية السابقة التي غفلت عن الإجابة على سؤال جوهري، يشكل أساس العملية الإبداعية، وهو عجزها عن كشف "السر الذي يجعل الأدب مستمرا وحيا حتى بعد أن تفنى الظروف التاريخية والاجتماعية التي أدت إليه، بل لم تستطع تلك النظريات أن تجد أسبابا مقنعة للتمييز بين النص الأدبي وغيره من حيث القيمة، وظلت التساؤلات ملحة، وظل البحث الأدبي في توتراته وتساؤلاته اللاهوائية حائرا".³

¹ محمود عباس عبد الواحد: قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وترثنا النقدي، ص: 16.

² محمد مساعدي: مقال: من سلطة المدلول إلى مغامرة الدال، قراءة في المسار التاريخي للدراسة الأدبية:

[https://www.aljabriabed.net/n27_11musaidi.\(2\).htm](https://www.aljabriabed.net/n27_11musaidi.(2).htm)

³ حسن محمد عبد الناصر نظرية التوصليل وقراءة النص الأدبي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ص: 63.

أما ياكوس فيرجع أسباب ظهور نظرية التلقي في مقالته: "التغيير في نموذج الثقافة الغربية" التي نشرها عام 1969 إلى عوامل عديدة منها:

- ✓ الأوضاع الجديدة التي فرضت تغيراً في النموذج، مما جعل جميع الاتجاهات باختلاف مشاربها تستجيب للتحدي؛
- ✓ التذمر العام من قوانين الأدب، ومناهجه الكلاسيكية السائدة، والتنبؤ بزوالها وتلاشيها النهائي؛
- ✓ حالة الفوضى والاضطراب المذهل، الذي شهدته نظريات الأدب والنقد المعاصر، وقصر الجهاز المفاهيمي والإجرائي للاتجاهات النقدية السابقة؛
- ✓ الثورة المتنامية ضد الجوهر الوصفي للاتجاه البنيوي، وتفاقم هذه الثورة وتحولها إلى أزمة أدبية خلال فترة المد البنيوي؛
- ✓ توجه الكتاب والنقاد نحو القارئ بوصفه العنصر المهمش في عملية القراءة التي تتكون أساساً من الثلاثي المعروف ب: المبدع/ النص/ المتلقي.¹

استناداً إلى ما سبق، يتبين جلياً أن نظرية التلقي، تأسست على الانفتاح والاستفادة من مختلف المناهج والنظريات النقدية، وبهذا يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية للنظريات النقدية الحديثة والمعاصرة:

- **مرحلة هيمنة المؤلف/ الناص:** وتتجلى في المناهج السياقية (المناهج الحديثة) في القرن 19م، كالمنهج التاريخي، والاجتماعي والنفسي، حيث يتم التركيز على المعطيات الخارجية في مقارنة النص الإبداعي؛ كحياة المبدع، وظروفه التاريخية، وانتماءاته الاجتماعية، وحالاته النفسية، باعتباره محور العملية الإبداعية والنقدية، والموجه لعملية القراءة والتأويل.
- **مرحلة هيمنة النص:** مع ما يعرف بالمناهج النسقية (المناهج الحديثة)، التي امتدت من الخمسينات إلى السبعينات، ونادت بموت المؤلف، خصوصاً مع البنيوية بمختلف مدارسها، التي اهتمت بمقارنة النص الإبداعي مقارنة محايثة *approche* immanent بوصفه بنية مغلقة مكتفية بذاتها.
- **مرحلة هيمنة المتلقي:** أو ما يسمى بالمناهج ما بعد البنيوية؛ منها: التلقي والتفكيكية في السبعينات من القرن 20م، التي جاءت كتصحيح للاتجاهين السابقين من خلال الاهتمام بالقارئ، والبحث في تاريخ القراءة، وفعل التلقي والعلاقة بينهم.

¹ حسن محمد عبد الناصر، نظرية التوصليل وقراءة النص الأدبي: ص: 99-100.

وكنتيجة لما أشرنا إليه، فقد اتسمت نظرية التلقي بخصائص، منحنتها طابع التميز على غيرها من النظريات، نذكر بعضاً منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

✓ لم تسقط في المنزلق أو النظرة الضيقة التي سقطت فيها المناهج والنظريات السابقة، فبالإضافة إلى تركيزها على مسألة القراءة والتلقي، فهي لم تغفل باقي مكونات العملية الإبداعية الأخرى، بل عملت على وضع ضوابط للحد من الغلو أو التفریط في أي عنصر، وهذا ما ينتج عنه متعة القارئ، وثناء النص، وشهرة المؤلف. وتحقيق التفاعل والتكامل بين هذه العناصر. ثم مع غيرها من المعطيات غير الأدبية.

✓ لم تضع قطيعة مع غيرها من المناهج والنظريات، بل عملت على احتوائها والاستفادة منها حواراً ونقداً.

✓ إيمانها بتعدد وتنوع القراءات والتأويلات، واختلاف أجهزة تلقي النصوص.

المبحث الثاني: التلقي عند اليونان.

مما لا شك فيه، أن الباحث في تاريخ النقد الأدبي عموماً، ومسألة التلقي خصوصاً، سيجد أنها تضرب بجذورها في تاريخ الفكري البشري، أي أن التلقي، ظاهرة تواصلية قديمة قدم الشعر، لأن وجود أحدهما يقتضي بالضرورة وجود الآخر، وهذا ما نجد ملامحه في التراث النقدي والبلاغي عند اليونان.

فقد حظي المتلقي باهتمام كبير عند السفسطائيين¹ وذلك لقدرته على فهم الأشياء وإدراك حقيقتها، يؤكد ذلك السفسطائي الكبير بروتاغوراس² Protagoras، بقوله: الإنسان مقياس الأشياء جميعاً.³

¹ السفسطائي Sophist : هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى مجموعة من المعلمين والفلاسفة والخطباء، التي ظهرت في اليونان القديمة، وخاصة في أثينا، في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد، عُرف أصحابها بمهارتهم في الجدل والخطابة، وبقدرتهم على التعليم والإقناع واستخدام الخطابة والحوار لتعليم الشباب فنون البلاغة والإقناع، حيث استطاعوا التأثير على الناس وإقناعهم بأفكارهم، استناداً إلى قانون "الإغواء الجمالي" بغض النظر عن مدى صحة أو دقة تلك الأفكار، وهذا ما جعلهم مثار جدل في الفكر الفلسفي اليوناني. كما اتسمت بالنزعة الذاتية في إثبات الحقيقة، حيث دعت إلى الاهتمام بالإنسان، جاعلة منه الموضوع الأساسي للتفلسف والتفكير، لأنه هو معيار الحقيقة والمعرفة. وقد تميز السفسطائيون بخصائص عديدة أهمها:

- النسبية الأخلاقية والمعرفية: يرى السفسطائيون أن الحقيقة ليست ثابتة، بل هي متغيرة بتغير الشروط الذاتية والموضوعية للشخص. لهذا كان بروتاغوراس يقول: "الإنسان مقياس كل شيء"، بمعنى أن ما هو صحيح أو خاطئ نسبي، ويعتمد على إدراك الفرد.

- فن الخطابة والإقناع: انتبه السفسطائيون إلى أهمية تعليم فنون الخطابة والقدرة على الإقناع، حيث عملوا على تدريب شباب أثينا على التحدث أمام الجماهير والدفاع عن حقوقهم وآرائهم بجرأة وفاعلية.

كما أكدوا على أهمية خبرة الحواس ودورها في إدراك الحقيقة وتحقيق المعرفة التي تتفاوت وتختلف من شخص لآخر، مما جعلهم يدافعون عن نسبية المعنى الذي تساهم الذات المتلقية له في تشكيله وإنتاجه، أي اعتمدوا على مبدأ الظن، الذي يقترب من معنى التأويل، وينفتح على قابلية تعدد القراءات واختلاف التأويلات باختلاف السياقات، لأن الأشياء متغيرة باستمرار، فنحن لا نسبح في النهر مرتين على حد تعبير هرقليطس.

إن غايتهم الكبرى، كانت هي محاولة إقناع المتلقي، من خلال استثمار فن الخطابة المرصعة بمختلف أشكال الحجج والبراهين، وأساليب البيان، والبديع اللفظي والمعنوي، وغير ذلك من المكونات الفنية والجمالية التي تؤدي إلى تحميل الكلام، وتنميته، لأنها - كما يرى جورجياس - هي فن القول، الذي غايته الكبرى الإقناع، باستثمار سحر اللغة وإمضاءاتها، والتلاعب بمعانيها، وجمال تراكيبيها وأساليبها، من أجل تحقيق استجابة المتلقي والتأثير على مشاعره، وإيقاظ أهوائه. وهذا ما يجعل التقاطع حاصلًا بين فلسفتهم ورؤيتهم لعملية التلقي، مع نظرية التلقي، وبالتالي، "يتضح للمطلع على المراحل التي مرت منها ظاهرة التواصل الفني، أن السفسطائيين؛ من أمثال: بروتاغوراس، وجورجياس، وأنظفون السفسطائي، كانوا يتخذون الخطابة وسيلة للتأثير على الجمهور المتلقي ومحاولة إقناعه، إن بلاغة الخطابة السفسطائية، تكمن في آلياتها التعليمية، التي تعتمد استعمال الأقاويل الخداعة والمغالطات في الكلام، والحجج المضللة من أجل الانتصار على رأي مطلوب بطلانه"¹.

هذا التلاعب باللغة، وما ينتج عنه من خداع وتمويه للمتلقي وتزييف للحقائق، هو ما جعل أفلاطون ينتقد السوفسطائيين ويطرد الشعراء من جمهوريته الفاضلة، لما لهم من تأثير سلبي على الناس، وبعدهم عن الحقيقة الموجودة في عالم المثل الذي هو المنبع والأصل النقي، وأن الفن/ الشعر يشوه هذا النقاء، وفيه بعد عن الحقيقة، لأنه تقليد للتقليد، وهو تصوير للواقع الموضوعي/عالم الأشياء، الذي هو بدوره تصوير وتقليد لعالم المثل والأفكار الذي تعود إليه صور الأشياء.

- التعليم كوسيلة للكسب: كان السفسطائيون يتقاضون أجرًا مقابل تعليمهم الجمهور فن الخطابة، مما جعلهم عرضة للانتقاد من أغلب الفلاسفة مثل سقراط، الذي رأى في أسلوبهم التجاري انتهازية وإفسادًا للمعرفة والقيم الفكرية وتلاعبًا بالعقول. والسعي نحو الشهرة أكثر من اهتمامهم بالحقيقة والفضيلة.

² بروتاغوراس: (411-485 ق م) أول سفسطائي يوناني، كان خطيبًا مفوها يعتبر الكلام وسيلة للإقناع

³ تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص: 63.

¹ أحمد طايبي، الشعر العربي: مجاري التلقي ومستقرات التأويل، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2022، ص: 28.

فالمحاكاة كما تصورها أفلاطون في نظرية الكهف والظل، هي انعكاس للانعكاس، مما يجعل المتلقي بعيدا عن الحقيقة بقدر ما يبتعد المبدع الفنان عن عالم المثل، وهذا ما يخلق آثارا سلبية على البشر ويؤدي إلى إفسادهم.

لكن، على خلاف ما ذهب إليه أفلاطون، نجد تلميذه المعلم أرسطو، صاحب كتاب "فن الشعر" الذي يعد في تاريخ الفكر النقدي، من أكثر رواد الفكر اليوناني اهتماما بفلسفة الجمال والتلقي، الأمر الذي بوأه مكانة متميزة في مجال النقد الأدبي وجعله المؤسس الأهم للنقد، حتى عُدَّ مفهومه لفلسفة التلقي مرجعا لرواد نظرية التلقي، لدرجة أن معظم مؤرخي النقد يربطون النظرية النقدية بأصولها اليونانية، خصوصا في سياق حديثه عن المأساة، التي ربط وجودها بما تخلفه من تأثير على المتلقي، بقوله: المأساة محاكاة فعل نبيل تام، لها طول معلوم، بلغة مزودة بألوان من التزيين تختلف وفقا لاختلاف الأجزاء، وهذه المحاكاة تتم بواسطة أشخاص يفعلون، لا بواسطة الحكاية، وتثير الرحمة والخوف، فتؤدي إلى التطهير من هذه الانفعالات"¹، لهذا اعتبرها أرسطو من أسمى الفنون، لكونها تحقق تطهيرا من المشاعر السلبية لنفسية المتلقي، وتؤدي إلى تحقيق اللذة والمتعة له، بسبب ما تثيره فيه من شعور مأساوي ناتج عن تفاعل بينه وبين الأثر الإبداعي.

وبهذا، يبدو واضحا، ربط أرسطو التلقي بفكرة المحاكاة التي تؤدي إلى التطهير الذي هو اتزان نفسي، يعوض من خلاله المتلقي ما به من نقص وضغوطات، عبر فعل القراءة، ومن أجل الوصول إلى إدراك جماليات النص "ربط أرسطو في عملية التلقي بين المقدرة الفنية لدى الشاعر وأحوال المتلقي ومعتقداته، فلا ينبغي عند أرسطو أن يكون موضوع النص مستحيلا في رؤية الجمهور".²

من خلال ما سبق، يتبين اهتمام أرسطو بالمتلقي، لأنه هو المقصود من كل عمل إبداعي، "فالمعني بالخوف والتطهير هو متلقي العمل المسرحي، ولا شك أن أرسطو هنا يقدم عناية خاصة بالمتلقي من منظور، كونه منفعلا بالأثر الذي تحدثه أجزاء المسرحية، أو كلها، يبدو أن اهتمام فلاسفة اليونان لم يكن أقل قيمة فيما يتعلق بما تتركه الآثار الإبداعية الفنية في نفوس المتلقي، وهذا ما يجسده تأكيدهم على أن المحاكاة ترمي إلى إحداث الشفقة، والفرح في المستمع لتنزع به إلى التطهير". فتكون المحاكاة

¹ أرسطو طاليس فن الشعر: ، ترجمة وتحقيق عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة بيروت- لبنان، ط2، 1972، ص : 18.

² محمود عباس عبد الواحد: قراءة وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية والحديثة وتراثا النقدي، ص: 45.

إبداعا فنيا. وتعبيرا عن هموم الناس، غايتها التأثير في المتلقين. "لذلك سيكون من باب تحصيل الحاصل، أن نقول بأن الاهتمام بالاستعدادات النفسية للمتلقي، مثل جوهر نجاح العملية التواصلية كما تصورها أرسطو".¹

غير أن ما المتأمل في هذا التصور الأرسطي، وللنظرية النقدية القديمة عموما، سيجد أنها تنظر إلى المتلقي بكونه يوجد في حالة سكون، مستهلكا، منفعلا متأثرا بالنص الأدبي، وليس مؤثرا أو منتجا وفاعلا فيه، أي إنه لم يأخذ مكانته في نظرية الأدب كفاعل ومشارك في بناء وصناعة المعنى، وهذا ما ستعمل النظريات النقدية ما بعد الحداثية على استدراكه، كما سنرى ذلك لاحقا.

المبحث الثالث: نظرية التلقي: خلفياتها الفلسفية وأسسها الفكرية.

لعل من أهم الأمور المسلم بها في مجال النقد الأدبي، هو ذلك التأثير الكبير للنظريات الفلسفية على حقلي الدراسات الأدبية، والنظريات والمناهج النقدية، الأمر الذي يجعل لكل ناقد، منطلقات فلسفية، وخلفيات فكرية، تسهم في بلورة مشروعه النقدي، وصياغة مفاهيمه النظرية وأدواته الإجرائية. ونظرية التلقي لم تكن خارج هذا التفاعل والتأثير، مما يستوجب على الدارس، النبش في أهم خلفياتها، لأنه من الصعب فهم واستيعاب المشاريع النقدية لروادها، بعيدا عن معرفة الفكر الفلسفي، والمناخ الثقافي العام، الذي كان سائدا آنذاك في أوروبا عموما، وألمانيا الغربية خصوصا.

لقد أشرنا سابقا، أن نظرية التلقي، لم تتأسس على هدم النظريات النقدية، والفلسفات السابقة عليها، بل عملت على الانفتاح على كل المناهج النقدية دون إهمال لخلفياتها الفلسفية والإيديولوجية والإبستمولوجية، خصوصا الإرث التاريخي والفلسفي والعلمي الألماني، إضافة إلى ما أنجز في مجال الدراسات النقدية والأدبية والإنسانية، منذ شعرية أرسطو، الأمر الذي ساهم في غنى وتنوع أصولها وخلفياتها الفلسفية والمعرفية النقدية، والتي يمكن إجمالها في خمسة مصادر كبرى أشار إليها روبرت هولب في كتابه "نظرية التلقي" وهي: "الشكلانية، بنيوية براغ، ظواهرية رومان انغاردن، هرمينوطيقا هانز جورج غادامير، وسوسيولوجيا الأدب"²، بالإضافة إلى العديد من نظريات ما بعد الحداثة Postmodernisme؛ كالتداوليات والتاريخية الجديدة والنقد الثقافي، خصوصا التفكيكية التي كان له الأثر الكبير في نظرية التلقي، لاهتمامها بالقارئ وتعدد القراءات واختلافها.

¹ التأويل: أحمد طايبي، الشعر العربي: مجاري التلقي ومستقرات ص: 33.

² روبرت هولب: نظرية التلقي مقدمة نقدية، تر: عز الدين إسماعيل، ص: 12.

إلا أننا سنركز على فلسفتين عرفتا في ألمانيا، وهما الفلسفة الظاهرية، والفلسفة التأويلية/ الهرمينوطيقية باعتبارهما من أهم الخلفيات الفلسفية والركائز المعرفية، التي استند إليها رواد نظرية التلقي، في تقديم تصوراتهم وصياغة مفاهيمهم الإجرائية، "حيث إن إشكالات الفهم والتأويل والإدراك، وكذا إشكالية الذاتية والموضوعية، أو علاقة الذات بالموضوع، كانت المسألة الأساسية في الهرمينوطيقا والفنومينولوجيا على حد سواء، ولأن هذين الاتجاهين كانا يشكلان من الجهة الأخرى، الخلفية المعرفية التي تأسست عليها نظرية التلقي".¹

1. هرمنوطيقا هانز جورج غادامير:

يؤكد غادامير في كتابه (الحقيقة والمنهج 1975 La Vérité et La méthode) أن العمل الأدبي لا يخرج إلى الوجود مكتملا، بل معناه يعتمد على الموقف والسياق التاريخي *contexte historique* للمؤول، وهذا ما جعله يرفض فكرة الأفق المستقل للنص الأدبي، لأنه ليس هناك خط فاصل بين أفق الماضي وأفق الحاضر، لهذا ركز غادامير في فلسفته التأويلية على مسألة الفهم كقضية وجودية، محاولا التفريق بين الحقيقة والمنهج، حيث تجاوز البحث في المنهج إلى الاهتمام بالحقيقة، فليس المهم أن نفهم، بل الأهم هو معرفة ماذا سيحدث في عملية الفهم، وما ينتج عن ذلك من اندماج وتفاعل بين الذات القارئة والموضوع، وبالتالي الوصول إلى الحقيقة، وتجاوز كل أشكال الاغتراب التي قد يعيشها المتلقي لحظة تلقيه للنص. لكن الوصول إلى الحقيقة ليس بالأمر السهل، إذ كيف يمكننا أن نتلقى ونفهم في الحاضر، نصا إبداعيا من الماضي، أنتج في سياق مخالف لسياق تلقيه، وتفصل بيننا وبينه مسافة تاريخية وثقافية قد تجعلنا نعيش اغترابا لحظة القراءة؟.

إن الهدف الأساسي من كل ممارسة تأويلية، كما يؤكد غادامير، ليس فقط، معرفة معاني ودلالات العمل الفني لدى مؤلفه أو جمهوره الأصلي، بل الأهم، هو ما سيعنيه وسيقدمه لنا، نحن من إجابات في حاضرننا، وفي هذا تأكيد على أهمية المتلقي في تلقي ذلك العمل وتأويله، اعتمادا على تجاربه وخبراته الجمالية وانتماءاته التاريخية، أي التفاعل بين تجربة القراء المتعاقبين والحقيقة الكامنة في النص.

وبالتالي، فإن فهم النص الإبداعي، يقوم على معرفة تاريخه التأويلي، أو تاريخ التلقيات المتعاقبة عليه *histoire des réceptions successives*، مما سيساهم في تقليص المسافة بين العمل والقراء، وهذا ما سماه جادامير بانصهار الآفاق،

¹ شرفي عبد الكريم: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص: 14.

الذي أحذه ياوس عنه، وسماه باندماج الآفاق، الذي يعني أن تلقي أي عمل إبداعي، يقوم بدءاً، على معرفة كيف فهمه معاصروه، أي ضرورة فهمه في سياقه التاريخي والأدبي الذي أنتج فيه، وهذا يعني اندماج السياق التاريخي الذي نشأ فيه النص الإبداعي، مع السياق التاريخي والجمالي الخاص بالمتلقي الذي يقوم ببعث معاني النص وعصرنتها. هذا المزج والانصهار بين أفق النص وأفق القارئ. هو الذي استفاد منه ياوس، مجسداً بذلك التكامل بين علمي التاريخ والجمال. أي أنه لا يمكن فهم أي نص إبداعي، إلا من خلال الوقوف على الآفاق التي بناها هذا العمل مع قرائه المتعاقبين عليه، في كل فترة من فتراته التاريخية، لأن النص يعيش في استمرارية تأويلية تجعل من مستويات وأجهزة تلقيه، تتعدد وتختلف، وبهذا "طرح غادامير مفهوماً إجرائياً يتم به تفسير التاريخ، وهو مفهوم الأفق التاريخي، حيث لا يكون ثمة تحقق خارج إطار الزمكانية، التي تسمح باندماج الأفق الحاضر، بالأفق الماضي، فتعطي للحاضر بعداً يتجاوز المباشرة الآنية ويصلها بالماضي، وتمنح الماضي قيمة حضورية راهنة تجعلها قابلة للفهم¹.

مما يعني أن "الأفق التاريخي"، كمفهوم إجرائي، يشكل مدونة كبرى تشمل معارفنا وخبرتنا وتجاربنا السابقة والمتراكمة، والتي تشكل عنصراً ضرورياً لفعل الفهم

وإذا كانت التأويلية أو الهرمينوطيقا L'herméneutique تعني علم أو فن التأويل، أو هي بشكل أدق هي عند شلايرماخر "فن امتلاك كل الشروط الضرورية للفهم"². فإنها أصبحت مع غادامير، تقوم على تجاوز المعنى الحرفي المباشر والسطحي للنص، إلى البحث عن المعاني الخفية الممكنة، لهذا يؤكد على وجود ثلاث مراحل في كل ممارسة تأويلية. في قراءة وتلقي العمل الأدبي كسيرورة تأويلية يمكن توضيحها كما يلي:

— **الفهم Compréhension**: يقوم على تقديم الاحتمالات والأحكام والافتراضات المسبقة التي توجد في ذهن القارئ وهو بصدد إقباله على قراءة النص، وتكون قابلة للتعديل أو التجاوز أثناء التفاعل مع النص.

¹ بشرى موسى صالح: نظرية التلقي أصول وتطبيقات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت لبنان، ط1، 2001، ص: 39

² عبد الكريم شرقي: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص: 17.

__ التأويل *interprétation*: فيه تتم معرفة مدى صلاحية تلك الأحكام والافتراضات السابقة مع معطيات النص، أو عدم صلاحيتها. وهاتان المرحلتان، تنتميان إلى الأفق الحاضر الذي يعيشه المتلقي/ المؤول، مما يعني أن فهم النص الإبداعي في شموليته، لن يكتمل إلا إذا انتقل المؤول إلى مرحلة لاحقة تربط الماضي بالحاضر.

__ التطبيق *application*: يقوم فيها المتلقي، باستعادة جميع القراءات والتلقيات المتعاقبة على العمل من طرف قرائه السابقين المتعاقبين عليه، ليستخلص منها، ما يوافق ويلائم أفقه الحاضر، ويساهم في تقديم معان وإضافات جديدة له، وفق شروط وسياقات المتلقي، وأحكامه وخبراته السابقة، أي ربط الماضي بالحاضر، وهذا ما يجعل الأعمال الأدبية قابلة للحياة والاستمرارية، واكتساب قراءات وتأويلات جديدة في كل مرحلة رغم انتفاء شروط إنتاجها، وبهذا يجسد التطبيق نهاية عملية تجسيد الفهم.

هذه المراحل الثلاثة، استفاد منها ياكوس، الذي جعل التلقي الجمالي للنص يتم عبر ثلاثة أزمنة متتالية:

✓ **القراءة الجمالية** *lecture esthétique* أو **زمن التلقي الجمالي**: زمن يقوم على الدهشة الفنية، التي يستشعرها القارئ لحظة اطلاعه على العمل، فيخضع لوقعه ويتفاعل معه، حيث يقوم القارئ، بإنجاز فهم متدرج ومتسلسل لبنيات العمل الإبداعي ومستوياته. لكن دون تبرير لهذه الدهشة.

✓ **القراءة التأويلية** *lecture interprétative* أو **زمن التأويل الإسترجاعي**: في هذه المرحلة يقوم القارئ بقراءة استيعادية للأثر، من أجل تبرير تلك الدهشة الجمالية، ثم من أجل بناء تأويل يعكس تفاعله مع بنيات النص ومقوماته الجمالية والتخييلية.

✓ **القراءة التاريخية** *lecture historique* أو **زمن التلقي التاريخي**: وهو زمن القراءة التاريخية المتنوعة والمتعاقبة، يتم من خلاله تقديم تأويل جديد للنص، اعتماداً على الأفق التاريخي للمؤول، ثم قراءات القراء المتعاقبين على الأثر.

وفي نفس الصدد، تحدث غادامير كذلك على ما أسماه، بالدائرة الهرمنيوطيقية *cercle herménéutique* التي تقوم على القول بأنه لكي نفهم جزءاً من النص يحتاج المرء لمعرفة الكل، وفي الوقت نفسه فإن فهم النص في كليته يعتمد على فهم كل جزء من أجزائه¹ مما يعني لا نهائية المعنى/ التأويل. ومن المؤكد أن هذه الدائرة تتقاطع مع فكرة الجشطالت عند إيزر، التي تقوم على أن فهم أجزاء النص يمر عبر فهمه في كليته. وبهذا يتضح جلياً، اهتمام غادامير بالمتلقي من خلال تفاعله مع النص، الذي

¹ عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، نونبر 2003، ص: 143.

هو حتمًا أوجه: تذوقا وفهما وتأويلا، ثم يحدد موقفه التاريخي الخاص انطلاقًا من تلك الآفاق المندمجة، والمعاني التي توصل إليها. وهذا ما يجعل من التلقي، خصوصًا مفهوم الأفق التاريخي، عملية اندماجية تفاعلية لمختلف آفاق الماضي والحاضر في إطار زمانية المتلقي.

2. الظاهراتية/ الفينومولوجيا:

إذا كانت الفلسفات الوضعية والتجريبية، هي الخلفيات المعرفية التي ارتكزت عليه العديد من المناهج النقدية السياقية والنسقية، فإن الفلسفة الظاهراتية أو "الفينومولوجيا" la phénoménologie، كانت الخزان المعرفي الأهم، الذي استندت إليه نظرية التلقي، في صياغة كثير من مكونات مدونتها المصطلحية وجهازها المفهومي والإجرائي، والتي جاءت كرد فعل على بعض الفلسفات، كالوضعية والعقلانية والتجريبية التي تدعي الموضوعية، واستبعدت الذات المدركة. لهذا قامت الظاهراتية، على أن الذات المدركة هي التي تعطي للأشياء معنى وقيمة، أي أن الوعي بالأشياء وإدراكها، يحصل من خلال إثارتها لاهتمامنا، وإدراكنا الحسي لها، فنكون لها معانٍ في وعينا. تقول بشرى موسى صالح عن الفينومولوجيا، وتأثيرها الكبير في مختلف المناهج، خصوصًا نظرية التلقي: "لقد أصبح المنظور الذاتي هو المنطلق في التحديد الموضوعي، ولا سبيل إلى الإدراك والتصور، خارج نطاق الذات المدركة لها، فاتخذت هذه الأفكار التي بثها أعلامها طريقها في النظريات المتبعة نحو القارئ ولاسيما نظرية التلقي"¹. وهذا يعني أن عملية تكوين المعنى، هو نتاج تفاعل يحدث داخل الوعي بين الذات والأشياء الموجودة في العالم الخارجي.

بناء على ما سبق، نستنتج، أن الفلسفة الظاهراتية عند هوسرل (1859- 1938) Edmund Husserl، التي هي علم الظواهر، تقوم على ثنائية الذات والموضوع، وأنه لا سبيل إلى إدراك الموضوع، خارج نطاق الذات الواعية المدركة لها. فلا وجود للظاهرة خارج الذات المدركة لها. وهذا يعني إعادة القيمة للبعد الذاتي في محاولته لتحديد قيمة البعد الموضوعي وجوهره.

هذه الثنائية، هي التي وظفها رواد نظرية التلقي من خلال ثنائية المتلقي والنص، من أجل التأكيد على أن المعنى ليس معطى جاهزًا، وإنما الذات المتلقية، هي التي تبني بعضًا من معاني النص المحتملة، من خلال تفاعلها مع بنياته، لأن العلاقة بين الذات والموضوع هي علاقة إدراك، وتفاعل جدلي بينهما، فالقارئ ذات فاعلة ومؤثرة في إنتاج النص وتحقيق وجوده، ولكن لا يحق له ممارسة إسقاطاته الذاتية على الموضوع، وهذا الأخير لا يملك وجوده في استقلال عن الذات المدركة له، التي يمنح لها ما يمكنها من

¹ : بشرى موسى صالح: نظرية التلقي أصول وتطبيقات، ص: 34.

إدراك أجزاء منه، أي أن وجود أحدهما يفترض بالضرورة وجود الآخر. لهذا تم استبعاد كل ما يسبق عملية الفهم من افتراضات قبلية وأحكام مسبقة، لأن المعنى كما يرى هوسرل في ظاهريته "لا يتكون في التجربة، أو الحساب، أو القيم والمعطيات السابقة، بل إنه ينشأ في الشعور المحض... إنه خلق آني مرتبط بلحظة وجودية، وهذا يعني أننا لا نعرف الشيء الظاهر من خلال ما يعطينا إياه من قيم وأحكام ومعان سابقة، وإنما من خلال شعورنا القصدي اتجاهه"¹.

في الأخير، لا يفوتني الإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية التي تتأسس عليها الفلسفة الظاهراتية، والتي شكلت مرجعا أساسيا لنظرية التلقي، لعل من أهمها؛

مفهوم التعالي transcendence الذي صاغه هوسرل كرد فعل على الفلسفة الوضعية التي دعت إلى الفصل بين الذات والعقل، ليؤكد في المقابل على ضرورة التوفيق بينهما. والتعالي: هو النواة المهيمنة في الفلسفة الفينومينولوجية، ويُقصد به أن "المعنى الموضوعي ينشأ بعد أن تكون الظاهرة معنى محضاً في الشعور، أي بعد الارتداد من عالم المحسوسات الخارجية المادية إلى عالم الشعور الداخلي الخالص"²، أي أن فهم معنى الظاهرة هو نتاج الفهم الذاتي لها.

مفهوم القصدية Intentionnalité: أي إن الوعي يكون عند المتلقي قصديا intentionnel وموجها نحو موضوع ما، وتعبير أوضح، أن عملية التلقي عند هوسرل تحدث من خلال الوعي المقصود للذات بالأشياء عبر إدراكها حسياً أو معرفتها، ثم ترتد من العالم المادي إلى عالم الشعور الداخلي للمبدع المتقصد في تلقيه لها، فيحدث التفاعل بينهما ويتمكن في الأخير المتلقي من تكوين صور مفترضة لتلك الأشياء المنقولة.

بعد هوسرل، جاء تلميذه رومان انجاردن (1893- 1970) Roman Ingarden الذي يميز بين العمل الأدبي في بنيته الأنطولوجية، أو كمادة خام، والذي بإمكانه أن يوجد في استقلال عن الذات المتلقية، وبين ما ينتج عنه من موضوع جمالي objet esthétique، لن يتحقق إلا بتدخل القارئ، ومشاركته في عملية إنتاجه، عبر ملء ما سماه انجاردن بمواقع الالاتحاد، أو الفراغات النصية، التي تشكل أهم محفز ومنشط للفعل القرائي، وتعبير أوضح، "التمييز بين النص في وضعه الأنطولوجي، أي

¹ ناظم عودة: الأصول المعرفية لنظرية التلقي: ص: 76.

² بشرى موسى صالح نظرية التلقي أصول وتطبيقات: ص: 34.

باعتباره من المظاهر الخطاطية التي ينبنى الموضوع الجمالي من خلالها، وبين أفعال التحقيق باعتبارها أنشطة معرفية ينتهي القارئ بواسطتها إلى إنتاج الموضوع الجمالي.¹

وهذا يعني، أن بنية العمل الأدبي مثل العجينة ذات طبيعة موحدة، غير أن إمكانات تحقيقه عن طريق القراءة تختلف من قارئ لآخر، وفق ضوابط مكونات البنيات النصية، وما تمارسه هذه البنيات على القارئ من توجيهات، تجنباً للذاتية والأهواء في عملية القراءة. وهذا يجعل من الذات المتلقية المصدر الأساس لعملية الفهم، من خلال تجاوز القراءة الخطية إلى إمكانية إعادة إنتاجه وصياغته مرة أخرى في وعي المتلقي، وتوليد دلالات ومعانٍ لا نهائية، وتجاوز ما فيه من غموض، أو ما يسميه نجاردن "بقع الإبهام" أو "فراغات غموض" يستشعرها القارئ خلال القراءة، وتساهم في تحقيق التفاعل والحوار بينهما. الأمر الذي جعله "يكشف أن النص أشبه بالهيكل العظمي، وأنه فضاء يتكون من مجموعة من الخطاطات والفراغات والفجوات وأماكن الالات تحديد التي يجب على القارئ ملؤها من أجل تحقيق الوحدة العضوية الغائبة".²

بالإضافة إلى مفهوم التعالي، نجد كذلك، مفهوم القصدي الذي يعني أن الذات العارفة/ القارئة هي التي تقصد شعورياً إلى موضوع ما، ولمكانته الإجرائية أصبح مفهومها مركزياً عند رواد نظرية التلقي، فالنص الأدبي لا يتحدد قيمته إلا من خلال التوجه القصدي للمتلقي.

هذه القصدية، يمكن تحديدها إجرائياً من خلال تأمل الطبقات التي يتشكل منها الهيكل التكويني، أو البنية المخططة لفكرة العمل الأدبي التي تربطها علاقات مع بعضها البعض، مما يحقق الوحدة العضوية للنص وتساهم في بناء معانيه، ثم مع مدرك/ متلقي العمل الإبداعي الذي يساهم في تفعيل هذه الطبقات:

طبقات صوتيات الكلام - طبقات وحدات المعنى - طبقات الموضوعات المتمثلة - طبقة المظاهر التخطيطية³

لقد حاول نجاردن تفسير وقراءة العمل الإبداعي، من خلال هذه الطبقات الأربع التي يكمل بعضها البعض الآخر، وتعد طبقة المظاهر التخطيطية، هي المفهوم الذي تطور مع آيزر باسم "الفجوات أو الفراغات" التي لا يخلو منها أي نص أدبي، وتحتاج إلى ذات متلقية لتقوم بملئها.

¹ عبد الكريم شرفي: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص: 180

² عبد الكريم شرفي: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص: 126

³ بشري موسى صالح: نظرية التلقي أصول وتطبيقات: ص: 37-38.

3. الجشطالت gestalt:

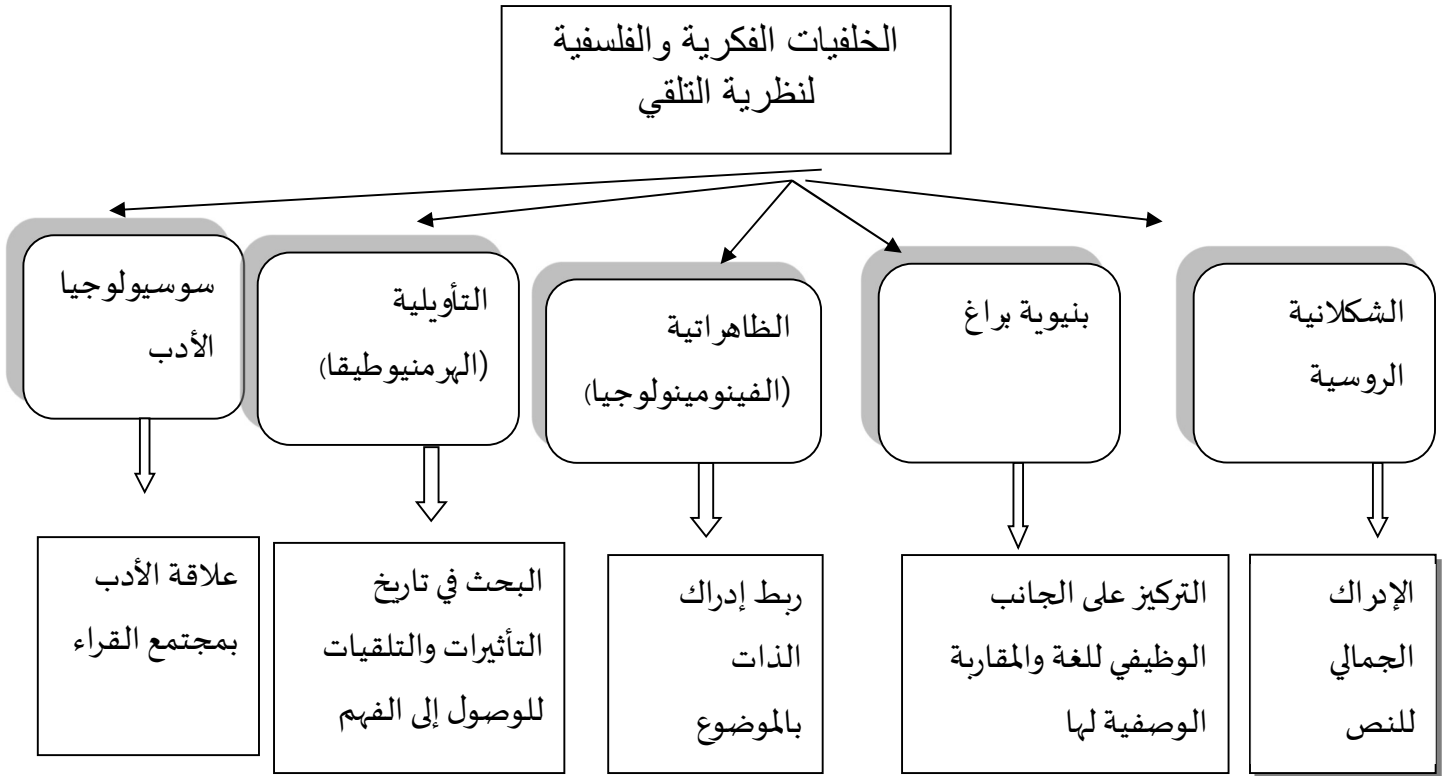
جاءت الفلسفة الجشطالتية للتأكيد على قيمة وأهمية النظر إلى العالم والأشياء في كليتها، وتجاوز النظرة الجزئية التي ترى العالم أجزاءً مشتتة، لهذا كانت من أهم الفلسفات التي تأثر بها ياكوس في تأسيسه لمشروعه النقدي، حيث من خلالها، أعطى للقارئ إمكانية جمع وترتيب أجزاء النص وعناصره المكونة له. يقول الأستاذ محمد سعد الله: "يرتكز إيزر على فرضيات (الجشطالت) في تكوين الوحدة الكلية، وخلق التماسك الدلالي لفهم النص، والقراءة عنده إعادة تركيب مستمر للتجربة، وهي عملية جدلية للاتصال بالنص، الذي يُعاد فيه تنظيم الأجزاء المكونة للوجود الملموس في صيغ كلية، وتندمج هذه الأجزاء في مستويات أعلى من التماسك والتوافق والتلاؤم، بالاعتماد على القارئ لا على بنية العمل الإبداعي، وبذلك لا يمكن فصله عن العوامل الذاتية".¹

4. سوسيولوجيا الأدب :Littérature Sociologie:

يتجلى التقارب بين نظرية التلقي والمنهج السوسيولوجي، في اهتمام هذا الأخير بالمتلقي، وبطباقته الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، والتي تزوده بأدوات وآليات القراءة الصحيحة، لأنه هو المعني بالأدب الذي يعد رسالة اجتماعية إلى المجتمع. والقارئ هو جزء منه، فالمجتمع هو مصدر الإبداع الأدبي، وهو كذلك متلقيه والمقصود منه، مما يجعل من تلقي أي نص إبداعي محكوماً بالأدوات النقدية المعرفية للمجتمع وللعصر الذي تتم فيه القراءة. لهذا يؤكد بيير زيمّا على العلاقة الوثيقة التي تربط بين البنيات النصية والبنيات الاجتماعية والتاريخية التي تعمل بشكل جدي على وضع الخطوط أو المعالم الكبرى للنص الأدبي، "لهذا حرص زيمّا على إقامة علاقة بين ظروف إنتاج بنية نصية ما، وردود أفعال القراء تجاه مكناتها التركيبية والدلالية. إن عملي، يقول زيمّا، ينصب حول توضيح العلاقة الوثيقة القائمة بين الإنتاج والتلقي، وضرورة مراعاة البنى النصية التركيبية والدلالية لحظة تفسيرنا لأي تلقى".²

¹ محمد سالم سعد الله، مناهج ما بعد النصية، معرفة نحو الآخر (مقال): الموقع الإلكتروني: www.thiqaruni.org/genera1/547.doc

² أحمد طايبي الشعر العربي: مجاري التلقي ومستقرات التأويل: ، ص: 44.



المبحث الرابع: المتلقي والانتقال الوظيفي من الاستهلاك إلى الإنتاج

لقد اهتم النظر النقدي منذ العهد اليوناني "بوظيفة الإبداع وأثرها في المتلقي من خلال نظرية المحاكاة عند أفلاطون وأرسطو، وأثرها من الناحية الأخلاقية في التهذيب أو التعليم أو التطهير، بيد أن هذا الاهتمام لم يتعد ذلك إلى مشاركة القارئ في قراءة النص أو شرحه أو تفسيره،¹ لكن هذا الوضع السلبي للمتلقي، بدأ يتغير منذ بداية العصر الحديث، فقد ألمح على سبيل المثال، بول فاليري إلى دور القارئ بقوله: لأشعاري المعنى الذي تحمل عليه"²، كما اهتم الفيلسوف الوجودي جان بول سارتر، بإشكالية القراءة والقارئ، في كتابه ما الأدب؟ الذي عنوان فصله الأول بـ "لمن نكتب؟"، حيث دعا إلى منح القارئ الحرية في عملية تحقق الموضوع الجمالي للعمل الأدبي، عبر تأكيده، أن النص موجود بالقوة، ويحتاج لقارئ يحينه ويكسبه وجوده الفعلي، أو أنه آلة كسولة يحتاج بالضرورة لقارئ يُخرج العمل الأدبي إلى الوجود؛ إذ "يكتشفه في الخلق ويخلقه بهذا الاكتشاف"³. والنص — عند

¹ إبراهيم السعافين: إشكالية القارئ في النقد الألسني: مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد 60، 61، 1989م، ص: 37.

² حسن الواد مناهج الدراسات الأدبية: ، مطبعة النجاح الجديدة، ط4، 1988، ص: 70.

³ سارتر، جان بول، ما الأدب؟، تر: محمد غنيمي جلال،. بيروت: دار العودة، 1984، ص 51.

سارتر - بدون القارئ لا يُعدّ شيئاً. إنّه "بقع سوداء من الحبر على الورق، وعندما ينفث القارئ فيها من روحه ويحوّلها إلى كلمات وجمل، فإنه بذلك يصنع المعنى"¹.

لكن الاهتمام بالمتلقي كعنصر مركزي في العملية الإبداعية، كان مع نظرية التلقي التي أعادت الاعتبار له ومنحته سلطة كبيرة، بسبب التغيير الكبير الذي أحدثه رولان بارت، الذي نادى بموت المؤلف، وما نتج عن ذلك من انتقال دلالات النص ومقاصده من المؤلف، إلى تفاعل القارئ مع النص، وهذا ما أشار إليه الغدامي بقوله: "كنا قديماً نقول: (إن المعنى في بطن الشاعر) غير أن زماننا هذا سرق المعنى من بطن الشاعر، ووضعه نارا حارقة في بطن القارئ"²، باعتباره الضامن الأوحد لديمومة العمل الأدبي، وامتداده التاريخي، فهو الذي ينفخ الروح فيه، ليمنحه الحياة، ويغور في بواطنه، ويتبحر في معانيه وإيحاءاته القريبة والبعيدة، ويملاً فجواته، ويتفاعل معه، حواراً ونقداً، ولتذاً، ليعيد إنتاجه وكتابته من جديد.

هذا الاهتمام بالمتلقي، هو ما جعله ينتقل من وضعية المستهلك السلبي، إلى اعتباره قارئاً فاعلاً ومنتجاً، وأصبح المعنى نتيجة ذلك، عملية بناء وإنتاج، فإذا كانت قوة النص تكمن في قدرته على إغواء القارئ وإغرائه وسحبه إلى عالمه، فإن قوة القارئ تكمن في قدرته على إثراء النص بما يمتلكه من ذخيرة معرفية، وذائقة جمالية، وخبرة متراكمة في مراودة النصوص، للكشف عن بنية الجمالي، وإثارة السؤال المعرفي. وهذا ما جعل من النص الإبداعي فضاء لغوياً تتنازع إمكانات واحتمالات دلالية لا متناهية ترهّن في تحقيقها بتدخل القارئ، الذي كلّما كان متسلّحاً بأدوات نقدية متعدّدة المشارب، متنوّعة الرؤى، متفتّحة الأفاق باح له النص بأسراره، وأفضى إليه بمغاليقه، ومن دون ذلك، يبقى النص مجرد علامات ينضم بعضها إلى البعض الآخر، ولا ترقى إلى مستوى الأدب.

إن القارئ، هو الذي يحدد الأشياء ويعيد ترتيبها حسب أولوياته، لأن لغة الاتفاق والمطابقة أصبحت لغة مرفوضة مع مناهج ما بعد الحداثة Post structuralisme التي تنحاز للغة الإرجاء والاختلاف واللامطابقة، لهذا، يؤكد رواد نظرية التلقي على ضرورة تخلي القارئ على خلفياته الإيديولوجية، لأنها تشوش على تحقيق القراءة الجمالية الإبداعية للنص الأدبي، "فكلما كان القارئ ملتزماً بوضع إيديولوجي، تضاعف ميله إلى قبول بنية الفهم الأساسية القائمة على الموضوع والأفق، التي تنظم التفاعل بين النص والقارئ. إنه يسمح عندئذ لمعايير أن تتحول إلى موضوع، لأن هذه المعايير، بهذه الصورة، تصبح قابلة بصورة آلية لوجهة

¹ سارتر، جان بول، ما الأدب؟، تر: محمد غنيمي جلال، ص 25.

² عبد الله الغدامي، تأنيث القصيدة والقارئ المختلف: المركز الثقافي العربي - بيروت - لبنان، ط2، 2005، ص: 141.

النظر النقدية المتضمنة في المواضيع المتحققة التي تشكل الخلفية. وإذا ما أغري القارئ بالمشاركة في أحداث النص لا شيء إلا ليجد أنه مطالب عندئذ بأن يتبنى موقفا سلبيا إزاء القيم التي لا يرغب في التحفظ عليها، فعندئذ، غالبا ما تكون النتيجة رفضا صريحا للكتاب ولؤلفه¹، لهذا، فإن بنيات النص لا تستوفي وظيفتها التوجيهية إلا إذا مارست تأثيرها على الذات القارئة، مما يجعل عملية بناء المعنى، أو الموضوع الجمالي لا تقوم على رغبات القارئ، بل بالالتزام بعناصر النصية، أي إن القارئ يتخلى بشكل تدريجي عن ذاته ويحررها من الأفكار السابقة لبناء ذات أخرى أكثر تحررا ووعيا بذاتها، مما يجعل من المعنى هو حصيلة اللقاء بين النص المقروء، ونص القارئ.

المبحث الخامس: التلقي وسلطة الرقمنة

إن نظرية التلقي، كغيرها من المناهج والنظريات النقدية، لم تكن بمعزل عن التأثير الكبير الذي أحدثته الرقمنة، سواء من حيث تغير طبيعة ووظيفة النصوص الإبداعية، أو من حيث مفهوم القارئ ووظيفته، ثم تغير أشكال ومستويات وطرائق التفاعل بين النص والقارئ الرقمي، ولعل من أهم هذه التحديات، يمكن أن نشير إلى ما يلي، على سبيل التمثيل لا الحصر:

- تغير مفهوم ووظيفة كل من النص الإبداعي والقارئ؛
- اختلاف مستويات وأجهزة وطرائق التلقي الرقمي عن التلقي الكتابي؛
- تأثير الخوارزميات، وتحدي التشتت الرقمي؛ وتأثير الذكاء الاصطناعي إنتاجا وتلقيا؛
- تأثير المحتوى الرقمي القصير، وإشكالية التلقي السريع
- إشكال التفاعل الفوري، وزوال السياق الثابت والواقعي.
- تعدد الوسائط، مما يقتضي مستويات وأجهزة متعددة للتلقي

¹ نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ترج: عز الدين إسماعيل، ص: 29-30.

خاتمة:

بناء على ما تمت الإشارة إليه، في هذه الورقة العلمية، يمكن القول، إن نظرية التلقي بتركيزها على القارئ، ودوره في بناء المعنى، من خلال علاقة تفاعلية منتجة بينه وبين النص الإبداعي، قد فتحت آفاقا جيدة في الدراسات الأدبية والنقدية، سواء على المستوى النظري، أو على مستوى الأدوات والآليات الإجرائية في عملية التلقي، لإعادة كتابة تاريخ جديد، يقوم على أساس أجهزة ومستويات التلقي. لكن مع ذلك، فإن هذه النظرية، تواجهها كغيرها من النظريات النقدية، جملة من التحديات، خصوصا على مستوى أجراً وتنزيل مفاهيمها وأدواتها النقدية، أو في علاقتها مع التطورات والتغيرات الرقمية، التي ستعيد بدون أدنى شك، علاقة وأشكال ومستويات التفاعل بين النص والقارئ:

المراجع المعتمدة:

- أحمد طابعي، الشعر العربي: مجاري التلقي ومستقرات التأويل، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2022
- إبراهيم السعافين: إشكالية القارئ في النقد الألسني: مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد 60، 1989م، 61
- أرسطو طاليس فن الشعر: ، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة بيروت- لبنان، ط2، 1972،
- بشرى موسى صالح: نظرية التلقي أصول وتطبيقات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت لبنان، ط1، 2001
- حسن الواد مناهج الدراسات الأدبية: ، مطبعة النجاح الجديدة، ط4، 1988
- حسن محمد عبد الناصر نظرية التوصيل وقراءة النص الأدبي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة
- روبرت هولب: نظرية التلقي، مقدمة نقدية، تر: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000
- سارتر، جان بول، ما الأدب؟، تر: محمد غنيمي جلال،. بيروت: دار العودة، 1984
- عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، نونبر 2003
- عبد الكريم شرقي: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، دراسة تحليلية نقدية في النظريات النقدية الغربية الحديثة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007
- عبد الله الغدامي، تأنيث القصيدة والقارئ المختلف: المركز الثقافي العربي -بيروت- لبنان، ط2، 2005
- مجموعة من المؤلفين: نظرية التلقي إشكالات وتطبيقات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء
- محمود عباس عبد الواحد، قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وترثنا النقدي دراسة مقارنة: دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1966
- هانز روبرت ياكوس جمالية التلقي: ، ترجمة رشيد بنحدو، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2004

خامسا:

اللسانيات، الفلسفة،

والدراسات الثقافية

الدراسات الثقافية: الماهية والخصائص والمرتكزات

"لدى" الناقد المغربي إدريس الخضراوي نموذجاً

عبدالهادي اباغانم

باحث بسلك الدكتوراه

الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل

المملكة المغربية

المخلص:

نحاول في هذا المقال الإشارة إلى خلفية معرفية مهمة في مجال الأدب والثقافة، تتمثل في "الدراسات الثقافية" باعتبارها خلفية اهتمت بمواضيع متعددة في دراسة النصوص الأدبية خاصة، ومن إنتاجات ثقافية عامة، من خلال مقاربتها لمختلف أشكال الخطابات الثقافية ومحاولة نقد أنساقها وتنوير الرؤية الثقافية لملتقي الأعمال الأدبية الإبداعية والنقد الثقافي. وذلك من خلال تصنيفها والمقارنة بينها، ونقدها، ونرمي إلى محاولة الحديث والإشارة إلى هذا التوجه الثقافي في تحديد ماهية الدراسات الثقافية، وخصائصها، ومرتكزاتها مع الناقد المغربي (إدريس الخضراوي)، لكون هذه الخلفية قد احتضنت موضوعات ذات أبعاد شمولية ومتعددة، اتصلت بقضايا الذات والهوية والآخر.. وكونها أيضاً حظيت باهتمام كبير جداً من لدن الدارسين والنقاد محققين جدلاً واسعاً في حقل العلوم الإنسانية والمعرفية والدراسات النصية والثقافية، معتبرة أن كل نشاط إنساني بمثابة صنعة ثقافية، لا يمكن فهمها وتحديدتها إلا في ضوء الثقافة، وقد أثارت هذه الأخيرة مجموعة من التصورات والإشكالات والتساؤلات التي طُرحت ونطرحها لتبقى مفتوحة إلى حين قد نتفق معها أو نختلف.

كلمات مفاتيح: الدراسات الثقافية، الثقافة، إدريس الخضراوي، النسق، النسق الثقافي.

مقدمة:

شهدت ساحة النقد الأدبي العربي في العقد الأخير محاولات مختلفة لتدشين قراءة جديدة ومغايرة للخطاب الأدبي، قراءة لا يخفى بعدها الثوري القائم على تجاوز ما يدرس دائماً وما هو معتاد، خصوصاً وأنها تعتمد مناهج جديدة ومفاهيم غير مألوفة في الدرس النقدي، قصد إعادة التفكير في المنجز الأدبي العربي من منظور جديد ورؤية منفتحة سائرة للوصول إلى نتائج مختلفة، ومحاولة توسيع أفق تلقي الدراسات الأدبية الثقافية.

شكلت الدراسات الثقافية خلفية معرفية للكثير من هذه الدراسات التي احتضنت موضوعات ذات أبعاد شمولية ومتعددة، خصوصاً تلك التي تتصل بقضايا الذات والهوية والآخر والمرأة والوجودية وغيرها من القضايا التي تحظى براهنية هامة داخل المجتمع. "وإذا ما انطلقنا من المفهوم العام الذي يتصور الأنشطة الإنسانية كلها صنعة ثقافية، بحيث لا يمكن فهمها وتحديدها إلا في ضوء الثقافة، فإننا نعثر على الكثير من المساهمات النقدية العربية التي يمكن أن نعتبرها نوعاً من التحليل الثقافي للكثير من الظواهر"¹، وكون (الدراسات الثقافية) (Cultural Studies) تتحدد بوصفها ملتقى كثير من العلوم والتخصصات، أهمها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية والفلسفة والإثنولوجيا والسيمياء والأدب والفنون.²

باعتبارها مرتبطة أشد الارتباط بنمطية مختلف أنشطة الذات البشرية المنتجة للأفعال الثقافية، وذلك بشكل ينسجم مع رؤى وتصورات النخب المختلفة المنتجة للأعمال الأدبية والإبداعية والنقدية والجمالية والفلسفية والفنية وغيرها من الأنشطة ذات الطابع الثقافي القائم على بناء تاريخ ثقافي يعبر عن أدب وفنيات مختلف الشعوب والمجتمعات العالمية والإنسانية كبنية ثقافية شمولية وعامة.

1 ماهية الدراسات الثقافية

يرتبط مفهوم الدراسات الثقافية باسم ناقلين كبيرين عملاً على نحت المفهوم وإعطائه شرعية ضمن خارطة الوجود النقدي الأدبي والفني، وهما "ريموند ويليامز" raymond williamz في كتابه "الثقافة والمجتمع" و"كليفورد جيرتز" clifford Geertz صاحب كتاب "تأويل الثقافات". والدراسات الثقافية حسب الناقد إدريس الخضراوي هي: "ليست نظرية أو نموذجاً علمياً قائماً

¹ إدريس الخضراوي، الأدب موضوعاً للدراسات الثقافية، جذور للنشر، الرباط - المغرب، الطبعة 1، 2007، ص 36.

² إدريس الخضراوي، السرد موضوعاً للدراسات الثقافية، نحو فهم لعلاقة الرواية بجدلية السيطرة والمقاومة الثقافية، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، العدد رقم 7، الرباط/ المغرب، 2014، ص 109.

على مفاهيم يحكمها التجانس والانتماء أنطولوجيا إلى حقل علمي محدد، وإنما هي اتجاه في القراءة، يستفيد من كل المدارس النقدية والاتجاهات الفكرية، خصوصاً تلك التيارات الفكرية والنقدية التي تعبر عن حس المعارضة والمقاومة. وهذه الميزة ليست علامة على قصور هذا النمط من الدراسة، بل تستوجب النظر إلى الدراسات الثقافية في ضوء ما يسمى بتداخل النظريات interdisciplinary¹. ولعل تداخل هذه النظريات هو ما مكن الدراسات الثقافية من إرساء توجه تفكيكي يلائم رؤيتها الثقافية، دون قصره على منهج أو ثقافة محددة أو تصور واحد أو نظريات لها محدودية قائمة على بنية واحدة وأفكار معينة، وإنما تتجه، أي الدراسات الثقافية، نحو الانفتاح على ذاكرة ثقافية سابقة قديمة وحديثة في آن واحد وتستشرف مستقبل كل ما له علاقة بالسياق الأدبي الإبداعي والجمالي والفلسفي والتاريخي والثقافي المتعلق بما أنتجه الإنسان، إذ إنه المنتج لكل هذه العلامات والتمثيلات الثقافية، وعلى هذا الأساس، نجد الناقد إدريس الخضراوي قد ركز على تصور مفاده أن ممثلي الدراسات الثقافية قد سعوا إلى مسعى واحد دعوا فيه إلى "ضرورة الاستعانة بمداخل متعددة من أجل فهم الجوانب المختلفة التي تنطوي عليها النصوص الثقافية والأدبية، وتحريرها من تلك السلطة التي تستوجب الاهتمام الموقر لا ارتباطاً بمضامينها وحسب، وإنما لأنها جزء من الثقافة بما تحمله من أنساق ورموز تعكس متخيلات الأمة، وتعبر عن تصوراتها حول الذات والعالم"². وما دامت الثقافة هي الحرك الأساس للأدب، فلا شك في أنها ترقى إلى مستوى مرجعي هام وذلك لأنها : "تشكل المادة الخام التي يتخلق منها الأدب. هي نفسها متنوعة وملتبسة ويتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيم الأخلاقية والمعنوية والاعتقادات الدينية والممارسات النقدية والأبنية السياسية وأنظمة التقييم والاهتمامات الفكرية وتقاليد التفكير. فإن هذه التعددية لا يمكن أن تستحضر تعدداً على مستوى المنهج النقدي"³، و ذلك لكونها تنفتح على جميع المناهج ولا تقف عند واحد منها، الشيء الذي منحها طابع الانفتاح وتجاوز المنهج الواحد، مما يجنبها الانحصر في موضع ثقافي معين أو ظاهرة ثقافية لها محدودية الحركية ولا روح فيها.

وقد ارتأى الناقد المغربي إدريس الخضراوي في هذا السياق أن الدراسات الثقافية قد اتجهت منذ بدايتها "إلى تجديد التساؤل حول المعايير الأدبية، فقد أعاد نقادها النظر في مفهوم الثقافة مستفيدين من اقتراحات وتصورات جديدة في هذا الصدد، كتلك التي قدمها كرامشي بالإضافة إلى ميشيل فوكو الذي طرح مفهوم (شفرات الثقافة) بوصفها قوى تهيمن على الفرد ضمن ثقافته وتجعله

1 المرجع السابق، ص 36.

2 المرجع نفسه. الصفحة ذاتها.

3 المرجع نفسه، ص 37.

معبراً عن تلك الثقافة مدافعاً عن مصالحها العليا، سواء تم ذلك بوعي أم بدون وعي، بل وحتى إن كان معارضاً لبعض ما في تلك الثقافة¹. كما أن المتمعن في مختلف التصورات المقترحة حول معايير مقارنة الدراسات الثقافية للأدب سيلحظ رقيها إلى درجة تطوير الدرس الأدبي العربي، متجاوزة بذلك قصور النظريات والمناهج الأخرى التي اهتمت بهذا وأهملت ذلك... يظهر أن الإنتاجات الثقافية لا ينبغي فهمها باعتبارها تعبيراً عن ذاتيتنا وحسب، وإنما تتداخل مع عدة قوى اقتصادية، سياسية، دينية، فلسفية، سيكولوجية، واجتماعية... حيث يوجد صراع لقوى عديدة داخلها، غير أن ما يحسب للدراسات الثقافية "هو إقرارها بأن الثقافة إذا كانت تتطوي دائماً على أشكال متعددة من الميل إلى الهيمنة والسطو والاستعلاء، فإنها تتضمن الكثير من الممارسات الضمنية التي تمثل نوعاً من المقاومة لهذا النزوع المهيمن ونقضه وعدم التستر عنه. وهذا البديل المقاوم هو ما تتقصد الدراسات الثقافية إلى الوقوف إلى جانبه، وهي تقاوم الرداءة الثقافية وممارساتها"² تولى الدراسات الثقافية العناية القصوى لمختلف التناقضات الكائنة داخل الثقافة وتؤكد على طغيان بعض القوى الثقافية التي تأخذ قسطاً كبيراً من الحيز الثقافي والأدبي على حساب التحيزات والتوجهات الثقافية الأخرى، مما يوحي بعدم اعتدال ساحة النقد سواء الأدبي بشكل خاص أو الثقافي بشكل عام.

2 خصائص ومرتكزات الدراسات الثقافية

حظيت الدراسات الثقافية بمجموعة من الخصائص والمرتكزات المميزة لها، وذلك من خلال اشتغالها على مجموعة كبيرة من وجهات النظر والممارسات النظرية والمنهجية، بالرغم من اختلافها عن التخصصات المتعددة والتي حدد لها على "أنها تتخطى الحدود الفاصلة بين التخصصات كالنقد الأدبي والتاريخ، بل تعمل على صهر كل ذلك المنجز من أجل بلوغ فهم مميز للظواهر التي تسألها.

وفي تقديمهم للدراسات الثقافية، يولي كل من لورانس كروسبرج Lawrence Grossberg، وكاري نيلسون Cary Nelson، وبولا تريشر Paula Treichler، أهمية كبيرة لهذا النوع من التحليل الثقافي مؤكدين أن الوعد الثقافي للدراسات الثقافية يتأتى من مدى نجاحها في إضاءة التعدد الاجتماعي والمصالح السياسية. ولكي تحقق ذلك تلجأ إلى استدعاء باراديمات

5 محمد أحمد البنكي، ديريديا عربيا، قراءة التفكيك في الفكر النقدي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وزارة الإعلام والثقافة والتراث الوطني البحرين، الطبعة الأولى، 2005، ص 9.

2 إدريس الخضراوي، الأدب موضوعاً للدراسات الثقافية، مرجع سابق، ص 37.

(paradigmes) مختلفة كالسيمولوجيا، والتحليل النفسي، واللسانيات، والتفكيك، والتحليل النصي إلخ.¹ ومفاد هذا، أن لها فاعلية قصوى في استخدام جميع البراديمات والمناهج التي تساعد على التوسع في دراسة الثقافة بمختلف فروعها وبشموليته اللامحدودة. وحسب الدراسات الثقافية فإن "مهمة النقد الثقافي لا ينبغي أن تقف عند حدود العلامة النصية وأبعادها الاجتماعية، وإنما تتجاوز ذلك إلى وضع التحليل ذاته موضع المساءلة بقصد التمكن من مدى ملاءمته للظواهر المدروسة."² إضافة إلى محاولة صياغة كل ما وضع قيد الدراسة، لأجل ملامسة ومقارنة الأشياء المدروسة للكشف عن النتائج أو الطموحات الثقافية المبتغى تحقيقها من خلال الدراسات الثقافية. "ومن هذا المنطلق، نفهم انتقادهم للتوجه اللاسياسي وللكتير من النظريات التي اقتبسوا منها، عبر التأكيد أن النقد والشرح والتأويل والفهم والتفسير كلها ممارسات تتصل بعمق وبشكل معقد بالسياسة وأبنية القوة والقيمة الاجتماعية التي تنظم حياة البشر."³ وبشكل آخر، فإنه يجب على الناقد الثقافي تجاوز حدود العلامة النصية وأبعادها الاجتماعية إلى ما هو مقنن محكوم بمساءلات سواء تنظيمية مُسيّسة، أو عكسها، وذلك لمساعدته على تفكيك الظواهر المدروسة ومعرفة ما تنطوي عليه من حيثيات بشكل دقيق ومحكم جداً. ثم نجد كذلك أن "الدراسات الثقافية تتميز بالتزامها السياسي، فالناقد الثقافي يعرف أنه في صراع مع بنيات القوة الاجتماعية. من هنا، فهو يسائل اللاتكافؤ في البنى الاجتماعية، ساعياً إلى تفكيك العلاقة بين الثقافة المهيمنة والثقافة المهيمن عليها، فالناقد الثقافي يعتبر أن كل ذلك الطموح إلى إعادة البناء ينطلق من كون العقل والشخصية الفردية هما أيضاً صنيعة للثقافة، وهذا الوعي النقدي الذي تلح عليه الدراسات الثقافية هو الذي ينبغي أن يكون الأساس الأول لمعرفة ما تنطوي عليه القيم السياسية والاجتماعية والإنسانية التي تُستخلص من خلال قراءة عمل أدبي ما، فوجود الناقد قريباً من الأساس المادي للثقافة هو الذي يفرض عليه أخلاقياً الإدلاء بالأحكام بصدد أنساقها السياسية والاجتماعية وفضح أسرارها وتعريتها."⁴ إنها مهمة تفكيكية تضع الناقد الثقافي الدارس لمعطيات الثقافة أمام مواجهة لا فاصل بينها وبينه في كل مجالات اتصالاتها وموازنتها. وفي هذا السياق تتجه أيضاً إلى "رفضها (الدراسات الثقافية) والتمييز بين نصوص تعد (راقية) وأخرى توصف بأنها (دونية) كما أنها لا تقبل الفصل بين ثقافة النخبة وثقافة العامة. لذلك فهي ترى أن كل الأعمال الثقافية هي ممارسة خطائية، ومن ثم لا سبيل إلى فهمها إلا بدراستها في علاقة مع ممارسات ثقافية أخرى. وتجدد الإشارة أن نقاد الدراسات الثقافية في اهتمامهم بأدب الطبقة العاملة

1 المرجع السابق، ص 38.

2 المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

9 سعد البازغي، المناهج الغربية خصوصيتها وإشكالية التبيين، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة البحرين، صيف 2001، ص 195.

4 إدريس الخضراوي، الأدب موضوعاً للدراسات الثقافية، مرجع سابق، ص 38.

ووسائل الاتصال الجماهيري والثقافية الشعبية، وقد أبانوا عن نتائج لافتة ومحيرة، إذ أعادوا النظر في ما يسمى ب (الأدب المعتمد) أو (المكرس)، حيث أكدوا أن قيمة الأدب مسألة تاريخية ووظيفية، بحيث يمكن أن تكون قصة الحب الشعبية في فترة معينة أفضل جمالياً من مسرحية لشكسبير.¹ وبهذا فإن الدراسات الثقافية قد سلطت الضوء على الثقافة الشعبية وثقافة الجماهير، متجاوزة بذلك الوقوف عند ثقافة النخبة التي كانت لها عناية قصوى سابقاً، معيدة بذلك الهمة والقيمة الجوهرية الكائنة في الثقافة المهمشة التي لم تجد من قبل هذا الاهتمام من لدن مصنفي الثقافة الوازنة ذات الروح المعبرة عن قيم فئات اجتماعية حرمت من أحقيتها في إسماع وإيصال صوتها الثقافي، وبصم خطها العريض والظاهر في تاريخ الثقافة بشكل عام، نظراً لانتماء مصنفي الثقافة إلى الطبقات غير الشعبية الجانبية وإهمالهم لها، لأن الثقافة الشعبية المهمشة تفضح وتعري عن وقائع وأحداث اجتماعية وتاريخية مزيفة في كل عوالم المجتمع، وهذا ما جعل رواد الدراسات الثقافية يقفون وسط قوتين: قوة ثقافة النخبة وقوة ثقافة الهامش، محاولين بذلك رصد أهم ما تأتي به كل فئة من قيم وأنساق ثقافية لها قيمة في موسوعة الدراسات الثقافية دون التحيز لأي طرف من الاتجاهات الثقافية المتعددة، وهو الشيء الذي يجعل منها دراسات عادلة ومنصفة خصوصاً لكل شكل أدبي، أو بنيوي، أو جمالي، فلسفي، سياسي، اجتماعي... أو ثقافي عموماً. إلا أنها لم تصنف كنظرية أو منهج بحث يهتدى به، لكنها غدت في عالمنا، سواء العربي أو الغربي، مدخلاً أساسياً في تعميق فهمنا بطرق تساعدنا على تثبيت وتوطيد المفاهيم التي ترقى إلى تشكيل تصورات مختلفة للعالم وللذات أيضاً، وكذا في بناء جسور ثقافية تربط بين الفكر بصورة المختلفة وبين الإبداع الثقافي بعوالمه المتعددة اللامتناهية، إضافة إلى هدم تحيزات ثقافية متعصبة وبناء رؤى وتصورات أخرى منفتحة على عوالم لا حدود لها. ولعل هذا ما يجعلها فضاء معرفياً واعياً وأرضية خصبة تقوم فيه بدراسة الثقافة وكل ما له علاقة بالإنسان والكيونة وتبجسير العلاقات بين حقول المعرفة الإنسانية، ولفت الانتباه إلى مواضيع ثقافية لم تُعطَ لها فرصة لكشف ما جاءت به من تمثيلات سواء أدبية إبداعية، أو سوسيولوجية، أو تاريخية، أو سيكولوجية، أو فلسفية، أو قومية دينية... تحمل في أعماقها وجوهرها ما تحمل من الأفكار والتمثيلات الثقافية والتصورات الخفية غير الظاهرة بشكل مباشر، وهو الأمر الذي يستدعي تحليلاً ثقافياً يكشف عنها وعن مضمراتها. إننا أمام حقل جديد يحمل مهمة معرفية بحثية يجعل من الموضوع ومن الصنف الثقافي وعياً بذاته وبوجوده في زمن ومكان إبستيمي له ما له من أدوار ووسائل ومهام ثقافية صرفة.

1 المرجع السابق، ص 38.

خاتمة:

وبهذا، تكون الدراسات الثقافية قد أثارت سلسلة من الإشكالات والتحديات التي تضعها موضع تساؤل لدى العديد من الدارسين والباحثين والنقاد من قبيل: هل هي تمثيل "المنهج الجديد" أم "لنظرية جديدة" أم "النشاط فكري متعدد الاهتمامات والمجالات"؟.. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن لها أن تبني تصوراً ومعرفة نسقية قائمة على التحليل الثقافي وهي غير مؤسسة لا من جانبها النظري ولا من جانبها المنهجي، على غرار ما سبقتها من الحقول المعرفية الأخرى؟ أهي انفلات من قيود المؤسسة؟ أم أنها تيار تأثري معرفي شبه تفكيكي تماشى وخطوات ما جاءت به تفكيكية جاك ديريديا؟

المصادر والمراجع

- إدريس الخضرأوي، السرد موضوعاً للدراسات الثقافية، نحو فهم لعلاقة الرواية بجدلية السيطرة والمقاومة الثقافية، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، العدد رقم 7، الرباط/ المغرب، 2014.
- إدريس الخضرأوي، الأدب موضوعاً للدراسات الثقافية، جنور للنشر، الرباط - المغرب، الطبعة الأولى، 2007.
- محمد أحمد البنكي، ديريدا عربياً، قراءة التفكيك في الفكر النقدي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وزارة الإعلام الثقافية والتراث الوطني البحرين، الطبعة الأولى 2005.
- سعد البازعي، المناهج الغربية خصوصيتها وإشكالية التبيئة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة البحرين، صيف 2001.

القصدية بين طرفي التداول

الدكتور ياسين أبو مارية

باحث في النحو واللسانيات

المملكة المغربية

الملخص:

تعد القصدية من العناصر الأساسية في عملية التواصل، حيث تمثل الباعث الرئيس لأي خطاب، وتساهم بشكل كبير في تشكيل المعاني بناءً على مقاصد المتكلم وظروف المخاطب، كما تلعب دوراً مهماً في حقل التداولية، الذي يدرس كيفية تحلي المقاصد في الخطاب، إذ لا يمكن تحقيق التواصل دون وجود قصدية واضحة وراء استخدام العلامات اللغوية. من هذا المنطلق، تشكل القصدية محور اهتمام في البلاغة العربية والتداولية الحديثة على حد سواء، وهو ما شكل قطب رحي هذه الورقة من خلال دراسة العلاقة بين القصدية وطرفي عملية التواصل، مع تسليط الضوء على تطبيقاتها في الفكر العربي والغربي، وكيف عاجلها كل من التراث البلاغي العربي والنظريات التداولية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: القصدية، التداولية، التواصل، المتكلم، المتلقي.

تقديم:

تعد القصدية مرتكزا رئيسا في العملية التواصلية، والباعث الأول لأي خطاب، وتؤدي دورا فعالا في بلورة المعاني حسب مقاصد المتكلم وأحوال المخاطب، كما عدّها دي بوجراند أحد المقومات السبعة للنص¹، كونها تسهم في تحقيق التماسك النصي كما تسهم في عملية الإفهام والإبلاغ. والقصدية كذلك قرينة تداولية لها حضور بارز في هذا الحقل الذي يهتم بدراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد والأغراض في الخطاب، إذ "لا يوجد تواصل عن طريق العلامات اللغوية دون وجود قصدية وراء فعل التواصل"²، لذلك أضحت من الظواهر الجديرة بالاهتمام في تناول النصوص وتأويلها تأويلا ملائما ومنسجما لإدراك المعاني المقصودة، كما أن إلغائها هو إلغاء لجزء معتبر من معمار هذه المعاني.

على هذا الأساس، شكلت القصدية محور اهتمام مشترك بين البلاغة العربية والتداولية الحديثة، نظرا لأهميتها في إحداث التفاعل بين المخاطب والمخاطب إنتاجا وتأويلا، فلا يتحقق التواصل بينهما ولا ينجح إلا بوقوع الثاني على قصد الأول، ولا يتم ذلك إلا من خلال الوعي بالتشكيل اللغوي للنص من جهة، والإلمام بجملة من القرائن التي تحيط به من جهة أخرى، ومن ثم تتحدد إشكالية هذه الورقة في الآتي: ما علاقة القصدية بطرفي التداول؟ وتتفرع عنها مجموعة من الأسئلة المؤطرة نحو: ما المقصود بالقصدية في الفكرين العربي والغربي؟ وأين تتجلى أهميتها وتطبيقاتها في التراث البلاغي العربي؟ وكيف عالجها التصور التداولي الحديث من جهته؟

المبحث الأول: مفهوم القصدية:

القصدية لغة: مصدر صناعي من قصد، والقصد لغة إصابة الهدف؛ يقول ابن منظور: "القصد: استقامة الطريق، وطريق قاصد: سهل مستقيم، والقصد في الشيء: خلاف الإفراط، والقصيد من الشعر: ما شطرت أبياته، سمي بذلك لكمالهِ وصحة وزنه"³، ويورد عن ابن جني قوله: "أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشيء"⁴. وقد ورد لفظ القصد في

¹ - مقومات النصية حسب دي بوجراند: السبك، الحبكة، القصدية، المقبولية، الإعلامية، المقامية، والتناص.

ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998، ص 104-105.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 183.

³ - لسان العرب، (مادة: قَ صَ دَ).

⁴ - نفسه، 355/3.

القرآن الكريم بمعنى الاعتدال والوسطية، قال تعالى: "وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ"¹، وقال أيضا: "وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ"²؛ أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة³.

أما ابن فارس فيجعل القصد بمعنى الإتيان والاكتناز، ومن معانيه أيضا الإصابة، يقول: "قصد، القاف والصاد والداد أصول ثلاثة، يدل أحدها على إتيان شيء وأَمَّه، والآخر على اكتناز في الشيء، فالأصل: قصدته قصدا ومقصدا، ومن الباب: أقصده السهم، إذا أصابه فقتل مكانه"⁴.

يتضح مما سبق أن الجذر اللغوي (قَ صَ دَ) يدور حول معان متعددة، وتبقى الأقرب إلى موضوع دراستنا الغاية أو الهدف المراد تحقيقه، والنهوض والتوجه نحو الشيء. كما تنبغي الإشارة إلى أن هذا اللفظ استعمل في العديد من المعاجم التراثية مرادفاً لـ "المعنى"، حيث ذكر الزنجشيري في أساس البلاغة: "عنيبت بكلامي كذا أي: أردته وقصدته، ومنه المعنى"⁵، وأشار أبو هلال العسكري إلى هذا الارتباط أيضا في قوله: "المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، فيكون معنى الكلام ما تعلق به القصد"⁶؛ أي المعنى الذي قصد إليه المتكلم، لذلك فالمعنى والغرض والهدف عنده مرادفات للقصد، حيث يورد في موضع آخر: "والغرض هو المقصود بالقول (...) وسمي غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامي بسهمه وهو الهدف"⁷.

على هذا الأساس، إذا كان المعنى يشير إلى ما تؤديه الألفاظ من دلالات تومئ إلى أشياء محسوسة موجودة في الخارج، أو إلى أفكار وقيم ومبادئ وأحاسيس نفسية، فإن "القصد" هو إيصال هذا المعنى بطريق مستقيم واضح المعالم؛ لأن من يقصد مكانا يتجه نحوه، ومن يقصد مخاطبا يتجه نحوه كذلك ليبلغه ما يريد.

وعند العرب المحدثين، تعددت دلالات القصد والقصدية بتعدد توجهاتهم واهتماماتهم، ففي معجم اللغة العربية المعاصرة، أشار أحمد مختار عمر إلى ارتباط القصد بالمعنى من جهة، وأن القصدية صفة نفسية لمواقف موجهة من جهة أخرى، يقول: "قصد الشيء:

1- سورة لقمان، الآية 19.

2- سورة النحل، الآية 9.

3- ينظر: لسان العرب، (مادة: قَ صَ دَ).

4- معجم مقاييس اللغة، 95/5.

5- أساس البلاغة، ص 682.

6- الفروق في اللغة، ص 33.

7- نفسه، ص 36.

عنا (....) والقصدية صفة لمواقف نفسية موجهة، مكيفة وفق مستقبل قريب أو مباشر، وقيل هي تحضير فعل أو حالة ضمنية بقصد أو عن عمد¹. أما محمد مفتاح فيعرفها بأنها "ما يكمن ويحكم من معتقدات ومقاصد وأهداف... فعل الكلام الصادر من متكلم إلى مخاطب في مقتضيات أحوال خاصة، وبناء على هذا، فإنه ينحل من هذا القول ثلاثة عناصر أساسية هي المخاطب والمخاطب وظروف التنزيل، أو ما عبر عنه الشاطبي بالمقاصد ومقتضيات الأحوال"².

وبالنسبة إلى طه عبد الرحمن فقد اشتق مبدأ تداوليا من التراث الإسلامي، سماه "مبدأ التصديق" مؤداه: "لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك"³، وجعل قاعدة القصد من القواعد المتفرعة عنه، وصاغها على مقتضى قواعد التخاطب كالآتي: "لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير"⁴، ويترتب على هذه القاعدة عنده أمران أساسيان: "أحدهما، وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة؛ والآخر، إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول"⁵، ومن هذا المبدأ استطاع خليفة بوجادي أن يستنبط دالتين لمفهوم القصد لا تحيدان عما عرض له المتقدمون، وهاتان الدالتان هما: الإرادة والمعنى⁶؛ فكيف تم ربطهما بمفهوم القصد؟

القصد بمعنى الإرادة: حيث تصبح الأفعال تابعة للمقاصد الباطنية لفاعليها، لا تابعة لشكلها الظاهري، مثلا: "عندما ينوي المتزوج أن يدفع الصداق إلى المرأة فإنه يأخذ بذلك حكم الزوج، أما عند ورود النية بعدم الوفاء فإنه يتصف بحكم آخر. وكذلك من استدان ديناً ولم ينو الوفاء به، فإنه يعتبر سارقاً"⁷. ومن هذا المنظور فالمقاصد ترتبط بنية المتكلم واعتقاده لا بأفعاله الظاهرة.

القصد بوصفه المعنى: يقوم على اعتبار أن المقاصد هي المعاني، كما عبر عن ذلك الشاطبي بقوله: "الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما اصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية؛ فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود"⁸.

1- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008، 1819/3-1820.

2- محمد مفتاح، دينامية النص تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، ط 2، 1990، ص 193.

3- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 249.

4- نفسه، ص 250.

5- نفسه، ص 250.

6- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 189.

7- نفسه، ص 189.

8- الموافقات في أصول الشريعة، 396/2. نقلا عن: المرجع السابق، ص 195.

يستشف من هذا التصنيف أن القصد يرتبط في الحالة الأولى بحالة نفسية باطنية لدى المتكلم، ترتبط أساسا ببنية واعتقاده، مما يجعل قصده في هذه الحالة قد يتفق مع المعنى الظاهر أو يخالف له، وفي الحالة الثانية يكون المقصود هو ما ظهر من المعاني المحمولة على الألفاظ، ونكون في هذه الحالة بصدد درجات متفاوتة من المعاني.

أما في الاصطلاح الغربي، فنلفي فيضا من التحديدات والتعريفات بشأن هذا المصطلح الذي صار محط اهتمام كل من النظريات التأويلية واللسانيات التداولية، حيث جاء في قاموس روتلج، حسب غرايس وسيرل أن "القصدية حلقة أساسية لأي نظرية للمعنى اللغوي؛ ووفقا لذلك يعد التبادل اللساني عبارة عن أفعال يحددها قصد تواصلية معين، ويرتبط نجاحه بدرجة تحديد هذا القصد"¹.

فالحدث التواصلية هو نشاط قصدي ينبع من الذات المرسل في اتجاه الذات المتلقية من أجل إنجاز أمر أو تمثيل شيء أو إحداث تأثير معين، لذلك صارت القصدية تشكل محورا هاما فيه، وأصبح لها دور مهم وفعال في نجاحه، وصارت من مرتكزات نظريات المعنى؛ لأن المقاصد هي التي تحدد اختيارات المتكلم أو الكاتب اللغوية وتكسبها معناها، ف"ما الخطاب اللغوي إلا علامة تنطوي عليها مقاصد المتكلم"²، والمقاصد كذلك لب العملية التواصلية، لأنه "لا وجود لأي تواصل عن طريق العلامات دون وجود قصدية وراء فعل التواصل، ودون وجود إبداع أو على الأقل دون وجود توليف للعلامات"³.

وقد عرفها سيرل أيضا بقوله: "هي تلك الخاصة لكثير من الحالات والحوادث العقلية التي تتجه عن طريقها إلى الأشياء وسير الأحوال في العالم أو تدور حولها أو تتعلق بها"⁴. فالقصدية تبعا لهذا التعريف مرتبطة بحالات ذاتية وعقلية يتم من خلالها التوجه إلى العالم الخارجي، وتشمل اعتقادات ورغبات موجودة داخل الإنسان تنتج عنها أفعال ظاهرة في الواقع، ولا تكون كل الحالات العقلية حالات قصدية إلا إذا كانت حول شيء ما أو موجهة نحو شيء ما، أو تمثل شيئا ما؛ "فلاعتقاد والخوف والأمل والرغبة هي حالات قصدية، أما العصبية والابتهاج والقلق العشوائي ليست كذلك"⁵، فالحالات القصدية حالات "تحتوي مضمونا قصديا يدل

¹ - Hadumod Bussmann: Routledge Dictionary of Language and Linguistics, translated and edited by: Gregory Trauth and Kerstin Kazzazi, Taylor & Francis e-Library, 2006, p 580

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 185.

³ - جيرال دولودال، التحليل السيميوطيقي للنص الشعري، ترجمة عبد الرحمن بوعلي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1، 1994، ص 25.

⁴ - J.Searle: Intentionality an essay in the philosophie of mind, Cambridge University Press, New York, 1983, p 1.

⁵ - Ibid, p 1.

على شيء أو موضوع، وتظهر في شكل سيكولوجي معين يحدد لها اتجاه مطابقة، وقصدية هذه الحالات قصدية باطنية لأنها أفعال عقلية، فالعقل هو الأساس العميق الذي تشتق منه الصور القصدية الأخرى كقصدية الصور والرموز واللغة¹.

فالقصدية، من هذا المنظور، هي حالات عقلية مضمرة توجه الفعل الكلامي والسلوك اللغوي للملقي/المتكلم، كما يتأكد ذلك من قوله: "ما يهمنا هو السلوك اللغوي فهو مشتق من المقصدية وليس العكس، فهي التي تتحكم في الأفعال الكلامية بتحديد أشكالها وخلق إمكانية معناها"².

أشار سيرل أيضا إلى وجود خلط بين مصطلح القصدية Intentionality ومصطلحي القصد Intention بمعناه العادي، والمفهومية Intensionality خاصة للناطقين باللغة الإنجليزية إذ تنطقان بطريقة واحدة وتختلفان في حرف واحد (s و t)؛ يقول: "مفهوم القصدية مصدر لنوعين من الخلط. فأما الأول فيتمثل في وجود إغراء لخلط القصدية Intentionality وتعني قدرة العقل على تمثيل الأشياء وحالات الأشياء في العالم بالمفهومية Intensionality وهي خاصية لجمل معينة عن طريقها تخفق الجمل في أنواع معينة من الاختبارات بالنسبة للمصادقية Extensionality. وأما النوع الثاني من الخلط بالنسبة للمتكلمين بالإنجليزية فهو الافتراض الخاطئ الذي مؤداه أن القصدية باعتبارها مصطلحا فنيا في الفلسفة لها علاقة خاصة ما بالقصد بالمعنى العادي، والذي فيه على سبيل المثال يقصد المرء الذهاب إلى السينما هذه الليلة"³.

على الرغم من اختلاف القصدية عن المفهومية اختلافا كليا، باعتبار الأولى تمثل قصدية الدلالة (المعنى الذي يقصده المتكلم) والثانية تمثل قصدية اللفظ أي المحتوى القضوي للعبارات في اللغة، إلا أنه تجمعها بالقصد بالمعنى العادي صلات وصل، يقول سيرل: "القصد بالمعنى العادي هو مجرد صورة واحدة من القصدية بالإضافة إلى الاعتقاد والرغبة والأمل والخوف وهلم جرا"⁴؛ أي أن القصد بالمعنى العادي قد يكون حالة تمثيلية، كما قد يكون حالة خاصة من حالات العقل كالاعتقاد والرغبة والأمل وغيرها، وفي الحالتين معا هو صورة واحدة من صور القصدية، وأن هذه الأخيرة أعم وأشمل منه.

¹ - صلاح إسماعيل، فلسفة العقل، دراسة في فلسفة سيرل، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007، ص 229.

² - J.Searle: op.cit.، نقلا عن: محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناس، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ط 3، 1992، ص 165.

³ - صلاح إسماعيل، فلسفة العقل، ص 152.

⁴ - نفسه، ص 153.

من هذا المنطلق، يرى بعض الباحثين¹ أن سيرل طور مصطلح القصدية بفلسفته الجديدة، وانتقل به من مسحته الظاهرية مع إدmond هوسرل Edmund Husserl الذي عد القصدية صفة أساسية لكل شعور، منطلقا من فكرة رئيسة مؤداها "أن كل وعي هو وعي بشيء أو موضوع ما"؛ أي أن القصد عبارة عن توجيه الوعي نحو موضوع معين، أو العلاقة التي تربط الوعي بموضوع ما، إلى إدراجه - مع سيرل - ضمن فلسفة العقل باعتبار القصدية هي الطريقة الخاصة التي يمتلكها العقل ليربطنا بالعالم الخارجي. كما تنبغي الإشارة إلى أن العديد من اللسانيين المعاصرين تعرضوا لهذا المفهوم، وجعلوه معيارا من معايير النصية، وكتبوا حوله بحوثا مطولة، ورائدهم في ذلك فان دايك، وزاد عليه روبرت دي بوجراند كثيرا من التفصيل والترتيب، علاوة على جهود كل من أوستين وسيرل في نظرية الأفعال الكلامية، وعند لودفينغ فيجنشتاين في ألعاب اللغة وغيرهم...

المبحث الثاني: القصدية في التراث البلاغي العربي:

تناول النقاد والبلاغيون العرب القدامى مبدأ القصد والقصدية في مواضع كثيرة من مصنفاتهم، وأولوه أهمية بالغة أثناء الحديث عن العديد من المباحث والقضايا التي تتصل بالمعنى خاصة، واستعملوه بألفاظ كثيرة منها: "الغرض"، و"الحاجة" و"المراد" و"الفائدة" وغيرها؛ كما كان لفظ البلاغة لديهم يراد به أحيانا المقصد، وربما كان المراد من قولنا علم البلاغة علم المقاصد. وتتجلى العناية بمبدأ القصد في كثير من الأقوال الواردة في أحكامهم النقدية أو تنظيراتهم البلاغية، منها ما يذكره الجاحظ عن قائل الشعر، إنه إذا لم يقصد إلى الشعر، فلا يعد قوله شعرا، يقول: "ولو أن رجلا من الباعة صاح: من يشتري باذنجان؟ لقد كان تكلم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات. وكيف يكون هذا شعرا وصاحبه لم يقصد إلى الشعر؟ ومثل هذا المقدار من الوزن قد يتهيا في جميع الكلام. وإذا جاء المقدار الذي يعلم أنه من نتاج الشعر والمعرفة بالأوزان والقصد إليها، كان ذلك شعرا"².

ويتفق مع رأي الجاحظ بلاغي آخر هو أبو بكر الباقلاني (ت403هـ) في حديثه عن الشعر، ويلح على ضرورة القصد رغم حصول الوزن، يقول: "إن الشعر إنما يطلق، متى قصد القاصد إليه على الطريق الذي يعتمد ويسلك"³، فالناس على اختلاف

¹ - ينظر: هشام صويلح، القصدية مبحث فلسفي تداولي: من فلسفة العقل إلى أفعال الكلام (جون سيرل نموذجاً)، مجلة تاريخ العلوم، ع 8، 2017، 203/2.

ينظر أيضا: وشن دلال، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، مج 6، ع 1، 2010، ص 69.

² - البيان والتبيين، 289/1.

³ - الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 54.

مستوياتهم قد يأتون بكلام يحاكي قول الشعر وزنا وقافية، ولكن لا يدخل ذلك في حكم الشعر؛ لأنه جاء عفواً الخاطر وغاب عنه شرط القصد، وإلا لكان الناس كلهم شعراء.

ولأن اللغة من أرقى أدوات التواصل، نجد ابن جني (ت392هـ) يعرفها ويحصر وظيفتها التواصلية في التعبير عن الأغراض والمقاصد يقول: "أما حدها [اللغة] فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"¹، ولم يجد ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) عن هذا الطرح، بالتركيز على أغراض المتكلمين ومقاصدهم التواصلية في تحديد وظيفة اللغة والكلام، يقول: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة، أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجها وتأمل فهمها، سواء كان ذلك الكلام لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً (...) والدليل على صحة ما ذهبنا إليه (...) أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم"²، فابن سنان يؤكد، من خلال هذا النص، على ضرورة وضوح المعنى وضبطه في صورة حسنة، وحسن توظيفه في تراكيب الكلام بما يخدم مقاصد المتكلمين، ويسهل على المتلقين استخراجها وفهمها؛ فليس الكلام مقصوداً في ذاته، وإنما احتيج إليه لتبليغ هذه المقاصد، وليعلم الناس ما في أنفسهم بعضهم بعضاً، ويبينوا عن أغراضهم ومقاصدهم.

ومن أكثر العلماء الذين ردّدوا مصطلح القصدية نلفي عبد القاهر الجرجاني الذي جعله محور نظريته، بوصف سبب العدول عن التركيب الأصل هو لبیان قصد المرسل³، كما ارتبط القصد عنده بنية المتكلم، وما يُريد تبليغه، وغايته من كلامه، كما يتضح ذلك من تناوله مقاصد المتكلم، حيث قسمها إلى مقاصد ظاهرة، ومقاصد خفية، فالأولى سماها المعنى، والثانية سماها معنى المعنى، وهو يقصد بالمعنى "المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تَعْقِلَ من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"⁴.

تناول عبد القاهر أيضاً مسألة القصدية في معرض حديثه عن قصدية المتكلم في باب "ترتيب المعاني في النفس"؛ حيث ألح على أن منشئ الكلام يرتب المعاني في النفس أولاً ثم يبني ألفاظه ويرتبها حسب غرضه ومقصده، فيختار هذه اللفظة بدل هذه، ويجعلها بجانب هذه، أو يقدمها أو يؤخرها، أو يحدفها أو يصل الكلام أو يفصله، لذلك نجد عبد القاهر يذكر في إثبات المسند إلى المسند

¹ - الخصائص، 87/1.

² - ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1982، ص 220.

³ - ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 201.

⁴ - دلائل الإعجاز، ص 263.

إليه ثمانية وجوه ممثلاً لها بـ: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"، و"منطلق زيد"، و"زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد"، و"زيد هو المنطلق"، و"زيد هو منطلق"¹. فكل المعاني المشتقة من هذه الأنماط التركيبية مرتبة في النفس على وجه مخصوص، ومنبثقة من أصل قائم فيها جميعاً هو إثبات وقوع فعل "الانطلاق" من شخص متعين هو "زيد"، لكن لكل صيغة خصوصية في الدلالة على معنى زائد على ما هو قائم في باقي الصيغ.

كما وظف الجرجاني العديد من الألفاظ التي تحيل إلى قصدية المتكلم، وثبت مدى حرصه على مراعاتها في تأليف الكلام ونظمه، يقول:

"واعلم أنني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوحيها فيها (...) كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن توحيته فيها معنى من معاني النحو، وهو أن أردت جعل الاسم الذي فكرت فيه خبراً عن شيء أردت فيه مدحاً أو ذمّاً أو تشبيهاً، أو غير ذلك أو غير ذلك من الأغراض ولم تحيء إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فرداً، ومن غير أن كان لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبر فأعرف ذلك"².

فهذا النص حافل بجملة من الألفاظ التي تحيل إلى قصدية المتكلم، منها: (تريد، فكرت، توحيته، أردت، الأغراض، قصد)، ويدل بوضوح أن منشئ الكلام يتخير ألفاظه بناء على علاقات التركيب التي يريد أن يجعلها بين تلك الألفاظ، وأن هذه الأخيرة لا قيمة لها مفردة إلا أن تتعلق بغيرها حسب ما تقتضيه معاني النحو وتستجيب لقصد المتكلم، ويزيد هذا الأمر تفصيلاً وتوضيحاً في نص آخر يورد فيه: "لبت شعري، كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟"³، ثم يبين معنى "القصد إلى معاني الكلم" بأنها "أن تعلم السامع بما شيئاً لا يعلمه. و معلوم أنك، أيها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: «خرج زيد»، لتعلمه معنى «خرج» في اللغة، و معنى «زيد». كيف؟ ومحال أن تكلمه بالألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف"⁴.

¹ - نفسه، ص 177 وما بعدها.

² - دلائل الإعجاز، ص 410-411.

³ - نفسه، ص 412.

⁴ - نفسه، ص 412.

تحضر القصدية أيضا عند الجرجاني من خلال معالجته لمفاهيم البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وما شاكلها، حيث يرى أنها تتفق جميعا في الغاية التي تصبو إليها وهي إيصال القصدية إلى السامعين، والتعبير عن حقائق نفوسهم وضمايرهم، وفي ذلك يقول: "في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة، والبيان والبراعة، وكل ما شاكل ذلك، مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم؛ ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"¹.

أما بالنسبة إلى السكاكي فقد قسم الكلام إلى خبر وطلب (إنشاء) بناء على أغراض المتكلم ومقاصده، وجعل لكل منهما أغراضا تواصلية ومقاصد ذات معان خاصة يساق إليها الكلام، كما اشترط في الكلام البليغ توفر "النية" عند المتكلم أو "المقصد" من وراء كلامه، فإذا جاء الكلام عفويا، دون تأمل ودون قصد فلا ينظر إليه، وذلك لأن "جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو، ولا قيمتها تغلو، ولا تشتري بثمنها، ولا تجري في مساومتها على سننها، مالم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها، والراغب فيها خبيرا بمكانها"².

كما أدخل الدسوقي (ت 1230هـ) مفهوم القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء لتجاوز الإشكالات التي طرحتها مسألة التصنيف، واقترح تعريف الخبر بناء على معيار النسبة الخارجية باعتماد الصيغة الآتية: "إن كان لنسبته خارج تُقصد مطابقتها له، أو تُقصد عدم مطابقتها له"³، واقترح لتعريف الإنشاء الصيغة الآتية "ألا يكون لنسبته خارج تُقصد مطابقتها أو عدم مطابقتها"⁴، ويلاحظ، بناء على ذلك، أن الدسوقي التقى مع أوستين وغيره من التداوليين في الأخذ بمفهوم القصدية في هذا الجانب، ومن ثم "يمكن أن نعد هذا التفسير تفسيرا ملائما ومقبولا بما أنه يدرج مفهوم القصد الذي هو قرينة تمييز ناجحة، تكسب التحليل أساسا تداوليا صريحا، فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، لكن القصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس القصد من الإنشاء ذلك"⁵.

¹ - دلائل الإعجاز، ص 43.

² - مفتاح العلوم، ص 331.

³ - الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، بمأش شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، 1/166.

⁴ - نفسه، 1/166.

⁵ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 68 - 69.

وإذا ما انتقلنا إلى بلاغي ونقدي آخر وهو حازم القرطاجني، نلاحظ أن القصدية شكلت مركزية مهمة في فكره النقدي والبلاغي، فتخللت العديد من مباحث منهجيه نحو حديثه عن تركيب المعاني وتضاعفها، وماهية الشعر وحقيقته، وأغراضه ومقاصده وغير ذلك كثير، ونستهل بيان ذلك بما أشار إليه في خضم حديثه عن ماهية الشعر، حيث فطن إلى الارتباط الوثيق بينها وبين مقصدية الشاعر، يقول: "الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحجب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه"¹؛ فإذا كانت ماهية الشعر أنه كلام موزون مقفى، فإن هذه الماهية لا تنفك عن الغاية المرجوة منه، والمتمثلة أساساً في التعبير عن مقصد المتكلم بغاية التأثير في السامع على نحو يحثه على الإعجاب بشيء أو تقيحه لديه، مما يستدعي إقباله عليه أو النفور منه، ولا يتأتى هذا التأثير إلا من خلال آليتي المحاكاة والتخييل، وهما أساس تركيب الصور الذهنية والتأليفات المعنوية عنده.

كما شخص القرطاجني علاقة قصد المتكلم بالقبول عند المتلقي؛ حيث جعل القصد من الشعر "تحريك النفس لمقتضى الكلام بإيقاعه منها بمحل القبول بما فيه من حسن المحاكاة والهيئة"²، والقصد هنا بمعنى الغاية المتمثلة في إحداث الأثر في نفس المتلقي، وهو ما أقرت به أيضاً الدراسات اللسانية الحديثة من أن نجاح العملية التواصلية يقتضي "توافر القصد من قبل المرسل والقبول من قبل المتلقي"³.

وفي السياق نفسه، يوظف القرطاجني القصد مرادفاً للغرض كما يستشف من حديثه عن تحسين الاستهلاكات ومطالع القصائد، يقول: "فملاك الأمر في كل ذلك أن يكون المفتتح مناسباً لمقصد المتكلم من جميع جهاته، فإذا كان مقصده الفخر كان الوجه أن يعتمد من الألفاظ والنظم والمعاني والأسلوب ما يكون فيه بهاء وتفخيم، وإذا كان المقصد النسيب كان الوجه أن يعتمد منها ما يكون فيه رقة وعدوبة، وكذلك سائر المقاصد"⁴.

أما من جهة حديثه عن أصناف المعاني، فقد قسمها إلى قسمين: المعاني الأول والمعاني الثانوي، وربطها بجهة القصد، معتبراً أن الأول ترد مقصودة لذاتها؛ لأنها الأصل المعتمد في غرض الشعر وعليها يقوم بناؤه اللغوي، و"تكون من متن الكلام، ونفس غرض

¹ - منهاج البلاغاء وسراج الأدباء، ص 71.

² - نفسه، ص 294.

³ - عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، تقديم سليمان العطار، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 2، 2009، ص 28.

⁴ - منهاج البلاغاء وسراج الأدباء، ص 310.

الشعر ومعتمدا إirاده"¹، ويستلزم أن يكون هذا الضرب من المعاني مقصودا في نفسه بحسب غرض الشعر، بينما تنهض المعاني الثواني بتعريض ما رآه الشاعر من معانيه الأول، وتكسبها صحة وكمالا في التعبير وتوضيحها للمقاصد، وهي "ليست من متن الكلام ونفس الغرض، ولكنها أمثلة لتلك [المعاني الأول] أو استدلالات عليها، أو غير ذلك"².

ولا يقف حازم القرطاجني عند هذا الحد، بل يربط ضربي المعاني بمصطلحيه الجهات الأول والجهات الثواني، ويجعل الجهات الأول مواضع اجتلاب المعاني الأول التي تقع في الكلام مقصودة لذاتها، لعلاقتها الوثيقة بالغرض الشعري وانتسابها إليه. أما الجهات الثواني فهي لا تقصد لأنفسها، وإنما يكون إتيانها من باب التبعية للجهات الأول، لتقوم بتفسيرها وتقويتها تبعا لما يقتضيه الغرض. بناء على ما تقدم، شكلت القصدية ركيزة أساسية من ركائز البلاغة العربية التراثية، ولعبت دورا محوريا في العديد من القضايا التي تتعلق بالمعنى، فلا كلام إلا مع وجود قصد، وعلى أساس هذا القصد ينبنى التواصل بين المتخاطبين، لذلك حرص الكثير من البلاغيين العرب على إيلائها العناية اللازمة، وجعلها مدار البحث في الكشف عن مكنون أسرار الخطاب، وآلية تحسيرية للانتقال من الدلالة المباشرة إلى الدلالات الضمنية.

المبحث الثالث: قصدية النص وطرفا التداول:

تمثل القصدية مؤثلا لتقاطعات عديدة بين أقطاب العملية التواصلية الممتدة في ثلاثة اتجاهات (المؤلف، النص، المتلقي)، وتؤدي دورا حاسما في توجيه هذه الأطراف ورصد تحولاتها، فينشأ لدينا قصد المتكلم، وقصد النص، والقصد الذي فهمه السامع من النص في إطار يتجاوز الثنائية النموذجية (مرسل - مرسل إليه)، فالقصدية بذلك "عامل مشترك بين هذه الأقطاب الثلاثة، واستراتيجية معقدة تستوعب داخلها نوايا المؤلف وفاعلية المتلقي وجدلية النص"³، وبالتالي نجد أنفسنا أمام ثلاث قصديات، لتساءل: كيف تشكلت تصورات البلاغة العربية والدرس التداولي الحديث حول هذه القصديات الثلاث؟

¹ - نفسه، ص 23.

² - نفسه، ص 23.

³ - وسام مرزوقي وقوتال فضيلة، القصدية وأثرها في توجيه الخطاب الشعري، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج 8، ع 1، 2019، ص 174.

1- قصدية المتكلم/المؤلف:

يعد المتكلم/المؤلف الفاعل الأول في العملية التواصلية والموجه الرئيس لقصدية الكلام/النص، فهو يحوز "إلى جانب مقاصده التواصلية الموضوعية مقصدا تواصليا إجماليا، يدرك من خلال مجموع بنى الخطاب"¹ التي يوجهها الموقف النصي ويقتضيها النظام اللغوي، وفي هذا الشأن، يفصل البعض² بين المعاني التي يطرحها المؤلف والتي تعد حصيلة جزئيات متفاعلة ومتحركة داخل بنية النص، وبين قصده الذي "يمكن الوصول إليه من خلال فحص الاحتمالات العديدة التي يمكن أن يعينها النص"³، لذا يبقى لزاما على هذا المؤلف أن يسعى إلى انتخاب أساليبه الخطابية ومقولاته اللغوية التي تساعد في تحقيق مقاصده الكلامية وأغراضه الخطابية بوضوح.

إذا كان المتكلم ينشئ كلامه وفق معطيات دلالية محددة تمنحه ثراء دلاليا وغنى معنويا، فإن محاولة فهم مقاصد هذا المتكلم تستدعي بناء استراتيجية خاصة "تسمح بخلق مبدأ الاحتمالية الذي يتيح نسج شبكة علاقات فاعلة، تقوم على جملة من الافتراضات"⁴ التي تنفتح على فضاءات لا محددة، وتوفير الشروط اللازمة لهذه الاستراتيجية المعقدة من أجل مساعدة المتلقي على اكتناه مقصدية المؤلف التي تبقى زئبقية يصعب الإمساك بخيوطها أحيانا، كونها "تسبق بناء النص وتشكيل معناه"⁵، فضلا عن أنها تتحرك وفق مستويات مختلفة، وتأخذ أبعادا متعددة.

من جهته، اعتبر عبد السلام المسدي أن الدلالة اللغوية "فعل إرادي مقصود بصاحبه، وهو ما ينتفي - به ومعه في نفس الوقت - أن تكون دلالة اللغة فعلا ذاتيا لها أفعالا طبيعيا فيها (...)" معنى ذلك أن الدلالة ليست حقا لصيقا باللغة في أصل تصورها"⁶، ومؤدى هذا الكلام أن دلالات الألفاظ تستند إلى قصد المتكلم، وهو ما يفسر أن يكون اللفظ حقيقيا في موضع ومجازيا في موضع آخر، ويؤكد هذا الأمر بنص آخر منقول عن ابن سينا يورد فيه أن "اللفظ بنفسه لا يدل البتة، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من

¹ - روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 206.

² - نحو: هيرش Hirsch الذي يرى أن قصد المؤلف هو المعيار الصحيح الذي يزودنا بالمعنى، والمنطلق الأساس لتفسير معنى النص.

³ - محمود خليف خضير الحياي، التأويلية مقارنة وتطبيق: مشروع قراءة في شعر فاضل العزاوي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013، ص 8.

⁴ - وسام مرزوقي وقوتال فضيلة، القصدية وأثرها في توجيه الخطاب الشعري، ص 175.

⁵ - Wolfgang Iser : l'acte de la lecture, théorie de l'effet esthétique, traduit par evelque sznycer, pierre Margada éditeur, Paris, 1985, p 162

⁶ - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 2، 1986، ص 110 - 111.

المعنى لا يجاوز، بل إنما يدل بإرادة اللفظ، فكما أن اللفظ يطلقه دالا على معنى، كالعين على الدينار، فيكون ذلك دلالة، كذلك إذا أخلاه، في إطلاقه، عن الدلالة يكون غير دال¹، فدلالة اللفظ تتلون بتلون قصد المتكلم أو نبرة صوته ونغمته، أو أن يتغير شخص لافظها، أو عمره، أو جنسه، أو زمان نطقه لها، لهذا تكون "الكلمة عبدة لناطقها، يريد منها ما يشاء، لن تعني شيئا سوى ما يريد ناطقها أن تعنيه، سيحتضر بذلك معناها الثابت ويفنى (...). أما حين تسقط في سياق الكلام، وترسخ لقواعده، وتتلاعب بها مقاصد المتكلم تصبح فياضة بالمعاني"².

يتعمق ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) في هذه القضية تعمقا مضاعفا ليشير جدلية الدلالة بالمواضعة والدلالة بقصد المتكلم بوصفه الفاعل الرئيس في العملية الإبداعية، ويؤكد أن المتكلم لا ينجز الحدث الكلامي إلا وكل طاقاته النفسية وقدراته الإدراكية متجمعة متآزرة بغية بلوغ الكلام تمامه، يقول: "إن المتكلم [هو] من وقّع الكلام، الذي بيننا حقيقته، بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرًا، والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم"³.

يجلنا هذا القول على ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار (ت415هـ) سلفا في شأن التلازم بين المواضعة والقصد، معتبرا هذا الأخير شرطا أساسا ينبغي توافره في عملية الكلام، وفي ذلك يقول: "أن المكلِّم لغيره إنما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون أمرا له متى قصده بالكلام وأراد منه المأمور"⁴، حيث أصبح القصد قانونا داخليا في صلب المواضعة، وأن اللغويين لا يمنحون صفة "متكلم" إلا لمن تحقق فيه هذا الشرط، الذي على أساسه تحدد نوعية أجناس الخطاب من خبر أو أمر أو استخبار... وبالمقابل، لا يعد متكلمًا من كان مأمورا أو مرغما على التلفظ بعبارات، وليست ملفوظاته كلاما، لغياب شرط القصد لديه، ولأنه ليست في نيته التكلم، كما هو الشأن بالنسبة إلى النائم غير الواعي والسكران والغافل والمجنون والمكره...

ويشير عبد القاهر الجرجاني إلى القصدية عند المتكلم في مواضع شتى من أسرارهِ ودلائله، حيث اعتبر أن الأصل في الكلام والمتكلم القصد، فأَي كلام ينشئه المتكلم عن إرادة واختيار واعتقاد يكون لمعنى أرادَه وغرض قصده، وفي ذلك يقول: "وجملة الأمر

¹ - نقلا عن: المرجع السابق، ص 111.

² - عبد الرحمن الشولي، فلسفة المعنى في الفكر واللغة والمنطق: نظرة إلى جدلية الدوال والمدلولات، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2016، ص 82.

³ - سر الفصاحة، ص 38 - 39.

⁴ - المعنى في أبواب التوحيد والعدل، 70/7-71، نقلا عن: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 146.

أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض¹، والعلم بهذه المقاصد والأغراض علم ضرورة لنجاح التخاطب وبلوغ الغاية منه.

كما عرض الجرجاني لقصدية المتكلم في معرض حديثه عن "معاني النفس" التي ربطها بغرض المتكلم الذي له الدور الحاسم في التنضيد والرصف، مما يوجب الإجمال أو التفصيل، أو التقديم أو التأخير، أو الحذف أو الذكر، أو الوصل أو الفصل، وفي ذلك يقول: "وأما نظم الكلام، فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"²، ويؤكد هذا المعنى في موضع آخر بقوله: "أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"³؛ أي أن المعاني ترتب أولا في النفس بحسب مقاصد المتكلم، ثم تخرج على شكل ألفاظ في النطق بسهولة ويسر دون حاجة إلى جهد.

ومجمل القول، فغاية قصد المتكلم إفهام السامع أو المتلقي وإبلاغه بمراده، وهذا الأمر يستلزم من المتكلم الوعي بأساليب تأليف الكلام، وانتخاب الاستراتيجيات القيمة بنقل قصده بكل أمانة، مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى.

2- قصدية النص:

يمثل النص بنية دلالية ذات بعد تواصلية، تحيل إلى "فضاء تحويلي - بالدرجة الأولى - فضاء يتيح للعبة الدال، داخل تلفظ فارغ بالقيام بتألفات لانتهائية، وتنويعات دلالية غير منتظرة بواسطة كتابة بيضاء تعمل على إنتاج الدلالة الجديدة لا الدلالة السائدة"⁴، وهو بذلك نسيج من العلامات التي تشكل صيرورة فكرية تفصح عن مجموعة من الدلالات والمقاصد المفتوحة على عدد لا متناه من التأويلات.

وتبعاً لمنظور البنيويين الذين يعتبرون النص بنية معلقة، وحسب بول ريكور Paul Ricœur الذي جعله فضاء مستقلاً للمعنى لم يعد مؤلفه يبعث فيه الحياة، حيث انقطعت صلته به⁵، لا يمكننا أن نحتزل "العملية القصدية" في قصدية المتكلم/المؤلف من

¹ - دلائل الإعجاز، ص 543.

² - نفسه، ص 49.

³ - نفسه، ص 54.

⁴ - نزار التجديتي، "السيمبائيات الأدبية لألجيراس . ج. جريماس (منهج لتحديث قراءة الأدب)"، مجلة عالم الفكر، ع 1، مج 34، 2005، ص 164 - 165.

⁵ - ينظر: جاي هيو سلفرمان، نصبات بين الهرميوطيقا والتفكيكية، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط 1، 2002، ص 54.

خلال الدلالات التي يرغب في بثها، أو قصدية المتلقي من خلال ما يستخلصه من تأويل بتوظيف أغراضه وأذواقه وخياراته، لذلك نكون بصدد قصدية أخرى هي "قصدية النص"، وهي قصدية تتجلى من خلال ما يتضمنه من مسوغات بنائية وجمالية ومعجمية وفكرية، مصرح بها أو ملمح إليها، تسعف في "تقفي الأنظمة الدلالية فيه، وماله من آليات داخلية تسمح بقولها"¹.

من هذا المنطلق، قد يستقل النص بنمطه اللغوي الخاص به عن كل من مقصدية المرسل والمتلقي، وتكون "له من القدرة ما يضعنا بين قصدين، قصد لغوي حربي ظاهر وقصد لغوي دلالي باطن"²، ومن ثم تنبغي العودة إلى معطيات النص الداخلية التي تفرض علينا نوعية القراءة التي يحتمل أن تنجز من أجل فك شفرته وتأويل دلالاته، وفي هذا الشأن نستحضر محاولة "عبد القاهر الجرجاني" في فهم النص من داخلياته بالبحث فيما يجعله منسجما في المعنى الذي يقوم على مستويات متفاوتة في الدلالة والتأثير، ويمكن الاستدلال عليه "بواسطة سياقين: سياق النص، وسياق الموقف (المقام)، أما المقصود بسياق النص فهو الجانب القولي بما فيه من عناصر التركيب وما ينتظم به من تصنيف وتأليف، وعلاقات وقرائن، ومعان ومفردات، وأما المقصود بالموقف فهو ما يصاحب المنطوق من عناصر تداولية توصف بأنها عناصر الموقف"³، وعليه، بإمكاننا توليد قصد النص انطلاقا من تكثيف المعطيات النصية الداخلية، والانفتاح على الآليات التأويلية التي بإمكانها أن تحيط بالنص من حيث حركته ووظيفته.

3- قصدية المتلقي:

يمثل المتلقي شريكا فاعلا في عملية التواصل، والطرف الأساس الذي أنتج لأجله الكلام، مما يستدعي من المتكلم استحضار أحواله، ومن المتلقي القيام بعمليات ذهنية متعددة لفهم مقصود المتكلم، لذلك أشار سيرل إلى "كفاءة السامع العامة في العقلانية والاستدلال"⁴، وأقرت نظرية التلقي بذلك، من خلال اعتبار المتلقي هو المستهدف بهذا الفعل، يتأثر به ويتفاعل مع صوره وأخيلته، كما يعيد إنتاج معانيه على ضوء قدراته الفكرية والأدبية، ليصبح شريكا فاعلا في الفعل التواصل.

¹ - نادية بوشفرة، الشراكة النصية عند أمبيرتو إيكو (مقاربة معرفية لدراسة الاستراتيجية النصية)، مجلة الأثر، ع 21، 2014، ص 3.

² - وسام مرزوقي وقوتال فضيلة، القصدية وأثرها في توجيه الخطاب الشعري، ص 176.

³ - وحيد الدين طاهر عبد العزيز، مكونات النظرية اللغوية بين الدراسة والتطبيق، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، د.ط، 2013، ص 11.

⁴ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص 152.

فسحت نظرية التلقي المجال أم المتلقي كي يصنع المعنى بقصدته الذي يتوجه به إلى العمل، والقصد هنا يختلف عن "النية" لينصرف إلى الوجه المقصود والأرجح من بين جملة الاحتمالات التي يستدعيها المتلقي لسد فجوات النص التي لا زالت في حاجة إلى أن تملأ، مستثمرا ذائقته اللغوية وكفاءته التخاطبية. ويؤكد أمبيرتو إيكو U. Eco أن هناك حالات يكون فيها "القارئ وهو يتعرف على البنيات العميقة، يلقي الضوء على أمر ما لم يستطع المؤلف أن يقوله، على الرغم من أن النص يظهره بمنتهى الضياء"¹، أي أن القارئ يسعى بدوره إلى أن يضيء الفجوات المعتمدة في النص من خلال تحليله وتفاعله معه، مما يسهم في تكثير المعنى وتشقيق وجوه لا نهائية من بنبته، بوساطة فعلي الفهم والإدراك.

اهتم العرب كذلك بأهمية تلقي النصوص وتأويلها؛ ذلك أن اللغة العربية تتميز بظاهرة تعدد الأوجه النحوية وتعدد المعاني للكلمة أو العبارة الواحدة، بحيث يكون على المتلقي أن يحدد بكل موضوعية المعنى المقصود والوجه الأرجح من تلك الأوجه بحسب السياق.

وقد أدرك كل من عبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي وحازم القرطاجني وغيرهم البعد المهم والمكانة الحقيقية للمتلقي في فهم النصوص وإدراك مغزاها؛ حيث يجب أن يصرف قصده إلى النظر في القول على أساس ذوقه ومعرفته بضروب الكلام وأساليبه المختلفة، وليس على أساس التخمين والحدس والظن، ومن ثم تكون قصدية المتلقي قصدية موضوعية موجهة بضوابط علمية ومنهجية، منها امتلاك الأدوات اللغوية والمعرفية اللازمة، والتوفر على ذائقة لغوية سليمة، والوعي بأساليب العرب في كلامها، الأمر الذي عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة"²؛ أي أن معرفة السامع بعلوم اللغة وتحيؤه لتلقي الكلام هو مما يعينه على بلوغ مقاصده وإدراك معانيه.

تبعا لذلك، قد يتفاوت الناس في تلقي النصوص وفهمها، لذلك ميز عبد القاهر الجرجاني بين السامع العالم باللغة ومعاني الألفاظ، والجاهل بها، يقول: "ألا ترى أنه لا يفهمه حق فهمه إلا من له ذهن ونظر، ويرتفع به عن طبقاته العامة؟ (...) فلا تراه إلا في الآداب والحكم المأثورة عن الفضلاء وذوي العقول الكامل"³؛ فالسامع حين يتلقى الكلام يسعى إلى فك رموزه وألغازه بإعمال

¹ - U.Eco: Sémiotique et philosophie du langage, Puf, 1^{ère} Ed, Paris, 1988, p 232.

² - دلائل الإعجاز، ص 291.

³ - أسرار البلاغة، ص 94.

فكره واستدعاء طاقاته كلها، ليتمكن من الغوص في أعماق الكلام وسبر أغواره، ومن ثم بلوغ مقصد المتكلم وإدراك معانيه، إلا أن هذا الأمر لا يتأتى بالدرجة نفسها لجميع المتلقين، وإنما كل بحسب خبرته ومهاراته ودرايته بفنون القول.

كما أشار السكاكي إلى جملة الشروط التي ينبغي توفرها في المتلقي حتى يستطيع إدراك معاني النص ومقاصده الخفية، يقول:

"فإن جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو ولا تشتري بثمنها ولا تجرى في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيراً بمكانها (...)"، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالماً بجهات حسن الكلام معتقداً بأن المتكلم تعمد لها في تركيبه للكلام عن علم منه، فإن السامع إذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما أنكره¹.

يؤكد السكاكي من خلال هذا الكلام على ضرورة امتلاك السامع كفاءة تأويلية تسعفه في الوقوف على الدرر الثمينة أي المعاني الخفية وراء تأليف الكلام، فضلاً عن الكفاءة اللغوية والبلاغية التي تنأتى من خلال العلم بجهات حسن الكلام ليتم فهم المقصود من توجيه الكلام إليه.

أما حازم القرطاجني فقد ميز بين "المتلقي الناقد" وهو عالم البلاغة الذي يمتلك الذوق الصحيح والفكر الذي يميز به بين ما يناسب وما لا يناسب، مزوداً بما هو فطري وما هو مكتسب من الخبرات والاستعدادات، فيتمثل المعاني الشعرية ويجسدها ويشارك في صنعها من خلال ما تضمنه النص من إحالات، فهذا المتلقي هو "العارف بالأعراض اللاحقة للكلام"²، بينما تمثل عامة الناس عنده جوهر المتلقي العادي "من ليس له معرفة بالكلام على الحقيقة البتة"³.

ومحمل القول، لم تعد القصدية رهينة الطرف الأول في الفعل التواصل، بل هناك من يعتبرها مشتركة بين طرفي التداول، وأن الفرق بينهما فقط فيمن يأخذ بزمام المبادرة، ويذهب فريق آخر إلى أن القصدية يتحكم فيها المتلقي، فيجعل المتكلم في قبضة يده، يتصرف فيه كيف يشاء، مما يضطر الأول إلى أن يكيف كلامه حسب رغبات الثاني، بل قد يكون ناطقاً بلسانه⁴.

¹ - مفتاح العلوم، ص 331-332.

² - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 144.

³ - نفسه، ص 144.

⁴ - ينظر: محمد مفتاح، دينامية النص، ص 46.

خاتمة:

لا غرو إذا أن القصدية قرينة تداولية حظيت ببالغ العناية في الممارسة البلاغية التراثية والدرس التداولي الحديث، وشكلت عنصرا حاسما في فهم الرسالة اللغوية وتبين معانيها وأغراضها، لذلك أضحت قاسما مشتركا بين أقطاب التواصل الثلاثة، واستراتيجية معقدة تستوعب داخلها نوايا المؤلف وفاعلية المتلقي وجدلية النص، لنجد أنفسنا أمام ثلاث قصديات: قصدية المتكلم، وقصدية النص، وقصدية المتلقي، ومن ثم فالكشف عن المعنى المقصود وتوجيه الدلالة نحو الغرض المنشود يتوقف على إدراك مختلف الرؤى الكامنة التي تحكم هذه الأقطاب الثلاثة.

قائمة المصادر والمراجع:

✓ بالعربية:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008.
- الباقلائي، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 54.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003.
- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 3، 1986.
- الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، بhamش شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998.
- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1982.
- السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000.
- صلاح إسماعيل، فلسفة العقل، دراسة في فلسفة سيرل، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007.
- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، ط 1، 1998.
- عبد الرحمن الشولي، فلسفة المعنى في الفكر واللغة والمنطق: نظرة إلى جدلية الدوال والمدلولات، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2016.
- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 2، 1986.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة المدني بالقاهرة، ط 5، 2004.
- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط 1، 2004.
- عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، تقديم سليمان العطار، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 2، 2009.
- العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2002.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط 1، 1979.
- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ط 3، 1992.
- محمد مفتاح، دينامية النص تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ط 2، 1990.

- محمود خليف خضير الحياني، التأويلية مقارنة وتطبيق: مشروع قراءة في شعر فاضل العزاوي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013.
 - مسعود صحراوي: التداولية عند العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2005.
 - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، ط 3، 1414هـ.
 - نادية بوشفرة، الشراكة النصية عند أمبيرتو إيكو (مقاربة معرفية لدراسة الاستراتيجية النصية)، مجلة الأثر، ع 21، 2014.
 - نزار التجديتي، "السيمياءات الأدبية لألجوداس .ج. جريغاس (منهج لتحديث قراءة الأدب)"، مجلة عالم الفكر، ع 1، مج 34، 2005.
 - هشام صويلح، القصدية مبحث فلسفي تداولي: من فلسفة العقل إلى أفعال الكلام (جون سيرل نموذجاً)، مجلة تاريخ العلوم، ع 8.
 - وحيد الدين طاهر عبد العزيز، مكونات النظرية اللغوية بين الدراسة والتطبيق، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، د.ط، 2013.
 - وسام مرزوقي وقوتال فضيلة، القصدية وأثرها في توجيه الخطاب الشعري، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج 8، ع 1، 2019، ص 174.
 - وشن دلال، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، مج 6، ع 1، 2010.
 - المترجمة:
 - جاي هيو سلفرمان، نصيات بين الهرمنيوطيقا والتفكيكية، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط 1، 2002.
 - جيرال دولودال، التحليل السيميوطيقي للنص الشعري، ترجمة عبد الرحمن بوعلي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1، 1994.
 - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998.
 - روبرول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2003.
- ✓ بالأجنبية:

- *Hadumod Bussmann: Routledge Dictionary of Language and Linguistics*, translated and edited by: Gregory Trauth and Kerstin Kazzazi, Taylor & Francis e-Library, 2006, p 580

- J.Searle: Intentionality an essay in the philosophie of mind, Cambridge, University Press, New York, 1983, p 1.
- U.Eco: Sémiotique et philosophie du langage, Puf, 1^{ère} Ed, Paris, 1988, p232.
- Wolfgang Iser : l'acte de la lecture, théorie de l'effet esthétique, traduit par evelque sznycer, pierre Margada éditeur, Paris, 1985, p 162

خصائص المادة المعجمية لقاموس الدارجة المغربية

الدكتور منتصر بابابريك

جامعة ابن طفيل - القنيطرة

المملكة المغربية

المخلص:

صدر قاموس الدارجة المغربية، الذي سنشير له اختصارا ب (ق.د.م)، سنة 2017 عن مركز تنمية الدارجة زاكورة¹. ويقدم هذا القاموس نفسه، كأول عمل معجمي جدي وأكاديمي، يعنى بشرح مفردات الدارجة المغربية ب "العربية المغربية"، أي أنه قاموس أحادي اللغة، بخلاف القواميس الأخرى، التي تقدم معنى مفردات الدارجة المغربية، تارة، بلغة عربية فصحي ("معجم لهجة شمال المغرب، تطوان وما حولها"، لعبد المنعم عبد العال)، وتارة أخرى، بلغة أجنبية، (الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية)، كمعاجم المستشرقين.

وبالنظر إلى أن المادة المعجمية تعدّ ركنا أساسيا في مسيرة التأليف المعجمي، فإننا سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على خصائص المادة المعجمية ل "قاموس الدارجة المغربية"، حيث سنتطرق لطرق ترتيب المداخل وعرضها في المعجم، وسنتعرف على المقاييس التي اعتمدها مؤلفو المعجم لعرض مادتهم اللغوية، وذلك حتى يتمكن مستعمل القاموس من العثور على بغيته بيسر وسهولة.

الكلمات المفتاحية: قاموس الدارجة المغربية، ترتيب المداخل، المصطلحات النوعية، اللغات التقنية.

¹ مؤسسة مستقلة وغير رسمية ذات وجود معنوي، تأخذ على عاتقها خدمة الدارجة المغربية باعتبارها لغة أمومة لكثير من المغاربة، وذلك لأجل تأهيلها، لتحسن من أداء وظائفها في جميع الحقول والمستويات، ولتأهيلها للقيام بوظائف أخرى محتملة. وبذلك يظل هذا المركز فضاء ليبراليا حرا مفتوحا لانتاج المعرفة في مجال تخصصه، ولتبادل وجهات النظر حول قضايا تدخل في ذلك الباب. محمد المدلاوي، العربية الدارجة، ص.19.

¹ المعجم الوسيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج.2، ص.733.

1. خصائص المادة المعجمية للقاموس

أقرت لجنة التأليف في مقدمة القاموس بأنه يتشكل من مفردات اللغة العربية المغربية، التي تسمى كذلك "بالدارجة المغربية" أو "العامية المغربية". وهي نتاج تطور تاريخي، أدى إلى امتزاج كلمات الدارجة المغربية والأمازيغية بكلمات من أصل أجنبي وأخرى فصيحة، بقيت على شكلها من الناحية المورفولوجية (الصرفية)، والفونولوجية (الصوتية)، أو وقعت فيها تغيرات أو "تمغربت1". ويُعرف القائمون على (ق.د.م) في مقدمته، بأن العربية المغربية نمط محلي يستعمله المغاربة كلغة للتواصل اليومي، وتنقسم إلى أربع لهجات2:

- اللهجة العروبية: تتواجد على الساحل الأطلسي المعروف بكثافته السكانية. وهي الجهة المعروفة باللهجات العربية، التي تنحدر من أصول هلالية (جهة الدار البيضاء الكبرى سطات، وجهة الرباط سلا القنيطرة).
- اللهجة الجبلية: التي تتواجد مجاورة للأمازيغية الريفية (طنجة، تطوان، العرائش، القصر الكبير، شفشاون، وزان).
- اللهجة البدوية: التي تتواجد في الشمال الشرقي وشرق المغرب (فكيك، بوعرفة، كرسيف، تاويرت، بركان، وجدة).
- اللهجة الحسانية: التي تتواجد في أقصى جنوب المغرب، وتكلمها بدرجة خاصة، قبائل الركيبات، والجدع الغربي لقبائل تاكنة، والتي يرجع أصولها إلى بني معقل.

أول ملاحظة يمكن تسجيلها على هذا التقسيم اللهجي، هي عدم وجود خريطة لغوية علمية دقيقة لمناطق وحدود التنوع اللغوي بالمغرب السابق ذكره، باستثناء بعض الخرائط الإثنوغرافية التي أنجزها بعض المستشرقين من أمثال: "موسار" (A. Moussar)، و"أندري باسي" (A. Basset)، و"جون دريش" (J. Dresch). كما أن الإحصاء العام للسكان بالمغرب لسنة (2004)، رغم إدخاله للمتغير اللغوي لأول مرة في استمارة الإحصاء، إلا أنه لم يستطع وضع خريطة دقيقة للوضعية اللغوية في المغرب.

ولم تستطع المادة اللغوية للقاموس، التخلص من الفكرة الشائعة وغير العلمية، التي تربط الدارجة، فقط، بقبائل عربية. هكذا نقرأ في المقدمة أن "اللهجة العروبية" تتواجد على الساحل الأطلسي الذي يعرف كثافة سكانية مرتفعة، وهي الجهة المعروفة

¹ قاموس الدارجة المغربية، مركز تنمية الدارجة زاكورة، 2017، المقدمة، ص.8.

² المرجع نفسه.

باللهجات العربية اللي من أصول هلالية¹. مكررين بذلك الأخطاء الشائعة نفسها، كمسلمات غير قابلة للنقاش حول مصدر وأصل نشأة الدارجة. ولهذا يقتصرون على الشكل الخارجي الذي يربط الدارجة بالأمازيغية، ويحصرن العلاقة بينهما في بعض الكلمات ذات الأصل الأمازيغي، التي تشكل جزءا من الرصيد المعجمي للدارجة.

وقد شاء القارئون على هذا المعجم إحداث نقلة نوعية في وظائف الدارجة المغربية، من مجرد دورها المقتصر على الكلام والمحادثة إلى تأهيلها، استعمالا وكتابة، كي تُحسّن من أداء وظائفها في جميع الحقول المعرفية، وعلى جميع المستويات.

ولأجل تحقيق هذه الغاية، تم الاعتماد على عربية وسطى، يستعملها المثقفون المغاربة في نقاشاتهم العمومية، وكثير من الفاعلين السياسيين والإقتصاديين في محادثاتهم اليومية. وهي سجل لغوي، يجاور فضاءات العربية المعيار المخصصة للخطابات الرسمية، ودوائر الدارجة المستعملة في الحياة اليومية². وقد تخلص هذا السجل اللغوي من قيود الإعراب، وُرفعت منه التراكيب المعقدة، وشاعت فيه المفردات السهلة واليسيرة³.

وهذا السجل الأوسط، الذي يقيم جسورا ما بين مستوى اللهجات العامية المحلية القديمة، من جهة، ومستوى اللغة العربية المعيار، من جهة ثانية، هو ما يبدو أنه المقصود من مختلف التصورات التي يدعوا أصحابها، منذ أجيال، إلى ما يُسمونه "ترقية العاميات وتبسيط العربية الفصحى". في إطار ما يسميه الفاسي الفهري بـ "المتصل اللغوي"، وذلك قصد تجاوز مشكل ازدواجية المستويات اللغوية.

وقد اعتمد مؤلفو (ق.د.م) في اختيار مفردات هذا المعجم على عدة مراجع، أولها: قائمة غنية من الألفاظ المغربية جمعها فرنسيسكو موسكوسو كارسيا⁴ (F.moscoso)، "تتضمن هذه القائمة أكثر من ثمانية آلاف (8000) كلمة، تم تحديثها وتحسينها، بحذف عدد من المفردات المرتبطة، بشكل حصري، ببعض الجهات، والاحتفاظ بالألفاظ المتداولة والمفهومة على الصعيد الوطني. كما تمت إضافة مجموعة من الكلمات من خلال رصد لبعض التسجيلات الصوتية بالدارجة المغربية⁵."

¹ قاموس الدارجة المغربية، المقدمة، ص.9.

² محمد المدلاوي المنهجي، العربية الدارجة-إملائية ونحو: الأصوات، الصرف، التركيب، المعجم، د.م.ن، مركز تنمية الدارجة زاكورة، 2019، ص.15.

³ المرجع نفسه، ص.15-16.

⁴ Moscoso.F.G, Dictionario Espanol-Arabe Marroqui, Direccion General de coordinacion de politicas Migratorias consejeria de gobernacion junta de Andalucia, 2005.

⁵ قاموس الدارجة المغربية، المقدمة، ص.8.

أول ملاحظة يمكن تسجيلها هو أن (ق.د.م) لم يخالف تلك الظاهرة العامة والشائعة في المعاجم العربية، وهي اعتماد اللاحقين على معاجم السابقين إلى حد بعيد، وأن الروح العامة السائدة هي روح التقليد. لذلك نسجل، أن المادة المعجمية لهذا القاموس لم تواكب جميع نواحي الحياة العصرية، ولم تنضبط لقانون التطور الذي تخضع له اللغة في شقها اللهجي على الخصوص.

فرغم أن مؤلفي القاموس، حاولوا بسبب وعيهم بضرورة تقديم صورة واضحة عن حالة الدارجة المغربية واستخداماتها المتنوعة، إلحاق وحدات عامية، شاعت وانتشرت في السنوات الأخيرة، بالذخيرة اللغوية التي تضمنها معجم فرنسيسكو موسكوسو كارسيا (F.moscoso)، إلا أن هناك وحدات عامية ثابتة في المقول اليومي لم يفتح عليها القاموس، ولم يُدرجها ضمن مداخله.

ولدينا مؤاخذات كثيرة تتعلق باعتماد القاموس على بعض التسجيلات الصوتية للدارجة المغربية، لأنه كان أولى استخلاص الرصيد اللغوي للعربية المغربية من نصوص مأثورة و مكتوبة (الحكايات الشعبية، قصائد الملحن والزجل، الأمثال الشعبية...)، فالدراسات اللسانية الحديثة بينت أن المعنى ينشأ من النص والسياق، وليس من المفردة والجملة. وفي ضوء هذه الرؤية تغير مفهوم المعجم، فلم يعد مجرد مستودع للكلمات، يقتصر دوره على جمع مفردات اللغة وترتيبها وشرحها.

ولعل هذه الخاصية، تفتقدها جل المعاجم العربية، بينما استدركت المعاجم الغربية هذا النقص، واستعانت بمجموعة واسعة من النصوص الأدبية والعلمية، وجعلتها هي المصدر الأساسي، لكل الكلمات التي تدرج في المعجم¹.

ويمكن، كذلك، تنمية الرصيد اللغوي لهذا المعجم بالاعتماد على البحث الميداني، وتعبئة فريق عمل، يلتقي بالناس في بيوتهم وأعمالهم وفي الشارع، والأسواق، وغيرها، ويسجل ما يسمع بدقة، ويعمل على ضبط كتابته وتدوينه. فاستقصاء الاستعمالات الملموسة للكلمة، والتماس سند واقعي لها، هو الذي يُخرجها من دائرة الجمود والتحنط، ويُلَبِّسها لبوس الحياة، ويُكسبها خاصية التداول.

¹ عبد الرحمان الحاج صالح، "المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية"، د.م.ن، المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية، ع.1، 2005. ص.16-

2. اختيار المداخل وترتيبها

استخدم المعجميون مصطلح مدخل، "للدلالة على الكلمات، أو المصطلحات، أو العبارات التي تكتب بأحرف بارزة أو توضع بين قوسين، تميزا لها، ويشرحها المعجم ويرتبها"¹. وإلى جانب هذا المصطلح استخدم المعجميون بعض المصطلحات المرادفة مثل: وحدة معجمية، ومفردة معجمية، ومادة لغوية، ومفردة مجردة، وغير ذلك².

وتختلف طرق ترتيب المداخل وعرضها في المعجم، فلا يُعقل تقديمها بصورة عشوائية، وإنما هناك مقاييس، يعتمد عليها المعجمي في عرض مادته اللغوية، تُمكن مستعمل المعجم من الحصول على بغيته بسهولة وسرعة. وحتى لا نتيه في كثير التشعبات، فإننا سنقتصر على تحديد المعايير التي تم اعتمادها في تصنيف المداخل في (ق.د.م).

فبالنسبة إلى هذا القاموس، يضم بين دفتيه ما يقارب ثمانية آلاف (8000) مدخلا، كُتبت بأحرف بارزة بالبنط الأسود، ووثّبت مادته اللغوية بطريقة ألفبائية، حسب نطق المفردات المشكلة لهذه المادة.

وُقسّم القاموس، وفق هذا المنهج، على عدد التسلسل المألوف لحروف الهجاء، أي إلى ثمانية وعشرين بابا، مع زيادة ثلاثة حروف، تُميّز فونولوجيا الدارجة المغربية، وغير موجودة في كتابة العربية الفصحى. وهذه الحروف هي: (گ = g)، (ق = v)، (پ = p).

وخلافا للمنهج المتبع في صناعة المعاجم العربية، الذي يعتمد على جذور الألفاظ كمدخل، تُمّ عرض ما يُشتق من هذه الجذور من مفردات، تُمّ ترتيب الألفاظ في الأبواب، باعتبار أوائل أصولها، بعد إرجاعها إلى جذورها. فإن (ق.د.م) اعتمد على طريقة ميسرة، حيث تم ترتيب الكلمات، بعد تجريدتها من حروفها الزائدة. وبذلك، تأتي الكلمة التي تبتدئ بالألف، كحرف أصلي لها، في باب الألف... إلخ. وهكذا يتوالى ترتيب الكلمات في بقية الأبواب.

وجدير بالذكر أن هذه الطريقة الألفبائية في ترتيب المداخل أبسط وأسهل، لأنها لا تتطلب من مستعمل القاموس، مستوى تعليمي رفيع، بل فقط الإلمام بالحروف الأبجدية. عكس طريقة ترتيب المداخل بالاستناد إلى جذورها، التي تتطلب حدا أدنى من المعرفة بأصول الاشتقاق في اللغة العربية.

1 أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة مصر، (2009)، ص.48.

² المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

فقد قُسم مؤلف (ق.د.م) وفق هذا المنهج، الذي تُرتَّب فيه المفردات في كل باب، باعتبار حروفها الأولى، دون مراعاة جذورها الأصلي أو حروف الزيادة. فاللفظة ترتَّب في القاموس كما تُنطق أو تُلفظ، ويُتَّابع ارتباط الحرف الأول منها بما يليه من الحروف في الباب الواحد وفقا للترتيب الألفبائي. وهو ما يسميه علي القاسمي بالتسلسل الألفبائي للألفاظ لا للجذر. أي أن قوائم المفردات لا تُجمع بمراعاة جذورها الأصلية¹.

واعتماد هذا المنهج الألفبائي في ترتيب المداخل حسب نطق الكلمات، وإن كان يُوافق المبتدئين، ويقتفي منهج المعاجم الأجنبية التي تعتمد الترتيب نفسه، فإنه أظهر بعض الهنات والنقائص منها:

- تضخم قوائم مواد بعض الحروف الهجائية (كالباء 427 مدخلا)، والتاء (772 مدخلا)، والميم (838 مدخلا).
- جل المفردات، إن لم نقل جميعها، عبارة عن وحدات معجمية بسيطة ومفردة، حيث نسجل غياب الوحدات المعجمية المركبة (التي تتشكل من وحدتين لغويتين لتدل على معنى واحد).

وإذا كان يُراعى في تحرير الوحدة المعجمية (اسما أو صفة) أن توضع في صورة المفرد المذكر، فالمؤنث، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع التكسير، وكلها صور تصريفية للمفرد المذكر، ومن ثمَّ ترد سياقاتها معه. غير أن (ق.د.م) لم ينضبط لهذه القاعدة، حيث يضم نوعا من المداخل غير مألوفة في القواميس اللغوية المرتبة وفق الترتيب الألفبائي. وهذه بعض الأمثلة:

أ- الأسماء المؤنثة، مثل:

تشرميلة [tšərmīla]: تخليطه ديال العطرية والزيت والقزبور والحامض، كما تستعمل في الطياب².

شلقومة [šəlqūma]: وحدة من الشفايف³.

زوجة: امرأة متزوجة⁴.

¹ علي القاسمي، الخصائص المميزة الرئيسية للمعجمية العربية، الرباط، مجلة اللسان العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، مكتب تنسيق التعريب، العدد 47، 1999، ص.81.

² (ق.د.م)، باب (ت)، ص.161.

³ المرجع السابق، باب (ش)، ص.482.

⁴ المرجع السابق، باب (ز)، ص.412.

ب - الصفات المؤنثة، مثل:

مسالية: مسالي: 1 - ماعندو ما يدار. 2- ماعنده شي الكفاءة اللازمة¹.

معاقرة: معاقر: داير جهد كبير باش يدير شي حاجة، معاقرة مع الوقت والزمان².

ج - إدراج مدخلين يختلفان في نطق بعض الحروف ويؤديان نفس المعنى، مثل:

دلاح/ دلاع: فاكهة من فصيلة القرعة كما يكون في الصيف³.

عقيسة/ عقيصة: امرأة شارفة وقبيحة وسلوكها مرتبط بالسكر والشعوذة⁴.

سماغ/ سماق: نوع من المداد التقليدي، كما يتصنع من حرق صوفة الغنم⁵.

د - عرض بعض المداخل دون تجريدها من حروف الزيادة⁶، مما ينتج عنه تكرار بعض الوحدات المعجمية في موضعين مختلفين.

وهذه المواد حين تكرر، يُعاد وصف شروحها، وتعريفاتها، وذكر المعلومات الخاصة بها. وذلك في مثل:

شَتَّت: (ف)، فرق وبعثر شي حاجة⁷.

تَشَتَّت: (ف)، تزلع، وما بقى شي مجموع⁸.

دعى: (ف)، 1- قدم دعوة. 2- عرض على شي واحد⁹.

¹ المرجع السابق، باب (م)، ص. 713.

² المرجع السابق، باب (م)، ص. 776.

³ المرجع السابق، باب (د)، ص. 346.

⁴ المرجع السابق، باب (ع)، ص. 569.

⁵ المرجع السابق، باب (س)، ص. 451.

⁶ حروف الزيادة عشرة، ويجمعها قول: (أمان وتسهيل)، المهذب في علم التصريف، ص. 79.

⁷ (ق.د.م)، باب (ش)، ص. 468.

⁸ المرجع السابق، باب (ت)، ص. 160.

⁹ المرجع السابق، باب (د)، ص. 342.

استدعى: (ف)، 1 - قدم دعوة لشي واحد يحضر. 2 - عرض عليه¹.

لاح: (ف)، رمى الحاجة وتخلّى عليها².

اتلاح: (ف)، اترمى وتسيّب³.

هـ - وردت بعض المداخل في غير المكان الذي من المفروض أن توضع فيه، وللكشف عن هذا التضارب والاختلاف في مسألة الترتيب، سنستعين ببعض المداخل التي وردت في غير بابها المعتاد، حيث تم تجريدتها من أحد حروف الزيادة (أ)، والابقاء على باقي حروف الزيادة الأخرى (ت) و(س). وكان أولى ترتيب الكلمات حسب أصولها، وفق النظام الألفبائي، الذي عقد عليه العزم مخرجو (ق.د.م). فإذا شئنا البحث عن كلمة، نطلبها في أول حرف منها، إن كانت مجردة، وإن كانت مزيدة، نجدها من جميع حروف الزيادة، ونردها إلى أصلها. ونسوق فيما يلي، أمثلة:

✓ مداخل تبدئ ب (أ) وأدرجت تحت باب (ت)، مع أن التاء حرف زيادة، فكان أولى أن تُجَرَّد من الألف والتاء، وتُرد إلى أصولها، وهذه بعض الأمثلة:

"اتحصد، اتحفر، اتخط، اتحل، اتحلب، اتحلّى، اتخرط، اتخطف، اتخشى، اتخلع، اتحنق، اتذار، اتديح، اتدعى، اتدفع، اتربط، اترجم، اترخف، اترخى، اترزى، اترسم، اترش، اترفد، اتساع، اتسخن، اتسحاب، اتسفال، اتسلخ، اتشاف، اتشوى، اتصاف، اتصرف، اتصل، اتصلح، اتصبع، اتضرّ، اتضرب، اتطحن، اتطرش، اتطلب، اتطلق، اتغرم، اتغنى (قال شعر)، اتغنى (ولّى غني)، اتفاق، اتفرز، اتفرق، اتفرك، اتفطم، اتقبل، اتقدّى، اتقلب، اتقلّى، اتكال، اكتب، اتلاح، اتلهى، اتحمى، اتسخ، اتمشط، اتسخ، اتنقل، اتحرّق، اتهم، اتوزن... إلخ⁴."

✓ مداخل تبدئ ب (أ) وأدرجت تحت باب (س)، مع أن السين حرف زيادة، فكان أولى أن تُجَرَّد من الألف والسين والتاء، وترد إلى أصولها، مثل:

¹ المرجع السابق، باب (س)، ص. 427.

² (ق.د.م)، باب (ل)، ص. 693.

³ (ق.د.م)، باب (ت)، ص. 188.

⁴ (ق.د.م)، باب التاء، ص. 125-205.

"استانس، استاشر، استانف، استاهل، استجب، استجواب، استجوب، استحسن، استحق، استدعى، استراحة، استرزق، استشارة، استعجال، استعجب، استعذر، استعمار، استعمر، استعمال، استغفار، استغفر، استغل، استغلال، استغنى، استغناء، استقالة، استقلال، استماع، استهلاك،... إلخ"¹.

غير أن هذا الاختلاف الطفيف في التزام الترتيب الألفبائي لا يؤثر كثيرا على مستعمل القاموس، على اعتبار أن المداخل التي لا تخضع لهذه القاعدة، ليست بالكثرة التي تؤثر على النظام العام للقاموس. وبالتالي يُلاحظ على المداخل أنها لم تُصنّف إلى مداخل رئيسية ومداخل فرعية، لأن الاختيار وقع منذ البداية على المداخل النطقية، دون مراعاة للمداخل الجذرية، التي تُرتّب فيها الكلمات ضمن أسر. فكل المداخل تمتاز بتنوعها الصرفي (فعل، اسم، صفة، ظرف، حرف...). وهذا التنوع هو الذي يجعل كل مدخل مستقل وقائم بذاته.

و - الخلط في ترتيب المداخل، حيث لم يُراع تقديم الأفعال على الأسماء، وتقديم الأفعال والأسماء على الصفات، فقد لاحظنا أن ذلك لم يكن مطردا، في بعض ما عيناه من أمثلة، فأحيانا:

✓ يُقدّم الاسم على الفعل، في مثل:

تفواه [təfwah] (إسم): عملية فتح الفم بشكل لاإرادي، بسبب التعب أو الملل².

تفوّه [tfəwwəh] (فعل): فتح فمه بحركة لاإرادية، نتيجة التعب أو الملل³.

✓ يُقدّم الفعل على الاسم، في مثل:

تبجلس [tbəhləs] (فعل) : تملّق باش يوصل لشي غرض⁴.

تبجليس [tbəhlīs] (اسم): تملّق باش الواحد يحصل على شي حاجة، أو يوصل لها⁵.

✓ تقدم الصفة على الاسم، في نحو:

¹ المرجع السابق، باب السين، ص. 426-431.

² (ق.د.م)، باب التاء، ص. 179.

³ (ق.د.م)، ص. 179.

⁴ (ق.د.م)، باب التاء، ص. 129.

⁵ (ق.د.م)، ص. 129.

سحري (صفة): عنده علاقة بالسحر¹.

سحور(اسم): وجبة ديال الماكلة كا تكون قبل آذان الفجر في شهر رمضان².

✓ تقدّم الصفة على الفعل، في نحو:

تتم (صفة): اللي النطق دياه وكلامه مقطّع وما مفهوم شي³.

تتم (فعل): تكلم بكلمات وحروف متقطعة⁴.

3. المداخل والمصطلحات النوعية

يتضمن مؤلف (ق.د.م) مجموعة من المداخل والمصطلحات النوعية المدرجة مع غيرها من المفردات اللغوية، فقد خاض هذا المعجم تجربة تقديم المصطلح العلمي المحفوفة بالمخاطر، لأنها تتميز بالدقة والاختصار. فاستطاع أن يُدرج ضمن مواده، مجموعة من المداخل النوعية، وأن يعرفها باللغة ذاتها، واستعان في ذلك بمجموعة من الصور ورموز الاختصار، ووظّف مقترضات من لغات أجنبية. وكمثال على هذه المصطلحات، نذكر:

أ- مصطلحات الكائنات الحية

✓ أسماء النباتات: وتتضمن أسماء النباتات الطبية والعطرية، مثل: "الشبية، بشنيخة، حبة حلاوة، باخنو، الحبق، لارنج، الكروية، القزبور، حب رشاد، كامون، النافع، الحلبة، العطرشة، شندكورة..."⁵. وفيما يلي، أمثلة لبعض المداخل الخاصة بالنبات، الواردة في (ق.د.م):

بسباس [bəs̥bās]: (نب)، نبات من الفصيلة الخيمية، أصله بلاد الشام، كا يتكالوا الجذور دياه.

الزريعة دياه كا تسمى النافع⁶.

¹ (ق.د.م)، باب السين، ص.433.

² (ق.د.م)، ص.433.

³ (ق.د.م)، باب التاء، ص.192.

⁴ (ق.د.م)، ص.192.

⁵ (ق.د.م)، صور النباتات الطبية والعطرية مرفقة بأسمائها، ص.124.

⁶ (ق.د.م)، باب الباء، ص.92.

دفلة [dɛfla]: (نب)، نبات كيعطي وردة بيضا أو وردية¹.

✓ أسماء الحيوانات: وتشمل حيوانات الحديقة، مثل: "نمر، كواله، فرس النهر، وحيد القرن، غورلة، فكرون، ضربان، جمل اللامة، جدي، كركدان، لبوة"². ونعرض فيما يلي، أمثلة لبعض المداخل الخاصة بالحيوانات، المتضمنة في (ق.د.م):

ضبع: (حي) حيوان متوحش كا ياكل اللحم الجيفة من الفصيلة الضبعية، أكبر من الكلب³.

فكرون: (حي) سلحفاة: مربي فكرون في الجردة⁴.

✓ أسماء الطيور، مثل: "باز، بيبغو، بلارج، هزار، حجل، سمان، طاووس، غراب، كناري، موكة، نسر، هدهود"⁵. وفيما يلي، أمثلة لبعض المداخل الخاصة بالطيور، الواردة في (ق.د.م):

- ببّي [bībī]: (حي)، طير أكبر من الدجاجة، كا يتربى باش يتكل اللحم دياه⁶.

- بلارج [bəllārəj]: (حي)، طير كبير، رجليه وعنقه ومنقاره طوال، لقلاق⁷.

✓ أسماء الزواحف، مثل: "ببوش، غلالة، تاتة، زرمومية، حنش، لفعى، فكرون، تمساح، دودة، بوبريص"⁸. وفيما يلي، أمثلة لبعض المداخل الخاصة بالزواحف، الواردة في (ق.د.م):

- بوبريص [būbrīṣ]: (حي)، حيوان صغير من الزواحف، زرمومية، وزغة⁹.

¹ (ق.د.م)، باب الدال، ص. 404.

² (ق.د.م)، صور حيوانات الحديقة مرفقة بأسمائها، ص. 124.

³ المرجع السابق، باب الضاد، ص. 512.

⁴ (ق.د.م)، باب الفاء، ص. 625.

⁵ المرجع السابق، صور الطيور مرفقة بأسمائها، ص. 662.

⁶ المرجع السابق، باب الباء، ص. 115.

⁷ (ق.د.م)، باب الباء، ص. 100.

⁸ (ق.د.م)، صور الزواحف مرفقة بأسمائها، ص. 416.

⁹ (ق.د.م)، باب الباء، ص. 107.

- بُبُوش [babbūš]: (حي)، غلالة، حيوان من الرخويات¹.

✓ أسماء الحشرات، مثل: "برغوثة، جرادة، خنفوسة، رثيلة، سراق الزيت، بودراع، عقرب، فراشة، بوفرطوطو، ناموسة، نحلة،

نملة، خنفوسة، رزوزي، دبانة²". وفيما يلي، أمثلة لبعض المداخل الخاصة بالحشرات، الواردة في (ق.د.م):

- رزوزي [rzūzī]: (حي) حشرة بحال النحلة، زنبور: قرصه رزوزي وتنفخت يده³.

- خنفوسة [xənfūsa]: (حي) حشرة صغيرة كحلا، القشرة ديال ظهرها قاسحة كا

تغطي اجناحها⁴.

✓ أسماء الأسماك (الحوت)، مثل: "باجو، ترويتة، دلفين، سردين، شرن، صول، قمرون، كلامار، ميرنة، روكان، راية، طون⁵".

ونستعرض فيما يلي أمثلة لبعض المداخل الخاصة بالأسماك، كما وردت في (ق.د.م):

- روطالة [rūtāla]: (حي) حيوان بحري من الرخويات عندها ثمانية ديال الرجلين⁶.

- ميرنة [mīrna]: (حي) نوع من الحوت الأبيض⁷.

ب- مصطلحات العلوم الشرعية، مثل:

افتى: أعطى رأي فشي قضية شرعية⁸.

سلكة: قراءة وحفظ جميع أحزاب القرآن⁹.

محضر: الطالب عند الفقيه: حفظ المحضر القرآن كله¹⁰.

¹ (ق.د.م)، باب الباء، ص. 107.

² (ق.د.م)، صور الحشرات مرفقة بأسمائها، ص. 394.

³ (ق.د.م)، باب الراء، ص. 374.

⁴ (ق.د.م)، باب الحاء، ص. 324.

⁵ (ق.د.م)، صور الأسماك مرفقة بأسمائها، ص. 582.

⁶ (ق.د.م)، باب الراء، ص. 389.

⁷ (ق.د.م)، باب الميم، ص. 813.

⁸ (ق.د.م)، باب الألف، ص. 50.

⁹ (ق.د.م)، باب السين، ص. 449.

¹⁰ (ق.د.م)، باب الميم، ص. 730.

وُزْتُ: المال أو الممتلكات، اللي خَلَّى شي واحد للتركة دياله¹.

رمضان: الشهر التاسع من شهور السنة الهجرية، فيه كا يصوموا المسلمين من الفجر حتى المغرب².

ج- مصطلحات العلوم الحديثة: تُلفت الانتباه إلى أن (ق.د.م) لا يتضمن مصطلحات علمية وافرة، فقد ورد ضمن موادها

البعض منها، مثل:

- العلوم الطبية، وهذه بعض الأمثلة:

أُفْطَلْمُو: طبيب ديال العينين³.

الزهايمر: مرض كا يَأْثُر على الدماغ، وكا يخلي الاتصالات بين الخلايا العصبية، تتفقد⁴.

أُبْتَسِيَان: اللي كا بيع نظارات الشوف، وكل أنواع النظارات⁵.

أُمْبِيْلَانْس: سيارة إسعاف كا تستخدم لنقل المرضى⁶.

ويعرض (ق.د.م)، كذلك، صورا للأعضاء الداخلية والخارجية للجسم، مرفقة بأسمائها، مثل: "الراس، وذن، عين، نيف،

فم، ذراع، قرجوطة، رية، سلسول، قلب، كبدة، كلوة، معدة، مسارن، فخد، ركبة، رجل"⁷. ومن الأمثلة الواردة في (ق.د.م)، نذكر:

قَرْجُوْطَة [qərjūta]: حلقوم، القرجوطة دياله مجروحة بكثرة الغنا. ضربه البرد في قرجوطته⁸.

سلسول [səlsul]: مجموعة فقرات ديال العظم في الظهر⁹.

- علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء، مثل:

¹ (ق.د.م)، باب الواو، ص. 860.

² (ق.د.م)، باب الراء، ص. 385.

³ (ق.د.م)، باب الألف، ص. 67.

⁴ (ق.د.م)، باب الألف، ص. 54.

⁵ (ق.د.م)، باب الألف، ص. 65.

⁶ (ق.د.م)، باب الألف، ص. 57.

⁷ (ق.د.م)، صور جسم الإنسان، ص. 238.

⁸ (ق.د.م)، باب القاف، ص. 646.

⁹ (ق.د.م)، باب السين، ص. 448.

- أمونياك: مادة كيميائية ريحتها مجعدة¹.
 - إيسانس: وقود باش كا يمشيو بعض السيارات².
 - جاذبية: القوة اللي كا تجبد وتجلب الأشياء من الفوق للتحت³.
 - ألمنيوم: معدن خفيف لونه فضي ما كا يصدي شي⁴.
 - مستطيل: شكل هندسي مربع، الضلوع دياه المتقابلين متساويين⁵.
 - مثلث: شكل هندسي عنده ثلاثة ديال الأضلع⁶.
 - مربع: شكل هندسي، عنده أربعة أركان، وأربعة ديال الضلوع متساوية⁷.
 - مساحة: الحجم ديال شي مكان، أو جسم هندسي⁸.
- د- وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل:
- راديو: جهاز اللي كا يوصل بالصوت الأخبار⁹.
- أسيراتور: آلة كا تخدم بالضو وكا تجمع الغبار والوسخ اللي في الزرابي أو الموكيط¹⁰.
- أمورتيسور: نوابض، أداة في السيارات والعربات كا تخفف من الاهتزاز دياها مللي تمشي فوق أرض ما مقادة شي¹¹.

¹ (ق.د.م)، باب الألف، ص.59.

² (ق.د.م)، باب الألف، ص.67.

³ (ق.د.م)، باب الجيم، ص.214.

⁴ (ق.د.م)، باب الألف، ص.55.

⁵ (ق.د.م)، باب الميم، ص.754.

⁶ (ق.د.م)، باب الميم، ص.723.

⁷ (ق.د.م)، باب الميم، ص.744.

⁸ (ق.د.م)، باب الميم، ص.752.

⁹ (ق.د.م)، باب الراء، ص.362.

¹⁰ (ق.د.م)، باب الألف، ص.39.

¹¹ (ق.د.م)، باب الألف، ص.58.

أورد دينا تور: آلة أوتوماتيكية لمعالجة المعلومات والمعطيات ببرامج مهيأة وخاضعة لمنطق عقلائي

ورياضي¹.

هـ - أسماء الآلة: وتشمل قائمة مرفقة بالصور لمجموعة من الآلات، نذكر منها: "برويطة، بولون، بانس، بيرسوز، تورنوفيس، راطو، سلوم، شنيول، فاس، كرو، مسمار، مطرقة، منشار، ميترو"². ونستعرض فيما يلي أمثلة لبعض المداخل الخاصة بأسماء الآلة، كما وردت في (ق.د.م):

- سلوم [sellūm]: أداة أو آلة من الخشب أو الحديد بحال الدروج كما تستعمل باش الواحد
يوصل للبلايص العالية³.

- برويطة [bərwiṭa]: آلة يدوية عندها رويضة وحدة وزوج ديال اليدين كما تستعمل بالخصوص
في ميدان البني⁴.

و. صيغ تعبيرية متنوعة: عبارة عن مداخل لأصوات تعبر عن انفعالات وأحاسيس:

- للتعبير عن الألم والتفجع، مثل:

أح: للتعبير عن الألم أو الحسرة: آح عليك آ الغدار⁵.

أي: صوت كما يدل على الألم والوجع: أي... قسّحتيني⁶.

- للتعبير عن المفاجأة والاستحسان أو الاستغراب، مثل:

¹ (ق.د.م)، باب الألف، ص.65.

² (ق.د.م)، صور أسماء الآلة، ص.600.

³ المرجع السابق، باب السين، ص.450.

⁴ المرجع السابق، باب الباء، ص.89.

⁵ (ق.د.م)، باب الألف، ص.28.

⁶ (ق.د.م)، باب الألف، ص.66.

آخايت: للتعبير عن الاستغراب من شيء سلوك ما متوقع شيء. مثل: آخايت، آخايت على أولاد عنده¹.

أواه: (بتشديد الواو)، للاستغراب والتعجب، مثل: "فلان نجح أواه كيف دار ليها؟"².

باز: (بتفخيم الزاي)، صيغة للتعجب والاستنكار. مثل: باز آسيدي، ما بغى شيء يحشم.

- للتعبير عن الرضى والموافقة، مثل:

إه: نعم، وأحّا، إيه. مثل: إه أنا راضي بالقسمة³.

- للتعبير عن المفاجأة السعيدة والفرحة، مثل:

آحليلي: كلمة تعبر عن الفرحة والمفاجأة السعيدة. مثال: آحليلي بولدي بدا يمشي⁴.

- للتعبير عن الكره أو الضجر أو اليأس، مثل:

إيخ: إيخ من الفلوس. إيخ على ريحة شحال خازنة⁵.

- للندبة والتأسي، مثل:

آويلي: ويلي ويلي على زهر عندي.

- للتعبير عن النفي، مثل:

أولالا: بمعنى أليس كذلك؟ مثال: كن راجعت واحفظت، كن نجحت، أولالا؟⁶

- للتهدة والتقليل من الحاجة، مثل:

لاواه: لاواه، لاواه، الرجوع لله⁷.

¹ (ق.د.م)، باب الألف، ص.30.

² (ق.د.م)، باب الألف، ص.65.

³ (ق.د.م)، باب الألف، ص.64.

⁴ (ق.د.م)، باب الألف، ص.29.

⁵ (ق.د.م)، باب الألف، ص.66.

⁶ (ق.د.م)، باب الألف، ص.65.

⁷ المرجع السابق، باب اللام، ص.695.

4. اللغية التقنية في القاموس

سنخصّص هذه الفقرة للحديث عن المداخل المعجمية التي لها علاقة بموضوع اللغات التقنية، حيث سنعمل على رصد وتصنيف الوحدات المعجمية التي لها ارتباط ببعض الأنشطة الانسانية، واستطاعت أن تحجز لها مكانا ضمن مواد (ق.د.م). لكن ارتأينا قبل ذلك أن نتطرق، ولو بشكل مقتضب، لمفهوم اللغية التقنية، ذلك المفهوم الذي ارتبط باللغة المتخصصة التي تهتم بتعقب الألفاظ والعبارات التي تخص مهنة أو حرفة في مجال معيّن. فقد جاء استعمال مصطلح اللغات الخاصة، كمقابل للاصطلاح الفرنسي (Langues spécialisées)، وعرفها عبد القادر الفاسي الفهري بـ "لغة ذات أهداف محدّدة"¹. وأورد عبد الحميد الدواخلي مصطلح "اللغة الخاصة"، للدلالة على الجماعات الاجتماعية والحرفية والدينية والجغرافية². ويتوسّع عبد الصبور شاهين في هذا المفهوم، ويضيف إليها لغة الأقليات واللهجات، بالإضافة إلى لغة الحرفيين والعلوم.

ويركّز جون ديويو (J.Dubois) في تعريفه للغة الخاصة على الحقل المعرفي الخاص، ولا يتحدّث عن الجماعة المستعملة، حيث يعرفها بأنها "نظام لساني تحتي/فرعي، يظمّ الخصوصيات اللسانية لمجال خاص"³. ويُعرفها بيير لورا (P.Leray) باللغة التي تتميز عن اللغة المشتركة واللغة العامة، تُستعمل لأغراض مهنية، أي أنّها اللغة الموظفة لنقل المعرفة من مجال معيّن، من خلال وضعيات تواصلية شفاهية أو كتابية.

من خلال إمعان النظر في هذه التعاريف، يتّضح أنّها تُضفي طابعا خصوصيا على اللغة، لكنها لا تجعلها منفصلة عن اللغة العامة، بل هي اللغة العامة نفسها لكنها في إطار الاستعمال الخاص. كما أنّ جلّها يتفق على أنّ اللغة الخاصة هي مستوى لساني يتضمن مجموعة من الوسائل التعبيرية (معجمية، تركيبية، أسلوبية)، تستعمل من طرف مجموعة من المختصّين، داخل مجال من مجالات المعرفة الانسانية.

¹ عبد الغني بوعمامة، "اللغة الخاصة المصطلح والمفهوم"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ماي 2018، ص.4.

² جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014، الصفحات.316-318.

³ عبد الغني بوعمامة، "اللغة الخاصة المصطلح والمفهوم"، مرجع سابق، ص.8.

ويُعدّ كلود هجيج (C.Hagège) أول من استعمل مصطلح "اللغة التقنية" وعرفه باللغة المتخصصة التي تهتم بوضع مجموعة من التسميات المحددة الخاصة بممارسة بعض الأنشطة البشرية¹. وفي هذا السياق حدّدت ليلي المسعودي مجموعة من الخصائص لتمييز اللغات التقنية، من بينها أن يكون المصطلح أحادي التسمية، بحيث لا يقبل استعمالا متعددة في الحقل المعرفي الواحد، وأن يحظى هذا المصطلح بالإجماع والقبول بين جميع مستعمليه، وأن تكون المفردات والتعابير المستخدمة في ميدان معيّن، مصطلحات لغوية خالصة، تُسمّى الأشياء ولا تقتصر على وظيفة التعيين فحسب، لأن التسمية هي السبيل الوحيد لوسم الأشياء بأسمائها، بينما التعيين هو أداة، فقط، لعزل الأشياء والاشارة إليها².

بعد تقديمنا لهذا المهاد النظري المختصر لمفهوم "اللغة التقنية"، سنعمل على قياس درجة انتشار هذا الصنف من المفردات والتعابير في قاموس الداريجة المغربية. حيث سنصنّف هذه المداخل وفق التخصصات المهنية التالية:

العلوم الصحية

الصفحة	المدخل	شرحه
754	مستشفى	سيطار، مكان المداوية من الامراض.
754	مستعجلات	المصلحة في المستشفى اللي كا تستقبل الحالات المستعجلة.
684	كلنيك	مستشفى تابع للخواص.
686	كنترول	عملية ديال المراقبة والتحقق من شي حاجة أو شي واحد.
618	فرملي	مرض
617	فرمسيان	صيدلية، البلاصة اللي كا يتباع فيها الدواء.
494	صبّاعة	(في الجمع: صبّاعات) ليكّات. دارالطبيب الصبّاعة في يديه قبل ما يفحصه.
365	رانديفو	موعد: اخذا رانديفو عند الطبيب.
444	سكانير	جهاز طبي للفحص وتشخيص الأمراض بالأشعة.
197	تنسيون	ضغط الدم.
110	بوزلوم	ألم كيصيب الرجلين من تحت الظهر، عرق النساء، سياتيك.
108	بوحمرن	مرض السبب دياه فيروس كا يصيب الدراري الصغار.
112	بولكليب	الدوخة ودوران الراس.
107	بوتفتاف	مرض كا يتصاب فيه المريض بالرعشة كا يتسمّى طبيّا الباركينسون.

¹ Leila Messaoudi, études sociolinguistiques, facultés des lettres et des sciences humaines, université Ibn Tofail, Edition Okad, 2003, p.153.

² المرجع نفسه، ص.154.

107	وجع في الكرش كما يتسمى "القولون العصبي".	بومزوي
820	عضو على شكل شكوة كما يتجمع فيها البول في جسم الانسان.	نبولة
705	أداة طبية كما تستعملها المرأة باش ما تحمل شئ.	لولب
729	ميزان الحرارة.	محرار
735	الولد الذكر اللي مقطوعة له الجلدة الزائدة في عضوه التناسلي.	مختن
782	فيه علّة، مريض.	معلول
758	فيه الجهل، الشعار.	مسعود
784	معاق، عنده عاهة جسدية أو عقلية.	معوق
792	مألم، موعت.	مقصّح
749	من الريح، ضربه البرد.	مروّح
702	دخّل للجسم لقاح ضد المرض باش تكون عنده مناعة.	لقح
609	عملية جراحية.	فتيح
683	عضو داخلي مزدوج، مهمته ينقي الدم من الفضلات.	كلوة
621	ثوب من القطن رقيق كما يضمّد به الجرح.	فصمة
557	الشرايين اللي كاتوزع الدّم في جميع أعضاء الجسم.	عرق
77	تحمّل كما يهزّوا عليه الجرحى أو الموتى.	باياص
440	كُحّة، كُحبة: خاصه يأخذ الدوا باش تحيّد منه السعلة.	سعلة
830	زاج في كادر كما يتحطّ قدام العينين باش يصحّح الشوف أو للوقاية من الشمس.	نظارات
508	مستشفى	صبيطار
540	مرض جرثومي كإعادي.	طيطانوص
389	مرض كإتصاب به الانسان في المفاصل بفعل البرد.	روماتيزم
519	لباس ديال الخدمة كإتلبس فوق الحوايج باش يحافظ عليهم.	طابلية
526	اللي كإداوي المرضى.	طبيب
219	الحشب أو الگبص اللي كإشد العظم المهرّس باش يتجزّر.	جبيرة
347	جرح متعقّن.	دمالة
114	كريم طبي.	پومادا
117	طبيب متخصص في علاج الحيوانات.	بيطري
190	جلبة وتطعيم ضد مرض.	تلقيح
203	مرض جلدي على شكل حبوب.	تولال
460	نوع من الطفيليات (الحناش) كإيكون في المصارن.	سبنتة
203	مرض كإتسبب في فقدان الشعر.	تونية

606	حبوب الدوا: حتى شرب الفانيد عاد نعس.	فنييد
635	المرا اللي كا تولد العيالات.	قابلة
285	مرض اللوزتين اللي في الحلق.	حلاقم
480	وجع الرأس.	شقيقة

حرفة الميكانيكي

المدخل	شرحه	الصفحة
مكانيسيان	اللي كا يصلح السيّارات أو الآلات الميكانيكية.	814
پاربريز	الزجاجة القدامية ديال السيّارة.	119
پارشوك	قطعة من البلاستيك المقوى في فدام ووزا السيّارة كا يحميها من الصدمات.	119
بولون	نوع من المسمار ملولب وعنده راس.	113
كرفيزون	رويشة ديال شي مركبة مفشوشة.	676
بيسطون	بياسة في المحركات الميكانيكية.	123
ريطروفيزور	مراية في الطوموبيل كا تسمح للواحد باش يشوف اللور ديال الطريق.	393
روداج	ترويض وكا تتقال بالخصوص للمحركات الميكانيكية اللي كا تستعمل لأول مرة.	389
رودي	(بترقيق الرء) خدّم شي آلة أو محرك لأول مرة بشوية.	389
ديسك	من مكونات فرامل العربات.	352
شاگمة	جعبة في السيّارات كا تخرج الغاز المحروق.	464
رادياتور	خزان ديال الما اللي كا يكون في السيّارات أو الحافلات باش يبرد لموطور.	361
بوشون	سدادة أو غلاقة ديال شي حاجة	110
بنو	إطار من الكواتشو كا يغطي الرويشة.	122
بوجي	جهاز صغير كا يعطي الشرارة الضرورية باش يشعل الموطور ديال الدراجة النارية أو السيّارة.	108
پانس	أداة من الحديد عندها زوج قضبان على شكل حرف (X).	120

مهنة البناء

المدخل	شرحه	الصفحة
بنّاي	شخص اللي الحرفة دياله البني.	104
رّخم	دار الرخام في الأرض والحيط.	372
بيطون	خليط من الرملة والسيمة والما والحجر.	117
بوصلانة	اسمنت، سيما.	110
ملاسة	أداة كا يستعملها البناي باش يهز بها المرطوب.	798

669	كاياس	حجر صغير كا يتستعمل في البني.
701	لگاط	آلة من الحديد كا تكمش بالفك ديالها وكا تقلع المسمار.
76	بالة	آلة من الحديد عنها يد ديال العود كا تستعمل في البني.
89	برويطة	آلة يدوية عندا رويضة وحدة وزوج ديال اليدين كا تستعمل بالخصوص في البني.
108	بوجي	آلة للحمل في أورش البني.
	قادوم	گادوم، فاس، حفر البير بالقادوم.
615	فرصاضة	واجهة خارجيَّة ديال شي دار.
373	ردمة	تراب اللي كا يبقى من البني واللي كا يردمو به الحفاري.
418	سارية	عمود من الخشب أو السِّمة كا يهزّ السقف.

الخيطة والطرز

الصفحة	المدخل	شرحه
738	مخيط	ابرا كبيرة كا يستعملها خياط المضارب.
621	فصل	صمم ثوب أو شيء آخر: فصل قفطان تقليدي.
621	فصالة	تصميم ديال الحوايج: دار الخياط فصالة مزينة للثوب.
749	مرمة	آلة كاشدو بها الثوب باش يتطرز.
748	مرگوم	مرقوم، نوع من الطرز.
529	طرز	زواق بالابرة والخيطة كا يكون فوق الثوب.
529	طرز	زوق بالابرة والخيطة الثوب أو الجلد بأشكال هندسيَّة أصيلة.
85	برشمان	آلة خاصّة بالطرز كا تقبض الطرف ديال الثوب اللي غادي يتطرز.
81	بدعيّة	لباس تقليدي كا يشبه القفطان وكا يكون من الثوب الخفيف.
657	قفطان	لباس مغربي تقليدي ديال النسا.
613	فرجيّة	قميص طويل من الكتان كا يلبسوه الرجال تحت الجلابة.
336	دراز	خيطة، صانع الزرابي.
364	راندّة	الخيطة، نوع من الطرز بالعقيق.
204	تبيكتة	ورقة صغيرة تحمل المعلومات ديال شي منتج.
608	فتق	فصل أو حل الخيطة ديال شي ثوب.
608	فتل	برم الخيط بين يديه، فتل الصابرة باش يصيب عقّاد.
196	تنبيلة	الخيطة اللي كا تدار في جناب الثوب للتزيين.
803	منبت	لباس أو ثوب مزوق بالعقيق.
412	زواقة	شكل في: شرى طلامط فيهم زواقة روميّة.

الزراعة والفلاحة

المدخل	شرح	الصفحة
عرصة	جنان، حديقة، بستان.	555
عروبي	عكس مديني، بدوي، شخص ساكن في البادية.	557
عزّاب	رّحال، كا يتنقل من مكان لمكان باش يلقي الماكلة البهايم دياه.	558
علف	الماكلة ديال البهايم.	571
ربّاع	اللي كا يخدم الأرض وكا يفلّحها برّيع الصّابة.	366
رّحال	القبائل اللي الإقتصاد دياها مبني على الكسيبة واللي كا يرحلوا من موسم إلى موسم وللمكان اللي فيه العلف.	370
زُبير	عملية تخفيف الشجرة من العروش باش تقوى وتعطي ثمار من حجم كبير.	398
زرّب	(بتفخيم الزاي والرّاء) حَوْش بالزرب أو نبتة شوكةا غليض.	400
زربية	بلاصة كا يحطّوا فيها البهايم أو الكسيبة.	402
زوية	حفرة كا تدار فيها العافية وكا يطيب فيها الخبز أو يتشوى فيها اللحم.	412
زراعة	فلاحة ديال الزرع والنباتات.	400
سرح	رعى البهايم.	437
سارح	اللي كا يرعى البهايم.	418
سرحة	العمل اللي كا يقوم به السّارح.	437
ساڭاية	قناة كا يدوز فيها الماء.	420
سبولة	الجزء العالي من الزرع اللي كا يكون فيه الحبّ.	426
شجنة	قفز كا يسجنوا فيه الطيور.	469
صابة	غلة الحصاد ووفرة المنتوج الفلاحي.	491
دشيشة	بلبولة ديال الشعير، سميدة الشعير، دشيشة.	341
زميطة	دقيق ديال الشعير مخلط بالزيت.	409
زنبوع	ليمون حار ما صالح شئ للماكلة.	410
خماس	خدّام في الفلاحة مُقابل الخمس ديال الانتاج.	322
حصيدة	منتوج الحصاد.	279
حرث	زرع ، أرض محروثة.	267
دزاز	شخص كا يقطع الصوف ديال البهايم.	340
تفقااص	عملية خروج الفلّوس من البيضة.	177
درّاس	اللي كا يدرس: جمع الدرّاس التبن.	336
دُرّاس	عملية اللي كا يفرقوا بها الزرع من التبن من بعد الحصاد.	336

339	نتيجة أو محصول عملية الفصل بين الزرع والتبن.	درسة
231	الرجل اللي كا يعمل في الجنان رباع ولا خماس.	جنايني
240	بلاصة في أرض فلاحية ما كا تحرت شي وكا تصلح غير للدرس بالبهايم وجمع المحصول الزراعي.	گاعة
665	عربة عندها أربعة ديال الروايض وكا تتجرر بالبهايم.	كارو
597	لحم ديال الغنم.	غنمي
780	مكان عصر الزيتون أو نباتات زيتية أخرى.	معصرة
616	كبش ما عنده شئ القرون.	فرطاس
679	القطيع ديال البهايم اللي كا يملك الواحد.	كسيبة
678	اللي كا يربي البهايم ويعلمها ويتاجر فيها.	كساب
619	نوع من الطحين اللي الجودة دياه أقل من الجودة ديال القمح.	فرينة
729	الأرض اللي صالحة للحث أو اللي محروثة.	محرت
711	نوع من الزرع اللي كا يثمر معطل.	مازوزي
740	آلة كا تتكون من مقبض طويل من العود وراس من الحديد بحال المشطة بزوج أو ثلاثة ديال الأسنان. تستعمل في الزراعة.	مدرة
727	آنية من الطين كا يتغرس فيها الحباق وكل أنواع نباتات الزينة.	محبق
632	مزرعة، ضبعة فيها الشجر والفلاحة، جنان، بستان.	فيرمة
636	حاضن البيض: الدجاجة قارقة على بيضها.	قارق
611	أرض فلاحية كبيرة.	فدان
146	آلة ميكانيكية كا تستعمل في الفلاحة، الجرار.	تراكتور
503	أيام في السنة معروفة بكثرة الحرارة.	صمايم
327	كيس من خنشة.	خيش
782	حيوان واكل العلف مزيان.	معلوف
468	شكارة من البطانة ديال البهيمة كا ينخضوا الحليب أو كا يديرو فيها الما باش يبقى بارد.	شكوة
285	إناء من الخزف كا يتوضع فيه الحليب.	حلاب
371	آلة كا تتكون من حجرة حرشة ودائرة كا تدور فوق حجرة ثابتة كا يطحنوا بها القمح، اللوز، الذرة...	رحي
817	آلة دائرية كا تدور بالبرد أو بالما باش تطلع الما من الواد أو البير.	ناعورة
823	قشرة القمح اللي كا تبقى من بعد طحين الزرع وتغرييله.	نخالة
476	غربل: غربل وشطط الدقيق.	شطط
476	غربال رقيق لتغريل الدقيق.	شطاطو
146	غطا ديال الراس مصنوع من الدوم كا يستعمل للوقاية من الشمس.	ترازة

المدخل	شرحه	الصفحة
موسم	حفلة كبير كما يجتمعون فيه الناس كل عام للترفيه والتجارة: موسم مولاي عبد الله أمغار من أكبر المواسم بالمغرب.	810
علام	القايد في السرية ديال الخيالة.	571
لجام	حديدية كما تدار في فم العود للتحكم في البهيمه.	697
مكحلة	سلاح كما يستعمل في الصيد أو الحرب أو تبوريدة.	795
زويجة	مكحلة ديال زوج طلاقات.	413
سناح	سلاح، آلة كما تستعمل في الحرب والقتال.	453
خيل	جمع عاود، فرس.	328
منغاز	مسمار كما يستعمل في الغيز ديال الحمير والبغال.	805
مهماز	مسمار ديال الحديد: نغز الحمار بالمهماز.	808
ملاطي	الحمار الملاطي هو الحمار اللي بلا بردعة.	798
فروسيّة	مهرجان الفرس وركوب الخيل والتبوريدة.	619
فانتازية	فروسيّة، تبوريدة.	605
تبوريدة	ركوب الخيل وضرب البارود.	132
بارود	مادة كيماوية كما تشعل وتنفجر: في الموسم طلقوا الخيالة البارود.	72
مردع	حمار أو بغل مركبة ليه البردعة.	714
بردعة	سرج كما يتحط على ظهر الحمار أو البغل باش يركبوا عليه.	85
شرح	قعدة من الثوب ولا الجلد كما تحط فوق ظهر العود باش يركب عليه الزاكب.	472
سرج	دار السرج للعود.	437
حلاسة	غطا كما يتحط على ظهر الدابة تحت السرج، تليس.	
زعرط	جري ونقز.	403
سرية	مجموعة ديال الخيل كما يقودها علام.	436
حافر	(بترقيق الفاء) الساق ديال الدواب.	254
صفيحة	حديدية كما تركب في الحافر ديال العود أو البغل.	501
زعرط	جري ونقز.	403
صهل	صدر من العاود صوت كما يتسقى صهيل (صوت الخيل).	505
شاشا	كلمة كما تقال للدابة باش توقف.	463
زلاط	عصا، هراوة: ضربه بالزلاط.	407
خنجر	موس، سكين تقليدي يستعمل للزينة.	324
سلهام	لباس تقليدي كما يتلبس فوق الجلابة.	449

خاتمة

تطلب منا جرد هذه القائمة الطويلة من المداخل المعجمية المرتبطة بخطاب تواصلية خاص، يهدف إلى نقل المعلومة الخاصة أو المعرفة العلمية لدى مجموعة من الممارسين داخل حقل معرفي معين، أن نقوم بمسح شامل لجميع المواد اللغوية لهذا القاموس، وذلك بالنظر لتشتت هذه المواد في جميع أرجاء المعجم، فلا يوجد خيط ناظم يربط هذا الألفاظ المتخصصة بباقي الوحدات المعجمية العامة. وقد ترتب عن هذا الجرد تسجيل الملاحظات التالية:

- صعوبة تحديد المصطلح: عدم وجود معايير دقيقة تمكنا من الفصل بين المعجم العام والمعجم الخاص، فأحيانا، يتعذر على المهتم بقضايا المعجم إقامة حدود فاصلة بين اللغة العامة واللغة الخاصة التي تحيل دلالتها على بعض الممارسات المهنية أو الأنشطة الانسانية. فهناك تقاطع بين كلا اللغتين في منطقة تسمح بانتقال الكلمات والمصطلحات في الاتجاهين معا.
- محدودية المصطلحات الخاصة: خلافا للمدخل اللغوية العامة، يتوفر (ق.د.م) على عدد محدود من المداخل التي تعبّر عن اللغيات التقنية، مقارنة مع مجموع مواد المعجمية التي تبلغ حوالي ثمانية آلاف كلمة. فرغم الجهود التي بذلها القائمون على هذا المعجم لمواكبة المصطلحات العلمية والمفاهيم الجديدة، إلا أن حضور المداخل اللسانية التي تصف بعض الأنشطة الانسانية، يبقى تواردها في القاموس جد محدود.
- تعدّد دلالة المصطلح: حيث أسقط (ق.د.م) خاصية أحادية دلالة المصطلح العلمي، بحيث سمح باستعمالات متعدّدة للفظ في حقول معرفية مختلفة، مما أفقد مجموعة من مداخله، التي تعبّر عن المفردات والتعبيرات المستخدمة في ميدان معين، طابع الدقة والخصوصية، ولاسيما أن تحقيق هذا الأمر، يصطدم بمحدودية الجهود العلمي لتقييس ألفاظ اللغيات التقنية الخاصة بالدّرس اللساني اللهجي.
- مستويات اللغة: من الملاحظات التي سجّلناها أثناء دراستنا للخصائص المعجمية لهذه المداخل، الحضور المكثف للعاقية في بناء المعجم الخاص ببعض المهن التقليدية كأشغال البناء، والخياطة، والفلاحة، حيث إن هذه المهن الشعبية يحترفها أفراد لم ينالوا قسطا وافرا من التعليم، مما يفسّر تعبئة لغة الخطاب اليومي لأجل الإحاطة تقنيا بهذه الوحدات اللغائية المتخصصة، حيث يؤدي هذا الإستعمال الاحترافي للملفوظات، وظيفة تبليغية، يصعب استبدال عناصرها اللغوية، وتنحصر الإحاطة الدقيقة بدلالاتها على الأفراد الذين تربطهم علاقة بهذه "المهن" أو "الحرف". بينما يتقلّص الإستعمال الدارج في بعض التخصصات العلمية كالعلوم الصحية، والميكانيك، حيث اقترضت هذه الأنشطة مصطلحاتها من لغات أجنبية، وانفتحت بشكل كبير على تطويع مفرداتها مع المعجم العربي الفصح.

لائحة المراجع

- بابابريك، منتصر، قاموس الدارجة المغربية دراسة معجمية ولسانية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابن طفيل كلية اللغات والآداب، القنيطرة، (2024).
- بوعمامة، عبد الغني " اللغة الخاصة المصطلح والمفهوم"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ماي (2018).
- عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة مصر، (2009).
- فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة مصر، (2014).
- المنهجي، محمد المدلاوي، العربية الدارجة، إملائية ونحو: الأصوات، الصرف، التركيب، المعجم، مركز تنمية الدارجة زاكورة، المغرب، (2019).
- صالح، عبد الرحمان الحاج، "المعجم العربي والاستعمال الخفي في اللغة العربية"، المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية، ع.1، (2005).
- القاسمي، علي، "الخصائص المميزة الرئيسية للمعجمية العربية"، مجلة اللسان العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، مكتب تنسيق التعريب، ع.47، الرباط، (1999).
- قاموس الدارجة المغربية، مركز تنمية الدارجة زاكورة، (2017).
- Messaoudi, Leila, **Etude sociolinguistiques**. Ouvrage publié par la faculté des lettres et des sciences humaines–université ibn Tofail, impression Edition Okad , Kenitra Maroc, (2003).
- Moscoso, Francisco Garcia , **Diccionario Espanol–Arabe Marroqui**, Direccion General de coordinación de politicas Migratorias consejería de gobernación junta de Andalucía , (2005).

سادسا:

مجالات التقنية والعلوم

التطبيقية

حل نماذج البرمجة الخطية باستخدام برنامج اكسل

الدكتور عباس عبد العزيز جمعه محمود

جامعة الزعيم الازهري - قسم الرياضيات

السودان

الملخص:

يهدف البحث إلى أهمية استخدام نماذج البرمجة الخطية في اتخاذ القرارات الإدارية والاستفادة من البرمجيات الجاهزة (الجداول الإلكترونية) في تذليل الصعوبات التي تواجه متخذي القرار في إيجاد الحل الأمثل لما تمتاز به من القدرة العالية علي إيجاد الحل الأمثل لنماذج البرمجة الخطية التي يكون فيها عدد متغيرات القرار والقيود كبير جداً.

الكلمات المفتاح: برمجة خطية، برمجيات جاهزة، القيود

مقدمة :

عملية تعد معظم مشاكل البرمجة الخطية بسيطة ويمكن حلها بيانياً إلا إن المشاكل الأكبر ذات القيود العديدة تستهلك وقتاً كبيراً في حلها وأحياناً يصعب حلها يدوياً لذلك يمكن معالجة مثل هذه المشاكل باستخدام البرمجيات الجاهزة مثل الاكسل كما سيتم داخل الدراسة

حيث جاءت أهمية هذه الدراسة في التعرف على كيفية استخدام أداة سولفر الموجودة في برنامج الأكسل في إيجاد الحل الأمثل لمشاكل البرمجة الخطية حيث يمتاز برنامج اكسل بالقدرة الاستيعابية العالية للنماذج الرياضية

مثال تطبيقي (1)

شركة ما تقوم بإنتاج ثلاثة سلع وذلك من خلال ثلاثة مراحل صناعية وكان الوقت (بالدقائق) المطلوب لكل وحدة في كل مرحلة والوقت المتاح يومياً لكل مرحلة بالدقائق بالإضافة إلى ربح الوحدة وكان المطلوب صياغة هذه المشكلة في صورة برنامج خطي لتعظيم ارباح هذه الشركة .

الحل ان هذه المشكلة تتلخص في تحديد توليفية الانتاج (عدد الوحدات الواجب انتاجها من كل سلعة) والتي تحقق اعظم ربح ممكن للشركة في حدود الطاقة الانتاجية المتاحة للمراحل الانتاجية وبالتالي فإن ارباح الشركة من الثلاثة منتجات هو مجموع حاصل ضرب ربح الوحدة في عدد الوحدات المنتجة من الثلاثة منتجات والتي تصاغ رياضياً كالآتي :- (مدحت عبد العال)

$$\text{Total profit} = 3X_1 + 2X_2 + 5X_3$$

والقيود كالآتي :-

القيود الذي يعبر عن المرحلة الاولى

$$X_1 + 3X_2 + X_3 \leq 430$$

قيود المرحلة الثانية

$$3X_1 + 0X_2 + 2X_3 \leq 460$$

قيد المرحلة الثالثة

$$X_1 + 4X_2 + 0X_3 \leq 420$$

حيث أن :

$$X_1 \quad X_2 \quad X_3 > 0$$

	X1	X2	X3			
القيمة الابتدائية	0	66.66667	230			
دالة الهدف	3	2	5	1283.333		
القيود						
قيد المرحلة الاولى	1	3	1	430	<=	430
قيد المرحلة الثانية	3	0	2	460	<=	460
قيد المرحلة الثالثة	1	4	0	266.6667	<=	420

من الحل الأمثل نجد أن عدد الوحدات التي يجب انتاجه من كل منتج لتحقيق أعظم ربح هو :

عدم أنتاج وحدات من المنتج X1 المنتج الأول وإنتاج 66.66667 وحده من المنتج الثاني X2

وإنتاج 320 وحده من المنتج الثالث X3 والتي تعطي هامش ربح وقدره 1283.333 دينار .

Microsoft Excel 12.0 Answer Report

Worksheet: [Book1]1 ورقة

Report Created: 28/03/15 09:08:48 م

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$E\$5	دالة الهدف	1283.333333	1283.333333

Adjustable Cells

	Cell	Name	Original Value	Final Value
	\$B\$4	X1 القيمة الابتدائية	0	0
	\$C\$4	X2 القيمة الابتدائية	66.66666667	66.66666667
	\$D\$4	X3 القيمة الابتدائية	230	230

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$E\$7	قيد المرحلة الاولى	430	\$E\$7<=\$G\$7	Binding	0
\$E\$8	قيد المرحلة الثانية	460	\$E\$8<=\$G\$8	Binding	0
\$E\$9	قيد المرحلة الثالثة	266.6666667	\$E\$9<=\$G\$9	Not Binding	153.3333333

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: [Book1]1 ورقة1

Report Created: 28/03/15 09:08:49 م

Adjustable Cells

		Final	Reduced	Objective	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$4	القيمة الابتدائية X1	0	- 4.166666666	3	4.166666666	1E+30
\$C\$4	القيمة الابتدائية X2	66.66666667	0	2	13	2
\$D\$4	القيمة الابتدائية X3	230	0	5	1E+30	2.777777778

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$E\$7	قيد المرحلة الاولى	430	0.666666667	430	115	200
\$E\$8	قيد المرحلة الثانية	460	2.166666667	460	400	230
\$E\$9	قيد المرحلة الثالثة	266.6666667	0	420	1E+30	153.3333333

مثال تطبيق (2)

علي نادي (Win B ig) في مجال التسوق

الحد الاقصى للاعلان اسبوعياً	تكلفة الاعلان	عدد الجمهور الذي يمكن وصول الاعلان اليهم	الوسيلة الاعلامية
12	800	5000	الاعلان التلفزيوني مدة دقيقة
5	925	8500	الصحف اليومية صفحة كاملة
25	290	2400	الاعلان الاذاعي 30 ثانية للمرة الاولى
20	380	2800	الاعلان الاذاعي (دقيقة واحدة مساء)

وتتطلب ترتيبات النادي أن يعرض خمسة اعلانات اذاعية علي الاقل اسبوعياً وللتأكد من اتساع الحمل الاعلانية فأن ادارة النادي

تصر علي الاتنفق أكثر من 1.800 دولار علي الاعلانات الاذاعية اسبوعياً

وهكذا يمكن التعبير رياضياً عن تلك المشطلة كما يلي :-

$T =$ عدد مرات الاعلان التلفزيوني في مدة دقيقة واحدة اسبوعياً

$N =$ عدد الصفحات الاعلانية الكاملة في الصحف اليومية اسبوعياً

$P =$ عدد مرات الاعلان الاذاعي لمدة 30 ثانية مرة واحدة اسبوعياً

$A =$ عدد مرات الاعلان الاذاعي لمدة دقيقة واحدة مساء اسبوعياً

دالة الهدف :

تغطية اكبر عدد ممكن من الجمهور

$$\text{Max audience coverage} = 5000T + 8500 N + 2400 P + 2800 A$$

القيود :

اقصى عدد من الاعلان التلفزيوني اسبوعياً

TX 12

اقصى عدد من الاعلان في الصحف اسبوعياً X_5 N

P X25

اقصى عدد من الاعلان الاذاعي لنصف دقيقة اسبوعياً

A X 20

اقصى عدد من الاعلان الاذاعي لمدة دقيقة أسبوعياً

الميزانية الاسبوعية للاعلانات

$$800 T + 925 N + 290 P + 380 A \leq 8000$$

أقصى ما يمكن انفاقه علي الاعلانات الاذاعية

$$290 P + 380 A \leq 1800$$

الحد الادنى للاعلانات الاذاعية اسبوعياً

$$P + A \leq 5$$

$$T, N, P, A \geq 0$$

(باري رندر)

حل المثال باستخدام الإكسل (Solver)

	T	N	P	A			
Number of Unite	1.96875	5	6.206897	0			
Aud ience	5000	8500	2400	2800	67240.3		
Constr							
Max Tv	1				1.96875	<=	12
Maxnewsp		1			5	<=	5
max time rad			1		6.206897	<=	25
max alef rad				1	0	<=	20

budget	800	925	290	380	8000	<=	8000
max rad			290	380	1800	<=	1800
min rad			1	1	6.206897	>=	5

يتضح من حل (Solver) يجب علي ادارة النادي إنتاج 1.96875 من الاعلان الأول الإعلان التلفزيوني لمدة دقيقة

أسبوعياً (T) وإنتاج 5 من عدد الصفحات الاعلانية الكاملة في الصحف اليومية اسبوعياً (N) و 6.206897 من

عدد مرات الإعلان الإذاعي لمد 30 ثانية مره واحدة إسبوعياً (P)

وعدم انتاج عدد مرات الإعلان الإذاعي لمدة دقيقة واحدة مساء اسبوعياً (A) ليصل عدد الجمهور الي

67240.3 مشاهد .

Microsoft Excel 12.0 Answer Report

Worksheet: [Book1]1 ورقة1

Report Created: 31/03/15 12:53:42 م

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$F\$5	Aud ience	0	67240.30172

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value

\$B\$4	Number of Unite T	0	1.96875
\$C\$4	Number of Unite N	0	5
\$D\$4	Number of Unite P	0	6.206896552
\$E\$4	Number of Unite A	0	0

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$F\$7	Max Tv	1.96875	\$F\$7<=\$H\$7	Not Binding	10.03125
\$F\$8	Maxnewsp	5	\$F\$8<=\$H\$8	Binding	0
\$F\$9	max time rad	6.206896552	\$F\$9<=\$H\$9	Not Binding	18.79310345
\$F\$10	max alef rad	0	\$F\$10<=\$H\$10	Not Binding	20
\$F\$11	Budget	8000	\$F\$11<=\$H\$11	Binding	0
\$F\$12	max rad	1800	\$F\$12<=\$H\$12	Binding	0
\$F\$13	min rad	6.206896552	\$F\$13>=\$H\$13	Not Binding	1.206896552

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: [Book1]1 ورقة1

Report Created: 31/03/15 12:53:43 م

Adjustable Cells

		Final	Reduced	Objective	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$4	Number of Unite T	1.96875	0	5000	1620.689655	5000
\$C\$4	Number of Unite N	5	0	8500	1E+30	2718.75
\$D\$4	Number of Unite P	6.206896552	0	2400	1E+30	263.1578947
\$E\$4	Number of Unite A	0	- 344.8275862	2800	344.8275862	1E+30

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$F\$7	Max Tv	1.96875	0	12	1E+30	10.03125
\$F\$8	Maxnewsp	5	2718.75	5	1.702702703	5
\$F\$9	max time rad	6.206896552	0	25	1E+30	18.79310345
\$F\$10	max alef rad	0	0	20	1E+30	20
\$F\$11	budget	8000	6.25	8000	8025	1575
\$F\$12	max rad	1800	2.025862069	1800	1575	350
\$F\$13	min rad	6.206896552	0	5	1.206896552	1E+30

مثال تطبيقي (3)

شركة تصنع ألعاب أطفال تصنع نوعين من الألعاب X_1, X_2 في حزم تتكون من 12 لعبة

وتصنع من نوع خاص من البلاستيك الموارد المتاحة هي 1000 رطل من البلاستيك و 40 ساعة زمن الإنتاج .

قدرة الشركة على تسويق المنتجات لا تزيد عن 700 حزمة إنتاجية .

الطلب على النوع الأول من اللعب أكثر من النوع الثاني على الأيزيد عن 350 حزمة والجدول التالي يعطي متطلبات الموارد وقيم

الأرباح :

Product	PROFIL Per Dozen	Plastic per Dozen	Production time (min) Dozen
X 1	8	2	3
X2	5	1	4

النموذج :

$$\text{Max } z = 8x_1 + 5x_2$$

s.t

$$2x_1 + x_2 \leq 1000$$

$$3x_1 + 4x_2 \leq 2400$$

$$X_1 + x_2 \leq 700$$

$$X_1 - x_2 \leq 350$$

	X1	X2			
القيمة الابتدائية	320	360			
الربح	8	5	4360		
القيود					
القيود 1	2	1	1000	<=	1000
القيود 2	3	4	2400	<=	2400

الحل باستخدام (Solver) :

يجب علي إدارة الشركة ان تنتج 320 من النوع الأول من الألعاب (X1) و 360 من النوع الثاني من ألعاب الأطفال (X2)
(لتحقق هامش ربح مقدارة 4360 دينار .

Microsoft Excel 12.0 Answer Report

Worksheet: [Book1] ورقة 1

Report Created: 03/04/15 09:41:49 ص

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$D\$5	الربح	0	4360

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$B\$4	X1 القيمة الابتدائية	0	320
\$C\$4	X2 القيمة الابتدائية	0	360

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$D\$7	القيد1	1000	\$D\$7<=\$F\$7	Binding	0
\$D\$8	القيد2	2400	\$D\$8<=\$F\$8	Binding	0
\$D\$9	القيد3	680	\$D\$9<=\$F\$9	Not Binding	20
\$D\$10	القيد4	-40	\$D\$10<=\$F\$10	Not Binding	390

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: [Book1] ورقة1

Report Created: 03/04/15 09:41:49 ص

Adjustable Cells

		Final	Reduced	Objective	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$4	القيمة الابتدائية X1	320	0	8	2	4.25
\$C\$4	القيمة الابتدائية X2	360	0	5	5.666666667	1

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$D\$7	القييد 1	1000	3.4	1000	100	400
\$D\$8	القييد 2	2400	0.4	2400	100	650
\$D\$9	القييد 3	680	0	700	1E+30	20
\$D\$10	القييد 4	-40	0	350	1E+30	390

مثال تطبيقي (4)

$$\text{MAXZ} = 29X_1 + 32X_2 + 72X_3 + 54X_4$$

S.T

$$3X_1 + 4X_2 + 4X_3 + 3X_4 \leq 4700$$

$$2X_1 + 2X_2 + 4X_3 + 3X_4 \leq 4500$$

$$X_1 + X_2 + 3X_3 + 2X_4 \leq 2500$$

$$X_1, X_2, X_3, X_4 \geq 0$$

	X1	X2	X3	X4			
solution value	0	380	0	1060			
selling price per unit							
cost price per unit							
profit	29	32	72	54	69400		
constraints							
Electronic comp	3	4	4	3	4700	$\leq$	4700
Non-electronic comp	2	2	4	3	3940	$\leq$	4500
Assemble time	1	1	3	2	2500	$\leq$	2500

من خلال الحل باستخدام أداة الحل (Solver) نجد أن :

الحل الأمثل هو عدم إنتاج أي وحدة من المنتج الأول (X1) وإنتاج 380 وحدة من المنتج الثاني (X2)

وعدم إنتاج أي وحدة من المنتج الثالث (X3) وإنتاج 1060 وحدة من المنتج الرابع (X4) وذلك لتحقيق هامش ربح

مقداره 69400 دينار .

Microsoft Excel 12.0 Answer Report

Worksheet: [Book1]Sheet1

Report Created: 5/19/2014 8:43:07 AM

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$F\$8	profit	0	69400

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$B\$5	solution value X1	0	0
\$C\$5	solution value X2	0	380
\$D\$5	solution value X3	0	0
\$E\$5	solution value X4	0	1060

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$F\$10	Electronic comp	4700	\$F\$10<=\$H\$10	Binding	0
\$F\$11	Non-electronic comp	3940	\$F\$11<=\$H\$11	Not Binding	560
\$F\$12	Assemble time	2500	\$F\$12<=\$H\$12	Binding	0

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: [Book1]Sheet1

Report Created: 5/19/2014 8:43:07 AM

Adjustable Cells

		Final	Reduce	Objective	Allowab	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$5	solution value X1	0	-1	29	1	1E+30
\$C\$5	solution value X2	380	0	32	40	1.6666666 67
\$D\$5	solution value X3	0	-8	72	8	1E+30

\$E\$5	solution value	1060	0	54	10	5
	X4					

Constraints

		Final	Shado	Constrai	Allowable	Allowabl
Cell	Name	Valu	Price	R.H.	Increase	Decrease
		e		Side		e
\$F\$10	Electronic comp	4700	2	4700	2800	950
\$F\$11	Non-electronic comp	3940	0	4500	1E+30	560
\$F\$12	Assemble time	2500	24	2500	466.6666667	1325

مثال تطبيقي (5)

$$\text{Max } Z = 300X_1 + 200X_2 + 100X_3$$

S.T

$$17X_1 + 10X_2 + 2X_3 \leq 1000$$

$$8X_1 + 8X_2 + 2X_3 \leq 500$$

$$X_1 \geq 20$$

$$X_2 \geq 30$$

$$X_3 \geq 40$$

حل المثال باستخدام أداة الحل (Solver)

	X1	X2	X3			
القيمة الابتدائية	20	30	50			
دالة الهدف	300	200	100	17000		
القيود						
القيد 1	17	10	2	740	<=	1000
القيد 2	8	8	2	500	<=	500
القيد 3	1	0	0	20	>=	20

القيد4	0	1	0	30	>=	30
القيد5	0	0	1	50	>=	40

(إعداد الباحث)

من الجدول نجد أن الحل الأمثل هو إنتاج 20 وحدة من المنتج الأول وإنتاج 30 وحدة من المنتج الثاني

وأنتاج 50 وحدة من المنتج الثالث لتحقيق ربح قدره 17000 دينار .

Microsoft Excel 12.0 Answer Report

Worksheet: [Book1]Sheet1

Report Created: 6/2/2014 1:56:49 PM

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$E\$6	داله الهدف	17000	17000

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$B\$5	القيمة الابتدائية X1	20	20
\$C\$5	القيمة الابتدائية X2	30	30

\$D\$5	الابتدائية	القيمة X3	50	50
--------	------------	--------------	----	----

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$E\$8	القيد 1	740	\$E\$8<=\$G\$8	Not Binding	260
\$E\$9	القيد 2	500	\$E\$9<=\$G\$9	Binding	0
\$E\$10	القيد 3	20	\$E\$10>=\$G\$10	Binding	0
\$E\$11	القيد 4	30	\$E\$11>=\$G\$11	Binding	0
\$E\$12	القيد 5	50	\$E\$12>=\$G\$12	Not Binding	10

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: [Book1]Sheet1

Report Created: 6/2/2014 1:54:47 PM

Adjustable Cells

		Final	Reduced	Objective	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$5	القيمة الابتدائية X1	20	0	300	100	1E+30
\$C\$5	القيمة الابتدائية X2	30	0	200	200	1E+30
\$D\$5	القيمة الابتدائية X3	50	0	100	1E+30	25

(إعداد الباحث)

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$E\$8	القييد 1	740	0	1000	1E+30	260
\$E\$9	القييد 2	500	50	500	260	20
\$E\$10	القييد 3	20	-100	20	2.5	20
\$E\$11	القييد 4	30	-200	30	2.5	30
\$E\$12	القييد 5	50	0	40	10	1E+30

(إعداد الباحث)

مثال تطبيقي (6)

يقوم محل الجزاره بالقرية بعمل شطائر اللحم التقليدية بتكون من لحم البقر ولحم الماعز .

يحتوي لحم البقر علي 80 في المئة من اللحم و20 في المئة من الدهون ويكلف المحل 80 سنتاً

لكل رطل , ويحتوي لحم الماعز علي 68 في المئة من اللحم , و32 في المئة من الدهون .

ويكلف المحل 60 سنتاً لكل رطل .

ماهية كمية اللحم من كل نوع التي يجب أن يستخدمها المحل في كل رطل من شطائر اللحم إذا كان المطلوب تصغير التكلفة الي

الحد الأدنى , والحفاظ علي نسبة الدهون . بحيث لا تزيد عن 25 في المئة ؟

الهدف هو تصغير التكلفة (بالسنت) , z , لكل رطل من شطائر اللحم حيث $z=80$ ضعف وزن لحم البقر المستخدم ,

بالإضافة الي 60 ضعفاً وزن لحم الماعز المستخدم .

وبالتعريف

وزن لحم البقر المستخدم في كل رطل من شطائر اللحم $x_1 =$

وزن لحم الماعز المستخدم في كل رطل من شطائر اللحم $x_2 =$

فيمكن تعريف الهدف كما يلي :

$$z = 80x_1 + 60x_2 \quad \text{تصغير:}$$

سيحتوي كل رطل من شطائر اللحم $0.20x_1$ رطل من الدهون من لحم البقر , وكذلك علي $0.32x_2$ رطل من الدهون من

لحم الماعز .

ويجب ألا يزيد المحتوي الكلي من الدهون في كل رطل من شطائر اللحم عن 0.25 رطلاً لذلك

$$0.20x_1 + 0.32x_2 \leq 0.25$$

ويجب أن يكون وزن لحم البقر والماعز مجتمعين في كل رطل من شطائر اللحم هو رطلاً واحداً لذلك فإن

$$X_1 + x_2 = 1$$

$$X_1, x_2 \geq 0$$

الحل باستخدام الأكسل

	X1	X2		
القيمة الابتدائية	0.583333	0.416667		
دالة الهدف	80	60	71.66667	
القيد1	0.2	0.32	0.25	0.25
القيد2	1	1	1	1

من خلال الجدول يتضح أن الحل الأمثل يتحقق أنتاج 0.583333 سنت من المنتج x_1 وزن لحم البقر المستخدم في كل رطل من شطائر اللحم وانتاج 0.416667 سنت من المنتج x_2 وزن لحم الماعز المستخدم في كل رطل من شطائر اللحم ليحقق مزيج من المنتجين 71.66667 سنتم .

Microsoft Excel 12.0 Answer

Report

Worksheet: [Book1]1 ورقة

Report Created: 29/04/15

م 08:22:03

Target Cell

(Min)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$D\$4	دالة الهدف	71.66666667	71.66666667

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$B\$3	القيمة الابتدائية X1	0.583333333	0.583333333
\$C\$3	القيمة الابتدائية X2	0.416666667	0.416666667

(إعداد الباحث)

Constraints

	Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
	\$D\$5	القيد 1	0.25	\$D\$5<=\$E\$5	Binding	0
	\$D\$6	القيد 2	1	\$D\$6=\$E\$6	Not Binding	0

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: [Book1] ورقة 1

Report Created: 29/04/15 08:22:24 م

Adjustable Cells

			Final	Reduce	Objectiv	Allowab	Allowab
				d	e	le	le

	Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
	\$B\$3	القيمة الابتدائية X1	0.5833333 33	0	80	1E+30	20
	\$C\$3	القيمة الابتدائية X2	0.4166666 67	0	60	20	1E+30

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$D\$5	القييد 1	0.25	- 166.666666 7	0.25	0.07	0.05
\$D\$6	القييد 2	1	113.333333 3	1	0.25	0.21875

حل النموذج المقترح

الان نتقل الى النموذج الرئيسي في الدراسة وهو نموذج واقعي تم بناءه لحل مشكلة في احدي المصانع للوصول لحل امثل وتحديد

عدد المنتجات من كل وحدة وذلك لتعظيم الارباح شحل النموذج المقترح:

$$\text{Max } z=199X_1+207X_2+205X_3+218X_4+288X_5$$

القيود :-

$$1- \quad 53.7X_1+54.2X_2+54.0X_3+62.0X_4+56.2x_5 \leq 34,560,000,000$$

$$2- \quad 1.5X_1+1.4X_2+1.4X_3+1.5X_4+1.33X_5 \leq 8,640,000,000$$

$$3- \quad 72X_1+62X_2+44X_3+44X_4+46X_5 \leq 129,600.000.000$$

$$4- \quad 0.662X_1+0.669X_2+0.837X_3+0.844X_4+0.634X_5 \leq 2,658,461,000,000$$

$$5- \quad 0.62X_1+0.80X_2+0.82X_3+0.78X_4+0.76X_5 \leq 953,856,000,000$$

$$6- \quad 0.25X_1+0.12X_2+0.21X_3+0.20X_4+0.19X_5 \leq 27648$$

$$7- \quad 0.26X_1+0.20X_2+0.20X_3+0.22X_4+0.19X_5 \leq 272648$$

$$8- \quad 0.20X_1+0.18X_2+0.18X_3+0.26X_4+0.16X_5 \leq 552096$$

$$9- \quad 0.18X_1+0.15X_2+0.16X_3+0.19X_4+0.13X_5 \leq 55296$$

$$10- \quad 0.22X_1+0.20X_2+0.20X_3+0.18X_4+0.17X_5 \leq 27648$$

$$11- \quad 0.28X_1+0.18X_2+0.17X_3+0.15X_4+0.15X_5 \leq 55296$$

$$12- \quad 0.89X_1+0.85X_2+0.85X_3+0.83X_4+0.80X_5 \leq 165888$$

$$13- \quad 0.78X_1+0.61X_2+0.62X_3+0.54X_4+0.60X_5 \leq 331776$$

14- $8.3X_1+7.63x_2+8.0X_3+6.2X_4+5.3X_5\leq 663552$

15- $0.93X_1+0.73X_2+0.70X_3+0.69X_4+0.70X_5\leq 165888$

16- $7.3X_1+607X_2+6.7X_3+5.9X_4+5.92X_5\leq 663552$

17- $0.68X_1+0.57X_2+0.58X_3+0.52X_4+0.52X_5\leq 165888$

18- $X_1,X_2,X_3,X_4,X_5\geq 0$

وحل يمثل حل النموذج باستخدام برنامج الاكسل موضح في الجدول (1)

	X1	X2	X3	X4	X5			
القيم الابتدائية	0	0	0	0	112086.5			
داله الهدف	199	207	205	218	228	25555718.92		
القيود								
القيود 1	53.7	54.2	54	62	56.2	6299260.541	<=	34560000000
القيود 2	1.5	1.4	1.4	1.5	1.33	149075.027	<=	8640000000
القيود 3	72	62	44	44	46	5155978.378	<=	1.296E+11
القيود 4	0.662	0.669	0.837	0.844	0.634	71062.83243	<=	2.65846E+12
القيود 5	0.62	0.8	0.82	0.78	0.76	85185.72973	<=	9.53856E+11
القيود 6	0.25	0.12	0.21	0.2	0.19	21296.43243	<=	27648
القيود 7	0.26	0.2	0.2	0.22	0.19	21296.43243	<=	272648
القيود 8	0.2	0.18	0.18	0.26	0.16	17933.83784	<=	552096
القيود 9	0.18	0.15	0.16	0.19	0.13	14571.24324	<=	55296
القيود 10	0.22	0.2	0.2	0.18	0.17	19054.7027	<=	27648
القيود 11	0.28	0.18	0.17	0.15	0.15	16812.97297	<=	55296
القيود 12	0.89	0.85	0.85	0.83	0.8	89669.18919	<=	165888
القيود 13	0.78	0.61	0.62	0.54	0.6	67251.89189	<=	331776
القيود 14	8.3	7.63	8	6.2	5.3	594058.3784	<=	663552
القيود 15	0.93	0.73	0.7	0.69	0.7	78460.54054	<=	165888

القييد16	7.3	6.7	6.7	5.9	5.92	663552	<=	663552
القييد17	0.68	0.57	0.58	0.52	0.52	58284.97297	<=	165888

جدول (1)

Microsoft Excel 12.0 Answer

Report

Worksheet: [xlsx]Sheet1

Report Created: 5/18/2014

8:40:09 AM

جدول (2) يمثل القيمة النهائية لدالة الهدف

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$G\$4	دالة الهدف	0	25555718.92

جدول (2)

جدول (3) يمثل القيمة النهائية للمتغيرات حسب الحل

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$B\$3	X1 القيمة الابتدائية	0	0
\$C\$3	X2 القيمة الابتدائية	0	0
\$D\$3	X3 القيمة الابتدائية	0	0
\$E\$3	X4 القيمة الابتدائية	0	0
\$F\$3	X5 القيمة الابتدائية	0	112086.4865

جدول (3)

جدول (4)* يمثل الكمية المستخدمة من كل قيد

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$G\$6	القيد 1	6299260.54 1	\$G\$6<=\$I\$6	Not Binding	3455370073 9
\$G\$7	القيد 2	149075.027	\$G\$7<=\$I\$7	Not Binding	8639850925
\$G\$8	القيد 3	5155978.37 8	\$G\$8<=\$I\$8	Not Binding	1.29595E+1 1
\$G\$9	القيد 4	71062.8324 3	\$G\$9<=\$I\$9	Not Binding	2.65846E+1 2

\$G\$1 0	القيد5	85185.7297 3	\$G\$10<=\$I\$1 0	Not Binding	9.53856E+1 1
\$G\$1 1	القيد6	21296.4324 3	\$G\$11<=\$I\$1 1	Not Binding	6351.56756 8
\$G\$1 2	القيد7	21296.4324 3	\$G\$12<=\$I\$1 2	Not Binding	251351.567 6
\$G\$1 3	القيد8	17933.8378 4	\$G\$13<=\$I\$1 3	Not Binding	534162.162 2
\$G\$1 4	القيد9	14571.2432 4	\$G\$14<=\$I\$1 4	Not Binding	40724.7567 6
\$G\$1 5	القيد10	19054.7027 5	\$G\$15<=\$I\$1 5	Not Binding	8593.29729 7
\$G\$1 6	القيد11	16812.9729 7	\$G\$16<=\$I\$1 6	Not Binding	38483.0270 3
\$G\$1 7	القيد12	89669.1891 9	\$G\$17<=\$I\$1 7	Not Binding	76218.8108 1
\$G\$1 8	القيد13	67251.8918 9	\$G\$18<=\$I\$1 8	Not Binding	264524.108 1
\$G\$1 9	القيد14	594058.378 4	\$G\$19<=\$I\$1 9	Not Binding	69493.6216 2
\$G\$2 0	القيد15	78460.5405 4	\$G\$20<=\$I\$2 0	Not Binding	87427.4594 6
\$G\$2 1	القيد16	663552 1	\$G\$21<=\$I\$2 1	Binding	0
\$G\$2 2	القيد17	58284.9729 7	\$G\$22<=\$I\$2 2	Not Binding	107603.027

جدول(4)

Microsoft Excel 12.0 Sensitivity Report

Worksheet: .xlsx]Sheet1

Report Created: 5/18/2014 8:42:52 AM

Adjustable Cells

		Final	Reduced	Objective	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$3	القيمة الابتدائية X1	0	- 82.14864865	199	82.14864865	1E+30
\$C\$3	القيمة الابتدائية X2	0	- 51.04054054	207	51.04054054	1E+30
\$D\$3	القيمة الابتدائية X3	0	- 53.04054054	205	53.04054054	1E+30
\$E\$3	القيمة الابتدائية X4	0	-9.22972973	218	9.22972973	1E+30
\$F\$3	القيمة الابتدائية X5	112086.4865	0	228	1E+30	9.261016949

جدول (5)

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$G\$6	القيد 1	6299260.541	0	34560000000	1E+30	34553700739
\$G\$7	القيد 2	149075.027	0	8640000000	1E+30	8639850925
\$G\$8	القيد 3	5155978.378	0	1.296E+11	1E+30	1.29595E+11
\$G\$9	القيد 4	71062.83243	0	2.65846E+12	1E+30	2.65846E+12
\$G\$10	القيد 5	85185.72973	0	9.53856E+11	1E+30	9.53856E+11
\$G\$11	القيد 6	21296.43243	0	27648	1E+30	6351.567568
\$G\$12	القيد 7	21296.43243	0	272648	1E+30	251351.5676
\$G\$13	القيد 8	17933.83784	0	552096	1E+30	534162.1622
\$G\$14	القيد 9	14571.24324	0	55296	1E+30	40724.75676
\$G\$15	القيد 10	19054.7027	0	27648	1E+30	8593.297297
\$G\$16	القيد 11	16812.97297	0	55296	1E+30	38483.02703
\$G\$17	القيد 12	89669.18919	0	165888	1E+30	76218.81081
\$G\$18	القيد 13	67251.89189	0	331776	1E+30	264524.1081
\$G\$19	القيد 14	594058.3784	0	663552	1E+30	69493.62162
\$G\$20	القيد 15	78460.54054	0	165888	1E+30	87427.45946
\$G\$21	القيد 16	663552	38.51351351	663552	77623.06415	663552
\$G\$22	القيد 17	58284.97297	0	165888	1E+30	107603.027

جدول (6)

تفسير النتائج :

يعطينا تحليل Solver للحل الأمثل تحليل للنتائج (تقرير الحل) وتفسير ما بعد الامثلية (تحليل الحساسية)

يتضح من الجدول أن التقرير يتكون من ثلاثة أجزاء يشير الجزء الأول منه الى Treget Cell الخلايا المستهدفة وهي داله

الهدف أذا بلغت القيمة النهائية لهامش الأناجاز مبلغ 25555718.92 دينار .

Target Cell (Max)

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$G\$4	دالة الهدف	0	25555718.92

(إعداد الباحث)

كما يشير الجزء الثاني منه الى Adjustable Cells الخلايا القابلة للتغير وهي كمية الإنتاج من كل منتج التي تحقق هامش الأنتاج في الجزء الأول أي التي تحقق دالة الهدف إذا أن مزيج الأنتاج بلغ 112086.5 وحدة من المنتج X5 .
أما بالنسبة للمنتجات X1 , X2 , X3 , X4 فأنها تعد غير مربحة وفقاً للخطة المقترحة , ولذلك فأنها لم تظهر في تشكيلة الأنتاج المثلي .

كما في الجدول

Adjustable Cells

Cell	Name	Original Value	Final Value
\$B\$3	القيمة الابتدائية X1	0	0
\$C\$3	القيمة الابتدائية X2	0	0
\$D\$3	القيمة الابتدائية X3	0	0
\$E\$3	القيمة الابتدائية X4	0	0

\$F\$3	القيمة الابتدائية X5	0	112086.4865
--------	----------------------	---	-------------

(إعداد الباحث)

اما القسم الثالث فيشير الى القيود الخاصة بالمشكلة وهي موارد مستغلة وموارد غير مستغلة في المزيج الإنتاجي .

وتصنف الى موارد نادره وموارد وفيره ,أذا يعتمد هذا التصنيف علي مدى أستغلال هذه الموارد في العملية الإنتاجية .

والجدول يوضح الموارد المرتبطة أوالمستغلة (Binding) نادره , وموارد غير مستغلة بالكامل غير مرتبطة (Not Binding)

وفيرة .

Constraints

Cell	Name	Cell Value	Formula	Status	Slack
\$G\$6	القيود 1	6299260.54 1	\$G\$6<=\$I\$6	Not Binding	3455370073 9
\$G\$7	القيود 2	149075.027	\$G\$7<=\$I\$7	Not Binding	8639850925
\$G\$8	القيود 3	5155978.37 8	\$G\$8<=\$I\$8	Not Binding	1.29595E+11
\$G\$9	القيود 4	71062.8324 3	\$G\$9<=\$I\$9	Not Binding	2.65846E+12
\$G\$10	القيود 5	85185.7297 3	\$G\$10<=\$I\$10	Not Binding	9.53856E+11
\$G\$11	القيود 6	21296.4324 3	\$G\$11<=\$I\$11	Not Binding	6351.567568
\$G\$12	القيود 7	21296.4324 3	\$G\$12<=\$I\$12	Not Binding	251351.5676
\$G\$13	القيود 8	17933.8378 4	\$G\$13<=\$I\$13	Not Binding	534162.1622

\$G\$1 4	القيد 9	14571.2432 4	\$G\$14<=\$I\$1 4	Not Binding	40724.75676
\$G\$1 5	القيد 10	19054.7027	\$G\$15<=\$I\$1 5	Not Binding	8593.297297
\$G\$1 6	القيد 11	16812.9729 7	\$G\$16<=\$I\$1 6	Not Binding	38483.02703
\$G\$1 7	القيد 12	89669.1891 9	\$G\$17<=\$I\$1 7	Not Binding	76218.81081
\$G\$1 8	القيد 13	67251.8918 9	\$G\$18<=\$I\$1 8	Not Binding	264524.1081
\$G\$1 9	القيد 14	594058.378 4	\$G\$19<=\$I\$1 9	Not Binding	69493.62162
\$G\$2 0	القيد 15	78460.5405 4	\$G\$20<=\$I\$2 0	Not Binding	87427.45946
\$G\$2 1	القيد 16	663552	\$G\$21<=\$I\$2 1	Binding	0
\$G\$2 2	القيد 17	58284.9729 7	\$G\$22<=\$I\$2 2	Not Binding	107603.027

(إعداد الباحث)

تحليل الحساسية (مابعد الأمثلية)

كما توفر (Solver) إعداد تقرير الحساسية الذي يوضح مدى تأثير حل النموذج بالتغيرات في البيانات التي تم إعداد النموذج علي أساسها .

يوضح التقرير لتحليل الحساسية والذي يتكون من قسمين :

القسم الأول : يوضح المدي الذي في حدوده يمكن إجراء تغير في قيم متغيرات دالة الهدف بالزيادة او النقص فلمنتجات التي تعد غير مربحة وفقاً للخطة المقترحة التي لم تظهر في جدول الحل الأمثل .

فمثلاً المنتج X1 البالغ هامش ربحه 199 دينار أن ارادت إدارة الشركة أن تستمر بانتاجه فسوف ينقص من إجمالي الربح بمقدار 82.14864865 دينار وهاكذا بالنسبة لباقي المنتجات الأخرى التي لم تظهر ضمن تشكيلة الإنتاج .

(11-2-3) الجدول يوضح الخسائر التي قد تنجم عن إنتاج هذه المنتجات

Adjustable Cells

		Final	Reduced	Objective	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Cost	Coefficient	Increase	Decrease
\$B\$3	القيمة الابتدائية X1	0	- 82.14864865	199	82.14864865	1E+30
\$C\$3	القيمة الابتدائية X2	0	- 51.04054054	207	51.04054054	1E+30
\$D\$3	القيمة الابتدائية X3	0	- 53.04054054	205	53.04054054	1E+30
\$E\$3	القيمة الابتدائية X4	0	-9.22972973	218	9.22972973	1E+30
\$F\$3	القيمة الابتدائية X5	112086.4865	0	228	1E+30	9.261016949

القسم الثاني :

ويشمل هذا القسم الموارد المستغلة وغير المستغلة في المزيج المقترح بحيث تصنف الى موارد نادرة وموارد وفيرة , إذ يعتمد هذا التصنيف علي مدى استغلال هذه الموارد في العملية الإنتاجية .

ولبيان موقف المصنع حيال الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج وبالرجوع الي جدول الحل الأمثل الخاص بالقيود التي أستغلت بشكل أمثل في العملية الإنتاجية والتي تحقق علي أثرها أعلى مستويات من الإنتاج ,

إذ يشير يشير هذا الجدول علي أن هنالك موارد أستغلت بالكامل وأشار حل النموذج بأنها موارد نادره (مرتبطة) بالحل مما يتطلب علي القائمين علي تخطيط الإنتاج في المصنع أن يبدو المزيد من الإهتمام بها وزيادتها لأنها تؤدي بالنتيجة ورفع هامش الأرباح فيه. وايضاً يشير الجدول علي أن هنالك موارد لم تستغل بالكامل (غير مرتبطة) خلال العملية الإنتاجية مما يتطلب علي القائمين علي تخطيط الإنتاج في المصنع أن لا يتجهوا الي أستخدام المزيد من هذه الموارد في العملية الإنتاجية وذلك لأن الكميات الإضافية منها لاتؤدي الي زيادة الإنتاج وهامش الأرباح

(3-2-12) والجدول يوضح الزيادة والنقص في أي من الموارد والمدى المسموح به .

Constraints

		Final	Shadow	Constraint	Allowable	Allowable
Cell	Name	Value	Price	R.H. Side	Increase	Decrease
\$G\$6	القيد1	6299260.541	0	34560000000	1E+30	34553700739
\$G\$7	القيد2	149075.027	0	8640000000	1E+30	8639850925
\$G\$8	القيد3	5155978.378	0	1.296E+11	1E+30	1.29595E+11
\$G\$9	القيد4	71062.83243	0	2.65846E+12	1E+30	2.65846E+12
\$G\$10	القيد5	85185.72973	0	9.53856E+11	1E+30	9.53856E+11
\$G\$11	القيد6	21296.43243	0	27648	1E+30	6351.567568
\$G\$12	القيد7	21296.43243	0	272648	1E+30	251351.5676
\$G\$13	القيد8	17933.83784	0	552096	1E+30	534162.1622
\$G\$14	القيد9	14571.24324	0	55296	1E+30	40724.75676
\$G\$15	القيد10	19054.7027	0	27648	1E+30	8593.297297
\$G\$16	القيد11	16812.97297	0	55296	1E+30	38483.02703
\$G\$17	القيد12	89669.18919	0	165888	1E+30	76218.81081
\$G\$18	القيد13	67251.89189	0	331776	1E+30	264524.1081
\$G\$19	القيد14	594058.3784	0	663552	1E+30	69493.62162
\$G\$20	القيد15	78460.54054	0	165888	1E+30	87427.45946
\$G\$21	القيد16	663552	38.51351351	663552	77623.06415	663552
\$G\$22	القيد17	58284.97297	0	165888	1E+30	107603.027

النتائج :

مما سبق نستنتج انه يمكن حل نماذج البرمجة الخطية مهما كان معقدا باستخدام الاداة **solver** في برنامج اكسل حيث شملت الدراسة علي حل نماذج مختلفة وتم التركيز علي النموذج الرئيسي الذي يحتوي علي 5 مجاهيل و 17 قيد وهو يعتبر نظام معقد يصعب حله بطرق البرمجة الخطية العادية البيانية او السمبلكس لذلك كان لا بد من تسليط الضوء علي ذلك الجانب وهو اهمية استخدام برمجيات الحاسوب في حل نماذج البرمجة الخطية وكذلك انظمة المعادلات الخطية وغيرها

حل معادلة الحرارة في ثلاثة أبعاد
باستخدام خوارزميات الفروق المنتهية
الدكتور عباس عبد العزيز جمعه محمود
جامعة الزعيم الأزهرى - قسم الرياضيات
السودان

الملخص:

في هذه الدراسة حصلنا على حلول تقريبية باستخدام خوارزمية الفروق المنتهية بالطرق العادية والخوارزمية لمعادلة حرارة ذات ثلاث متغيرات وفقا لشروط ابتدائية وحدية غير متجانسة وعديدة حيث تضمن الحل مجموعة كبيرة من الخطوات والفرضيات للوصول لحل تقريبي ومناسب لان النظام يعتبر من الانظمة الرياضية المعقدة مما يسهم ذلك في تدريب الرياضيين للوصول لحلول مهما كانت درجة تعقيد المعادلات التفاضلية الجزئية باخذ معادلة الحرارة في ثلاث ابعاد كنموذج.

الكلمات المفتاح: معادلة الحرارة، معادلة تفاضلية جزئية، شروط حدية

مقدمة:

معادلة الحرارة معادلة تفاضلية جزئية خطية من الرتبة الثانية، وتصنف من النوع المكافئ، وتظهر في عدة مجالات علمية مختلفة، سواء كانت هندسية أم فيزيائية.

ونظرًا لصعوبة الحصول على حلول تحليلية لمعظم المعادلات التفاضلية الجزئية، ومنها معادلة الحرارة؛ فإن الحاجة إلى استخدام خوارزميات عددية تكون ضرورية جدًا.

وسنقدم دراسة تحليلية وعددية لحل معادلة الحرارة في ثلاثة أبعاد، وذلك من خلال دراسة توزيع درجات الحرارة في خلية شمسية، ضمن شروط ابتدائية حدية غير متجانسة (وطرائق الفروقات المنتهية *(Finite Difference Methods)* وهي: الطريقة الأمامية *(Forward Method)* والطريقة الخلفية *(Backward Method)* وطريقة كرانك نيكلسون *(Crank – Nicolson)*).

حل المسألة

$$\frac{\partial^2 T}{\partial x^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial y^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial z^2} = \frac{1}{\alpha} \frac{\partial T}{\partial t} \quad (1)$$

$$; \quad T_x(0, y, z, t) = 0$$

$$; \quad T_x(a, y, z, t) = 0$$

$$; \quad T(x, 0, z, t) = T_1 = 20$$

$$; \quad T(x, c, z, t) = T_2 = 60$$

$$; \quad T_z(x, y, 0, t) = 0$$

$$; \quad T_z(x, y, b, t) = 0$$

$$; \quad T(x, y, z, 0) = 25xyz$$

هذه المنظومة غير متجانسة، ذات معادلة تفاضلية متجانسة، وشروط حدية غير متجانسة، وعدم التجانس مستقل عن الزمن.

طريقة الفروق المنتهية

في هذه الطريقة يتم تحويل المعادلة التفاضلية الجزئية إلى مجموعة من معادلات الفروق، فنحصل على منظومة من المعادلات الجبرية الخطية يتم حلها بالطرق المباشرة أو بالطرق التكرارية [14 - 28].

يمكن اشتقاق معادلة الفروق لمعادلة الحرارة في ثلاثة أبعاد

$$\frac{\partial^2 T}{\partial x^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial y^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial z^2} = \frac{1}{\alpha} \frac{\partial T}{\partial t} \quad (1)$$

وذلك بتطبيق الفروق النهائية ومفكوك تايلور للدالة $T(x, y, z, t)$.

الآن حسب مفكوك تايلور للدالة $T(x, y, z, t)$ حول t_0 يكون لدينا:

$$T(x, y, z, t) = T(x, y, z, t_0) + \frac{\partial T}{\partial t}(x, y, z, t_0)\Delta T + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial t^2}(x, y, z, t_0)(\Delta T)^2 + R_n$$

حيث R_n يعرف بالباقي *Remainder*.

$$\Rightarrow \frac{\partial T}{\partial t} = \frac{T(x, y, z, t) - T(x, y, z, t_0)}{\Delta T} - \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial t^2}(x, y, z, t_0) \cdot \Delta T \quad (2)$$

بالمثل حسب مفكوك تايلور للدالة $T(x, y, z, t)$ حول x_0 يكون لدينا:

$$T(x, y, z, t) = T(x_0, y, z, t) + \frac{\partial T}{\partial x}(x_0, y, z, t)\Delta x + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial x^2}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^2$$

$$+ \frac{1}{3!} \frac{\partial^3 T}{\partial x^3}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^3 + \frac{1}{4!} \frac{\partial^4 T}{\partial x^4}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^4 + R_n$$

; $\Delta x = x - x_0 \dots \dots (3)$

بالمثل حسب مفكوك تايلور للدالة $T(x, y, z, t)$ حول y_0 يكون لدينا:

$$T(x, y, z, t) = T(x, y_0, z, t) + \frac{\partial T}{\partial y}(x, y_0, z, t)\Delta y + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial y^2}(x, y_0, z, t)(\Delta y)^2$$

$$+ \frac{1}{3!} \frac{\partial^3 T}{\partial y^3} (x, y_0, z, t) (\Delta y)^3 + \frac{1}{4!} \frac{\partial^4 T}{\partial y^4} (x, y_0, z, t) (\Delta y)^4 + R_n$$

$$; \quad \Delta y = y - y_0 \dots \dots (4)$$

بالمثل حسب مفكوك تايلور للدالة $T(x, y, z, t)$ حول z_0 يكون لدينا:

$$T(x, y, z, t) = T(x, y, z_0, t) + \frac{\partial T}{\partial z} (x, y, z_0, t) \Delta z + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial z^2} (x, y, z_0, t) (\Delta z)^2$$

$$+ \frac{1}{3!} \frac{\partial^3 T}{\partial z^3} (x, y, z_0, t) (\Delta z)^3 + \frac{1}{4!} \frac{\partial^4 T}{\partial z^4} (x, y, z_0, t) (\Delta z)^4 + R_n$$

$$; \quad \Delta z = z - z_0 \dots \dots (5)$$

الآن بوضع $(-\Delta x)$ بدلاً من Δx في (3) نحصل على:-

$$T(x, y, z, t) = T(x_0, y, z, t) - \frac{\partial T}{\partial x} (x_0, y, z, t) \Delta x + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial x^2} (x_0, y, z, t) (\Delta x)^2$$

$$- \frac{1}{3!} \frac{\partial^3 T}{\partial x^3} (x_0, y, z, t) (\Delta x)^3 + \frac{1}{4!} \frac{\partial^4 T}{\partial x^4} (x_0, y, z, t) (\Delta x)^4 + R_n$$

$$; \quad \Delta x = x_0 - x \dots \dots (6)$$

بالمثل بوضع $(-\Delta y)$ بدلاً من Δy في (4) نحصل على:-

$$T(x, y, z, t) = T(x, y_0, z, t) - \frac{\partial T}{\partial y} (x, y_0, z, t) \Delta y + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial y^2} (x, y_0, z, t) (\Delta y)^2$$

$$- \frac{1}{3!} \frac{\partial^3 T}{\partial y^3} (x, y_0, z, t) (\Delta y)^3 + \frac{1}{4!} \frac{\partial^4 T}{\partial y^4} (x, y_0, z, t) (\Delta y)^4 + R_n$$

$$; \quad \Delta y = y - y_0 \dots \dots (7)$$

بالمثل بوضع $(-\Delta z)$ بدلاً من Δz في (5) نحصل على:-

$$T(x, y, z, t) = T(x, y, z_0, t) - \frac{\partial T}{\partial z} (x, y, z_0, t) \Delta z + \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial z^2} (x, y, z_0, t) (\Delta z)^2$$

$$-\frac{1}{3!} \frac{\partial^3 T}{\partial z^3}(x, y, z_0, t)(\Delta z)^3 + \frac{1}{4!} \frac{\partial^4 T}{\partial z^4}(x, y, z_0, t)(\Delta z)^4 + R_n$$

$$; \quad \Delta z = z - z_0 \dots (8)$$

الآن بوضع $x = x_0 + \Delta x$ في المعادلة (3)، وبوضع $x = x_0 - \Delta x$ في المعادلة (6) ثم بالجمع نحصل على:-

$$T(x_0 + \Delta x, y, z, t) + T(x_0 - \Delta x, y, z, t) = 2T(x_0, y, z, t)$$

$$+ \frac{\partial^2 T}{\partial x^2}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^2 + \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial x^4}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^4$$

$$\Rightarrow \frac{\partial^2 T}{\partial x^2} = \frac{T(x_0 + \Delta x, y, z, t) - 2T(x_0, y, z, t) + T(x_0 - \Delta x, y, z, t)}{(\Delta x)^2}$$

$$-\frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial x^4}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^2 \dots (9)$$

بالمثل بوضع $y = y_0 + \Delta y$ في (32-3)، وبوضع $y = y_0 - \Delta y$ في (35-3) ثم بالجمع نحصل على:-

$$\frac{\partial^2 T}{\partial y^2} = \frac{T(x, y_0 + \Delta y, z, t) - 2T(x, y_0, z, t) + T(x, y_0 - \Delta y, z, t)}{(\Delta y)^2}$$

$$-\frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial y^4}(x, y_0, z, t)(\Delta y)^2 \dots (10)$$

بالمثل بوضع $z = z_0 + \Delta z$ في (33-3)، وبوضع $z = z_0 - \Delta z$ في (36-3) ثم بالجمع نحصل على:-

$$\frac{\partial^2 T}{\partial z^2} = \frac{T(x, y, z_0 + \Delta z, t) - 2T(x, y, z_0, t) + T(x, y, z_0 - \Delta z, t)}{(\Delta z)^2}$$

$$-\frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial z^4}(x, y, z_0, t)(\Delta z)^2 \dots (11)$$

الآن من (2)، (9)، (10)، (11) نعوض في المعادلة التفاضلية الجزئية فنحصل على:-

$$\begin{aligned}
 & \frac{T(x_0 + \Delta x, y, z, t) - 2T(x_0, y, z, t) + T(x_0 - \Delta x, y, z, t)}{(\Delta x)^2} \\
 & - \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial x^4}(x_0, y, z, t)(\Delta x)^2 \\
 & + \frac{T(x, y_0 + \Delta y, z, t) - 2T(x, y_0, z, t) + T(x, y_0 - \Delta y, z, t)}{(\Delta y)^2} \\
 & - \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial y^4}(x, y_0, z, t)(\Delta y)^2 \\
 & + \frac{T(x, y, z_0 + \Delta z, t) - 2T(x, y, z_0, t) + T(x, y, z_0 - \Delta z, t)}{(\Delta z)^2} \\
 & - \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial z^4}(x, y, z_0, t)(\Delta z)^2 \\
 & = \frac{1}{\alpha} \left[\frac{T(x, y, z, t) - T(x, y, z, t_0)}{\Delta t} - \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial t^2}(x, y, z, t_0) \Delta t \right]
 \end{aligned}$$

الآن بوضع $t = t_0, z = z_0, y = y_0, x = x_0$ في الطرف الأيسر، وبوضع

$\Delta x = \Delta y = \Delta z = h$ واستخدام المصطلحات الآتية:

$$T(x_0 + \Delta x, y_0, z_0, t_0) = T_{i+1,j,k}^l, \quad T(x_0 - \Delta x, y_0, z_0, t_0) = T_{i-1,j,k}^l$$

$$T(x_0, y_0 + \Delta y, z_0, t_0) = T_{i,j+1,k}^l, \quad T(x_0, y_0 - \Delta y, z_0, t_0) = T_{i,j-1,k}^l$$

$$T(x_0, y_0, z_0 + \Delta z, t_0) = T_{i,j,k+1}^l, \quad T(x_0, y_0, z_0 - \Delta z, t_0) = T_{i,j,k-1}^l$$

$$T(x_0, y_0, z_0, t) = T_{i,j,k}^{l+1}, \quad T(x_0, y_0, z_0, t_0) = T_{i,j,k}^l$$

نحصل على:-

$$\begin{aligned}
 & \frac{1}{h^2} [T_{i+1,j,k}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i-1,j,k}^l - \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial x^4}(x_0, y_0, z_0, t_0)h^4 \\
 & + T_{i,j+1,k}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i,j-1,k}^l - \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial y^4}(x_0, y_0, z_0, t_0)h^4
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 & +T_{i,j,k+1}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i,j,k-1}^l - \frac{1}{12} \frac{\partial^4 T}{\partial z^4}(x_0, y_0, z_0, t_0)h^4] \\
 & = \frac{1}{\alpha \cdot \Delta t} [T_{i,j,k}^{l+1} - T_{i,j,k}^l - \frac{1}{2} \frac{\partial^2 T}{\partial t^2}(x_0, y_0, z_0, t_0)(\Delta t)^2] \\
 & \Rightarrow T_{i,j,k}^{l+1} - T_{i,j,k}^l = \frac{\alpha(\Delta t)}{h^2} [T_{i+1,j,k}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i-1,j,k}^l + T_{i,j+1,k}^l \\
 & - 2T_{i,j,k}^l + T_{i,j-1,k}^l + T_{i,j,k+1}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i,j,k-1}^l] + O(h^2 + \Delta t) \\
 & \Rightarrow T_{i,j,k}^{l+1} - T_{i,j,k}^l = \lambda [T_{i+1,j,k}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i-1,j,k}^l + T_{i,j+1,k}^l - 2T_{i,j,k}^l \\
 & + T_{i,j-1,k}^l + T_{i,j,k+1}^l - 2T_{i,j,k}^l + T_{i,j,k-1}^l] + O(h^2 + \Delta t) \quad (12)
 \end{aligned}$$

أو

$$\begin{aligned}
 T_{i,j,k}^{l+1} & = (1 - 6\lambda)T_{i,j,k}^l + \lambda [T_{i+1,j,k}^l + T_{i-1,j,k}^l + T_{i,j+1,k}^l + T_{i,j-1,k}^l \\
 & + T_{i,j,k+1}^l + T_{i,j,k-1}^l] + O(h^2 + \Delta t) \quad \dots\dots (13)
 \end{aligned}$$

إذا أخذنا تركيب خطي للطرف الأيمن في (12) على فترتين زمنيتين

6-3 خوارزميات θ

نحصل على:-

$$\begin{aligned}
 T_{i,j,k}^{l+1} - T_{i,j,k}^l & = \lambda\theta [T_{i+1,j,k}^{l+1} + T_{i-1,j,k}^{l+1} + T_{i,j+1,k}^{l+1} + T_{i,j-1,k}^{l+1} \\
 & + T_{i,j,k+1}^{l+1} + T_{i,j,k-1}^{l+1} - 6T_{i,j,k}^{l+1}] + \lambda(1 - \theta) [T_{i+1,j,k}^l + T_{i-1,j,k}^l \\
 & + T_{i,j+1,k}^l + T_{i,j-1,k}^l + T_{i,j,k+1}^l + T_{i,j,k-1}^l - 6T_{i,j,k}^l] \quad \dots \dots (14) \\
 \Rightarrow T_{i,j,k}^{l+1} & = \lambda\theta [T_{i+1,j,k}^{l+1} + T_{i-1,j,k}^{l+1} + T_{i,j+1,k}^{l+1} + T_{i,j-1,k}^{l+1} + T_{i,j,k+1}^{l+1} \\
 & + T_{i,j,k-1}^{l+1} - 6T_{i,j,k}^{l+1}] + T_{i,j,k}^l + \lambda(1 - \theta) [T_{i+1,j,k}^l + T_{i-1,j,k}^l \\
 & + T_{i,j+1,k}^l + T_{i,j-1,k}^l + T_{i,j,k+1}^l + T_{i,j,k-1}^l - 6T_{i,j,k}^l] \\
 \Rightarrow (I - \lambda\theta A)T^{l+1} & = (I + \lambda(1 - \theta)A)T^l \quad \dots \dots (15)
 \end{aligned}$$

حيث θ ثابت يعرف بعامل الوزن *Weight Factor*، $0 \leq \theta \leq 1$ ويمثل هذا الثابت درجة التضمين.

، A مصفوفة ثلاثية الأقطار.

، I هي مصفوفة الوحدة من الرتبة N .

الخلاصة

من خلال الدراسة توصلنا الى انه يمكن حل معادلات الحرارة في ثلاث متغيرات وفقا لشروط حدية عديدة سواء كان بواسطة طريقة الفروق المنتهية او الخوارزمية مما يسهل ذلك في اهمية انه يمكن القدرة الى الوصول الى حلول تقريبية مهما تعقدت المعادلة التفاضلية الجزئية ذات الشروط الغير متجانسة

المراجع:

- Aitor Bergara, **Finite Difference Numerical Methods of Partial Differential Equations in Finance with Matlab**, 1th.
- Alfio Quarteroni and Fausto Saleri, **Scientific Computing with Matlab and Octave**, 2th-2006.
- Brian D. Hahn And Daniel T. Valentine, **Essential Matlab for Engineers and Scientists**, 3th-2007.
- C. F. Chan Man Fong and D. De Kee and P N Kaloni, **Advanced Mathematics for Engineering and Science**, 1th-2003.
- D. W. Jordan and P. Smith, **Mathematical Techniques**, 3th-2002.
- Daniel R. Lynch, **Numerical Partial Differential Equations for Environmental Scientists and Engineers**, 1th-2005.
- Dean G. Duffy, **Advanced Engineering Mathematics**, 1th-1998.
- Donald W. Trim, **Applied Partial Differential Equations**, 1th-2013.
- Erwin Kreyszig, **Advanced Engineering Mathematics**, 9th-2006.
- Howard B. Wilson and Louis H. Turcotte and David Halpern, **Advanced Mathematics and Mechanics Applications Using Matlab**, 3th-2003.
- Igor Yanovsky, **Partial Differential Equations**, 1th-2005.
- John Douglas Moore, **Introduction to Partial Differential Equations**, 1th-2003.
- John H. Mathews and Kurtis D. Fink, **Numerical Methods Using Matlab**, 3th-1999.
- K. W. Morton and D. F. Mayers, **Numerical Solution of Partial Differential Equations**, 2th-2005.
- Latif M. Jiji, **Heat Conduction**, 1th-2003.
- Louise Olsen-Kettle, **Numerical Solution of Partial Differential Equations**, 1th.
- M. Necati Ozisik, **Heat Conduction**, 2th-1993.
- Mark Davis, **Finite Difference Methods**, 1th-2011.
- Nakhle H. Asmar, **Partial Differential Equations with Fourier Series and Boundary Value Problems**, 2th-2005.

- Paul Duchateau and David W. Zachmann, **Theory and Problems of Partial Differential Equations**, 1th-1988.
- Peter Bloomfield and Founding Editor and Vic Barnett, **Numerical Methods in Finance and Economics: A Matlab-Based Introduction**, 2th-2006.
- Richard Haberman, **Applied Partial Differential Equations with Fourier Series and Boundary Value Problems**, 5th-2013.
- Robert E. White, **Computational Mathematics: Models, Methods and Analysis with Matlab and MPI**, 1th-2004.
- Steven C. Chapra and Raymond P. Canale, **Numerical Methods for Engineers**, 6th-2009.
- Won Young Yang and Wenwu Cao and Tae-Sang Chung and John Morris, **Applied Numerical Methods Using Matlab**, 1th-2005.
- Y. C. Pao, **Engineering Analysis: Interactive Methods and Programs with FORTRAN, Quick Basic, Matlab, and Mathematica**, 1th-2001.
- Abbas Abdelaziz Guma and Mahmud Salem Mahmud, **Consistent Three-Dimensional Finite Difference Modeling of Heat Transfer with non-homogenous boundary conditions in Solar Modules**, 2018.
- أحمد عبد العالي هب الريح، أساسيات المعادلات التفاضلية الجزئية، الطبعة الأولى، 2004.
- أحمد عبد العالي هب الريح، التحليل العددي، الطبعة الأولى، 2009.
- اس فارلو، ترجمة: مها عواد الكبيسي، المعادلات التفاضلية الجزئية، الطبعة الأولى، 2005.
- 30 دوغلاس فايرس، ريتشارد يوردان، ترجمة: رمضان محمد جهيمة، كمال أبو القاسم أبودية، التحليل العددي، الطبعة الأولى، 2001.
- ديفيد ل. باورز، ترجمة: علي محمد عوين، أحمد صادق القرمان، مسائل القيم الحدية، الطبعة الثانية، 2008.
- سعد محمد فضيلة، النفاثي معمر الرويعي، التحليل العددي للمهندسين، الطبعة الأولى، 2005.
- السيد عبد المعطي البدوي، الرياضيات المتقدمة للمهندسين، الطبعة الأولى.
- م. سبيجل، ترجمة: رمضان محمد جهيمة، حسن الزغداني، إبراهيم غبريال، المعادلات التفاضلية التطبيقية، الطبعة الثانية، 2008.
- ماريوجي. سلفادوري، ملفن د. بارون، ترجمة: عبد الإله يونس، معروف محمد حديد، رشيد عبدالرزاق الصالحي، الطرق العددية في الهندسة، الطبعة الثانية.
- أحمد عبد العالي، تيسير أحمد علي، خوارزميات الفروق النهائية لحل معادلة الحرارة، 2009.

- جيرالد ريكتنوالد، تقريبات الفروق المنتهية حل معادلة الحرارة، 2011م.
- ناجي قطناني، عبدالله عدوان عبدالله نصار، الطرق التحليلية والعديدية حل معادلة التوصيل الحراري، 2017م

الأمن السيبراني
في ظل التوسع التقني للملاحة الجوية والبحرية

الباحث زكرياء الصغير

طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة القاضي عياض مراكش

مختبر السياسة الجنائية والقانون المقارن

المملكة المغربية

الملخص:

شهدت الملاحة الجوية والبحرية تطوراً تقنياً كبيراً في السنوات الأخيرة، خاصة مع الاعتماد المتزايد على الأقمار الصناعية والأنظمة الرقمية. هذا التوسع التقني، رغم فوائده، فتح الباب أمام تهديدات سيبرانية متزايدة تهدد سلامة وأمن هذه القطاعات الحيوية. من أبرز هذه التهديدات: الهجمات الإلكترونية، الإشارات المضللة، قرصنة الأنظمة، وجرائم سرقة البيانات. وتشير الأمثلة الواقعية إلى هشاشة بعض الأنظمة أمام هذه التهديدات. لذلك، أصبح من الضروري أن تعتمد الدول والمؤسسات المعنية استراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن السيبراني، تشمل الوقاية، والتعاون الدولي، وتطوير البنية التحتية الرقمية الآمنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن السيبراني، الملاحة الجوية، الملاحة البحرية، الهجمات الإلكترونية، الأمن التقني، الفضاء السيبراني.

مقدمة:

إن الأمن السيبراني هو عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج ضد الهجمات الرقمية. تهدف هذه الهجمات السيبرانية عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها، بغرض الاستيلاء على المال من المستخدمين أو مقاطعة عمليات الأعمال العادية. ويمثل تنفيذ تدابير الأمن السيبراني تحديًا كبيرًا اليوم نظرًا لوجود عدد من أجهزة يفوق أعداد الأشخاص كما أصبح المهاجمون أكثر ابتكارًا، كما هو متعارف بالأمن السيبراني أصبح في جميع المجالات وما يهمننا المجال الجوي والبحري، بحيث يفرض الأمن السيبراني نفسه بقوة في مجال الطيران وهذا ما حدث بالفعل في معرض دبي للطيران 2017، حيث لاقى الأمن السيبراني الخاص بقطاع الطيران اهتماماً متزايداً من قبل المشاركين والزوار عاكساً بذلك خطورة وأهمية الهجمات المتزايدة على قطاع الطيران وبالتحديد المطارات والطائرات وبالتالى التحديات الواجب التصدي لها.

ويُعَدّ الأمن السيبراني جزءاً أساسياً من أي سياسة أمنية وطنية وألوية في الساحات الدفاعية للدول. و أما بالنسبة للأمن السيبراني في المجال البحري كذلك نجده أصبح موضوعاً مهماً في الأعوام الماضية. فعلى الرغم من ان الكثيرين يشعرون أنهم محصنون ضد التهديدات التي يشكلها قراصنة الإنترنت، فإن الحادثة التي تعرضت لها شركة Maersk عام 2017، ثم وقعت بعدها سلسلة من الحوادث المماثلة التي استهدفت بعض الموانئ الرئيسية، وأضررت ببعض الشركات البحرية. فكانت تلك الحوادث خير دليل على ضرورة تحصين المواقع بأسلحة الأمن السيبراني وبالتالى لا أحد آمن من هجماتها التي قد تستهدف الشركات والسفن بشكل مباشر، أو تتسبب في تعطيل مرفق من مرفقاتها. أو تصيب حلقة من حلقات سلاسل التوريد التي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بحادث إلكتروني لا يخطر على البال.

من هنا سارعت البلدان البحرية الذكية والهيئات الصناعية في القطاع التجاري إلى مواجهة تلك المخاطر والتهديدات المحتملة.

❖ الاشكال الذي يطرحه الموضوع :

في عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وخاصة منها شبكة الإنترنت، لا أحد بإمكانه اليوم أن ينكر المكانة التي بدأ يحتلها الأمن السيبراني في جميع البلدان والمغرب واحد منها.

اذن فما هي اهم التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية والبحرية، وما طبيعة الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في المغرب؟

❖ المنهج المتبع في الموضوع:

المنهج المتبع لدراسة الموضوع نجد المنهج الوصفي التحليلي حيث تتجلى في وصف خطورة التهديدات والتحديات التي تواجه المجال البحري والجوي وكذلك تحليل الإستراتيجية المعتمدة لمواجهة التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية والبحرية.

❖ خطة البحث :

المطلب الاول : التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية والبحرية .

المطلب الثاني : الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية والبحرية .

المطلب الاول: التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية والبحرية

في عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وخاصة منها شبكة الإنترنت وتطور ما بات يسمى بالحكومة الإلكترونية، لا أحد بإمكانه اليوم أن ينكر المكانة التي بدأ يحتلها الأمن السيبرانية في جميع البلدان والمغرب واحد منها خاصة ان تهديداته باتت تمتد للملاحة الجوية والبحرية و لما في الموضوع من خطورة ارتأينا التطرق لمظاهر هذه التهديدات (الفقرة الاولى) تم سنوانصل الحديث عن ادوات الاختراق في (الفترة الثانية)

الفترة الاولى: مظاهر التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية والبحرية

أولاً: مظاهر التهديد للملاحة الجوية

أصبح قطاع الطيران المدني في العالم مُعَرَّضًا للكثير من المخاطر، التي يأتي على رأسها تهديدات الأمن الإلكتروني، والخوف من اختراق أنظمة الطائرات، خاصةً بعد الهجمة الإلكترونية الأخيرة المعروفة باسم "فيروس الفدية الخبيثة (WannaCry)"، التي أصابت أكثر من 300 ألف جهاز كمبيوتر على مستوى العالم. وهو ما يجعل حماية هذا القطاع وتحصينه هدفًا يدفع الدول إلى تبني إجراءات على المستوى الداخلي، وأيضًا التنسيق المشترك فيما بينها لتطبيق استراتيجيات دولية تضمن مقاومته لتهديدات الاختراق والقرصنة الإلكترونية.

ثمة أمثلة عديدة على حوادث اختراق وقرصنة في قطاع الطيران المدني خلال السنوات الأخيرة، ومنها ما يلي:

1. العمليات التي قام بها القرصان المحترف إلكترونيًا "كريس روبرت" على عشرات الرحلات الجوية، والذي اعتقلته السلطات الأمريكية في إبريل 2015، بعد "تغريدة" نشر فيها شرح خطوات قرصنته لطائرة تابعة لشركة "يوناييتد إيرلاينز"، وكان مسافرًا على متنها إلى نيويورك. وفي التحقيقات التي تمت من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، اعترف "كريس" بحقيقة ما ارتكبه، وأعطى شرحًا كاملاً لعملية قرصنة الطائرات من خلال "الإيثرنت"؛ وهي تكنولوجيا تُعتمد كأساس في تنفيذ عمليات المراسلة في الكثير من الشبكات المحلية.

2. الهجوم الذي تبنته "حركة الشباب الإسلامية" الصومالية في فبراير 2016، حين انفجرت عبوة على متن طائرة "إيرباص A321" التابعة لشركة طيران "دالو" الصومالية، وكان على متنها 74 راكبًا، وذلك بعد 15 دقيقة من إقلاع الطائرة من العاصمة مقديشو، ما تسبب في فجوة بميكالها وأدى إلى مقتل واطئ القنبلة.

3. تعرّض ست منشآت سعودية، في نوفمبر 2016، لهجمات قراصنة إلكترونيين، وكان على رأسها الهيئة العامة للطيران المدني التي تنظم حركة الطيران السعودي. واستهدفت الهجمات الإلكترونية تعطيل الخوادم والأجهزة في هذه المنشآت للتأثير على الخدمات المقدمة، وحاولت الاستيلاء على بيانات الأنظمة الحاسوبية وزرع البرمجيات الخبيثة.

ثانياً: مظاهر التهديد للملاحة البحرية :

من مظاهر الهجمات او الجرائم السيبرانية على الملاحة البحرية سواء المدنية او العسكرية نجد ما يلي :

1- مخاطر الإشارات المضللة

يقصد بمخاطر الإشارات المضللة احتمال حدوث هجمات إلكترونية تستهدف نظم الملاحة البحرية التي تعمل بالأقمار الصناعية. وتستخدم السفن أنظمة تحديد المواقع (GPS) وأدوات أخرى مماثلة تعتمد على بث الإشارات إلى الأقمار الصناعية واستقبالها منها. ويؤكد العديد من الخبراء أن هذه الأنظمة تظل عرضة للتشويش والتضليل، مما قد يؤدي إلى تغيير مسار السفن أو تعطيلها، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على سلامة الملاحة البحرية.

2- جرائم الملكية الإلكترونية

تمثل هذه الجرائم في نشر روابط خبيثة تؤدي إلى الوصول غير المشروع إلى الأجهزة الإلكترونية، وسرقة ما تحتويه من بيانات وبرمجيات، وتعطيلها جزئياً أو كلياً. وتُعد السفن أو الغواصات الحربية التي تعمل من خلال برامج ملاحة متصلة بالأقمار الاصطناعية عرضة لهذا النوع من الهجمات، حيث يمكن للمجرم السيبراني استهدافها بدقة.

وقد أصبح هذا النوع من الاختراق جزءاً من استراتيجيات الدول الكبرى، التي باتت معروفة بتجنيد مهندسين وخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل شن هجمات سيبرانية على الدول التي تُعتبر معادية لها.

الفقرة الثانية: أدوات الاختراق

توجد نقاط عديدة في مجال الملاحة الجوية والبحرية تكون مُعرّضة للهجوم والقرصنة الإلكترونية من قِبل الإرهابيين؛ تبدأ من صناعة الطائرة أو السفينة في ذاتها ومعداتها إلى أي مرحلة من مراحل عملها.

فالإرهاب الإلكتروني، سواء قام به أفراد أو جماعات أو دول، يمكن أن يستهدف النظم الإلكترونية التي تُطوّر الأجهزة والبرامج وتشتمل الطائرات والسفن على شبكة معقدة من المكونات وروابط الاتصال وأجهزة الاستشعار، والتي تكون مُعرّضة للهجمات الإلكترونية، سواء بالقرصنة أو التشويش.

وهذه الشبكة المتصلة ببعضها يمكن أن تتيح دخولا غير مرخص له إلى الأنظمة الإلكترونية للطائرات و السفن ، وينطبق ذلك خصوصا على الطائرات الأحدث، مثل: "بوينج دريملاينر 787"، وطائرات إيرباص Airbus للمسافات الطويلة من قبيل A350 وA380. والسفن مثل Barzan وSeawise Giant....

وبالتالي، يمكن للهجمات الإلكترونية أن تشل حركتي الطيران و البحار ، بما في ذلك اختراق أنظمة الطيران و البحار الملاحية الإلكترونية، والتدخل في نظم الرادار والاتصالات، وتعطيل نظم متعددة في المطارات و الموانئ .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الوطنية لمواجهة التهديدات السيبرانية للملاحة الجوية و البحرية

أحدث التطور السريع للتكنولوجيا المعلوماتية، وخاصة في الشبكات، تحولا كبيرا في مفهوم القوة، ترتب عليه دخول العالم في مرحلة جديدة تلعب فيها هجمات الفضاء السيبراني دورا أساسيا سواء في تعظيم القوة أو الاستحواذ على عناصرها الأساسية. وأصبح التفوق والتسابق المحموم للسيطرة على هذا الفضاء يشكل عنصرا حيويا لأمن الدول الحيوي في تنفيذ عمليات ذات "تأثير" على الأرض والبحر والجو والفضاء، من هنا أضحت النظام العالمي اليوم يواجه أحد أكبر التحديات الخطيرة، بعد دخول المجال الإلكتروني ضمن المحددات الجديدة لمؤشرات القوة وأبعادها الجديدة من حيث طبيعتها وأنماط استخدامها، بل وأيضا طبيعة الفاعلين،

وهو ما كان له انعكاس على قدرات الدول وعلاقاتها الخارجية¹ الشيء الذي فرض على المشرع التدخل من أجل التصدي لهذه الهجمات السيبرانية².

و من أجل تحقيق الأمن السيبراني، كان من الضروري وضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني من أجل حماية نظم المعلومات الإستراتيجية من الهجمات السيبرانية، تهدف هذه الأخيرة إلى وضع مجموعة من الآليات المؤسسية والقانونية من أجل حماية نظم المعلومات الحساسة والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية.

وسنحاول التطرق إلى أهداف الإستراتيجية الوطنية (الفقرة الأولى) والوسائل المعتمدة في الإستراتيجية الوطنية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : أهداف الإستراتيجية الوطنية

تسعى الإستراتيجية الوطنية إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي كالآتي:

أولاً- سرية البيانات

يستهدف جزء من الهجمات السيبرانية الحصول على معلومات حساسة أو ذات أهمية حيوية عن طريق الاطلاع أو التصنت أو الاستنساخ غير المشروع عند تخزينها أو معالجتها أو تحويلها، لهذا فإن الأمن السيبراني يُساعد على حماية سرية البيانات عن طريق منع الوصول إليها من قبل الأشخاص غير المصرح لهم بذلك، كما أنه يمنح المستخدم فرصة تطبيق مجموعة من الطرق تضمن له الوصول إليها بأمان دون السماح للمتطفلين بمعرفة محتواها، أو الكشف عن معلوماتها. ومن الطرق المستخدمة في حماية سرية البيانات

التشفير³.

¹ -- ضياء علي احمد نعمان ، الغش المعلوماتي ، سلسلة الدراسات القانونية في المجال المعلوماتي ، المطبعة والوراقة الوطنية ، الطبعة الأولى ، 2011-1432 ص 265

² محمد ياسين صقر ، مفهوم الاستراتيجية - ، The Concept of Strategy مقال منشور

تم الإطلاع عليه بتاريخ 20/03/2025 على الساعة 12 و30 : عبر الموقع الإلكتروني

³ ضياء علي احمد نعمان ، مرجع سابق، ص 266

نعلم بأن المشرع في كثير من الأحيان لا يقوم بإعطاء التعريفات ترك ذلك للفقه والقضاء وهو نفس الأمر الذي نهجه بخصوص التشفير بحيث لم يقوم بتعريفه وإنما تنطرق في مقتضيات المادة 45 من قانون 43.20 إلى وسائله والغاية المرجو منه بحيث يضمن سلامة تبادل المعطيات بطريقة الكترونية أو تخزينها بكيفية تضمن السرية والأمن وإمام سكوت المشرع عن إعطاء تعريف للتشفير نجد بعض المحولات من جانب الفقه والباحثين في المجال الرقمي تحويل البيانات من تنسيق قابل للقراءة إلى تنسيق مشفر لا يمكن قراءة البيانات المشفرة أو معالجتها إلا بعد فك تشفيرها . ويعتبر التشفير أحد الوسائل الفعالة لتحقيق تأمين المعطيات الإلكترونية ويوجد نظامان للتشفير:

***نظام المفتاح الخاص:**

في هذا النظام نجد بأن مصدر الرسالة والمرسل إليه يستعملن نفس المفتاح لفك رموز التشفير بحيث أنه قبل إرسال الرسائل المشفرة يتم قبل ذلك إرسال مفتاح التشفير إلى المرسل إليه بطريقة آمنة لكي يستطيع فك الشفرة وتم تطوير هذا النظام إلى نظام السميتري وهي وسيلة تتيح استخدام العديد من الأرقام المعقدة التي يكون من الصعب تزويرها ومن مميزات هذا النظام البساطة والسرعة إلا أنه لم يسلم من الانتقادات الموجهة إليه والتي تمثلت في كونه يعتمد على إرسال الرسالة التي تتضمن المفتاح مسبقاً وهذا الأمر يتطلب طريقة آمنة من أجل ذلك.

***نظام المفتاح العام**

هو عبارة عن سلسلة من الهندسة العكسية ويستخدم فيها مفتاحين مختلفين وحد من أجل التشفير والآخر من أجل فك الشفرة. ولهذين المفتاحين خاصية هامة هي أنه لو عرف أحد هؤلاء المفتاحين خاصية هامة هي أنه لو عرف أحد هؤلاء المفتاحين لا يمكن له معرفة الآخر حسابياً كما أن كلاهما يحمل علامة رياضية معقدة لا يمكن معرفتها إلا من جانب صاحبها كما أن المفتاح العام أو المتباين يمكن لبعض الجهات الخاصة معرفته وينبغي معرفة أن هذا النظام يحتاج وقت طويل للتشفير وحل الشفرة ويتسم بالتعقيد الأمر الذي يتطلب حسابات تتميز بقوة كبيرة وتكلفة عالية للتشفير إلا أنه يوفر قدرًا أعلى من الأمان عن نظام المفتاح المتماثل.

ثانيا- سلامة البيانات

يستهدف جزء آخر من الهجمات السيبرانية الاعتداء على معلومات حساسة أو ذات أهمية حيوية عن طريق التغيير أو الحذف. وبالتالي، فإن إستراتيجية الأمن السيبراني في الجزء المتعلق بالسلامة منها يستهدف منع تغيير أو تدمير معلومات من هذا النوع من قبل أشخاص غير مسموح لهم بذلك بشكل متعمد أو بشكل غير مقصود من أجل ضمان دقتها و موثوقيتها و دوامها ويُستخدم ثلاث طرق للحفاظ على سلامة البيانات، وهي كما يأتي:

1-النسخ الاحتياطية

تعتمد هذه الطريقة على نسخ البيانات بشكل دوري والاحتفاظ بنسخ احتياطية منها، وذلك لاستخدامها في حال فُقدت البيانات الأصلية أو تعرضت للتلف

2- المجاميع الاختبارية

المجاميع الاختبارية هي الطريقة التي يمكن من خلالها التأكد من سلامة البيانات وخلوها من التلاعب أو الأخطاء بعد نقلها وتخزينها، حيث إنها تُستخدم لضمان سلامة البيانات وطريقة نقلها عن طريق تحويلها إلى قيمٍ عديدةٍ، فإذا حدث أي تغيير على إدخالها ستتغير مباشرة قيمة الإخراج، وغالبًا ما تُستخدم للمقارنة بين مجموعتين من البيانات والتأكد من مطابقتها لبعضها البعض.

3- رموز تصحيح البيانات

تعتمد هذه الطريقة على تخزين البيانات كرموز ليسهل اكتشاف أي تغيير قد يطرأ عليها، من ثم القيام بتصحيحه تلقائيًا.

ثالثا - إتاحة البيانات

يستهدف جزء آخر من الهجمات السيبرانية جعل نظم المعلومات التي تحوي معلومات حساسة أو ذات أهمية حيوية غير قابلة للاستغلال أو الاستعمال¹.

¹-خالد وليد مقال "الفضاء السيبراني.. نحو امتلاك "ناصية القوة" الموقع <https://www.aljazeera.net> ، تاريخ الاطلاع 2025-03-09 الساعة 15.30 .

وبالتالي، فإن إستراتيجية الأمن السيبراني في الجزء المتعلق بالإتاحة منها يستهدف ضمان أن تظل نظم المعلومات قابلة للاستعمال وأن تظل المعلومات والخدمات قابلة للوصول إليها.

الفقرة الثانية: الوسائل المعتمدة في الإستراتيجية الوطنية لمواجهة التهديدات السبرانية للملاحة الجوية والبحرية.

من أجل إنجاح الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني كان لا بد من إنشاء البنية التحتية المؤسساتية والبنية التحتية القانونية لبلوغ هذا الهدف.

أولاً- البنية التحتية المؤسساتية

أنشأ المغرب في إطار الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني مؤسستين تابعتين للإدارة العامة للدفاع الوطني وهما اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات والتي احدثت بمقتضى مرسوم رقم 2.11.508 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2011 والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات التي تعمل على رصد والتصدي للهجمات السبرانية وتعزيز عمليات رصد الثغرات التي من شأنها ان تشل الأنظمة او البنيات التحتية الحساسة، وكذا التصدي للهجمات السبرانية التي تهدف الى سرقة او تغيير او اتلاف المعلومات الحساسة.

ونظيف الى انه فيما يتعلق باللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات التي يرأسها الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني، فقد أوكل إليها تحديد التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال أمن نظم المعلومات من أجل تأمين المعلومات السيادية وضمان استمرارية عمل نظم المعلومات ذات الأهمية الحيوية ونص صراحة على ذلك في المادة الثانية من المرسوم السالف الذكر.

أما في ما يتعلق بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، فهي تتكلف بتطبيق تعليمات اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات وخاصة القيام بافتحاص دوري لمستوى أمان نظم المعلومات التابعة للإدارات والمؤسسات العمومية.

ثانياً- البنية التحتية القانونية

نعني بالبنية التحتية القانونية مجموع النصوص القانونية التي تستهدف حماية نظم المعلومات الحساسة و البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية.

في هذا الإطار، وضع المشرع على عاتق المكلفين بهذا بنيات مجموعة من الالتزامات وذلك بموجب المرسوم رقم 2-15-712 الصادر بتاريخ 22 مارس 2016 يتعلق بتحديد إجراءات حماية نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية. وقد ألزم المشرع المكلفين بهذه النظم باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية سلامة نظم المعلومات التي يشرفون عليها.

من جهة أخرى، ألزم المرسوم هؤلاء بالتصريح بأي حادث معلوماتي طارئ وتبليغ مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية التابع للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بأي حادث من شأنه التأثير على الأمن السيبراني للبلاد. والحديث في الموضوع هو ان معظم الدول أصبحت تعاني من الهجمات السبرانية على مستوى قطاعات جد حساسة مثل القطاع الجوي الذي يشمل النقل الجوي المدني والطائرات الحربية التي تشكل الوجه الأساسي لإستقرار أي دولة، حيث اصبح الأمر يطرح التساؤل هل الأمر يتعلق بإستقرار الدول ام ان الأمر يستدعي تدخل القانون الدولي الإنساني¹.

وذلك راجع لكون استخدام العمليات السبرانية اثناء النزاع المسلح سمة واقعية من السمات التي يتركز عليها النزاع المسلح، وقد اقرت مجموعة من الدول استعمالها للهجمات السبرانية اثناء النزاعات المسلحة².

¹ - مجلة الشريعة والقانون، الصفحة 35، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث ، 2020.

² - القانون الدولي الإنساني و حماية المدنيين من اثار العمليات السبرانية اثناء النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، الصفحة 2 و3، عدد 102 الصادر سنة 2020.

خاتمة:

يشهد قطاعا الملاحة الجوية والبحرية تطورًا تقنيًا متسارعًا، حيث أصبحت الأنظمة المعتمدة على الأقمار الصناعية، مثل نظم تحديد المواقع والتحكم الآلي، تشكل العمود الفقري لعمليات التوجيه والمراقبة. ورغم ما توفره هذه التقنيات من دقة وسرعة وكفاءة، إلا أنها جلبت معها تحديات أمنية متزايدة، أبرزها التهديدات السيبرانية. في مجال الملاحة الجوية، برزت العديد من الحوادث التي تؤكد هشاشة الأنظمة الإلكترونية أمام الهجمات الإلكترونية، مثل محاولة اختراق أنظمة الطائرات من قبل قراصنة محترفين، والهجمات التي طالت هيئات الطيران المدني. أما في الملاحة البحرية، فتكمن الخطورة في الإشارات المضللة التي قد تؤدي إلى تغيير مسارات السفن، أو استهداف أنظمة الملاحة المرتبطة بالأقمار الصناعية، مما يعرض الأمن البحري العالمي للخطر.

وتعد جرائم الملكية السيبرانية من أبرز صور هذه التهديدات، حيث يقوم القراصنة بسرقة البيانات أو تعطيل الأجهزة، مما يؤثر مباشرة في العمليات الملاحية، المدنية والعسكرية على حد سواء. وتزداد الخطورة عندما تتحول هذه الهجمات إلى أدوات في الصراعات بين الدول، من خلال استخدام القدرات السيبرانية كوسيلة للتجسس أو التخريب.

كل هذه المعطيات تبرز ضرورة تعزيز الأمن السيبراني كأولوية استراتيجية، من خلال تطوير التشريعات، وتحديث أنظمة الحماية، والتنسيق بين الدول والمؤسسات الدولية لمواجهة المخاطر الرقمية التي تهدد سلامة الملاحة الجوية والبحرية، وضمان استمرارية عملها بكفاءة وأمان في عالم رقمي سريع التغير.

و من أجل تعزيز الأمن السيبراني ووضع معايير جديدة تتعلق بالأمن السيبراني لتوفير حماية فعالة للملاحة البحرية والحواسيب، نقترح بعض التوصيات و هي كالتالي:

- ضرورة عقد اتفاقيات دولية وإقليمية يكون موضوعها توفير الحماية.
- التعاون الدولي لتحقيق الامن السيبراني والتصدي للهجمات السبرانية.
- جعل الامن السبراني من المواد والتخصصات التي ينبغي الاهتمام بها وتدريسها.

لائحة المراجع:

✓ الكتب العامة:

- ضياء على احمد نعمان، الغش المعلوماتي، سلسلة الدراسات القانونية في المجال المعلوماتي، المطبعة والورقة الوطنية،

الطبعة الأولى 2011-1432

✓ المقالات:

- محمد عزت هلال مقال على جريدة الكترونية المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة بعنوان آليات المواجهة تهديدات

الأمن الإلكتروني فيقطاع الطيران المدني / <https://futureuae.com>

- القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من آثار العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب

الأحمر، الصفحة 2-3 العدد 102، 2020.

- اميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام مجلة القانون والشرعية،

العدد 35 الجزء 3.

- خالد وليد "مقال" الفضاء السيبراني. نحو امتلاك "ناصية القوة" الموقع

• <https://www.aljazeera.net/>

- محمد ياسين صقر، مفهوم الاستراتيجية - ،The Concept of Strategy مقال منشور

• على <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

سابعاً:

الدراسات باللغات الأجنبية

Cinéma et handicap au Maroc
Quelques éléments d'éclairage
Dr. Azelarab QORCHI

Enseignant chercheur en cinéma
FLSH – Université Ibn Zohr– Agadir
Maroc

Résumé

Le cinéma ne doit pas être un art restrictif ni imperméable aux talents quelles que soient leurs apparences physiques en accordant la primauté aux personnes valides et en excluant les handicapés, d'une manière intentionnelle ou seulement par souci de recherche d'une certaine normalité. La contribution des personnes à besoins spécifiques aux œuvres cinématographiques est très limitée, voire insignifiante malgré les performances de certains acteurs et réalisateurs qui ont réussi à se mettre sous les feux de la rampe et à amorcer un débat susceptible d'ouvrir à leurs congénères les portes du grand écran qui, si elles ne sont pas hermétiquement closes, elles restent difficiles à franchir.

Mots-clés : cinéma, handicap, droits culturels, audiodescription, sous-titrage codé.

L'analyse du rapport qu'entretiennent les personnes atteintes d'un handicap avec le cinéma, d'un point de vue historique, que ce soit au Maroc ou ailleurs, permet de dégager trois niveaux. Le premier est celui de leur participation active aux films, autrement dit la pratique d'un métier de cinéma, la réalisation et l'interprétation presque de manière exclusive. Le deuxième concerne l'accès des non voyants / mal voyants et des sourds / malentendants aux produits cinématographiques par le biais de techniques appropriées. Le troisième, enfin, est plutôt relatif aux maladies (défaillance physiques ou mentales) qui font l'objet de films dont le rôle du personnage souffrant d'un handicap est joué par un acteur non handicapé.

Notre réflexion tente de répondre à la question suivante : est-ce que les recommandations de l'ONU de donner la possibilité aux personnes handicapées de développer et de réaliser leur potentiel créatif, artistique et intellectuel ont eu un impact sur leur participation aux activités cinématographiques dans notre pays ?

Nous en donnerons quelques éléments de réponse à travers trois entrées : les mesures onusiennes prises en faveur de cette catégorie sociale, l'ordre chronologique de son intégration professionnelle dans le domaine cinématographique et les techniques de son accès aux produits visuels, en l'occurrence le sous-titrage codé et l'audiodescription.

1. Personnes handicapées et activités (ré) créatives

Il est primordial de relever que les attitudes à l'égard des infirmités physiques et des déficiences mentales ont profondément changé. Le regard porté sur les personnes qui pâtiennent de défectuosités, innées ou survenues à cause d'accidents ou de maladies, ne se réduit plus à la commisération et à la bienveillance. Ces sentiments nobles, souvent spontanés, sont des marques de solidarité et d'empathie qui restent, toutefois, insuffisantes.

1.1. Mesures onusiennes

Perçus pendant longtemps comme un lourd fardeau pour les familles et l'État, préoccupés surtout par le coût des soins et de la prise en charge, les individus grevés d'incapacités ou à besoins spécifiques souffraient d'injustices flagrantes qui les écartaient d'office de la sphère active. Dans les cas extrêmes, sous l'effet de la gêne, et même de la honte, ils étaient sciemment dérobés au regard d'autrui. Devenues urgentes, voire vitales, leur insertion sociale et la reconnaissance de leurs droits au même titre que le reste des citoyens devaient passer par la voie du militantisme. Le guide de formation sur la convention relative aux droits des personnes handicapées publié par le Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'homme¹ stipule que :

¹Liens des textes intégraux de la Convention et du guide : <https://www.un.org/french/disabilities/default.asp?id=1414>; https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CRPD_TrainingGuide_PTS19_fr.pdf

[L'adoption] de la Convention relative aux droits des personnes handicapées et son Protocole facultatif [...] a été l'aboutissement d'une vigoureuse revendication des personnes handicapées qui, à travers le monde, demandaient que leurs droits de l'homme soient respectés, protégés et mis en œuvre dans des conditions d'égalité avec les autres.¹

Ladite convention qui reprend en détails tous les droits dont doivent bénéficier les personnes handicapées réserve l'article 30 à leur participation à la vie culturelle et récréative, aux loisirs et aux sports. Le deuxième point dudit article précise que « Les États Parties prennent des mesures appropriées pour donner aux personnes handicapées la possibilité de développer et de réaliser leur potentiel créatif, artistique et intellectuel. »²

La communauté internationale s'est aperçue, donc, avec beaucoup de retard, de l'existence de ce potentiel créatif puisque l'adoption ainsi que la mise en application de la Convention relative aux droits des personnes handicapées et son Protocole facultatif sont récentes. Pourtant, depuis plusieurs décennies, certains domaines artistiques, en particulier la musique, ont été favorables à des personnes souffrant d'un handicap visuel ou moteur.

¹Convention relative aux droits des personnes handicapées, Guide de formation, Série sur la formation professionnelle no19, Nations-Unies, 2014.

²*Ibid.*

Ces entraves ne les ont pas empêchées d'atteindre le sommet de la gloire, soit à l'échelon local soit à l'échelon mondial, grâce à leurs performances irréfragables¹. Le vrai obstacle n'est pas le handicap lui-même, mais les attitudes de l'Autre, supposé normal, envers les individus qui en sont atteints. L'article 30 vient, à point nommé et de manière définitive, mettre fin à un comportement discriminatoire.

1.2– Cinéma et personnes handicapées : quel rapport ?

Certes, les prouesses des personnes à besoins spécifiques ne se limitent pas à la musique et à la chanson. D'autres arts, particulièrement le cinéma, constituent un champ fertile au déploiement de leurs talents². Les cinéphiles se souviendront longtemps de la 49^e édition du festival de Cannes (1996) qui constitue un tournant majeur dans l'histoire du 7^e art.

Le jury de la compétition officielle a décerné le prix d'interprétation masculine, ex aequo, à l'acteur français Daniel Auteuil et à Pascal Duquenne, un garçon belge atteint de trisomie 21³ surnommé alors par la presse *l'impromptu de Cannes*. Malgré cette consécration historique dans une compétition de haut niveau, les

¹Aux États-Unis : Ray Charles et Stevie Wonder (chanteurs-pianistes).

En France : Michel Petrucciani (pianiste).

En Égypte : Sayed Mekkaoui et Ammar Chrii (compositeurs).

Au Maroc : Abdessalam Amer (compositeur) et FettahNgadi (compositeur-chanteur).

²On constate que les personnes atteintes de nanisme sont les plus sollicitées au cinéma, que ce soit aux États-Unis (Michael J. Anderson, Tony Cox, Verne Troyer, Peter Dinklage), en Grande-Bretagne (Kenny Baker, Lauren Barrand, Warwick Davis) ou en France (Mimie Mathy, Jib Pochier).

³Pascal Duquenne a joué le rôle de Georges dans le film intitulé *Le huitième jour*, réalisé par Jaco Van Dormael (1995).

personnes invalides n'arrivent pas à percer dans un métier qui exige souvent des normes physiques censées sinon irradier la beauté, la séduction et la vigueur, du moins éliminer les imperfections.

Dans un article intitulé « Cinéma et handicap : personne ne doit être empêché de faire du cinéma », Julien Richard-Thomson relève avec pertinence que:

Selon de récentes études, les personnes en situation de handicap ont trois fois moins de chances d'obtenir un emploi, c'est hélas la même chose, sinon bien pire dans le milieu du cinéma et de l'audiovisuel. La plupart des artistes en situation de handicap ne se voient pas offrir leur chance [...] de s'exprimer en cinéma ou en télévision, qu'ils soient comédiens, scénaristes, metteurs en scène...¹

De son côté, Théo Lebouvier constate que, si le thème du handicap devient de plus en plus présent dans les films, la participation d'acteurs handicapés ne suit pas cette tendance même lorsque, dans des scénarii, l'un des personnages est handicapé : « Le handicap a beau avoir aujourd'hui trouvé sa place sur nos écrans, les handicapés, eux, en sont encore loin. »²

¹Julien Richard-Thomson, [en ligne], URL :<https://www.nouvelobs.com/cinema/20180607.OBS786>.

²Théo Lebouvier, [en ligne], « Les acteurs handicapés, ces grands absents de nos écrans », URL:<https://www.respectmag.com/30446-les-acteurs-handicapes-ces-grands-absents-de-nos-ecrians>

Comment peut-on expliquer ce paradoxe qui, en principe, ne doit pas passer inaperçu ? Comment, dans les milieux cinématographiques, le recours à des valides pour se mettre dans la peau des invalides est une pratique courante, admise et entérinée par tous ? Pourquoi le premier réflexe d'un producteur ou d'un cinéaste est d'attribuer le rôle d'un handicapé à un acteur professionnel ? Bien plus, réussir dans l'imitation d'un infirme est considéré comme une performance qui pourrait valoir une distinction¹.

Parmi les explications plausibles, avancées par ceux qui se sont penchés sur le sujet, deux au moins peuvent être validées. D'une part, étant convaincues de la difficulté de faire une carrière dans le cinéma, les personnes handicapées se détournent volontairement de cette profession. D'autre part, les sociétés de production préfèrent engager des acteurs chevronnés et célèbres, du moins connus, pour séduire le plus grand nombre de spectateurs et garantir à leurs films un succès commercial : « Une enquête de 2016 a montré que dans les dix principaux programmes de divertissement hollywoodien, 95% des personnages handicapés sont incarnés par des acteurs valides. »²

2. Place des personnes handicapées dans le cinéma marocain

¹L'acteur américain Dustin Hoffman a reçu l'oscar du meilleur acteur en 1989 pour son rôle d'autiste dans *Rain man*, film réalisé par Barry Levinson (1988).

²Théo Lebouvier, *op.cit.*

CINEMA ET HANDICAP AU MAROC
QUELQUES ELEMENTS D'ECLAIRAGE
DR. AZELARAB OORCHI

Au Maroc, pays qui a signé la Convention relative aux droits des personnes handicapées le 30 mars 2007¹, l'inclusion des handicapés varie d'un secteur à un autre. Le sport est, sans conteste, le domaine qui se distingue aussi bien par le nombre des pratiquants que par les exploits réalisés. Les résultats positifs enregistrés dans des manifestations mondiales est le fruit de l'attention particulière accordée par l'État à ce secteur à travers une batterie de mesures dont la plus importante est la création de la fédération royale marocaine des sports pour personnes handicapées en 1984². Les athlètes handicapés marocains s'illustrent dans les compétitions internationales en remportant des médailles, toutes disciplines confondues, aux jeux paralympiques. De son côté, l'équipe de football des non voyants (Cécifoot) a été championne d'Afrique à maintes reprises et a participé au championnat du monde en 2018³ et 2023⁴, respectivement en Espagne et en Angleterre.

¹URL :https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-15&chapter=4&clang=_fr

²<https://www.marochandisport.ma>

³[en ligne], « Coupe du monde cécifoot : Belle victoire du Maroc face au Mexique », URL : <https://sport.le360.ma/autres/coupe-du-monde-cecifoot-belle-victoire-du-maroc-face-au-mexique-105701/>

⁴[en ligne], « Mondial cécifoot: Les Lions éliminés en quarts de finale », URL : <https://lionsdelatlas.ma/26516-mondial-cecifoot-les-lions-elimines-en-quarts-de-finale>

Il n'en est pas de même pour le cinéma, secteur jalonné de flou, de zones d'ombre et de problèmes inextricables¹. En l'absence d'études ou de données officielles qui puissent aider à mieux cerner la relation de cette catégorie avec le cinéma, la présente réflexion et les noms cités sont le fruit d'une démarche qui s'appuie essentiellement sur la filmographie nationale et sur les rares écrits consacrés à la question.

En abordant ce sujet, et en toute logique, on doit se poser, de prime abord, la question suivante : au Maroc, quelle est l'année ou quel est le film² qu'on peut retenir pour dater la première apparition dans un film d'un acteur atteint de handicap?³

En l'absence de tout élément de réponse fiable, on se contentera des résultats de nos recherches personnelles sans pour autant en confirmer l'exactitude.

¹En l'absence d'un statut clair et à cause de leur dépendance quasi-totale des subventions étatiques, acteurs et réalisateurs affichent publiquement leur mécontentement et multiplient les doléances.

²Dans un article intitulé « Handicap et cinéma, personnages sur grand écran », Gérard Bonnefon relève que *Concours de boules* des frères Lumières qui date de 1896 montre un homme se déplaçant à l'aide de béquilles : <https://www.youtube.com/watch?v=Be1dD0paIhw>.

Au Maroc, dans *Le fils maudit* de Mohamed Ousfour, premier film de l'histoire du cinéma (1958), l'un des figurants incarne le rôle d'un valet bossu.

³Les personnes handicapées qui exercent dans le domaine cinématographique au Maroc appartiennent à deux catégories :

-Les handicapés de naissance : le réalisateur Abdeslam Kelai, les acteurs Jaouad Sayeh, Abdessamad El Ghorfi, Mohamed Benyamna alias *Booder* et plusieurs amateurs.

-Les personnes devenues handicapées à cause de maladies ou d'accidents :

-Maladies : le réalisateur Mustapha Derkaoui, le chanteur, acteur et compositeur Fettah Ngadi, l'acteur Mohamed Dahra.

-Accidents : l'acteur Jamel Debbouze.

Apparemment, c'est au courant des années 90 que les tout premiers acteurs handicapés sont repérés¹ sur les écrans nationaux. En 1992, dans un court métrage intitulé *Les Pierres bleues du désert* réalisé par Nabil Ayouch, Jamel Debbouze, âgé à l'époque de dix-sept ans, tient le premier rôle. L'actuel célèbre acteur, humoriste et producteur français d'origine marocaine était déjà amputé d'une main suite à un accident tragique qui s'était produit deux ans auparavant².

Deux autres acteurs, Mohamed Dahra et Jaouad Sayeh, non moins célèbres, d'abord au théâtre et à la télévision, retiennent l'attention en raison de leur aspect extérieur inhabituel (le premier se déplace avec une béquille, le second souffre d'une anomalie physique apparente), surtout que les spectateurs étaient habitués à une certaine normalité.

À partir des années 2000, les réalisateurs commencent à s'intéresser davantage aux personnes atteintes de handicaps en leur confiant des rôles à la fois principaux et secondaires.

Peut-on, sur la base de ce constat, établir un lien logique entre les prémices de l'insertion sociale des individus souffrant de handicaps pendant la première décennie du troisième millénaire et le début de leur intégration dans un domaine difficile et exigeant qui requiert talent, formation et charisme? Ou il s'agit tout simplement

¹Les recherches effectuées n'ont permis de relever aucun élément féminin.

²En 1990, Jamel Debbouze perd l'usage de sa main droite dans un accident de train. Le même accident sanglant a coûté la vie à l'un de ses amis.

d'une mode passagère, d'autant plus que dans plusieurs films, la primauté est accordée à un acteur non handicapé pour interpréter un personnage handicapé ?¹

Au cinéma comme à la télévision, les hommes atteints de nanisme n'ont que des rôles secondaires. En général, leur taille sert à créer un décalage ébouriffant avec la mission qu'ils sont censés accomplir. Certains réalisateurs insistent pour en faire des méchants et des durs, dotés d'un pouvoir dissuasif. Cependant, la mission étant parfois dangereuse, nécessitant malabars, costauds et autres énergumènes bien baraqués, attribuer une telle puissance à ces personnages les rapproche davantage des personnages des dessins animés, genre qui se soucie peu de la vraisemblance.

En 2001, 2005 et 2015, trois figurants² atteints de nanisme jouent successivement dans *Les Amours de haj Mokhtar Soldi*, *Les Ailes brisées* et *Much loved (Zine li fik)* réalisés par Mustapha Derkaoui, Abdelmajid Rchich et Nabil Ayouch. Ce ne sont pas les qualités d'acteur qui motivent le choix des réalisateurs, mais l'aspect physique, étrange et inaccoutumé, convoqué pour provoquer un rire moqueur ou accomplir un acte effroyable.

¹Dans des longs métrages de fiction ou des téléfilms, nombre d'acteurs amateurs et professionnels ont joué les rôles de handicapés. En voici quelques exemples :

– *Salem et Souilem* réalisé par Khalid Ibrahim (2006) :

*Salem (non-voyant) ; enfant : Khalid Lamghari // adulte : Mohamed Azzam.

*Souilem (podagre) ; enfant : Hamada El Khales // adulte : Rafik Boubker.

– *Regragui* de Kamal Kamal (2008) : Mohamed Bastaoui (non-voyant).

– *Tu te souviens d'Adil ?* de Mohamed Zineddaine (2008) : Amine Naji (infirme).

– *Argana* d'Hassan Ghanja (2007) : Mahmoud Mégri (aveugle) et Abderrahim El Meniari (muet).

²Nous n'avons pu établir l'identité de ces figurants.

Dans *Les Amours de Haj Mokhtar Soldi*, le figurant (1) joue un rôle qui a des relents de déconsidération. Sa petite taille et les espiègleries attribuées, dans l'imaginaire collectif, aux nabots auraient été exploitées de manière à créer des gags qui, en provoquant le comique de situation, portent atteinte à la dignité de la personne. Le personnage est réduit à son infirmité corporelle qui fonctionne comme un ingrédient filmique.

Dans *Les Ailes brisées*, le figurant (2) ne fait qu'une très brève apparition sans proférer le moindre mot. Cependant, il est à l'origine de l'enlèvement d'un petit garçon en servant d'appât puisque, déguisé en clown muni de ballons multicolores, il se fait suivre par le mioche sans anicroche. Son handicap pourrait être assimilé à une forme bizarre, liée à un esprit maléfique.

Dans *Much loved*, le figurant (3) participe à une orgie où tous les ingrédients de la débauche sont réunis (filles de joie, mâles de nationalités différentes, boissons alcoolisées, regards et gestes libidineux, musique assourdissante). Son accoutrement (une djellaba de mauvaise qualité et un fez) qui contribue à cadrer son atrophie lui donne l'apparence d'un gnome grotesque, d'autant plus qu'il s'avance vers une prostituée pour lui tripoter le postérieur avec ses mains potelées au moment où, au milieu d'une foule déchaînée, elle exécutait maladroitement une danse lascive.

À la télévision, le traitement est le même. Dans le téléfilm *Une Année en exil* (2018)¹, un figurant atteint de nanisme est le bras droit d'un malfrat qui contrôle la ville, sait tout ce qui se trame dans ses bas-fonds et dompte les récalcitrants sans quitter son repaire. Le personnage nain est toujours muni d'une massue, arme redoutable, pour signifier son humeur massacrant aux insoumis potentiels. Il ne parle que pour tancer ou menacer ou intimider des ordres. Le spectateur qui n'est pas dupe n'ajoute aucune foi ni à sa mine rébarbative ni à sa voix revêche.

En 2012, l'acteur français d'origine marocaine Mohamed Benyamna, alias *Booder* joue dans le film *Un Marocain à Paris* de Saïd Naciri le rôle de *Big eyes*, un truand qui se veut dur et méchant, mais qui échoue lamentablement dans ses activités criminelles. Là aussi, le décalage entre l'apparence physique et la simplicité d'esprit d'un côté, le statut de malfaiteur dangereux de l'autre crée une myriade de situations comiques où la taille, l'aspect facial, la gestuelle et la voix de l'acteur sont mis à contribution. Faut-il rester positif et voir dans ces lacunes des traits distinctifs, des qualités même, qui ont joué en faveur de l'acteur pour obtenir le rôle ? Ou, au contraire, pointer du doigt le réalisateur et lui reprocher de s'être servi de ces *accessoires* pour agrémenter sa fiction ?

Abdessamad ElGhorfi, découvert par le grand public dans la série *Hdidane* diffusée par la chaîne de télévision 2M (2009), se voit attribuer des rôles au cinéma, notamment dans les deux comédies *Cambodia* de Taha Mohamed Ibn

¹Titre original *Am fi al ghorba* diffusé par la chaîne de télévision Al aoula (SNRT) en février 2020.

Slimane (2018) et *Masood, Saida et Saadane* de Brahim Chkiri (2019). Dans la première, il joue le rôle d'un tortionnaire à la solde d'un scélérat qui participe à des séances de torture, torse nu, exposant ainsi la hideur de son infirmité. Dans la seconde, il est un avocat rudoyé et invectivé dans le parloir d'une prison par un détenu supposé être son client. Dans les deux cas, le corps de l'acteur est exploité de manière qui frise la caricature.

Force est de constater que, dans tous ces films, lesdits figurants sont considérés comme des créatures insolites à cause de leur taille dont l'usage rappelle, par certains aspects, les contes merveilleux.

Il paraît que le comportement diffère selon la nature du handicap et les besoins de la fiction. Le chanteur compositeur FettahNgadi qui a perdu la vue dans sa prime enfance est le premier handicapé qui a décroché un rôle principal, celui du célèbre compositeur Abdessalam Amer (1939-1979), un génie non voyant de la musique, dans le film intitulé *La Lune rouge*¹ réalisé par Hassan Benjelloun (2012).

À partir de 2016, on commence à faire appel à des personnes, principalement des jeunes garçons souffrant réellement de handicaps et leur confier des rôles importants. Tel est le cas d'Amine Taidj, Ayoub Khalfaoui et Ayoub Ouli. Les deux premiers, atteints de trisomie 21, jouent respectivement dans le court métrage *Pour l'amour de mon père* (Farid Regragui, 2016) et *Sueurs de pluie*

¹Titre original : *Al qamar al ahmar* (c'est le même titre de la chanson interprétée par Abdelhadi Belkhyat). Ce film raconte la vie du compositeur Abdessalam Amer pleine de rebondissements.

(Hakim Belabbès, 2016). Quant au troisième, né sans bras, il est choisi pour jouer dans *Nouhe ne sait pas nager* (Rachid El Ouali, 2018).

Concernant les personnages handicapés joués par des acteurs non handicapés¹, aussi bien à la télévision qu'au cinéma, les cas sont fréquents. Dans le téléfilm *Salem et Souilem* réalisé par Khalid Ibrahim (2006), Rafik Boubker joue le rôle de Souilem (adulte impotent) et Mohamed Azzam celui de Salem (adulte non-voyant), étant donné que l'histoire raconte les différentes étapes de la vie de deux amis handicapés, depuis l'enfance jusqu'à l'âge adulte.

Mohamed Bastaoui, l'un des meilleurs acteurs marocains de tous les temps, joue le rôle d'un aveugle dans *Regragua*, téléfilm signé Kamal Kamal en 2008. Amine Naji est un personnage paralytique qui se déplace à l'aide d'une chaise roulante dans *Tu te souviens d'Adil ?*, long métrage réalisé par Mohamed Zineddaine en 2008. Abderrahim El Maniari et Mahmoud Mégri interprètent les rôles secondaires d'un sourd-muet et d'un aveugle dans *Argana*, réalisé par Hassan Ghanja en 2007.

Par ailleurs, au niveau de la réalisation, il n'y a qu'un seul réalisateur atteint d'un handicap moteur qui est connu dans le circuit, en l'occurrence Abdeslam Kelai².

¹Là aussi la contribution des femmes est très limitée. Nous citons deux exemples : Chaïbia Adraoui joue le rôle d'une femme aveugle dotée d'un sixième sens dans le téléfilm *Mé Taja*, réalisé par Abdelhak Laraki (2008). Raouia joue également le rôle d'une femme aveugle dans le long métrage *Larmes de sable* réalisé par Aziz Salmy (2019).

²Handicapé de naissance, Abdeslam Kelai est lauréat de l'Institut National d'Action Sociale. Il a à son actif deux longs métrages : *Malak* (2012) et *Poissons rouges* (2021).

L'autre réalisateur qui est condamné à la mobilité assistée tout en ayant perdu l'usage de la parole est Mustapha Derkaoui¹, l'un des pionniers du cinéma marocain. L'attaque cérébrale qui est la cause de sa paralysie depuis 2005 l'a contraint à cesser toute activité professionnelle et l'a acculé à une retraite anticipée.²

3. Accès des personnes handicapées aux produits cinématographiques

*Les États Parties reconnaissent le droit des personnes handicapées de participer à la vie culturelle sur la base de l'égalité avec les autres, et prennent toutes mesures appropriées pour faire en sorte qu'elles aient accès [...] aux lieux d'activités culturelles tels que les théâtres, les musées, les cinémas, les bibliothèques et [...] aux monuments et sites importants pour la culture nationale.*³

C'est le rôle clairement assigné aux États-Parties par le premier point de l'article 30 relatif à la participation des personnes handicapées à la vie culturelle. Cet article revêt une importance particulière. Il met en place, de manière explicite, les jalons de la reconnaissance des droits culturels des personnes handicapées et incite les

¹Mustapha Derkaoui fait partie de la première génération des réalisateurs marocains. Il a réalisé dix longs métrages entre 1974 et 2004.

²Son premier film *De quelques événements sans signification* (1974) a été restauré et projeté à la Berlinale 2019.

³https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CRPD_TrainingGuide_PTS19_fr.pdf

États-Parties à prendre toutes les mesures nécessaires pour qu'elles jouissent pleinement desdits droits.

Si, pour accéder aux lieux publics, y compris ceux des activités culturelles, la solution a été la construction de passages réservés à l'usage des personnes atteintes de handicaps moteurs, l'accès des individus atteints d'un handicap visuel ou auditif à tout produit audiovisuel est aujourd'hui possible grâce à deux techniques: le sous-titrage codé pour les sourds-les malentendants et l'audiodescription pour les aveugles-les malvoyants.

Le sous-titrage classique est une technique connue depuis longtemps, mais il n'est pas destiné spécialement aux personnes qui souffrent d'une défaillance au niveau de l'ouïe. À part les dialogues transcrits, les autres sons et bruits ne sont pas pris en considération¹. Par contre, le sous-titrage codé tient compte de ce genre de détails et permet d'appréhender les films dans leur totalité :

La différence entre le sous-titrage classique et le sous-titrage codé pour les sourds et malentendants, c'est que le premier se contente de transcrire [...] le texte oral pour s'adapter à une

¹-Les dialogues, dans le champ ou hors-champ (autrement dit, à l'écran ou hors caméra).

-Les bruits (portes qui claquent, pas qui montent les escaliers, téléphones qui sonnent), également dans le champ ou hors-champ.

-Les sons dits « diégétiques », entendus par les personnages : musique jouée à la radio, journaliste qui parle à la télévision, etc.

-Les sons dits « extra-diégétiques » qui, à l'inverse, sont ajoutés en postproduction pour les téléspectateurs : il s'agit généralement de musique, angoissante pour un film d'horreur, romantique pour une scène de retrouvailles amoureuses, etc.

lecture rapide, tandis que le second inclut en outre tous les sons qui peuvent s'avérer importants à la bonne compréhension de l'histoire.¹

Concernant l'audiodescription², technique moins répandue au Maroc, ce sont les festivals de cinéma qui offrent cette opportunité aux spectateurs atteints d'un handicap visuel. Il s'agit du festival international de film de Marrakech (FIFM) et du festival Handifilm (Rabat)³. Le FIFM est le premier festival au Maroc qui a utilisé l'audiodescription depuis 2012. Cependant, cette technique ne concerne pas les films de la compétition officielle. La projection d'autres films qui ont fait au préalable l'objet d'une adaptation aux besoins spécifiques des non-voyants se fait plutôt au courant de séances spéciales dans le cadre des activités parallèles.

¹<https://www.voix-off-pros.fr/blog/limportance-du-sous-titrage-code/>

²L'audiodescription ou l'audiovision consiste à « rendre accessible des films, des spectacles ou des expositions aux personnes non voyantes ou malvoyantes, grâce à un texte en voix-off qui décrit les éléments visuels de l'œuvre. La voix de la description est placée entre les dialogues ou les éléments sonores importants afin de ne pas nuire à l'œuvre originale. » Définition citée par Claire Bernengo, [en ligne], « L'autodescription fait son cinéma », Mémoire de fin d'étude, URL : https://www.ens-louis-lumiere.fr/sites/default/files/2019-02/ENSL_2012_Son_Bernengo_BD.pdf, p.10 (consulté le 21.11.2019).

L'audiodescription a été utilisée pour la première fois dans le film *Tucker : the man and his dream* réalisé par Francis Ford Coppola (1988).

³Handifilm a été créé en 2007. Un festival dédié aux artistes handicapés aurait été créé par l'acteur Mohamed Dahra selon Aujourd'hui le Maroc : « Mohamed Dahra fut derrière l'organisation du 2ème Festival des artistes handicapés, qui a eu lieu le 26 mars dernier à l'occasion de la Journée nationale de la personne handicapée, et dont il est le directeur et le fondateur. », [en ligne], URL : <https://aujourd'hui.ma/culture/mohamed-dahra-a-frole-la-paralysie-11864> (consulté le 20.12.2022). Cependant, nos recherches sur ledit festival sur internet n'ont pas abouti.

De son côté, le festival Handifilm est un festival dédié entièrement à la thématique du handicap¹ : « Un des objectifs principaux consiste à développer une réflexion collective sur les enjeux de la représentation des personnes en situation de handicap, à travers un choix d'œuvres cinématographiques. »²

Il faut signaler également la bonne initiative du festival international de cinéma et mémoire commune de Nador (FICMEC)³ qui programme des matinées-projections au profit des enfants handicapés accompagnés de leurs mamans. En plus, la direction du festival a produit en 2015 un court métrage intitulé *Pour l'amour de mon père*⁴ dont le rôle principal a été joué par Amine Taidj, cité précédemment.

¹De 2005 à 2016, pas moins de 7 festivals de cinéma sur le handicap ont vu le jour en France et en Belgique :

- Le festival national du court métrage HandicaApicil (Lyon - 2005)
- Festival Regards croisés (Saint Malo - 2009)
- Festival Entr'2 marches (Cannes - 2010)
- Festival Cinéma et arts des différences (Rennes - 2012)
- Festival Emploi& Handicap (Paris - 2012)
- The extraordinary film festival (Namur - 2015)

²[en ligne], « Le festival handifilm de Rabat », URL :

http://www.apajh.org/index.php?option=com_content&view=article&id=444:le-festival-handifilm-de-rabat&catid=25:actualites-apajh&Itemid=842

³FICMEC a été créé en 2012. Il est organisé à Nador par le centre de la mémoire commune pour la démocratie et la paix.

⁴Film écrit et réalisé par Farid Regragui. Ce film a reçu en 2015 le prix de la critique au festival international de court métrage de Meknès.

Conclusion

Malgré les efforts consentis pour démocratiser le cinéma et en dépit des performances de certains acteurs et réalisateurs qui ont réussi à se mettre sous les feux de la rampe, à éveiller les consciences et à amorcer un sérieux débat sur l'égalité des chances, les portes du grand écran restent, pour les personnes souffrant d'un handicap quelle que soit sa nature et quel que soit son degré, difficiles à franchir même si elles ne sont pas hermétiquement closes.

Si, aujourd'hui, certaines causes de cette absence volontaire ou forcée sont plus ou moins connues, les initiatives individuelles ou associatives qui visent l'insertion complète des personnes handicapées dans la vie active ne sont pas suffisantes.

L'État, via les ministères de tutelle et au moyen de programmes d'insertion dans la vie culturelle, soutenus et diversifiés, est appelé à opérationnaliser pleinement les clauses du Protocole qu'il a signé.

Les instituts de cinéma, l'ISADAC et autres établissements spécialisés doivent offrir davantage de places aux handicapés et les encourager à voir dans le cinéma un domaine comme les autres où ils pourront faire carrière dans l'un de ses nombreux métiers s'ils font preuve de créativité et de talent, condition sine qua non pour réussir pour tout un chacun. Les cas de Jamel Debbouze et Pascal Duquenne sont des références en la matière.

La communauté internationale multiplie les efforts pour éradiquer toute restriction ou discrimination en matière de culture. La technologie a vaincu la

CINEMA ET HANDICAP AU MAROC
QUELQUES ELEMENTS D'ECLAIRAGE
DR. AZELARAB OORCHI

cécité et la surdité. Les festivals sont en passe de changer les mentalités en utilisant des slogans sensibilisateurs tels que « Quand le handicap fait son cinéma », « Le festival qui ose les différences », « Le handicap n'empêche pas le talent ».

Le grand réalisateur franco-suisse Jean-Luc Godard, résume en quelque sorte les finalités du cinéma, indépendamment des individus et de leurs conditions, en se demandant sans équivoque : « Pourquoi parler d'autre chose ? Avec le cinéma, on parle de tout, on arrive à tout. »¹

¹<https://www.entr2marches.com/>

Bibliographie

- AfriCultures, [en ligne], *Abdeslam Kelai*, URL :
<http://afriCultures.com/personnes/?no=5951>
- BERNENGO Claire, [en ligne], *L'autodescription fait son cinéma*, Mémoire de fin d'étude,
URL: https://www.ens-louis-lumiere.fr/sites/default/files/2019-02/ENSL_2012_Son_Bernengo_BD.pdf
- BONNEFON Gérard, *Handicap et cinéma*, Lyon, Chroniques sociales, 2004.
- Haut-commissariat des Nations-unies aux droits de l'homme, [en ligne], *Convention relative aux droits des personnes handicapées*, Guide de formation, N°19, URL :
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CRPD_TrainingGuide_PTS19_fr.pdf
- LEBOUVIER Théo, [en ligne], Les acteurs handicapés, ces grands absents de nos écrans, URL : <https://www.respectmag.com/30446-les-acteurs-handicapes-ces-grands-absents-de-nos-ecrans>
- RICHARD-THOMSON Julien, [en ligne], *Cinéma et Handicap : personne ne doit être empêché de faire du cinéma !*, URL :
<https://www.nouvelobs.com/cinema/20180607.OBS7861/cinema-et-handicap-personne-ne-doit-etre-empeche-de-faire-du-cinema.html>
- SEPTIER Noelle, [en ligne], *Liste de 44 films*, URL :
<https://www.senscritique.com/liste/Handifilm/180200>
- SMITH Sylvia, [en ligne], *Cinema opens up for Morocco's blind*, URL :
<http://www.slateafrique.com/82153/maroc-cinema-pour-non-voyants-audiodescription>
- [en ligne], *Le festival handifilm de Rabat*, URL :
http://www.apajh.org/index.php?option=com_content&view=article&id=444:le-festival-handifilm-de-rabat&catid=25:actualites-apajh&Itemid=842

- [en ligne], *Les Différents types de handicap*, URL :
<https://www.ccah.fr/CCAH/Articles/Les-differents-types-de-handicap>
- [en ligne], *Portrait de l'acteur Pascal Duquenne*, URL :
<https://www.ina.fr/video/CAB96021482>
- [en ligne], *Mondial cécifoot: Les Lions éliminés en quarts de finale*, URL :
<https://lionsdelatlas.ma/26516-mondial-cecifoot-les-lions-elimines-en-quarts-de-finale>
- [en ligne], « Coupe du monde cécifoot : Belle victoire du Maroc face au Mexique », URL : <https://sport.le360.ma/autres/coupe-du-monde-cecifoot-belle-victoire-du-maroc-face-au-mexique-105701/>

Corpus

Longs métrages de fiction

- Le fils maudit (1958)
- Les amours de haj Mokhtar Soldi (2001)
- Les ailes brisées (2005)
- Argana (2007)
- Tu te souviens d'Adil ? (2008)
- Un Marocain à Paris (2012)
- La lune rouge (2012)
- Sueurs de pluie (2016)
- Nouhe ne sait pas nager (2018)

Courts métrages

- Les pierres bleues du désert (1992)
- Pour l'amour de mon père (2016)

Téléfilms

- Salem et Souilem (2006)

CINEMA ET HANDICAP AU MAROC
QUELQUES ELEMENTS D'ECLAIRAGE
DR. AZELARAB OORCHI

- Regraguia (2008)
- Mé Taja (2008)
- Une année en exil (2018)

**Culture et communication, face à la maladie mentale
au Maroc : discours médical versus discours
populaire dialectal**

M. ABDELOUAHED EL ABBASSI

Docteur en sciences du langage et chercheur en culture marocaine
Maroc

Résumé :

L'histoire de la maladie mentale au Maroc remonte à la période préislamique avec des pratiques magico-religieuses édifiées par l'homme pour soulager la souffrance. Ce système thérapeutique est l'exemple d'une fusion remarquable entre une tradition autochtone qui constitue un fondement essentiel de l'identité marocaine et un savoir médical séculaire. Au Maroc médecine traditionnelle ou médecine mentale ancienne serait l'ensemble des perceptions de la maladie mentale et des déviances sociales et psychiques ainsi que des moyens mis en place pour la prise en charge et le traitement des malades, en fonction des aires culturelles non « technicisées ».

Traditionnellement, ces troubles de l'esprit furent longtemps considérés, et le sont encore, comme des états indéfinis d'origine surnaturelle, cependant la perception de la folie a évolué au fil des temps, depuis la période coloniale et post-coloniale avec l'instauration d'un système moderne médical, visant à traiter et prendre en charge les troubles de l'esprit. Néanmoins le discours psychiatrique

adopte une sémiologie technique, spécifique et appropriée, le plus généralement ne prête aucune importance à la tradition, ni à la culture du malade.

Autrement dit le sujet malade, au Maroc, se trouve entre deux modèles, deux voies, deux domaines, l'un scientifique, institutionnel, représenté par l'hôpital psychiatrique, et d'autre part un autre domaine plus ancien à savoir celui de la médecine traditionnelle, cette dernière adopte un autre discours, une communication mystérieuse, religieuse, et surnaturelle, par conséquent entre les deux discours se crée une session, un fossé, où l'importance du processus communicationnel adopté constitue l'apanage même du choix thérapeutique et de son aboutissement.

Mots-clés : troubles de l'esprit, discours médical, discours populaire, communication, culture traditionnelle.

Abstract :

The history of mental illness in Morocco dates back to the pre-Islamic era, where magico-religious practices were developed by people to relieve suffering. This therapeutic system exemplifies a remarkable blend between an indigenous tradition, which is a fundamental aspect of Moroccan identity, and centuries-old medical knowledge. In Morocco, traditional medicine, or ancient mental medicine, refers to the various perceptions of mental illness and social and psychological deviations, as well as the methods established for the care and treatment of patients, based on non-technological cultural areas.

Traditionally, these mental disorders were long viewed, and still are, as undefined conditions of supernatural origin. However, the perception of madness has evolved over time, particularly since the colonial and post-colonial periods, with the establishment of a modern medical system aimed at treating and managing mental health issues. Nonetheless, psychiatric discourse tends to adopt a technical, specific, and appropriate semiology, often overlooking the tradition and culture of the patient.

In other words, the patient in Morocco finds himself situated between two paths, two domains: one scientific and institutional, represented by the psychiatric hospital, and the other, an older realm, that of traditional medicine. The latter follows a different discourse, one that is mysterious, religious, and supernatural. As a result, a gap is created between the two discourses, where the importance of the communication process adopted becomes crucial to the choice of therapy and its outcome.

Keywords : Mental disorders, Medical discourse, Popular discourse, Communication, Traditional culture.

Introduction :

La maladie mentale au Maroc constitue un champ de recherche très fertile, lequel offre un ensemble d'aspects à investiguer, et de questionnements à soulever et à y répondre. Le processus communicationnel et d'expressions qui caractérise ce domaine de recherche vacille entre une dialectique assez problématique, entre d'une part un discours socioculturel populaire chez la population, et d'autre part un discours psychiatrique spécialisé adopté par les professionnels de la santé mentale, médicalisant la folie au Maroc.

Cette relation dialectique entre deux discours, l'un populaire très dominant au sein de la société, et un autre médical scientifique et spécifique, laquelle relation constitue souvent un fossé de compréhension et d'interprétations des troubles mentaux que connaît la société marocaine. Cette distorsion entre les deux discours met souvent le malade face un double choix thérapeutique tantôt traditionnel, tantôt médical, parfois un clivage des deux.

Être malade suppose une quête de traitement, un remède, seulement faudrait-il souligner que pour une multitude de raisons, sociologiques, religieuses, économique, etc., le malade se trouve dans une situation qui lui inflige un certain itinéraire thérapeutique, un quelconque choix, d'abord débiter par la recherche d'une explication et une interprétation à l'origine de souffrance, qu'il s'agit d'une pathologie organique ou mentale, mais une explication demeure toujours sollicitée et incontournable au processus thérapeutique.

La personne malade cherche un diagnostic et une explication pour sa maladie, ceci passe par un certain nombre de mots qui composent tout un lexique populaire, ce dernier englobe des termes spécifiques pour chacun des troubles mentaux, comme le *majnoun*, le *masru*, le *majdoub*, le *madrub*, le *mashur*, etc., ; par ailleurs existe un langage médicale psychiatrique très spécifique très usé par les médecins psychiatres.

Enfin ces deux registres de communication, deux discours qui caractérisent le champ de la folie au Maroc, et qui adoptent l'un comme l'autre une parole appropriée, surtout différente l'une de l'autre, des techniques communicationnelles adoptées, mais entre les deux une question légitime se pose : à quel point doit-on considérer que la communication adoptée par chaque discours est aboutie ? le récepteur provenant d'un milieu souvent défavorisé, avec un niveau intellectuel bas ou quasi absent, comprend-t-il vraiment la nomenclature des termes médicaux qu'on lui adressent ?

I- Cadre de réflexion :

La représentation sociale est un mode spécifique de connaissances. Dans un groupe social donné, la représentation d'un objet ou d'un concept correspond à un ensemble d'informations, d'opinions, et de croyances relatives à cet objet ou à ce concept. La représentation fournit des notions prêtes à l'emploi, et un système de relations entre ces notions permettant aussi et à la fois, l'interprétation, l'explication, et la prédiction. Travailler sur une représentation, c'est : « *observer comment cet*

ensemble de valeurs, de normes sociales, et de modèles culturels, est pensé et vécu par des individus de notre société ; étudier comment s'élabore, se structure logiquement, et psychologiquement, l'image de ces objets sociaux ». Herzlich (1969)¹.

L'étude des représentations sociales revêt une importance particulière, tant pour la compréhension générale de la manière dont les individus se représentent un phénomène que pour fournir des clés, des réponses d'analyse de certaines pratiques, certains usages ou pour expliquer certains comportements individuels relatifs à un phénomène spécifique.

Les représentations sociales sont souvent évoquées afin d'éclairer le système de pensée développé par une population d'individus dans un contexte ou une problématique donnée.

Le travail que nous présentons s'inscrit dans cette envergure, et vise à porter une certaine réponse aux questions suivantes :

Quelles sont les conceptions locales de la folie ? Comment est-elle définie selon les époques et les lieux, et quels sont les espaces qu'elle occupe, que ce soit physiques ou au travers de l'imaginaire collectif ? De même, comment l'irruption de troubles est-elle appréhendée, comment elle est vécue ?

¹ HERZLICH, C. (1969), Santé et maladie, Analyse d'une représentation sociale.

Pour étudier la folie au monde musulman, il s'avère que la composante religieuse islamique est très souvent évoquée pour interpréter et expliquer la folie, un monde invisible et surnaturel est fortement présent tant dans les représentations de la pathologie mentale que dans les soins entrepris par le sujet malade. Pour optimiser la qualité des soins, il semble intéressant de mieux comprendre les implications de la pratique religieuse musulmane sur la gestion individuelle du malade mais aussi familiale d'un épisode d'accès pathologique¹.

Le terme folie, bien antérieur à l'institution du langage scientifique de la psychiatrie moderne, n'a jamais eu vraiment une place dans celui-ci. Cette relative incompatibilité a une très grande signification. L'idée d'assimiler et attacher la folie à une maladie, de vouloir qu'elle soit semblable en son principe aux autres maladies, malgré les différences qui demeurent irréconciliables, cette idée, quoique fort ancienne, à vrai dire n'a pas pu s'imposer. Même l'emprise décisive que la pensée scientifique exerce sur la culture occidentale n'a pu parvenir à opérer cette complète assimilation. Le concept de maladie mentale ne recouvre donc pas purement et simplement celui de folie.

Du fait de la confiance indispensable du malade² dans le traitement qui lui est administré, Il semble que le manque ou parfois même l'absence totale d'un cadre

¹ ÉMILIE MAUTRET et al. « Représentation de la santé mentale en population musulmane d'après l'étude « Santé mentale en population générale » (SMPG) », L'information psychiatrique 2013/7 (Volume 89), p. 579-585. DOI 10.3917/inpsy.8907.0579.

² F. Laplantine : L'ethnopsychiatrie. Éditions Universitaires, Paris, 1973, p. 93.

théorique commun ne permet pas au patient d'investir et intégrer l'acte thérapeutique de signifiants culturellement compréhensibles pouvant faire naître en lui une certaine croyance dans les vertus de la thérapie, du traitement, ceci nous amène à faire deux constats majeurs :

– Ce scepticisme, qu'il convient d'analyser en fonction des représentations étiologico-thérapeutiques de patients est exacerbé par la négation du modèle étiologique du patient dans *l'entretien **psychiatrique*** et par l'absence de verbalisation du diagnostic. Incapable de donner un sens à sa maladie du fait de cette absence, le patient ne peut investir et admettre l'acte thérapeutique d'un signifiant culturel lui permettant de croire en son efficacité. Or, et même en supposant que le médecin psychiatre explicite son diagnostic, celui-ci ne pourrait être accepté par le patient que lorsqu'il est **culturellement intelligible**¹.

– la thérapie en apparence n'effectue pas la double rupture avec les catégories nosologiques de la psychiatrie occidentale et sa conception endogène de l'origine de la maladie et prendre en considération le cadre culturel du malade. En effet, contrairement aux techniques thérapeutiques traditionnelles, et en dépit de l'efficacité objective des pharmacopées, le modèle étiologico-thérapeutique de la psychiatrie occidentale s'avère **incapable** de conférer à la maladie un sens socialement intelligible susceptible de remettre de l'ordre dans le désordre psychique

¹ Cf. M. Auge, C. Herzlich : Le sens du mal. Anthropologie, histoire, sociologie de la maladie. Editions des Archives Contemporaines, Paris.

du patient, ce phénomène est d'une importance capitale dans les pays du Maghreb, et le Maroc plus spécifiquement.

La mise en place d'une relation thérapeutique favorable fondée sur une appréhension correcte de cette imbrication entre culture et maladie mentale, c'est à dire une relation thérapeutique à la fois respectueuse « *de la dimension ethnique de la folie et de la dimension psychiatrique de la culture* ¹ » ...car le sujet fou en définitive est être humain qui a un vécu, une explication du monde, des traditions, bref une culture.

La voie pour accéder à ces dimensions, ce sont les représentations sociales qui se rapportent à la folie et au fou, qui constituent le pivot de notre démarche dans la mesure où nous y voyons une clé cruciale pour comprendre et analyser les différentes figures de la folie aussi bien que les manières de la traiter, de placer socialement les malades mentaux que de la construction de l'identité et de l'altérité.

À cet effet Les représentations sociales doivent recevoir la place centrale qui leur revient pour comprendre l'approche sociale du malade mental. Dans chaque société les figures de la folie ont composé avec l'imaginaire social au plus loin que l'on remonte dans l'histoire (Bastide, 1965)², ne faisant qu'un avec les traitements que la société destine aux fous (Foucault, 1961)³. De même certaines recherches

¹ F. LAPLANTINE, L'ethnopsychiatrie, Op. Cit, p. 14.

² BASTIDE, R, Sociologie des maladies mentales, collection champ n° 21.

³ M. FOUCAULT, Histoire de la folie à l'âge classique. Folie et déraison, Paris, Gallimard, 1961.

récentes révèlent la cohérence des systèmes de représentation de la maladie mentale, à travers des cultures ou des sous-cultures différentes, comme leur articulation aux pratiques développées dans la vie quotidienne ou dans un cadre professionnel (Bellelli, 1987)¹.

II– Contextualisation et problématique :

Le discours de la folie au Maroc, ou maladie mentale terme psychiatrique, se trouve distingué l'un de l'autre par l'utilisation spécifique d'un jargon particulier et bien approprié, seulement les locutions, les expressions, et les vocables véhiculés au sein de la société sont multiple et mieux encore c'est qu'ils sont poteuses et porteurs sens, de certaines images et représentations communément admises dans la société marocaine, voire qu'ils sont le plus souvent tolérés, facilitent et dirigent le choix thérapeutique.

En revanche l'institutionnalisation et le discours scientifique médicalisant de la folie, adopte un des mots sémiologiques, constituant une chaîne de communication parfois mal décodée, voire mal comprise, pire encore n'est pas accepté pour certains malades, notamment ceux qui ont un niveau intellectuel bas, apparentant également un milieu socioculturel conservateur et traditionnel.

Une personne ayant une psychose, un délire, des hallucinations, ou une épilepsie, pour le discours psychiatrique sont parfois interprétés comme ayant une possession par des êtres invisibles "djinnes", ou souffrant d'une attaque endjinnique

¹ BELLELLI, G, la représentation sociale de la maladie mentale, Naples, liguori, édition, 1987.

, entre discours médical et discours populaire le malade se trouve parfois dans l'embarras du choix, et un certain fossé se crée entre discours scientifique beaucoup plus mesurable, tangibles, et d'autre part un discours traditionnel et culturel basée le plus souvent sur le monde invisible pour expliquer les troubles de psychiques.

Ce fossé remarquable se traduit par la communication adoptée selon chaque discours, ainsi certains cas de malades se trouvent dans un état d'insatisfaction devant un médecin psychiatre qui ne répond pas aux représentations préétablies chez ces malades, ainsi l'adhérence aux traitements, souvent elle-même n'aboutit pas aux résultats escomptés, par ailleurs le discours populaire véhiculaire via les termes et les expressions utilisés dans le même groupe social se trouve en parfaite harmonie et concordance avec les représentations du trouble dont souffre la personne atteinte de trouble mental, par conséquent le malade trouve des réponses à sa maladie autrement dit une forme de diagnostic, et ensuite le cheminement thérapeutique.

Cette disparité entre ces deux discours, nous révèle bel et bien non seulement l'importance de la communication adoptée face à un malade ayant un trouble mental, mais aussi la valeur de la composante culture, car cette dernière constitue le fil conducteur qui achemine toute la thérapeutique envisagée, de même que la satisfaction psychique du malade, de sa famille et par voie de conséquence leur adhérence aux différents traitements. Alors en quoi consiste l'impact du discours médical de celui traditionnel populaire face à la maladie mentale au Maroc ?

II-1- Le Modèle traditionnel et le discours populaire de la folie :

La société marocaine attribue aux différents troubles mentaux plusieurs raisons en tentant ainsi de trouver une explication aux différentes figures de la folie, à soulever qu'une quelconque explication présuppose et engage au préalable le choix de l'itinéraire ou le processus thérapeutique considéré comme valable, afin de dépister l'origine de la maladie, également de présenter les moyens possibles pour la surmonter, et ceci s'explique en fonction de différentes variables, notamment le milieu socioculturel, le niveau socioéconomique, le niveau d'instruction du malade ainsi que de son entourage ou même de l'appartenance ethnique.

Dans la société marocaine, nous pouvons distinguer deux systèmes de soins. L'un traditionnel, populaire, informel, et conventionnel que ce soit pour expliquer et traiter la maladie mentale de même que pour toute autre forme morbide, et d'autre part un autre moderne, scientifique, dominé et représenté par les médecins, plus précisément par des psychiatres pour le traitement et la prise en charge des malades mentaux au sein de hôpitaux psychiatriques, avec un bon nombre de psychologues et coach, qui ne cesse d'accroître au Maroc.

L'un des systèmes de soins qui caractérisent la société marocaine, et le traitement de la folie de façons particulière c'est le système traditionnel :

Ce système est plus populaire, jouit d'une culture assez riche, il implique le village, l'ensemble du groupe, les proches. Ce sont eux qui décident dans premier temps de gérer ou d'exclure la maladie voire le malade lui-même.

Ce modèle offre un discours moins humiliant, non centré sur la maladie et réfute l'irresponsabilité totale du malade, reléguant les causes agissantes de la folie dans les catégories nosologiques douteuses, impérieuses, représentées par le terme générique **lahmaq** (folie) ; accompagné d'attributs étiologiques comme :

– **Majnoun** (aliéné par le djinn) – **Madroub** (frappé par le djinn) – **Maskoun** (habité par des esprits) – **Mekhallat** (la personne est mélangée au djinn) – **Mekherdel** (la personne chez qui tout est incohérent) – **Memlouk** (possédé par les esprits invisibles) – **Matrouch** (giflé par le djinn) – **Majdoub** (attiré, illuminé par le djinn).

Dans la culture marocaine, les représentations populaires de l'atteinte mentale paraissent dans la majorité des cas comme l'émanation persécutrice des esprits invisibles, d'un monde surnaturel, spécifiquement par le *djinn* ou les *jnouns*, décrits et reconnus par le saint Coran, ces êtres invisibles ont une valeur importante dans l'esprit marocain.

A– L'impact religieux :

Quel que soit la nature des interprétations étiologiques avancées, les patients et leurs familles se réfèrent souvent à Dieu et au destin “ **Imektoub**”, et évoquent cette destinée traditionnelle implacable à laquelle semblent être soumis les hommes. Pour la pensée islamique chacun de nous, porte à sa naissance, gravée sur son front, la marque indélébile de son destin. Aussi le bon musulman est celui qui accepte sans

se révolter contre ce que dieu lui impose. Cette attitude est prise en considération concernant les atteintes mentales et le déséquilibre psychique, qui peuvent seulement n'avoir été que tracé, écrits par Dieu ou par le destin¹.

Pour le Coran, Dieu, seul maître des biens et des maux, commande à la santé, à la souffrance et à la mort. « *Votre Seigneur vous connaît, s'Il veut, Il vous fera miséricorde et, s'il veut, Il vous tourmentera* »² (Cor. 17,56), Le croyant est amené alors à recevoir la maladie comme une épreuve divine, qu'il lui appartient de supporter avec résignation. On dit fréquemment dans le dialecte populaire marocain par exemple « ***el moumen moussab*** », « ***le croyant est atteint*** », qui signifie que du simple fait de son statut de croyant musulman, il est en quelque sorte offert à l'épreuve, à l'expiation, à la maladie est en effet un signe de la visite de Dieu, et qui rappelle la dépendance de l'homme à son créateur³.

Cette conception de la maladie, qui est quelque part une expérience positive (*en ce sens qu'elle peut être vécue par le croyant comme moyen de purification, d'expiation, de prédilection*), est entachée, dans sa relation avec le sacré divin, d'une grande ambiguïté dans le cas de la maladie mentale. Cette ambiguïté réside dans le fait que la société marocaine n'arrive pas à admettre ce que des analyses rigoureuses

¹ A. AOUTTAH, *Interprétations et Traitements Traditionnels de la Maladie Mentale au Maroc*, Okad. Rabat 2008, p 87.

² Le saint Coran : sourate 17 verset 56.

³ A. AOUTTAH, « De quelques résistances à la pratique psychanalytique dans la culture arabo-musulmane », *Cahiers de psychologie clinique* 2/ 2007 (n° 29), p. 161-191.

mettent en évidence, que la maladie mentale pourrait être, elle aussi, placée sous le signe d'une punition / malédiction méritée, que Dieu inflige directement à un individu.

B- La foi et la religion islamique :

Les Croyances et la foi musulmanes jouent un rôle central dans la vie des musulmans ; elles nous protègent de la maladie et nous aident à mieux gérer les problèmes auxquels nous sommes confrontés. Le fait que l'Islam joue un rôle majeur dans la compréhension de chaque cas et l'expression des détresses mentales des musulmans est une vérité. De là nous pouvons déduire qu'il y a une grande tendance à conceptualiser les maladies mentales (ou toute autre maladie) comme émanant de la volonté de Dieu la croyance en l'existence d'une réalité ou d'un pouvoir supérieur non perçu par les sens.

Le centre de cette croyance est l'idée du *Qadar* (destinée). C'est à dire que le *Qadar* de chaque personne est écrit dès sa conception. Tout ce qui lui arrive dans la vie est déjà écrit dans le *Qadar* avant son arrivé au monde d'ici-bas et ne pourra jamais être changé, excepté par les invocations et il n'appartient qu'à Allah de l'accepter (An-Nisa 4 :48)¹. Allah est le maître suprême du destin et l'avancement de l'individu dépend de Lui. Tous les évènements de la vie sont sous son contrôle

¹ Coran sourate An-nissa 4 ; Verset. 48.

et ne peuvent être changés que par lui seul. Cette croyance est soutenue par le saint Coran dans la Sourate At.-Taghabun (64 : 11) :

*"Nulle calamité n'atteint son but sans la permission de Dieu. Dieu dirige le cœur de celui qui croit en Lui. Dieu connaît parfaitement toute chose."*¹

Très souvent, la souffrance est considérée comme étant un moyen d'arriver à une fin. Ainsi, le prophète (paix et bénédictions d'Allah sur lui) a dit que, lorsqu'une personne est affectée par une douleur, elle ne doit pas se plaindre mais endurer avec patience car la maladie est un moyen d'être pardonné de ses péchés et de recevoir une récompense.

La maladie est ainsi considérée comme une épreuve pour les croyants pour tester et évaluer leur niveau de piété, de dévotion et de confiance. Amr Ibn 'Othman al Makki souligna ce point lorsqu'il dit : « *La patience veut dire rester proche d'Allah et accepter calmement les épreuves qu'Il envoie, sans se plaindre et se sentir triste* »².

Il est également fréquent de trouver que les tensions émotionnelles soient communiquées par des plaintes physiques ou somatiques. Le haut du corps, et principalement le cœur, (*ruh, nafs, qulb, akl*) est connu pour être le lieu de la peine émotionnelle. Les symptômes somatiques ont une importance majeure dans

¹ Coran sourates At-aghabin, 64 Verset 11.

² A. AOUTTAH,.

le système culturel arabo-musulman. La perception est une des connections entre la « psyché » et le « soma », les multiples façons par lesquelles les problèmes physiques et psychologiques interagissent. Ainsi, la personne subissant le trouble présente essentiellement des symptômes somatiques. Les troubles mentaux sont perçus comme l'une des manifestations d'un cœur perturbé, une âme instable qui est perdue et qui s'est donc éloignée de son Créateur : Allah.

L'islam s'est soucié dès les premiers temps, depuis qu'il a intégré le djinn préislamique dans sa tradition, de défendre la réalité de son existence. Ibn Taymiyya, théologien et défenseur acharné de la pureté de la doctrine musulmane, l'affirme : « il n'existe point de divergence entre les musulmans quant à leur existence et tous les incroyants la reconnaissent ; car, un tel fait découle nécessairement de ce qui est dit périodiquement dans les histoires des prophètes et que personne n'ignore »¹.

Erigée en dogme, l'existence des djinns fut pleinement reconnue. Rares étaient les philosophes et les penseurs à nier cette existence. Ibn Sinna (Avicenne) déclare, en définissant le terme, qu'il ne correspondait à aucune réalité. Quant aux mu'tazilites, (un des courants rationalistes théologiens musulmans), ils n'y voyaient que des allégories. Cependant, fortement consolidé par le coran « (votre Seigneur) » a créé l'homme d'argile et il a créé le djinn (jann) du feu clair (sans fumée), (coran,

¹ A. AOUTTAH, Interprétations et Traitements Traditionnels de la Maladie Mentale au Maroc, Op.cit., p 88.

55, 14-15)¹, leur statut fut définitivement scellé. Cités à maintes reprises dans le coran (il y a même toute une sourate qui leur est consacrée « sourate al'djinns72»), leur existence est considérée comme un acte de foi en Islam, leurs caractéristiques essentielles préislamiques (êtres mystérieux, invisibles à l'œil de l'homme et capables de se manifester à lui, etc.) furent acceptées et adoptées, et les élaborations de la part de la tradition à leur sujet eurent lieu (même si leur nature exacte plongea les théologies dans un certain embarras).

Ces élaborations portent à la fois sur leur nature et sur leur rapport avec l'homme avec lequel est effectué un certain parallélisme. En effet, le monde des hommes et celui des djinns se ressemblent en partie étrangement : comme les humains, les djinns vivent en société, se querellent, ont des relations sexuelles, mangent, boivent, s'allient et se font la guerre, ont des croyances diverses, etc. ils ont la puissance « redoutable » de ravir les humains, et même de s'unir avec eux. Il existe même certains traités anciens de droit musulmans rapportant les modalités pratiques de telles unions. Ils peuvent donc causer du tort à l'homme, Ibn Taymiyya affirmant qu'ils peuvent pénétrer dans le corps humain et lui causer ainsi du mal profond (parlant de possession, le Coran utilise le mot « mass », {sourate 2, verset

¹ Coran, sourate 55 versets 14- 15.

275}¹ ; alors que certains hadiths du prophète évoquent « *es'sar* », (possession avec tremblement jusqu'à l'effondrement et l'évanouissement)².

Les djinns sont, par excellence, les êtres surnaturels de l'Arabie antéislamique ; ils symbolisent une force nébuleuse qui hante la nature dont ils représentent le côté insoumis et hostile à l'homme. « *Aux yeux du Bédouin, ils sont les véritables possesseurs de la terre. C'est pourquoi il n'ose dresser une nouvelle tente, construire une maison, sans faire un sacrifice au "maître du lieu", sahib al-mahal, c'est-à-dire le **jinni** qui habite le terrain sur lequel il veut s'établir* »³. Pour prévenir toute attaque qui causerait la maladie, la folie, voire la mort, les voyageurs qui doivent camper dans un endroit désert demandent ainsi la protection du chef des djinns.

Dans l'imaginaire arabe, le djinn possède un grand pouvoir de métamorphose et d'incarnation qui lui permet de se manifester et d'apparaître aux humains. Il peut prendre l'apparence, particulière d'une jolie femme séduisante, capable de ravir l'esprit des hommes et de les rendre fous, qu'une apparence hideuse et terrifiante, celle d'un être chimère mi-homme mi-animal. Selon la représentation islamique, les djinns sont créés, avant les humains, d'un feu ardent, sans fumée, qui a une odeur mortelle. Ils forment des communautés et des clans qui sont à l'image de ceux des

¹ Coran sourate 2 verset 275.

² A. AOUTTAH, Interprétations et Traitements Traditionnels de la Maladie Mentale au Maroc, Op.cit., p.50.

³ J. CHELHOD, « Les structures du sacré chez les Arabes », dans Islam d'hier et d'aujourd'hui, Paris, Maisonneuve et Larose, vol. XII, 1964. P 72.

hommes. Ils sont sexués, ils boivent, mangent, se marient, engendrent et meurent. Et à l'instar des humains, les djinns ne sont créés par Dieu que pour l'adorer. Ils ont eux aussi reçu des révélations, dont l'islam. Certains y ont cru, d'autres non. Ainsi on compte parmi eux tant de bons musulmans, vertueux, justes et droits, que de mauvais incrédules.

C- Quelques représentations des djinns dans l'imaginaire marocain :

Ces représentations se trouvent dans la société marocaine tout en prenant un aspect culturel local, à travers le langage, nous avons en plus du terme djinn et de ses dérivés (*jnoun*, **l-jinn**), d'autres vocables désignent les esprits marocains, dont les plus utilisés sont **mselmin**, **moluk**, *laryah* et **rouhanyin**. Ce dernier terme signifie précisément les esprits. **Mselmin**, littéralement musulmans, est un euphémisme qui désigne l'ensemble des djinns responsables de la possession. **Mluk**, sg. **melk**, de la racine verbale *malaka* (posséder), désigne littéralement « les possédants ». *Laryah*, les vents, renvoie au souffle de l'esprit qui anime et fait agiter le corps du possédé. D'autres désignations s'appliquent aussi bien aux djinns qu'aux saints, soulignant encore une fois l'inextricable association entre les deux : *l-jwad*, les généreux, *sadatna* ou *siyadna* (le pl. de *sidi*), nos seigneurs, **mallin lamkan**, les maîtres des lieux, *rijal Allah*, les gens de Dieu. Les **'afarit** (sg. *'afirât*, l'équivalent du *'ifrit arabe*) sont une autre catégorie d'esprits. Ils représentent des djinns très puissants et gigantesques. Ils sont surtout désignés comme des êtres surnaturels mythiques.

Par ailleurs ils sont réputés inoffensifs durant le mois de Ramadan, où ils seraient prisonniers de Dieu. Ils peuvent se manifester sous diverses formes ; sous une forme animale : chats, chiens, chèvres, et on ne se hasarde donc pas à frapper l'un de ces animaux, surtout la nuit ; ou sous une forme humaine mais avec des pieds de chèvre, comme **Aïcha Qandicha** qui se promène la nuit sous l'aspect d'une belle femme afin de rassasier son appétit sexuel en séduisant des hommes. Cette *jenniyya* serait, selon Westermarck, la déesse de l'amour, Astarté, qui était vénérée par les Cananéens, les Hébreux et les Phéniciens :

« La frivole **Aïcha Qandicha** est l'antique déesse de l'amour, la grande Astarté, tombée au rang d'une *djinnīya* mauresque dont le moins qu'on puisse dire est qu'elle a une réputation détestable¹ ».

D- Les djinns et la maladie mentale :

Le modèle explicatif de l'atteinte « **jinnique** » se révèle être un modèle qui prime dans la société marocaine, dans la mesure où les djinns se retrouvent inmanquablement impliqués et invoqués dans la majorité des formes courantes de la folie. Il n'y a pas un désordre psychique qui, par un aspect ou un autre, ne puisse être rattaché à ces entités pathogènes.

¹ WESTERMARCK, E, Survivances Païennes dans la Civilisation Mahométane, Payot, Paris, 1935. P 33.

Les djinns sont des êtres surnaturels susceptibles de s'emparer du corps et du fonctionnement psychique d'une personne afin d'obtenir une compensation de la part des humains : une offrande, un sacrifice, une réparation,...etc. il demeure difficile de se faire une idée claire à leurs sujets et pour cause il existe autant de djinns qu'il y a tout un discours qui leur concerne, de sorte qu'il y a lieu d'opérer des distinctions entre le djinn de la théologie et de l'islam savant (coran et hadith), celui des savoirs spécialistes (fquih, confrérie ...), et celui de la culture et de la religion populaires, et finalement celui du patient que son entourage.

A.Kleinman¹ dit que les modèles explicatifs de la maladie sont liés à l'individu et non à la culture, ce qui signifie que l'accession aux représentations culturelles ne se déroule pas d'une façon uniforme, chaque individu se saisissant du matériel culturel selon une trajectoire et une physionomie qui lui sont propres.

En général, les djinns sont considérés comme des créatures maléfiques qui attaquent les hommes et provoquent des maladies graves difficiles à guérir. Ces maladies sont appelées sar', et celui qui en est atteint dénommé **masrū'**. Le mot sar' désigne l'inclination pathologique du visage sur un côté (Lisān al 'Arab)² ainsi que la folie, les paralysies, l'épilepsie. Il désigne aussi les séances ou les pratiques auxquelles on a recours pour guérir le **masrū'**. Durant ces séances, il faut lire

¹ Cité par A. AOUTTAH, dans Interprétations et Traitements Traditionnels de la Maladie Mentale au Maroc, Op.cit., p57.

² Ibn Mandour, Lissan Al Arabe, tome III, Dar Al Ma' aref, le Caire, 1119(de L'hégire). p1745.

certaines sourates dans l'oreille du malade ou dire « au nom de Dieu » et donner au djinn l'ordre de sortir, comme faisait le Prophète : « Sors, ennemi de Dieu, je suis le prophète de Dieu. » Dans le cas où il ne veut pas sortir, il faut l'attaquer¹ :

*« Il m'a raconté [Ibn Taymiyya] qu'il l'a [une formule] lue dans l'oreille du **masrū** ' ; le djinn (nūh) a dit : oui ; il [Ibn Taymiyya] a dit : j'ai pris un bâton, et je l'ai frappé avec sur les veines de son cou, jusqu'à ce que mes mains s'affaiblissent à cause des coups. Les assistants n'ont pas douté qu'il allait mourir à cause des coups. Pendant les coups, il [le djinn] a dit : je l'aime. J'ai dit : lui ne t'aime pas. Il a dit : je veux faire un pèlerinage avec lui. J'ai dit : il ne veut pas faire de pèlerinage avec toi. Il a dit : je le laisse en ton honneur. J'ai dit : non, pour l'obéissance de Dieu et de son Prophète. Il a dit : je sors de lui. Le cheikh a dit : le **masrū** ' a regardé à droite et à gauche, puis il a dit : qui est-ce qui m'a amené ici ; on lui a dit [les assistants] : et tous ces coups ? Il [le **masrū** '] a dit : et pourquoi me frappe-t-on, je n'ai pas commis de péchés ? et il n'a pas senti qu'il était battu »².*

On croit qu'ils n'attaquent pas celui qui ne les provoque pas ; mais dans le cas contraire, leur vengeance est redoutable : ils frappent la personne, c'est-à-dire qu'ils la possèdent, provoquant chez elle un handicap physique ou psychologique³.

II-2- Le modèle institutionnel médical moderne :

¹ I, AL-JAWZIYYA. Al-tibal-Nabawi, Beyrouth, Dar Maktabat al-Hayat, 1987, p 68.

² Ibid.

³ S. RADI, Surnaturel et société Centre Jacques-Berque Maktabat al-Maghreb, 2013. P 123.

Après l'indépendance du Maroc, l'instauration d'un système sanitaire moderne capable de répondre d'une manière adaptée aux besoins de la population en matière de santé mentale s'imposait. Un zahîr (décret), inspiré de la législation française, fut promulgué le 30 avril 1959 et n'a pu voir le jour qu'en 1988³⁵¹. D'après le « L'évolution qu'ont connue la Santé et la Médecine au Maroc est allée de pair avec son homologue en Europe. Elle toucha à tous les domaines du développement et du progrès, sans atteindre l'expansion suffisante, et ce, en raison des difficultés économiques¹ ».

Selon Ghoti Mohamed, le zahîr fut promulgué bien avant la date citée par Sekkat.F. Il dit ceci : « *A l'image de ce qui se profilait en France, l'organisation de la profession allait connaître l'encadrement du corps médical par la création de l'Ordre des médecins, par le Gouvernement de Vichy (1941) en France, et par le Dahir du 1er juillet 1941 au Maroc, repris par le Dahir du 7 Mai 1949²* ».

Ce n'est qu'en 1960 que la psychiatrie n'a pris sa place, en tant que spécialité médicale. Tout praticien non diplômé est considéré comme illégal d'après le zahîr (décret) n°1.59.367 : « *Nul ne pourra être admis à exercer dans Notre Royaume les professions de médecin, pharmacien, chirurgien-dentiste, sage-femme ou herboriste s'il n'est possesseur d'un titre ou d'un diplôme en donnant le droit dans*

¹ GHOTI Mohamed, « Histoire de la médecine au maroc », Academia, p. 2. En ligne sur le site : https://www.academia.edu/31612234/histoire_de_la_me_decine_au_maroc_copie.pdf

² GHOTI Mohamed, « Histoire de la médecine au maroc », Academia, p. 42.

toute l'étendue du Royaume du Maroc¹». Ce zahīr comprend 38 articles, il désigne les organismes chargés de la prévention et du traitement des maladies mentales ainsi de leur protection juridique.

À partir de 1974, d'autres zahīrs sont venus élargir la législation psychiatrique, notamment par rapport à la répression et à la prévention des toxicomanies. En 1993 fut adopté le Programme national pour la santé mentale, soutenu par l'OMS, mais ce n'est qu'à partir de 1996 qu'il été appliqué.

Il est très intéressant de noter que la moitié des Marocains souffrent de troubles psychiques. Cela dit, les villes du Maroc sont parsemées de malades mentaux. La plupart d'entre eux sont livrés à eux-mêmes.

« Au début du XXe siècle, au Maroc et ailleurs, la santé de la population relevait de la résistance des personnes aux maladies. Les soins rares, coexistaient avec une médecine traditionnelle qui tirait ses effets d'un mélange de produits végétaux et minéraux et qui faisait aussi appel à des formules magiques, des incantations, des prières à adresser à Dieu et à ses saints. L'art médical avait peu de moyens d'investigation et de thérapeutique et l'accès à cet art était difficile² ».

¹ Article 1 du dahīr n°1-59-367 du 21 ša'bān 1379 (19 février 1960), éd. Bulletin Officiel n° 2470 du 26/02/1960, p.437. Disponible sur le site suivant :

<http://adala.justice.gov.ma/production/html/Fr/53789.htm> visité le 24/04/2017.

² GHOTI Mohamed, Histoire de la médecine...Op.cit., p. 81.

Il s'agit d'un manque au niveau des moyens humains et d'infrastructure hospitalière et ambulatoire. C'est l'absence totale d'une politique de santé mentale fondée sur une planification à court, moyen et long terme. D'après Aouattah Ali :

« [...] le discours analytique a du mal à franchir la Méditerranée, et de ce fait, est resté étranger à la culture arabe et rencontre encore des résistances, malgré la proximité géographique, les échanges culturels et scientifiques à tous les niveaux, les échanges commerciaux et humains comme aussi bien l'envahissement par les médias de chaque foyer. Les chiffres sont à ce niveau éloquent : dans cet immense espace culturel, il n'y a guère qu'une quarantaine de psychanalystes (dont une vingtaine au Liban, du fait de sa tradition plus libérale et son ouverture sur l'Occident grâce à la présence chrétienne). Après le Liban, le Maroc est le deuxième pays du monde arabe où une institution analytique a pu voir le jour, il y a quelques années à peine. Pourtant, l'Égypte avait connu la psychanalyse dans les années cinquante, où l'on comptait plus d'analystes qu'en Espagne ou en Italie par exemple. Depuis, la psychanalyse n'a fait que reculer jusqu'à l'extinction totale ¹ ».

Au début du XXe siècle, les bīmāristāns « étaient plutôt une "cour des miracles". Les bâtiments étaient délabrés et insalubres, l'hygiène inexistante, l'alimentation inappropriée et les malades avaient souvent un collier en acier relié à une chaîne attachée à un mur. Les soins étaient pratiquement inexistants et limités

¹ AOUATTAH. Ali, « De quelques résistances à la pratique psychanalytique dans la culture arabo-musulmane », Cahiers de psychologie clinique, 2007/2 (n° 29), p. 162.

*surtout à la bénédiction et la grâce divine par l'intercession d'un saint*¹». Les malades mentaux subissaient une double aliénation. L'exclusion de la société à cause de leur folie, et dans les centres de soins, en particulier à Berrechid, ils étaient aussi séparés en fonction de leur race et de leur religion².

Malgré le chemin parcouru depuis l'indépendance et l'effort déployé au cours de ce siècle, rien ne semble avoir subi de transformations radicales. Le XXIème siècle a connu une évolution remarquable au niveau de la conception des soins sous l'effet du mouvement des droits de l'homme.

Une mission d'investigation en 2012, a ciblé 20 établissements hospitaliers et a démontré que le mode de gestion est inadapté. Sur les 4006 lits il n'y en a que 13 réservés aux malades mentaux. La répartition géographique des établissements psychiatriques sur le territoire marocain laisse apparaître des inégalités flagrantes dans la couverture des régions³. Ainsi les 172 psychiatres du secteur public sont inégalement répartis sur les établissements psychiatriques. Les ressources humaines et matérielles constituent un élément moteur pour le système de santé. A ce sujet, L'OMS situe le Maroc parmi les 57 pays du Monde souffrant d'une pénurie aiguë en personnel soignant. « *Les indicateurs relatifs à l'offre de soins et à d'utilisations*

¹ PAES Mehdi et al, « La psychiatrie au Maroc », L'Information psychiatrique, v.8, n°5, 2005, p.473.

² Ibid, p.474.

³ FAQUIHI. F, « Santé mentale : Louardi renvoie son projet de loi "anti- Bouya Omar" » ! éd. N° 4567, 2015. En ligne sur le site. www.Leconomiste.com. Consulté le 07 mai, 2016.

des services de santé laisse apparaître une insuffisance quantitative, une répartition déséquilibrée à travers le territoire et des écarts importants entre milieux urbain et rural et entre régions¹». A ceci s'ajoute l'état des structures hospitalières qui ne répondent pas encore aux normes requises pour une prise en charge adéquate.

« A Casablanca au vu du nombre d'habitants, la métropole devrait disposer d'un minimum de 600 lits, conformément aux normes internationales établies par l'OMS. Même constat au niveau du personnel soignant. Ils ne sont que 172 psychiatres dans le secteur public, opérant essentiellement dans les grandes villes. 35,5% de ces spécialistes se trouvent dans les seuls CHU de Casablanca et Rabat. En tout, ils sont quelques 320 psychiatres à exercer au Maroc, que ce soit dans le public ou le privé. Soit moins d'un médecin et deux infirmiers pour 100.000 habitants²».

Durant ces dernières années, le ministère de la santé a déployé beaucoup d'efforts afin d'améliorer le secteur de la santé comme l'intégration des soins de santé mentale dans les soins de santé de base, la réduction du nombre de lits dans les hôpitaux psychiatriques, diminuant ainsi les structures asilaires non adéquates, l'amélioration d'accès aux soins³. Mais le fait de réduire le nombre de lits nécessite une bonne gestion afin d'avoir assez de place pour tous les malades. Malgré ces

¹ Royaume du Maroc Ministère de la santé, « Stratégie sectorielle de santé 2012-2016 », 2012, p. 13.

² BENOMAR Reda, « Photos inédites : De Bouya Omar à Berrechid, l'enfer des patients en psychiatrie », TEL QUEL, 2018.

³ Royaume du Maroc ministère de la Santé...Op. Cit, p. 71.

efforts, la santé mentale souffre toujours de carences majeures. Elle constitue un véritable problème de santé publique. D'ailleurs l'enquête nationale effectuée par le ministère en 2012 a démontré la prévalence de la population âgée de 15 ans¹:

- 26% des personnes âgées de 15 ans et plus ont vécu un trouble dépressif au cours de leur vie, soit 16% de la population générale. Plus de 200 000 marocains de 15 ans et plus, souffrent d'une pathologie schizophrénique.
- La dépendance à l'alcool est de 0,1% de la population générale.
- La dépendance aux substances stupéfiantes est de 2% de la population générale.

Devant cette réalité, il faut souligner que, bien qu'encourageants, les efforts déployés par le ministère de la santé, ne sauraient occulter d'autres réalités majeures telles que le fardeau socio-économique accru par les représentations négatives de la maladie mentale qui mènent à la stigmatisation et à la discrimination des malades ainsi que de leurs proches.

Aujourd'hui, les troubles mentaux tels que la dépression, les troubles liés à l'alcool, la schizophrénie et les troubles bipolaires représentent la 2^{ème} cause de morbidité. Il est intéressant de noter qu'un important travail collaboratif entre l'OMS et le ministère de la santé a eu lieu en 2007. Il s'agissait d'une enquête

¹ Ibidem, p. 71.

épidémiologique qui avait pour objectif de déterminer les prévalences des troubles mentaux et de l'abus de substances¹. Les résultats de l'enquête ont montré que :

« 48,9% des personnes enquêtées présentaient au moins un des 25 troubles mineurs ou majeurs investigués, avec une prévalence plus grande chez les femmes [...] ainsi que dans la population plus jeune ayant peu ou pas d'instruction et sans activité professionnelle stable. Sans réelle surprise, la dépression est le trouble le plus fréquent avec 26,5% de l'échantillon porteur d'un épisode dépressif en cours, et 16,5% semblaient exprimer des idées suicidaires (intensité légère : 84,6% moyenne : 9%, élevées : 6,5%). La seconde pathologie était représentée par 9,3% des personnes enquêtées qui exprimaient un trouble d'anxiété généralisé ».

Mais, en raison du Printemps Arabe qui a éclaté en décembre 2010, les politiques sociales ne peuvent plus échapper ou être indifférentes aux contestations et revendications populaires. Ces revendications concernent tous les secteurs, notamment le secteur de la santé mentale qui se retrouve à un carrefour où des choix organisationnels cruciaux s'imposent pour créer une communauté où tous les citoyens pourront vivre dignement y compris les malades mentaux.

En 2017, le gouvernement marocain vise à garantir le respect de la dignité de la vie privée et la confidentialité des informations sur les personnes souffrant de

¹ MOUSSAOUI, Driss, « La santé mentale au Maroc : enquête nationale sur la prévalence des troubles mentaux et des toxicomanies », L'Encéphale, Paris, 2008, p. 125.

² Ibid., p. 126.

troubles mentaux. Et aussi recueillir leur consentement préalable express et éclairé pour les traitements. Mais, sachant que la loi actuellement en vigueur date de 1959, Les dispositions de cette dernière ne sont plus adaptées à l'évolution enregistrée dans le domaine de la protection des droits et des libertés fondamentaux des malades mentaux. C'est pourquoi le gouvernement marocain s'est penché dessus en la présentant en juin 2015 à la chambre de représentants afin de rattraper les évolutions internationales dans ce domaine.

A cet égard, et d'après le titre du projet de loi « lutte contre les troubles mentaux » le docteur Omar Battas, chef de service de psychiatrie du CHU Ibn Rochd de Casablanca, et membre de la société marocaine de psychiatrie et de la CNDH, dénonce l'approche sécuritaire de la nouvelle loi. Ainsi pour lui, « *La philosophie du texte ne voit que le patient dangereux. Il y a un verrouillage dans la prise en charge des patients, comme s'il fallait tout faire pour se protéger de leur dangerosité* »¹. Pour ce médecin, il ne faut pas lutter contre les troubles mentaux, mais prendre en charge les malades mentaux.

De ce fait, et dans un tel contexte de difficulté d'accessibilité aux soins d'une part et la perception de la maladie mentale, le seul moyen pour se soigner est la thérapie traditionnelle représentée par des guérisseurs traditionnels capables de

¹ WALTER, Elsa, « Santé mentale : une loi plus sécuritaire que bienveillante », Tel quel, 2017. http://telquel.ma/2017/07/11/projet-loi-les-troubles-mentaux-discussion-sannonce-houleuse_1553508

soulager la souffrance des malades. Il faut noter aussi que parmi les apports fondamentaux de la psychanalyse, la liberté de parole sans aucune critique, ni censure. C'est le moyen privilégié d'investigation de l'inconscient selon Ali Aouattah.

En revanche, nous avons assisté, ces dernières années, à l'émergence de charlatans qui profitent de la bonne foi et de l'ignorance de la plupart des malades et leurs familles. Or, les guérisseurs ne sont pas forcément des charlatans. C'est pourquoi nous ne partageons pas la réflexion de Djamila Mansour qui avance l'idée que les « *psychiatres et guérisseurs, qualifiés les uns de scientifiques les autres de charlatans, tendent au même but : à savoir établir l'équilibre rompu de la personnalité. Ils ont chacun ses méthodes et ses techniques, obéissant à des pratiques acquises par des voies fort différentes*¹ ». Les charlatans ne sont pas des guérisseurs qui cherchent à aider les malades bien au contraire leurs objectifs est d'arnaquer ces pauvres gens et leurs familles afin de s'enrichir le plus vite possible. Alors que les vrais guérisseurs qui ont une baraka sont considérés comme des psychologues. Ces pratiques existent dans tous les pays du Maghreb. Nous présentons ici le point de vue d'un psychiatre algérien. Il s'agit de Farid Kacha, il affirme ce qui suit :

¹ MANSOUR D, Maladies mentales et pratiques traditionnelles, Mémoire en psyco, sous la direction de Samia Bemounich, 1979, p.6.

« ...dans une étude réalisée en 1981 que sur cent patients hospitalisés (50 hommes et 50 femmes), 50 % des hommes et 80 % des femmes avaient recours à des thérapies traditionnelles d'inspiration magique. Et pour soutenir son idée selon laquelle ces thérapies ne cessent de se développer, il affirme qu'en 1990, on ne trouve guère de patient hospitalisé qui n'ait eu recours au thérapeute traditionnel soit directement soit par l'intermédiaire d'un membre de la famille. Dans les pays du Maghreb, conclura-t-il avec une pointe d'amertume, l'irrationnel y constitue la rationalité. Il veut dire pas là que, par rapport à un Occident où l'irrationnel est un mode mineur de penser et d'agir face à un rationnel dominant, l'irrationnel constitue dans nos pays le mode de fonctionnement par excellence¹ ».

C'est l'irrationnel qui laisse la porte grande ouverte aux charlatans. Le pourquoi et le comment de ce phénomène sont loin d'être suffisamment élucidés et documentés. C'est la raison pour laquelle nous nous sommes efforcés de mettre en lumière tout traitement touchant à la dignité humaine. Ceci, dans le but de revoir et réorganiser le champ d'intervention traditionnelle concernant la maladie mentale. Etant donné que la maladie est presque toujours un élément de désorganisation et de réorganisation sociale. « Elle rend souvent plus visible les articulations essentielles

¹ AOUATTAH. Ali, « De quelques résistances à la pratique psychanalytique dans la culture arabo-musulmane », Cahiers de psychologie clinique, 2007/2 (n° 29), p. 166. Kacha, F. (1991).

« Évolution de la demande et de la prise en charge des malades mentaux », Apport de la psychopathologie maghrébine, Actes du congrès des 5, 6 et 7 Avril 1990, Publication du centre de recherches en psychopathologie de l'Université Paris XIII.

du groupe, les lignes de force et les tensions qui le traversent. L'événement morbide peut donc être le lien privilégié d'où mieux observer la signification réelle de mécanismes administratifs, ou de pratiques religieuses, les rapports entre les pouvoirs ou l'image qu'une société a d'elle-même¹».

Il importe de conclure que le discours sur la santé au Maroc a une double face. D'un côté, une amélioration au niveau de la couverture sanitaire pour les plus pauvres de la population, et de l'autre, une disparité en matière de santé, en infrastructure entre les villes et les campagnes. Concernant la santé mentale il y a nombreux problèmes pointés du doigt : le manque de moyens, les services spécialisés pour accueillir les malades sont insuffisants voire inexistantes dans les régions les plus reculées etc.

Malgré la mise en place de la stratégie sectorielle pour la période 2012–2016 adoptée par le ministère de la santé qui donne une large place à la santé mentale, cette dernière présente toujours des indications alarmantes. En 2017, le Roi du Maroc a inauguré un centre d'accueil de jour pour les malades d'Alzheimer à Rabat. Ce centre a une capacité d'accueil de 100 personnes, il consiste à prendre en charge les personnes atteintes de cette pathologie et l'accompagnement de leurs familles.

¹ TOUATI F-O, *Maladie et Société au Moyen Âge : La lèpre, les lépreux et les léproseries dans la province ecclésiastique de sens jusqu'au milieu du XIV e siècle*, éd. De Boeck Université, Paris, 1998, p.11.

Mais cela reste insuffisant, ce qui exige une intervention minutieuse et vigilante, ainsi que des mesures urgentes à mettre en œuvre aussi rapidement que possible.

Conclusion :

Les aspects culturels qui distinguent le domaine de la maladie, en l'occurrence la maladie mentale, ainsi que les représentations, les images, le lexique, liés à ce champ, nous permettent de déduire un certain nombre de constats, ainsi bien avant l'avènement de médecine et la psychiatrie, il y a eu bien place à la médecine traditionnelle, enrichie par la culture marocaine, ce qui opère et persiste de nos jours et que toutes les deux vont de pair au sein de la société, et ce que notre société dénomme possession, comme atteinte mentale l'Occident en général l'avait décrit comme « crises nerveuses », « hystérie », « hypnotisme » était considéré au Maroc comme possession, sorcellerie ou sainteté.

Cependant les termes parvenus de la médecine occidentale en grande partie ne traduisent pas toujours fidèlement les termes arabes, et surtout, ne les épuisent pas, comme le constate J. Bennani dans son livre la psychanalyse au pays des saints, et que sur le plan sociale le psychiatre n'a pas pu remplacer pleinement le rôle du Fkih, ou du wali, de sorte que la réalité nous offre des exemples vivants des cas qui après avoir épuisé le domaine médical, n'ont pas trouvé un remède à leur psychisme déstabilisé, à leur déséquilibre.

la culture dite “populaire” ou encore “ traditionnelle ” offre au moins une réponse à ces états mentaux, les protège, et ne les rejette surtout pas, et leur permet une réinsertion sociale via des moyens qualifiés souvent de “traditionnels”, cette culture a eu le mérite de recevoir ces malades, les accueillir, les redresser et leur intégrer au sein de la société, la création des bi mâristân au monde arabe, et au Maroc celui de Fès construit par le Sultan mérinide Abou Youssef Yaacoub, vers l’année 1286 reste l’un des vestiges culturels qui prouvent à tel point la culture arabo-musulmane, s’est forgé les moyens possibles et capables d’offrir une sérénité sociale même pour une catégorie qui peut être victime d’un trouble mentale.

A cet effet il serait pertinent de se référer à la réflexion de Georges Devereux selon qui « *le nombre et la diversité des désordres ethnique dans une culture donnée reflètent le degré d’orientation psychologique de cette culture, c’est-à-dire indiquent dans quelle mesure la société dans son ensemble tient compte de l’individu et de sa personnalité* »¹, et qu’à la lumière de cette pensée nous pouvons mettre en lumière la place et le rôle qu’occupe le malade dans le patrimoine culturel arabo-musulman en général et dans la culture marocaine en particulier, laquelle culture qui à travers son système thérapeutique diversifié et riche à l’égard des personnes déréglées tente de garder son attachement fort à l’individu à travers lui au groupe, dans un cadre de solidarité et de coopération.

¹ G, DEVREUX, Essais d'ethnopsychiatrie générale, Gallimard, Paris, 1970.p.32.

Il convient de mentionner enfin le rôle du bilinguisme. Le bilinguisme et même le plurilinguisme ont sans doute permis de jeter un pont avec l'Occident, non seulement à travers les mots, les pensées et les idées traduites dans le langage oral, mais aussi de repousser les limites de chaque langue. Un débat actuel et très vif anime nos sociétés. Que faire de l'arabe classique, langue écrite, décriée comme langue du pouvoir échappant aux masses ?

Comment valoriser l'arabe dialectal, langue populaire, s'enrichissant sans cesse de mots nouveaux, de mots d'esprit ? Pour le psychiatre, elle est la langue maternelle, la langue de l'intime que le patient prononce spontanément ou qu'il se tait, par pudeur. Le passage d'une langue à une autre au cours d'une cure s'interprète à travers le transfert. « *Travailler à traduire une langue vers une autre, une culture dans une autre est un travail toujours inachevé de réinterprétation, d'intégration qui conduit à faire des identités des entités mouvantes, traversées par les identifications* », souligne Paul Ricoeur¹.

¹ P. RICOEUR, Le conflit des interprétations : essais d'herméneutique, aux éditions Seuil, Paris, 1969, P 186.

Références bibliographiques :

- AOUTTAH Ali, Interprétations et Traitements Traditionnels de la Maladie Mentale au Maroc, Okad. Rabat 2008.
- AOUTTAH Ali, « De quelques résistances à la pratique psychanalytique dans la culture arabo-musulmane », Cahiers de psychologie clinique 2/ 2007 (n° 29).
- BASTIDE Roger, Sociologie des maladies mentales, collection champ n° 21.
- BELLELLI, G, la représentation sociale de la maladie mentale, Naples, liguori, édition, 1987.
- CHELHOD Joseph, « Les structures du sacré chez les Arabes », dans Islam d'hier et d'aujourd'hui, Paris, Maisonneuve et Larose, vol. XII, 1964.
- DEVREUX Georges, Essais d'ethnopsychiatrie générale, Gallimard, Paris, 1970.
- FAQUIHI. F, « Santé mentale : Louardi renvoie son projet de loi "anti-Bouya Omar" » ! éd. N° 4567, 2015. En ligne sur le site. www.Leconomiste.com. Consulté le 07 mai, 2016.
- FOUCAULT Michel, Histoire de la folie à l'âge classique. Folie et déraison, Paris, Gallimard, 1961.
- GHOTI Mohamed, « Histoire de la médecine au Maroc », Academia, p. 2. En ligne sur le site :
- https://www.academia.edu/31612234/histoire_de_la_me_decine_au_maroc_copie.pdf.
- HERZLICH, Claudine. (1969), Santé et maladie, Analyse d'une représentation sociale.
- IBN MANDOUR, LISSAN AL ARABE, tome III, Dar Al Ma' aref, le Caire, 1119(de L'hégire).
- AL-JAWZIYYA.Al-tibal-Nabawi, Beyrouth, Dar Maktabat al-Hayat, 1987.
- LAPLANTINE François, L'ethno- psychiatrie. Paris, Presses Universitaires de France, 1988. (Que sais-je ?).
- LE SAINT CORAN : sourate 17 verset 56.

- MAUTRET Emilie et al « Représentation de la santé mentale en population musulmane d'après l'étude « Santé mentale en population générale » (SMPG) », L'information psychiatrique 2013/7 (Volume 89), p. 579-585. DOI 10.3917/inpsy.8907.0579.
- MANSOUR Driss, Maladies mentales et pratiques traditionnelles, Mémoire en psycho, sous la direction de Samia Bemounich, 1979.
- MOUSSAOUI, Driss, « La santé mentale au Maroc : enquête nationale sur la prévalence des troubles mentaux et des toxicomanies », L'Encéphale, Paris, 2008.
- PAES Mehdi et al, « La psychiatrie au Maroc », L'Information psychiatrique, v.8, n°5, 2005.
- RADI Sadia, Surnaturel et société Centre Jacques-Berque Maktabat al-Maghreb, 2013.
- RICOEUR Paul, Le conflit des interprétations : essais d'herméneutique, aux éditions Seuil, Paris, 1969.
- Royaume du Maroc Ministère de la santé, « Stratégie sectorielle de santé 2012-2016 », 2012.
- TOUATI F-O, Maladie et Société au Moyen Âge : La lèpre, les lépreux et les léproseries dans la province ecclésiastique de Sens jusqu'au milieu du XIV^e siècle, éd. De Boeck Université, Paris, 1998.
- WESTERMARCK, Edward, Survivances Païennes dans la Civilisation Mahométane, Payot, Paris, 1935.

Article:

- Article 1 du dahīr n°1-59-367 du 21 šaʿbān 1379 (19 février 1960), éd. Bulletin Officiel n° 2470 du 26/02/1960, p.437. Disponible sur le site suivant : <http://adala.justice.gov.ma/production/html/Fr/53789.htm> visité le 24/04/2017.
- WALTER, Elsa, « Santé mentale : une loi plus sécuritaire que bienveillante », Tel quel, 2017. http://telquel.ma/2017/07/11/projet-loi-les-troubles-mentaux-discussion-sannonce-houleuse_1553508.

**Moderniser sans renier :
l'Kad et Saaya au carrefour de la tradition marocaine
et des exigences contemporaines
Asmaa BENAABID
Doctorante en droit privé à l'Université de Nantes
France**

RESUME :

Dans son œuvre d'éclaircissement sur le sort du patrimoine conjugal dans l'ordonnancement juridique, la jurisprudence marocaine a fait preuve d'une capacité d'adaptation qui a largement contribué à l'évolution nette de ce texte et de la souplesse de l'application de l'*Kad et Saaya*. Malgré la rigidité des articles, cette jurisprudence fait appel aux notions d'usage et de coutume qui reste ancrée dans les esprits religieux. Mais les exigences actuelles ont contraint le juge de droit de ne plus se contenter d'adapter le droit de famille, mais à définir une frontière mince et d'établir des éléments factuels sûrs à partir d'un fait certain qui se résume à cet effet, à la solidité des preuves, selon que la contribution est opérée avec ou sans authenticité.

La séparation des biens, assise sur la propriété exclusive et personnelle des biens de chaque conjoint, est le principe des libéralités sans lequel le couple recouvre une

pluralité d'acceptions très diverses de régime des libéralités. La mise en place de ce régime de séparation est nécessaire quand la volonté de se séparer et de contribuer conjointement ne s'exprime pas juridiquement et que les droits auxquels prétendent les parties ne poursuivent pas les lignes tracées et définies par l'article 49 du Code de la famille. Ces différents droits, qui lui sont appliqués, le sont davantage par adaptation du droit coutumier de l'*Kad et Saaya* à des situations factuelles, purement financières que par une véritable création juridique.

La jurisprudence *de l'Kad et Saaya* révèle un des traits révolutionnaires de la manifestation d'une coutume religieuse récurrente : une reconnaissance du droit coutumier de l'*Kad et Saaya*, qui permet de le comprendre malgré le silence législatif qui caractérise au mieux sa particularité, sa vivacité et sa modernité. Le travail de la femme rurale est reconnu, est établi sur la production d'une preuve attestant essentiellement de sa contribution à l'acquisition de l'immeuble.

L'insertion dans la jurisprudence *de l'Kad et Saaya* de la notion de contribution invite à s'interroger sur la justification de la décision dont le droit de propriété serait en danger. La conjonction de l'apparition de cette jurisprudence et de la place prépondérante des droits de la femme en droit de la famille a contribué dans une large part à la redéfinition d'un nouveau régime dans la sphère de droit de la famille. Sur ce plan, la position légale n'a pas changé, elle est conforme à son axe jurisprudentiel depuis l'arrêt du 10 janvier 1994, ce qui change, c'est l'apparition d'une reconnaissance immédiate des droits octroyés aux femmes rurales travailleuse

**MODERNISER SANS RENIER: L'KAD ET SAAYA AU CARREFOUR DE LA
TRADITION MAROCAINE ET DES EXIGENCES CONTEMPORAINES
ASMAA BENAABID**

en vertu de la jurisprudence *de l’Kad et Saaya* qui semblait indiquer que ce processus jurisprudentiel se déroulait dans le cadre d’une ressemblance trop frappante avec le régime de la communauté d’acquêts français.

Mots clés : *la jurisprudence de l’Kad et Saaya – la séparation des biens– le droit coutumier– les témoignages– l’indemnisation– la reconnaissance de la copropriété.*

ABSTRACT:

In its work of clarifying the fate of marital property within the legal framework, Moroccan jurisprudence has demonstrated an adaptability that has significantly contributed to the clear evolution of this text and the flexibility in the application of Kad and Saaya. Despite the rigidity of the articles, this jurisprudence relies on notions of usage and custom that remain deeply rooted in religious mindsets. However, current demands have compelled judges to no longer merely adapt family law but to define a fine boundary and establish reliable factual elements based on a certain fact, which, in this context, boils down to the strength of evidence, depending on whether the contribution is made with or without authenticity.

The separation of property, based on the exclusive and personal ownership of each spouse's assets, is the principle of liberalities without which the couple would fall under a plurality of very diverse interpretations of the regime of liberalities. The establishment of this separation regime becomes necessary when the intention to separate and contribute jointly is not legally expressed, and the rights claimed by the parties do not align with the lines drawn and defined by Article 49 of the Family Code. These various rights, applied to it, are more a result of adapting the customary law of Kad and Saaya to factual, purely financial situations than a genuine legal creation.

The jurisprudence of Kad and Saaya reveals one of the revolutionary aspects of the manifestation of a recurring religious custom: a recognition of the customary

law of Kad and Saaya, which allows it to be understood despite the legislative silence that best characterizes its uniqueness, vitality, and modernity. The work of rural women is recognized and established based on the production of evidence essentially proving their contribution to the acquisition of real estate.

The inclusion of the notion of contribution in the jurisprudence of Kad and Saaya raises questions about the justification of decisions where property rights might be at risk. The conjunction of the emergence of this jurisprudence and the prominent place of women's rights in family law has significantly contributed to the redefinition of a new regime within the sphere of family law. On this front, the legal position has not changed; it remains consistent with its jurisprudential axis since the ruling of January 10, 1994. What has changed is the emergence of an immediate recognition of the rights granted to rural working women under the jurisprudence of Kad and Saaya, which seemed to indicate that this jurisprudential process was unfolding in a context strikingly similar to the French community of acquisitions regime.

Keywords: Jurisprudence of Kad and Saaya – Separation of property – Customary law – Testimonies – Compensation – Recognition of co-ownership.

Introduction

La jurisprudence de l’Kad et Saaya révèle un des traits révolutionnaires de la manifestation du collectif par sa prise en compte de l’intérêt de la femme rurale. Le collectif dépeint ses prérogatives juridiques dans une coutume religieuse et invite le juriste à s’interroger sur la place prépondérante de l’effort physique de l’épouse rurale et de sa participation à la fructification des biens de son conjoint. Cette contribution financière permet dans une large part à la redéfinition d’un nouveau régime de gestion patrimoniale des personnes mariées, une immixtion du juge du fond dans la sphère de droit de la famille, ceci est renforcée par le silence législatif qui caractérise au mieux sa particularité, sa vivacité et sa modernité. Il semble qu’il s’agisse là encore de la réussite d’une règle jurisprudentielle née des différents acquis doctrinaux arabes et musulmans antérieurs¹.

Le travail de la femme rurale marocaine recèle un passage de réinvention et de reconnaissance établi sur la production d’une preuve attestant essentiellement de la contribution conjointe des époux au financement du prix d’acquisition du bien litigieux. Sur ce plan, la position légale n’a pas changé, elle est conforme à son axe jurisprudentiel depuis l’arrêt du 10 janvier 1994, ce qui change, c’est l’apparition d’une reconnaissance immédiate des droits octroyés aux femmes rurales travailleuse en vertu de la jurisprudence de l’Kad et Saaya. Il s’agit d’un processus jurisprudentiel

¹ J. IBN MANDOUR, *la langue des arabes*, T. Kad 3e éd., Dar bayrouit pour impression et publication, Beyrouit, 1968, p. 377.

qui se déroulait dans le cadre d'une ressemblance trop frappante avec le régime de la communauté d'acquêts français¹, ce qui renvoie entre autres aux règles du respect de la cogestion², et aux sanctions en cas de leurs violations³. *Comment envisager une cogestion d'un immeuble que l'épouse aurait acquis dans le cadre du droit coutumier de l'Kad et Saaya? L'épouse, peut-elle gérer le patrimoine de son époux ? Une épouse, peut-elle administrer l'immeuble que son mari aurait acquis par sa contribution ?*

Le rapprochement pratique, dans certaines circonstances, entre le régime de la communauté d'acquêts et l'Kad et Saaya, apporte un détail particulier. La question du choix d'un régime matrimonial était moyennement discutée par la doctrine, le document annexe à l'acte du mariage ne consistant qu'à restreindre l'immixtion du juge du fond sur ce point. *S'agit-il d'un nouveau régime matrimonial qui peut, selon le cas, entraîner des conséquences juridiques au plan de la création d'un droit réel de propriété ?* Mais en soi, la jurisprudence de l'Kad et Saaya ne peut pas être considérée comme un régime matrimonial. Il est perceptible que le but premier de cette création jurisprudentielle était davantage un souci d'apaisement des conflits

¹ N. PETERKA ET PH. MALAURIE, *Les régimes matrimoniaux*, LGDJ, 8e éd., 2021 ; – C. civ., art. 1424. – C. ANDRE, *Droit civil, régimes matrimoniaux*, litec, éd juris class, Paris 11^e, 2002, p. 233 et s.

² M. PILIPPE et A. LAURENT, *Droit civil, les régimes matrimoniaux*, defrénois, éd juridiques associées, Paris, 2004, p. 125 et s.

³ FR. VAUVILLE., « Quelles sanctions en cas de violation d'une règle de cogestion ? », *RJPF*, 2007, p. 16.

afin de préserver les intérêts patrimoniaux de chacun des époux. Le regard du juriste doit se porter sur les conséquences de la création du droit coutumier de l'Kad et Saaya.

La potentialité de l'imperfection juridique, elle est le reflet des applications concrètes qui peuvent voir le jour au hasard des situations factuelles. En négligeant de préciser la règle encadrant les rapports pécuniaires des époux, le législateur ne se préservait pas du débat de société lancinant autour de la question de la gestion patrimoniale des époux. La question déjà abordée se pose d'elle-même : **peut-il exister une négligence telle qu'elle porte atteinte suffisamment aux conséquences de la gestion du patrimoine des époux ?**

La réponse à cette question se situe en partie dans le texte très évasif de l'article 49 du Code de la Famille quand il traite de la rédaction de l'acte de mariage. Il serait réglé absolument toutes les interrogations que l'absence totale de régime matrimonial paraît peut-être excessive et l'idée que le seul principe applicable est celui de la séparation des biens (I). De sorte qu'une appropriation commune et conjointe des époux puisse faire l'objet d'une prise en charge du principe de la cogestion. L'étendue de la question est une considérable latitude offerte au couple dans la limite posée par l'article 49-1 du Code de la Famille. Ainsi, plus le couple s'approche des portes de la situation conflictuelle du divorce, plus il finit à la marge du contentieux en matière de la liquidation patrimoniale des biens susceptibles d'une appropriation commune (II).

La perte de la visibilité dans la gestion patrimoniale des personnes mariées

Le constat selon lequel la liquidation du patrimoine des personnes mariées serait en perte peut s'analyser aussi bien sur le prisme du droit musulman (**A**), qu'à l'égard du l'Kad et Saaya (**B**).

La liquidation sous l'impulsion du droit musulman

L'intérêt que le juriste marocain a porté à la notion l'Kad et Saaya remonte à la coutume Amazigh. La doctrine marocaine¹ emploie le terme Tamazalt², terminologie réservée habituellement à la production et à la contrepartie de la production. De plus, le langage amazigh donne à cette terminologie une connotation péjorative. L'origine amazighe de cette notion montre qu'elle s'appuyait principalement sur le travail et la production, loin des questions de preuve et de gestion des biens. Si bien qu'à l'époque, la notion de Tamazalt n'avait qu'une portée réduite. À l'aube de la colonisation arabe, son unification sur tout le territoire marocain et, concomitamment, à la dispersion de l'Amazigh langue de dialecte locale ou que la loi appelle des « patois », l'utilisation du terme l'Kad et Saaya mentionne la particulière adaptation de la jurisprudence marocaine pour la réception des notions purement coutumières.

¹ H. EL MALKI, *Le régime de el Kad et Saaya*, impression et publication- Librairie Dar salam, Rabat, 2002.

² H. EL MALKI, *op.cit*, impression et publication- Librairie Dar salam, Rabat, 2002. p. 18.

En droit marocain, des éléments plus tangibles sont également à même d'assimiler l'absence de protection du logement de famille. En s'appuyant sur les textes relatifs à l'établissement des actes consensuels pour la conclusion du mariage¹, l'article 49-1 du Code de la famille dispose que « *Les deux époux disposent chacun d'un patrimoine propre. Toutefois, les époux peuvent se mettre d'accord sur les conditions de fructification et de répartition des biens qu'ils auront acquis pendant leur mariage. Cet accord fait l'objet d'un document distinct de l'acte de mariage...* ». Ce dernier élément de l'article 49-1 du Code de la famille ouvre le chemin à un approfondissement de l'analyse.

Tout d'abord, l'absence de régime légale protecteur du logement de la famille rend l'analyse tellement marginale. Le document annexe à l'acte est alors loin des principes développés en France. Ce n'est pas la présence d'un accord annexe à l'acte de mariage sur les conditions de fructification et de répartition des biens qui va permettre à la gestion immobilière des époux de se distinguer de la version traditionnelle est qu'elle cherche un but au-delà de sa simple version « document annexe ». Ceci vient conforter l'idée selon laquelle l'absence des régimes matrimoniaux n'est qu'une présomption. Mais en ouvrant la voie à un régime matrimoniale par défaut applicable aux biens acquis pendant le mariage, l'article 49-

¹ BORM, Da. n° 1-04-22 du 12 hija 1424 (3 février 2004) portant promulgation de la loi n° 70-03 portant code de la famille, B.O n° 5358 du 2 ramadan 1426 (6 octobre 2005), p. 667.

1 in fine du Code de la famille montre de ce fait que le régime de la séparation des biens, les époux conserve la propriété exclusive et personnelle des biens qu'il acquiert pendant la relation conjugale à titre onéreux et gratuit, toute revendication impose la charge de la preuve à celui qui conteste le droit comme étant le propriétaire exclusif du bien.

L'accompagnement des époux par le Code de la famille est de façade, les textes n'ont pas su résoudre le paradoxe du propriétaire ou celui qui finance l'acquisition. La protection du logement de la famille s'ouvre sur la complexité du problème juridique posé qui s'élève à un contentieux de recherche du mode de financement de l'acquisition du bien. Sur ce point, le contrôle de la Cour de cassation paraît assez réduit puisqu'elle a admis qu'un époux qui acquiert un bien pour son compte avec des deniers provenant de son conjoint acquiert seul la qualité de propriétaire du bien et que la donation alléguée par son conjoint n'est qu'une créance qui porte sur les deniers et non sur le bien lui-même¹.

Sur le fondement de l'alinéa suivant du même article², une deuxième possibilité, contentieuse est envisageable, à défaut du document annexe à l'acte de mariage, le régime matrimonial de séparation de biens sera la règle applicable. Mais si le constat de la contribution conjointe des époux au financement du prix d'acquisition du bien

¹ J. LAFOND., *Les sources des droit coutumier dans le sous le statut personnel et successoral*, éd imprimerie du sous, Agadir (D.I.N.C), p.77.

² La loi n° 70-03 portant code de la famille du 6 octobre 2005, art 49, 2 al.

litigieux, loin des éléments tangibles du conjoint propriétaire, la preuve sera bien moins aisée à apporter, sauf fait recours aux règles générales de la preuve, d'invoquer cet élément en fait de présomption tout en prenant en considération le travail et les efforts fournis et les charges assumées pour fructifier les biens de la famille, ce qui serait recevable pour la juridiction dans le cadre de l'Kad et Saaya. Et ceci d'autant que la présence même de contrat de gestion des biens acquis pendant le mariage demeure une option de spontanéité, loin de toutes les mentions obligatoire, notamment pour éviter tout contentieux ultérieur¹. En poussant plus avant le regard, il est légitime de se demander si les documents présentés ont eu vocation à embrasser une quelconque force obligatoire où ils sont toujours restés cantonnés à une preuve traditionnelle, sorte d'acte de témoignage dressé par un Adoul, sous l'obligation du respect de certaines conditions.

L'analyse de ce droit personnel débouche alors sur un duo d'interrogations pour ce qui concerne la situation de la femme. Tout d'abord, si la situation de la femme marocaine après le divorce connaît un tournant avec la saisine contentieuse des tribunaux section de la famille, *l'épouse peut-elle aussi demander sa partie des biens fructifiés pendant la vie conjugale ?*

¹ S. FATNA, « Les relations patrimoniales de la famille dans le nouveau code », *R.M.D.E.D Numéro spécial relatif à la journée d'étude « la famille marocaine entre le fiqh maLékite et le droit positif »*, n°50-2004, p. 33.

Le sentiment d'abandon du régime de la séparation des biens au profit de L'Kad et Saaya

La solution mise en place par l'arrêt de 10 janvier 1994 interpellait légitimement le législateur. L'article 49 du Code de la famille a clarifié la situation. La logique est poursuivie et les mesures prises s'inscrivent en droite ligne de la cohérence qui guide le contentieux sur l'origine des fonds des biens acquis au cours de mariage et qui échappe à la conclusion d'un acte ou d'un document séparé clarifiant l'origine du paiement du bien.

Ce mécanisme met en évidence que le conjoint qui a participé au financement du prix d'acquisition peut se voir reconnaître la qualité de propriétaire indivis. El Kad et Saaya ne peut pas régir toutes les situations. Il importe donc, nécessairement, que la Cour régulatrice intervienne en limitant l'application de la règle jurisprudentielle. Son rôle consiste, d'une part à limiter le contentieux issu de l'ignorance ou de la négligence de l'organisation de la fructification et la répartition des biens acquis pendant le mariage¹. Il intervient également pour protéger le partenaire dans ses relations patrimoniales qui sont susceptibles d'échapper à la théorie générale de la preuve. La règle intervienne enfin pour protéger la femme rurale, faute d'ignorance, quand l'article 49 du code de la famille soit en principe insuffisant pour assurer la sécurité de sa participation au patrimoine de son conjoint,

¹ T. NAJIA., « Gestion contractuelle des affaires familiales, réalité et droits de l'époux », *commentaire, R.A.J.*, n° 11-Déc. 1998.

le jugement rendu par le tribunal de Taroudant¹ prévoit qu'en cas de participation de l'épouse à l'acquisition du bien de son conjoint, elle lui appartienne d'y pouvoir bénéficier d'une partie du bien et de se voir reconnaître la qualité de propriétaire indivis.

La question de la gestion des biens des époux est traitée de façon très claire par le fiqh². La règle doctrinale qui organise la fructification des biens, estimait que Kad et Saaya est un droit personnel qui repose sur la gestion des biens entre les époux qui se traduit par une certaine société d'usage visant à promouvoir la sécurité du conjoint au titre de la contribution à l'aliénation d'immeuble³.

En restant encore dans le cercle des droits personnels, se trouvent, évidemment, l'Kad et Saaya, et affère un droit personnel ou de créance qui permet d'exiger au conjoint l'accomplissement d'un fait ou une abstention contre son conjoint. Cette règle repose sur le principe de la liberté contractuelle. Comme le reste des droits personnels, le principe d'opposabilité doit faire l'objet d'un respect au droit personnel du créancier. Ici, le rôle du conjoint-débiteur est déterminant de la responsabilité délictuelle engagée⁴, le défaut d'emploi ou de remploi des biens

¹ T1I., Taroudant. Sec. Fam., 10 Jan 1994, n° 7-1991.

² A. ALANSARI., « L'applicabilité de la notion de l'kad et saaya dans le fih malikit et le travail judiciaire », *Revue judiciaire*, n° 39-Déc. 2005, p. 140.

³ M. ABDERRAZAK, *La femme et la loi Au Maroc*, dir. F. Mernissi, éd le Fennec, 2^e éd, 1993. p:57-58.

⁴ Le dahir des obligations et des contrats, art., 88.

fructifié pendant le mariage engage la responsabilité du conjoint qui l'a engagé. La règle doctrinale instille le principe selon lequel le conjoint-débiteur, sujet passif de ce droit personnel, passe par un respect mutualisé avec le conjoint-contractant, ainsi que par une reconnaissance de sa responsabilité délictuelle.

La règle doctrinale *I'Kad et Saaya* relative à la gestion des biens fructifiés pendant la vie conjugale est une règle jurisprudentielle née des différents acquis doctrinaux arabes et musulmans antérieurs¹. Sa différence fondamentale avec tout ce qui précède est qu'elle repose sur la théorie de *I'Kad et Saaya* dans sa globalité et sur les acquis et les expériences des juridictions arabes et surtout égyptiens. En ce sens, elle est spécifique au Maroc et, contrairement à ce qui se passe en Egypte où cette règle est largement adoptée et reconnue, il est toutefois concevable de s'interroger sur ses fondements juridiques actuels applicables au Maroc.

Il apparaît que, depuis que cette règle est acquise, elle n'a pas perdu de sa force de conviction. À ce sujet, les débats doctrinaux gravitant autour des conditions de recevabilité de l'action de *I'Kad et Saaya* sont de plus en plus nombreuses, les questions qui pourraient entraîner une discrimination, incluent clairement le milieu du travail de la femme comme critère devant pas donner lieu à discrimination.

Il est admis que l'apparition jurisprudentielle de la notion remonte à l'arrêt du 10 janvier 1994. En fait de précision, le tribunal de première instance de Taroudant,

¹ J. LAPANNE-JOINVILLE, *Le régime des biens entre époux dans Le rite Malékite*, R.M.D, 1950.

section famille, n'hésite pas à afficher une certaine valorisation qui contribue, de la même façon, à intensifier, sans alourdir, la description factuelle. C'est de cette façon que, dans ce jugement, la juridiction décrit le travail d'une femme rurale de couturière, un métier qui contribue à la fructification et à l'achat des biens objet du contentieux, auquel s'était ajoutée la notion l'*Kad et Saaya*. L'utilisation du terme l'*Kad et Saaya* pour faire référence au travail de la femme rurale, dénote cependant, une volonté d'accepter l'indivision et de l'appliquer directement quand elle contrôle la légitimité des preuves plus ou moins certaines afin que la contribution non écrite soit transformée en élément juridique, passant de l'acte coutumier *lafif* à celui de la décision judiciaire.

Dans la situation d'un couple pour lequel la gestion des biens fructifiés pose problème, la preuve est normalement établie par tout moyen. *L'acte lafif dressé vaut-il la preuve d'authenticité ?* La question revient à se demander si l'Adoul, intermédiaire au même titre que le notaire, peut rendre cette preuve authentique. La question s'en trouve alors déplacée à deux volets.

D'une part *un acte lafif dressé peut-il être annulé quand il est prouvé, postérieurement à l'établissement de l'acte d'achat du bien que l'épouse a contribué à la fructification des biens acquis pendant le mariage ?* D'autre part, *un acte lafif basé sur les témoignages a-t-il une force obligatoire du contrat où il est toujours resté cantonné au pouvoir discrétionnaire des juges de fond ?*

L'épouse demeure la partie faible du couple. Si les juges acceptent dans la plupart des cas les *actes lafif*. La position défendue peut-elle être tenue face à l'augmentation du contentieux dans le cadre des biens acquis pendant le mariage. Sorti de ce point de départ essentiel, le Code de la famille ne donne pas de lignes directrices exigeantes, ni même précises. Elle se contente de laisser aux époux la faculté de gérer leurs biens d'une manière qui corresponde à leurs intentions. Dans ce sens, la doctrine marocaine¹ appelle souvent le législateur à réexaminer sa législation, en favorisant l'essor des droits des époux et également leur visibilité sur les biens acquis pendant le mariage, et donc répondrait à l'initiative jurisprudentielle de *l'Kad et Saaya* (II).

La persistance de la preuve dans la liquidation patrimoniale des biens

Bien qu'un droit coutumier soit bien réel, il convient de le nuancer en ce que le droit se structure autour de la preuve apportée lui permettant de s'adapter aux évolutions sociétales (A), et s'érige en véritable mode de gestion du patrimoine des époux sur lequel l'indemnisation et/ou la copropriété se reposent ou s'inspirent (B).

Afin de faciliter la question de la preuve, la cohérence générale du droit se pose si les moyens de preuve sont rapprochés des dispositions de la preuve des obligations. L'article 400 du Dahir des Obligations et des Contrats met en place les conditions

¹ M. EL CHAFII, *Le droit de la famille entre stabilité et évolution*, 1^e éd., Librairie Nationale, Marrakech, 1998.- M. BEN MAAJOUZ, *Les droits réels entre le fiqh et la pratique juridique marocaine*, 2^e éd., Librairie El Najah, Casablanca, 1999.

de validité de la preuve des obligations¹. Ces moyens de preuve peuvent donner lieu à cinq issues : *l'aveu de la partie, la preuve littérale, la preuve testimoniale, la présomption, le serment et le refus de le prêter*². Établir la preuve selon les moyens généraux de preuve peut se révéler nécessaire dans le cadre de la fructification des biens des époux, étant sous-entendu comme prévention au contentieux, dans la mesure où il semble nécessaire d'exiger la preuve littérale. Il est malaisé de concevoir qu'une gestion du patrimoine puisse être faite sans que les époux ne s'attachent à vérifier que toutes les conditions nécessaires à la validité du contrat et à son accomplissement soient présentes. Cela nécessite, par définition, un consentement, exempt de vice, une capacité des parties, un objet certain et licite et une cause licite. La preuve au sens du Dahir des Obligations et des Contrats reflète l'immense variété de preuve et de leur force probante, au sein duquel l'aveu des parties et la preuve littérale sont élevés au rang de leurs priorités. La priorité d'alors était davantage la force probante de l'écrit que la parole. La preuve va dans ce sens, elle installe, aux côtés de la preuve littérale, deux formes d'acte, une preuve littérale résultante d'un acte authentique ou d'une écriture sous seing privé³.

¹ Le dahir des obligations et des contrats, art., 400, « *Lorsque le demandeur a prouvé l'existence de l'obligation, celui qui affirme qu'elle est éteinte ou qu'elle ne lui est pas opposable doit le prouver* ».

² *Ibid.*, le dahir des obligations et des contrats, art 404.

³ *Ibid.*, art 417, « *Elle peut résulter également de la correspondance, des télégrammes, et des livres des parties, des bordereaux des courtiers dûment signés par les parties, des factures acceptées, des notes et documents privés, ou de tous autres signes ou symboles dotés d'une signification intelligible, quels que soient leur support et leurs modalités de transmission. Lorsque la loi n'a pas*

La technique de l'interprétation fluctuante de la notion de contribution adaptable aux évolutions sociétales

En annexe à ces analyses, l'étude de la preuve écrite en général s'impose. Il est, en effet, intéressant, de s'interroger sur sa force probante. La question sous-jacente est de savoir s'il s'agit d'un acte authentique (1) ou d'un acte sous seing privé (2) dont la nomination éclaire significativement l'idée masquée par cette rédaction un peu succincte. Il semble opportun d'en examiner, de déterminer les différentes acceptions que les juges ont retenues quand ils sont amenés à prendre des décisions qui concernent le contentieux en matière de la liquidation patrimoniale des biens susceptibles d'une appropriation commune.

L'acte authentique : une preuve ayant une force probante

En se référant à la dichotomie déjà mise en lumière, à savoir que l'acte rédigé prouve l'existence d'une obligation par son authenticité ou par une écriture sous seing privé. C'est encore à l'époux non-propriétaire que revient la charge de solliciter la rédaction de l'authenticité de sa participation à la fructification des biens de l'autre conjoint. C'est généralement sous l'impulsion du support écrit que le conjoint voit ses droits atrophiés à l'équivalent de ceux du conjoint-propriétaire.

fixé d'autres règles et, à défaut de convention valable entre les parties, la juridiction statue sur les conflits de preuve littérale par tous moyens, quel que soit le support utilisé ».

L'acte authentique recouvre de nombreux sens parmi lesquels se trouve la définition juridique suivante : « *L'acte authentique est celui qui a été reçu avec les solennités requises par des officiers publics ayant le droit d'instrumenter dans le lieu où l'acte a été rédigé* »¹. Cette définition de l'acte authentique met surtout l'accent sur le rédacteur de l'acte, l'officier public, l'adoul ou l'avocat agréé en matière immobilière de dresser des actes à date certaine dont il est censé tirer la plupart de son authenticité. Il faut revenir sur les différents intérêts d'un acte authentique. Son premier intérêt pratique est de permettre d'avoir des renseignements clairs sur la situation du bien, l'identité et la capacité du propriétaire. Le deuxième intérêt, tourné vers les tiers, est la publicité foncière des actes.

L'acte authentique fait pleine foi jusqu'à l'inscription de faux des actes². Les faits et les indications qui y sont inscrites sont attestés par l'officier public ont toutefois une valeur exacte, sincère et véritable. Il est possible de contester et d'annuler un acte authentique, par suite de l'incapacité de l'officier, ou d'un défaut de forme. Il faut à cette fin établir l'incompétence du rédacteur et, le cas échéant, que l'acte vaut comme écriture privée, s'il a été signé des parties dont le consentement est nécessaire pour la validité de l'acte³. La question de la preuve n'est pas posée face à la présence

¹ *Ibid.*, art 418.

² *Ibid.*, art 419, « ...Lorsque l'acte est attaqué pour cause de violence, de fraude, de dol et de simulation ou d'erreur matérielle, la preuve peut en être faite par témoins, et même à l'aide de présomptions graves, précises et concordantes, sans recourir à l'inscription de faux. Cette preuve peut être faite, tant par les parties que par les tiers ayant un intérêt légitime ».

³ *Ibid.*, art 423.

de l'acte authentique. Le problème avait été beaucoup plus clairement abordé dans différents arrêts prononcés par la Cour de cassation. C'est à l'occasion d'un de ses jugements que le tribunal de Taroudant a eu l'occasion d'affirmer la preuve par une écriture sous seing privé, qui, quoique moins probante, n'est pas toujours acceptées.

La coutume *I'Kad et Saaya* qui a été créée par le jugement du tribunal de Taroudant¹. La protection du patrimoine de l'épouse, qui était resté cantonné à la jurisprudence, est gravée dans le marbre de la loi. Cette affirmation posée par l'article 49 du Code de la famille. Certes, cet article a une importance capitale dans le changement et la prévention du contentieux. Mais il est sans effet s'il n'emporte pas la rédaction d'un document annexe fixant le mode de gestion des biens acquis pendant le mariage auquel il s'applique. Les arrêts sur *I'Kad et Saaya* affichent ouvertement la volonté des juges de progresser sur le chemin des régimes matrimoniaux. Mais il importe, comme l'a souvent fait remarquer de nombreuses jurisprudences, que les conditions spécifiques soient accompagnées concrètement par des preuves et par des investigations sur leurs véracités.

En effet, dans le cas de *I'Kad et Saaya*, la constatation de la véracité des faits se fait d'elle-même, soit par témoignage, soit par les présomptions, soit par l'aveu de la partie, soit par le serment. Ce que l'article 400 du Dahir des Obligations et des

¹ T1I., Taroudant. Sec. Fam., 10 Jan 1994, n° 7-1991.

Contrats vient attester, soit par l'inscription à la conservation foncière pour prouver le droit coutumier de *l'Kad et Saaya*.

L'acte sous seing privé (lafif)

La perspective de preuve par témoignage doit déboucher naturellement sur deux cas : tout d'abord, il est permis d'établir que la fructification du bien objet de litige est un fait certain, établi par témoignages ou par acte sous seing privé (*lafif*). Un arrêt rendu 23 mars 2005¹ par le tribunal de la première instance d'Inzegane apporte une réponse à la question de savoir si la participation de l'épouse au patrimoine de son mari témoigne des déclarations des témoins. Insuffisante à elle seule, les témoignages doivent servir de pièces parmi d'autres dans le cadre de la preuve qui s'installerait autour du droit coutumier de *l'Kad et Saaya*.

En l'espèce, l'épouse, apporte une dizaine de témoins en attestant qu'elle avait participé à la fructification du bien objet de litige. L'arrêt rapporte que le juge s'attache à vérifier que toutes les conditions nécessaires à son accomplissement soient présentes en faisant venir à lui les témoins. De ce fait, son pouvoir d'investigation est limité à ce que mentionnent les différents rapports. Ces investigations, qui vérifient les déclarations des témoins avec la situation de l'immeuble, sont uniquement une recherche argumentée du travail et de la participation de l'épouse à l'acquisition de l'immeuble.

¹ Cass. Ch. civ., 23 mars 2005, n° 477-38-2004.

Il existe donc bien une échelle dans l'acceptation de la participation de l'épouse selon que son patrimoine propre est atteint ou non. Tout porte à penser qu'avant de mettre le patrimoine à l'actif de l'épouse, la jurisprudence ait à cœur de vérifier que les témoins lui sont bien dévolus en considération d'absence de filiation et de conflit avec les parties. À cet effet, les témoins ne déclarent qu'après-avoir prêté serment en tout honneur et conscience que la participation de l'épouse à l'acquisition du bien pose le devoir de rendre ce travail effectif. Ils leur appartiennent, d'une part de bien connaître la situation du bien objet de litige ce qui exige certaines conditions cumulatives : le juge doit veiller à vérifier la présence effective du témoin pendant la participation à la fructification du bien. Le regard porté est bouleversé, les déclarations des témoins ne sont pas prises individuellement, mais s'inscrivent dans une finalité collective à poursuivre : absence de toute forme de contradiction dans les déclarations des témoins. C'est alors que le devoir d'investigation du juge s'instaure. Son but est de pallier les contradictions, en s'entendant sur le fait que l'examen des déclarations contradictoires des témoins aurait certainement débouché sur le rejet total du témoignage.

Pour s'en convaincre, il suffit de reprendre certaines décisions judiciaires qui ont eu à conjuguer le rejet des témoignages, autrement dit, des décisions qui s'assimilent davantage à une période de l'absence du Code de la famille ou l'épouse n'est titulaire d'aucun droit.

L'examen de l'évolution jurisprudentielle sur ce point particulier du droit coutumier *I'Kad et Saaya* s'attache à apporter des précisions sur ce terme. Une fois dégagé de ces considérations, le cas du droit de l'épouse en jurisprudence est assez paradoxal. Il apparaît relativement souvent dans les lignes des magistrats, lorsqu'il s'agit de traiter les témoins. Dans un arrêt du 07 février 2017¹, la Cour de cassation marque le commencement de la démarcation du régime de la preuve. Le cœur de cette jurisprudence conservait le régime général de la preuve. L'arrêt répondait à la question des conditions d'acceptation des témoins et par les façons dont ces derniers pouvaient témoigner.

La preuve du droit coutumier *I'Kad et Saaya* incombe en principe à celui qui espère s'en prévaloir et obtenir la part qui lui revenait en tant que copropriétaire du bien. Pour s'en tenir aux termes de cette jurisprudence, les juges qualifient les témoins non en fonction de ce qu'ils aient vécu et aient été voisins, mais exigent souvent qu'il soit conjugué à une vraie présence et connaissance de ce couple pendant la période de la fructification du patrimoine de l'époux résultant de l'achat de la maison de famille et de la voiture. L'ensemble de ces conditions ne permettent pas à l'épouse de prouver son droit coutumier de *I'Kad et Saaya* qu'il faut comprendre par participation ou ce qui échappe à l'article 49 du Code de la famille. Cela prétendait d'une preuve pratiquement impossible d'apprécier son ampleur et la complexité des conditions d'acceptations des interrogatoires des témoins. De ce

¹ Cass. Ch. civ., 7 Fév 2017, n° 851-1-2-2015.

fait, la jurisprudence de 25 avril 2017 ¹s'est très rapidement imposée comme une solution de cette complexité. Cette jurisprudence s'oppose à la théorie générale de la preuve et de la neutralité des témoins.

Il faut revenir sur cette décision et démontrer que l'acceptation du témoignage des enfants des époux n'aurait rien changé à la solution du litige. Sur le fond, il est vrai que la solution a été la même, et l'examen des moyens du pourvoi à la lumière de l'article 49 du Code de la famille aurait certainement débouché sur son rejet. L'épouse s'attache à apporter des éclaircissements sur la preuve de sa participation à l'acquisition de la maison, mais elle n'y répondait pas totalement. Le témoignage des enfants n'étant qu'une simple preuve, une vraie preuve aurait pu être apportée. La preuve du droit de *l'Kad et Saaya* n'emporte-t-elle pas une certaine difficulté pour percevoir que l'épouse est dans une situation conflictuelle et qui cherche notamment les présomptions posant une participation directe à l'acquisition du bien objet de litige différencié selon la preuve à la participation au paiement des frais de scolarité des enfants et des charges familiales.

Sa différence fondamentale avec tout ce qui précède est qu'elle repose non pas sur des participations non justifiées ou sur des témoignages de leurs enfants, mais sur des investigations et sur des comparaisons entre son salaire et ses déclarations. En ce sens, les juges quand ils traitent de la preuve du droit coutumier de *l'Kad et Saaya*

¹ Cass. Ch. civ., 25 Avr 2017, n° 736-1-2-2015.

s'attache à une vraie participation qu'une contribution saisonnière. La Cour de cassation avait examiné la valeur des arguments du pourvoi, et a cassé l'arrêt d'appel au motif qu'elle n'avait pas recherché le comment de la participation et n'avait pas investigué sur sa continuité.

Ce faisant, elle aurait laissé dans l'ombre la question de l'acceptation directe de la preuve, ce qui aurait été certainement plus préjudiciable à la clarté de son positionnement. De plus, une solution de cet ordre aurait inévitablement contrarié la logique jurisprudentielle, dans la mesure où, comme une forme naturelle de question préalable, le sujet de l'acceptabilité des charges familiale comme preuve à la fructification des biens de la famille est rejeté, comme l'est dans un arrêt ¹ de rejet qui écartant ainsi la demande de l'épouse en considération de l'insuffisance de preuve. Dans cette espèce, il était reproché à l'épouse d'avoir limité la preuve de la fructification à l'occupation des tâches ménagères, alors qu'une simple lecture de l'article 52 du Code de la famille dans ce sens permet de s'apercevoir que les tâches ménagères sont un simple devoir incombant à l'épouse dans le cadre de sa vie conjugale.

D'autres décisions de la Cour de cassation vont dans le même sens et se contentent de qualifier la participation de l'épouse de devoir dans la relation

¹ Cass. Ch. civ., 6 déc 2016, n° 770/154-1-2-2016- Cass. Ch. civ., 7 déc 2016, n° 251/-1-2-2015.

conjugale qu'il entretient avec sa famille. L'analyse de cette jurisprudence¹ établit que, loin d'être une preuve directe de participation à la fructification des biens acquis pendant le mariage, le paiement des charges d'électricité, d'eau et des frais d'assurance du logement de famille, est désormais des charges normales qui relèvent du quotidien, ne seront susceptibles de faire valoir ses droits et d'accueillir son pourvoi comme le fruit d'une participation effective et de peser dans la décision du juge de droit ou d'appel.

L'extension de ces lignes, teintées de la même coloration, se fera par un arrêt de la Cour de cassation, rejetant, le pourvoi de l'épouse. Dans cette décision², le juge a tranché avec précision sur la question de la preuve directe de participation à la fructification du patrimoine acquis pendant le mariage. Dans le même temps, l'existence d'un compte en commun entre les époux, englobe dans l'analyse du pourvoi et dans sa perception à la preuve, une participation effective à l'acquisition du bien. Toutefois, la jurisprudence affiche une neutralité visible quant à la qualification des preuves du droit coutumier de *l'Kad et Saaya*. Certes, le compte en commun reste une preuve, mais elle est qualifiée par les juges comme insuffisante d'établir le fameux droit coutumier.

La preuve présentée par l'époux que l'est la présence d'un compte particulier à son nom et son salaire comme professeur d'université ne peut que prétendre faire sa

¹ Cass. Ch. civ., 3 Nov 2015, n° 532/517-1-2-2014.

² Cass. Ch. civ., 24 Mars 2015, n° 141/335-1-2-2014.

pleine propriété du logement de famille. Ceci est d'autant plus vérifiable que le compte en commun, si bien qu'un examen détaillé de la durée d'ouverture du compte en commun ne présenterait qu'une période limitée de 3 ans. Sur le fond, il est vrai que la solution du litige aurait certainement débouché sur son rejet tant que l'examen des moyens du pourvoi à la lumière des preuves est qualifié d'insuffisance.

Un autre arrêt¹ en la matière semble révéler un aspect curieux de l'utilisation des témoins, qui confirme d'une certaine façon sa solution. Il ne rappelle qu'en cas d'insuffisance de preuves et de précision exacte de la participation à l'acquisition du logement de famille. Quand l'épouse n'est pas capable de prouver sa contribution, ou qu'elle est dans l'impossibilité de le faire, ou encore que l'achat des équipements électroménager qui s'élève à quatre-mille dirhams met en avant le rôle essentiel que joue le couple à la prise en charge quotidienne de la vie conjugale. C'est à l'autorité judiciaire de prendre le relais et aux juges que s'entourent d'experts de déterminer de façon exacte la participation effective de l'épouse et son pourcentage. Ces investigations, qui revendiquent les preuves sur leurs valeurs probantes, sont une recherche argumentée de la primauté du droit de propriété. Insuffisants à elles seules, les actes sous seing privé rédigés par les Adouls doivent servir de pièces dépourvues ou tout du moins insuffisamment pourvus de valeur probante absolue

¹ Cass. Ch. civ., 01 Déc 2015, n° 604/299-1-2-2015.

afin de mettre en conformité les déclarations des témoins attestées par deux Adouls avec les investigations des experts mandatés dans ce cadre.

Ce serait une juste application de la procédure de faux, applicable à l'acte sous seing privé contresigné par un avocat ou par deux Adouls. L'épouse ne peut prétendre ni à une reconnaissance de la copropriété ni à une indemnisation pour récompenser une participation présumée. Elle se place sous prétexte que l'acte a été fabriqué de toute pièce.

Dès lors, plus la question de la procédure de faux se pose, et plus la demande prend la forme d'une assignation, et plus l'acte sous seing privé est argué de faux. En effet, l'époux propriétaire pourra saisir tout simplement le tribunal de première instance chambre répressive du domicile de l'épouse. Cette décision, rendue par la Cour de cassation, constitue une conduite préjudiciable et une constatation du caractère faux du document déni d'une valeur probante et de vérité adéquate à la réalité et surtout au rapport d'expertise.

En éludant les raisons susceptibles de rejeter la création du droit de *l'Kad et Saaya*, il est possible d'examiner la valeur des arguments du pourvoi, validée par les juges du fond en estimant, que dans le cadre de leur appréciation souveraine, ils auraient fait une exacte application à la jurisprudence de *l'Kad et Saaya*. L'orientation de la Cour de cassation s'affine et se conclut sur une double teinte : elle a décidé dans un premier temps, d'opter pour le choix d'une indemnisation du fait de la participation minimale de l'épouse à la fructification des biens objet de litige,

et que la question de la reconnaissance de la copropriété révèle la sacralité du droit de propriété comme une perspective de pouvoir efficacement et complètement protégé.

L'armature du droit coutumier de l'Kad et Saaya

Les déclinaisons jurisprudentielles sur le sujet de la reconnaissance du droit coutumier *de l'Kad et Saaya* ne s'assimilent qu'à des questions relatives au logement de famille, il reste que rarement l'épouse en sort copropriétaire, elle n'est apte que d'une indemnisation sur sa participation. De plus, l'analyse des arrêts établit que la question de la reconnaissance du droit coutumier *de l'Kad et Saaya* se limite à des soucis de protection du droit de propriété. Il apparaît qu'en apportant cette dernière précision, le droit coutumier de *l'Kad et Saaya* soulève-t-il une question centrale : *L'indemnisation, n'est-elle pas le principe et la reconnaissance de la copropriété est l'exception?*

La réponse à une telle question peut être apportée par la vivacité de la jurisprudence sur ce thème et la prise en considération des preuves soulevées par les demandeuses qui dépendent toutefois des pouvoirs discrétionnaires des juges de fond. Enveloppé dans la cohérence qui guide la jurisprudence de *l'Kad et Saaya*. La Cour de cassation rend des arrêts qui agissent de concert dans le même sens du droit coutumier de *l'Kad et Saaya*. Ces espèces affichent une préférence pour une indemnisation, reflétant une proportion minimale en considération de l'effort et la contribution qu'elles donnent au travail de l'épouse.

Les arguments en faveur de l'octroi d'une indemnisation s'appuient sur l'analyse de la contribution de l'épouse. L'arrêt rendu le 22 juillet 2014 par la Cour de cassation ¹qualifie l'effort de l'épouse mis sur l'acquisition et la construction du logement de famille de simple participation. L'expert désigné dans ce sens est apte à mener une enquête sur le sujet. Les différentes preuves existantes, bien qu'appuyée par sa fonction de couturière, et que l'acte sous-seing-privé donne lieu à une reconnaissance sur son droit de *l'Kad et Saaya*, en sorte que, comme celui qui a contribué à la construction du logement, par l'encadrement, la supervision et le cuisinage aux ouvriers manœuvre du bâtiment, montrent que l'épouse est un acteur fictive dans la construction et que sa participation financière lui ouvre le droit à une indemnisation sur le fondement de la jurisprudence *de l'Kad et Saaya*. Il faut revenir sur cette décision et remettre en cause la solution du litige. La demanderesse au pourvoi estimait que le mérite de la moitié du logement de famille est le fruit d'un engagement physique et financier, dont la validité devant donner lieu à une copropriété. Or, l'ultime passage au fond et à l'examen des moyens du pourvoi aurait certainement conduit au rejet du pourvoi.

Un autre arrêt de cassation² confirme cette position en énonçant qu'une contribution qui se manifeste dans le paiement des quittances des ouvriers manœuvre du bâtiment passe nécessairement par une participation à la construction

¹ Cass. Ch. civ., 22 Juil 2014, n° 582/744-1-2-2013.

² Cass. Ch. civ., 29 Nov 2016, n° 748/873-1-2-2015.

du logement de famille, ce qui est bien légitime. La Cour de cassation a cassé l'arrêt d'appel au motif qu'elle n'avait pas investigué sur le bien-fondé de la preuve et avait considéré cette participation comme un service aperçu comme une absence de contrepartie qui relevait auparavant d'intentions familiales.

Un troisième arrêt de rejet en la matière s'inscrit dans la lignée des objectifs de la jurisprudence *de l'Kad et Saaya*. Dans cet arrêt¹, la Haute juridiction traite à nouveau *l'Kad et Saaya* dans le cadre d'effort fournis à la construction du logement de famille dans lequel la copropriété était rejetée. La position de la Cour de cassation est constante bien que ses décisions de cassation des arrêts d'appel soient limitées et justifiées par l'absence de motivation, il y apparaît que les arrêts de rejet sont souvent ce que retiennent les magistrats comme décision dans les contentieux familiaux qui s'inscrivent dans la logique de la reconnaissance du droit coutumier de l'Kad et Saaya.

Les juges de fond ont poursuivi un travail de sélection entre l'effort nécessitant toutefois une indemnisation, qu'à reconnaître un droit coutumier *de l'Kad et Saaya* sur le logement de famille, ce qui induit nécessairement à une copropriété, exigeant, pour être efficaces, une preuve qui confirme l'idée pour que la propriété soit attribuée qu'elle soit reconnue, qualifiée par les juges, établi par le conservateur foncier sur le titre foncier du fait de la copropriété du couple.

¹ Cass. Ch. civ., 26 Jan 2016, n° 99/601-1-2-2014.

Rares sont les décisions tranchées sur la reconnaissance d'un droit de propriété de l'épouse sur le bien objet de litige qui l'intègre au monde de la copropriété en se préoccupant de ce que représente le droit coutumier de *l'Kad et Saaya* comme quote-part ou un bien indivis. La ligne jurisprudentielle suivait un seul but, rarement conjuguée en copropriété, c'est généralement l'indemnisation. Il en va souvent de même pour les conséquences de cette souveraineté de distinction qui sont plus confuse et généralement défendues par les preuves qui ressemblent vaguement aux actes sous seing privé que deux Adouls peuvent accomplir et qui sont, selon le cas, annulable pour inscription de faux et vérifiable à la suite d'une expertise éventuellement effectuée, tenant compte notamment les preuves présentées au tribunal.

On trouvait qu'il y a un élément un peu choquant dans l'arrêt de la Cour de cassation du 20 décembre 2016¹. La primauté de la propriété contenue dans l'ensemble des arrêts cités ci-dessus repose sur une analyse protectrice du droit de propriété de l'époux. Cet arrêt apporte des éléments de réflexion sur la question de l'attribution d'une quote-part dans le bien objet de litige, notamment parce qu'elle prévoyait un seuil flou quand elle accepte la copropriété qui doit, selon la jurisprudence *de l'Kad et Saaya*, être restreinte dans des circonstances qui constituent des mesures nécessaires de gestion patrimoniale dans une vie conjugale.

¹ Cass. Ch. civ., 20 Déc 2016, n° 780/469-1-2-2015.

En l'espèce, le juge reconnaît que la participation de l'épouse, même s'il ne possède qu'un acte sous seing privé, suffit en lui-même de justifier sa contribution financière au logement de famille. Cela est particulièrement révélateur dans les preuves qu'il a présentées au tribunal à l'issue de leur examen, la Cour d'appel jugeait à bon droit le refus de l'époux de reconnaître les ressources financières de l'épouse et a estimé qu'il appartenait à l'époux de prouver la véracité des preuves versées. Cette décision s'inscrit dans la lignée jurisprudentielle de *l'Kad et Saaya*. Consacrant certaines jurisprudences pour démontrer la motivation juridique, loin d'être un jugement de valeur et beaucoup plus légitime, que son application soit une valeur ajoutée dans l'ordre jurisprudentiel marocain. Dans cette voie, il importe que la décision accordant le tiers du logement de famille à l'épouse soit une reconnaissance de la participation de la femme à la fructification des biens acquis pendant le mariage et que les preuves de l'épouse soient de valeur probante. Qu'au vu de l'expertise, le juge rejette la demande du pourvoi, et valide l'expertise qui octroie un droit indivis sur le bien objet de litige dans lequel la Cour reconnaît le droit de propriété sur le droit coutumier de *l'Kad et Saaya*. Précisément, dans cet arrêt, la Cour de cassation est venue peaufiner sa position qu'elle avait prise vingt et un an auparavant. La réponse à la question de la qualification des faits entourant la participation de l'épouse à la fructification du patrimoine de son époux, dans ce cas, le travail est subordonné au pouvoir discrétionnaire du juge d'appel et au respect du sens la jurisprudence de *l'Kad et Saaya*.

Il était souhaité que soit précisé que la qualification des faits doit prendre en compte deux éléments particuliers, propres à cette situation. D'une part qu'en tant que contribuant, l'acte sous-seing-privé doit être rapproché de sa situation financière à l'époque de l'acquisition car l'acte n'a pas à profiter de l'authenticité ou de la valeur probante d'un acte authentique, mais elle faut qu'elle s'assimile davantage, sous une stricte vérification des déclarations des témoins, à une période de l'existence d'une contribution de l'épouse, qui est obligé de justifier que ses ressources soient en charge de cette participation, il faut que les témoins en aient connaissance : elle doit être capable de couvrir au moins une partie du montant d'achat du bien ce qui engagerait l'action du droit coutumier de *l'Kad et Saaya* contre le propriétaire du bien litigieux.

La question de la reconnaissance de la copropriété est un dosage jurisprudentiel entre les ressources de l'épouse et les ressources de l'époux. Le tout compliqué par le fait que l'époux, parvenu à cette époque (avant la modification du Code de la Famille Marocain)¹ et à l'alchimie technique pour obtenir un équilibre satisfaisant

¹ L'ancien code de la famille répand à l'image d'un époux, chef de famille totalement responsable des charges familiales. L'émergence de nouvelles idées et des textes des lois défendues par l'occident d'une vision protectrice des droits de la femme ont entraîné l'amélioration de ses conditions de vie et ont allégé le combat de l'égalité avec l'homme. Ce nouvel air est en conformité avec la nouvelle perception juridique de la femme comme chef de la famille. Le législateur marocain a su s'adapter en rajoutant dans son premier article qui définit le mariage comme « *une union légale et durable, entre un homme et une femme. Il a pour but la vie dans la fidélité réciproque, la pureté et la fondation d'une famille stable sous la direction des deux époux* ». Cet article prend une nouvelle position destinées à préserver la stabilité de la famille. L'objectif

entre ses ressources et ses charges familiales, Il n'est d'abord pas question de privilégier les arguments du pourvoi qui présentent une attitude contre la reconnaissance du juge d'appel d'un tiers sur le bien litigieux serait moins bénéfique. À l'inverse, les arguments de l'appel qui expose que l'épouse, reste sous l'influence du droit coutumier de *l'Kad et Saaya* tant qu'elle a reçu une donation de sa mère, il suffit d'être vendu à l'époque de l'acquisition du bien. Néanmoins, cette donation aura d'effet autant que la vente du bien objet de donation était enregistrée auprès de la conservation foncière sur le titre foncier. Un semblable examen s'impose pour sa part successorale qu'il s'agisse de la moitié d'un appartement, la vente, pour être bien comprise qu'il est possible de saisir la réelle portée du droit coutumier qui régit son comportement de *l'Kad et Saaya*, soit conclue dans la période qui s'écoule depuis l'établissement de la promesse de vente du bien litigieux.

De nouveau, en se fondant sur l'idée que l'épouse était couturière, il faut en tirer les conclusions qui s'imposent. L'épouse, en tant que conjoint, peut utiliser ses ressources pour assurer les besoins de sa famille, dans le cadre d'une coopération conjugale.

Si les deux premières contributions ne posent pas de soucis, mais s'efforcent d'établir le droit coutumier de *l'Kad et Saaya*, le troisième est plus connu, le

poursuivi est double. Il s'agit d'une part de créer une relation plus égalitaire afin de rendre compatibles la nouvelle situation de la femme et celle de l'ordre juridique interne. Il s'agit d'une étape indispensable, préliminaire à la véritable responsabilisation du couple de toutes fonctions de directions ou d'encadrement de la famille équivaut à l'affirmation d'une égalité parfaite.

considérant comme une déclaration jurisprudentielle qu'elle a pourtant une pertinence considérable que les décisions de l'*Kad et Saaya* accordant une indemnisation aux femmes contributives ne dressent pas de barrières face à cette liberté de souveraineté. De cette manière, cet arrêt de rejet a un horizon d'application suffisamment claire, il marche sur les traces imprimées auparavant par la jurisprudence de l'*Kad et Saaya* pour qu'une décision prévoyant la reconnaissance de la copropriété soit conforme à cette ligne tracée par cet arrêt de principe qui est intéressante car elle s'approche singulièrement de la définition constante que le sort du droit coutumier de l'*Kad et Saaya* ne se limite pas à une indemnisation que s'il s'agit d'une capacité minime des ressources à couvrir une grande quote-part du bien litigieux, qui se traduit nécessairement par un travail dans des métiers traditionnels que les ressources que lui prodiguent sont dans l'incapacité d'assurer le bien de l'espèce.

La question reste, *mais serait-il possible de lui rejeter une telle demande si elle s'était occupée aussi bien des charges familiales? Existe-t-il une barrière jurisprudentielle recevable de sa contribution à l'acquisition du bien?* La seule preuve acceptable est la présence, des dons, un héritage suffirait à établir la quote-part réclamée par l'épouse sur le bien. Pour que la jurisprudence de l'*Kad et Saaya* soit applicable, le préalable de sa mise en œuvre tient dans la délimitation des personnes auxquelles elle s'applique. La prise en considération de ce droit coutumier

dépend toutefois de deux critères tenant à la situation du bien litigieux et à la contribution de la femme dans sa fructification.

Le rapprochement pratique, dans certaines circonstances, entre le régime de la communauté d'acquêts et l'*Kad et Saaya*, apporte un détail particulier. La question du choix d'un régime matrimonial était moyennement discutée par la doctrine, le document annexe à l'acte du mariage ne consistant qu'à restreindre l'immixtion du juge du fond sur ce point. S'agit-il d'un nouveau régime matrimonial qui peut, selon le cas, entraîner des conséquences juridiques au plan de la création d'un droit réel de propriété ? Mais en soi, la jurisprudence de l'*Kad et Saaya* ne peut pas être considérée comme un régime matrimonial. Il est perceptible que le but premier de cette création jurisprudentielle était davantage un souci d'apaisement des conflits afin de préserver les intérêts patrimoniaux de chacun des époux. La priorité d'alors était davantage la détermination du régime matrimonial que de laisser à la jurisprudence le soin de déterminer à ce que sa jurisprudence de l'*Kad et Saaya* soit appliquée ou non applicable, car selon eux, le préalable de sa mise en œuvre tient dans l'authenticité des preuves suffisantes pour l'apprécier concrètement.

BIBLIOGRAPHIE

Ouvrages, traités, manuels, encyclopédies et thèses

- **IBN MANDOUR (J.)**, *la langue des arabes*, T. Kad 3e éd., Dar bayrout pour impression et publication, Beyrout, 1968, p. 377.
- **PETERKA (N.) ET MALAURIE (PH.)**, *Les régimes matrimoniaux*, LGDJ, 8e éd., 2021 ;
- **ANDRE (C.)**, *Droit civil, régimes matrimoniaux*, litec, éd juris class, Paris 11^e, 2002, p. 233 et s.
- **PILIPPE (M.) et LAURENT (A.)**, *Droit civil, les régimes matrimoniaux*, defrénois, éd juridiques associées, Paris, 2004, p. 125 et s.
- **EL MALKI (H.)**, *Le régime de el Kad et Saaya*, impression et publication– Librairie Dar salam, Rabat, 2002.
- **LAFOND (J.)**, *Les sources des droit coutumier dans le sous le statut personnel et successoral*, éd imprimerie du sous, Agadir (D.I.N.C), p.77.
- **ABDERRAZAK (M.)**, *La femme et la loi Au Maroc*, dir. F. Mernissi, éd le Fennec, 2^e éd, 1993. p:57–58.
- **LAPANNE-JOINVILLE (J.)**, *Le régime des biens entre époux dans Le rite Malékite*, R.M.D, 1950.

- **EL CHAFII (M.)**, *Le droit de la famille entre stabilité et évolution*, 1^e éd., Librairie Nationale, Marrakech, 1998.
- **BEN MAAJOUZ (M.)**, *Les droits réels entre le fiqh et la pratique juridique marocaine*, 2^e éd., Librairie El Najah, Casablanca, 1999.

Articles, chroniques et rapports

- **VAUVILLE (FR.)**, « Quelles sanctions en cas de violation d'une règle de cogestion ? », *RJPF*, 2007, p. 16.
- **FATNA (S.)**, « Les relations patrimoniales de la famille dans le nouveau code », *R.M.D.E.D Numéro spécial relatif à la journée d'étude «la famille marocaine entre le fiqh maLékite et le droit positif»*, n°50-2004, p. 33.
- **NAJIA (T.)**, « Gestion contractuelle des affaires familiales, réalité et droits de l'époux », *commentaire, R.A.J*, n° 11-Déc. 1998.
- **ALANSARI (A.)**, « L'applicabilité de la notion de l'kad et saaya dans le fiqh malikit et le travail judiciaire », *Revue judiciaire*, n° 39-Déc. 2005, p. 140.

**Application de la pédagogie différenciée
dans l'enseignement apprentissage de la langue
amazighe dans un contexte de diversité linguistique**

Dr. Ismail MERHARI, administrateur pédagogique

Doctorat en études amazighes

A l'Université Sidi Mohamed Ben Abdellah,

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Fès-Saïs

Maroc

Résumé

Le présent article, intitulé « *Application de la pédagogie différenciée dans l'enseignement apprentissage de l'amazighe dans un contexte de diversité linguistique* », met en avant l'enseignement/ apprentissage de la langue amazighe en contexte scolaire hétérogène.

Il a pour originalité de saisir les ressorts de l'enseignement de l'amazighe, dans une classe diversifiée¹, afin de comprendre si cet enseignement **met en place** une pédagogie susceptible de répondre à l'hétérogénéité linguistique des apprenants amazighophones et « non amazighophones »².

¹Bien que la diversité évoque généralement une multitude de différences (sexe, style d'apprentissage, âge...), elle fait allusion dans cet article uniquement à la diversité linguistique dans une classe d'amazighe où les apprenants natifs ou non natifs apprennent cette langue

²Dans le contexte où les deux langues se côtoient, nous préférons employer les termes « non amazighophone » et « non natif » au lieu d' « allophone » qui signifie selon le dictionnaire Le Robert « Personne dont la langue maternelle est une langue étrangère, dans la communauté où elle se trouve »

Il cherche à trouver la réponse à la question essentielle : **Cet enseignement présente-t-il une pédagogie qui respecte la diversité** de ces apprenants ?

Pour répondre à cette question, il s'avère nécessaire, d'effectuer une analyse de ce programme, de prendre en considération quelques principes pédagogiques qui paraissent nécessaires pour évaluer le programme d'enseignement de l'amazighe et de préciser ses orientations pédagogiques.

Si la réponse est négative, il sera légitime de penser à exploiter certaines méthodes éprouvées qui peuvent contribuer à rompre avec l'uniformité du cours qui ne prend pas en considération les différences linguistiques constatées dans les classes hétérogènes de l'amazighe.

Nous adoptons la pédagogie différenciée (différenciation pédagogique ou éducation différenciée), une forme d'enseignement, qui, au lieu d'ignorer les différences linguistiques, cherche à les gérer, en donnant aux différents apprenants des opportunités de se développer et d'apprendre quel que soit leur profil linguistique.

En prenant appui sur cette pédagogie, nous proposons de nouvelles solutions pour l'enseignement de la langue amazighe dans un contexte de diversité linguistique.

Termes clés : Langue amazighe – pédagogie différenciée – diversité linguistique-enseignement- apprentissage.

Le présent article, qui met en avant l'enseignement/ apprentissage de l'amazighe en contexte scolaire hétérogène, cherche, en s'appuyant sur la pédagogie différenciée, à proposer des pistes de solution visant à mieux cibler et adapter les pratiques d'enseignement de l'amazighe aux divers profils linguistiques des apprenants.

En abordant l'enseignement/apprentissage de la langue amazighe qui prend comme point central la diversité linguistique des apprenants, cet article propose comme solution le recours à la pédagogie différenciée.

Cet article se divise en quatre parties. La première cherche tout d'abord à préciser quelques concepts qui font l'objet de discussion dans le domaine de l'enseignement/ apprentissage des langues dans un contexte diversifié. Elle donne des définitions de trois concepts clés figurant dans le titre de cet article. La seconde traite des deux principes à respecter pour aborder le programme de l'enseignement de l'amazighe. La troisième présente une étude analytique du programme. La dernière met en application la pédagogie différenciée en proposant un ensemble d'activités diversifiées, accessibles aux apprenants de l'amazighe, quelque que soit leur répertoire verbal.

1. Définition de quelques termes clés

Soulignons d'abord que la signification des termes figurant dans cet article pourrait être différente d'un auteur à l'autre selon les références théoriques. Afin

d'éviter le flou conceptuel qui peut en résulter, il convient de commencer par les définir.

1.1. L'enseignement

Tout d'abord, Il est important de souligner que l'enseignement et l'apprentissage d'une discipline sont inséparables, car on ne peut parler de l'un sans mentionner l'autre, étant donné qu'ils représentent le noyau du système éducatif. Ils sont liés dans la mesure où, pour dispenser des savoirs, il est primordial d'accompagner les étudiants dans leur apprentissage.

Dans le Robert, le mot enseignement désigne une « *action, art d'enseigner* »¹. C'est-à-dire la manière dont se fait l'acte de transmettre les apprentissages. Il convient en outre de préciser qu'enseigner ne signifie pas que transmettre des connaissances, mais de :« *susciter des activités d'apprentissage et les alimenter par des matériaux appropriés. Ceux-ci consistent en informations que l'on émet pour que d'autres les saisissent.* »²

L'enseignement comprend alors les activités de l'enseignant pour organiser l'apprentissage de ses apprenants, ainsi que ses activités pour contrôler les cours et les résultats de cet apprentissage.

¹Le Robert, dictionnaire de français, Sejer, Paris, 2005, p.147

²NOT, L., Enseigner et faire apprendre, Toulouse : Privat, 1987, p.59

1.2. Apprentissage

Il est à noter que la définition du concept d'apprentissage varie selon les théories de l'apprentissage. Dans cette perspective, nous nous sommes référés à la définition du didacticien J.P. Cuq pour qui,

*l'apprentissage est la démarche consciente, volontaire et observable dans laquelle un apprenant s'engage, et qui a pour but l'appropriation. L'apprentissage peut être défini comme un ensemble de décisions relatives aux actions à entreprendre dans le but d'acquérir des savoirs ou des savoir-faire en langue étrangère.*¹

L'apprentissage est donc un processus d'acquisition de connaissances, de compétences, de valeurs et d'attitudes, qui s'effectue par l'étude, l'enseignement ou l'expérience. Cela se rapporte à l'éducation et peut se réaliser dans des environnements formels comme des établissements scolaires ou universitaires, où le matériel est structuré en sujets et évalué par le biais d'épreuves et d'examens.

Dans l'enseignement et l'apprentissage d'une langue, l'enseignant et l'apprenant sont les deux acteurs essentiels de l'acte d'enseignement apprentissage. Le travail de l'enseignant consiste à motiver les apprenants en créant des conditions favorables afin de mobiliser leurs ressources. C'est à lui de gérer les diverses activités proposées et de s'impliquer dans le processus d'enseignement/apprentissage, car les nouvelles

¹ CUQ, J-P., (Dir.), Dictionnaire de didactique du français langue étrangère et seconde. Paris : ASDIFLE – CLE International, 2003, p.22

pédagogies mettent l'apprenant au centre de l'opération enseignement/apprentissage en lui accordant un rôle actif. C'est-à-dire qu'il doit arriver, à l'aide de l'enseignant, à construire ses apprentissages lui-même. L'apprenant devient un participant actif et un co-constructeur de connaissances parmi les autres apprenants. Il devient également susceptible de retenir les faits qu'il découvre et construit.

1.3. La diversité linguistique

Il n'existe pas de définition de "diversité linguistique" universellement reconnue. Elle est abordée beaucoup plus au niveau théorique que pratique. « *Depuis plusieurs années, la diversité linguistique est devenue l'objet de réflexions, notamment sur le plan théorique.* »¹

C'est au travers de différentes définitions que nous cherchons à forger une définition propre à l'enseignement de l'amazighe face à la diversité linguistique des apprenants.

Actuellement, le monde devient, de plus en plus, un espace multilingue qui, en principe, ne doit pas se construire au détriment d'une langue déterminée, mais doit démontrer l'enrichissement que peut apporter la diversité linguistique. Ainsi, « *La notion de "diversité" semble être universelle. (...) elle découle de la conception que*

¹ MARAILLET, É. & ARMAND, F., « *L'éveil aux langues : des enfants du primaire parlent des langues et de la diversité linguistique* », Les Cahiers du Gres, 6(2), 2006, pp.17-34. <https://doi.org/10.7202/014445ar>

l'on se forge de l'homogénéité d'un ensemble »¹. Cette citation nous permet de relever que la diversité linguistique a une valeur très puissante dans le monde globalisé.

C'est pourquoi plusieurs systèmes éducatifs ont introduit la diversité linguistique dans l'enseignement des langues. « *C'est bien évidemment à l'école et dans le système éducatif que devrait s'apprendre la diversité linguistique,* »²

Dans cet article, nous utilisons l'expression « diversité linguistique », pour parler des enfants qui viennent des foyers et communautés où l'amazighe n'est pas la langue maternelle et qui apprennent cette langue à l'école à côté de locuteurs natifs.

Plusieurs chercheurs pensent que la diversité linguistique à l'école permet de promouvoir la tolérance et le respect envers les autres cultures, car elle aide à comprendre de nouvelles formes d'expression et de communication. De ce fait, « *le thème de la diversité linguistique est devenu depuis peu un sujet d'actualité, (.....). un enjeu majeur de société* »³. Ce phénomène social concerne à la fois l'individu et la société et a des répercussions considérables sur les deux.

¹JUCQUOIS Guy. 1. *La diversité des langues*. In : Bulletin de la Classe des lettres et des sciences morales et politiques, tome 17, n°7-12, 2006, pp.354-369 ; <https://doi.org/10.3406/barb.2006.38934>

²Association des Universités Francophones. Diversité linguistique, diversités culturelles. https://apf-francophonie.org › files › div_cult1

³MARAILLET, É. & ARMAND, F., « *L'éveil aux langues : des enfants du primaire parlent des langues et de la diversité linguistique* », *op.cit.*

1.4. La pédagogie différenciée

Il existe plusieurs définitions de la pédagogie différenciée. Nous proposons ci-après quelques définitions que nous jugeons utiles. Nous commençons par citer une définition qui met en corrélation la différenciation et la diversité des apprenants.

Dans ce sens, L., Legrand, considérerait que : *«Le terme de pédagogie différenciée veut désigner un effort de diversification méthodologique susceptible de répondre à la diversité des élèves »*¹. Dans ce cas, l'enseignement est conçu, dans la pédagogie différenciée, comme un enseignement adapté à la diversité des apprenants.

La pédagogie différenciée met également l'accent sur la variété des actions proposées pour permettre à chacun de réussir. Ainsi, M., Fournier notait que : *« Pour les formateurs qui prônent ces pratiques, différencier n'est pas répéter d'une autre manière, mais varier le plus possible leurs actions, pour que chacun puisse rencontrer, à un moment ou l'autre de son cursus, des situations dans lesquelles il puisse réussir »*².

Cette pédagogie permet alors à l'enseignant d'intégrer dans le processus d'apprentissage des décisions pédagogiques éclairées sur les différentes manières d'apprendre.

¹**LEGRAND. L., La différenciation pédagogique, Editions du Scarabée, 1986.**

²FOURNIER. M. (1996, février-mars). La pédagogie différenciée. *Sciences humaines, Hors série 12*, p.26.

Bref, la pédagogie différenciée est une démarche qui « bouscule » la salle de classe. Elle offre plusieurs options d'apprentissages aux apprenants quel que soit leur profil linguistique. Elle permet aux apprenants d'accéder au même programme de différentes manières. Cela rend l'expérience d'apprentissage plus rentable.

2. Quelques principes pour analyser le programme de langue amazighe

Avant d'aborder l'analyse des programmes de l'amazighe, nous tenons à rappeler deux principes sur lesquels nous nous sommes basés. Le premier insiste sur la nécessité d'offrir des opportunités égales aux élèves des profils linguistiques différents. Le second souligne l'importance de bousculer les idées préconçues à propos de la diversité linguistique.

2.1. Des opportunités égales pour les apprenants des profils linguistiques différents.

L'école est tenue d'offrir des opportunités égales aux élèves des profils linguistiques différents. Comme le souligne Dabène, « *l'institution scolaire a vocation à accueillir tous les élèves quelle que soit leur origine culturelle et linguistique, et à œuvrer à l'inclusion et à la cohésion sociale* »¹.

L'enseignement de l'amazighe doit accorder une attention particulière aux groupes les plus à risque tels que les élèves dont la langue amazighe est considérée

¹ DABÈNE, L., *Repères sociolinguistiques pour l'enseignement des langues*, Paris : Hachette, 1994

comme une langue seconde ou étrangère, mais sans négliger ceux dont l'amazighe est la langue maternelle. Il s'agit d'un « *processus dans lequel l'École essaie de répondre aux besoins de tous* »¹.

Il est donc légitime que l'école réponde sans aucune discrimination à la diversité des besoins de tous les élèves, aussi bien ceux qui présentent des difficultés linguistiques en apprenant l'amazighe que ceux qui sont plus disposés à apprendre leur propre langue.

2. 2. La déstabilisation des anciennes convictions et prémisses

L'enseignement et l'apprentissage de l'amazighe dans une classe hétérogène est assurément un processus complexe, qui contribue à déstabiliser les anciennes convictions et prémisses pédagogiques. Ainsi, « *embrasser pleinement la diversité linguistique et culturelle est, pour le système scolaire, une démarche complexe qui bouscule certaines traditions et conceptions de l'enseignement* »².

L'enseignement de l'amazighe dans un contexte diversifié implique de nouvelles exigences au niveau méthodologique et didactique, comme le risque d'un

¹ TREMBLAY, P., Inclusion scolaire : dispositifs et pratiques pédagogiques, Éditions de Boeck : Bruxelles, 2012, p.39.

² LORY, M.-P., Les approches pédagogiques qui valorisent la diversité linguistique et culturelle pour repenser de façon inclusive la francophonie en contexte minoritaire. *Arborescences*, (13), 2023, pp.36–48.

<https://doi.org/10.7202/1107653ar>

changement radical et/ ou d'une adaptation plus ou moins larges des contenus et des approches, voire des programmes.

Face à une telle diversité, les mesures institutionnelles, méthodologiques et didactiques pertinentes méritent d'être adoptées. Le **programme scolaire** de l'amazighe ne doit en aucun cas constituer une barrière génératrice d'échec ou empêcher les apprenants d'accéder au savoir. Il doit en revanche garantir l'accès de tous à l'apprentissage.

3. Etude analytique du programme de la langue amazighe

Le programme officiel de l'amazighe ne spécifie pas le profil linguistique du public bénéficiaire.

3.1. L'absence de la diversité linguistique dans le programme de l'amazighe

Le programme officiel de l'amazighe ne tient pas compte de la diversité linguistique des enfants marocains qui apprennent cette langue. Autrement dit, il ne prend pas en considération l'ensemble des apprenants pour qui la langue maternelle n'est pas l'amazighe.

Il est dominé par l'idéologie linguistique standard d'apprentissage des langues. Ainsi, il présente une vision unique et exclut la diversité linguistique comme une ressource d'apprentissage. Ce modèle standardisé contient des contenus, des

objectifs, une méthodologie et des évaluations pour tous les apprenants quel que soit leur profil linguistique¹.

Marqué par des pratiques ancrées dans un système monolingue, il ne présente pas d'approches pédagogiques permettant de prendre en compte les deux langues présentes dans une classe d'amazighe. Il ne propose pas de stratégies d'action pertinentes pouvant être utilisées par les enseignants afin de se familiariser avec la diversité linguistique présente dans leurs classes.

Il fait certes allusion à la pédagogie de différenciation, mais ne fournit pas aux enseignants des activités spécifiques qu'ils peuvent mettre en œuvre en classe. En tant que professeurs de l'amazighe, les enseignants ont besoin de comprendre « la pédagogie différenciée » non pas en termes de généralités, mais en termes de mise en pratique.

L'élaboration du programme de l'amazighe, comme n'importe quel programme, est un projet qui nécessite de tenir compte de nombreux facteurs. Nous nous contentons de citer ici deux facteurs qui ne semblent pas suffisamment précis ou qui provoquent des polémiques dans ce programme.

Le premier est relatif à l'inadaptation de ce programme à la diversité des profils des apprenants dans une classe (arabophones, amazighophones ou les deux à la fois).

¹ أنظر المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي، مديرية المناهج، يوليوز 2021، ص. 142-214.

Le deuxième a trait à l'absence de diversification des approches proposées qui ne répondent pas parfois aux diverses attentes des apprenants d'une classe homogène.

De manière générale, un programme qui ne s'appuie pas sur les fondements linguistiques et culturels des apprenants est considéré comme un simple recueil de matières à enseigner, quelle que soit la langue véhiculaire. À cet égard, le programme de langue amazighe ne prend pas en compte, de façon claire, les particularités culturelles et linguistiques des différentes communautés linguistiques qu'il vise.

3.2. Absence d'une mise en pratique de la diversité linguistique au sein des classes hétérogènes

Les conditions d'enseignement de l'amazighe au sein des classes diversifiées ne sont pas prises en compte par les institutions éducatives. Devant une telle situation, les enseignants cherchent à trouver des solutions en expérimentant des manières de faire directement tirées de leurs pratiques au sein de ces groupes hétérogènes.

Il est crucial de fournir aux enseignants de l'amazighe des activités spécifiques qu'ils pourraient mettre en œuvre. Ces enseignants mettent en application un programme éducatif national unique conçu pour les apprenants ayant un profil linguistique unique.

Le défi auquel sont confrontés ces enseignants dans les écoles est énorme et pour certains, difficile à surmonter. Il leur faut non seulement s'occuper des élèves natifs, mais aussi mener d'autres activités avec les non natifs.

Les enseignants de l'amazighe sont contraints d'effectuer quotidiennement le travail pédagogique qui se caractérise par la conduite routinière de la classe uniforme, dans les conditions pédagogiques imposées par le système scolaire monolingue ; or il existe d'autres façons par lesquelles ils peuvent adopter des pratiques pour relever les défis liés au travail avec des groupes linguistiquement hétérogènes.

4. L'application de la pédagogie différenciée

Dans une classe hétérogène composée, d'apprenants amazighophones et non amazighophones, la diversité d'approches en langue amazighe devient particulièrement indispensable puisque les différences linguistiques entre les élèves sont si graves qu'elles ne puissent plus être influencées par les seules mesures méthodologiques et pédagogiques présentées dans les orientations ou dans le guide de l'enseignant.

En raison des différentes situations d'apprentissage destinées à un public hétérogène constituant l'effectif d'une classe de langue amazighe, nous jugeons utiles de proposer quelques points d'enseignement diversifié en mettant en application la pédagogie différenciée.

Pour garantir que tous les élèves aient la possibilité d'apprendre et de s'épanouir dans une classe diversifiée, il est vivement conseillé de recourir à diverses stratégies pour créer un environnement d'apprentissage profitable à tous. Nous avançons à l'occasion quelques propositions qui touchent surtout l'enseignement de la langue amazighe à une diversité d'apprenants.

Nous présentons d'abord des propositions pédagogiques et didactiques à considérer dans un contexte de diversité linguistique. Les approches et les stratégies proposées, issues en grande partie de la pédagogie différenciée semblent être très favorables à la réalisation de cet objectif, d'une manière pratique. D'autres propositions concernant la formation des enseignants seront avancées.

Nous nous abstenons d'aborder « la pédagogie de projet », « le travail par groupe » qui sont cités dans le programme ; cependant ces concepts n'intègrent pas la diversité des apprenants, mais concernent l'enseignement d'une langue donnée à un groupe homogène.

4.1. Pour une mise en œuvre de la pédagogie différenciée

L'application de la pédagogie différenciée en classe de langue amazighe peut résoudre les problèmes d'hétérogénéité dans les cours dispensés aux apprenants dans un contexte hétérogène.

En ce qui concerne la différenciation, plusieurs objets peuvent être différenciés. Dans cette optique, Christian PUREN compte 9 domaines (ou axes) de

différenciation¹. Cependant, nous nous contentons d'exploiter les 4 axes de communication qui sont : « les contenus, les processus, les structures et les produits » dans nos propositions.

4.1.1. Différenciation au niveau du contenu

La modification des contenus d'une leçon tient une place importante dans les domaines de la différenciation. Elle a un impact sur l'accès des apprenants, quelle que soit leur langue maternelle, à l'information. Différencier le contenu c'est l'adapter au niveau scolaire des élèves et à leur niveau de maîtrise de la langue. Deux cas de figure peuvent être envisagés :

*Certains apprenants d'une même classe peuvent être totalement familiers avec le contenu de la leçon alors que d'autres ne le sont pas du tout. L'exemple le plus clair c'est celui des cours de la communication orale. Cela nécessite une modification totale du contenu destiné aux apprenants en fonction de leur profil linguistique.

*Certains apprenants d'une même classe peuvent avoir une maîtrise partielle d'une leçon alors que d'autres ne la maîtrisent pas. L'exemple le plus précis c'est celui des cours de grammaire. Dans ce cas, il est possible de réaliser l'activité proposée de manière similaire, mais avec différents degrés de difficulté.

¹christian.puren@gmail.com et sabirfesmar@yahoo.fr

Formation continue d'enseignants du primaire Meknès-Fès, 24-28 février 2014

Exemple de différenciation au niveau du contenu :

–Cours de communication orale (Thème « La famille ») – Niveau 2^{ème} année du primaire.

Profil	Contenu du cours	Observation
Apprenants natifs	*utiliser la communication orale pour s'exprimer et partager des informations, des expériences, des idées et des sentiments dans le contexte familial ; *utiliser les connaissances déjà construites sur le monde familial, social, culturel de l'apprenant amazigh ; *discuter de sujet de la famille en soulignant l'importance de chaque configuration familiale ; *discuter des informations recueillies et *synthétiser le débat.	Le contenu est inutile puisque l'apprenant amazigh parle couramment sa langue, ce qui lui permet d'accéder à d'autres connaissances sans recourir, ni aux dialogues déclencheurs, ni aux actes de langage. Son répertoire verbal lui épargne le recours à ces types de cours, qui constituent une perte de temps.
Apprenants non natifs	L'approche communicative, pour enseigner l'amazigh aux apprenants non natifs, est un excellent outil pour créer des situations de communication motivantes au sein d'une classe composée totalement d'enfants non natifs. Il s'agit donc de développer leur compétence communicative, en amazighe, considérée comme une langue	Sachant que les élèves non natifs ne parlent pas la langue amazighe il s'avère nécessaire de leur enseigner les actes de langage et le vocabulaire, selon l'approche communicative, pour qu'ils les exploitent dans

	étrangère, en leur faisant acquérir d'une part, un savoir linguistique et pragmatique et en développant, d'autre part, leur capacité de compréhension des éléments langagiers et de construction du sens et l'expression	des situations de communications en amazighe, considérée comme une langue seconde ou étrangère.
--	--	---

Tableau n°1 : Différenciation au niveau du contenu, établi par notre soin

Il s'avère donc inutile pour les apprenants natifs de passer, dans ce cas, par l'apprentissage de la communication orale telle qu'elle est conçue dans le livret de l'élève. L'enfant amazigh n'a pas besoin qu'en lui enseigne comment saluer ou se présenter.

4.1.2. Différenciation du processus à travers l'exploitation de l'enseignement explicite

Pour ce qui est de la différenciation au niveau du processus, les enseignants peuvent améliorer l'apprentissage des élèves en exploitant l'enseignement explicite¹ pour les apprentissages clés. Il s'agit d'un **enseignement structuré** en 4 étapes fortement intégrées : le modelage, la pratique guidée, la pratique coopérative et la pratique autonome.

¹ Cf. à ce propos Clermont Gauthier, Steve Bissonnette et Mario Richard, « l'enseignement explicite tiré de «Enseigner » Sous la direction de Vincent Dupriez et Gaëtane Chapelle (PUF (coll. Apprendre), 2007, pp.107-116

-Dans le modelage, l'enseignant présente un modèle devant les apprenants pour leur montrer quoi faire et comment le faire. Au cours de cette étape, il peut y avoir des interactions avec les apprenants. En observant et en écoutant l'enseignant, ces derniers posent des questions afin d'explicitier leur compréhension en l'exprimant verbalement.

-Dans le cadre de la pratique guidée, un élève exprime sa compréhension et échange avec l'enseignant et ses camarades, tout en étant guidé et régulé, si nécessaire, par l'enseignant.

-Dans la méthode coopérative, les étudiants effectuent des tâches en collaboration. Au besoin, l'enseignant (e) intervient afin de contrôler leur pratique.

-Dans la pratique autonome, les élèves effectuent presque sans assistance des tâches similaires. De cette façon, ils personnalisent leurs apprentissages. Ils réinvestissent seuls dans une nouvelle situation d'apprentissage ce qu'ils ont compris.

L'enseignement explicite peut également être utilisé pour apprendre des stratégies et réaliser des tâches (stratégies de lecture par exemple. Cet apprentissage stratégique favorise la métacognition et l'autorégulation.

4.1.3. Différenciation au niveau de la structure à travers le tutorat par les pairs

La différenciation implique également de regrouper les apprenants de manière spécifique (enseignement par les pairs/ travail en groupe). Au sein d'une classe de

langue amazighe, l'enseignant a la possibilité de créer un groupe d'aide constitué d'apprenants amazighophones. Cette approche pédagogique connue sous le nom d'enseignement par les pairs (ou tutorat par les pairs)¹ présente de nombreux avantages.

Ainsi, les apprenants arabophones en difficulté peuvent demander de l'assistance à un membre de leur groupe qui parle principalement l'arabe dialectal et partage avec eux un âge et des expériences de vie similaires, mais qui est surtout compétent en amazighe, sa langue maternelle ; ce qui lui permet d'assumer la fonction de tuteur.

Soulignons enfin que le tutorat par les pairs, qui renforce l'esprit d'entraide et de collaboration, n'est pas pris en compte d'une manière claire par le curriculum de 2021. Nous jugeons très bénéfique de recourir au tutorat car il présente plusieurs avantages non négligeables sur le plan socio linguistique et socio culturel.

4.1.4. Différenciation par les produits

Lors de la différenciation du produit, il s'avère nécessaire de réfléchir à la manière de présenter les cours en fonction de la variété des élèves. Cela peut prendre la forme de vidéos, d'organiseurs graphiques, de présentations de photos, d'écrits et de présentations orales.

¹Consulter à ce propos le Chapitre 15. « Le tutorat par les pairs » de Rémi BACHELET, Dans Accompagner des étudiants (2010), pages 397 à 409.

Les technologies numériques ont un rôle crucial à jouer dans l'enseignement des langues et spécialement des langues secondaires ou étrangères. Ces outils apportent une valeur ajoutée pour la pratique de la langue dans un contexte diversifié. Ils contribuent au développement des connaissances linguistiques, ainsi que des compétences en lecture, en écoute, en expression orale et en écriture.

Ils offrent aux enseignants et aux apprenants un accès plus facile à une plus large gamme de matériel en langue qui peut augmenter la possibilité pour les apprenants de s'impliquer davantage dans les cours de langue, de manière indépendante et approfondie. Avec le développement des technologies, les activités d'apprentissage deviennent plus faciles et répondent aux besoins individuels.

Exemple d'utilisation des technologies numériques dans l'étude du conte

Le conte à l'école peut être présenté de deux manières. La première destinée aux enfants natifs. Ces derniers peuvent écouter et comprendre le conte sans grande difficulté contrairement aux enfants non natifs qui ont besoin de supports numériques pour mieux l'appréhender.

Visualiser un conte–vidéo pour diversifier l'apprentissage	Quelques Jeux à réaliser après visualisation du conte vidéo
L'apprenant en visualisant la vidéo peut : –prendre du plaisir à visualiser l'histoire ; – comprendre l'histoire en associant la vue et l'ouïe ; –désigner les personnages, les nommer et les décrire ; – comprendre des mots dans leur contexte ; – acquérir de nouvelles phrases et les utiliser ; – décrire une scène ; – prendre la parole. –....	*Jeu de Reconnaissance du personnage même lorsque celui-ci change d'attitude et d'expression ; Jeu de description : demander aux enfants de décrire physiquement le personnage : ce qui est toujours pareil, ce qui peut changer ; Jeux de devinettes : Faire des jeux de devinettes. Décrire un personnage et demander aux élèves de le retrouver Jeu de reconnaissance du personnage qui parle : Lire une réplique prononcée par un personnage et demander aux enfants de chercher dans la vidéo celui qui parle. NB : plusieurs autres jeux sont possibles

Tableau n°2 : Différenciation au niveau du produit, établi par notre soin

En général, la différenciation au niveau du produit peut faciliter la compréhension et l'apprentissage de la langue, et rendre les cours plus attractifs. En utilisant une variété de matériels, l'enseignant de l'amazighe a la possibilité d'intégrer plusieurs façons d'apprendre en classe et de personnaliser l'apprentissage de chacun.

Les supports audiovisuels (vidéo, audio...) et les divers matériels soutiennent l'engagement des apprenants en classe et facilitent l'accès au contenu. En plus, ils

enrichissent durablement les cours et constituent une étape nécessaire vers un apprentissage interactif.

Actuellement, l'inclusion de nouveaux moyens technologiques doit être spécifiquement prise en compte lors de l'enseignement de la langue amazighe et spécialement à des apprenants non natifs.

4.2. Pour une méthode d'enseignement dynamique

Les enseignants de la langue amazighe sont tenus d'offrir des opportunités d'apprentissage égales à tous les élèves quelle que soit leur langue, mais cela semble difficile parce que les apprenants natifs apprennent leur langue maternelle alors que les élèves pour qui l'amazighe n'est pas la langue première, rencontrent des difficultés à suivre les cours de l'enseignant.

Dans certaines classes d'amazighe, composées d'apprenants hétérogènes, les enseignants ne parlent que la langue d'enseignement et ne permettent pas aux enfants non natifs d'utiliser leur propre langue pendant les cours. Un tel environnement linguistique fermé qui tend à exclure l'utilisation de la langue maternelle, oblige parfois les apprenants non natifs à garder le silence.

Dans d'autres classes, ils s'appuient sur la langue maternelle comme langue d'enseignement de l'amazighe. Véronique CASTELLOTTI évoque ces deux cas

de figure d'enseignement des langues en soulignant que « *certaines stigmatisent la L1, d'autres s'appuient sur elle pour construire un tremplin vers l'autre langue* »¹.

Face à ce dilemme, il existe des stratégies et des approches pédagogiques qui permettent de prendre en compte les différentes langues présentes dans une classe. Nous citons à titre d'exemple « *La méthode d'enseignement dynamique* ». Cette méthode , « *se basant sur les pratiques multilingues et dynamiques des locuteurs plutôt que sur les langues standardisées* »² , qui passe d'une idéologie monolingue (sans recourir à aucune langue que la langue enseignée) à des pratiques multilingues en raison de la diversité de la population cible, accepte cette diversité linguistique comme une ressource d'apprentissage pour tous les apprenants de la classe. A ce propos, J., TRETOLA considère que « *le recours à la langue maternelle peut apparaître comme une aide à la compréhension orale de la langue cible* »³,

Depuis le début du 21^{ème} siècle, les instructions officielles en France soulignent que les enseignants peuvent recourir à un minimum de français lorsqu'ils enseignent une langue vivante étrangère afin que les apprenants s'imprègnent de la langue

¹CASTELLOTTI, V. (2001), La langue maternelle en classe de langue étrangère, France : CLE International, p.57.

²LUK, Van Mensel et HELOT Christine, « Le multilinguisme en contexte éducatif au 21^{ème} siècle : perspectives critiques », *Cahiers internationaux de sociolinguistique*, vol. 16, no. 2, 2019, pp.9-17.

³TRETOLA **Jessyca**, « Le recours au français langue maternelle dans les praxéologies des professeurs des écoles en séances de langue vivante étrangère », *Recherches en éducation*, 36 | 2019 <http://journals.openedition.org/ree/1087>

étrangère. Il s'agit dans ce cas de créer « *un environnement propice à l'apprentissage des langues* »¹.

Nous pensons qu'il est plus facile pour les enfants d'apprendre les langues enseignées à l'école lorsque leur propre langue est reconnue. La valorisation de cette langue pratiquée dans le cadre familial des enfants renforce la confiance en soi, nécessaire à la réussite scolaire.

Ne parlant pas la langue amazighe, les élèves arabophones ont du mal à suivre les cours proposés en classe par l'enseignant ; les mener vers les mêmes apprentissages dispensés aux enfants natifs semble être une mission pénible à accomplir, voire impossible. Ces apprenants risquent de ne plus agir et auront besoin d'une « bouée » qui empêche une « panne » de communication »².

Aujourd'hui, plusieurs auteurs considèrent que l'apprentissage est facilité si le cours est dispensé dans une langue qui est familière aux apprenants. Pour Danièle Moore, « *le recours à la langue maternelle sert par conséquent à l'enseignant d'appui pour le maintien de la communication ou d'aide à l'apprenant sur l'apprentissage de la langue cible* »³.

¹Ministère de l'Éducation nationale (France), de l'enseignement supérieur et de la recherche, Direction générale de l'enseignement scolaire (MENESR/DGESCO) (novembre 2014), « Enseigner les langues vivantes », Ressources d'accompagnement. <http://eduscol.education.fr>

²MOORE Danièle (1996), « Bouées transcodiques en situation immersive, ou comment interagir avec deux langues quand on apprend une langue étrangère à l'école », *Acquisition et interaction en langue étrangère*, n° 7, pp. 95-121. DOI : [10.4000/aile.4912](https://doi.org/10.4000/aile.4912)

³Ibid.

S'il est clair que les apprenants ont besoin d'avoir accès à des formes d'apprentissage diversifié, il est tout aussi clair que la plupart des pédagogies actuelles ne facilitent pas cet accès pour de nombreux apprenants.

Il est temps pour les responsables des programmes de trouver des approches, des stratégies d'enseignement nouvelles, flexibles et adaptables pour créer une expérience de classe qui engage équitablement tous les apprenants.

Pour conclure, disons que la diversité linguistique dans les salles de classe est essentielle pour offrir une expérience scolaire enrichissante à tous les élèves. Enseigner l'amazighe dans une classe diversifiée est essentiel pour préparer les apprenants à l'avenir et à la coexistence dans un pays comme le Maroc pour développer davantage les relations interpersonnelles entre les Marocains où la compréhension et le respect interculturels sont les bases d'une société inclusive.

Plus qu'un simple mot à la mode, la pédagogie différenciée est un élément essentiel de la réussite scolaire dans un contexte hétérogène. En l'appliquant d'une manière souple et flexible, les enseignants peuvent trouver des solutions aux difficultés qu'ils rencontrent souvent face à des apprenants ayant des profils linguistiques différents.

Bibliographie

- Association des Universités Francophones. Diversité linguistique, diversités culturelles. https://apf-francophonie.org › files › div_cult1
- BACHELET Rémi, (2010), Chapitre 15. « *Le tutorat par les pairs* », Dans Accompagner des étudiants, pages 397 à 409.
- CASTELLOTTI, V., (2001), La langue maternelle en classe de langue étrangère. France : CLE International.
- CUQ, J-P., (Dir.), Dictionnaire de didactique du français langue étrangère et seconde, Paris : ASDIFLE – CLE International, 2003.
- DABÈNE, L. (1994). Repères sociolinguistiques pour l'enseignement des langues. Paris : Hachette...
- FOURNIER. M. (1996, février-mars). La pédagogie différenciée. Sciences humaines, Hors-série 12.
- GAUTHIER Clermont, BISSONNETTE Steve et RICHARD Mario, « l'enseignement explicite tiré de « Enseigner » Sous la direction de Vincent Dupriez et Gaëtane Chapelle (PUF (coll. Apprendre), 2007, pp.107-116
- JUCQUOIS Guy. 1. *La diversité des langues*. In : Bulletin de la Classe des lettres et des sciences morales et politiques, tome 17, n°7-12, 2006. pp. 354-369 ; <https://doi.org/10.3406/barb.2006.38934>
- Le Robert, dictionnaire de français, Sejer, Paris, 2005.
- LEGRAND. L., La différenciation pédagogique, Editions du Scarabée, 1986.
- LORY, M.-P. (2023). Les approches pédagogiques qui valorisent la diversité linguistique et culturelle pour repenser de façon inclusive la francophonie en contexte minoritaire. *Arborescences*, (13), 36-48. <https://doi.org/10.7202/1107653ar>.
- LUK Van Mensel, et HELOT Christine, « *Le multilinguisme en contexte éducatif au 21ème siècle : perspectives critiques* », *Cahiers internationaux de sociolinguistique*, vol. 16, no. 2, 2019, pp.9-17.

- MARAILLET, É. & ARMAND, F., « *L'éveil aux langues : des enfants du primaire parlent des langues et de la diversité linguistique* », Les Cahiers du Gres, 6(2), 2006, pp.17–34. <https://doi.org/10.7202/014445ar>
- Ministère de l'Éducation Nationale (France), de l'enseignement supérieur et de la recherche, Direction générale de l'enseignement scolaire (MENESR/DGESCO) (novembre 2014), « Enseigner les langues vivantes », Ressources d'accompagnement. <http://eduscol.education.fr>
- MOORE Danièle, « Bouées transcodiques en situation immersive, ou comment interagir avec deux langues quand on apprend une langue étrangère à l'école », *Acquisition et interaction en langue étrangère*, n° 7, 1996, pp.95–121. DOI : 10.4000/aile.4912
- NOT, Louis, Enseigner et faire apprendre, Toulouse : Privat, 1987.
- TREMBLAY, P., Inclusion scolaire : dispositifs et pratiques pédagogiques, Éditions de Boeck : Bruxelles, 2012.
- TRETOLA Jessyca, « *Le recours au français langue maternelle dans les praxéologies des professeurs des écoles en séances de langue vivante étrangère* », Recherches en éducation, 36 | 2019. <http://journals.openedition.org/ree/1087>
- المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي، مديرية المناهج، يوليو 2021، ص. 142-214.

La mesure de l'alphabétisme au Maroc : entre approche déclarative et complexité des réalités sociales

Mohammed BOUGUIDOU

Enseignant chercheur, Faculté des Sciences de l'éducation
Université Mohammed V – Rabat – Maroc

Mohammed BOUGROUM

Enseignant chercheur, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales –
Université Cadi Ayyad – Marrakech – Maroc

Résumé :

Dans un contexte où l'efficacité des politiques publiques dépend de données fiables, précises et contextualisées, le Maroc continue d'utiliser des méthodes de mesure et d'évaluation qui montrent aujourd'hui leurs limites, tant dans leur capacité à saisir la diversité des situations que dans la précision des diagnostics qu'elles permettent d'établir. Cette faiblesse des dispositifs de mesure se traduit, en matière d'alphabétisation, principalement par le recours à des approches déclaratives et indirectes, encore largement répandues. Ces méthodes, souvent limitées à une simple interrogation sur la capacité à lire et à écrire, ne permettent ni de vérifier les compétences réelles des individus, ni de cerner les différents degrés d'alphabétisme. Elles produisent ainsi des estimations approximatives, qui généralement surestiment

les niveaux de compétences, et compromettent la pertinence des politiques publiques.

C'est dans ce sens que cet article se propose d'analyser les modalités actuelles de mesure des niveaux d'alphabétisme au Maroc, en comparant les approches déclarative et directe. Il analyse les limites des méthodes actuelles et plaide pour l'adoption d'instruments de mesure directe, comme ceux développés dans le cadre de programmes internationaux, afin de mieux évaluer les compétences réelles des adultes et adapter les politiques à la diversité des besoins. Il appelle enfin à la création d'un Cadre National de Compétences pour les Adultes, à l'instauration d'une culture de mesure rigoureuse et à un meilleur alignement entre discours politique, capacités institutionnelles et exigences des politiques publiques d'alphabétisation.

Mots clés : Mesure directe, mesure indirecte, alphabétisation, éducation des adultes

Abstract:

In a context where the effectiveness of public policies depends on reliable, precise, and contextualized data, Morocco continues to use measurement and evaluation methods that today show their limitations, both in their ability to capture the diversity of situations and in the accuracy of the diagnoses they allow to be made. This weakness in measurement systems is primarily reflected in the field of literacy, mainly through the use of declarative and indirect approaches, still widely prevalent. These methods, often limited to a simple question about the ability to read and write, neither verify individuals' actual skills nor capture the different degrees of literacy. They thus produce approximate estimates, which generally overestimate skill levels, and undermine the relevance of public policies. It is in this context that this article aims to analyze the current methods of measuring literacy levels in Morocco, by comparing the declarative and direct approaches. It analyzes the limitations of current methods and advocates for the adoption of direct measurement instruments, such as those developed in international programs, in order to better assess adults' actual skills and tailor policies to the diversity of needs. Finally, it calls for the creation of a National Adult Competency Framework, the establishment of a culture of rigorous measurement, and better alignment between political discourse, institutional capacities, and the requirements of public literacy policies.

Keywords : Direct measurement, indirect measurement, literacy, adult education

1. Introduction

À l'échelle mondiale, l'alphabétisation reste un défi crucial du développement humain, notamment, dans le cadre de l'Agenda 2030 pour le développement durable, dont l'Objectif de Développement Durable (ODD) 4 vise à garantir une éducation de qualité inclusive et équitable pour tous, et à promouvoir les possibilités d'apprentissage tout au long de la vie (ATLV). Selon l'UNESCO, plus de 754 millions d'adultes dans le monde, dont 63% des femmes, ne disposent toujours pas des compétences de base en lecture et en écriture (UNESCO, 2025). Alors que l'économie mondiale évolue vers une société du savoir, l'alphabétisation devient un prérequis fondamental à la participation citoyenne et à l'accès aux opportunités offertes par la transformation numérique, dans un environnement marqué par l'expansion rapide de l'intelligence artificielle et la complexification des technologies. En Afrique, si des progrès notables ont été réalisés, les inégalités persistent, notamment au détriment des femmes et des populations rurales. En 2022, dans plusieurs pays d'Afrique, notamment, subsaharienne, le taux d'alphabétisation des femmes âgées ne dépassait pas les 10 %, illustrant une fracture préoccupante avec les régions les plus alphabétisées du monde, (UNESCO, 2024).

Le Maroc n'échappe pas à cette réalité. Selon le Conseil économique, social et environnemental (CESE, 2024), plus de 331 000 élèves en moyenne quittent, chaque année, les bancs de l'école, le Conseil rappelle également, qu'un jeune marocain sur quatre, entre 15 et 24 ans, ne figure ni parmi les étudiants ni les

stagiaires de la formation professionnelle NEET (not in éducation, employment or training), soit 1,5 million d'individus. Ce taux, s'élève chez les femmes à 38,8 %²⁹, soit presque trois fois celui enregistré chez les hommes, qui est de l'ordre de 13,6 %.

En matière d'alphabétisation, bien que le pays ait entrepris de nombreuses réformes éducatives depuis son indépendance, une part importante de la population continue d'éprouver des difficultés à lire et à écrire. Les résultats du dernier Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2024 (HCP, 2024) confirment cette tendance. En effet, près d'un quart (24,8 %) de la population âgée de 10 ans et plus est analphabète, soit près de 8 millions de citoyens sur une population totale de 36,8 millions. Certes, des progrès ont été enregistrés, notamment en milieu rural où le taux d'analphabétisme est passé de 47,5 % à 38 % en dix ans, et chez les femmes (de 42,1 % à 32,4 %), mais ces chiffres révèlent également la persistance d'inégalités structurelles. Le taux d'analphabétisme est presque deux fois plus élevé chez les femmes (32,4 %) que chez les hommes (17,2 %), et dans les zones rurales (38,0 %) que dans les milieux urbains (17,3 %).

Cette situation, peu enviable, contraste fortement avec les objectifs affichés par les pouvoirs publics qui n'ont cessé depuis l'indépendance d'afficher une volonté politique pour vaincre/éradiquer l'analphabétisme de base. Ce volontarisme politique a été formalisé de manière consensuelle en 2000 dans la Charte nationale d'éducation et de formation (CNFE) qui constituait la feuille de route pour la réforme structurelle, du système d'éducation et de formation. Cette charte, fruit

d'un processus de consultation élargie, considère pour la première fois la lutte contre l'analphabétisme comme une responsabilité sociale de l'Etat et fixe l'horizon 2010 pour son éradication. Depuis, cet engagement politique pour l'alphabétisation est réitéré dans tous les documents de politique éducative dans la continuité de la Charte, en l'occurrence la stratégie nationale de lutte contre l'analphabétisme et de l'éducation non formelle (2004) ; la vision stratégique 2015-2030 (2014) ; la loi Cadre n° 51-17 (2019) ; le nouveau modèle de développement (2021) et les feuilles de route de l'Agence nationale de la lutte contre l'analphabétisme – ANLCA (respectivement de 2013, 2017 et 2023), ainsi que la récente Stratégie nationale de lutte contre l'analphabétisme (2024).

Malgré cette volonté clairement exprimée, les résultats de la politique publique d'alphabétisation restent en deçà des objectifs politiques affichés et des évolutions attendues en matière de développement. En effet, plus de quinze ans après l'échéance de 2010 fixée par la Charte, le Maroc demeure loin de l'objectif d'éliminer l'analphabétisme. Sur le plan qualitatif, les limites des dispositifs d'alphabétisation sont soulignées par le rapport de la Cour des Comptes (2024), qui met en exergue la faible assiduité des bénéficiaires (inférieure à 40 %) et l'inadéquation des conditions de formation.

Ces constats révèlent une faiblesse de la performance publique, et appellent à une remise en question des modes de gouvernance et des outils utilisés pour piloter les politiques d'alphabétisation. Parmi ces modes, il y a lieu de souligner les défis des

politiques mises en œuvre, de disposer de données fiables et précises, non seulement pour évaluer les progrès réalisés, mais également pour comprendre les causes profondes de l'analphabétisme et mieux cibler les actions à mener. Cette exigence renvoie à la manière dont on mesure aujourd'hui le phénomène. En effet, une mesure inadaptée ou imprécise, fondée sur des méthodes inadaptées, notamment les approches déclaratives et indirectes encore largement utilisées, est susceptible d'altérer la précision du diagnostic sur l'ampleur et les caractéristiques du phénomène, ainsi que d'entraîner des décisions insuffisamment éclairées, faisant passer les actions d'alphabetisation à côté des leviers les plus efficaces.

La question de la mesure devient, ainsi, un enjeu stratégique qui, non seulement, permet d'évaluer les niveaux d'alphabetisme en se basant sur des indicateurs valides et fiables, mais également, conditionne la qualité de l'analyse, la pertinence de l'action publique et la capacité à suivre réellement les avancées vers les objectifs fixés au niveau national et international. Dès lors, le débat n'est plus seulement une question d'évolution des taux d'alphabetisme, mais surtout la fiabilité des méthodes et des instruments qui les produisent. Une mesure indirecte et déclarative ne peut à elle seule orienter efficacement les politiques publiques. Ce constat appelle le recours à des approches de mesure directe, permettant d'évaluer objectivement les compétences des adultes. À ce jour, de tels dispositifs font encore défaut au Maroc et leur absence constitue une faiblesse majeure dans l'évaluation de l'efficacité des politiques d'alphabetisation.

C'est dans ce contexte que cet article se propose d'interroger les fondements méthodologiques de la mesure de l'alphabétisme au Maroc, à un moment où les enjeux de pilotage stratégique des politiques éducatives exigent des indicateurs fiables et comparables. A travers une démarche qualitative de type analytique et critique, combinant une analyse documentaire et une lecture critique des données statistiques disponibles, ainsi que les constats des différents rapports d'évaluation, cet article explore les limites des méthodes actuelles, et plaide pour une révision profonde des dispositifs de mesure actuels, afin d'en faire un véritable levier de gouvernance de la politique d'alphabétisation au Maroc.

L'article s'organise en trois parties principales. La première est consacrée à l'introduction générale, qui expose le contexte, les enjeux et les objectifs de la réflexion. La deuxième partie développe le cadre conceptuel et les modalités de mesure en lien avec l'alphabétisation. Elle se décline en trois sections : une clarification des concepts clés et des définitions mobilisées ; une présentation des principales modalités de mesure des niveaux d'alphabétisme chez les adultes et une mise en perspective critique des différentes approches, en croisant les définitions adoptées avec les méthodes d'évaluation utilisées. La troisième partie explore les perspectives d'amélioration de la mesure de l'alphabétisme au Maroc, en s'appuyant sur deux axes de réflexion : d'une part, la nécessité d'aligner la volonté politique avec les capacités techniques et institutionnelles de mise en œuvre, d'autre part, l'importance de promouvoir une véritable culture de la mesure directe des

compétences, à travers des dispositifs adaptés aux réalités nationales. En fin l'article débouche sur une conclusion qui récapitule les enjeux et les propositions clés, tout en ouvrant sur des pistes de réflexion pour l'avenir de la politique de l'alphabétisation au Maroc

2. Cadre conceptuel et modalités de mesure en lien avec l'alphabétisation

Avant d'aborder l'évolution en volume et en structure de la population à faible niveau en alphabétisme et les enjeux liés à la mesure des compétences, il est essentiel de clarifier les concepts mobilisés et qui sont porteurs de visions différentes de l'apprentissage et de la place de l'individu dans la société. Il est, en effet, utile au préalable de faire le point sur les définitions des principaux concepts mobilisés pour faire référence à cette catégorie ainsi qu'aux modes de mesure utilisés pour opérationnaliser ces définitions. Bien que souvent utilisés de manière interchangeable, les termes comme alphabétisation, éducation des adultes, personne alphabétisée, personne analphabète, analphabétisme et illettrisme, lutte contre l'analphabétisme et éradication de l'analphabétisme, alphabétisme et littératie, post-alphabétisation ou apprentissage tout au long de la vie, renvoient à des réalités distinctes aux implications majeures sur les politiques publiques. En effet, la population réellement ciblée/concernée par la politique d'alphabétisation dépend du contenu des concepts mobilisés et des modes de mesures adoptés pour

transformer ces concepts en catégories statistiques sur lesquelles portera cette politique.

2.1. Concepts clés : définitions

L'alphabétisation mobilise un ensemble de concepts interdépendants qui, bien qu'apparentés, traduisent des logiques et des orientations parfois divergentes. Cette pluralité s'inscrit dans une richesse théorique incontestable, mais elle engendre également une complexité, voire une confusion, à la fois terminologique et stratégique dans la mise en œuvre des politiques publiques. La coexistence de notions telles que lutte contre l'analphabétisme, éradication de l'analphabétisme, post-alphabétisation ou encore apprentissage tout au long de la vie, traduit des finalités hétérogènes, qui oscillent entre des approches réparatrices, préventives ou transformatrices.

Dans ce paysage conceptuel fragmenté, la question de la mesure devient centrale. En effet, la distinction souvent binaire entre personnes alphabétisées et analphabètes repose sur des indicateurs dont la validité est sujette à caution. Ces mesures, fondées sur la déclaration, tendent à produire des estimations imprécises, souvent surestimées, des capacités réelles des individus. À l'inverse, les instruments d'évaluation directe, lorsqu'ils sont construits selon des protocoles rigoureux et adossés à une échelle de compétence clairement définie, permettent de mieux objectiver les compétences effectivement maîtrisées, bien qu'ils requièrent des ressources humaines, logistiques et temporelles plus importantes.

Par ailleurs, l'évolution des terminologies (littératie, alphabétisme, illettrisme ...), reflète une volonté d'inscrire l'alphabétisation dans une perspective plus dynamique et contextuelle. Mais elle révèle également une tension persistante entre des approches technicistes centrées sur les compétences de base, et d'autres, plus globales, orientées vers le développement humain. Dès lors, repenser les outils de mesure ne saurait être dissocié d'une clarification des finalités poursuivies.

Ainsi, l'analyse critique de ces concepts et de leurs modes d'opérationnalisation invite à une reconfiguration des politiques d'alphabétisation, fondée sur des cadres intégrés, cohérents et durables, capables de concilier rigueur méthodologique et ambition sociale.

Alphabétisation – Éducation des adultes

L'alphabétisation constitue une composante essentielle de l'éducation des adultes. Cette dernière englobe toutes les opportunités d'acquisition de compétences destinées à la population adulte en dehors des systèmes de formation initiale. L'éducation des adultes répond à divers objectifs : reconversion professionnelle, perfectionnement des compétences, épanouissement personnel ou encore rattrapage scolaire. Selon l'UNESCO, l'accès des adultes à l'éducation et à l'apprentissage est un droit fondamental, facilitant leur pleine participation à la vie politique, économique, culturelle, artistique et scientifique.

L'éducation des adultes vise spécifiquement les individus adultes, considérés comme tels par la société dans laquelle ils vivent, avec pour objectif d'améliorer leurs qualifications professionnelles, de développer leurs capacités et d'enrichir leurs connaissances. Cela permet d'achever un niveau d'enseignement formel ou d'acquérir de nouvelles compétences dans un domaine particulier. Elle inclut également des programmes appelés « formation continue », « éducation récurrente » ou « éducation de seconde chance » (Institut de Statistiques de l'UNESCO, 2011).

L'alphabétisation, quant à elle, concerne principalement les actions visant à améliorer les compétences de base en lecture, écriture et numératie chez les adultes analphabètes ou ayant un faible niveau dans ces domaines. Elle s'adresse à ceux qui sont en situation de rattrapage par rapport à l'éducation de base, constituant ainsi le premier niveau de l'éducation des adultes. L'alphabétisation vise à développer les compétences fondamentales souvent absentes ou très limitées chez les adultes. Selon l'UNESCO, « L'alphabétisation est un continuum et non une dichotomie. L'apprentissage et l'utilisation des compétences en lecture et en écriture constituent un processus continu, lié au contexte, qui s'inscrit tant dans les milieux explicitement éducatifs qu'en dehors, et se poursuit tout au long de la vie. Cela implique l'élaboration concertée de politiques intersectorielles.», incluant également les compétences numériques, l'éducation aux médias, l'éducation au développement durable, et aux citoyennetés mondiales, ainsi que les compétences spécifiques à l'emploi (UNESCO, 2025). L'UNESCO considère que « Lorsque

l'alphabétisme est considéré comme un continuum, il n'existe pas de frontière tranchée entre « alphabète » et « analphabète ». Au contraire, l'alphabétisme devient une sorte de cible mouvante. Ainsi, la dichotomie reflétée par l'usage courant des termes « alphabètes » et « analphabètes » crée non seulement un problème conceptuel, mais a aussi de graves implications en matière de politiques, à commencer par la formulation d'un discours potentiellement trompeur sur l'objectif d'« éradication » de l'analphabétisme. Néanmoins, le passage à la notion d'alphabétisme en tant que continuum a permis d'accroître l'intérêt porté à la mesure directe des niveaux de compétences dans de nombreux pays.

Dans les pays du Sud, comme le Maroc, l'alphabétisation reste un enjeu majeur, bien qu'elle soit souvent associée à des défis d'accès à l'éducation de base. En effet, au Maroc, une large part de la population adulte est encore confrontée à des lacunes en matière de compétences de base, rendant l'alphabétisation essentielle pour permettre une réelle participation à la vie socio-économique du pays. L'action publique doit donc intensifier ses efforts dans ce domaine, tout en diversifiant l'offre pour répondre à l'ensemble des besoins en éducation des adultes.

Personne alphabétisée vs. Personne analphabète

La politique d'alphabétisation se concentre généralement sur les adultes non alphabétisés. Pour mieux comprendre cette distinction, il est nécessaire de définir les deux concepts : « personne alphabétisée » et « personne analphabète ».

Traditionnellement, la définition du statut d'alphabétisé a évolué entre deux conceptions. La première, dite instrumentale, conditionne l'accès au statut d'alphabétisé à la capacité de lire, d'écrire et de comprendre un texte simple relatif à la vie quotidienne : « Est alphabète toute personne capable de lire et d'écrire un texte court et simple en rapport avec sa vie quotidienne » (UNESCO, 1958). La deuxième conception, plus fonctionnelle, définit l'alphabétisation comme la capacité à fonctionner de manière autonome dans une communauté, en utilisant l'écrit pour accomplir diverses tâches : « Est alphabète une personne capable de fonctionner dans la société et de continuer à apprendre de manière autonome pour son développement personnel et celui de la communauté » (UNESCO, 1978).

Cette seconde conception est plus dynamique et contextuelle, car elle évolue en fonction des exigences de la société et de l'environnement. Dans certains pays, l'alphabétisme est simplement défini par la capacité de lire les lettres de l'alphabet, tandis que dans d'autres, plus avancés technologiquement, il peut être défini comme étant capable de remplir des questionnaires complexes ou de comprendre des instructions techniques écrites (UNESCO, 1981).

Ainsi, la conception instrumentale se réfère à un seuil fixe de compétences en lecture et écriture, tandis que la conception fonctionnelle met l'accent sur une capacité plus large, flexible et évolutive, qui varie selon les contextes. Par conséquent, le statut d'alphabétisé est mieux compris comme un continuum de compétences, et non comme une condition figée.

Le statut d'analphabète, lui, est l'opposé de celui d'alphabétisé. Dans la conception instrumentale, l'analphabétisme désigne ceux qui n'ont pas atteint les compétences minimales en lecture et écriture. Dans la conception fonctionnelle, il désigne les individus dont les compétences en écriture et lecture sont insuffisantes ou inexistantes dans le cadre de leurs activités quotidiennes.

Analphabétisme et illettrisme

Les concepts d'analphabétisme et d'illettrisme, bien qu'étroitement liés, sont distincts. L'analphabétisme fait référence à une situation où les individus n'ont pas été scolarisés ou ont été déscolarisés très tôt, ne maîtrisant aucune compétence en lecture et écriture. L'illettrisme, quant à lui, concerne des individus ayant reçu une scolarité suffisante (au moins jusqu'au cycle de scolarité obligatoire) mais qui, en dépit de cela, ne maîtrisent pas pleinement les compétences de base en lecture, écriture et calcul. Selon l'Agence française de lutte contre l'illettrisme (ANLCI), « on parle d'analphabétisme pour une personne qui n'a pas appris à lire et à écrire, qui n'est jamais allée à l'école » et « on parle d'illettrisme pour une personne qui ne maîtrise pas la lecture, l'écriture, le calcul, le numérique, après avoir été scolarisée en français ».

Lutte contre l'analphabétisme et éradication de l'analphabétisme

Les deux termes sont souvent utilisés de manière interchangeable, mais leur portée stratégique et sémantique diffère. La lutte contre l'analphabétisme désigne les actions visant à améliorer les compétences de base des adultes analphabètes. L'éradication de l'analphabétisme, en revanche, correspond à un objectif politique ambitieux visant à éliminer ce phénomène. Ce dernier, dans le discours politique marocain, représente un but à atteindre : réduire le taux d'analphabétisme à zéro, une ambition qui, bien qu'importante, semble plus difficile à réaliser dans le contexte moderne, où les exigences en matière de compétences continuent d'évoluer.

Alphabétisme et littératie

Le concept de littératie, qui désigne l'ensemble des compétences en lecture, écriture et calcul dans des contextes variés, est particulièrement pertinent dans les pays développés, où il est mesuré par des enquêtes internationales. Cependant, dans le contexte marocain, ce concept reste sous-utilisé dans les discours politiques.

L'alphabétisme, pour sa part, va au-delà de la simple capacité à lire et à écrire. Il inclut aussi la compétence à utiliser ces compétences de manière efficace dans la vie quotidienne, au travail et dans la société en général, ce qui permet de participer pleinement à la vie sociale et économique.

Post-alphabétisation

Les programmes de post-alphabétisation s'adressent aux adultes ayant suivi un programme d'alphabétisation de base. Ils visent à renforcer les compétences acquises et à développer des compétences professionnelles spécifiques dans une logique d'apprentissage tout au long de la vie. Ces programmes, qui peuvent être fonctionnels et professionnalisants, sont conçus pour répondre aux besoins des catégories professionnelles spécifiques telles que les artisans, agriculteurs, ou pêcheurs, dans une perspective de développement durable et de croissance économique.

Apprentissage tout au long de la vie

La mondialisation de l'économie et les progrès technologiques rendent nécessaires des compétences de plus en plus diversifiées et évolutives. Dans ce contexte, l'apprentissage tout au long de la vie devient indispensable pour permettre aux citoyens de rester compétitifs et de continuer à participer à la vie active de leur communauté. Ce modèle d'apprentissage englobe toutes les formes d'éducation et de formation, qu'elles soient formelles, non formelles ou informelles, et se déroule tout au long de la vie, au sein des institutions éducatives, dans la famille ou dans l'espace public.

Pour le Maroc, la mise en place d'un système d'apprentissage tout au long de la vie implique un travail structuré et cohérent à travers tous les secteurs de l'éducation

et de la formation, en favorisant une mobilité des apprenants et en développant des modèles pédagogiques adaptés aux besoins actuels du marché du travail.

En somme, la clarification des notions et leur différenciation conceptuelle ne relèvent pas d'un simple exercice terminologique. Elles constituent un enjeu majeur pour la conception, la mise en œuvre, le pilotage et l'évaluation des politiques publiques en général, et éducatives et sociales en particulier. Ces concepts traduisent des réalités diverses, liées à des causes multiples, et appellent des réponses différenciées, ciblées et cohérentes. Dans ce contexte, la question de la mesure et de l'évaluation des niveaux de compétences en littératie devient centrale.

Loin de se limiter à des indicateurs statistiques figés, la mesure de l'alphabétisme s'inscrit dans une démarche stratégique de connaissance des publics, de compréhension des trajectoires éducatives et d'identification des obstacles à l'apprentissage. Elle permet non seulement de quantifier l'ampleur des phénomènes d'analphabétisme et d'illettrisme, mais surtout d'en analyser la complexité et l'évolution, à la lumière des contextes sociaux, économiques et territoriaux.

Dans cette optique, la mesure ne peut être réduite à un taux d'analphabétisme ou à un indicateur statistique isolé. Elle doit s'inscrire dans une démarche qualitative, contextualisée et évolutive, fondée sur des outils capables de saisir la diversité des profils, des contextes d'usage, des environnements d'apprentissage et des trajectoires de vie. Une telle approche permet de mieux cibler les interventions, de piloter les politiques publiques à partir de données fines, et surtout d'embrasser

une culture de l'évaluation centrée sur les capacités réelles et le potentiel des individus à apprendre, à s'adapter et à agir, en s'inscrivant pleinement dans une culture de l'apprentissage tout au long de la vie (ATLV), inclusive, équitable et durable.

Dans le contexte marocain, lorsqu'il est question de mesure en matière d'alphabétisation, c'est en réalité le niveau d'alphabétisme qui est implicitement visé. Rappelons-le, ce niveau n'est cependant pas évalué par des tests directs de compétences, mais est généralement appréhendé à travers une question déclarative ou auto-déclarative posée soit à la personne concernée elle-même, soit à un membre du ménage (souvent le chef de ménage) répondant au nom des autres. La formulation de cette question — « Savez-vous lire et écrire ? » — suppose une réponse binaire (oui/non) qui, bien qu'opérationnelle sur le plan statistique, reste très approximative sur le plan qualitatif et cognitif.

Ainsi, tout au long de cet article, lorsque nous parlons de la « mesure », dans le cadre des dispositifs de collecte et d'analyse des données sur les compétences de base, c'est bien le niveau d'alphabétisme tel que défini et recueilli dans les pratiques statistiques nationales que nous désignons. Ce choix n'est pas anodin : il reflète une réalité institutionnelle et méthodologique dans laquelle le déclaratif prévaut sur l'évaluation directe, et où la mesure reste, pour l'instant, plus indicative que diagnostique.

Dans cette perspective, les concepts ne sont pas de simples étiquettes : ce sont des outils d'analyse et d'action. Leur usage rigoureux permet d'ajuster les regards, de mieux qualifier les publics, et d'éviter les confusions qui pourraient compromettre l'efficacité des politiques éducatives et sociales. En somme, la rigueur conceptuelle est au service de la rigueur stratégique, et c'est dans cette articulation que la mesure prend tout son sens.

2.2. Modalités de mesure du niveau d'alphabétisme des adultes :

Chaque concept présenté dans le point précédent renvoie à une catégorie spécifique de population cibles. De ce fait, le cadre conceptuel mobilisé détermine la nature et l'étendue d'une politique d'alphabétisation des adultes. Cependant, la mise en œuvre et la portée réelle de cette dernière restent tributaires des modes de mesure adoptés pour transformer ces concepts en catégories statistiques, objets de l'action publique.

En matière d'alphabétisme des adultes, deux modes de mesures sont possibles. Le premier est dit déclaratif dans le sens que la mesure du niveau d'alphabétisme est faite sur la base des réponses déclaratives données par la personne interviewée. Ce mode de mesure est adopté dans les dispositifs statistiques réguliers (Recensements généraux ou enquêtes par sondage) mis en place auprès des ménages. Le deuxième est dit direct du fait que la mesure repose sur les résultats des tests ad hoc auxquels la personne concernée est soumise dans le cadre de dispositifs statistiques spécifiques. Ces deux mesures sont contrastées quant au niveau de fiabilité de la mesure et des

moyens nécessaires pour l'implémenter. La première mesure, dite déclarative, présente l'inconvénient d'aboutir à une mesure peu fiable et l'avantage d'être moins coûteuse à implémenter sur des populations volumineuses et à grande échelle. A contrario, le deuxième mode présente l'avantage d'aboutir à une mesure beaucoup plus fiable mais présente l'inconvénient d'être coûteux pour l'implémentation tant en termes d'expertise qu'en termes de logistique.

Au Maroc, la mesure de la prévalence de l'analphabétisme renvoie au mode déclaratif. L'implémentation de ce mode est intégrée dans le cadre des dispositifs statistiques réguliers auprès des ménages comme le recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) et les enquêtes nationales thématiques (emploi, consommation, niveau de vie...). Ainsi par exemple, dans le recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) de 2024, le chef du ménage ou la personne interrogée au sein du ménage est appelé à répondre de manière déclarative et pour chacun des membres de son ménage âgés de 10 ans et plus à la question suivante « Savez-vous lire et écrire ? » (HCP, 2014 - 2024). Le statut d'analphabète ou d'alphabète est accordée à chaque personne en fonction de la réponse déclarative la concernant donnée par le chef de ménage (ou la personne interviewée). Un membre du ménage est considéré comme analphabète si le chef de ménage (ou la personne interviewée), selon sa perception, déclare qu'elle ne peut pas lire et comprendre un texte court en lien avec la vie de tous les jours. De ce fait, l'incertitude sur la fiabilité de ce mode de mesure est inhérente à sa construction

pour au moins trois raisons complémentaires. D'abord, parce qu'il est déclaratif. Ensuite, dans la majorité des cas, ce n'est la personne concernée qui répond en son propre nom. Enfin, dans certains cas notamment en milieu rural, la personne interviewée sollicitée pour fournir cette réponse déclarative et indirecte est elle-même analphabète.

En revanche, l'implémentation du mode direct nécessite la mise en place de dispositifs statistiques et pédagogiques ad hoc sous forme d'enquêtes auprès des échantillons représentatifs de la population adulte. Ces dispositifs requièrent, d'une part, un travail d'ingénierie très pointu aussi bien au niveau de la conception des outils de collectes de données qu'au niveau de l'exploitation des données collectées et, d'autre part, la mobilisation d'importants moyens logistiques pour la collecte de données.

Le recours au mode de mesure directe, basée sur la passation des tests d'évaluation des compétences, est relativement récent. Il a été initié dans les pays de l'OCDE en 1994 par la mise en place d'un dispositif statistique ad hoc qui a démarré par l'enquête internationale sur l'alphabétisme des adultes (IALS : International Adult Literacy Survey) et se poursuit en 2003 par l'Enquête internationale sur l'alphabétisation et les compétences des adultes (EIACA), puis par l'enquête internationale de mesure des compétences des adultes (EICA) (PIAAC : Programme for the International Assessment of Adult Competencies), dont le 1er cycle a été mené en trois vagues distinctes entre 2011 et 2018 dans 39 pays

Ce mode de mesure est construit en considérant que les compétences en alphabétisme sont déclinées en trois dimensions à savoir « Textes Suivi » (Prose Literacy) ; « Textes schématiques » (Document literacy) et « Usage des nombres » (Numeracy, Quantitative Literacy). Chacune de ces dimensions est structurée selon une échelle à 5 niveaux allant du niveau 1 (le plus faible) au niveau 5 (le plus performant). De ce fait, le positionnement d'un individu varie d'une dimension à l'autre dans le sens que sa performance dans les trois dimensions n'est pas nécessairement au même niveau de l'échelle. De plus, ce niveau de performance peut varier dans le temps aussi bien dans le sens positif (amélioration) que dans le sens négatif (détérioration). De ce fait, ce mode offre une plus grande fiabilité du fait que le positionnement de l'individu reflète sa performance personnelle dans un test conçu pour appréhender les trois dimensions de l'alphabétisme et administré à l'ensemble de l'échantillon représentatif de la population adulte.

Dans les pays en transition, ce mode de mesure a été initié en 2003–2004 par l'UNESCO qui a lancé la phase expérimentale du projet 'Programme d'évaluation et de suivi de l'alphabétisation' (LAMP : Literacy Assessment and Monitoring Programme). Ce programme dont les outils ont été validés avec la participation, lors de son lancement, de 6 pays (El Salvador, Kenya, Maroc, Mongolie, Niger, Palestine) s'inspire du schéma conceptuel de l'Enquête internationale de mesure de l'alphabétisme (IALS) de l'OCDE.

LAMP (Literacy Assessment and Monitoring Programme) a été administré dans cinq familles linguistiques distinctes : afro-asiatique (incluant l'arabe, le haoussa et le tamasheq), altaïque (mongol), indo-européenne (français et espagnol), Niger-Congo (fulfulde) et nilo-saharienne (kanuri et zarma). En comparaison, les enquêtes EIAA et EIACA ont couvert un spectre linguistique plus restreint, se limitant à deux familles : l'indo-européenne, représentée par treize langues, et l'ouralique, avec le finnois et le hongrois. En ce qui concerne les systèmes d'écriture, LAMP a mobilisé trois types de graphies : l'alphabet arabe consonantique, l'alphabet cyrillique et l'alphabet latin, alors que les enquêtes EIAA et EIACA ont exclusivement recours à l'alphabet latin (USI, 2009).

LAMP cherche à élaborer, par le biais d'un échantillon d'adultes (âgés de 15 ans et plus), un portrait complet des différentes facettes de l'alphabétisme – des compétences minimales de lecture et d'écriture aux compétences nécessaires pour une participation complète au sein de sociétés axées sur la connaissance (ISU, 2009)¹. LAMP va plus loin que le modèle conceptuel de l'IALS. En effet, en plus des trois dimensions de l'alphabétisme (Textes suivis ; Textes schématiques et Usage des nombre), LAMP fournit une description détaillée des composantes de compétences considérées comme les blocks nécessaires pour une bonne maîtrise de la lecture².

¹ <https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/the-next-generation-of-literacy-statistics-implementing-the-literacy-assessment-and-monitoring-programme-lamp-fr.pdf>

² Voir 2ème encadré de la page 4 du document : <https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/literacy-assessment-and-monitoring-programme-lamp-information-brochure-en.pdf>

Comme indiqué plus haut, le Maroc faisait partie des 6 premiers pays qui ont participé à la phase expérimentale de LAMP. Malheureusement la participation du Maroc à cette phase expérimentale du projet LAMP n'est pas allée jusqu'au bout et s'est arrêtée au niveau de l'étape de réalisation de l'enquête pilote. Le retrait du Maroc s'est opéré à un moment de flottement au niveau du portage politique du projet suite à un changement dans la chaîne nationale de gouvernance du secteur de l'alphabétisation. Ce retrait s'explique essentiellement par la difficulté de mobiliser les ressources financières nationales pour la conduite de l'enquête principale

Notons qu'en matière de mesure directe des compétences des adultes, le Maroc participe, également, au programme 'RAMAED', initié en 2008, par l'UNESCO (Institut de statistique pour l'apprentissage tout au long de la vie – UIL) avec la participation d'une douzaine de pays africains. Contrairement au programme 'LAMP' et au dispositif de l'OCDE, qui portent sur l'ensemble de la population adulte dans les pays participants, le programme 'RAMAED' se focalise uniquement sur la population adulte bénéficiaires des programmes d'alphabétisation. Le but ici est de mesurer de manière directe et indépendante le niveau de compétences acquises à l'issue du passage par un programme d'alphabétisation des adultes, et par conséquent d'évaluer ces programmes eux-mêmes.

Le Maroc a également mené, en 2006 et 2012, une enquête nationale sur l'analphabétisme et la non-scolarisation, marquant une tentative significative de collecte de données ciblées sur les populations en situation d'exclusion éducative.

Bien que cette enquête repose principalement sur une approche déclarative, elle présente l'intérêt d'avoir été spécifiquement conçue pour saisir la réalité de l'alphabétisme au Maroc, en prenant en compte les contextes socioculturels et territoriaux variés du pays. Elle a ainsi permis de dresser un état des lieux détaillé des défis rencontrés par les groupes marginalisés en matière d'accès à l'éducation et de maîtrise des compétences de base. Cependant, malgré son importance, cette initiative n'a pas été reconduite par la suite, mettant en évidence une certaine discontinuité dans les efforts entrepris pour évaluer et suivre l'évolution des niveaux d'alphabétisme au Maroc. Ce manque de continuité a entravé la constitution d'une base de données longitudinales capable de suivre l'évolution de ces niveaux sur plusieurs années, limitant ainsi la capacité à mesurer l'impact des politiques publiques et à ajuster les stratégies éducatives en conséquence.

2.3. Mise en perspective des définitions et des modes de mesure de l'alphabétisme :

Le schéma ci-dessous (schéma n° 1) présente dans la première colonne les deux définitions de l'alphabétisme qui permettent de caractériser un adulte alphabétisé et dans la deuxième colonne les modes de mesure que l'on peut mobiliser pour transformer les concepts en catégories statistique objet de la politique publique. La troisième colonne de ce schéma présente la portée de l'action publique d'alphabétisation des adultes, induite par la mise en perspective des définitions et des modes de mesure.

Ce schéma met en évidence une double correspondance. D'une part, le mode de mesure déclaratif et indirect qui renvoie nécessairement à la définition restrictive et instrumentale de l'alphabétisme. Par ailleurs, le mode de mesure direct renvoie à la définition extensive et fonctionnelle de l'alphabétisme. De ce fait, la première association (définition instrumentale et mode de mesure déclaratif et indirect) conduit à réduire la portée de la politique publique d'alphabétisation à la population analphabète de base correspondant aux adultes déclarés en situation d'alphabétisme de base. De son côté, la deuxième association (définition fonctionnelle et mode de mesure direct) permet d'élargir la portée de la politique publique d'alphabétisation pour inclure, en plus du profil initial d'analphabète de base, les autres profils à faible niveau en alphabétisme.

Schéma 1 : Mise en perspective des définitions et des modes de mesures de l'alphabétisme

Définition du concept "Alphabétisme"	Mode de mesure	Portée de l'action publique
Définition restrictive (instrumentale) : • « Capacité de lire et de comprendre un texte court de la vie quotidienne » • Un seuil (situation dichotomique) • Situation statique (acquise définitivement)	Mode déclaratif indirect : • Réponses déclaratives indirectes • Recensement et enquêtes auprès des ménages • Fiabilité faible / Coût soutenable	Portée réduite : • Population analphabète de base • Identification d'un seul profil (analphabète de base)

Définition extensive (fonctionnelle) : • « Capacité de fonctionner en mobilisant l'écrit de manière autonome dans sa communauté » • Pluralité des dimensions • Pluralité des niveaux de chaque dimension • Situation dynamique dans le temps pour chaque dimension	Mode de mesure directe : • Élaboration de tests ad hoc • Enquêtes auprès d'un échantillon représentatif de la population adulte (avec passation de tests) • Fiabilité améliorée / Coût important à supporter	Portée étendue : Population à faible niveau en alphabétisme • Identification d'autres profils d'adultes à faible niveau en alphabétisme en plus du profil de l'analphabète de base.
---	--	--

Source : Elaboré par les auteurs

Cette mise en perspective des définitions et des modes de mesure permet d'identifier une zone de tension qui limite la portée de la politique publique d'alphabétisation des adultes. En effet, alors que sur le plan de la mesure du niveau d'alphabétisme des adultes, le Maroc s'appuie toujours et de manière exclusive sur le mode déclaratif indirect, le discours politique sur l'alphabétisation des adultes renvoie de plus en plus à la définition extensive et fonctionnelle. En effet, le discours politique national intègre de plus en plus les concepts de l'éducation des adultes et l'apprentissage tout au long de la vie en alignement avec les engagements internationaux du Maroc (Objectifs de développement durable – ODD, Cadre d'action de Marrakech – CAM ...etc.). Ce décalage entre, d'une part, la perspective élargie de l'alphabétisation des adultes qui ressort du discours politique et, d'autre part, le champ d'action de cette politique qui reste circonscrit, de par la définition

de mesure adoptée, à la lutte contre l'analphabétisme de base constitue un point de vigilance à prendre en considération dans l'évaluation de la politique publique d'alphabétisation. Ce décalage est croissant dans la mesure où les concepts mobilisés dans le discours politique poussent vers une appréhension dynamique et multidimensionnelle de l'alphabétisation des adultes dans une perspective d'apprentissage tout au long de la vie alors que le mode de mesure adopté appréhende l'alphabétisation des adultes à travers un seul indicateur à savoir le taux de l'analphabétisme de la population adulte.

L'action publique en matière d'alphabétisation demeure essentiellement centrée sur la lutte contre l'analphabétisme de base. Cette orientation se reflète également sur le plan institutionnel, notamment à travers la mise en place d'institutions spécifiques en charge du pilotage de cette politique. En effet, toutes les institutions en charge de cette politique ont été, depuis l'indépendance politique du pays, dénommées en référence à la lutte contre l'analphabétisme de base, et ce, malgré les déclarations politiques des dernières années inscrivant la stratégie d'alphabétisation au Maroc dans la perspective de l'apprentissage tout au long de la vie (ATLV).

3. Perspectives pour l'amélioration de la mesure des niveaux d'alphabétisme

L'amélioration de la qualité de la mesure des niveaux d'alphabétisme constitue aujourd'hui un enjeu majeur pour mieux orienter les politiques d'alphabétisation au Maroc. Si la volonté politique de lutter contre l'analphabétisme est affirmée, elle se heurte à la faiblesse des méthodes et des instruments actuels, souvent fondés sur des approches déclaratives peu représentatives des compétences réelles. Le développement de méthodes de mesure directe, contextualisées et scientifiquement validées, ouvre de nouvelles perspectives pour mieux cerner les niveaux de compétence des adultes. Cette évolution suppose une démarche progressive incluant des phases d'expérimentation, d'analyse critique des outils, et de renforcement des capacités des acteurs concernés. Elle appelle également à une intégration rigoureuse des données produites dans les systèmes de suivi, d'évaluation et de redevabilité, en lien avec la création d'un cadre national de compétences pour les adultes.

3.1. Vers une convergence de la volonté politique avec les capacités effectives de mesure

Le Maroc dispose d'une histoire institutionnelle particulièrement riche en matière de lutte contre l'analphabétisme, avec des politiques publiques engagées depuis les premières décennies postindépendance. L'alphabétisation y a toujours été

perçue, du moins dans les discours officiels, comme un levier fondamental du développement humain. Cette orientation s'est traduite par la mise en œuvre de nombreuses initiatives, marquées par une volonté politique déclarée, mais souvent confrontée à des limites de structuration, de pérennité et de coordination, ainsi que des limites dans la mesure et l'évaluation des progrès réalisés. Ces défis dans l'évaluation des efforts et des résultats appellent à repenser profondément les mécanismes de mesure, qui sont essentiels pour garantir une véritable compréhension de l'impact des politiques menées.

Par ailleurs, la question de la mesure des niveaux d'alphabétisme ne relève pas uniquement du secteur de l'alphabétisation lui-même, mais implique également un ensemble d'institutions, responsables de la collecte, de l'analyse et de la diffusion des données relatives à l'éducation et à l'alphabétisation. Il s'agit notamment des institutions chargées des statistiques nationales, des ministères de l'Éducation et de la Formation professionnelle, des agences spécialisées dans l'évaluation des politiques publiques, ainsi que des institutions internationales qui œuvrent à la standardisation des indicateurs. La collaboration de ces différents acteurs est essentielle pour garantir la qualité, la fiabilité et la cohérence des données, ainsi que leur actualisation régulière, afin de rendre compte de manière précise des progrès réalisés dans la lutte contre l'analphabétisme.

La qualité de la mesure des niveaux d'alphabétisme dépend donc largement des capacités de ces institutions, notamment, statistiques à produire des données fiables,

actualisées et pertinentes. Or, ces capacités sont parfois insuffisantes, tant en termes de méthodologie que de ressources humaines et financières. Les instruments de mesure utilisés ne capturent pas toujours de manière précise les différentes dimensions de l'alphabétisme.

Pour répondre à ces défis, des réformes profondes sont nécessaires, non seulement pour renforcer les systèmes de mesure, mais aussi pour établir des mécanismes de coordination interinstitutionnelle entre les secteurs de l'éducation, des statistiques et de l'alphabétisation. Il s'agit de doter les institutions statistiques de moyens adéquats pour réaliser les recensements nationaux et de mener des enquêtes de grande envergure qui permettent d'évaluer de manière précise et globale les niveaux d'alphabétisme à travers le pays.

Pour ce faire, il devient nécessaire de repenser en profondeur les instruments statistiques en vigueur, en allant au-delà de la simple quantification pour intégrer des approches qualitatives de mesure directe des compétences. Cela implique un investissement substantiel dans la formation des acteurs de terrain, dans la recherche en méthodologie d'évaluation, ainsi que dans l'adoption d'outils adaptés au contexte socioculturel marocain. Une telle transition nécessite une vision stratégique globale, articulant la volonté politique, le renforcement des capacités techniques et la mobilisation des ressources humaines et financières.

3.2. Vers une culture de mise directe des niveaux d'alphabétisme au Maroc

La mise en place d'une culture de mesure directe des compétences en alphabétisme suppose une démarche progressive et adaptative, qui doit prendre en compte à la fois les spécificités du contexte local, les exigences des différents acteurs impliqués et les évolutions des pratiques pédagogiques et évaluatives. La transition vers une mesure directe des compétences en alphabétisme nécessite une approche systématique et réfléchie, qui intègre plusieurs étapes clés et des ajustements au fur et à mesure de la mise en œuvre.

Dans un premier temps, il est indispensable de clarifier les objectifs et les critères d'évaluation. Quelles compétences en littératie doit-on mesurer ? La question est complexe, car elle englobe non seulement la question traditionnelle de savoir de lire et d'écrire un simple texte, mais aussi les compétences liées à l'utilisation de la langue dans des contextes variés, y compris l'alphabétisation numérique et professionnelle. La mesure doit donc être conçue de manière holistique, en prenant en compte les diverses dimensions de la littératie et en permettant de saisir les nuances des niveaux de compétence des apprenants.

Ensuite, la démarche de mesure directe des compétences doit reposer sur des outils et des méthodologies qui soient non seulement valides et fiables, mais aussi culturellement adaptés et accessibles. Le Maroc, avec sa diversité socioculturelle et linguistique, présente des défis uniques en termes d'homogénéisation des critères de mesure. Les instruments de mesure devront tenir compte des réalités du terrain, en

étant sensibles aux variations de langue, de dialectes, de contextes d'apprentissage et d'autres facteurs socio-culturels et géographiques. Ce processus exige une collaboration étroite entre les chercheurs, les pédagogues, les statisticiens et les responsables politiques afin de créer des outils pertinents, compréhensibles et capables de rendre compte de manière précise des compétences des apprenants.

Un autre aspect essentiel de cette démarche est l'implication des acteurs de terrain dans le processus de mesure. Leur formation et leur capacité à utiliser des outils de mesure adaptés sont cruciales pour assurer une évaluation de qualité. Des programmes de renforcement des compétences d'évaluation doivent être mis en place pour former ces acteurs et leur fournir les ressources nécessaires afin de réaliser des évaluations rigoureuses et pertinentes. Un dispositif national de formation continue et de mise à jour des compétences pourrait être mis en place pour garantir que tous les acteurs du secteur de l'alphabétisation disposent des outils nécessaires pour mener à bien ces évaluations.

L'un des défis majeurs reste la transition numérique, qui a pris de l'ampleur au Maroc ces dernières années. L'intégration des nouvelles technologies et des méthodes d'apprentissage à distance impose d'adapter les outils d'évaluation aux formats numériques et de prendre en compte la maîtrise des outils numériques comme un critère de littératie à part entière. Par conséquent, il est important de réévaluer les compétences en littératie sous l'angle de la maîtrise des technologies, afin que les instruments de mesure soient capables de refléter cette nouvelle réalité.

L'accompagnement des apprenants dans cette transition, avec un suivi ciblé sur leurs compétences numériques, devient un impératif.

Enfin, la mesure directe des compétences en littératie ne peut se limiter à une simple évaluation ponctuelle. Elle doit s'inscrire dans une dynamique d'amélioration continue, permettant de suivre les progrès des apprenants sur le long terme et d'ajuster les pratiques pédagogiques et les stratégies d'alphabetisation en fonction des résultats obtenus. Une telle approche nécessite un système de collecte de données et de suivi longitudinal qui permet non seulement d'évaluer les résultats immédiats, mais aussi de comprendre les facteurs qui influencent la progression des apprenants et d'identifier les éventuels obstacles à leur réussite. Le recours à des outils de suivi à distance et de collecte de données en temps réel pourrait être un levier puissant pour cette démarche. Ce système devrait inclure des mécanismes d'analyse des parcours d'apprentissage et de réajustement des stratégies pédagogiques en fonction des résultats observés, favorisant ainsi un environnement d'apprentissage plus réactif et personnalisé.

Dans cette optique, des réformes institutionnelles profondes doivent être envisagées pour renforcer la coordination entre les différents acteurs de l'éducation et de l'alphabetisation, ainsi que la collaboration entre les institutions statistiques et les acteurs éducatifs. Une structure de gouvernance agile et transversale, qui inclut toutes les parties prenantes, serait bénéfique pour garantir la cohérence des

politiques de mesure des compétences et permettre une véritable évolution vers une évaluation de qualité et un suivi efficace des acquis des apprenants.

En somme, l'amélioration de la mesure des niveaux d'alphabétisme au Maroc nécessite une action coordonnée, qui combine le renforcement des outils statistiques, l'adaptation aux évolutions sociales et technologiques, et la formation continue des acteurs éducatifs. Elle doit aussi passer par une réévaluation des approches et des pratiques actuelles, en intégrant les recommandations formulées précédemment pour créer un système d'évaluation plus robuste, inclusif et adapté aux enjeux du Maroc contemporain.

Il convient, ainsi, d'intégrer progressivement des modules de mesure directe des compétences en littératie dans les dispositifs de collecte de données à grande échelle, tels que les recensements généraux de la population et les enquêtes auprès des ménages (enquêtes sur la consommation, enquêtes emploi, panels sociaux, etc.). Cette intégration permettrait d'améliorer sensiblement la précision des données sur les niveaux réels d'alphabétisme, en dépassant les déclarations subjectives ou les simples critères de scolarisation antérieure. Elle contribuerait ainsi à construire une cartographie plus fine et plus fidèle des compétences effectives des adultes, en tenant compte des disparités régionales, de genre, d'âge ou de milieu socioéconomique.

Par ailleurs, certaines initiatives majeures mériteraient d'être réexaminées et relancées dans une perspective renouvelée. C'est notamment le cas du programme de mesure des niveaux d'alphabétisme (LAMP – Literacy Assessment and Monitoring

Programme), dont la phase pilote avait été mise en œuvre au Maroc avec le soutien de l'Institut de Statistique de l'UNESCO. Bien que prometteur, ce programme n'a pas connu de généralisation, en grande partie en raison de défis méthodologiques, logistiques et institutionnels identifiés lors de sa mise en œuvre expérimentale.

Il conviendrait désormais d'engager un diagnostic approfondi de cette expérience pilote, en identifiant les obstacles concrets rencontrés (mobilisation des acteurs, adaptation culturelle des outils, formation des enquêteurs, traitement statistique, communication des résultats, etc.), afin d'en tirer les enseignements utiles pour une relance effective. Cette relance ne saurait être une simple reproduction du modèle initial, mais devrait s'inscrire dans une logique d'adaptation aux évolutions du contexte marocain et aux nouveaux standards internationaux en matière de mesure des compétences fondamentales.

Dans ce cadre, le Maroc gagnerait également à renforcer et institutionnaliser des démarches comme la Recherche-Action sur la Mesure des Apprentissages d'Alphabétisation et des Alternatives Éducatives (RAMAED), conduite sous l'égide de l'Institut de l'UNESCO pour l'Apprentissage tout au long de la vie (UIL). Le programme RAMAED a permis de jeter les bases d'une évaluation contextualisée des apprentissages des bénéficiaires dans les programmes d'alphabétisation, en s'appuyant sur une approche de recherche-action, collaborative et ancrée dans les réalités des pays participants. Il serait judicieux de consolider cette dynamique au Maroc en élargissant l'échantillon des populations ciblées, en outillant les chercheurs

nationaux, et en développant un véritable écosystème d'évaluation fondé sur des données probantes. Une telle approche permettrait d'enrichir substantiellement la compréhension des apprentissages acquis dans les dispositifs d'alphabétisation non formelle, en complémentarité avec les enquêtes de grande échelle menées auprès de l'ensemble de la population adulte. Elle contribuerait à construire des passerelles méthodologiques entre les évaluations spécifiques aux programmes et les données issues des recensements ou des enquêtes nationales (comme les enquêtes sur la population active ou les panels socioéconomiques), offrant ainsi une vision intégrée des niveaux de littératie au sein de la société marocaine. Cette synergie renforcerait la pertinence des diagnostics produits et appuierait l'élaboration de politiques publiques plus ciblées et mieux informées.

De manière complémentaire, l'instauration d'un Cadre National de Compétences pour les Adultes (CNCA) constitue une recommandation stratégique majeure. Un tel cadre offrirait un référentiel commun pour la définition, la reconnaissance et la certification des compétences fondamentales acquises par les adultes tout au long de la vie, qu'elles soient issues de parcours formels, non formels ou informels. Il permettrait également de structurer les outils d'évaluation sur la base de niveaux de compétence clairement définis et comparables, en lien avec les référentiels internationaux (notamment ceux de l'OCDE, de l'UNESCO et de l'Union européenne), tout en tenant compte des spécificités linguistiques, sociales et économiques du Maroc. Ce cadre constituerait ainsi une référence partagée pour

évaluer les acquis des adultes, qu'ils relèvent de l'alphabétisation fonctionnelle, professionnelle ou numérique.

L'instauration de ce cadre national doit être vue comme une priorité, dans la mesure où il représente un levier structurant pour réduire durablement l'analphabétisme. Il permettrait de définir, normaliser et certifier les compétences de base en littératie et numératie, acquises en contexte formel ou non formel. Il jouerait un rôle clé dans l'harmonisation des programmes d'alphabétisation avec les exigences du marché de l'emploi, dans la reconnaissance des acquis en facilitant l'insertion professionnelle et la mobilité des adultes, ainsi que dans l'implication accrue des entreprises dans la formation continue, notamment pour lutter contre l'illettrisme fonctionnel.

Ce cadre favoriserait une approche inclusive de la littératie, en intégrant pleinement l'alphabétisation dans les dynamiques d'apprentissage tout au long de la vie. Il constituerait enfin un instrument essentiel pour renforcer la cohésion sociale et l'équité des chances dans l'accès au savoir et à l'emploi.

La coopération internationale constitue également une perspective stratégique de poids. Le Maroc peut tirer profit des expériences comparées, notamment en Afrique et dans le monde arabe, pour construire des instruments adaptés aux réalités régionales. Les programmes de l'UNESCO de l'OCDE (PIAAC), ou encore les outils développés par l'Institut de statistique de l'UNESCO (UIS), offrent des références utiles, des appuis techniques et des opportunités de financement. Plus

encore, en contribuant activement à ces plateformes, le Maroc pourrait influencer les orientations internationales tout en renforçant ses propres capacités nationales. Cette ouverture suppose une diplomatie éducative agile et une gouvernance nationale capable d'absorber et d'approprier les innovations externes.

La mise en place d'une mesure directe des compétences n'a de véritable portée que si ses résultats sont mobilisés pour orienter et nourrir l'action publique. Il s'agit d'intégrer ces données à toutes les étapes du cycle des politiques publiques. En amont, elles doivent permettre de concevoir des stratégies d'alphabétisation ciblées, fondées sur une identification précise des besoins réels des populations. Durant la mise en œuvre, elles servent à suivre les progrès accomplis et à ajuster les dispositifs en fonction des résultats observés. En aval, elles contribuent à évaluer l'efficacité des programmes, à renforcer la transparence des interventions et à garantir la redevabilité des acteurs impliqués. Enfin, dans une perspective de continuité, ces résultats doivent alimenter un système de suivi-évaluation rigoureux, cohérent avec les objectifs de la Stratégie Nationale de Lutte contre l'Analphabétisme.

Conclusion

La question de la mesure de l'alphabétisme ne peut plus être abordée comme un simple exercice technique ou statistique. Elle engage une véritable vision de société et révèle les tensions entre l'ambition proclamée d'un développement humain inclusif et les limites persistantes dans la mise en œuvre des politiques éducatives, en particulier à l'égard des populations les plus vulnérables. Dans un pays comme le Maroc, où près d'un quart de la population âgée de 10 ans et plus ne maîtrise pas les compétences fondamentales en lecture, en écriture ou en calcul, améliorer la qualité des dispositifs de mesure revient à révéler les angles morts de l'inclusion éducative, à mieux caractériser les inégalités territoriales, socioéconomiques et de genre, et à doter les décideurs d'outils diagnostiques robustes, adaptés à la diversité des parcours et des réalités locales.

Le Maroc a certes accompli des progrès notables en matière d'alphabétisation au cours des deux dernières décennies, grâce à un engagement politique renforcé, une structuration institutionnelle de plus en plus affirmée, et une mobilisation croissante des acteurs publics, privés et associatifs. L'action déterminante de l'Agence nationale de lutte contre l'analphabétisme (ANLCA), en lien avec de multiples partenaires, a permis de toucher en moyenne près d'un million de bénéficiaires par an. Cependant, cette dynamique quantitative peine à se traduire par une réduction significative du stock structurel d'analphabètes, qui dépasse encore les 8 millions de personnes. En cause, des outils de mesure encore trop rudimentaires, fondés

principalement sur des déclarations auto-rapportées, souvent imprécises et peu contextualisées, qui tendent à minimiser la réalité des situations et à masquer les besoins réels en compétences fonctionnelles.

Dans le contexte marocain, la revue des outils et des méthodologies de mesure de l'alphabétisme constitue aujourd'hui une priorité stratégique pour mieux identifier les leviers d'action et réorienter les politiques éducatives. Il ne s'agit pas seulement de produire des chiffres plus exacts, mais de concevoir et d'appliquer des approches et des instruments qui traduisent fidèlement les niveaux de compétences effectifs des populations en lecture, écriture et numératie. Cela implique un changement de paradigme en intégrant systématiquement des instruments fondés sur des évaluations directes standardisées, contextualisées, associant des approches qualitatives et quantitatives, pour mieux capter les niveaux réels de compétences, y compris les usages numériques.

Dans ce sens, plusieurs pistes peuvent être envisagées, notamment, i) l'intégration de modules de mesure directe dans les recensements généraux et les enquêtes nationales, ii) la relance du programme LAMP, à la lumière d'un diagnostic de son expérimentation en 2008, iii) la consolidation de manière complémentaire, d'initiatives telles que RAMAED, en développant un écosystème national de recherche-action sur les apprentissages dans les programmes d'alphabétisation, afin de promouvoir leur efficacité. Par ailleurs, l'instauration d'un Cadre National de Compétences pour les Adultes permettrait de structurer et

d'harmoniser la reconnaissance des acquis en littératie tout au long de la vie. Ces dynamiques gagneraient à être soutenues par une coopération internationale renforcée, en tirant parti des initiatives de l'UNESCO, de l'OCDE ou d'autres partenaires régionaux.

En redéfinissant la manière dont on évalue l'alphabétisme, le Maroc peut affirmer un choix de société, qui permettrait de doter le pays d'un système de mesure et d'évaluation des compétences qui pourrait être intégré aux systèmes d'information sectoriels et articulé avec d'éventuels cadres de certification. Cette refonte représente une opportunité pour le renforcement des capacités des opérateurs en matière de collecte, d'analyse et d'utilisation des données et pour l'alignement de la stratégie du Maroc en matière d'alphabétisation avec les standards internationaux, tout en affirmant une approche ancrée dans ses réalités sociales, culturelles et linguistiques.

Références

- Agence Nationale de Lutte contre l'Illettrisme. (2025). Qu'est-ce que l'illettrisme ? ANLCI. Consulté le 10 avril 2025, à l'adresse <https://www.anlci.gouv.fr/illettrisme/quest-ce-que-lillettrisme/>
- Conseil économique, social et environnemental. (2023). Les jeunes NEET : Quelles perspectives d'inclusion socio-économique ? Rabat, Maroc
- Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS). (2015). Pour une école de l'équité, de la qualité et de la promotion : Vision stratégique de la réforme 2015-2030
- Cour des comptes. (2024). Rapport annuel au titre de 2023-2024.
- Haut-Commissariat au Plan. (2014). Questionnaire du Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2014 (RGPH 2014). Rabat : HCP. Consulté le 05 avril 2025, à l'adresse https://rgph2014.hcp.ma/Questionnaire-du-RGPH-2014_a89.html
- Haut-Commissariat au Plan. (2024). Formulaire du Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2024 (RGPH 2024). Rabat : HCP. Consulté le 05 avril 2025, à l'adresse <https://www.hcp.ma/file/241672/>
- Haut-Commissariat au Plan. (2024). Recensement général de la population et de l'habitat 2024 : Principaux résultats. <https://www.hcp.ma/file/242665/>

- Institut de l'UNESCO pour l'apprentissage tout au long de la vie (UIL). (2013). 2^e Rapport mondial sur l'apprentissage et l'éducation des adultes : Repenser l'alphabétisation.
- Institut de l'UNESCO pour la statistique (2005). Programme d'évaluation et de suivi de l'alphabétisation (LAMP). UNESCO
- Institut de statistique de l'UNESCO. (2005). Brochure d'information sur le Programme d'évaluation et de suivi de l'alphabétisation (LAMP). UNESCO
- Institut de statistique de l'UNESCO. (2009). Vers une nouvelle génération de statistiques sur les compétences en alphabétisme : la mise en œuvre du Programme d'évaluation et de suivi de l'alphabétisation (LAMP). UNESCO.
- Institut de statistique de l'UNESCO. (2012). Classification internationale type de l'éducation : CITE 2011. Montréal, Canada
- National Center for Education Statistics. Enquête internationale sur l'alphabétisation des adultes (IALS) : Que mesure l'IALS ? Département de l'Éducation des États-Unis. Consulté le 10 avril 2025, à l'adresse <https://nces.ed.gov/surveys/ials/measure.asp>
- Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) & Statistique Canada. (1995). L'alphabétisme, l'économie et la société : Résultats de la première Enquête internationale sur l'alphabétisme des adultes (IALS). OCD

- Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). (2013). The Survey of Adult Skills: Reader's Companion. OCDE Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264204027-en>
- Royaume du Maroc. Commission spéciale de l'éducation et formation (1999). Charte nationale d'éducation et de formation
- Royaume du Maroc. (2019). Loi-cadre n° 51-17 relative au système d'éducation, de formation et de recherche scientifique. Bulletin Officiel n° N° 6944 du 17 décembre 2020
- Statistique Canada. (2005). Miser sur nos compétences : Résultats canadiens de l'Enquête internationale sur l'alphabétisation et les compétences des adultes. Ottawa : Statistique Canada
- UNESCO. (1976). Recommandation sur le développement de l'éducation des adultes. Conférence générale, 19e session, Nairobi. UNESCO. https://uil.unesco.org/fileadmin/keydocuments/AdultEducation/fr/declaration-nairobi_f.pdf
- UNESCO. (1981). Analphabétisme et alphabétisation. Paris : UNESCO.
- UNESCO. (2000). Alphabétisation et éducation des adultes : Rapport préparé pour le Forum mondial sur l'éducation, Dakar, 2000
- UNESCO. (2022). Pourquoi la RAMAA est importante pour le secteur de l'alphabétisation : Témoignages des pays. UNESCO. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246530>

- UNESCO. (2024). Note conceptuelle sur la promotion de l'éducation multilingue : l'alphabétisation pour la compréhension mutuelle et la paix [PDF].

<https://www.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2024/09/ild-2024-cn-fr.pdf>

- UNESCO. (2025). L'alphabétisation : Ce que vous devez savoir.
<https://www.unesco.org/fr/literacy/need-know>

Comment la nourriture façonne-t-elle les relations humaines ?

Une lecture beckettienne

Dr. Insaf CHERKAOUI

Docteure en littérature francophone et comparée, spécialité Communication

Professeure de Langues étrangères et de Soft skills,

Faculté des sciences Juridiques, Economique et Sociales

Université Abdelmalek Essaadi, Tétouan

Maroc

Résumé

L'objectif de cette communication est de montrer la manière dont le thème de la nourriture peut joindre deux disciplines aussi différentes à savoir la Littérature et les Sciences de la Communication.

En se basant sur le théâtre de l'absurde, et plus particulièrement l'œuvre du dramaturge contemporain Samuel Beckett, nous analyserons, à travers ses pièces notamment *En Attendant Godot*, *Acte sans paroles II*, *Fin de partie* ..., en quoi la nourriture devient un vecteur de communication interpersonnelle, un révélateur des dynamiques relationnelles entre les personnages, voire un instrument de structuration du discours dramatique lui-même.

Pour ce faire, notre analyse s'appuiera sur les apports théoriques des systémiciens américains de l'école de Palo Alto, notamment les travaux de Paul Watzlawick, Janet Helmick Beavin et Don D. Jackson, tels qu'ils sont exposés dans leur ouvrage

fondamental *Une logique de la communication*. Plus précisément, nous mobiliserons deux concepts clés issus de leur modèle interactionnel : *la complémentarité* et *la symétrie*. En les transposant à l'univers théâtral beckettien, il s'agira de montrer comment les échanges autour de la nourriture, qu'ils soient verbaux, gestuels ou implicites, participent à l'établissement de rapports complémentaires ou symétriques entre les personnages.

Mots clés : école de Palo Alto, communication interpersonnelle, relation, dyade-système- la complémentarité – la symétrie.

Abstract

The aim of this communication is to show how the theme of food can bring together two very different disciplines, namely Literature and Communication Sciences.

Based on the theatre of the absurd, and more particularly the work of the contemporary playwright Samuel Beckett, we will analyse, through his emblematic plays including *Waiting for Godot*, *Act Without Words II*, *Endgame...*, how food becomes a vector of interpersonal communication, a revealer of the relational dynamics between the characters, even an instrument for structuring the dramatic discourse itself.

To do this, our analysis will draw on the theoretical contributions of American systemists from the Palo Alto school, notably the work of Paul Watzlawick, Janet Helmick Beavin and Don D. Jackson, as presented in their fundamental work *A Logic of Communication*. More specifically, we will use two key concepts from their interactional model: complementarity and symmetry. By transposing them to Beckettian theatrical universe, we will show how exchanges around food, whether verbal, gestural or implicit, contribute to the establishment of complementary or symmetrical Relationship between the characters.

Keywords: Palo Alto school, interpersonal communication, relationship, system, Palo Alto School, interpersonal communication, relationship, dyad, system, complementarity, symmetry.

Introduction

Bien que relevant de registres différents, La communication humaine¹ et le théâtre de l'absurde ont émergé au XXe siècle, témoignant d'une même époque de bouleversements culturels et sociaux.

Dans cet article, nous cherchons à interroger la manière dont la nourriture, dans l'univers dramatique de Samuel Beckett — en particulier dans *En attendant Godot*, *Fin de partie* et *Acte sans paroles II* devient un révélateur des dynamiques relationnelles entre les personnages, participant ainsi à une mise en tension entre dépendance, pouvoir et survie.

Pour éclairer ces dynamiques, notre analyse s'appuiera sur les apports théoriques de l'école de Palo Alto, et plus particulièrement sur les travaux de Paul Watzlawick, Janet Helmick Beavin et Don D. Jackson, tels qu'ils sont étudiés dans leur ouvrage de référence *Une logique de la communication*. Nous mobiliserons deux concepts centraux de leur approche interactionnelle — *la complémentarité* et *la symétrie* — afin d'interroger la manière dont les échanges alimentaires, qu'ils soient verbalisés, gestuels ou implicites, structurent les rapports entre les personnages. En transposant ces catégories au théâtre beckettien, nous chercherons à mettre en lumière comment les rituels alimentaires, aussi dérisoires soient-ils, deviennent les lieux d'une mise en scène subtile de la dépendance, du pouvoir et de l'identité relationnelle.

¹ Le terme utilisé ici désigne le titre d'ensemble d'étude. Dans ce travail, nous continuerons à le servir comme mot désignant une unité de comportement.

Afin de mieux cerner les enjeux de notre étude, nous structurerons notre réflexion autour de trois axes complémentaires. Le premier proposera un aperçu concis du théâtre contemporain, permettant de situer notre objet d'analyse dans son contexte esthétique et historique. Le second s'attachera à retracer brièvement les grandes lignes de l'évolution de la communication, en mettant en lumière les apports théoriques qui sous-tendent notre démarche. Enfin, le troisième axe constituera le cœur de notre propos : il portera sur l'analyse des représentations de la nourriture à l'intersection du théâtre et de la communication. Après avoir défini

le terme « nourriture » ainsi que les concepts de complémentarité et de symétrie, nous examinerons de quelle manière les échanges alimentaires peuvent structurer les relations entre les personnages, révélant des dynamiques de pouvoir, de dépendance ou de réciprocité.

I- Le théâtre contemporain en quelques repères

Au cours de la première moitié du XXe siècle, on assiste à un déferlement de nouvelles tendances en philosophie, en peinture, en sociologie et en littérature.

La période entre 1947 et 1967, voit l'émergence de plusieurs genres de théâtres en particulier le "théâtre populaire", le "théâtre engagé", le "théâtre absurde". Celui-ci, intitulé également " le nouveau théâtre " à l'instar du "nouveau roman", tend selon le critique ESSLIN à « *fournir un langage nouveau, des idées*

nouvelles, des points de vue nouveaux et une philosophie nouvelle, vivifiée [...]»¹

Ce théâtre, émergé au tournant des années cinquante, dénonce l'absurdité de la vie et met en vedette les maux de l'actualité après la Seconde Guerre Mondiale. Il exhibe une existence chaotique, et une sensation d'aliénation insurmontables. Michel CORVIN illustre cette idée en faisant part de la genèse de ce théâtre. Il écrit dans son article « une écriture pluriel », publié dans la revue *le théâtre en France*, qu'on est désarçonné en face d'un théâtre inclassable, ni tragique, ni comique. Un théâtre où les fondements et les bases de la communication sans altérés notamment le langage, les personnages, l'action, l'espace... (1992, p.922)

En effet, avec BRECHT, ARTAUD, ADAMOV, IONESCO, GENET... nous assistons à une véritable remise en question de l'art dramatique conçu selon les principes aristotéliens. Cette remise en cause consiste à rompre avec des modèles dramaturgiques classiques et à s'attaquer à la valeur et à la portée de la parole.

C'est dans ce cadre que s'inscrit l'œuvre de Samuel BECKETT, le dramaturge irlandais. Une œuvre se basant principalement sur un langage concret, physique qui traduit visuellement la condition misérable de l'homme.

Samuel Beckett, écrit d'abord en anglais avant d'opter pour le français. Romancier à ses débuts, il migre vers le théâtre où il excelle et enrichit cet art de

¹ ESSLIN, M. (1963). *Le Théâtre de l'absurde*, traduit de l'anglais par M. Buchot, Paris, Buchet-Chastel, p. 15

sa vision innovante : libérer le théâtre du joug du texte et inventer un autre langage.

Ce dramaturge écrit plusieurs œuvres théâtrales notamment *En Attendant Godot*, *Fin de Partie*, *Oh Les Beaux Jours*, *Acte sans paroles I*, *Comédie*,... etc.

Tel le nouveau théâtre, la communication va apparaître, elle aussi, pendant le XXe siècle et va se répandre dans des diverses disciplines.

II- La communication humaine : genèse et trajectoire d'un champ en mutation

En effet, cette discipline, émerge dans un univers scientifique des années quarante de XXe siècle, période caractérisée par un contexte historique très mouvementé à savoir la Seconde Guerre Mondiale. Le terme de la communication, qui provient du latin *communicare*, revêt plusieurs sens tels "transmettre", "faire partager", "faire connaître", "publier", "être en relation"...

Ce modèle linéaire renvoyant à la métaphore du télégraphe, débute avec les travaux de SHANNON et WEAVER ainsi que WIENER sur la théorie de l'information. Celle-ci s'intéresse principalement à la transmission de l'information à travers les lignes téléphoniques.

Ce modèle va susciter de multiples réactions de protestation émanant de nombreux spécialistes (anthropologues, sociologues, psychologues...) dans la

mesure où ce modèle télégraphique ignore délibérément les aspects psychologiques et sociologiques de l'émetteur et de récepteur. En outre la

signification de départ peut subir des distorsions au cours de la transmission de la réception.

Ces spécialistes vont reprendre à zéro l'étude du phénomène de la communication interpersonnelle sans passer par SHANNON. Et c'est ainsi que la communication va quitter le domaine scientifique et va intégrer celui des sciences humaines. Elle se répandra par la suite dans diverses disciplines et deviendra ce que l'on va appeler aujourd'hui le modèle orchestral de la communication. Et c'est ainsi qu'on assistera à l'apparition de quelques figures emblématiques de l'école de Palo Alto en particulier : BATESON, BIRDWHISTELL, JACKSON, HALL, GOFFMAN, WATZLAWICK.....

Ce dernier, avec l'aide de ses collègues JACKSON et BEAVIN, va écrire un livre, *Une Logique de la communication*, où il va élaborer plusieurs axiomes notamment : (on ne peut pas ne communiquer), (ponctuation de la séquence des faits), (contenu/ relation), (digitale /analogique), (symétrie/complémentarité). C'est sur ce dernier axiome que nous allons nous focaliser afin d'étudier le thème de la nourriture dans le théâtre beckettien.

III- La nourriture, entre langage scénique et acte communicationnel

1-Pour une définition de la nourriture

Le terme de la nourriture provient de « (*bas latin nutritura, refait sur nourrir*)

-Action de nourrir un être vivant [...]

-Toute substance qui sert à l'alimentation des êtres vivants [...]. Une nourriture saine.»¹

2-Comprendre les dynamiques relationnelles : complémentarité et symétrie

Watzlawick explique dans son ouvrage qu'une interaction symétrique se caractérise principalement par l'égalité et la minimisation de la différence, alors qu'une interaction complémentaire se base essentiellement sur la maximalisation de la différence (1972, p.66)

Cela veut dire que dans un contexte d'échange, la relation entre interlocuteurs se structure selon deux grands modèles: le modèle symétrique et le modèle complémentaire. Dans le premier, la relation est définie comme égalitaire et les partenaires adoptent le même comportement l'un vis-à-vis l'autre. Dans cette interaction, il n'est pas question ni de pouvoir, ni de soumission, ni de hiérarchie. Ce rapport se caractérise par des comportements en « miroir » (ayant la même

¹ <https://WWW.larousse.fr> > francais> nourri...

forme et le même niveau d'implication) : même façon de se saluer, même types de services rendus, même degré de réserve ou d'intérêt mutuel ...

Tandis que dans une interaction complémentaire, la relation se caractérise par la différenciation des rôles ; les interlocuteurs adoptent des comportements dissemblables, contrastés. En outre le comportement de l'un des partenaires complète celui de l'autre.

Une interaction complémentaire peut être hiérarchique c'est-à-dire comporte une « *position haute* » et une « *position basse* ». Ces positions peuvent résulter d'un statut (patron / employé) ; (parents / enfant).

Cette relation, symétrie/complémentaire scande l'œuvre beckettienne. Elle est mise en évidence par le truchement du thème de nourriture

3– la nourriture comme vecteur relationnel dans le théâtre de Beckett

Ces deux modèles se manifestent dans plusieurs passages dramaturgiques beckettien, notamment: *Fragment de théâtre II*, *Fin de Partie*, *Acte sans paroles II*, *En Attendant Godot...*

Prenons à titre d'exemple un passage extrait de la dernière pièce. Celui qui raconte l'histoire des deux clochards attendant vraiment l'arrivée d'un personnage nommé Godot. Dans ce passage, Estragon déclare qu'il a faim et il demande une carotte à Vladimir. Celui-ci fouille dans ses poches et en retire une. Il la donne à

Estragon. Ce dernier, ne possédant pas une serviette pour l'essuyer, utilise sa manche, puis commence à la manger¹.

Ici, la relation est purement complémentaire. Vladimir prend la position haute, il incarne la pensée, la mémoire. C'est lui qui détient le pouvoir dans la mesure où c'est lui qui possède la nourriture et nourrit Estragon. Celui-ci le définit comme nourricier. Cette attitude protectrice de Vladimir place Estragon dans la position "basse". En effet, Estragon dépend complètement de Vladimir puisqu'il est incapable de se nourrir seul : "*j'ai faim*" fait-il remarquer à Vladimir "*donne-moi une carotte*" lui demande-t-il encore. "*Il mâche*" la carotte, la regarde « ... (*avec appréciation, la fait tourner en l'air du bout des doigts*). *Délicieuse, ta carotte.* » (1952, p.26). Le mot carotte utilisé abondamment dans ce passage matérialise la dépendance et l'attachement d'Estragon à Vladimir.

Toutefois, à un certain moment, cette relation changera et connaîtra un détour brusque : la position "*haute*" complémentaire sera prise par Estragon. Ce dernier prend une position de pouvoir en gardant la nourriture (la carotte) et en décidant de la partager avec Vladimir. Le geste d'Estragon tendant le restant de la carotte à Vladimir après l'avoir mangée à demi et lui demandant s'il veut la finir peut être vu comme un symbole de pouvoir, de générosité ou de manipulation. Cela montre comment, par le truchement de la nourriture, les personnages interagissent et se positionnent l'un par rapport à l'autre (p.28)

¹ BECKETT. S. (1952). *En attendant Godot*. Minuit. p.26

De surcroît, si la dyade Vladimir-Estragon s'inscrit précédemment dans une dynamique de complémentarité, cette relation bascule et tend à se dissoudre pour faire place à une symétrie. Tous deux commencent à douter, à se répéter, à perdre leurs repères. Cela est particulièrement manifeste dans un passage où Estragon exprime sa lassitude en suggérant : « *Allons-nous-en* ». Face à cette injonction, Vladimir répond : « *On ne peut pas* », rappelant alors le motif central de la pièce : l'attente de Godot. La réplique suivante d'Estragon — « *Pourquoi ?* » — révèle une quête de sens désabusée, à laquelle Vladimir répond mécaniquement : « *On attend Godot* » (1952, p.25). Ce court échange, d'apparence banale, dévoile en réalité un glissement significatif dans leur rapport.

Ce dialogue dévoile une forme de symétrie. En effet, les deux personnages sont désormais sur un pied d'égalité dans leur incertitude, ils expriment tour à tour un désir d'évasion. La structure hiérarchique implicite du duo se fissure, laissant apparaître deux figures également désemparées, enfermées dans une boucle absurde où la décision n'advient jamais. Vladimir, qui jusqu'ici portait le discours de l'espoir et du sens, adopte un ton hésitant, tente de se convaincre, répond avec une interrogation, cherche l'approbation et la confirmation d'Estragon « *Ça vaut la peine qu'on attende. Non ?* » (p.25). Ils semblent échanger les rôles, voire fusionner dans une même impuissance. Leur dialogue n'oppose plus deux positions complémentaires, mais exprime une même lassitude, le même désarroi,

le même vide de réponse. De ce fait, leur interaction devient plus équilibrée, voire interchangeable dans la structure du dialogue. C'est une interaction symétrique, où l'un ne complète pas l'autre, mais le reflète.

En outre devant la répétition de la phrase d'Estragon « *Allons-nous-en* », Vladimir répond d'une façon incertaine « *Où ? Ce soir on couchera peut-être chez lui, au chaud, le ventre plein, sur la paille. Ça vaut la peine qu'on attende. Non ?* » Ici Godot prend une dimension supérieure : il est celui qui pourrait leur offrir un abri, de la chaleur, de quoi manger. La phrase de Vladimir : « *Ce soir on couchera peut-être chez lui, au chaud, le ventre plein...* » (p.25) montre bien que leur attente n'est plus seulement d'ordre spirituel, mais vitale. Dès lors, Godot

incarne le pouvoir absolu : il est celui qui peut répondre ou non à leurs besoins les plus fondamentaux. En cela, il occupe une position "haute", quasi divine, tandis que Vladimir et Estragon se trouvent en position d'infériorité totale, une position basse, dépendants. D'où le rôle symbolique central que joue la nourriture. Celle-ci devient le révélateur de leur soumission à Godot, accentuant la structure verticale de la pièce : Godot au sommet, Vladimir et Estragon tout en bas, dans l'attente d'une grâce qui ne vient pas.

Dans le système dyadique Hamm - Clov, les deux protagonistes de *Fin de partie* de Samuel Beckett, la répartition du pouvoir se base de manière explicite sur le contrôle de la nourriture, ressource vitale devenue rare dans l'univers clos de la pièce. C'est Hamm, personnage paralysé mais lucide, qui détient le monopole

de cet accès, comme le souligne l'un des échanges les plus révélateurs entre les deux personnages. Lorsque Hamm demande à Clov: « *Pourquoi ne me tues -tu pas?* », ce dernier répond simplement : « *Je ne connais pas la combinaison du buffèt* » (p.20). Ce détail, apparemment banal, met en exergue en réalité une structure de pouvoir fondamentale. Le savoir-ici, réduit à une combinaison devient un outil de domination. Tant que Hamm détient ce secret, il reste indispensable à la survie de Clov. Cette inégalité se renforce davantage lorsque Hamm déclare: « Je ne te donnerai plus rien à manger », ce à quoi Clov rétorque : « *Alors nous mourrons* ». L'usage du pluriel par Clov est ici lourd de sens: il reconnaît que la survie de chacun est liée à celle de l'autre, mais dans une relation profondément asymétrique. Hamm confirme cette domination avec cruauté en affirmant : « *Je te donnerai juste assez pour t'empêcher de mourir. Tu auras tout le temps faim* » (p.18). À travers cette déclaration, le pouvoir de Hamm ne se manifeste pas seulement dans le contrôle matériel de la nourriture, mais dans sa capacité à infliger un manque constant, à instaurer une dépendance perpétuelle.

Ainsi, la supériorité de Hamm ne tient pas à sa force physique, bien au contraire, il est aveugle et immobile, mais à sa maîtrise du savoir et de la distribution des ressources. Clov, en dépit de sa mobilité et de sa lucidité, reste prisonnier de cette relation. Il ne peut tuer Hamm sans précipiter sa propre fin, car

il est incapable de survivre sans lui. Cette dépendance s'inscrit dans une logique de pouvoir sadique, où la survie est accordée non comme un droit, mais comme une concession constamment menacée.

Dans *Fin de partie*, Samuel Beckett met en scène des liens de domination profondément enracinés dans la dynamique familiale et sociale, à travers la représentation de personnages réduits à une existence minimale. Nagg et Nell, les parents de Hamm, incarnent cette condition d'infériorité extrême. Claustérés dans des poubelles, ils ne possèdent aucun pouvoir, pas même sur leur propre subsistance. Leur dépendance totale à l'égard de Clov, qui lui-même reste soumis à Hamm, accentue leur marginalisation.

L'attitude de Hamm envers ses parents, et particulièrement envers Nagg, est révélatrice de ce déséquilibre hiérarchique. Lorsque ce dernier, affamé, réclame sa bouillie, Hamm lui répond avec froideur qu'« *il n'y a plus de bouillie* » et ajoute, sans appel, qu'il « *n'en aura jamais plus* » (p.21). À travers cette négation brutale, Hamm réaffirme sa supériorité et nie à son père le droit même à un besoin élémentaire, celui de se nourrir. Le refus de la bouillie, nourriture traditionnellement associée à l'enfance, renforce la régression imposée à Nagg, réduit à un état de dépendance infantile.

Dans un autre moment de la pièce, Hamm poursuit ce jeu de pouvoir en promettant à Nagg une dragée s'il accepte d'écouter son récit. Lorsque Nagg demande timidement : « *Tu me donneras une dragée ?* », Hamm répond de

manière conditionnelle, reportant la gratification : « *après l'écoute* » (p.67). Ce troc illustre la manière dont Hamm instrumentalise les besoins et les désirs de son père pour en tirer obéissance et soumission. Mais une fois l'histoire racontée, Hamm revient sur sa promesse, arguant qu'« *il n'y a plus de dragée* » (p.74) lorsque Nagg vient réclamer son dû. À travers cette dynamique cruelle, Beckett montre une hiérarchie implacable où Hamm occupe une position supérieure d'attribution, tandis que Nagg est relégué à une posture inférieure de dépendance et de privation. Le pouvoir s'exerce ici non par la force physique, mais par le contrôle de la parole et de l'accès aux biens essentiels. La dragée, comme la

bouillie, devient le symbole dérisoire d'un pouvoir qui s'exerce par la frustration, et d'un lien familial vidé de toute affection.

Dans *Acte sans paroles II*, mimodrame écrit en 1975, Samuel Beckett poursuit son exploration des formes de communication réduites à leur plus simple expression, en plaçant au cœur de la relation entre les deux protagonistes, A et B, des objets nourriciers tels que la pilule et la carotte. Bien que les deux personnages soient éternellement muets, leur interaction s'organise autour de ces objets, dont la circulation constitue le principal vecteur de leur relation. Ainsi, la nourriture devient bien plus qu'un simple besoin vital : elle structure une dynamique silencieuse et pourtant fortement signifiante entre les partenaires du système dyadique A-B.

Dans cette partition scénique sans paroles, A et B sortent tour à tour d'un grand sac, s'habillent, accomplissent des gestes mécaniques, puis se déshabillent avant de réintégrer le sac. Ce va-et-vient réglé, quasi rituel, donne à voir une existence morcelée, rythmée par l'alternance. L'un des moments clés de cette mécanique survient lorsqu'ils consomment, chacun leur tour, un morceau de la même carotte, qu'ils trouvent dans la poche de la veste qu'ils portent à tour de rôle. Ce geste crée un lien indirect entre eux : la carotte devient un objet d'échange différé, un signe muet d'une interaction qui ne se réalise jamais dans la simultanéité, mais dans une forme d'écho.

Le contraste de leurs comportements vis-à-vis de cet objet commun révèle alors une structuration hiérarchisée. Lorsque B trouve la carotte dans la poche de sa veste, il la sort, mord dedans, mâche et avale avec appétit, attitude qui rappelle celle d'un Estragon résigné et soumis (p.108). Ce comportement traduit une acceptation de sa position subalterne au sein de la relation, une forme de consentement implicite à la dépendance. B s'inscrit ainsi dans une interaction complémentaire, assumant le rôle de celui qui reçoit, qui accepte, qui subit. A, au contraire, adopte une posture radicalement opposée. Lorsqu'il mord dans la carotte, il mâche brièvement puis crache avec dégoût, rejetant ainsi non seulement

l'objet nourricier, mais également ce qu'il symbolise : la trace de l'autre, l'héritage de B (p.106). Par ce geste de refus, A affirme son indépendance et s'érige en figure dominante, ne se nourrissant que de ce qu'il porte déjà sur lui. Il incarne ainsi la position haute, celle de celui qui contrôle, qui rejette la dépendance et s'auto-suffit dans la limite étroite de son existence.

Ce contraste fondamental entre les deux personnages met en lumière une dissimilitude structurale dans leurs comportements de communication réciproque. Bien qu'ils ne s'adressent jamais directement la parole, leurs attitudes opposées autour de la nourriture traduisent une interaction sous-jacente, marquée par l'asymétrie et la complémentarité.

Conclusion

Ainsi, la circulation de la nourriture au sein du système beckettien ne se limite pas à une fonction utilitaire et à sa dimension biologique. Elle agit comme un révélateur des rapports de force et des structures d'interaction entre les personnages. Elle devient un outil de pouvoir, un vecteur de domination et un langage en soi. La nourriture chez Beckett revêt une forme d'un signe, d'un langage analogique et un acte de communication fondamental qui structure les relations entre les personnages.

Par le biais de la nourriture, le dramaturge parvient à créer un pont subtil entre littérature et communication, montrant que dans l'univers du théâtre de l'absurde, même les objets les plus ordinaires prennent une charge symbolique immense. Dans ce théâtre du silence, par le truchement de la nourriture, Beckett dévoile les failles des rapports sociaux, l'effritement du langage, et l'impossibilité d'un véritable échange.

Bibliographie

Ouvrages sur le nouveau théâtre:

- BECKETT, S. (1952). *En attendant Godot*. Minuit.
- BECKETT, S. (1957), *Fin de Partie*. Minuit.
- BECKETT, S. (1972), *Comédie et actes divers: Va et vient, Cascando, Paroles et musique, Dis Joe, Acte sans paroles I et II, Film, Souffle*. Minuit.
- ABIRACHED, R. (1994). *La Crise du personnage dans le théâtre moderne*. Gallimard
- ARTAUD, A. (1964). *Le Théâtre et son double*. Gallimard
- BADIOU, A. (1955). *Beckett l'incroyable désir*. Hachette
- BARTHES, R. (1964). *Essais critiques*. Seuil.
- CORVIN, M. (1966). *Le Théâtre nouveau en France*, Paris, Presses Universitaires de France.
- DIDIER, A. (1993). *En attendant Godot*, Samuel BECKETT. Bertrand. Lacoste.
- ESSLIN, M. (1977). *Théâtre de l'absurde*, traduit de l'anglais par Marguerite BUCHET, Francine DEL PIERRE, Fance FRANCK, Paris, Buchet/Chastel,
- FOUCRE, M. (1970). *Le Geste et la Parole dans le théâtre de Samuel*

BECKETT.A.G Nizet,

- JANVIER, L. (1973). *Pour Samuel Beckett*. Minuit
- JACQUART, E.C. (1974) .*Le Théâtre de dérision*. Gallimard.
- HUBERT, M.C. (1987). *Langage et corps fantasmé dans le théâtre des années cinquante. Beckett, Ionesco, Adamov*.Mayenne, José Corti
- PAVIS, P. (2007). *Vers une théorie de la pratique théâtrale, voix et images de la scène*, 3e édition, Pas- de-Calais. Presses Universitaires de Septentrion.
- SERREAU, G. (1966). *Histoire du « nouveau théâtre »*.Gallimard.
- UBERSFELD, A. (1982). *Lire le théâtre*. Sociales.

Œuvres sur la Communication

- BARRIER (Guy), *La nouvelle communication non verbale, comprendre les gestes : perception et signification* (1996), esf, Issy, les- Molineaux
- ESCARPIT R. (1976), *Théorie générale de l'information et de la communication*, Hachette, Paris, p. 200
- DEVITO J. A, *Les Fondements de la communication humaine*, traduit de l'anglais par MASSE J.L. et ROUSSELLE .L (1993), Gaëtan Morin, Paris.
- HALL, E.T. (1983), *La Danse de la vie, temps culturel, temps vécu*, Seuil, Paris.
- JOSEIN.M. (2013), *Technique de Communications interpersonnelle*,

Analyse transactionnelle, école de Palo Alto, PNL Paris, Eyrolles,

- MARC E. et PICARD D. (2008), *Relations et communications interpersonnelles*, 2e édition, Dunod, Paris.
- MUCCHIELLI R. (1999), *Communications et réseaux de communication*, esf, Paris.
- MARSILLE J.B. (2013), *La nouvelle Communication non verbale, l'art de communiquer sans dire un mot*, Gualino, Paris.
- *La Nouvelle communication* / sous la direction de Yves WINKIN, traduit de l'anglais par Bansard D. et al. (1981), Seuil, Paris.
- TURCHET P. (2010), *La Synergologie- décrypter le langage corporel*, Pocket. Paris.
- WATZLAWICK P. BEAVIN J-H et Jackson D.D (1972), *Une Logique de la communication*, Seuil, Paris

Article sur l'œuvre de Beckett :

- CORVIN. M.(1992). « une écriture plurielle » in *Le Théâtre en France* (dirigé par Jacqueline de JOMARON.

Les dictionnaires utilisés

- LUCIEN S. (1993), *Dictionnaire critique de la communication, tome1*, Paris, puf

- LUCIEN S. (1993), *Dictionnaire critique de la communication*, tome II, Paris, puf,
- BELLENGER L. (1996), *Philippe Pigallet, Dictionnaire de la formation et du développement personnel*, esf, Paris.
- ALBIN Michel, *Dictionnaire du théâtre*, éd. Encyclopaedia Universalis et Albin Michel.
- PAVIS. P. (1987). *Dictionnaire du théâtre*. Sociales.

Webographie

- <http://WWW.larousse.fr> > francais> nourrit...

**Le conscient et l'inconscient dans Le Déterreur de
Mohammed Khaïr-Eddine**

Adil HAMZA

Docteur et professeur au cycle secondaire qualifiant

Faculté des lettres et des sciences humaines Fès-Sais

Maroc

Résumé :

Du fond de sa cellule, un condamné à mort raconte les épisodes noirs de sa vie. Dans le roman *Le Déterreur* de Khaïr-Eddine publié en 1973, le personnage est un déterreur de cadavres, qui commet des actes effroyables dans une région dévastée par la misère et la sécheresse. Dans sa cellule, attendant son exécution, il repasse certains épisodes douloureux de sa vie en jetant tout son venin sur la société, les politiciens, et le monde autour de lui. De ce fait, à travers ses monologues internes et aussi l'analyse de cette dimension psychique du narrateur-personnage. On peut remarquer un va et vient entre son conscient et son inconscient.

Mots-clés : Condamné à mort, Roman psychologique, Khaïr-Eddine, Misère sociale, Monologue interne, Conscient et inconscient, Déterreur de cadavres.

1-Introduction

Miroir culturel du monde et de l'humanité, la littérature s'est souvent nourri des différents mouvements de pensée, des courants artistiques, et des idéologies qui ont traversé l'histoire mouvementée des civilisations, sans qu'elle perde de sa spécificité, ni de sa complexité en tant qu'expression humaine du langage et de l'art. C'est ainsi que la littérature marocaine d'expression française, dans tous ses aspects, s'est taillée petit à petit une place déterminante dans la littérature universelle, alors qu'elle était réduite autrefois à un sous-genre populaire, livré à lui-même, à la merci des rites et des coutumes propres à chaque communauté.

Au cœur de ces intersections littéraires et culturelles, un des écrivains Marocains, Mohammed Khaïr-Eddine, émerge par l'originalité de son écriture et passe selon certains cercles littéraires pour un bad boy, ou l'enfant terrible de la littérature maghrébine. Né à Tafraout en 1941 et décédé à Rabat en 1995, l'écrivain a connu des épreuves douloureuses tout au long de sa situation d'exilé volontaire en France. Il a eu souvent l'intention d'exorciser un certain malaise existentiel à l'intérieur de son œuvre, et ce en forgeant un style d'écriture fissuré, embrasé par la force de l'image littéraire.

2- De l'écrivain à l'œuvre romanesque

Mohammed Khaïr-Eddine, l'enfant terrible de la littérature maghrébine, appartient à la génération de la revue Souffles¹ qui réunissait des écrivains marocains d'expression française dont les productions littéraires se sont inscrites en rupture avec la tradition littéraire des premiers écrivains francophones (Sefrioui, Belhachemi, Lahbabi...) qui avaient vu le jour au lendemain de l'indépendance du pays. Ses premières publications annonçaient déjà cette rupture avec une culture dite soumise, et servile autant qu'avec l'immobilisme d'une littérature traditionnelle d'obédience folklorique qui célébrait une société baignant dans l'euphorie de l'exercice de ses traditions jugées par l'écrivain surannées et archaïques. Toute l'œuvre de Mohammed Khaïr-Eddine véhicule un discours de contestation voire de rejet de la répression, des censures et des pratiques rétrogrades d'un système socio-politique en déphasage avec le rêve d'une société assoiffée de justice, de liberté et de dignité. Cette contestation charrie des blessures et de l'amertume dues à l'accablement généré par tout un appareil idéologique qui imprégnait les rapports sociaux et familiaux de supercherie et de mensonges. L'écrivain tentera de subvertir le système culturel régnant à partir de ses composantes mêmes, il y ouvrira une

¹ Souffles est une revue littéraire marocaine fondée en 1966 par un collectif de jeunes écrivains : Laâbi, Nissaboury, Khaïr-Eddine, Ben Jelloun, etc. Elle œuvrait pour le renouvellement des formes littéraires (principalement par la subversion des codes de l'écriture) tout autant que des thèmes en optant pour la dénonciation de l'hypocrisie sociale, et pour la contestation de l'hégémonie oppressive de l'état et de ses institutions, de la famille et de la religion. Les écrits de ces jeunes créateurs sonnaient le glas d'une culture ambiante dite réactionnaire.

brèche permettant l'apparition d'autres héros modernes qui se substitueront aux figures archaïques hantant l'imaginaire populaire et véhiculant les valeurs traditionnelles.

La rupture avec le patrimoine culturel procède par sa réappropriation en vue de mieux en opérer la déconstruction, le démantèlement voire l'annihilation vindicative. Le travail de la rupture ne se fait pas par l'abandon et l'abjuration d'un patrimoine contesté mais doit le faire à travers sa réécriture et sa représentation, pour que naissent un nouveau récit, un nouveau produit culturel caractérisé par l'éclatement, la désacralisation et la démystification de l'ancien.

Vu que les manifestations de la rupture dans ses dimensions culturelles, sociales et politiques dans les œuvres de Mohammed Khaïr-Eddine ont été largement étudiées par le repérage de ses indices et de ses traces, nous proposons d'interroger la présence du *conscient* et de *l'inconscient* dans l'œuvre romanesque *le Déterreur* de l'écrivain. Le recours à cette dichotomie *conscient* vs *inconscient* dans les œuvres de Mohammed Khaïr-Eddine dépasse le cadre d'une simple image ou d'une allusion vers un réel travail de réécriture et de reconstruction qui illustre paradoxalement la rupture avec une ancienne conception de la littérature.

Dans le roman « *le Déterreur* » de Khaïr-Eddine publié en 1973, le personnage est un déterreur de cadavres, qui commet des actes effroyables dans une région dévastée par la misère et la sécheresse. Dans sa cellule, attendant son exécution, il repasse certains épisodes douloureux de sa vie en jetant tout son venin sur la société,

les politiciens, et le monde autour de lui. De ce fait, à travers ses monologues internes et aussi l'analyse de cette dimension psychique du narrateur-personnage. On peut remarquer la présence de deux notions diamétralement opposées, à savoir le conscient vs l'inconscient. Ces deux entités réagissent sur les comportements et les réflexions du narrateur-personnage.

3– le conscient vs l'inconscient : essai de définition

Evoquer la conjonction ou l'opposition entre *le conscient* et *l'inconscient* dans la littérature est une tâche difficile et complexe, d'autant plus que, sous l'apparente familiarité des termes, se cachent des sens que notre culture, malheureusement, a largement bannis. Malgré cette opposition entre les notions du *conscient* et de *l'inconscient*, un rapport étroit et continu se noue et qui favorise la manifestation de plusieurs représentations pouvant passer d'un état à l'autre. Le mot conscient est emprunté au latin *consciencia*, lui-même dérivé de *conscire*, de *cum* et *scire* «savoir» et conscience signifie donc étymologiquement «savoir ensemble».

Le mot **conscience** signifie d'abord, d'après le dictionnaire de Rey :

« Connaissance intuitive de l'être humain de ce qui est bien ou mal, et qui le pousse à porter des jugements de valeur morale sur ses propres actes ; la personnalité humaine sur le plan de cette connaissance morale »¹.

Pourtant, la notion de **l'inconscient** représente :

¹ Alan REY, *le Nouveau Petit Robert de la langue française*, Paris, Le Robert, 2010, p. 1790.

«Toute opération mentale et toute représentation inaccessible à la conscience du sujet. Dans ce sens général, le terme s'applique à tout un niveau du traitement de l'information et de la prise de décision: stimulus, activation des représentations stockées en mémoire à long terme, procédure de traitement des informations, etc. manière beaucoup plus restrictive, le terme pris dans son sens psychanalytique, s'applique à un ensemble de représentations qui partagent le même niveau de complexité que les représentations accessibles à la conscience et qui présentent le même caractère d'intentionnalité et de formalisations les modes de la croyance et du désir. Ces représentations constituent l'objet de l'investigation psychanalytique»¹.

A partir de cette définition, on peut déduire que l'inconscient est le réservoir des désirs et des attrait opposés. Dans l'inconscient, il n'existe ni doute, ni négation, ni degré de certitude. *L'inconscient* est en dehors du temps et en dehors de la réalité.

Si le concept d'*'inconscient* n'est pas une découverte freudienne, mais Sigmund Freud lui a donné tout son poids en le concevant comme une hypothèse². Freud distingue le fait qu'un évènement ait lieu dans le psychisme, désigné par le mot «âme», et le fait d'être conscient de l'évènement. Le psychisme humain, comme le «moi», est composé d'une partie consciente et d'une partie inconsciente, il est

¹ Roland DORON et Françoise PAROT, *Dictionnaire de psychologie*, PUF, 1991, p. 372.

² Sigmund FREUD, *Une difficulté de la psychanalyse*, in *L'Inquiétante Étrangeté et autres essais*, Paris, Gallimard, 1985, p. 186.

composé d'éléments refoulés qui peuvent parfois remonter à la conscience. Freud affirme qu'être « conscient » d'un événement psychique ne signifie pas être conscient de tous les événements psychiques qui peuvent avoir lieu car ce sont deux choses différentes.

4– le *conscient* vs l'*inconscient* chez narrateur–personnage

Les concepts de *conscient* et d'*inconscient* sont essentiels à la bonne compréhension des mécanismes et des propriétés de l'esprit humain. Le lien que tisse le personnage du roman *le déterreur* entre le conscient et l'inconscient débouche sur une reconfiguration originale du monde perçu. Le personnage du roman étudié peut apparaître comme une construction concertée, protagoniste créé par l'écrivain avec des moyens techniques qui permettent de formuler à son sujet des idées claires. Il paraît tel qu'un être dominé par la conscience, que ce soit celle de son créateur ou celle qu'on lui prête. Si le romancier veut que son personnage ait une grande vérité humaine, il est presque dans l'obligation, de suggérer des zones d'ombre dans la vie mentale de son personnage, zones où tout ne s'explique pas rationnellement, où des profondeurs mystérieuses se manifestent à travers certains comportements étranges.

Mohammed Khaïr-Eddine a beaucoup centré ses écrits sur les actes conscient et inconscient de ses protagonistes. Il attribue à ces deux traits une autre signification : l'être et son au-delà. Un texte tel que *Le déterreur* peut se lire comme un espace d'expression d'une identité problématique, laissant apparaître un « je » éclaté, à

l'instar du texte lui-même. Sujet de l'énonciation et sujet de l'énoncé renvoient à une même identité problématique. Là encore, tout passe par le jeu de la confusion et de l'ambiguïté. Qui parle dans un texte, tel que celui *du Déterreur*, étrange nature que celle du narrateur dans le texte. Au début du récit, nous avons une narration de type autobiographique où le narrateur au premier degré, présent dans le champ diégétique, se raconte. Le narrateur s'identifie à un bouffeur de cadavres, jeté en prison et attendant d'être exécuté, jusqu'à ce qu'une voix infernale et dénonciatrice vienne troubler le récit et révéler la fiction, s'accaparant la narration tout en restituant une réalité trouble et constitutive du récit piégé. L'inconscient place le personnage principal, Monsieur K, face à une vérité dérangeante : des émotions, des fantasmes, des idées qui peuvent déterminer sa vie davantage que sa volonté :

« Je ne vis plus que dans le passé, plus d'avenir, plus aucune lueur, je ne suis même pas dans une vraie prison, c'est dans mon corps que tout se passe dans une tour vivante, ne serais-je pas atteint de zoopsie? Pas un bruit de l'extérieur, rien qui me rappelle que je suis au monde, tributaire des hommes, rien qui me délivre non plus... Et dans quel passé je vis, dans quel rêve dénué de substance? A vingt-neuf ans, je mourus comme un âne sans charge excessive dans ma petite écurie, attaché comme il était de coutume à la pourriture du monde »¹

¹ Mohammed KHAÏR-EDDINE, *Le déterreur*, Rabat, édition Tarik, 2011, p. 59.

Nous constatons que monsieur K est inconscient, sa conduite irresponsable s'avère blâmable et porte préjudice tant à lui-même qu'à autrui. Il ne mesure pas les conséquences de ses actes. Ses désirs et ses passions l'emportent sur sa conscience, le personnage laisse découvrir son côté et sa dimension superficielle. Il semble être indifférent aux valeurs morales. L'auteur dénonce ce type d'inconscience, caractérisée par la non-maîtrise de soi :

« Les gendarmes m'ont arrêté. J'ai mangé, pour me nourrir de viande, quelques morts de notre région, morts que j'ai déterrés le soir même du jour où le fqih, les nobles et les miséreux des lieux leur ont donné une vraie sépulture. Les gendarmes ne m'ont pas molesté, au contraire ; ils ont rigolé parce, disaient-ils, un vieux comme moi ne mérite une baffé retentissant »¹.

La faiblesse du personnage principal naquit de sa conscience et disparaît sous son inconscience. Elle va entraîner un besoin profond le plus souvent inconscient. Le personnage va, par ailleurs, éprouver des désirs de se nourrir sur les cadavres des êtres humains en profanant les tombes. Dans la progression psychologique du protagoniste, ce dernier perd parfois la raison et la conscience du monde qui l'entoure et entre dans une étape d'inconscience où il ne peut plus contrôler ses actes, c'est-à-dire que ce personnage se trouve dans l'incapacité de réfléchir, d'analyser les situations présentes, passées ou même celles à venir. Le personnage

¹ Ibid., p. 03

principal du roman *Le Déterreur* vit une lutte terrifiante entre la conscience et l'inconscience, dont le roman retrace les étapes. Le narrateur se demande parfois pourquoi il recourt à cette cannibalité alors que la région est connue par un habituel terrain de chasse. Dans ce cas le personnage cherche parfois à faire preuve de conscience, mais en vain :

« Chez nous la viande est sacré, on ne l'approche pas facilement. On la vénère parce qu'elle est rare. Les villageois vont au souk une fois par semaine et ceux qui ont des parents commençant dans les villes du nord et qui reçoivent par conséquent un mandat peuvent seuls en acheter. Je ne suis pas de ceux-là, c'est pourquoi je me rabats sur les cadavres. Je ne suis pas non plus assez fort ni assez rusé pour me consacrer à la chasse. Les environs abritent pas mal de sangliers, de porcs-épics, de lièvres et bien d'autres bêtes, mais la chasse est très fatigante. La police ou la gendarmerie est venue enquêter ici il y a une semaine. J'avais oublié de ramener les ronces du jujubier sur la tombe d'une jeune fille que j'avais déterrée pour ma consommation »¹.

La conscience du narrateur l'interpelle afin qu'il s'éloigne de son état d'animal. Ordinairement, la conscience ici est la faculté de se voir soi-même et de reconnaître l'aspect de ses pensées et de ses actions. Mais dans ce cas, l'inconscient du narrateur dépasse largement la frontière du conscient. Les représentations inconscientes du

¹ Mohammed KHAÏR-EDDINE, *Le déterreur*, op. cit., pp. 07-08.

**LE CONSCIENT ET L'INCONSCIENT DANS LE DETERREUR DE
MOHAMMED KHAÏR-EDDINE
ADIL HAMZA**

narrateur pour construire cet état de rêve essaient de sortir de ce système pour pouvoir être perçues consciemment et par conséquent se transformer en actions.

Dans cet espace totalement renfermé, les puissances du moi et du surmoi, qui rendent le narrateur assez fort pour affronter la réalité et lui permet également de préserver ces deux caractéristiques pour qu'il puisse survivre, dépasser ce traumatisme. C'est dans ce conflit que se constitue le système de frontières entre le conscient et l'inconscient.

Conclusion

L'étude du roman de Khaïr-Eddine est une possibilité parmi tant d'autres, qui permet de comprendre la spécificité de son style et de son écriture en accordant à la dimension psychologique de ses personnages une place majeure amplifiée par la dimension narrative.

De ce qui précède, nous pouvons déduire que le personnage du roman *le Déterreur* agit souvent sous la pression des tensions et des malaises qui le tourmentent en tant que protagoniste : misère, ennui, indifférence, alcool et violence.... Il est incapable de prendre du recul par rapport à soi-même et par rapport au monde. Cette manière de se comporter l'empêche de faire la différence même entre ce qui procure la conscience et aussi essayer de raisonner les comportements et ce qui se rattachent à son inconscient. Chose qui s'ajoute à son mal et qui accentue sa situation tragique.

Bibliographie

- DORON Roland et PAROT Françoise, *Dictionnaire de psychologie*, PUF, 1991.
- FREUD Sigmund, *Une difficulté de la psychanalyse*, in *L'Inquiétante Étrangeté et autres essais*, Paris, Gallimard, 1985.
- KHAÏR-EDDINE Mohammed, *Le déterreur*, Rabat, édition Tarik, 2011.
- REY Alan, *le Nouveau Petit Robert de la langue française*, Paris, Le Robert, 2010.

**Gender Representations in Alice Munro Short
Stories “Boys and Girls” and “Runaway”**

Abdelhafid El ouadghiri

Doctoral Researcher at University Sidi Mohamed Ben Abdellah,
Faculty of Letters and Human Sciences –Fez
Maroc

Abstract:

This article studies the gender representations in Alice Munro’s selected short stories “*Boys and Girls*” and “*Runaway*”. The stories of Munro unveil the socialization of gendering or gender indoctrination –an ideology of patriarchal society–. The aim of the study will focus on the relation between boy and girl, mother and father as well as the division of space and power. In Munro’s fictions, the female search for identity ongoing theme, and her heroines struggle against traditional view of gender roles. The selected short stories are the most representative for the topic I propose, illustrating gender difference best of all, which serves my demonstration “*Boys and Girls*” and “*Runaway*”.

Keywords: Gender, feminism, oppression, discrimination, domestic and public space.

Résumé:

Cet article étudie les représentations de genre dans les nouvelles d’Alice Munro «Boys and Girls» et «Runaway». Les histoires de Munro dévoilent la socialisation du genre ou l’endoctrinement du genre – une idéologie de la société patriarcale –. L’objectif de l’étude se concentrera sur la relation entre garçon et fille, mère et père, ainsi que sur la division de l’espace et du pouvoir. Dans les fictions de Munro, la recherche d’identité féminine est un thème récurrent, et ses protagonistes luttent contre la vision traditionnelle des rôles de genre. Les nouvelles sélectionnées sont les plus représentatives du sujet de la représentation des rôles sociaux pour les garçons et les filles.

Mots-clés : Genre, féminisme, oppression, discrimination, espace domestique et public.

Introduction

This article focuses on the gender representations in Alice Munro's short stories "*Boys and Girls*" and "*Runaway*". The concentration will be on gender role and gender conflicts. In both stories the protagonist are young girls and represent gender discrimination. Both of them are victimized and oppressed by patriarchal society. Munro's female characters struggle against gender discrimination and oppression and fight to achieve their identity. In each story Munro presents the images of women's suffering and oppression in order to show the world of patriarchy and the cultural dominance in Canada. Munro's "*Boys and Girls*" and "*Runaway*" are considered to be realistic views of girls in Canadian traditional society.

The aim of this article is to see how the author Alice Munro presents the issue of woman and traditional female role. In addition, women's oppression within patriarchal society as well as the representation of men and women in traditional society. The selected short stories are the most representative for the topic this research talks about, and they are considered to be the stories which represent the issue of gender conflict and gender stereotype.

1. Alice Munro's Life and Career.

Alice Munro was born on the 10th of July, 1931 in Wingham, which is in the Canadian province of Ontario. Her mother was a teacher, and her father was a fox farmer. After finishing high school, she began studying journalism and English at

the University of Western Ontario. Alice Munro, the master of short story who won the 2013 Nobel Prize in literature. She tried to show both women's and girl's struggle to gain freedom and equal right as men. All of her short stories deal with gender roles. She has published many collections over the years. Her works include “*Boys and Girls*” in 1968, “*Who Do You Think You Are?*” in 1978, “*The Moons of Jupiter*” in 1982, “*Runaway*” in 2004, “*The View from Castle Rock*” in 2006 and “*Too Much Happiness*” in 2009. The collection “*Hateship, Friendship, Courtship, Loveship, Marriage*” in 2001, the last one became the basis of the film *Away from Her* from 2006, directed by Sarah Polley. Her most recent collection is “*Dear Life*”.

Munro is acclaimed for her finely tuned storytelling, which is characterized by clarity and psychological realism. Her stories are often set in small town environments, where the struggle for a socially acceptable existence often results in strained relationships and moral conflicts problems. Her stories are centered on sexual liberation, women liberation from the cultural domination of males, and women in the patriarchal society.

2. Writing Style.

Her style never changed a lot over the years. In all her stories which are set in Huron Country, Ontario. Her strong regional focus is one of the features of her fiction. Another is the omniscient narrator who serves to make sense of the world. Many compare Munro's small-town settings to writers of the U.S. rural South.

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

“Her female characters, though, are more complex. Much of Munro's work exemplifies the literary genre known as Southern Ontario Gothic”. (Becker, 1999)

Munro's style is very realistic, about apparently trivial subjects, but there is always this mysterious, gothic undertone to her stories. Munro considers to be the master of contemporary short stories. There are people comparing with the great short story writers especially the Russian feminist Anton Chekhov. Munro deals with different circumstances of social life, customs, cultures, traditions and family surroundings. Munro's style of writing always reveals the ambiguities of life. Her work is often compared with the great short story writers. According to the American writer Cynthia Ozick, “She is our Chekhov, and is going to outlast most of her contemporaries” (Ozick, 1991). As they share a number of similarities in their styles.

Munro sought to raise awareness through literature. She wrote magazines and books about women's rights which were published at that time in order to spread their voices and make them known. She also seek to encourage girls to aim higher in their career choices. As Pressman states here “In the late sixties and early seventies, the majority of Canadian women worked full time as housewives [...] about ten percent of all Canadian wives were being battered by their husbands” (Barbara M., 1984). In this sense, Canadian novel took new way with the emergence of women novelists who tend to write more about women. Many of Canadian women writers are engaged to find more suitable ways of telling about

women's experience, and women oppression within society, fighting their way out of silence in order to achieve their real image.

Many female writers in Canadian literature focus on the women's lives, their roles, their identity or the milieu imposed on them. The characterization of women and their identity is linked essentially with the lives of others. So the Canadian feminists attempt to focus on the new woman who is become self-aware, independence living, seeking to evolve an identity of her own and tried to bring gender equality and to end violence against women.

3. The English Canadian Short Story.

English-Canadian short story is a literary genre. Firstly, it was developed as a literary genre by modernists' writers, and then gradually gained more popularity. Canadian short story is developed by a group of writers who live in America during the nineteenth century, they are in contact with famous American writers such as Nathaniel Hawthorne, Ernest Hemingway, Edgar Allan Poe, and so on.

By the appearing of Canadian short story, there was still a general lack of appreciation for it at the time, because writers find problems where they can publish their works. The problem of publication caused the Canadian short story to have a rather hesitant start. During the twenties it appeared in Canada, the so-called Canadian Renaissance, where most of writers were able to print and publish their work in Canada. The short story, which is characterized by multiple publications

in magazines, collections and anthologies, was finally able to develop and publish in Canada. Reingard M. Nischik, who has focused on the developing of short story of both United States and Canada, he stated that “the short story is today generally considered to be a particularly vital genre, if not the flagship genre of Canadian literature” (M. Nischik, 2007).

In contrast to the American short story, postmodernist short fiction did never bloom in Canada, because of the ideological differences between the writers in America and Canada and the traditional Canadian interest in realist representation. Reingard Nischik, who theorized on the literature and culture of the United States and Canada said that: “the Canadian short story is marked by a clear predominance of modernist and neorealist narratives over outright antirealist, postmodernist styles” (M. Nischik, 2007).

The best-known English-Canadian short story female writers such as Margaret Atwood, Mavis Gallant and Alice Munro, of which Munro is the only one to write exclusively short stories. Her success both nationally and internationally has helped her to shine in the world of short story. Nischik also states that: “her short story’s format is linked to her particular writing aesthetics, and makes connection to human experience.” (M. Nischik, 2007). The contemporary Canadian short story represents by Alice Munro. Her use of folk art and landscapes, in addition to her style of writing which characterizes by its diversity and vitality, since almost every Canadian writer has made a contribution to the short story.

4. Gender Representations in Munro’s Story “*Boys and Girls*”

4.1. Gender Discrimination and Space.

Alice Munro’s “*Boys and Girls*” was set on a fox farm outside of Jubile in Ontario Canada. It is about an eleven-year old girl, who narrates her life with her father in a fox farm and her search for gender identity and struggle against society’s ideas of how a girl should be. From the beginning, her father is seen as a strong and independent girl who cultivates wild animals. The girl helps her father in the barn by feeding the foxes, bringing water and cleaning the watering dishes. She spends her time outside the home, the work she likes more to do, but she does not help her mother with the household chores. Suddenly, her mother tells to her father about getting the girl to work more in the house. The girl refuses to work with her mother inside home. She secretly assists her father works in looking after his foxes. At the end of the story, the girl lets the second horse, Flora to escape. During the dinner time, the girl’s brother tells to his father that his sister’s fault, Flora gets away. The father does not show any reaction, and he says “she is only a girl.”

In the whole story, the girl is left nameless which symbolizes her lack of identity in a patriarchal society. Unlike the daughter, the young brother Laird is given a name that means “lord”. Shakespeare in his play the *Taming of the Shrew* confirms the patriarchal pattern as he said a woman doesn’t have an identity of her own as it’s directly related to man (Shakespeare.1623). Patriarchal traditional society does not consider men and women equal, but the male is superior and has a higher status in

the parents, while the female is related to a lower social role. In her book *Theorizing Patriarchy* Walby says: “It is a social and ideological construct which considers men as superior to women. Patriarchy is based on a system of power relations which are hierarchical and unequal where men control on women’s production” (Walby, 1990). In traditional society’s roles girls had to be in the house, while boys also had their roles outside of the house. The male was the dominant figure in the house, while the woman has to be subservient. The protagonist of the story faces difficulties on her way to look for womanhood because of gender stereotyping. The young girl struggles to find her own gender roles. In the beginning of the story, she tries to prevent her initiation into womanhood and tomboy by resisting her parent’s efforts to make her more “lady-like” (Munro, 1964).

In the beginning of the story, the unnamed girl faces difficulties respectively with her mother, father, brother and grandmother. From the beginning, the girl tries to struggle to define herself and limit the female stereotypes. Additionally, she finds herself threatened by the word “girl”. Thus, she is torn between the inner space presents by her mother and the outer space presents by her father. In this sense, she loves to help her father outside with the foxes, rather than to help her mother in the kitchen, while she tries to imitate her father through his work in the farm animals. The work she loves more to do with her father outside home with the foxes. She likes to work in the fox farmer by providing water for the foxes. “Besides carrying water I helped my father when he cut the long grass” (Munro, 1964) and she affirms

that she “worked willingly under his eyes, and with a feeling of pride” (Munro, 1964). She seems to be very proud of helping her father outside rather than helping her mother in the household chore she hates more, because she feels that her mother wants to keep her within domestic work. “I hated the hot dark kitchen in summer, the green blinds and the flypapers, the same old oilcloth table and wavy mirror and bumpy linoleum” (Munro, 1964).

The girl is afraid of working in the kitchen with her mother, even the job given by her do not demand much energy as the farm work, and thus loses respect for her mother’s submissive position in the household. When describing her mother’s housework ““It seemed to me that work in the house was endless, dreary, and peculiarly depressing; work done out of doors, and in my father's service, was ritualistically important” (Munro, 1964). She really needs to change her situations and that she doesn’t want to be like a housework chore which seems to be dull and tired. She finds her mother and what she does really boring and never ending. On the contrary, she loves her father’s work outside, describing as “ritualistically important” (Munro, 1964). The girl would much be rather outside with her father because his work is much more important and productive. However, she does not like to be regarded as a stereotyped girl in society, as De Beauvoir indicates here “One is not born, but rather becomes a woman” (De Beauvoir, 1949). The girl condemns the stereotypical woman, where she spends most of her time in the house like a prisoner; she wanted to be experienced girl in outside sphere. In addition, she

hates to stay in the “hot dark kitchen in the summer” (Munro, 1964), she feels caged and she prefers the farm chores like a boy.

The young girl, who lives as a tomboy and accepts to be “a hired girl” (Munro, 1964), prefers working outside and she likely to spend her time helping her father. She obsesses to do works which traditionally associated with men, as her father’s domain. While she is a female, she is not closely related herself to the things of feminine nature. According to Simone de Beauvoir “this world has always belonged to males and females have tended to be placed in outside positions” (De Beauvoir, 1949), thus, woman often willingly to do man’s work. When her mother goes to speak with her father in the barn the girl “felt my mother had no business down here,” (Munro, 1964) her mother could not endure the idea of her daughter doing a man’s work. Therefore, the daughter’s brother, Laird, becomes the man that is entitled to help his father. In the story, the girl is older than her brother “I remembered how when, he was little, I had brought him into the barn and told him to climb the ladder to the top beam ... Laird did not know enough to tell” (Munro, 1964), even though, he seems to be not as useful to his father as the young girl is.

The girl’s mother believes that her girl isn’t of much help to her father, as the mother says to the father. “Wait until Laird gets a little bigger, then you’ll have real help.” (Munro, 1964). When Laird grows up, he will become older and stronger in the eyes of his parent, then he will be more of a help on the fox farm than his sister can ever be. While the girl will be free to aid her mother in the house chore,

“and then I can use her in the house” (Munro, 1964). The girl feels a kind of prejudice against her and she does not like her mother’s thought at all. In addition to this, the young girl is annoyed by her brother because he gets more freedom to swing than she does. In this sense he can do whatever he pleases, while she is the one taking care of his future responsibilities. “Swinging himself sick on the swing [...] trying to catch caterpillars. He never once stayed with me till I was finished” (Munro, 1964).

The girl has always been very active and willing to work with her father in his farm animals, and does not want to be a girl, but more a tomboy as a result that she would not be happy in the kitchen. The girl is afraid about her mother because she knows eventually she would have to think household chores, and the chores would become totally part of her everyday routine. That is why she goes outside during any chance she attains. “I just get my back turned and she runs off. It’s not like I had a girl in the family at all” (Munro, 1964). The girl realizes that she really does not like her mother; in fact, she also calls her “my enemy who is plotting” (Munro, 1964) in her attempts to get in the kitchen. The girl feels that her mother deliberately wants to keep her away from her father’s work. She does not accept her while helping her father in “his real work” (Munro, 1964). She feels bitter towards her mother for allowing more time outside and for thinking of her as fragile and weak. The girl in the story begins to recognize patriarchal society’s views of her especially when a feed salesman comes and her father introduced as his “my new

hired man” (Munro, 1964). She is almost pleased until the salesman replies: “I thought it was only a girl”. The girl feels annoying because they are lessening her own gender.

Laird gets bigger and stronger in the eyes of his parent, for instance, when Laird and his older sister are fighting, “and for the first time ever I had to use all my strength against him; even so, he caught and pinned my arm [...] really hurting me.” (Munro, 1964). The girl never stops her abilities and her self-confidence especially when Henry encourages him “Laird was getting a lot bigger” (Munro, 1964) but she defends him saying that that she “I was getting bigger too” (Munro, 1964). Laird is becoming the helpful son that his father needs around the farm, while he sees the young girl as a lower position and less physical standard to her father. The pressure from her family became more intense, when her grandmother is visiting, she bombards and criticizes her. She reminds her what is socially right and wrong for a female and how a girl should act and behave, telling her “girls don’t slam the doors like that [...] Girls keep their knees together when they sit down” (Munro, 1964) and when asks questions her grandmother tells her “that’s none of girls business” (Munro, 1964) the girl continues slamming the doors and sitting awkwardly, avoiding the idea of being a girl in any form or letting anyone define her by her gender. However, the girl expresses her resistance against society’s beliefs and norms by continuing to do things against what is norm “thinking that by such measures she kept herself free” (Munro, 1964) .The girl, however, does not stay in this

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

position. At the end, she begins to change and to become a stereotypical female to conform to society's beliefs and norms about women.

Through her conflict with her mother and grandmother, the girl considers herself as an example of girls in her age, she tries to defend the gender stereotype and gender conflict within society. Consequently, she continues to rebel against her father when she aids the Flora to escape “instead of shutting the gate, she opened it as wide as she could. She did not make any decision to do this” (Munro, 1964). However, the father considers what she does is not important and says she is “only a girl” (Munro, 1964). On the contrary, her brother Laird is given the chance to go “let me go too, let me go too!” (Munro, 1964) he goes off in a truck to catch the Flora that has run away while her sister goes back to the house. He feels a kind of pride when his father is leaving with guns and knives to hunt Flora. Therefore, Laird is transforming from a boy to a man who is given power and prestige. Laird's space is represented by the horse blood on his arm: “Laird lifted his arm to show off a streak of blood” (Munro, 1964). In other words, he enjoys and exhibits his power which is symbolized by Flora's blood. Furthermore, His father also knows it is Laird's time to take part to show his manhood and his power over his daughter.

At the end of the story, when her father knows that she deliberately opens the gate and lets Flora runs out, and her frivolous brother is next to her sister at that time and sees her let Flora goes, he proudly says “anyway it was your fault Flora got away” (Munro, 1964). At the dinner table, Laird tells his father that his sister opens

the door intentionally and Flora runaway, it is for the first time that Laird talked against his sister he says: “she could of shut the gate and she did not. She just opens it up and Flora ran out” (Munro, 1964). Her father feels disgust and wants to know why she lets the Flora go “is that right?” (Munro, 1964). The girl does not endure this oppression against her she “swallowed food with difficulty” (Munro, 1964) and bursts into tears because she was unable to answer anyone. She feels a kind of prejudice against her. After that, she stops eating and waits to be sent from the table. Therefore, her father replied amicably “never mind” (Munro, 1964) about her because “She's only a girl” (Munro, 1964). The father defines her as a girl, she is “absolved” from guilt. The girl doesn't protest this, “even in her heart” (Munro, 1964). Rather she thinks it “Maybe it was true” (Munro, 1964). Thus, after struggling throughout her life, she finally accepts her family and society views of her. And she fails to resist gender stereotypes make by the society where she lives. By the end she insists that the girls are not valued in the same ways that the boys are.

To sum up, the nameless girl accepts her gender identity within patriarchal society. Firstly, she hopes to work outside with her father and stay as a tomboy, but thoughts and norms of traditional society and gender stereotype force her to become a girl, who stays indoor to help her mother, instead of becoming the free and independent girl in her life. In this sense, she struggles to resist social oppression on gender and their views of a girl. Therefore, she makes efforts and encourages

fighting them but she fails. She has to live with that positioning statement: “She’s only a girl”, no more no less. In the end she knows that the expectations are too many, and she finally accepts them.

4.2. The Girl Quest for Self-independence and Resistance.

This section will discuss how the girl move from girlhood into womanhood in which she is aspiring for self-independence and freedom within patriarchal society. The girl does not accept to be a captive and marginalized by society. She refuses the idea that is the man should be strong and dominant while the girl weak, submissive and not just a girl. Simone De Beauvoir in her famous book “*The Second Sex*” asks a question what is a woman? She adds that in a patriarchal society woman is seen as the Other whereas the male is the Subject (de Beauvoir, 1949). In relation to the story, the male is definitely considers to be superior to his sister and represents the masculine role in society, and a boy who has never done wrong in the eyes of his parents.

The unnamed girl fights against gender stereotype; this could be because her identity is determined completely by her gender. The nameless girl represents all girls of her age, while her younger brother, who is given a name. Even though, she resists gaining her womanhood within a society who views woman as a second class. The girl does not accept this position she seems to be thirsty for independence. But it is not easy for her to achieve her freedom in a society that is controlled by patriarchal norms. In this way, she fights against male dominance and equality, in

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

addition, to limit the traditional female gender roles and resist becoming a lady, as Bouchier states in his book *The Feminist Challenge*: “Women are treated as subject of oppression on the consumer in the male marginal dominant society, where she loses her rights and equalities to raise her voice against men for being treated her secondary citizen and slave, even though she has intention to revolt against men” (Bouchier, 1984).

The girl is obsessed to be an independent and individual girl who loves to work outside with her father, and does not want to take part in the female gender chores in the house. The girl describes the room she and her brother shares they live in together. In the winter she is afraid of the dark room and she sings. In the spring she makes a barricade with her roommate. “She planned to put barricade between her bed and Laird’s to keep her section separate from him,” (Munro, 1964) they get scared and try to attract attention by singing “you sound silly” (Munro, 1964). She is brutally suppressed by her brother, and after Laird falls asleep she would go to bed later than usual and tells herself stories. She is courageous and not afraid to say what she feels. These stories show how a woman wants to become; such as a powerful and independent girl, in which she answers the opposite discourse of the patriarchal society that she is a “girl”, and which her family wants her to become. The girl does not stop her turmoil against her social discrimination; she tries to answer back the stereotypical norm to be a “girl” which her family wants to become, and represents herself as an independent and powerful girl.

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

One of the family's horses, called Flora. She is a beautiful female horse she likes more, the girl is always on Flora's side. She represents the girl's rebellion against her father. "Flora threw up her head, rolled her eyes" (Munro, 1964). When it comes time for the father to kill Flora, to feed the foxes "two weeks later I knew is going to shoot Flora [...] it's Flora's turn in the morning" (Munro, 1964), the horse rebelled and tried to escape. The girl is closest to the gate to the barnyard and her father shouted to her to close it as he says: "go shut the gate!" (Munro, 1964). The girl got there just in time to close it, but instead she held it open for Flora to runaway "when she came running at me I held the gate open, that was the only thing I could do" (Munro, 1964), and Flora ran very quickly. The girl identifies herself with Flora, they are both energetic and active even though they are female.

The act of freeing Flora symbolizes the girl's wish to free herself from patriarchal society. She refuses the idea of killing innocent animals for their meat that is why she lets her escape on purpose. "I was on Flora's side [...] I did not regret it; when she came running at me and I held the gate open, that was the only thing I could do" (Munro, 1964). The act of the escape of Flora is a kind of freedom and independence for her. She is the girl's response to what she had done. As a result, she does not hesitate to open the door. The girl wants to take revenge and takes an opinion against her father and thus she prefers her own identity because Flora represents freedom by living her domestic life. She does not want to keep herself and Flora imprisoned and caged in the farm as she states "It was surrounded by a

high guard fence, like a medieval town, with a gate that padlocked at night” (Munro, 1964). Thus, the girl refuses to be fenced in and wants to be more independent and liberates herself from stereotype’s ideas, which claimed that male should be strong, dominant figure while female should be weak and submissive.

At the beginning, the girl appeared to be strong and independent. Then, gradually changes her attitude toward her father’s work and begins to care about her appearance. “I had not thought about it very often since, but sometimes when I was busy, working at school, or standing in front of the mirror combing my hair and wondering if I would be pretty when I grew up” (Munro, 1964) the girl thinks to be free and an emancipates girl, by getting to avoid masculine work like pelting and farming and behave girly. She continues to rebel against her mother and grandmother who tries to make her more feminine “I continued to slam the door and sit as awkwardly as possible, thinking that by such measures” (Munro, 1964) therefore, she wants to reinforce herself against patriarchal society who is giving power and importance only to men.

She continues to revolt against her father; she says: “I had never disobeyed my father before” (Munro, 1964). The girl believes that she becomes mature and independent, and capable to do things by herself, rather than depending on other. In addition to this, the girl continues to do things against the norms of her family, as she says, “I kept myself free” (Munro, 1964) from the social gender’s norms over her. The girl refuses the idea of her family, who considers her as an imprisoned like

the foxes, but in reality, she becomes strong and she loves the work of “a man’s job” (Munro, 1964). The girl does not stop resisting to achieve her freedom and independence, in this sense, she sees Flora also running free in the barnyard “it was exciting to see her running, whinnying, going up on her hind legs, prancing and threatening like a horse in a Western movie” (Munro, 1964) that is to say, The horse, representing the freedom and independence with which the girl identifies. She does not give enough attention to shut the gates when she sees the horse galloping through “she came running at me I held the gate open, that was the only thing I could do” (Munro, 1964) the girl never hesitates to take decision to save Flora from being killed.

To Sum up, the whole story “*Boys and Girls*” is centered on the idea of gender roles of women in society. A society which has given power and importance only to men, the girl gets a little of her self-independence and freedom, she struggles to keep herself free. Flora represents the girl’s rebellion against her father, in fact, she refuses to be caged and captivated like her. She rebels and disobeys against family and society, believing that by such measures she can keep herself free. But, eventually, she feels disappointed and must face and accept her gender role is not outside. In addition, she has to accept her self-identity, because she fails to resist the discrimination against her. Especially from her family besides her mother, grandmother and now her father who is not on her side either. In the end, she does not achieve what is he wants. She refuses to violence and the abuse of power. The

girl finds herself becoming more than “just a girl” (Munro, 1964) despite the fact that she had struggled not to be a girl, the act of crying shows her that she has become a girl, she is acting like a girl, because girls are supposed to cry a lot.

5. Gender Representation in Alice Munro Short Story “*Runaway*”

5.1. Woman’s Struggle for Self-independence.

The story “*Runaway*” is the first story which takes the same name of the collection of “*Runaway*.” The story is about a young couple named Carla and Clark and their neighbor Sylvia Jamieson. The couples Carla and Clark live in a mobile house on a farm. They support themselves by giving horseback trail rides and riding lessons on their own horse. Carla is a college student; her family wants her to become a veterinarian. Clark promises her to find a job while she drops out of school, Carla’s family does not accept him at all. She runs away to elope with him instead of going to college. However, she finds it difficult to live with Clark, who has a bad temper; he always abuses her wife and creates trouble with various people in his town. The couple lives near to Sylvia Jamieson one of their neighbors, whose husband Leon dies. Sylvia teaches botany at a local college, and Carla helps her to clean her house to earn extra money. Carla runs away twice: the first time when she is eighteen as a student in the high school she runs away from her parents to marry her husband, the second time, she runs away from her husband Clark with the help of her neighbor Sylvia, who provides with clothes and earns money. Clark

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

has bad moods, she finds it difficult to live with him. Carla feels the need for a more authentic life and independence.

The couple has a pet animal which is called Flora; the white pet goat represents Carla's identity. The goat runs away, as a parallel to Carla herself. One day, Flora disappears. She tries to convince herself that Flora runs away but will return soon. At the end of the story Flora reappears, Clark does not tell Carla about Flora's reappearance, Carla strongly suspects that Clark kills the goat. She's traumatized, and she is unwilling to leave Clark again, so she says nothing and goes on with her life.

Carla as a young girl, her parents stand against her to achieve purpose and to be a real woman. She rebels against traditional views of patriarchal society, which is represented by her parent and society. Thus, Carla is being left by her parents. Accordingly, Carla's dropping of her education and her marriage is the first stone to build and prepare towards flight. She imagines a happy life with Clark, who tells her his dream to have a riding school in the country. On the other hand, her parents dissatisfied with Clark, and warn her not to follow him. Her parents do not accept him because he lives in a mobile house and he is “a loser and gypsy lover” (Munro, 2004). Her mother says: “He will break your heart, that's sure thing” (Munro, 2004). Even the Stepfather, totally disagrees with her to get with Clark, as he describes him as “a drifter,” (Munro, 2004) who has no home and no job.

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

Carla does not care about what is happening just. She thinks of the day when she will run away with Clark, she wants to be with him. Carla leaves her parents to live “a more authentic life” (Munro, 2004) and independence with Clark. She believes a future without Clark's existence is unimaginable for her although “he despised her parents, their house, their backyard, their photo albums, their vacations, their Cuisinart, their powder room, their walk-in closets” (Munro, 2004). In brief she tells her mother that she wants more authentic life, “I have always felt the need of a more authentic kind of life; I know I cannot expect you to understand this” (Munro, 2004). Her parents create a kind of conflict between them and their daughter which definitely lead to more catastrophic situation. “So naturally, Carla had had to run away with him. The way her parents behaved, they were practically guaranteeing it” (Munro, 2004) parents’ treatment will encourage her to leave school and to run away with Clark and search for the utopian of Clark's promised life. Obviously she feels satisfied while she is running away from her parents.

Carla is a college student, she is eighteen-years-old. She follows her academic studies while her parents want her to finish her studies and “she could choose to be a veterinarian” (Munro, 2004). The girl chooses another plan to her life she decides to go to a riding school to work with her lover. Clark is now a rider teacher. But her family “hated Clark, when she ran away and got married” (Munro, 2004). Carla does not like to live in a bad condition with her family; she refuses to be a captive in her family. She finally chooses to run away to build a world of her own. She

decides to marry Clark, her lover, even though her family refuses him. Carla escapes with Clark she thinks life with him is easy.

Carla rejected by her family “they did not care if she lived or died” (Munro, 2004) because she chooses her decision and married Clark. Carla refused by her parents, for instance, her brothers and sisters who live in Toronto refuse their sister to stay with them. One of her older brother and his supercilious wife as she says: “They didn’t care, either. They didn’t like Clark. His wife was a sickening snob” (Munro, 2004), she does not admire him because she thinks that he comes from lower classes. Eventually, Carla expels from her family and becomes a homeless woman “she has not anywhere in this world to go” (Munro, 2004). Sylvia one of her neighbor tells her to look for a place giving her temporary protection “have you ever thought of the women’s shelter” (Munro, 2004). Consequently, when Carla’s parents expel her she finds her neighbor Sylvia, who suggests a plan to Carla to move to Toronto as Carla says: “I would go to Toronto[...] but I wouldn’t go near my brother, I’d stay in a motel or something I’d get a job at a riding stable” (Munro, 2004). She gets a new job at a riding stable; she wants to work with animals and live in the country. Carla leaves school and gets a relationship with Clark, then she runs away to marry Clark. She remembers with pleasure the beginning of her relationship with Clark she sees “herself as captive, her submission both proper and exquisite” (Munro, 2004). However, she finds it difficult to live with Clark, who can be obsessive, bad temper and rude.

5.2. The Gender Conflict between Male and Female.

The conflict between male and female, embodying in Carla's struggle with her parents and with her husband Clark, as well as Sylvia Jamieson with indirect way. At the beginning the relationship between Carla and Clark is based on imposition of power and authority. However, he controls her physically and psychologically. Sometimes, he shows a sudden outburst against her as Carla said "You flare up" (Munro, 2004) Clark replies coldly "that's what men do" (Munro, 2004). Clark a rider teacher falls in love with Carla after that she leaves college and runaway with her husband. Carla always wants to gain a new identity and life in which Clark does not exist. He does not give her emotional support and love. In this sense, "she had dreamed of Flora last before. In the first dream, Flora and walked right up to the bed" (Munro, 2004). They have a particular kinship with her white goat whom Carla loves so much but suddenly "she disappears we don't know where" (Munro, 2004). This makes Carla more nervous and sad; however the white goat symbolizes Carla's identity "she didn't go to the barn because it was too miserable in there without Flora" (Munro, 2004). The white goat that runs away, as a similar to Carla herself, she represents Carla's freedom. "She had been Clark's pet entirely, following him everywhere, dancing for his attention. She was as quick as graceful and provocative as kitten, and her resemblance to a guileless girl in love had made them both laugh" (Munro, 2004).

**GENDER REPRESENTATIONS IN ALICE MUNRO SHORT STORIES “BOYS
AND GIRLS” AND “RUNAWAY”
ABDELHAFID EL OUADGHIRI**

The main problem that pushes Carla to leave home is Clark's bad mood and he is unable to make her an “authentic life” (Munro, 2004). Clark represents madness, because he ignores and abuses his wife psychologically and makes her feel sad. Carla rebels against him and wishes to be an independent girl. Clark's bad temper creates a kind of cruelty and is unfair towards Carla “she did this at times when Clark's mood had weighted down all their indoor space” (Munro, 2004). However, this situation will create a kind of hostility in their relationship.

Clark deprives Carla from her freedom; he uses his male power over her, and he considers to be a woman whose place is at home. When Sylvia asks him about Carla he always tells her that she is at home, “my wife Carla is at home in bed. Where she belongs” (Munro, 2004). The young wife is oppressed by Clark as she is not allowed to work outside home. He considers her no more than a wife under his control. And sometimes he considers as a “subservient woman” (Munro, 2004). Sylvia informs Carla to run away from Clark “I have gone away. I will be all write” (Munro, 2004).

At the beginning of the story, the relationship between Carla and Clark is based on dispute, Carla feels disappointed with him as the way he treats the people and especially their neighbor “Clark often had fights, and not just with people he owed money to. His friendliness, compelling at first, could suddenly turn sour,” (Munro, 2004) he is “rowed” (Munro, 2004) with his neighbor, customer and some of the people from his town. As in the whole story, Clark is cruel and violent with his

wife. Firstly, he uses all his power and authority against Carla, and after that, he follows her by his next victim which presented by Flora. Consequently, he uses all his force to make her a submissive character. He always uses his constant oppressive power against her. Secondly, he deprives Flora from her freedom when he comes to kill Flora as Carla says in the story; he becomes suspicious of this behavior during Flora's disappearance. Carla rebels against compels and forces imposed by her. In this way, Clark deprives Carla and her domestic animal from thinking of freedom. Killing Flora is a crime and is considered as an oppressive power of Clark.

Clark treats his wife in a cruel and unfair way, she suffers from his oppression and abuse. As De Beauvoir states here “no one is more arrogant toward women, more aggressive or scornful, than the man” (Munro, 2004). He always insults her because of his bad temperament as she says “he hated me, he despised me [...] I did not what to do” (Munro, 2004). The frivolous husband shows indeed no respect to his wife. He is openly hostile towards her as she said “He was mad at me all the time [...] I can't stand anymore” (Munro, 2004). In reality, Carla thinks that her life with Clark will be more “authentic kind of life” (Munro, 2004). She thinks that he is a strong man and she will have a brilliant future with Clark, whom she sees as “sturdy architecture of the life” (Munro, 2004). But, at the end Clark's patriarchal mood prevents her to achieve her purpose. Consequently, Carla “does not know what to do” (Munro, 2004) her friend Sylvia replies “Get away,” (Munro, 2004) she feels bored and starts thinking about running away “I would if I could [...] I'd give

anything to get away.” (Munro, 2004) She plans a second flight to achieve a new life and identity. To return to her dreams, both indicate Carla’s oppression; the last dream will lead Carla to escape and get freedom. Sylvia returns back from her trip, Carla tells her that she spent a bitter experience with Clark and she desires to fly because she suffers physically and psychologically. In addition, Sylvia expresses her sympathy toward her and she suggests leaving Clark. Carla finally dissatisfies with Clark she runs away from him. However, her escape is the second in her life.

The most important decision is when Carla decides to leave her home for the second time, because she will not endure her frivolous husband. His behavior appearing rude in his answer to Carla, he always insults, marginalizes and uses all his efforts to seduce her. As De Beauvoir states here “woman should be treated as a free and autonomous human being like all human beings” (de Beauvoir, 1949). By the way, Carla does not show any reaction toward him, as she does not want herself to be a captive and submissive woman controlled by Clark. She prefers to escape from him. In brief, she wants be in a “more authentic life,” (Munro, 2004) but she does not find what she is expecting to become. On the other hand, her husband’s determination continues trying to impose his authority even she warns to escape from him. Consequently, with the financial help of her neighbor Sylvia, Carla decides to move to Toronto to look for a better life condition and get independence. Toronto is the utopia for Carla, there she spends her childhood with her family. Accordingly, Carla confesses to Sylvia about her desires of flight and

freedom and the role of Flora which represents her freedom and identity. Carla is totally perplexed and confused because she leaves her home and everything seems to be strange to her she begins to ask some questions “the house she had never seen, the strange bed she would sleep in alone [...] asking for a job” (Munro, 2004).

Sylvia Jamieson, one of Carla’s neighbors, always feels sympathy with her. Firstly, Carla helps her to clean up the house when Sylvia’s husband dies. However, she works with her to arrange and clean her house. Suddenly, Carla begins to cry and wants to run away. After that, Sylvia does not hesitate to agitate her to run away to Toronto. Carla tells to Sylvia about her suffering from Clark's bad temperament. As result, Flora and Carla’s escape is due to Clark’s bad mood. Sylvia suffers from the same problem in her relationship with her husband; he is showing neither affection nor respect for her. Consequently, the two women share the same sufferings. They choose however, their different ways to resist oppression and injustice. Sylvia creates a situation in which Carla will be able to decide where to go. She borrows money and clothes, after that, she phones her old friend Ruth and then takes the bus to Toronto where there are riding stables. “You should take the bus to Toronto and go to stay with a friend of mine. Her name is Ruth Stiles” (Munro, 2004). Sylvia in her call to her friend Ruth emphasizes her to accept Carla at her house till she finds a job.

Flora, the white goat, symbolizes freedom; her running also represents Carla first rebellion against her husband. Flora appears in order to achieve Carla’s pleasure of

independence and rebellion. But, her appearance is likely to behave Clark and Carla early in her arrival. The closeness and distance of Flora to Clark is the same mental process Carla faces through her relationship with her husband. In her magical reappearance, Flora avoids Sylvia's touch and gets close to Clark and Carla, and how happy she was that both of Flora and Carla returned home safely. “So Flora has her place as a good angel in my life and perhaps also in your husband’s life and yours” (Munro, 2004). Flora becomes Clark’s pet goat and follows him everywhere, and dances for his attention. In this sense, it is Carla who tries to absorb Clark’s attention, but he does not care at all. Carla always creates ways to please and stimulate her husband, but he does not care.

At the end, Sylvia sends an unexpected letter to her friend Carla, Sylvia's letter to Carla expresses a sense of guilty. Sylvia explains that she makes a mistake to get involved in the young couple's life and try to influence in a relationship that does not concern her. As she states here: “she was afraid she had involved herself too closely in Carla's life and had made the mistake of thinking somehow that Carla's freedom and happiness were the same thing” (Munro, 2004). Sylvia feels worry for what she does with the couple as she said “she and Clark treated each other warily at first, but they were soon joking as if nothing had happened” (Munro, 2004). She adds that “All she cared for was Carla's happiness, and she saw now that she –Carla– had found that in her marriage” (Munro, 2004). However, fidelity to marriage and family life make Sylvia confirms Carla’s return to her family and she finally confesses

that Carla's happiness is to be with her husband Clark in his house. She continues that "Carla's flight and turbulent emotions had brought her true feelings to the surface, and perhaps a recognition in her husband of his true feelings as well" (Munro, 2004). Sylvia never hesitates to help Carla in such a difficult time, she helps her to escape from her husband's oppression, even though, she feels a sense of guilt. Sylvia finally prefers to leave the young couple and go somewhere quieter. She takes an apartment in the college town away from them where she starts to teach. Thus, Sylvia feels regret for what she does, she revolts against social norms and conventions and she apologizes to Carla.

Carla finally thinks that she is unable to live without her husband Clark. She decides to come back to her husband "she got off the bus and phones Clark to come get her" (Munro, 2004). Carla comes back to her husband, at the same time a sudden event is happening at that night, the little white goat reappears miraculously. She appears again in the night near to Sylvia's house; Clark goes to inform Sylvia not to interfere in their relationship with wife. Suddenly Flora's mood changes because Flora represents Carla's independence and freedom. Perhaps Flora does not accept Sylvia to be threatened. In addition, Flora represents Carla's identity and she wants to be reconciled with Sylvia. By the end of the story, Flora disappeared again, and we do not know what happen to her. Carla is informed about the return of Flora. Carla is deeply skeptical about what happened to Flora, because she does not go to Carla's house in the night. Carla thinks that Clark is the problem of Flora

disappearance, she probably believes that he killed Flora, or tied her to the back of the truck and driven some distance and set her loose, or “taken her back to the place they'd got her from” (Munro, 2004). Flora's destiny remains unknown.

The story ends with no one knows what happened to Flora. Carla's suspicion of Clark, or he probably creates Flora as a scapegoat, that is to say he will do the same to Carla. Carla tries to go to the woods; the only trace of her are some “little dirty bones in the grass. The skull, with of bloodied skin still clinging to it that she could settle in one hand knowledge in one hand” (Munro, 2004). Clark's attempt to get rid of Flora, it is notably that Clark does not tell Carla about Flora's return. It could be said that Clark shoots Flora as well as destroying Carla's source of powers, because Flora represents Carla's independence and authority. At the end, Clark uses the power to thrill Carla. His violence frightens her “She saw him as the architect of the life ahead of them, herself as captive, her submission both proper and exquisite” (Munro, 2004). She wants to leave, but can't visualize herself in any other life.

To conclude, Alice Munro's story “*Runaway*” is divided into two main events, the first one when Carla leaves her parents to live an authentic life with Clark whom her parents hate, and Carla always imagines an utopian life with him. The second event is when Carla runs away from her husband. Her escape is the second one in her life because she wants to get more freedom and independence. Besides, she is oppressed by gender stereotype and male dominance. Carla desires a life of her own in which Clark does not exist. But, in reality she lives a miserable life with Clark.

Clark's bad temperament contributes to encourage Carla to leave him and look for a life that she desires. In her dreams she could run away to get freedom and independence life. Carla does not accept to be a submissive and a subservient woman. She revolts against her husband's oppressive power. Consequently, she wishes to get a new identity as an independent woman. But at the end, Carla fails to resist her husband, she finally accepts to live with Clark this is clear when she comes back from the middle of the road, when she escapes from her husband.

Conclusion

This article focused on the gender representations in Alice Munro's short stories "*Boys and Girls*" and "*Runaway*". The concentration was on gender role and gender conflicts. Munro is claimed to be as the most prominent Canadian feminist short story writer. In both of her stories the protagonists, two young girls, represented gender discrimination. This article also portrayed the suppressed role of women in patriarchal society. Munro gave an image of woman who is victimized and oppressed. However, the discussed stories in this article presented the marginalization and subjugation of women in Canadian society.

Alice Munro "*Boys and Girls*" told a story about a young girl who struggled to find her identity. She wished to work outside with her father, but traditional society forced her to work inside the house. She was oppressed by patriarchal society which is represented by her mother, father and her brother, at the end the girl accepted to be a girl as conceived by society. She tried to fight them and find some

encouragement and inspiration in the horse, Flora, but at the end she knew that the expectations were too many, and she finally accepted them. The same as for Carla in the “*Runaway*”, Carla felt a kind of lack that made her restless. That’s why she escaped from home and after a moment of epiphany she came back to her husband who was one of the reasons of her sense of lack by not paying much attention to her.

Munro used symbolism to represent the girls’ freedom and independence. She created two pet animals called Flora. For instance, in the first story the young girl had a horse. The horse was powerful and rebellious. The killing of Flora was meant to deprive the young girl from her identity and independence. While Carla has a white goat, which represented Carla’s identity and its loss represented the loss of Carla’s identity and her lack.

At the end of each story both of the pet animals were killed; that is to say, both girls failed to achieve their freedom, independence and their gender role. They eventually gave up to patriarchal system. Munro extremely succeeded to represent gender stereotypes in both stories. She gave good images of woman and how she was oppressed by patriarchal society. In addition to, the issue of women, her role in the society and family, and finally her oppression and discrimination was a universal issue in Canada and other nations.

Bibliography

✓ Primary sources.

- Munro, Alice. *“Boys and Girls.”* New York: Mc Graw-Hill, 1964.
- Munro, Alice. *“Runaway”*. New Yorker: McClelland and Stewar, 2004.

✓ Secondary sources.

- Barbara M, Pressman. *Family Violence, Origins and treatment.* Guelph: Children’s and society of Guelph, 1984.
- Becker, Susanne. *Gothic Forms of Feminine Fictions.* Manchester University Press, 1999.
- Bouchier, David. *The Feminist Challenge.* New York: Schocken Books, 1984.
- De Beauvoir, Simone. *The Second Sex.* London: Oxford Press, 1949.
- Nischik, Reingard M.ed. *The Canadian Short Story: Interpretations.* Camden House, 2007.
- Cynthia, Ozick. *“The New York times”* volume 96. 1991.
- Shakespeare, William. *The Taming of The Shrew.* London: May 1623.
- Wably, Sylvia. *“Theorizing Patriarchy.”* Oxford: Blackwell. 1990.

**The Representation of Women
in Moroccan Arabic Proverbs**
Abdelhafid EL OUADGHIRI

Ph.D Student/Doctoral Researcher at University
Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculty of Letters and Human Sciences -Fez-
Maroc

Abstract:

This article investigates the representation of women in Moroccan Arabic proverbs. Proverbs possess significant authority, serving to legitimize particular role patterns and inhibit any challenges to these norms. Consequently, we aim to identify the key attributes associated with women as reflected in Moroccan proverbs. The cultural context of women's limited roles is deeply connected to language, which embodies a society's thoughts, beliefs, and values. As an integral part of popular culture, proverbs reflect and perpetuate ideologies, making it essential to understand their function and structure in reinforcing certain male-centric views. Furthermore, given that proverbs are grounded in common sense and practical human experiences, we critically examine their truth and relevance. This article focuses on diverse representations of women in Moroccan Arabic

THE REPRESENTATION OF WOMEN IN MOROCCAN ARABIC PROVERBS

ABDELHAFID EL OUADGHIRI

proverbs and provides an analytical comparison centered on gender differences. We contend that while proverbs can sustain enduring beliefs and attitudes, many of these views, especially those regarding women, are often negative. Therefore, we propose that proverbs with adverse gender implications should be revised and updated.

Keywords: women discrimination, representation, Moroccan culture, proverbs.

General Introduction

This article will discuss the representation of women in Moroccan Arabic proverbs. Women, in the Moroccan society, have long been oppressed; they were marginalized, stigmatized and even humiliated. Thus, many debates have been generated both within academia and in the political arena concerning the situation of women in Moroccan society. Hence, I shall try to grapple with this topic in relation to its social context. The choice, moreover, of the field of proverbs stems from the fact that there has not been much research on proverbs and popular culture in general. One of the many reasons why this field has been avoided is that proverbs are considered as fixed and timeless, and hence would not reflect a specific historical moment in a certain society. However, proverbs, as oral texts, represent the values of a culture and the attitudes, thoughts, and ideas of a people in different situations. Though their form seems to be fixed, their meaning is not. The aim, moreover, is not to give a mere diagnosis of proverbs in terms of their negativity or positivity, since most of them are undeniably negatively laden, but to analyze the different discourses (religious, patriarchal, political, and so on) that came to shape them and paint different pictures in them. To deal with the representation of women in Moroccan proverbs, I shall first define representation. By using this term, I do not mean reflecting reality as it is, but constructing it into discourse. As Stuart Hall observes,

[e]vents, relations, structures do have conditions of existence and real effects, outside the sphere of the discursive, but that is only within the discursive; and subject to its specific conditions, limits and modalities, do they have or can they be constructed within meaning.

(Stuart Hall: Critical Dialogue in Cultural Studies, 1996, p: 443)

1. The Meaning of Proverbs and Social Reality

Before starting any discussion or analysis of proverbs in relation to culture and, more specifically, women, I shall first explore the definition of proverbs. In fact, there have been many attempts to define them by different researchers, who came up with discrepant definitions. However, there are many universal features common to all of them. To illustrate the meaning of proverbs, I shall in fact select some definitions and explain their implications. According to the *Oxford Advanced Learner's Dictionary*, a proverb is "a well-known phrase or sentence that gives advice or says something that is generally true, for example, haste not waste not" (*Oxford*, 2000). Moreover, Abel-Massih defines proverbs as

"fossilized idioms" that are "representative of the ideas of the peoples among whom they originated and circulated. They usually appear in folk speech in all cultures, documenting and recording certain standards and values of those who use them.

(Cited in Mushira Eid, Languages and Linguistics, 2002, p. 21)

Thus, Proverbs are contextual oral texts that have existed in all cultures, allowing different peoples to express certain beliefs, ideas, thoughts, and attitudes toward themselves and the world surrounding them. Another attempt by Elizabeth Mudimbe-Boyi shows that

Proverbs are defined as short, pithy sayings, ingeniously embodying an admitted truth or a common belief. Definitions generally emphasize four characteristics of the proverb: 1) its concise, fixed artistic form; (2) its evaluative and conservative function in society; (3) its authoritative validity; and (4) its anonymous origin.

(Beyond Dichotomies: Histories, Identities, cultures, and the challenge of Globalization, 2002, p. 76).

Proverbs are, then, authorless texts that reflect a society's collective memory and wisdom. They are passed down from generation to generation to maintain certain values and ideas that make sense for the community, and which carry some truths.

In Moroccan culture, as well as other cultures, proverbs have a very important role in people's everyday interaction. They are abundantly used in news papers, movies, TV programmes. Proverbs, furthermore, express community principles about how individuals ought to behave toward their parents, relatives, friends and so on. They have in fact many functions such as education, humor, irony, threatening, warning, and so on. As Mushira Aid puts it,

To the extent that proverbs are cited to strengthen arguments and encourage the listener to behave in certain ways, they can be said to construct reality. Mahgoub enumerates situations that may require the speaker to use proverbs in order to threaten, for example, warn, apologize scold, advice, decline a favor, or disagree with a proverb. Proverbs provide a convenient ready-made means of expression to perform such discourse, functions and spare the trouble of finding words for his/her thoughts.

(Language and Linguistics, 2002, p 32)

Concerning the sources of Moroccan proverbs, I find it highly difficult to trace their origins. In fact, traditional proverbs stem from discrepant and various sources. Very often, they are connected with people's experiences, or general "facts" that are borrowed or influenced by the religious wisdom. In fact, the context is crucial for the understanding of proverbs and, in general, the culture they represent. Hence, I believe, the way of understanding (or misunderstanding) Islam has always been influential on the way Moroccan people conceive of wisdom and truth. For Muslims, Quran is the source of wisdom and truth, in that any quote from it cannot be contested or debated. On the contrary, verses from Quran are usually used to consolidate, back up and strengthen the speaker's argument in order to influence the listener. The world proverb is translated in Arabic as *mathal*, which also means example. Quran contains so many *amthal* (examples), which are considered as lessons from which people should discern wisdom. The verse, for instance reads

ka-matali lħimari yaħmilu asfaran

Like the example of the donkey carrying books.

God, in this verse, compares the people to whom prophets with their divine books were sent, but rejected to believe to donkeys which are burdened by heavy books without being able to understand and benefit. Thus, many Moroccan proverbs stem from Quran. Examine, for instance, this proverb:

man xaġġana falaysa minna

Whoever cheats us is no longer one of us (Muslims).

This is first a saying of the Prophet, which has become a proverb through its recurring use. The use of 'us', for instance, illustrates the value of solidarity among Muslims, in that any act of cheating of a person is understood as if against the whole group. Religiously speaking, the act of cheating people is irredeemably forbidden, and hence a cheat is rejected and denied membership in the community.

2. Women and Evil

Moroccan proverbs, as I discussed above, reflect people's wisdom (or non-wisdom) and represent their perceptions of the world and of themselves. Proverbs about women, in a similar vein, show how Moroccan women have been represented and constructed, both religiously and culturally. Moroccan women have often been responsiblized for family honor and morality, and, hence, they are expected to be pure and decent. Such perceptions are consequences of the way the

relationship between men and women, as constructed in Islam, has been understood and interpreted. Men's attraction and irresistibility to the female body, causing illicit deeds such as fornication, turn into a fear of a *fitna* associated with women:

er-rejal f-lhurub ġayba u nsa fudyur sayba

Men in the war, while women are at home in pleasure.

Men are in a sacred mission which brings them honor and reputation, while women are dishonoring them at home. The word *sayba* is not neutral as the word pleasure in English is. *Sayba* is more about a pleasure in immorality and indecency. However, I am not going to dwell on the representation of women in this section because I will devote the second part for that.

Religion has always been central to the Moroccan life and culture, and the people who speak in its name accrue a great deal of power to themselves. This power allows and helps constructing and defining social truths. Many proverbs for instance, represent women as incomplete and dangerous:

Lemra delça ġuja

A woman is a crooked rib.

Or, lemra bħal dil lkabl

A woman is like a dog's tail.

It is said that a dog's tail had been placed under a rock for forty years, but remained crooked. This myth insinuates that women are deficient, having no possibility of development or reform. Such images can only be understood in relation to the notion of honor, which is associated with virginity. In the Arabo-Islamic countries, the girl's loss of virginity means great dishonour and shame on the family. In pre-Islamic Arabia, for instance, Arabs used to bury their newly born daughters alive to shun a deferred dishonour. As Fatima Mernissi puts it,

What is asked and debased is not sexuality but women, as the embodiment of destruction and disorder. The woman is *fitna*, the epitome of the uncontrollable, a living representative of the dangers of sexuality and its rampant potential.

(*Beyond the Veil*, 1987, p. 44)

This fear of women's sexuality affects the way space has been constructed and arranged in Morocco. The public space is predominantly male, while the private space is female. The following proverb reflects the fixation of boundaries and maintenance of the dichotomy of spaces:

la xir f-lmra li tjul la xir f-rrajel lli ma-yjul

There is no good in a travelling woman, nor in man staying at home.

The domestic space is deemed a means to protect women against male stranger's gaze and sexuality, and the family reputation against shame and dishonour. Elaborating on such division of space, Sadiqi observes that

Women's association with private space is not only exhibited in their appearance (the way they dress) but also reproduced in the architectural compound: the high (often unpainted and undecorated) walls are meant to shield the private space and the inner rooms from the public gaze.

(*Women, Gender and Language in Morocco*, 2003, p 64)

The division of space is not merely, physical, but reflects hierarchical power relations between men and women. Male space is associated with power, seriousness and responsibility, while female space is associated with weakness, trivialities and gossip. However, paradoxically enough, some proverbs show that women's voices, though represented as devilish, carry the power of seduction. In this proverb, for instance, women are associated with and even stronger than Satan.

kid nsa qwi u kid fitan Dçef

Women's ruses are strong, while Satan's tricks are weak

The relationship between Satan and women seems to stem from the story of Eve, Adam and Satan in the Moroccan tradition. It is believed that Satan, in order to entice Adam to disobey God, used Eve to seduce him to eat from the forbidden tree, and consequently get ousted from paradise. While in Quran, in the cow chapter verse 16, Satan seduced both of them. In Quran both men women are treated on the same footing, without the least resort to some claim of one's superiority over the other on the basis of anatomy, ethnicity, or class. In this respect,

Amina wadud conducts a painstaking examination of the origin of humanity as mentioned in the Quran. She affirms that language, as a human means of communication, can not contain and reflect the divine, the unseen, the metaphysical as perfectly as it might be thought, and thus "the discussion of man and woman in the Quran is primarily a discussion of language." This study, moreover, shows that there is no allusion or hint at Adam being the first origin of the human race. The Quran, accordingly, states that God created human beings from one *nafs*, without specifying whether this *nafs* was male or female. As affirmed in this verse,

Allah created you from dust, then from a little fluid [the sperm-drop], then He made you pairs, and verily He has created the [two] spouses (*zawjayn*): male and female_ and distinguishes between them_ the male is not like the female.

Thus, Wadud does pertinently demystify and clarify some misunderstandings concerning the event of Adam and Eve in the Garden and the their seduction by Satan. She confirms that both Adam Eve were seduced, both disobeyed God, and hence were both expelled from paradise. (*Quran and Woman*, 1993)

Thus because of their alleged power of seduction, women are associated with Satan, evil, and, hence, their opinions and speech are trivialized and considered as mere gossip. In morocco, some people, for instance, say, "It is just women's talk"; that is, it (or they) should not be taken seriously. This attempt to shun women's opinions is shown in these two proverbs:

THE REPRESENTATION OF WOMEN IN MOROCCAN ARABIC PROVERBS

ABDELHAFID EL OUADGHIRI

taçet nsa ka-ddexxel l-nnar

Obedience of women leads to hell.

ɣawer mratek u-çmel reyyek, ɣawer mratek u xalef rayha

Ask your wife's opinion, but follow your own.

The first proverb shows, again, how women are represented in relation to these allegories and binaries of good/ evil, hell/ paradise, and so on, which are part and parcel of the religions discourse. The discussion and interpretation of religious matters are more accessible by men than by women. As Sadiqi puts it,

It is men who have mostly used Islam and standard Arabic to rule, and consequently, Islam and standard Arabic gradually became associated with male concepts, spaces, and practices. The public expression of religion and scholarship in standard Arabic has become a typically male task in the entire Arab-Islamic world.

(*Women, Gender and Language in Morocco*, 2003, p.220)

The association of Islam with standard Arabic as being both male is because of schooling. In the past, the majority of students were male. Unlike the modern situation, children used to learner at mosques (Quranic schools), where they would learn standard Arabic, and memorize Quran and the *Sunna* (the prophet's tradition). Men's accessibility to education and religious interpretation allows them to define and construct the role of women in society

When attempts to control women are doomed to failure, this proverb carries the solution:

dwa ddersa u-lmra : lkellab u-l-bra

The remedies to teeth and women are extraction and repudiation.

Women are likened to a disease, a toothache, painful but easily discarded. The Moroccan law, also, used to accrue power to husbands in their hierarchical relationship with their wives. With one statement (you are divorced), a man could repudiate his wife, with no need for a reason, or even a pretext.

All in all, these are some of the many proverbs that devalorize, stigmatize, and then relegate women to a second position within society. Women are represented as devilish, deceitful and unreliable so that they should be controlled and their speech should not be taken seriously.

3. Violence on the Female Body

Throughout history, the body was marginalized and even ignored in western philosophy and politics. In philosophy, human agency and identity were contingent on the mind, on reason. The mind was seen as the only source of knowledge and rationality, and it had always been valorized at the expense of the body. With Marx, in the mid-nineteenth century, the notion of labor brought some awareness to the body and its exploitation. But it was until the advent of American pragmatism that the importance of embodiment and practical experience were brought to the fore.

In the twentieth century, Hiedegger developed this notion of embodiment. He castigates Descartes for his assumption that we can gain knowledge only through reflecting on the world. While for Hiedegger it is only through a bodily engagement that we come to understand the world around us. However, the body is ignored again by liberalism when the latter stresses rationality and human intellect. Liberalism places the mind against/over the body, the male/female, and so on. But with feminist and cultural theories, the body retrieves its significance as it becomes a major site of meaning. A good example of this is Umberto Eco's characterization of the body as "communication machine," which shows how the body speaks its identities through clothes, jewellery, and other body adornments. Furthermore, Foucault's analysis of the panoptic shows how the body becomes, through punishment, a subject of discipline. The body is, accordingly, shaped, constructed and reconstructed through systems of surveillance. (Andrew Edgar, 2008)

Thus to understand the situation of women within society, we should look at it in the light of this Foucauldian notion of surveillance. In the Moroccan culture women are, most of the time, defined in relation to the father or the husband, but when she is *d-rasha* (responsible for herself), that would mean that she is loose, prostitute. The image of women as bodies on which violence is exercised is not peculiar to the Moroccan society, but it is ubiquitous in, similarly, the West and the East, the North and the South, though in varying degrees. As Trinh T Minh-Ha puts it,

THE REPRESENTATION OF WOMEN IN MOROCCAN ARABIC PROVERBS

ABDELHAFID EL OUADGHIRI

Woman can never be defined. Bat, chick, mutton, tart. Queen, madam, lady of pleasure. MISTRESS. *Belle de nuit*, woman of the streets, girl. Lady and whore are both bred to pleasure. The old woman image-repertoire says she is a womb, a mere baby's pouch, or 'nothing but sexuality'. She is a passive substance, a parasite, an enigma whose mystery proves to be a snare and a delusion.

(*Feminist Literary Theory*, 1996, p. 395)

Women are objectified and reduced into bodies in the sense that they are represented in many proverbs as sex objects, of whom value-judgements are made on the basis of their physical appearance. The female body is punished due to its difference, on the basis of which many myths are constructed in order to legitimize sexism, oppression, and violence. As Yvonne Rochette-Ozello affirms,

The themes of Otherness and of the body merge together, because the most visible difference between men and women, and the only one that we know for sure to be permanent (barring mutations) is indeed the difference in body. This difference has been used as a pretext to justify full power of one sex over the other.

(*Feminist Literary Theory*, p. 337)

Though there some proverbs seem to valorize women's beauty, one should not be blinded to the violence exerted on their bodies:

çla zinha yeslem lihudi

Her beauty could make a Jew convert to Islam.

THE REPRESENTATION OF WOMEN IN MOROCCAN ARABIC PROVERBS

ABDELHAFID EL OUADGHIRI

In Moroccan culture, it is thought that, unlike Christians, Jewish people are unlikely to convert to Islam or any other religion. This proverb, then, shows that for women's beauty, men can do what seems to be impossible.

Yet there are some criteria that should be taken into consideration, while detecting 'real' beauty. In the Moroccan culture, people valorize and appreciate everything that is *beldi* (authentic), be it food, clothes, or even women. Authenticity is, in this sense, related to nature; that is, everything that is not affected by industry is preferable. The following proverb clarifies this notion:

ʃuf zzin mnin yfiq men nʃasu qbel ma yeǧsel wejhu u-yemseħ rasu

Judge a woman's beauty in the morning, before she washes her face and combs her hair.

However, there are other proverbs warning against beauty and its temporariness. Examine this:

ya lli yʃajbek f-nsa zzin u-lbas dir f-balek lḥbala u-nfas

If you like in women their beauty and good attire, do not forget pregnancy and childbirth.

Both pregnancy and childbirth are considered as handicaps to women's beauty. This proverb also hints at huge responsibilities, such as catering for children, which are awaiting husbands after marriage. This proverb contests the previous proverbs that appreciate women's beauty; it rather reminds men that

women's beauty is transient, that it will get to an end once they get pregnant, which a new stage of responsibility, problems and perhaps misery will start.

Thus, women's bodies are represented as mere sex objects to please men, and as producers of children. In this way, women are reduced to the womb:

l-mra bla wlad bħal l-xima bla utad

A childless woman is like a tent with no poles.

Like poles which back up and prevent a tent from falling, children support their mothers against repudiation. Children are the only guarantee for a woman's stability in her marital life.

l-mra ka-tehreb m- $\int \int$ ib bħal neġja men ddib

A woman fears old age the same as a ewe fears a wolf

Women fear old age because they realise the importance of beauty and the body in general in negotiating their position within a patriarchal society. Because of their old age, women are often stigmatized as they are thought to be no longer sexually attractive.

Physical appearance, accordingly, is the only redemption for their 'evil', 'deceitfulness' and 'gossip', but once they get old the same images come to the surface :

wjeh $\int \int$ arfa ma-yexfa waxxa tħekku b-lħelfa

Though you wash it with a brush, the old woman's face remains always distinctive.

Violence against the female body is more conspicuous in this proverb:

lkerf lli ma-tjib bneyya ttedrab b-leçseyya u la-tgul xteyya.

The abdomen that gives birth to a girl deserves to be beaten with a stick, without being deemed a sin.

This proverb shows how women's role is limited to procreation, and how they are responsiblized for what they give birth to. Thus, in relation to the female body, many stereotypes and myths have been constructed and forged to regulate and control it in accordance with conditions and criteria defined by male sexist ideology. Men's domination over different domains, such as the religious institution, education, economy, politics, and soon allowed the construction of knowledge and the definition of 'truths' about women.

4. Women in Conflict

The Moroccan traditional family has often been extended in that it would include the grand parents, their sons, daughters, and daughters-in-law, it might also include single uncles and aunts. The daughter-in-law, as a member of this patriarchal family, is expected to obey and respect the husband and his relatives. The mother in law and the wife are competitors. The wife might, according to the mother-in-law, affect and threaten the extended family, as she would entice her

husband to leave his parents and live independently with her. Hence, the mother-in-law tries to control both the son and his wife so as to prevent any potential plot. Thus, as Fatima Mernissi puts it,

[i]n a traditional setting the mother's involvement with her son is not limited to material things. It goes so far as to prevent his being alone with his wife. A husband and wife can not be together during the day without being conspicuously anti-social.

(Beyond the Veil, 1987; p. 232)

The understanding of the Moroccan social and cultural background and the relationship between women within the extended family are crucial for the understanding of many proverbs. Let's us examine this proverb:

lkey bi-nnar ula l-ħma fi-ddar

To get burnt is better off than living with the mother-in-law
under the same roof.

This shows the extent of the wife's hatred toward her mother-in-law. The wife would always prefer to live a private life with her husband to avoid the trouble caused by his mother. This hatred is also manifest in another similar proverb:

ħmati ya wjah dlu, heyya ħarra u-weldha ħlu

My mother law, who has a bucket-like head, is harsh while her son is gentle.

Again, this antagonism between the Daughter-in-law and the mother-in-law is reflected in another proverb, which shows an almost impossible relationship based on love and respect:

ħelfat leçrusa ma tħeb l-ħma ħta tebyaD l-faħma

The wife swears not to love her mother-in-law until a charcoal becomes white.

However, some women would even prefer not to marry at all than to be oppressed by a husband and his mother, which might be considered as a kind of resistance to the extended family and to men's oppression of women:

la -ħma tfelleq la-rajl ytelleg

It is better to be single: neither have a mother-in-law who would beat, nor a husband to repudiate.

The conflict among women is not limited to this relationship between the wife and the mother-in-law but it also exists between wives and their sisters-in-law. Unlike the former conflict which is affected by domination and threat, this one is marked by jealousy and envy:

llusa susa waxxa qed lxfanfusa

As weak as she might be, a sister-in-law is always dangerous.

However, the image of women is not always negative as it might seem. The mother, in fact, is glorified in many proverbs.

5. The image of the mother

I believe it is universal that the mother is a source of tenderness, love and protection. This proverb, for instance, shows this notion in the Moroccan culture:

lli mat bbah yetwassed mmu u-lli matet mmu yetwassed el-ṣatba

Whose father dies will have his mother; whose mother dies will find the threshold.

Usually, Moroccan widows do not marry again so as to be devoted to their children. It will be even considered selfish and negligent on her part if she does, while a widower is supposed to get married soon after his wife's death. This is why this proverb suggests that if his/her mother dies, a child will find it better to leave, because neither the father nor the step-mother can be as kind as the mother could be.

However, what seems to me to be peculiar to the Arabo-Islamic societies is that there is a big focus on satisfying the parents, and more particularly the mother, whose satisfaction is associated with God's. There are, in fact, many Quranic verses that ordain people to take care of their parents and warn against neglecting them. Thus, the mother in the Moroccan culture is associated with success in both worlds, on Earth and in the Hereafter:

lli thella f-mmu beḥru b-jjenna

Whoever takes care of his mother will go to paradise.

THE REPRESENTATION OF WOMEN IN MOROCCAN ARABIC PROVERBS

ABDELHAFID EL OUADGHIRI

Il thalla f-mmu yensa hemmu

Who takes care of his mother will never have trouble.

Then, the mother is respected and glorified. A saying of the Prophet, which is recurrently used in Morocco to the extent that it is sometimes conflated as a proverb, reflects this image:

al janna tahta aqdam al-ummahat

The paradise is under mothers' feet

Conclusion

The present study sought to investigate “Moroccan proverbs and female stereotypes”. This study was an attempt to explore how Moroccan women are represented in proverbs, to see whether proverbs discriminate against them or not. To achieve the objectives of this study on women representation in proverbs, we collected a number of proverbs from different sources that tackle women’s issues. Different conclusions have been drawn from the data analysis. First, proverbs are associated with established wisdom. They have a powerful impact on our society that is based mainly on oral tradition. Proverbs, still represent the backbone of the Moroccan society, they have the function of legitimizing certain stereotypes, especially, those related to women. Second, Proverbs confirm by their very nature the social norms. They maintain ideologies that put women in a secondary position, while they valorise and put men in higher positions related to governance and dominance. A proverb provides its speaker a safe way to criticize, mock or even insult, for they are argued to be truths and nobody is allowed to question them, since they are believed to be sacred. Our parents and our grandparents, including women, insist on the collective acceptance of the dominant norms and values to be taken for granted. Third, a proverb frequent use make of persistent stereotypes. They exaggerate, idealize, simplify, and joke for the benefit of the dominant classes, and since Morocco is typical a patriarchal society, proverbs maintain the male dominance in society. Contradictory gender view are made visible in proverbs, one

openly and directly, and the other mostly hidden between lines. Finally, in the data analysis of the proverbs collected we have seen how two main views of all men and women are constantly echoed. In most proverbs men are pictured as predators, profiteers and tyrants. Women in most cases are represented as weak, vulnerable, stupid and mainly victims of an ideology that is maintained by men. This monograph not only uncovers women representation in Moroccan proverbs, but it indirectly includes men's representation in these proverbs. These proverbs were categorized according to seven main themes that are related to women. They discuss women's relationship with different issues. This research about proverbs was a wonderful experience for me. It touches all aspects of human being. Everybody loves to read about proverbs since it is believed to be related to human existence. Research implications: This study may pave the way to conduct further research on the representation of women in proverbs all over the world. In addition, this research triggers an interest in evaluating our understanding of the Moroccan culture, especially gender differences in society. Another interesting area of research is exploring the effect of Moroccan proverbs on the Moroccan society and in the construction of our identity. Moreover, investigating the difference between men and women in proverbs could also be interesting since it would not only raise people's awareness of this particular issue, but they would be more careful before using a proverb that is pregnant with ideological implications.

References

- Aid, Mushira “constructing Gender though Text– From Obituaries to Proverbs.” In *Languages and Linguistics*. Eds. Margot Badran, et al. Mohammedia: Imprimerie de Fédala, 1999, pp, 29–39.
- Edgar, Andrew. *Cultural Theory: The Key Concepts*. New York: Routledge, 2008.
- Hall, Stuart. “New Ethnicities.” In *Stuart Hall: Critical Dialogues in Cultural Studies*. Ed. David Morley and Kuan-Hsing chen. Great Britain: Clays Ltd, St Ives PLC, 1996, pp: 241–244.
- Mernissi, Fatima. *Beyond the Veil*. Indiana: Indiana University Press, 1987.
- Minh-ha, Trinh T. “Women, Native, Other: Writing Post-coloniality and Feminism.” In *Feminist Literary Theory*. Ed. Mary Eagleton. Oxford: Blackwell Publishers Ltd, 1996, pp. 394–398.
- Mudinbe-Boyi, Elisabeth. *Beyond Dichotomies: Histories, Identities, Cultures, and the Challenge of Globalization*. Suni Press, 2002.
- Rochette-Ozello, Yvonne. “‘Variations on Common Themes’: New French Feminism.” In *Feminist Literary Theory*. Ed. Mary Eagleton. Oxford : Blackwell Publishers Ltd, 1996, pp. 337–338.
- Sadiqi, Fatima. *Women, Gender and language in Moroccan*. Leiden: Koninklijke Brill NV, 2003.
- Wadud, Amina. *Qu'ran and Woman*. UK: Penerbit Fajar Bakti, 1993.

L'intelligence artificielle et l'avenir de la communication interpersonnelle

Dr. Ilham LAMLIH

Docteur ès Lettres à la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines Sais – Fès
Maroc

Résumé :

Cet article explore l'impact croissant de l'intelligence artificielle (IA) sur la communication interpersonnelle, en examinant trois axes majeurs. Le premier concerne la transformation des interactions humaines: l'IA passe de la médiation des échanges à leur automatisation, modifiant en profondeur les relations et les modes de communication. Le deuxième axe analyse la question de l'authenticité émotionnelle, en s'interrogeant sur la capacité de l'IA à simuler l'empathie et à influencer la sincérité des échanges. Enfin, le troisième axe aborde les enjeux éthiques et les limites de l'IA dans les relations humaines, soulignant les défis liés à la confidentialité, à la confiance et à la dépendance aux technologies dans un contexte interpersonnel.

Mots clés : Communication, Intelligence artificielle, Empathie, Éthique

Abstract :

This article explores the growing impact of artificial intelligence (AI) on interpersonal communication, examining three main areas. The first focuses on the transformation of human interactions: AI is evolving from simply mediating exchanges to fully automating them, profoundly altering relationships and communication methods. The second area addresses the question of emotional authenticity, questioning AI's capacity to simulate empathy and its influence on the sincerity of interactions. Finally, the third area deals with the ethical challenges and limitations of AI in human relationships, highlighting issues related to privacy, trust, and dependency on technology within interpersonal contexts.

Keywords : Artificial intelligence, Communication, Empathy, Ethics

Introduction :

L'intelligence artificielle (IA) s'impose comme l'une des révolutions technologiques les plus déterminantes de notre époque, transformant progressivement des aspects fondamentaux de notre vie quotidienne. En s'infiltrant dans divers domaines — de la médecine à la finance, en passant par l'éducation et les industries créatives —, l'IA redéfinit également les pratiques de communication interpersonnelle. La communication, ce besoin profondément humain de partage et de compréhension mutuelle, se voit désormais enrichie mais aussi reconfigurée par des dispositifs et systèmes intelligents capables de traiter, de répondre et d'anticiper les besoins des individus.

Problématique et hypothèses : Jusqu'à quel point cette intelligence artificielle peut-elle influencer sur la nature des interactions humaines ? Nous posons les hypothèses suivantes : l'IA pourrait à la fois enrichir les échanges en facilitant l'accès à l'information et en automatisant certaines tâches de communication, tout en risquant d'introduire une déshumanisation des rapports en limitant la spontanéité et l'authenticité des échanges. Par ailleurs, son usage massif pourrait engendrer une dépendance émotionnelle et éthique qui pose des questions cruciales pour l'avenir des relations humaines.

Structure de l'article : Nous analyserons cette problématique selon trois axes principaux :

1. La transformation des interactions humaines à travers la médiation et l'automatisation des échanges.
2. L'impact de l'IA sur l'authenticité et l'empathie dans les échanges.
3. Les enjeux éthiques et les limites liées à l'intégration de l'IA dans les relations interpersonnelles.

I. La transformation des interactions humaines à travers la médiation et l'automatisation des échanges

Avec l'essor des technologies d'intelligence artificielle (IA), les interactions humaines se transforment profondément, influencées par des dispositifs automatisés qui assurent des échanges rapides et efficaces tout en introduisant une médiation technologique. Ce processus, à la fois facilitateur et transformateur, modifie les dynamiques traditionnelles de communication et soulève des questions fondamentales sur la nature même des relations interpersonnelles.

Les systèmes d'IA, tels que les assistants virtuels, les chatbots et les plateformes conversationnelles, jouent aujourd'hui un rôle clé en agissant comme des intermédiaires entre les individus. Ces dispositifs s'appuient sur des algorithmes sophistiqués capables de comprendre les requêtes des utilisateurs et d'y répondre de manière quasi instantanée. Par exemple, un assistant vocal comme Siri ou Alexa peut planifier une réunion, répondre à des questions ou exécuter des tâches simples, tout en offrant une interaction fluide et conviviale.

Cette médiation technologique améliore la commodité et l'accessibilité des interactions, notamment pour des personnes confrontées à des barrières de communication, comme les locuteurs non natifs ou les personnes souffrant de handicaps. Elle permet également d'accélérer les échanges dans des contextes professionnels ou commerciaux, où l'efficacité prime souvent sur la profondeur relationnelle. Cependant, cette couche technologique introduit une distance subtile mais perceptible entre les interlocuteurs, comme l'a souligné Sherry Turkle dans son ouvrage *Alone Together* (2011). Elle avertit que « *la dépendance croissante à ces outils peut diluer l'authenticité des échanges et réduire leur spontanéité, remplaçant une présence humaine tangible par une interaction médiatisée par une machine* »¹.

L'automatisation des interactions, bien qu'efficace, tend à simplifier les échanges au détriment de leur complexité émotionnelle et relationnelle. Les chatbots, par exemple, imitent le langage humain à l'aide de modèles de traitement du langage naturel, mais leur compréhension reste strictement fonctionnelle. Ils ne possèdent ni émotions ni intentions, ce qui limite leur capacité à créer une véritable connexion humaine.

¹ Turkle, Sherry. “*Alone Together: Why We Expect More from Technology and Less from Each Other*”. New York: Basic Books, 2011, p. 25

Nicholas Carr, dans son ouvrage *The Shallows* (2010), met en garde « *cette tendance à réduire les interactions à des échanges utilitaires, où les liens affectifs sont souvent relégués au second plan* »¹. Il observe que les conversations avec des dispositifs automatisés peuvent devenir des expériences superficielles, marquées par un désengagement émotionnel croissant. Ces interactions limitées risquent, à terme, d'altérer les attentes des individus en matière de communication et d'appauvrir la richesse des échanges humains.

Par ailleurs, l'automatisation des échanges peut avoir des répercussions profondes sur la manière dont les individus perçoivent leurs relations sociales. Dans un contexte où la rapidité et l'efficacité prédominent, la profondeur relationnelle peut être négligée. Cal Newport, dans *Digital Minimalism* (2019), soutient que « *cette tendance affaiblit la capacité des individus à nouer des liens significatifs, car ils s'habituent à des interactions simplifiées et dénuées de la complexité émotionnelle propre aux relations humaines* »². Cette évolution, bien que subtile, peut entraîner une diminution de la satisfaction relationnelle et un isolement affectif croissant.

L'utilisation intensive de l'IA dans les communications modifie également les attentes en matière de relations humaines et peut influencer le bien-être psychologique des individus. Les échanges impersonnels, bien qu'efficaces, peuvent

¹ Carr, Nicholas. *"The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains"*. New York: W.W. Norton & Company, 2010, p. 50

² Newport, Cal. *"Digital Minimalism: Choosing a Focused Life in a Noisy World"*, New York: Portfolio, 2019, p. 68

induire une forme de solitude émotionnelle. Lorsque les interactions humaines sont remplacées par des réponses automatisées, les besoins d'empathie et de reconnaissance, essentiels dans les relations humaines, peuvent rester insatisfaits. Cette dépendance accrue à l'IA pour les interactions quotidiennes a des implications sociales de grande envergure. Elle peut renforcer l'individualisme en réduisant les occasions de communication interpersonnelle authentique, notamment dans des espaces publics ou communautaires. À long terme, cette dynamique pourrait remodeler les structures sociales elles-mêmes, favorisant des connexions plus fonctionnelles mais moins profondes.

Enfin, la transformation des interactions humaines par l'IA ne se limite pas à une simple médiation ou automatisation. Elle annonce une reconfiguration plus large des relations humaines, où la technologie n'est pas seulement un outil, mais devient un acteur central de la dynamique sociale. La question essentielle qui se pose alors est de savoir comment préserver l'authenticité et la richesse des échanges humains dans un monde où l'automatisation tend à s'imposer comme norme.

Les défis posés par cette transformation nécessitent une réflexion critique sur l'intégration de l'IA dans les interactions humaines. Une approche équilibrée, combinant les avantages de la technologie avec une valorisation des échanges authentiques, pourrait permettre de tirer parti des innovations tout en atténuant leurs effets négatifs.

II. L'impact de l'IA sur l'authenticité et l'empathie dans les échanges

L'authenticité et l'empathie constituent deux piliers essentiels des interactions humaines. Ces éléments permettent de construire des relations profondes et significatives, en favorisant la confiance et la compréhension mutuelle. Toutefois, avec l'intégration croissante de l'intelligence artificielle (IA) dans les échanges, ces dimensions fondamentales subissent des transformations profondes. Ce deuxième axe explore comment l'IA influence la perception de l'authenticité et de l'empathie, ainsi que les implications éthiques et sociales qui en découlent.

Les systèmes d'IA modernes, tels que les assistants virtuels et les robots sociaux, sont conçus pour détecter et répondre à des signaux émotionnels. Grâce à des technologies avancées comme l'analyse de la voix, des expressions faciales et des mots-clés, ces systèmes peuvent produire des réponses qui semblent empathiques. Par exemple, des chatbots dans le domaine de la santé mentale, tels que Woebot ou Wysa, utilisent des algorithmes pour offrir un soutien émotionnel personnalisé. Cependant, comme le souligne Sherry Turkle dans *Reclaiming Conversation* (2015), « *cette empathie reste artificielle et superficielle. Les systèmes d'IA imitent les comportements humains sans réelle compréhension des émotions ou intentions sous-jacentes* »¹. Cette imitation peut induire une illusion de proximité émotionnelle, où les utilisateurs croient interagir avec un agent empathique alors

¹ Turkle, Sherry. *Reclaiming Conversation: The Power of Talk in a Digital Age*. New York: Penguin Press, 2015, p. 45

qu'ils ne reçoivent qu'une simulation préprogrammée. Turkle met en garde contre le danger d'attribuer des qualités humaines à des machines incapables d'expérimenter des émotions réelles, ce qu'elle qualifie d'« anthropomorphisme numérique ».

L'introduction de réponses automatisées dans les interactions humaines modifie également la perception de l'authenticité. Les machines ne possédant ni intentions ni conscience, les interactions avec elles manquent intrinsèquement de sincérité. Pourtant, leur capacité à imiter des échanges humains peut amener les utilisateurs à les considérer comme des interlocuteurs valables, voire comme des substituts relationnels.

Nicholas A. Christakis, dans *Blueprint: The Evolutionary Origins of a Good Society* (2019), met en lumière le phénomène de « *connexion illusoire* »¹ : une dépendance émotionnelle envers des systèmes artificiels qui ne peuvent pas réellement répondre aux besoins affectifs des individus. Cette illusion peut renforcer un isolement émotionnel, car les utilisateurs substituent des interactions authentiques avec des humains par des échanges artificiels. En conséquence, le besoin fondamental de réciprocité émotionnelle reste insatisfait, ce qui peut nuire au bien-être psychologique et à la qualité des relations humaines.

¹ Christakis, Nicholas A. "Blueprint: The Evolutionary Origins of a Good Society", New York: Little, Brown Spark, 2019, p. 66

Un autre effet pernicieux de l'intégration de l'IA dans les échanges réside dans la dévalorisation progressive des compétences interpersonnelles. Les interactions médiatisées par l'IA, bien que pratiques et accessibles, tendent à simplifier les échanges, réduisant la nécessité d'efforts empathiques et de communication complexe. Cette tendance est particulièrement préoccupante dans des contextes sensibles tels que la thérapie, l'éducation ou les soins aux personnes âgées. Brian Christian, dans *The Alignment Problem* (2020), alerte sur « *le risque de remplacer les connexions humaines authentiques par des interactions artificielles* »¹ dans ces domaines. Il souligne que la présence humaine, avec sa capacité unique à ressentir et à partager des émotions, est irremplaçable pour établir des relations significatives. La délégation de ces interactions à des machines peut non seulement dévaloriser ces compétences mais aussi entraîner une dépendance accrue à l'automatisation, au détriment de la richesse et de la profondeur des relations interpersonnelles.

Les implications éthiques de l'utilisation de l'IA dans des contextes relationnels sont également importantes. Par exemple, dans le domaine de la thérapie, les chatbots peuvent offrir un soutien accessible et abordable, mais leur incapacité à comprendre véritablement les émotions humaines pose des questions sur leur

¹ Christian, Brian. "The Alignment Problem: Machine Learning and Human Values", New York: W.W. Norton & Company, 2020, p. 12

efficacité et leurs limites. L'absence de jugement humain dans des situations complexes ou moralement délicates peut entraîner des réponses inadéquates, voire dommageables. De plus, l'utilisation de l'IA dans des contextes éducatifs, où l'interaction humaine joue un rôle clé dans l'apprentissage social et émotionnel, pourrait diminuer la qualité de l'expérience pédagogique. La dépendance à l'IA pour enseigner ou guider les élèves risque de négliger des aspects cruciaux tels que l'encouragement, la motivation intrinsèque et le développement de l'intelligence émotionnelle.

Pour limiter ces effets négatifs, il est essentiel de concevoir des systèmes d'IA qui complètent les interactions humaines plutôt que de les remplacer. Une telle approche nécessite une conception éthique de l'IA, où les interactions artificielles sont utilisées pour améliorer l'accessibilité et l'efficacité des échanges tout en respectant la valeur unique des relations humaines authentiques. Par ailleurs, il est crucial de sensibiliser les utilisateurs aux limites des systèmes d'IA. Une compréhension claire de la nature simulée de l'empathie artificielle peut réduire les attentes irréalistes et encourager une utilisation équilibrée de ces technologies. En fin de compte, l'objectif devrait être de préserver les dimensions d'authenticité et d'empathie qui font la richesse des interactions humaines, tout en tirant parti des avantages offerts par l'IA.

III. Les enjeux éthiques et les limites liées à l'intégration de l'IA dans les relations interpersonnelles

L'intégration croissante de l'intelligence artificielle (IA) dans les relations interpersonnelles, bien qu'innovante et prometteuse, soulève des questions éthiques fondamentales. Ces enjeux, qui concernent la transparence, la vie privée, l'exploitation des vulnérabilités et l'impact sur la dignité humaine, nécessitent une attention particulière pour garantir une utilisation responsable et éthique des technologies de l'IA.

L'une des principales préoccupations éthiques réside dans le manque de transparence associé aux interactions avec les systèmes d'IA. Souvent, les utilisateurs ne savent pas qu'ils interagissent avec une machine, ce qui peut créer une illusion de dialogue humain. Cette absence de clarté peut éroder la confiance dans les technologies et dans les institutions qui les mettent en œuvre. Kate Crawford, dans *Atlas of AI* (2021), souligne que « *le manque de transparence dans l'utilisation de l'IA compromet non seulement la confiance des utilisateurs, mais aussi leur capacité à faire des choix éclairés* »¹. Pour remédier à cette problématique, des initiatives réglementaires, telles que l'obligation d'informer les utilisateurs lorsqu'ils interagissent avec une IA, pourraient être mises en place. Cela permettrait d'établir des normes éthiques claires et de responsabiliser les concepteurs de ces technologies.

¹ Crawford, Kate. *“Atlas of AI: Power, Politics, and the Planetary Costs of Artificial Intelligence”*. Yale University Press, 2021, p.59

Les systèmes d'IA, en particulier ceux capables de simuler l'empathie, présentent un risque d'exploitation des vulnérabilités émotionnelles des utilisateurs. Par exemple, dans des contextes tels que la thérapie ou le soutien émotionnel, des chatbots et robots sociaux peuvent être perçus comme des sources de réconfort. Cependant, ces machines, dépourvues d'intention réelle, peuvent renforcer des dépendances émotionnelles malsaines. Sherry Turkle, dans *The Empathy Diaries* (2021), met en garde contre « *les dangers d'un attachement excessif à des machines* »¹. Elle note que les utilisateurs les plus vulnérables, tels que les enfants ou les personnes âgées, sont particulièrement exposés à ce type d'attachement, ce qui peut détourner leur besoin de soutien vers des systèmes incapables de répondre pleinement à leurs attentes émotionnelles. Ces relations illusoires risquent non seulement de diminuer la qualité des liens humains, mais également de détourner l'attention des vrais besoins sociaux de ces individus.

Un autre enjeu majeur de l'intégration de l'IA dans les relations interpersonnelles concerne la collecte massive de données personnelles. Les systèmes d'IA, pour offrir des réponses adaptées, s'appuient sur des informations sensibles issues des utilisateurs, telles que leurs préférences, leurs émotions ou même leurs conversations privées. Cette pratique pose des risques significatifs pour la vie privée, la sécurité et la dignité des individus. Virginia Eubanks, dans *Automating Inequality* (2018), souligne que « *la surveillance et l'analyse des données par les technologies de l'IA*

¹ Turkle, Sherry. *"The Empathy Diaries: A Memoir"*, New York: Penguin Press, 2021, p. 26

peuvent exacerber les inégalités sociales et porter atteinte à la dignité humaine ».¹

Par exemple, les données recueillies dans un contexte émotionnellement vulnérable pourraient être utilisées à des fins commerciales ou manipulatrices, compromettant ainsi la sécurité des utilisateurs. Les risques sont encore plus importants dans les contextes où les utilisateurs n'ont pas pleinement conscience des données qu'ils partagent ou des implications de leur collecte.

Les défis éthiques liés à l'IA ne concernent pas uniquement les technologies elles-mêmes, mais également les acteurs qui les développent et les utilisent. Les concepteurs ont la responsabilité de créer des systèmes respectant des normes éthiques élevées, tout en prenant en compte les impacts potentiels de leurs produits sur les utilisateurs. Par exemple, ils pourraient intégrer des mécanismes de contrôle pour limiter la collecte excessive de données ou pour garantir une transparence totale dans le fonctionnement des systèmes. De leur côté, les utilisateurs doivent être éduqués sur les limites et les risques des technologies d'IA. Une sensibilisation accrue pourrait leur permettre de faire des choix plus éclairés et d'adopter une posture critique face à ces outils. Cela inclut la capacité à reconnaître les limites des systèmes d'IA, à comprendre leurs implications sur la vie privée et à distinguer les interactions artificielles des relations authentiques.

¹Eubanks, Virginia. *“Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor”*, New York: St. Martin's Press, 2018, p.86

Enfin, il est essentiel de mettre en place un cadre juridique et éthique pour encadrer l'utilisation de l'IA dans les relations interpersonnelles. Ce cadre pourrait inclure :

- **Des lois sur la transparence** : obligation pour les entreprises de déclarer clairement les interactions avec des IA.
- **Des politiques de protection des données** : limitation de la collecte et de l'utilisation des informations personnelles.
- **Des normes sur l'éthique de l'empathie artificielle** : encadrement des contextes dans lesquels les IA peuvent simuler des comportements empathiques.

La collaboration entre gouvernements, entreprises technologiques et chercheurs est indispensable pour garantir une intégration de l'IA qui respecte les droits fondamentaux des individus et protège les valeurs humaines essentielles. Les enjeux éthiques et les limites de l'IA dans les relations interpersonnelles soulignent la nécessité d'un équilibre délicat entre innovation et respect des droits humains. Si l'IA offre des opportunités sans précédent pour améliorer la communication et l'efficacité des échanges, elle ne doit pas se faire au détriment de la dignité, de la vie privée et de l'authenticité des relations humaines. En adoptant une approche proactive et éthique, il est possible de tirer parti des avantages de ces technologies tout en minimisant leurs risques et leurs dérives.

Conclusion :

En conclusion, l'intelligence artificielle révolutionne nos interactions, redéfinissant à la fois la nature et la portée de la communication interpersonnelle. Par la médiation technologique et l'automatisation des échanges, elle a transformé les interactions humaines, les rendant à la fois plus accessibles et plus impersonnelles. Bien que l'IA soit capable de simuler l'empathie et de fournir des réponses adaptatives, cette imitation reste limitée et risque de compromettre l'authenticité des échanges, en remplaçant une compréhension réelle par une illusion de connexion. Enfin, les enjeux éthiques et les limites de l'IA en matière de confidentialité, de consentement éclairé, et de respect des émotions humaines soulèvent des questions essentielles pour l'avenir des relations humaines, exigeant des cadres de régulation rigoureux.

Face à cette transformation inédite, il est crucial d'adopter une approche équilibrée, en tirant parti des bénéfices de l'IA tout en fixant des limites qui préservent l'essence de la communication authentique. La coexistence harmonieuse de l'intelligence humaine et artificielle doit s'appuyer sur des valeurs éthiques et une vision claire de ce que nous voulons conserver dans nos interactions futures, pour garantir que les technologies renforcent la profondeur des liens humains sans en compromettre la sincérité.

Bibliographie :

- **Carr, Nicholas**, *The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains*, New York: W.W. Norton & Company, 2010.
- **Christakis, Nicholas A.**, *Blueprint: The Evolutionary Origins of a Good Society*, New York: Little, Brown Spark, 2019.
- **Christian, Brian**, *The Alignment Problem: Machine Learning and Human Values*, New York: W.W. Norton & Company, 2020.
- **Crawford, Kate**, *Atlas of AI: Power, Politics, and the Planetary Costs of Artificial Intelligence*, Yale University Press, 2021.
- **Eubanks, Virginia**, *Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor*, New York: St. Martin's Press, 2018.
- **Newport, Cal**, *Digital Minimalism: Choosing a Focused Life in a Noisy World*, New York: Portfolio, 2019.
- **Turkle, Sherry**, *Alone Together: Why We Expect More from Technology and Less from Each Other*, New York: Basic Books, 2011.
- **Turkle, Sherry**, *Reclaiming Conversation: The Power of Talk in a Digital Age*, New York: Penguin Press, 2015.
- **Turkle, Sherry**, *The Empathy Diaries: A Memoir*, New York: Penguin Press, 2021.